

كِتَابُ  
النَّهْضَةِ الْوَسْطَى  
فِي السَّجْوِ

تصنيف  
ساجد الدين محمد بن علي بن أحمد بن تيمس القشكاري

دراسة وتحقيق  
الدكتور محمد صالح سليمان قداره

دار عمارة  
بيروت - عمان

دار الجيعة  
بيروت

جميع الحقوق محفوظة لدار الجيل

الطبعة الأولى

١٤١١م - ١٩٩١م



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تمهيد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا  
ونبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإن تراث اليمن الفكري  
والحضاري لم يحظ بما يستحقه من عناية واهتمام بسبب العزلة التي عاشها عن  
العالم الخارجي سنين طويلة.

بيد أن هذا البلد يعيش اليوم بداية عصر جديد يتسم ببعثه من سباته  
بعد أن بقي رديحاً من الزمن يرزح تحت نير الجهل والمرض والفقر.

ولا شك أنه يشهد الآن نهضة علمية واسعة تتمثل في كثرة المدارس  
على اختلاف أنواعها وتشجيع طلاب العلم وإرسال البعثات العلمية إلى مختلف  
الجامعات العربية والعالمية وإنشاء المعاهد العليا والكليات والتي تقف على  
رأسها جامعة صنعاء.

وببذل المسؤولين هناك جهوداً مستمرة لربط حاضر هذا البلد بماضيه  
العريق. ولا يمكن أن تعطي هذه الجهود ثمارها دون العناية بالتراث الفكري  
والأدبي والاهتمام بما يستحقه من البحث والتحقيق والجمع والتدوين في جميع  
العصور وعلى اختلاف الاتجاهات والمذاهب. ولم يُدرس من هذا التراث في  
شئ العلوم إلا ما كتب عن تراجم الرجال كطبقات الفقهاء، أو كتب الأمثال،  
أو سير الحكام وتاريخهم. أما الكنوز اللغوية والفقهية والنحوية وغيرها من

تتاج علماء هذا البلد في مختلف العصور فلا تزال مخطوطات تزخر بها المكتبات المختلفة وبخاصة مكتبة الجامع الغربي في صنعاء. وقد بذلت بعض الجهود المتواضعة في الآونة الأخيرة لتحقيق بعض النصوص في مختلف العلوم قام بها بعض العلماء والأدباء من اليمن وخارجه، إلا أن هذه الجهود لا تعد شيئاً إذا ما قيسَت بهذا التراث الضخم. فعلماء اليمن والعلماء العرب والمسلمون مطالبون الآن بنفض الغبار عن هذا التراث الذي يحتاج إلى إحياء ودراسة. وعلى المسؤولين في هذا البلد أن يهّدوا الطريق أمام الباحثين والدارسين وأن يزيلوا من أمامهم كل ما يعترضهم من عوائق.

وخلال البحث في كتب التراجم فإننا نجد أنها ذكرت عدداً كبيراً من علماء اليمن في شتى العلوم، وقد وضع كثير منهم المؤلفات المختلفة في علوم العربية. وأثناء قراءتي في كتاب تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان وقع نظري على واحد من هذه المؤلفات، وهو كتاب: التهذيب الوسيط، لسابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني الذي عاش في القرن السابع الهجري؛ فاخترته كي أقوم بتحقيقه لأضيف للمكتبة اليمنية بشكل خاص والمكتبة العربية بشكل عام كتاباً قيماً في علم النحو. وقد حصلت على مصورة (ميكروفيلم) لهذا الكتاب من المتحف البريطاني في لندن حيث توجد النسخة المخطوطة الوحيدة هناك. والله أسأل أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه وأن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم.



## مقدمة التحقيق

### ابن يعيش الصنعاني ، حياته وآثاره :

هو سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني النحوي، كان من أكابر علماء اليمن<sup>(١)</sup>. وهو صاحب مؤلفات كثيرة، وأكثر نبوغه في علوم العربية. ولم تذكر المصادر التي ترجمت له والتي بين أيدينا السنة التي ولد فيها. أما سنة وفاته فقد ذكر الأستاذ عبد الله الحبشي أنها سنة ٦٨٠ هـ نقلاً عن كتاب: طبقات الزيدية؛ أما بروكلمان فلم يحددها واكتفى بأن قال: إنه توفي قبل سنة ٧٠٩. كما أن هذه المصادر لم تذكر شيئاً عن حياته وأسرته وشيوخه

(١) انظر ترجمته في:

- أ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٣٠١/٥.
- ب - مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن لعبد الله الحبشي ص ٣٧٣.
- ج - طبقات الزيدية للقاسم بن إبراهيم البياي. مخطوط في إحدى مكتبات اليمن. توجد منه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ب ٢٩٠٩٩.
- د - طبقات الزيدية لأحمد بن يحيى الصعدي. مخطوط في إحدى مكتبات اليمن. توجد منه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ب ٢٩١٣٧.
- هـ - مطلع البدور لأحمد بن صالح بن محمد المعروف بابن أبي الرجال المتوفى سنة ١١٩٠ هـ توجد منه في جامعة أم القرى جزآن من نسخة مصورة عن نسخة مخطوطة موجودة في مكتبة امبروزيانا بيلانو بإيطاليا. الجزء الأول تحت رقم ١٣٠ ب، والثاني تحت رقم ١٣١ ب. ولم أجد ترجمة للمؤلف في هذين الجزئين، والكتاب له أجزاء أخرى.
- و - المستطاب في طبقات علماء الزيدية الأطباء، ويسمى أيضاً طبقات الزيدية الصغرى. وهو ليحيى ابن الحسين بن القاسم بن محمد المتوفى سنة ١٠٩٩ هـ مخطوط في إحدى المكتبات الخاصة بصنعاء. توجد منه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

وتلاميذه، سوى ما ذكره بروكلمان من أن له ولداً اسمه علي، له: الدر المنظومة بالبيان في تقويم اللسان، وهي قصيدة في الألفاظ النحوية. ومخطوطه المصادر التي ترجمت له لا تزال مخطوطة في مكتبات اليمن. وقد حاولت جهدي الحصول على مصورات من هذه المخطوطات فلم أستطع. وحتى دار الكتب المصرية التي تفتني بعضاً من هذه المصورات لم تنح لي الفرصة للاطلاع عليها لأسباب قد تكون غير مقنعة.

أما آثاره فقد ذكرت المصادر التي ترجمت له المؤلفات التالية:

- ١ - كتاب التهذيب الوسيط، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.
- ٢ - تفسير القرآن - غير كامل، ذكره بروكلمان. توجد منه نسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني بلندن تحت رقم ثان ١١٣ - ١١٤.
- ٣ - شرح المفصل للزمخشري، ذكره عبدالله الحبشي في مصادر الفكر. وقد يكون هذا وهماً منه؛ فلم يذكره بروكلمان ولا غيره في شروح المفصل.
- ٤ - كتاب المحيط، وهو في النحو. ذكره المؤلف في مقدمة كتاب التهذيب، وفي بعض أبوابه.
- ٥ - الياقوتة في النحو. ذكره عبدالله الحبشي في مصادر الفكر.
- ٦ - المنتهى والبيان للحياران في إعراب القرآن. توجد منه نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني تحت رقم ٣٨٦٢. وقد حصلت على مصورة منها. وسوف أقوم بتحقيقه في القريب العاجل إن شاء الله.

## كتاب التهذيب:

ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب أنه ألفه بناء على رغبة بعض من يُعَدُّ سؤاله ويُتلقَى بالقبول مقالته عندما طلب منه أن يؤلف له كتاباً جامعاً لفوائد علم النحو مشتملاً على فصوله وذكر شواهد؛ فأجابه لما طلبه، وألف هذا الكتاب وسماه: التهذيب الوسيط المجرد عن الإفراط والتفريط. وقد جعله كتابين، الأول: كتاب الأصول، والثاني: كتاب الفروع. وجعل كلاً منهما أبواباً؛ فقد اشتمل الكتاب الأول على تسعة وأربعين باباً، والثاني على واحد وعشرين



باباً، وقد شملت هذه الأبواب معظم أبواب النحو وكثيراً من أبواب الصرف وقد جعل في صدر كل باب أسئلة ينقضي الباب بانقضاء أجوبتها واعتمد في الغالب أن يكون أول تلك الأسئلة حقيقة ذلك الباب وحده الذي يعكس ويطرّد؛ فيجوز فيه كل وكل نحو: أن يسأل ما حقيقة الكلام؟ فيقول هو المسموع المفيد، لجواز قولنا: كل كلام مسموع مفيد، وكل مسموع مفيد كلام. والمؤلف في ترتيبه لكتابه قد احتذى حذو علي بن سليمان الحيدري البجلي المتوفى سنة ٥٩٩ هـ في كتابه: كشف المشكل. ولا شك أن المؤلف قد اطلع على هذا الكتاب وأفاد منه، يشهد بذلك التشابه الواضح بين الكتابين في التبويب وفي كثير من الشواهد والأمثلة.

وقد اعتمد المؤلف في الاستشهاد الآيات القرآنية، وهي كثيرة جداً. وكثيراً ما كان يتعرض للقراءات وبخاصة تلك التي لها علاقة بمسائل النحو. ولكنه لم يهتم بذكر أصحاب تلك القراءات. واستشهد بالحديث الشريف ولكن كان ذلك قليلاً، فكل ما استشهد به لا يزيد على خمسة أحاديث. ويبدو أنه كان يسير على نهج القدماء في ذلك. وذكر قولين لعمر بن الخطاب رضي الله عنه. وفيها يتعلق بالأمثال فلم يورد إلا أربعة فقط.

أما استشهاده بالشعر فكثير؛ فقد بلغ ما استشهد به ما يقرب من مئة وتسعين شاهداً. ومعظمه من العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام. وكان يذكر البيت كاملاً، وأحياناً كان يكتفي بذكر الشطر الذي يضم الشاهد. ولم يُعن بنسبة الأبيات إلى أصحابها، فلم يفعل ذلك إلا قليلاً، بل إنه نسب بعضها إلى غير أصحابها كما فعل في قول الطرمّاح:

يبدو وتضمّره البلاد كأنه سيف على علم يسأل ويغمد

فقد نسبته للخنساء. وكثير من الأبيات التي استشهد بها مذكورة في كتب اللغويين والنحاة، لذا لم يكن من الصعب نسبتها إلى قائلها. وقد بقي ما يقرب من خمسة عشر بيتاً دون نسبة، ولم أستطع العثور على أصحابها فيها اطلعت عليه من مراجع.

## وصف المخطوط ومنهج التحقيق :

اعتمدت في التحقيق النسخة المخطوطة الوحيدة الموجودة بالمتحف البريطاني بلندن تحت رقم (نان ٩٢٩ رقم ١) ضمن مجموع يضم إلى جانب كتاب التهذيب متن ملحّة الإعراب للحريري، ودرر البيان في تقويم اللسان لعلي بن محمد بن يعيش، وهو ابن المؤلف - وهي عبارة عن قصيدة في الألفاظ النحوية، وكتاباً في المشهور من قراءة قالون عن نافع لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أسعد.

والكتاب يبتدئ بالورقة الأولى من المجموع، وهي ورقة العنوان، وينتهي بالورقة ١١٩. وهو عبارة عن ٢٣٥ صفحة، مسطرتها ما بين سبعة عشر إلى عشرين سطراً.

ولا توجد للكتاب نسخ أخرى غير هذه النسخة. وهي مكتوبة بخط نسخ جيد واضح؛ ولكنه لا يخلو مع ذلك من الأخطاء، سواء كان ذلك في الكتابة أو في شكل الكلمات أو في تنقيطها، ووقع كثير منها في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية. وقد صوّبتها دون الإشارة إلى ذلك في الهوامش. وعوّلت في ضبط الكلمات وتصحيحها على المصادر النحوية واللغوية وبخاصة كتاب سيبويه وخزانة الأدب وكشف المشكل للحيدرة ولسان العرب والقاموس المحيط.

كُتب في الصفحة اليسرى من الورقة الأولى بخط كبير عنوان الكتاب وهو: كتاب التهذيب الوسيط المجرد عن الإفراط والتفريط، تصنيف الفقيه الأجل سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني رحمه الله. وقد اشتملت هذه الصفحة على أسماء غير واضحة لمن تملكوا هذا الكتاب وبعض الأختام المطموسة. ولم يتبين في هذه الصفحة ولا في غيرها اسم الناسخ وتاريخ النسخ. واشتملت الصفحة الأولى من الورقة الثانية على مقدمة الكتاب، والتي شرح فيها المؤلف سبب تأليفه لكتابه. أما الصفحة الأخيرة من المخطوط فقد



كتب في نهايتها: تم الكتاب بحمد الله ومنه وعونه ولطفه وتأيدته والحمد لله وحده وصلواته على رسوله سيدنا محمد النبي وعلى آله الأكرمين وسلامه ورحمته وبركاته وتحياته.

أما عملي في التحقيق فإنه يتلخص بالقواعد التالية:

- ١ - التزمت بالمحافظة على صورة النص كما ورد عن المؤلف. ولم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذي لا يمس جوهره ككتابه وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم، أو تصحيح آية قرآنية أو بيت من الشعر أو خطأ نحوي، أو زيادة كلمة للسياق بعد حصرها بين قوسين معقوفين. وأما الكلمات غير الواضحة فتركت مكانها فارغاً، وأشرت إلى ذلك في الهامش.
- ٢ - حصرت الآيات القرآنية بين قوسين متميزين، وأشرت في الهامش إلى اسم السورة ورقم الآية.
- ٣ - أرجعت الأحاديث الشريفة إلى كتب الحديث المعتمدة كصحيح البخاري ومسند الإمام أحمد وسنن الترمذي.
- ٤ - اعتمدت في تخريج الشواهد المصادر النحوية المتقدمة ككتاب سيبويه والمقتضب والجمال والخصائص والإنصاف وسر الصناعة واللمع وغيرها، وكذلك كتب المحققين مثل شرح المفصل لابن يعيش وكتب ابن هشام وشرح الأشموني وكشف المشكل للحيدرة. أضف إلى ذلك كتب المختارات الشعرية والدواوين وشروح الشواهد وبخاصة خزنة الأدب.
- ٥ - رجعت إلى كتب اللغة والمعاجم وبخاصة لسان العرب والقاموس المحيط والصحاح ومعجم البلدان، وذلك من أجل شرح معنى الكلمات الصعبة والتعريف ببعض الأماكن.
- ٦ - عانيت بالرجوع إلى كتب التفاسير كمعاني القرآن للفراء، والكشاف للزمخشري، وإعراب القرآن للنحاس، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، والبحر المحيط لأبي حيان.

٧ - جهدت في تخريج الآراء النحوية لأعلام النحاة والمسائل الخلافية من أصولها في مصنفات أصحابها أو في كتب النحو مما كانت لأصحابها عناية باستقصاء هذه المسائل كشرح الكافية للرضي وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الأشموني ومغني اللبيب والمساعد لابن عقيل وحاشية الصبان.

٨ - ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب بشكل موجز، واستبعدت من أشهر منهم كسيبويه والخليل وبعض الشعراء كامرئ القيس والفرزدق والأخطل وجريير وغيرهم.

٩ - ضبطت النص بالشكل وبخاصة الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأمثال والأبيات الشعرية.

١٠ - ألحقت بالكتاب فهارس عامة للآيات القرآنية والأحاديث والأمثال والأشعار والأعلام واللغة والأماكن والمراجع.

وفي نهاية هذه المقدمة أحمد الله الذي وفقني بعون منه على إخراج هذا الكتاب إلى النور، وأدعوه أن يعينني على مواصلة الجهد في خدمة العربية وآثارها القيمة، إنه نعم المولى ونعم النصير.

المحقق

الدكتور فخر صالح قداره

عمّان في يوم الجمعة ٦ محرم ١٤٠٩ هـ

١٩ آب ١٩٨٨ م





صفحة العنوان







## الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم. ربّ وفقني لإتمامه.

قال الفقيه الأجلّ سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب الصنعاني: الحمد لله حمدٌ مُعترفٌ بنعمائه، وصلواته على محمد خاتم أنبيائه، وعلى الطيبين من آله وصحبه وأوليائه.

ولما كانت الفوائد في أبواب النحو منشورة متفرقة في أثناء أقسامه غير محصورة، وكان حفظها يصعب على مرتاد الفهم، ويفرط أكبرها عن أن يحيطها الوهم، سألتني بعض مَنْ يُعَدُّ سؤاله، ويُلَقَى بالقبول مقالُه أن أجمع في كل باب عقداً جامعاً لفوائده مشتملاً على فصوله وذكر شواهد، فأُسَعِّدُهُ فيما رامه من عندي، وبذلتُ في ذلك بعضَ جهدي، وبأدرت إلى تصنيف كتاب سمّيته بالتهذيب، مرتبة أبوابه أحسنَ ترتيب، مائل عن التطويل إلى التقريب، واضحة فوائده للفقير اللبيب، قريب للمبتدئ نفعه...<sup>(١)</sup> عنائي لم أبلغ به درجة الإكمال، ولا عرّيته عن إيراد أهم الأقوال، رغبة في التقريب للمتدربين...<sup>(٢)</sup> على ما وضعت في كتاب المحيط، وجعلت عنايتي فيه تعرضاً للثواب من الله العزيز الوهاب. وأسأل الله سبحانه التوفيق والهداية إلى طريق التحقيق.

(١) ثلاث كلمات غير واضحة. وكتبته للمبتدئ.

(٢) كلمتان حروفهما غير واضحة. للمبتدئ.

## عقد في معرفة لفظ النحو

وفوائدهُ تشتملُ على ثلاث مسائل يُقالُ فيها: ما النحو؟ ولم سَميَ  
نحواً؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أما النحو فهو علمٌ مستنبطٌ بالقياس والاستقراء من كتاب  
الله وفصيح كلام العرب وأشعارها. ومعنى مستنبط، أي: مستخرج. ومُستنبطه  
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه<sup>(١)</sup>.

فصل: وأما لم سَميَ النحو نحواً؟ فلأنه مقصود، لأن النحو في اللغة  
القصد<sup>(٢)</sup>، يدل عليه قول الشاعر:

لقد نحاكَ إلهُ الخلقِ يا عمرُ      بخطّةٍ عن مداها يقصرُ الشر<sup>(٣)</sup>

فصل: وأما على كم ينقسم؟ فهو ينقسمُ على خمسة أقسام، وهو نحو:

(١) وزعم قوم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وزعم آخرون أن أول من وضع  
النحو نصر بن عاصم. والصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب رضي الله عنه. لأن  
الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود الدؤلي وهذا يسند إلى علي رضي الله عنه. فلملّا فضل الهداية  
إلى الأساس ولأبي الأسود فصل القيام بوضعه على ضوء هدى علي. انظر نشأة النحو ص ١٨.

(٢) لقد أثار العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استنفاءً لكلمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي  
الأسود لآ غرض عليه ما وضعه فأقره وهي: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت. انظر نشأة النحو  
ص ٢٤.

(٣) لم أجده فيها لديّ من مصادر.



بمعنى «القصد» في مثل قولهم: نحوْتُ البيتَ الحرامَ، أي: قصدته. ونحوُ بمعنى «دون» في مثل قولك: سرت فرسخاً أو نحوه، أي: دونه. ونحوُ بمعنى «مثل» في العبارات في مثل قولهم: الاسمُ ما دخله الألفُ واللامُ نحو: الرجل والغلام، والمعنى: مثل الرجل والغلام، وما شاكل ذلك. ونحوُ بمعنى «عند» نحو قولك: زيد نحو عمرو، أي: عنده<sup>(١)</sup>. ونحوُ وهو هذا العلم الذي اختص بتسميته هذا الفن دونَ سائرِ الفنون.

المشار إليه

---

(١) ونحو بمعنى مقدار، نحو قولك: له عندي نحو ألف دينار، أي: مقدار ألف دينار.

## عقد باب الكلام

وهو يشتمل على ثلاث مسائل، يُقال فيها: ما حقيقة الكلام؟ ولم سُمي  
الكلام كلاماً؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أما حقيقة الكلام فهو المسموع المفيد<sup>(١)</sup>. وشرطنا أن يكون  
مسموعاً مفيداً، احترازاً عما سُمع ولم يُفد كصدى الجبال وصريف العجال، وما  
أفاد ولم يُسمع كالغمز والرمش والإشارة بالعيون وما أشبهها، كما قال الشاعر:  
حواجبنا تقضي الحوائج بيننا وأعياننا منا ونحن صموت<sup>(٢)</sup>

فصل: وأما لم سُمي الكلام كلاماً؟ فلأنه يكلم القلوب، بمعنى:  
يجرحها. قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>، أي: جرح قلبه  
بالموعظة الحسنة تجريحاً، والذي يدل على أن الكلمة في اللغة هي الجرح قول  
الشاعر:

وَكَلَّمَ السيف ندمله فيبرا وكَلَّمَ الدهر ما جرح اللسان<sup>(٤)</sup>

(١) أي: اللفظ المفيد والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً أو تقديرًا. والمراد  
بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. وأقل ما يتألف الكلام: من اسمين، ومن فعل واسم.  
نحو: زيد قائم، وقام زيد. انظر أوضح المسالك ٩/١.

(٢) لم أعثر على قائله.

(٣) النساء: ١٦٤.

(٤) لم أعثر على قائله.

١ - ص ١٤  
٢ - ص ١٤  
٣ - ص ١٤  
٤ - ص ١٤  
٥ - ص ١٤  
٦ - ص ١٤  
٧ - ص ١٤  
٨ - ص ١٤  
٩ - ص ١٤  
١٠ - ص ١٤  
١١ - ص ١٤  
١٢ - ص ١٤  
١٣ - ص ١٤  
١٤ - ص ١٤  
١٥ - ص ١٤  
١٦ - ص ١٤  
١٧ - ص ١٤  
١٨ - ص ١٤  
١٩ - ص ١٤  
٢٠ - ص ١٤  
٢١ - ص ١٤  
٢٢ - ص ١٤  
٢٣ - ص ١٤  
٢٤ - ص ١٤  
٢٥ - ص ١٤  
٢٦ - ص ١٤  
٢٧ - ص ١٤  
٢٨ - ص ١٤  
٢٩ - ص ١٤  
٣٠ - ص ١٤  
٣١ - ص ١٤  
٣٢ - ص ١٤  
٣٣ - ص ١٤  
٣٤ - ص ١٤  
٣٥ - ص ١٤  
٣٦ - ص ١٤  
٣٧ - ص ١٤  
٣٨ - ص ١٤  
٣٩ - ص ١٤  
٤٠ - ص ١٤  
٤١ - ص ١٤  
٤٢ - ص ١٤  
٤٣ - ص ١٤  
٤٤ - ص ١٤  
٤٥ - ص ١٤  
٤٦ - ص ١٤  
٤٧ - ص ١٤  
٤٨ - ص ١٤  
٤٩ - ص ١٤  
٥٠ - ص ١٤  
٥١ - ص ١٤  
٥٢ - ص ١٤  
٥٣ - ص ١٤  
٥٤ - ص ١٤  
٥٥ - ص ١٤  
٥٦ - ص ١٤  
٥٧ - ص ١٤  
٥٨ - ص ١٤  
٥٩ - ص ١٤  
٦٠ - ص ١٤  
٦١ - ص ١٤  
٦٢ - ص ١٤  
٦٣ - ص ١٤  
٦٤ - ص ١٤  
٦٥ - ص ١٤  
٦٦ - ص ١٤  
٦٧ - ص ١٤  
٦٨ - ص ١٤  
٦٩ - ص ١٤  
٧٠ - ص ١٤  
٧١ - ص ١٤  
٧٢ - ص ١٤  
٧٣ - ص ١٤  
٧٤ - ص ١٤  
٧٥ - ص ١٤  
٧٦ - ص ١٤  
٧٧ - ص ١٤  
٧٨ - ص ١٤  
٧٩ - ص ١٤  
٨٠ - ص ١٤  
٨١ - ص ١٤  
٨٢ - ص ١٤  
٨٣ - ص ١٤  
٨٤ - ص ١٤  
٨٥ - ص ١٤  
٨٦ - ص ١٤  
٨٧ - ص ١٤  
٨٨ - ص ١٤  
٨٩ - ص ١٤  
٩٠ - ص ١٤  
٩١ - ص ١٤  
٩٢ - ص ١٤  
٩٣ - ص ١٤  
٩٤ - ص ١٤  
٩٥ - ص ١٤  
٩٦ - ص ١٤  
٩٧ - ص ١٤  
٩٨ - ص ١٤  
٩٩ - ص ١٤  
١٠٠ - ص ١٤

**فصل:** وأما على كم ينقسم؟ فهو ينقسم على ثلاثة أقسام اسم. وفعل. وحرف جاء لمعنى. وهذه قسمه صحيحة يدل على صحتها السماع والقياس والإجماع. فالسماع عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب صلوات الله عليه فيما روى عنه بالإسناد الصحيح أنه قال لأبى الأسود التولى يا أبا الأسود انح لهم بحوا، واقسم لهم الكلام ثلاثة أشياء: اسماً، وفعلًا، وحرفًا جاء لمعنى. والقياس أن هذه الثلاثة عبارات، والعبارات على حسب المعبر عنه والمعبر عنه لا يخلو أن يكون ذاتاً أو حديناً أو واسطة بين الذات والحدث فالأسماء عبارة عن الذوات، والأفعال عبارة عن الأحداث، والحروف عبارة عن الوسائط<sup>(١)</sup>. والإجماع هو ما أجمع عليه أهل العلم من المكلمين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم، أجمعوا على أن الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى.

أشياء  
١ - حديناً  
٢ - فعل  
٣ - اسم

(١) فلو سقطت الذات لبقي الفعل بغير فاعله، ولو سقط الفعل لبقيت الذات جامدة لا يغير عنها شيء. ولو سقط الحرف لبقيت الأفعال الضعيفة لا تصل إلى الأسماء. انظر كشف المشكل ١٦٨/١.



## عقد باب الاسم

وفوائده تشتمل على أربع مسائل يُقال فيها: ما الاسم؟ ولم سمي  
الاسم اسماً؟ وكم علاماته؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أما ما الاسم؟ فهو ما دلّ على معنى في نفسه<sup>(١)</sup>، شخصاً كان  
أو غير شخص، مذكراً كان أو مؤنثاً، فالشخص مثل رجل وجبل، وغير  
الشخص مثل علم وقدره، والمذكر مثل زيد وعمره، والمؤنث مثل هند وجمل.

فصل: وأما لم سمي الاسم اسماً؟ فلأنه سمي باسماء فأوضعه وكشف  
معناه. ومعنى: سمي باسماء: أنه علم<sup>للمعنى</sup> للذات الواقعة عليها بهذا اللفظ على  
مذهب الكوفيين. والبصريون يقولون: لأنه رفع الذات إلى مرتبة الفاعل  
والوجود<sup>(٢)</sup>.

فصل: وأما كم علاماته؟ فعلامته ثلاثون علامة. تلتصق من أوله  
وآخره، وجملة ومعناه. فالتى من أوله سبع علامات، وهي: الألف واللام<sup>(٣)</sup>.

(١) قال ابن الأنباري: «وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً. ومنهم من قال: لا  
حد له، ولهذا لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال: الاسم: رجل وفرس». انظر أسرار العربية  
ص ٩، وانظر سيبويه ١٢/١، والمفصل ص ٦.

(٢) انظر الإنصاف ٦/١، وابن يعيش ٢٢/١.

(٣) غير الموصولة كالرجل والفلام. فأتا الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع كقول الفرزدق:  
ما أنت بالحقم الترضى حكومتَه ولا الأصل ولا ذي الرئي والجسد

وحروف الجر، وحروف النداء، وحروف النصب، و«لولا» للامتناع<sup>(١)</sup>، و«أما» للتفصيل، و«أو» الحال<sup>(٢)</sup>، ومن آخره عشر علامات، وهي: ياء النسب، و«تاء التانيث»<sup>(٣)</sup>، وألف المقصور، وهزة الممدود للمؤنث، وتنوين التمكن<sup>(٤)</sup> في المعربات، وتنوين التنكير في المبنيات وفيها لا ينصرف إذا كان معرفة ثم نُكِّر مثل: صه وصيه، وإيه وإيه، وسيبويه وسيبويه آخر، وحروف التثنية والجمع<sup>(٥)</sup> وهي: الواو والألف والياء والنون، فهذه التي من آخره. والتي من جلته خمس، وهي: التكريز والتصغير والإضمار مثل: أنا وأنت، وما شاكل ذلك، والإبهام مثل: ذا وذان، وتا وتان، وأولاء، والنقصان مثل: الذي والتي، وما أشبه ذلك. والتي من معناه ثمان، وهي: كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مخبراً عنه أو منعوتاً أو مذكراً أو مؤنثاً أو معرفاً أو منكراً. فهذه جميع علامات الأسماء.

**فصل: وأما على كم ينقسم؟ فهو ينقسم على أربعة أقسام: ظاهر ومضمر ومبهم ومشكل.**

١٠٠

(١) احترازاً من «لولا» التي تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله كقوله تعالى: ﴿لولا تستغفرون الله﴾ النمل: ٤٦، وقوله تعالى: ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب﴾ المنافقون: ١٠. وكذلك من التي تكون للتوبيخ فتختص بالماضي كقوله تعالى: ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة

شهداء﴾ النور: ١٣. انظر مغني اللبيب ص ٣٦١.

(٢) وتسمى وار الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بإذ، ولا يريدون أنها بمعناها، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدروها بإذا لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية. انظر مغني اللبيب ص ٤٧١.

(٣) وهي المبدلة في الوقف هاء نحو مسلمة وقائمة.

(٤) ويسمى أيضاً تنوين الصرف، وهو الذي يلحق أغلب الأسماء العربية المنصرفة، معرفة كانت أو نكرة كزيد ورجل. وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكّنه في باب الاسمية.

(٥) أي: الجمع السالم للمذكر والمؤنث.

## عقد باب الاسم الظاهر

وفوائده يستعمل على ثلاث مسائل يُقال [فيها]: ما الظاهر؟ وله سُمي  
الظاهر ظاهراً؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أما ما الظاهر؟ فهو كل اسم معرب دلّ لفظه على مجرد ذاته،  
وبإعرابه على صريح معناه، وسواء كان الإعراب ظاهراً أو مقترناً لعنه.  
فالظاهر في مثل زيد وعمر، والمقدر في مثل موسى وعيسى.

فصل: وأما لم سُمي الظاهر ظاهراً؟ فلظهوره بالإعراب وتجليه  
واستغنائه بنفسه عما يفسره من غيره<sup>(١)</sup>.

فصل: وأما على كم ينقسم؟ فهو ينقسم على قسمين: قسمة إعراب  
وقسمة معنى. فأما قسمة الإعراب فسنذكرها في باب المعرب إن شاء الله. وأما  
قسمة المعنى فهي تنقسم إلى اثنين وعشرين نوعاً، وهي: مفرد منصرف مثل  
زيد وعمر، ومتى مثل الزيدَين والعمرَين، ومجموع مثل الزيدَين والعمرَين  
وجبال وحجارة، ومذكر مثل زيد وعمر، ومؤنث مثل هند وجمل، ومعرف  
مثل الرجل والفلان، ومنكر مثل رجل وفرس، وثلاثي مثل زيد وعمر و بكر،  
ورباعي مثل جعفر ودرهم، وخماسي مثل سفرجل وقذعيل<sup>(٢)</sup>، وسداسي مثل

(١) خلافاً للمضمر والمبهم والناقص.

(٢) القذعيل: القصير الضخم من الابل مفرد، قد عمل.



مستخرجٍ ومُستدرجٍ، وسباعيٌ مثلُ استخراجٍ واستدراجٍ واحرنظامٍ<sup>(١)</sup>  
واحرجامٍ<sup>(٢)</sup>، وجامدٌ مثلُ رجلٍ وفرسٍ، ومشتقٌ مثلُ عالمٍ وفانمٍ، ومفصوٌّ مثلُ  
موسى وعيسى، ومنفوصٌ مثلُ قاضيٍ وغازيٍ، وممدودٌ مثلُ حمراءٍ وبيضاءٍ،  
وصحيحٌ مثلُ رجلٍ وفرسٍ، ومعتلٌ مثلُ فقٍ ورحا، ومركَّبٌ مثلُ خمسةٍ عشرَ  
وسنةٍ عسرٍ، ومضاعفٌ مثلُ برٍّ ودرٍّ، وغيرُ منصرفٍ مثلُ إبراهيمٍ وإسماعيلَ  
وفاطمة، وما شاكل ذلك. - والله أعلم

(١) لم أجِدْ معنى لهذه الكلمة. لعله "آخر نظام" بضم النون الغنبي والتكيم  
(٢) الاحرنجام: الازدحام. اللسان (حرجم).

## عقد باب الاسم المضمر

وقوائده تستمل على ثلاث مسائل يُقال [فيها]: ما المضمر؟ ولم سمي  
المضمر مضراً؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أما ما المضمر؟ فهو ما اختلفت صيغته، وكُني به عن ظاهر قد  
عُرف.

فصل: وأما لم سمي المضمر مضراً؟ فلوجهين، أحدهما: أنه يُضمر  
فيه الإعراب ولا يظهر. والثاني: أن لفظه يدل على ذات مخفأة لفظ التسمية  
على السامع؛ لأن الإضمار في لغة العرب هو الإخفاء، يدل عليه قول الخنساء:  
يبده وتضمره البلاد كأنه سيف على علم يسئل ويُغمَد<sup>(١)</sup>  
ليبر.

فصل: وأما على كم ينقسم؟ فهو ينقسم على ثلاثة أنواع: ضماير  
رفع، وضماير نصب، وضماير جر. فضماير الرفع على وجهين: منفصلة  
ومتصلة<sup>(٢)</sup>. فالمنفصلة أربعة عشر اسماً، تُستعمل للمفرد والمثنى والمجموع

(١) هذا البيت للطرماح بن حكيم وليس للخنساء كما ذكر المؤلف، وهو في وصف التور. والرواية  
المشهورة: على شرف، بدلاً من: على علم. انظر ديوان الطرماح ص ١٤٦. والبيت في الحمون  
٤٦٥/٢ والشعر والشعراء ٥٩٠، وكشف المشكل ٤٤٨/٢ وديوان المعاني ١٣١/٢. والأساس (ضمر).  
(٢) الضمير المنفصل هو ما يبدأ به، ويقع بعد «إلا»، والضمير المتصل هو ما لا يفتح به النطق، ولا يقع  
بعد «إلا». وأما قول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار  
مضرورة.

والمذكر والمؤنث والحاضر والغائب. وهذا تمثيلها وبالله التوفيق. أنت أسما اسم. هو هما هم. أنت أنتما أنتن. هي هما هن. أنا نحن فهذه جمع الصلوات المرفوعة المنفصلة، أينما وجدت فهي مرفوعة الموضع بحق الاسماء. والظاهر بعدها مرفوع بحق الخبر، إلا أن تكون فاصلة بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة<sup>(١)</sup>، أو تأكيداً لفظياً<sup>(٢)</sup>، فإنها تخرج عن كونها مبتدأ.

**فصل: والمتصلة بأربعة عشر اسماً.** وسُميت متصلة لأنها متصلة بالفعل. وتستعمل أيضاً للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث والحاضر والغائب وهذا تمثيلها وبالله التوفيق، وهي: علمت علمتها علمتم، علم علمها علموا، علمت علمتها علمتن، علمت هي علمتا علمن، علمت علمنا<sup>(٣)</sup>. فهذه جميع الضائير المرفوعة المتصلة بالفعل، لا توجد قط إلا مرفوعة الموضع بحق الفاعل، والظاهر بعدها منصوب بحق المفعول<sup>(٤)</sup>.

**فصل: وضائير النصب على وجهين: منفصلة ومتصلة.** فالمنفصلة أربعة عشر اسماً. تستعمل أيضاً للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث والحاضر والغائب. وهذا تمثيلها: إياك إياكما إياكم، إياه إياهما إياهم، إياك إياكما إياكن، إياها إياهما إياهن، إياي إيانا<sup>(٥)</sup>. فهذه جميع ضائير النصب المنفصلة، لا يوجد منصوب مضرر منفصل إلا وهو أحد هذه الأسماء، أينما وجدت فهي منصوبة

(١) نحو: زيد هو الفضل، وزيد هو أفضل منك. وكان محمد هو الظريف.

(٢) نحو: قمت أنت. وأكرمك أنت. ومررت بك أنت.

(٣) مثل المؤلف للهاء والألف والواو والنون، ولم يتل لياء المخاطبة نحو: قومي.

(٤) وذلك إذا كان الفعل متدياً.

(٥) المختار أن الضمير نفس «إياه» وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة. وهذا مذهب سيبيد.

ونذهب القليل إلى أن اللواحق ضائير، و«إياه» ضمير مضاف إليها، واختار هذا ابن مالك. وهو رأي

صحيح لأنه لم تعهد إضافة الضائير. وأما قولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» فشاذا.

انظر أوضح المسالك ٥٦/١.



الموضع بحق المفعول، ولا يعمل فيها إلا ما بعدها كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(١)</sup>، إلا في ثلاثة مواضع فقد يجوز أن يعمل فيها ما قبلها. وذلك إذا كانت معطوفة مثل: رأيت زيدا وإياك، أو مستثناة مثل: ما رأيت إلا إياك، أو مع «ظننت» وأخواتها وما يجري مجراها من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة مثل: ظننت زيدا إياك، وما شاكل ذلك<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** والضمائر المتصلة المنصوبة أربعة عشر اسماً أيضاً، وسميت متصلة لأنها متصلة بالفعل، وهي تستعمل في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث والحاضر والغائب، وهذا تمثيلها: عَمَلُكَ عَمَلُكُمَا عَمَلُكُمْ. عَمَلُهُ عَمَلُهُمَا عَمَلُهُمْ. عَمَلُكَ عَمَلُكُمَا عَمَلُكُمْ، عَمَلُهُ عَمَلُهُمَا عَمَلُهُمْ<sup>(٣)</sup>. فهذه جميع الضمائر المتصلة المنصوبة، لا يوجد مضرر منصوب متصل إلا وهو أحد هذه. أينما وجدت فهي منصوبة الموضع بحق المفعول، والظاهر بعدها مرفوع بحق الفاعل، يُقال فيها: عَمَلُكَ زَيْدٌ، وَعَمَلُكُمَا مُحَمَّدٌ، وَعَمَلُهُمْ عَبْدُ اللَّهِ، هكذا تُجرى إلى آخرها<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** وضمائر الجر متصلة لا غير. وهي أربعة عشر اسماً، وهي تتصل بالاسم والحرف، وهذا تمثيلها: عَمَلُكَ لَكَ، عَمَلُكُمَا لَكُمَا، وَعَمَلُكُمْ لَكُمْ. عَمَلُهُ لَهُ، عَمَلُهُمَا لَهُمَا، عَمَلُهُمْ لَهُمْ. عَمَلُكَ لَكَ، عَمَلُكُمَا لَكُمَا، عَمَلُكُمْ لَكُمْ.

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) ومثال ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل قولك: أخبرت زيدا إياك ناجحاً.

(٣) في أساسها ثلاثة ضمائر وهي: ياء التثنية، وكاف المخاطب، وهاء الغائب. وهي مشتركة بين نصب والجر. فإن اتصلت بأفعال أو ما يشبهها فهي في محل نصب، وإن اتصلت بأسماء أو بحروف جر فهي في محل جر.

(٤) ولا يكون الفاعل إلا متأخراً عنها إذا كان ظاهراً.

عملُها لها، عملُها لهما، عملُهنَّ لهنَّ، عملي لي، عملُنا لنا. فهذه جميع الضائِر المتصلة المجرورة، لا يوجد مضمَرٌ مجرورٌ إلا وهو أحد هذه، أينما وُجدت فهي مجرورةُ الموضع بحقِّ الإضافة وبحرف الجر. فهذه جميعُ المضمَرات المرفوعة والمنصوبة والمجرورة، وهي سبعون مضمراً، كُلُّها معارفٌ لا تتنكرُ، مبنياتٌ لا تعربُ<sup>(١)</sup>.

---

(١) وذلك لشيهاها بالحروف.

## عقد باب الاسم المبهم

وفوائده تستمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما المبهم؟ ولم سُمي المبهم مبهماً؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أما ما المبهم؟ فهو كل اسم أشير به إلى ذاتٍ معروفةٍ ونُبِّه عنها.

فصل: وأما لم سُمي المبهم مبهماً؟ فلأنه شابه الظاهر والمضمر. ولا يتمخض إلى أحدهما، فسُمي مبهماً بينهما، فشابه الظاهر من قبل وجهين، وهو: كونه يُصغَر ويُنعت ويُنعت به كالظاهر، لأنك تقول: ذا وذيا، كما تقول: درهم ودرهم، وتقول: مررت بهذا الرجل، وبزيد هذا، فتنتعه وتنعت به، وتصغره كالظاهر. وشابه المضمر من وجهين، وهما: أنه معرفة لا يتنكر، مبيِّن لا يعرب<sup>(١)</sup>.

فصل: وأما على كم ينقسم؟ فهو ينقسم على خمسة أقسام: ذان<sup>(٢)</sup>، وتا وتان<sup>(٣)</sup>، وأولاء<sup>(٤)</sup>. وهذه أصل المبهات. وقد يُزاد عليها

(١) فلما شابه الظاهر من قبل وجهين وشابه المضمر من قبل وجهين أيضاً لم يكن واحداً منها أحق به من الآخر فوقع بينهما، فقبل: مبهم. واشتقت له هذه التسمية من قولهم: فرس يهيم، وهو الذي ليس به علامة تخالف سائر لونه، انظر كشف المشكل ١/١٩١.

(٢) للواحد المذكر وتثنيته.

(٣) للواحد المؤنث وتثنيته.

(٤) لجمع المذكر والمؤنث، ممدوداً عند المجازيين، مقصوراً عند نهم. والمذ أول.



الإشارة من أولها، فتقول: هذا وهذان، وهاتان وهاتان، وهؤلاء، ومن غيرها كاف الخطاب، فتقول: ذاك ودانك، ونبك وتانك، وأولئك، ولا يجوز نيناك ولا ذيناك، ولا ذيك ولا نيك بفتح الدال والناء، ويجوز الجمع بين هاء الإشارة وحاء الخطاب<sup>(١)</sup>، فتقول: هاذاك وهاذانك، وهاتيك وهاتانك، وهولانك.

ويجوز أن تدخل لام البعد على المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً، بشرط أن يكون معه كاف الخطاب نحو: تلك وذلك. ومتى دخل اللام امتنع دخول هاء الإشارة، لأن هاء الإشارة علامة للقرب، واللام علامة للبعد في الخطاب، ولا يجتمع في الكلمة الواحدة علامتان متناقضتان. فهذه المبهات، كلها معارف لا تتنكر، مبنيات لا تُعرب، وإنما بُنيت لأنها شابهت الحروف<sup>(٢)</sup> من وجهين، أحدهما: أنها مختلفات الصيغ<sup>(٣)</sup> كما أن الحروف مختلفات الصيغ، فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها. والثاني: أنها مفتقرة إلى ظاهر يفسرها من بعدها، كما أن الحروف مفتقرة إلى شيء تتصل به وتتم به فائدتها، لأن كل واحد منها لا يستقل بنفسه؛ فلهذا بُنيت. وشرطنا أن يفسره ما بعده احترازاً من المضر الذي يفسره ما قبله.

(١) وإذا اجتمعا لا يصح مجيء اللام معها، فلا تقول: هذانك.

(٢) وقول: بُنيت لأنها وقعت موقع مبنٍ وهو فعل الأمر، فلهذا وشبهه وقع موقع «أشرك» أو «نُبِه».

(٣) وذلك أنها جاءت على ألفاظ مختلفة، شيء للمفرد، ونسبة للمثنى، ونسبة للمؤنث، ونسبة للمذكر، ونسبة للمجموع، ونسبة للمرفوع، ونسبة للمنصوب والمجرور.

## عقد باب الاسم المشكل

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل، يُقال فيها: ما المشكل؟ ولم يُسمَّ  
المشكل مشكلاً؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أما ما المشكل؟ فهو كلُّ اسمٍ لم يتمخض إلى ظاهر ولا إلى  
مضمر ولا إلى مبهم.

فصل: وأما لِمَ سُمِّي المشكل مشكلاً؟ فلأنه لما لم يُعرَّب لم يُنبه  
الظاهر، ولما لم يكن معرفةً محضةً لم يشبه المضمر، ولما لم يكن يُنعت ولا ينعت به لم  
يشبه المبهم، فسُمِّي مشكلاً من هذه الثلاثة، وهو اسمٌ مبني.

فصل: وأما على كم ينقسم؟ فهو ينقسم على قسمين: أصل، ومحمول  
على الأصل. فالأصل ينقسم على خمسة أقسام، وهي: الاستفهاميات  
والناقصات والشرطيات والظرفيات المبنيات وما التعجبية.

فصل: والمحمول على الأصل ينقسم على أربعة أقسام، وهي:  
المعدولات وأسماء الأفعال والأسماء المركبات مع الأصوات وسائر المركبات.

فصل: فالاستفهاميات المبنية المشكلة تسعة أسماء، وهي: مَنْ وما وكم

وكيف وأي وأيان وأنى وأين ومتى<sup>(١)</sup>. فهذه كلها مبنية لتضمنها ألف الاستفهام إلا أيأ وحدها فإنها معربة من غير أخواتها.

**فصل: والناقصات عشرة أسماء، وهي: الذي والتي وما ومن وأي<sup>(٢)</sup>**  
والألف واللام<sup>(٣)</sup> في اسم الفاعل واسم المفعول نحو: الضارب والمضروب،  
وماذا<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يَنْفِقُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، أي: ما الذي ينفقون؟  
وذو في لغة طيء نحو قول الشاعر:  
فإنَّ البئرَ بئرُ أبي وجدِّي      وبشري ذو حفرتُ وذو طويتُ<sup>(٦)</sup>

(١) مَنْ وما وكم وكيف وأي: أسماء. وأيان وأنى وأين ومتى: ظروف.

(٢) خالف في موصوليتها ثعلب ويردّه قول الشاعر:

إذا ما لقيت بنى مالك      فسلم على أئيم أفضل  
(٣) ما ذكره المؤلف من أن الألف واللام اسم موصول هو مذهب الجمهور. وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، وذهب الأحفش إلى أنها حرف تعريف. والدليل على اسميتها عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه، والضمير لا يعود إلا على الأسماء وكذلك استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو: جاء الكريم، فلولاً أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف. وأيضاً إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، فلولاً أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحقُّ منها بدونها. انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٦/١.

(٤) اسم الموصول هو «ذا». وشرط موصوليتها أن لا تكون ملغاة وذلك بتقديرها مركبة مع «ما» في نحو: ماذا صنعت؟ وأن يتقدّمها استفهام بـ «ما» باتفاق أو بـ «مَنْ» على الأصح كقول ليبي:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول      أنحب فيقضى أم ضلال وباطل؟  
وقول الآخر:

ألا إن قلبي لدى الطاعنيننا      حزين فمن ذا يعزّي الحزيننا  
انظر أوضح المسالك ٩٨/١.

(٥) البقرة: ٢١٥.

(٦) هذا البيت لسان بن الفحل الطائي، وهو شاعر إسلامي في الدولة المروانية. ويروي: فإن الماء ماء أبي وجدي. وهو في أسالي ابن الشجري ٣٠٦/٢، وشرح ديوان الحماسة للسرزوقي ٥٩١/٢، والإنصاف ٣٨٤/١، وجمع الأمثال ٦٨/١، وابن عيش ١٤٧/٣، والمخلص ١٩٠/١، والخزانة ٣٤/٦، وكشف المشكل ١٧٣/٢، والهمع ٨٤/١. وطيّ البئر: بئلاها بالحجارة.

أئى الى حمرب والى طوب<sup>(١)</sup> والأل<sup>(٢)</sup> فى بعض اللغات نحو قول  
الساعر

ألبوا بالأل فسطوا جميعا على النعان وأئندروا السطاعا<sup>(٣)</sup>

فهذه كلها مبنية لأنها أشبهت الحروف من قبل أنها مفتقرة إلى صلة  
من غيرها، كما أن الحروف تفتقر إلى شيء تتصل به وتتم به فاندتها. وكلها  
محتاج إلى صلة<sup>(٤)</sup> وعائد، إلا «أن» و«ما» المصدريتين فإنها تحتاجان إلى صلة  
بغير عائد من المضمرات، لأنها تفدران بالمصدر، والمصدر لا يحمل الضمير.

**فصل: وجميع الأسماء الشرطية المبنية المشكلة [أربعة، وهي:] من وما  
وأى ومهما<sup>(٥)</sup>. ويلحق بها من الظروف سبعة بشرط أن يضم إلى أكثرها «ما»  
وهي: أينما ومتى ما وإذا وما وحيثما وأى مفردة بغير «ما» وكيفما على بعض  
الأقوال<sup>(٦)</sup>. فهذه كلها مبنية لتضمنها حرف الشرط وهي «إن»، إلا «أيتا» كما  
تقدم فإنها معربة.**

**فصل: وجميع المبنى المشكل من الظرفيات سبعة عشر اسماً، وهي: إذ**

---

(١) وزعم ابن عصفور أن «ذو» خاصة بالمذكر، وأن المؤنث يختص بـ «ذات»، وأن البئر في البيت ذكرت  
على معنى القلب، انظر الخزانة ٣٤/٦.

(٢) وهو اسم جمع، ويكتب بغير واو بعد الهمزة بخلاف «أولى» اسم إشارة، فإنه يكتب بواو بعد الهمزة  
وهو يستعمل لجمع المذكر العاقل كثيراً ولغيره قليلاً.

(٣) هذا البيت للقطامي، واسمه عمير بن شبيب، انظر ديوانه ٣٦، واللسان (سطع)، والرواية فيها: قسطوا  
قديماً، ويروى: قسطوا وجاروا. والسطاع: حشبة تنصب وسط الخباء والرواق. وقيل: هي عمود البيت  
كما في هذا البيت، وذلك أنهم دخلوا على النعان قبتة. وجمع السطاع: أسطعة وسطع.

(٤) لأنها مبهمة لا تدل على شيء معين، فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها.

(٥) منها عند الأكثرين اسم، وقال السهيلي: إن عاد عليها الضمير فهي اسم نحو قوله تعالى: ﴿ومهما  
تأتنا به﴾ الأعراف: ١٣٢، وإلا فهي حرف كقول زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خليفة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

انظر المساعد ١٣٦/٣.

(٦) نقل عن سيبويه أنها ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف، انظر معني اللب ٢٧٢



وإذا وأين ومنى ولدن ولدى وقط وغوض وثم وهنا وأبان وأنى والآن وأمس - إذا كان معيناً، وحيث على كل حال، وقبل وبعد - إذا قطعاً عن الإضافة<sup>(١)</sup>، وما شابهها من الظروف المعطوعة عن الإضافة. فهذه كلها أسماء مبنية لأنها شابهت الحروف من قبل أنها لا تستعمل بأنفسها وفتنم إلى غيرها كالحروف. إلا أن الآن وأمس بُنيتا لتضمنها الألف واللام<sup>(٢)</sup>.

**فصل: «ما» التعجيبة مبنية لأنها مشبهة لـ «ما» الاستفهامية.**  
والاستفهامية مبنية.

**فصل: والمعدولات ما أتى على وزن فعّال، وهو على أربعة أصناف:**  
معدول من مؤنث كحذام وقطام وما شابهها<sup>(٣)</sup>؛ هذا معدول من حاذمة وقاطمة. ومعدول من فعل أمر مثل نزال ودراك وتراك وما شاكل ذلك؛ هذا معدول من: أدرك وأنزل وأترك. ومعدول من صفة نحو: خبث ولكاع وفجار وما شاكل ذلك؛ هذا معدول من الصفة<sup>(٤)</sup>. ومعدول من مصدر نحو قول الشاعر:

(١) لفظاً لا معنى، فيبنيان على الضم.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن «الآن» مبنية لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: آن بيني، أي: حان، وبقي الفعل على فتحته. وذهب البصريون إلى أنه مبنية لأنه شابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنية فكذلك ما أشبهه. وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أنه لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف، فبني لذلك. أما المبردة فذهب إلى أن علة بنائه مخالفة سائر أخواته من الأسماء وخروجه إلى غير بابه. حيث وقع أول أحواله بالألف واللام. وما ذكره المؤلف من علة بنائه هو مذهب الفارسي، فيكون قد حذف منه الألف واللام وضمن معناها، وزيدت فيه ألف ولام أخريان. انظر الانصاف ٥٢٠/٢.

(٣) ومنه: وقاش وسجاج - اسم للكذابة التي ادعت النبوة، وكساب - اسم لكلبة، وسكاب - اسم لفرس. وللعرب في هذه الأسماء ثلاث لغات. إحداها: لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً. والثانية: لبعض بني تميم، وهي إعراب ما لا ينصرف مطلقاً. والثالثة: لجمهور بني تميم، وهي التفصيل بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر، أو غير مختوم بها فيمنع من الصرف.

(٤) ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء. أما قول الخطبة:

أطوف ما أطوف ثم أوي إلى بيت قميده لكاع  
فضرورة شاذة. وقيل: يحتمل أن التقدير: قميده يُقال لها: يا لكاع.

إِذَا امْتَسَمَّا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا      فحملتُ برّةً واحتملتُ فجاراً<sup>(١)</sup>  
وأصله: حملتُ البرّ وحملتُ الفجر، فلما عدله بناء على الكسر في قوله:  
واحتملتُ فجاراً، وكذلك قول الآخر:

فقلتُ امكثي حتى يسارَ لعلنا      نحجُ معاً قالت: أعاماً وقابلة<sup>(٢)</sup>  
قوله: يسار، معدولٌ من اليسر، فلما عدله بناء على الكسر، وإنما شرطنا  
أن يكون المعدول المبني على وزن «فعال» احترازاً من المعدول العلم مثل عُمر  
وزُفر، والمعدولُ المعدود نحو: أحاد وثلاث ورباع ومثنى ومثلث، وما شاكل  
ذلك.

**فصل: وجميع أسماء الأفعال المبنيّة ثمانية أسماء، وهي: صه ومه وإيه**  
**وأفّ وهيهات. فهذه الخمسة يجوز أن يُعبّر بها عن معرفة فلا تنوّن، ويجوز أن**  
**يُعبّر بها عن نكرة فتنوّن تنوين التثنية<sup>(٣)</sup>. وهلمّ وحى وحيهلا، وهذه الثلاثة**

---

(١) البيت للنايفة الذبياني. وهو في ديوانه ص ١٠٥، والكتاب ٢٧٤/٣، والخزانة والجمل ٢٢٩، والكليل  
٣٨٢/١، والمبهج ص ٢٨، والخصائص ١٩٨/٢، والحلل ٣٧، وكشف المشكل ١٨٤/٢ وشرح الفصل  
٣٨/١ واللسان (بدر، فجر). والأماشي الشجرية ١١٣/٢. والبيت من قصيدة يجوبها زرعة بن عمر  
ابن خويلد.

(٢) نُب هذا البيت الحميد بن ثور، غير أنه ورد في ديوان حميد (ص ١١٧) برواية تختلف وهي:  
فقلت امكثي حتى يسار لو أنسا      نحج ففالت لي: أعاماً وقابلأ  
وهو في الكتاب ٢٧٤/٣، وابن يعيش ٥٥/٤، والمجم ٢٩/١ والجمل ٢٢٩، والحلل ٣١٠، وكشف  
المشكل ١٨٣/٢، والأماشي الشجرية ١١٣/٢، واللسان (يسر). وشرح أبيات سيويه ٣١٧/٢. وقد  
كانت امرأة الشاعر سأله أن يتركها حتى تضي إلى الحج، فقال لها: انتظري حتى يصير لي يسار  
وافق عليك، وعلّنا نحج معاً، فقالت له: أعاماً وقابله؟ أي: أأمكث عاماً ومثله لنحج معاً تريد أن  
الاستعداد للحج والذهاب إلى مكة والرجوع منها يكون في بعض سنتين.

(٣) وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التثنية. تقول: إيه، إذا استزدت مخاطبك من حديث سمين  
فإذا أردت استزادة من حديث ما توثته.

لا يجوز أن تتون لأنها لا يُعبر بها إلا عن فعل الأمر. وفي الحديث: «إذا ذكر الصالحون فحيّلا بعمر»<sup>(١)</sup>.

**فصل:** والمركبات وهي من أحد عشر إلى تسعة عشر، ويلحق بها مثل تأبط شرأ وبرق نحره<sup>(٢)</sup>، ومعدى كرب ورام هُرمز<sup>(٣)</sup>، وكذلك قولهم: شذر مذر وشغر بقر<sup>(٤)</sup>، وحيص بيص<sup>(٥)</sup>، وفوضي فضا<sup>(٦)</sup>، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وأساء الأصوات المركبة مثل سبيوتيه ونفطوتيه وعمروتيه وخالوتيه ودرستوتيه، وما شاكل ذلك. فهذه كلّها مبنية للزوم الصوت وهو: ويه.

---

(١) يقال: إن هذا أثر يروى عن ابن مسعود. ومعناه: إذا ذكر الصالحون فحيّلوا بذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر ابن يعيش ٥٤/٤، والأشعوني ٤٩٠/٢، والصبان ٢٠٥/٣.

(٢) هذان مركبان تركيباً إسنادياً، وحكمهما المحكاة، ويعريان بحركات مقدرة على آخرهما، فيكونان من المعربات التقديرية، لا من المبنيات.

(٣) وهذان مركبان تركيباً مزجياً، فحكم الأول أن يفتح آخره إلا إن كان ياء فيسكن. وحكم الثاني أن يعرب بالضمّة في حالة الرفع، وبالفتحة في حالتي النصب والجس، إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب. ورام هُرمز: مدينة مشهورة بنواحي خوزستان. وهي مركبة من «رام» ومعناها بالفارسية المراد والقصود، و«هرمز» أحد الأكاسرة. انظر معجم البلدان ١٧/٣.

(٤) يقال: ذهب القوم شَفرَ مَذرَ وشَفرَ بَقرَ، أي: في كل وجه، ولا يُقال ذلك في الإقبال. انظر اللسان (شذر، شفر).

(٥) يقال: وقع القوم في حَيصَ بَيصَ، أي: في شدة يصعب التخلص منها. ويقال: حَيصَ بَيصَ، وحَيصَ بَيصَ، وحَيصَ بَيصَ. انظر اللسان (حيص).

(٦) يقال: متاعهم بئس فوضي فضا، أي: مختلط مشترك. اللسان (فضا).

## عقد باب الفعل

وفوائده تستملُّ على أربع مسائل، يقال [فيها]: ما حقيقة الفعل؟ وله سُمِّي الفعل فعلاً؟ وكم علاماته؟ وعلى كم ينقسم؟

**فصل:** أمَّا ما حقيقة الفعل؟ فهو ما دلَّ على فاعل وزمان معيّن. وهذه حقيقة جامعة صحيحة، لأنّه يجوزُ فيها العكسُ والطرْد؛ تقول: كلُّ فعل يدلُّ على فاعل وزمان معيّن، وكلّما دلَّ على فاعل وزمان معيّن فهو فعل. فأما قولهم: الفعل ما تصرف ولحقه الضمير، وقولهم: ما دلَّ على حدث وزمان ومكان وفاعل ومفعول، فليس بحقيقة جامعة؛ لأنَّ من الأفعال ما لا يتصرف كنعَم وبشَس، وما شاكلها؛ ومنها ما لا يدلُّ على مفعول، كالأفعال اللازمة مثل شرف وظرف، ومنها ما لا يدلُّ على حدثٍ مثل كان وأخواتها؛ ومنها ما لا يدلُّ على مكان كأفعال الباري سبحانه، فلم يبقَ إلا أنَّ الفعل ما دلَّ على فاعل وزمان معيّن؛ لأنّه لا بدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعلٍ إمَّا مظهرًا أو مضمراً، ولا بدَّ له من زمان يقع فيه.

**فصل:** وأمَّا لم سُمِّي الفعل فعلاً؟ فلأنّه لفظٌ تُوزَنُ به جميعُ الأفعال<sup>(١)</sup> ويُعبَّرُ به عنها، كما رُوي عن الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رحمه الله<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله هذا فيه شيء من الاتساع، لأنَّ الأسماء تُوزَنُ كالأفعال. كشف المشكل ١٩٨/١.

(٢) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري. ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ وأخذ عنه.

**فصل:** وأما كم علاماته؟ فهي عشرون علامة. تلتصق من أوله واخره، وجملته ومعناه. فالتى من أوله إحدى عشره علامة، وهي: قد ولو من دلائل الماضي، والسين وسوف من [دلائل] المستقبل، وحروف الجزم مثل: لم يفم، وحروف النصب مثل: لن يقوم، وهلاً للتحضيض والتوبيخ مع الماضي والمستقبل مثل قولك: هلاً أطق الله يا زيد، وهلاً تقوم يا عمرو<sup>(١)</sup>، وحروف المضارعة الأربعة<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** والتي من اخره ثلاث، وهي: نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة. فالثقيلة مثل قولك: ليقومن وليقعذن، والخفيفة مثل: يقومن ويقعدن. واتصال الضمير المرفوع به مثل: قمت وقاما وقاموا.

**فصل:** والتي من جملته خمس، وهي: كونه أمراً أو نهياً أو ماضياً أو مستقبلاً أو حالاً.

**فصل:** والتي من معناه واحدة، وهي كونه خيراً، ولا يُخبر عنه. فإذا قلت: قام زيد، أخبرت عن زيد بالفعل، ولا يجوز أن تُخبر عن الفعل بزيد.

**فصل:** وأما على كم ينقسم؟ فهو ينقسم قسمين: قسمة لفظية، وقسمة معنوية.

---

= علماتها، ورجع إلى مصر واستخدم في ديوان الرسائل. توفي سنة ٤٦٩ هـ. من تصانيفه: شرح جل الزجاجي، المحتسب في النحو، شرح النخبة، تعليق في النحو، شرح المقدمة المحسنة. انظر بنية الوعاة ١٧/٢، وإنهاء الرواة ٩٥/٢.

(١) وإن جاء الاسم بعد «هلاً» فعل تقدير الفعل، فتقول: هلاً زيدا، أي: هلاً تقصد أو تقابل أو ما أشبه ذلك.

(٢) وهي: الياء، والتاء، والنون، والهمزة.



**فصل: فاللفظة تنقسم على ثلاثة أقسام: ماضٍ ومستقبل وحال**  
وهذه قسمة صحيحة لعقل وسامع. فالعقل أن الآفة ال أحداث، والأحداث لا  
تقع إلا في زمان، والزمان لا يخلو أن يكون ماضياً أو مستقبلاً أو حالاً. فما وقع  
من الأفعال في الزمان الماضي فهو ماضٍ، وما كان يقع في الزمان المستقبل  
فهو مستقبل، وما كان يقع في الحال فهو حال. والدليل على صحة هذه القسمة  
قول الله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup>. هذه الآية  
عبارة عن المستقبل والماضي والحال<sup>(٢)</sup>. وأما السامع فهو ما سُمِعَ عن  
النحويين وسائر أهل العلم في أن الأفعال ثلاثة، ولم يخالف إلا بعض  
الكوفيين<sup>(٣)</sup>.

**فصل: وإذا صحت هذه القسمة، فالماضي ينقسم على ثلاثة أقسام:**  
ماضٍ في اللفظ والمعنى، وهو ما حُسِّنَ وقوعه في أمس<sup>(٤)</sup>، نحو: قام أمس،  
وذهب أمس؛ وماضٍ في اللفظ دون المعنى، وهو الماضي إذا دخل عليه شيء  
من أدوات الشرط نحو: إن قمت قمت، فهذا وإن كان لفظه لفظ الماضي فهو  
مستقبل في المعنى لأن الشرط يطلب الاستقبال. وماضٍ في المعنى دون اللفظ  
وهو الفعل المضارع إذا دخل عليه شيء من أدوات الجزم، فهو مثل قولك: لم  
يقم زيد أمس، فهذا وإن كان لفظه لفظ الاستقبال فهو بمعنى الماضي.

**فصل: والمستقبل أيضاً على ثلاثة أقسام: مستقبل في اللفظ والمعنى**

(١) مريم: ٦٤.

(٢) فقوله: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾ أي: من أمر الدنيا، فهي عبارة عن الماضي. وقوله: ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾ أي: من  
أمر الآخرة، فهي عبارة عن المستقبل. وقوله: ﴿وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي: ما بين النفتين، وبينهما أربعون  
سنة، فهي عبارة عن الحال. انظر معاني القرآن للفراء ١٧٠/٢.

(٣) أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال: إن كان قد وجد فيكون ماضياً وإلا فهو مستقبل وليس ثم  
نالت. ابن يعيش ٤/٧.

(٤) انظر جمل الزجاجي ٧.

وهو ضد المسألة الأولى في الماضي " نحو: سيفوم، وسوف ندرس. ومستقبل في المعنى دون اللفظ وهو أصل المسألة الوسطى في الماضي نحو: إن فعلت فعلت. ومستقبل في اللفظ دون المعنى وهو أصل المسألة الأخرى في الماضي نحو: لم يقم. ولا فسمه للحال لأنه دائم لا ينتقل عن كونه حالاً في لفظه ومعناه.

**فصل:** وأما القسمة المعنوية فهي على ثلاثة عشر نوعاً. النوع الأول متعد، والثاني لازم، والثالث غير متصرف، والرابع صحيح، والخامس معتل، والسادس مضاعف، والسابع ثلاثي، والثامن رباعي، والتاسع خماسي، والعاشر سداسي، والحادي عشر معرب، والثاني عشر مبني، والثالث عشر مهموز. ولكل واحد من هذه الأبواب باب نستقصي شرحه فيه إن شاء الله تعالى.

---

(١) وهو ما حسن وقوعه في غد.

## عقد باب الفعل المتعدي

وفوائده ستمل على ثلاث مسائل تُقال فيها: ما حقيقة المتعدي؟ وله  
سَمِي متعدياً؟ وعلى كم ينقسم؟

**فصل:** أما ما حقيقة المتعدي؟ فهو ما دلّ على مصدر وفاعل ومفعول  
به<sup>١</sup>، وإنما قلنا: مفعول به، احترازاً من المفعول له، وهو المفعول من أجله،  
والمفعول معه وهو المنصوب بواو مع، والمفعول فيه وهو الظرفان من الزمان  
والمكان، والمفعول المطلق وهو المصدر. لأنّ هذه المفعولات كلّها ينصبها الفعل  
سواءً كان متعدياً أو لازماً، فلم يبقَ إلا أنّ المتعدي ما تعدّى إلى مفعول به  
نحو: ضرب زيدُ عمرأ.

**فصل:** وأما لِمَ سَمِي متعدياً؟ فلاّنه طلب غير ما هو أصل له وهو  
المفعول به الحقيقي، لأنّ الأصل الفعل والفاعل، والمفعول فضلة.

**فصل:** وأما على كم ينقسم الفعل المتعدي؟ فهو ينقسم على سبعة

---

(١) وقد عرّفه ابن عسّاور بقوله: «هو ما يصلح أن يُبنى منه اسم المفعول ويصلح السؤال عنه بأيّ شيء»  
وقعه. انظر المغرب ١/١١٤. هذا ويشترط في اسم المفعول الذي يبنى من الفعل المتعدي أن يكون  
تاماً أي: أن يكون مستغنياً في تأدية المعنى عن جار ومجرور. وذكر ابن هشام علامة أخرى للفعل  
المتعدي وهي: أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر. وذلك كضرب، تقول: زيدُ ضربَه عمرو،  
فتصل به هاء ضمير غير المصدر وهو زيد. انظر أوضح المسالك ٢/٢٩.

أقسام: قسم سَعَى إلى مفعول بحرف جر لا يجوز حذفه مثل هـ: مَرَبَ ريد. وقسم بَانَ سَعَى بحرف جر يجوز حذفه نحو هـ: كُنْتُ ريداً وكُنْتُ لريد، وورثتُ زيداً وورثتُ لريد؛ قال الله تعالى: ﴿إِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، والصدير كالوا لهم أو وزنوا لهم<sup>(٢)</sup> وقسم ثالث يتعدى إلى مفعول مفرد لا يجوز حذفه، وهو ملتصق من الخمس الحواس، وهي: اللمس والذوق والسمع والبصر والشم، مثلاً جمعاً: ضرب زيدٌ عمراً، وأكل زيدٌ خبزاً، وسمع زيدٌ كلاماً، ونظر زيدٌ بداراً، وشم زيدٌ مسكاً؛ هذه الخمسة لا يجوز حذفها. وقسم رابع يتعدى إلى مفعولين الثاني بحرف جر يجوز حذفه نحو: اخترتُ زيداً الرجال، أي: من الرجال، وأمرتُ زيداً الخير، أي: بالخير، واستغفرتُ الله ذنباً، أي: من ذنب؛ قال الله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾<sup>(٣)</sup>، أي: اختار من قومه سبعين رجلاً؛ قال الشاعر:

أمرتك الخيرَ فافعل ما أمرت به      فقد تركتك ذا مالٍ وذا نسبٍ<sup>(٤)</sup>

أي: أمرتك بالخير، وقال آخر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً كُنْتُ فَاعِلُهُ<sup>(٥)</sup>

(١) المطففين: ٣.

(٢) ومن هذا القسم: شكر، ونصح، تقول: شكرته، وشكرت له، ونصحت، ونصحت له، قال تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ النحل: ١٤. وقال تعالى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا دَيْكَ﴾ لقمان: ١٤.

(٣) الأعراف: ١٥٥.

(٤) يسب هذا البيت لعمر بن معديكرب، أنظر شعره ٤٢، وقيل هو لحفاف بن نديّة، وقيل للعباس بن مرداس. ونسب في الكامل (٣٦/١) لأعشى طرود، واسمه إياس بن عامر. وقيل هو لزراعة بن السائب، وهو في الكتاب ٣٧/١، والخزانة ٣٣٩/١، والمقتضب ٣٦/٢، والجمل ٢٨، والأصول ١٧٨/١، ومعنى الليب ٤١٤، والإفصاح ١٢٧، وكشف المشكل ٤٠٥/١، والحلل ٣٤، والمحتجب ٥١/١، وابن عيش ٤٤/٢ والأمالى الشجرية ٣٦٥/١، والنشب: المال والعقار، وربما أطلق على الأشياء الثابتة كاللور والضباع.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه: رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلُ. ولم يعرف عائلته والرواية المشهورة: لست محببه، بدلاً من: كنت فاعله. والبيت في الكتاب ٣٧/١، والخزانة ١١١/٣، والمقتضب ٣٢٠/٢، والخصائص ٢٤٧/٣، والأصول ١٧٨/١، وابن عيش ٦٣/٧، واللسان (غفر)، وأوضح المسالك ٣٦٢/٢.

أي: من ذنب. وقسم خامس يتعدى إلى مفعولين مفردين يجوز الاختصار لها جميعاً والاختصار على أحدهما دون الآخر، وهو مثل قولك: أعطى زيدُ عمراً درهماً، وكسا زيدُ عمراً جبة، وما شاكل ذلك<sup>(١)</sup>؛ وإن شئت قلت: أعطى زيدُ عمراً، ولم تذكر الدرهم، وإن شئت قلت: أعطى زيدُ، ولم تذكر المفعولين؛ قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾<sup>(٢)</sup>، فحذف المفعولين جميعاً لدلالة المعنى. وقسم سادس يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاختصار على أحدهما<sup>(٣)</sup>، وهو ظننت وأخواتها<sup>(٤)</sup>، وهذا الحديث عليها وبالله التوفيق.

(١) وهي الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلها مبتدأ وخبراً.

(٢) الليل: ٥.

(٣) أي: لا يجوز الإبقاء على أحدهما وحذف الآخر بدون دليل.

(٤) وذلك لأن المفعولين هنا أصلها مبتدأ وخبر، فكما لا يجوز الإتيان بمبتدأ دون خبر أو خبر دون مبتدأ قبل دخول الفعل الناسخ، فكذلك الحال بعد دخوله. وأما حذف أحدهما اختصاراً، أي: لدليل، فهو جائز عند الجمهور، خلافاً لابن طوكون. قال عنزة:

ولقد نزلت فلا نظني غيره متى بمنزلة المحبب المكرم  
أي: فلا نظني غيره حاصلاً، أو واقفاً. فحذف المفعول الثاني لدلالة الكلام عليه. انظر المقرب ١١٧/١، وأوضح المسالك ٧٠/٢.



## عقد باب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: كم الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين؟ ولم تعدت إلى مفعولين؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل: أما كم هي؟** فالمحصور منها أربعة عشر فعلاً، وهي: ظننت<sup>(١)</sup>، وخِلْتُ، وحسبتُ، ورأيتُ - بمعنى: علمتُ، وجعلتُ - بمعنى: صيرتُ، وعلمتُ بالقلب، ووجدتُ إذا لم تكن حزناً<sup>(٢)</sup>، ولا من وجدان الضالة<sup>(٣)</sup>، وتحققتُ، وتيقنتُ، وغادرتُ، وتركتُ، وزعمتُ - بمعنى: ظننتُ، ورددتُ - بمعنى: صيرتُ، واتخذتُ<sup>(٤)</sup>. وهذا مشاها جميعاً: ظننتُ زيدا عالماً، وخِلْتُ بكرةً شاخصاً، وحسبتُ عبداً لله منطلقاً، ورأيتُ أخاك كريماً، وجعلتُ الحقَّ مذهباً، وعلمتُ البعثَ آتياً، ووجدتُ القرآنَ شافياً، وتحققتُ القولَ صحيحاً، وتيقنتُ الله قادراً.

(١) إذا لم تكن بمعنى: اتهمت، نحو: سُرِقَ المتاع فظننتُ الخادم.

(٢) نحو: وجد محمد على أخيه، أي: حزن.

(٣) نحو: فقدت الكتاب فوجدته في البيت.

(٤) حَصَرُ المؤلف هذه الأفعال بأربعة عشر فعلاً فيه نظر، فلم يذكر: ألقى، ودرى، وتعلمَ - بمعنى اعلم، وحجا، وعدَّ، وهبَ - بمعنى ظن، واتخذ، وصيرَ، ووهبَ - التي بمعنى صيرَ. هذا وقد ذكر ثلاثة أفعال ليست منها وإنما هي ترد بعناها وهي: تيقن، وتحقق، وغادر. وتنقسم هذه الأفعال بجمليتها إلى قسمين: أفعال القلوب، وأفعال التصيير. فأفعال القلوب هي: وجد، وألقى، ودرى، وتعلمَ - بمعنى اعلم، وجعل - بمعنى اعتقد، وحجا - بمعنى ظن، وعدَّ - بمعنى ظن، وزعم، وهبَ - بمعنى ظن، ورأى، وعلم، وظن، وحسب، وخال. وأما أفعال التصيير فهي: جعل، وردد، وترك، واتخذ، واتخذ، وصيرَ، ووهب.

ونركب المنزل خالياً، وغادرت الربيع قفراً، وزعمت الكتاب جامعاً، وردت السفينة عاملاً، واتخذت عمراً خليلاً.

**فصل:** وأما لم نعدت إلى مفعولين؟ فلائها داخله في الأصل على المبتدأ والخبر، ولا بد للمبتدأ من خبر، فالمفعول الأول بمنزلة المبتدأ، والثاني بمنزلة الخبر، بدليل أنه يجوز فيه ما جاز في خبر المبتدأ<sup>(١)</sup>، ولهذا نصبها جميعاً لتتم الفائدة بالمفعول الثاني.

**فصل:** وأما أحكامها فهي في ثلاث مسائل: واجب وجائز وممتنع.

**فصل:** فالواجب نصب المفعولين جميعاً مع تأخيرهما بهذه الأفعال<sup>(٢)</sup>، وما اشتق منها من ماضٍ ومستقبلٍ وحالٍ واسمٍ فاعلٍ واسمٍ مفعولٍ واسمٍ مصدر<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** والجائز أن يتقدم أحدهما على الفعل، فيجوز رفعها ونصبها جميعاً نحو: زيدٌ ظننت عالمٌ، وزيداً ظننت عالماً، والنصب أجود، فإن تقدم جميعاً حسن الرفع وجاز النصب على ضعف نحو: زيدٌ عالمٌ ظننت، وزيداً عالماً ظننت<sup>(٤)</sup>، ويجوز في المفعول الثاني ما جاز في خبر المبتدأ من حرف وظرف

(١) فيجوز أن يأتي مفرداً نحو: وجدت العلم مفيداً، ويجوز أن يأتي جملة نحو: علمت الأمانة سم صاحبها، ويجوز أن يأتي شبه جملة نحو: رأيت البر في إكرام الوالدين. وكذلك يجوز حذفه لعل.

(٢) وأجاز الكوفيون والأخفش إلقاء العامل المتقدم واستدلوا بقول الشاعر:

كذلك أدهت حتى صار من خلقي     أي وجدت سلاك الشبيمة الأصب

وقد أوله البصريون عدة تأويلات، منها: أن الفعل قد علق بلام الابتداء المقصورة والأصل: فلامه وس

أن يكون المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن. انظر أوضح المسالك ٦٨/٢.

(٣) أي: مصدر.

(٤) وهذا يسمى الإلقاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومعلاً لضمف العامل بتوسطه أو تأخره. وإلقاء العامل

التأخر أموى من إعماله لضمفه بالتأخر.

وجملة وفعل. مثال ذلك: ظننت زيدا في الدار، أو أمامك، أو أبوه قائم، أو قام، أو يقوم؛ هذه مفعولة في هذه المواضع.

**فصل:** والمنتع أن تنصب هذه الأفعال المفعولين جميعاً إذا وليها أحد ستة أشياء<sup>(١)</sup>، وهي: آلات الاستفهام، وإنَّ وأنَّ مشدّتين ومخففتين، ولأَمَّ الابتداء، و«ما» التي للنفي، و«إنَّ» خفيفة بمعناها أيضاً<sup>(٢)</sup>. مثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿لَنَعْلَمَ أَيَّ الْحِزْبَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>، ومثال إنَّ وأنَّ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ﴾<sup>(٥)</sup>، ومثال «ما» التي للنفي: ظننت ما زيد بقائم. ومثال لام الابتداء: ظننت لزيد قائم، و«إنَّ» التي للنفي: ظننت إنَّ زيداً إلا ذاهباً. فهذه الستة متى وليت هذه الأفعال كفتها عن التعدي إلى مفعول واحد وهو الجملة التي تقع بعد الفعل.

**فصل:** والقسم السابع من الأفعال المتعدية نوع يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، وهو «ظننت» وأخواتها إذا زيد في أولها ألف النقل نحو: أظننتُ زيدا عمراً عالماً، وأعلمتُ محمداً يكرأ قادمًا، وسائرهما على هذا القياس<sup>(٦)</sup>. والحديث عليها كالحديث الأول في «ظننت» وأخواتها.

(١) وهذا يسمى التعليق، وهو يبطل العمل لفظاً لا محلاً، لحيء ما له صدر الكلام بعده. ولا يكون الإلغاء والتعليق إلا في أفعال القلوب.

(٢) ويشترط بعضهم أن تكون «إنَّ» النافية في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر. ومثل «إنَّ» النامية «لا» ولم يذكرها المؤلف، نحو: علمت راقه لا زيداً في الدار ولا عمرو. كذلك لم يذكر المؤلف لام جواب القسم كقول ليبد بن ربيعة:

ولقد علمت لناتين منيَّتي      إنَّ المنايا لا تطيش سهامها

(٣) الكهف: ١٢.

(٤) المنافقون: ١.

(٥) إبراهيم: ١١.

(٦) يفهم من كلامه أنه بالإمكان زيادة ألف النقل على أي فعل من أفعال «ظنَّ» وأخواتها فيتعدى إلى ثلاثة مفعولين. والمشهور أن الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وهي: أعلم - المنقولة بالهمزة -

**فصل:** واعلم أن الفعل المتعدي إذا كان يتعدى إلى مفعول تعدي

اسم فاعله واسم مفعوله واسم مصدره<sup>(١)</sup> إلى مفعول واحد. وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدت هذه الأشياء إلى اثنين. وإن كان يتعدى إلى ثلاثة تعدت هذه إلى ثلاثة. وإن كان يتعدى إلى مفعولين، الثاني بحرف جرّ تعدت هذه إلى مفعولين الثاني بحرف جرّ. وإن كان يتعدى إلى مفعول واحد بحرف جرّ تعدت هذه إلى مفعول واحد بحرف جرّ.

**فصل:** ولا يتعدى اسم الفاعل واسم المفعول إلا بشرط أن يكونا

مستقبلين أو مقدّرَيْن بالحال؛ لأنها ضارعا الفعل المستقبل فعلا عمله كما ضارعهما فأعرب، ولا مضارعة بينهما وبين الماضي، فلهذا لا يعملان إذا كانا بمعنى الماضي<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** ونقول في اسم الفاعل إذا تعدى إلى مفعول: هذا ضاربٌ

زيداً. وفي اسم المفعول: هذا المضروب، ومفعوله مضمرٌ فيه لأنه مرفوعٌ يقوم مقام الفاعل. ونقول في اسم الفاعل الذي يتعدى إلى مفعولين: هذا الظانُّ زيداً عالماً. وفي اسم المفعول: هذا المظنون عالماً. ونقول في اسم الفاعل الذي يتعدى إلى اثنين الثاني بحرف جرّ: هذا المختارُ زيداً من الرجال. وفي اسم المفعول: هذا المختارُ من الرجال. ونقول في اسم الفاعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين: هذا المُعلِّمُ زيداً عمراً قادماً. وفي اسم المفعول: هذا المُعلَّمُ زيداً

---

= من «علم» المتعدية لاتين، وأرى - المنقولة بالهمزة من «رأى» المتعدية لاتين، وما ضَمَّنَ مضاهيها من أنباء، ونبأ، وأخبر، وخبرٌ وحُدث. انظر أوضح المسالك ٨٠/٢ وشرح شذور الذهب ٣٧٦. والمقرب ١٢٢/١، وابن يعيش ٦٦/٧.

(١) يبدو لي أن المؤلف يقصد المصدر وليس اسم المصدر، فلما أن يكون سهواً منه أو زيادة من النسخ. فمثال المصدر قولك: فلنك محمداً ناجحاً غير صحيح.

(٢) وهناك شرط آخر وهو اعتادها على استفهام أو نفي أو خبر عنه أو موصوف. هذا فيما يتعلق باسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا مجردين من «أل»، أما إذا كانا صلة لـ «أل» عملاً بدون شروط.

قادماً. ونقول في اسم الفاعل واسم المفعول واسم المصدر<sup>(١)</sup> الذي يتعدى إلى مفعول واحد بحرف جر: هذا المارُّ بزيد، والمروُّرُ به، وأعجبنى مُركُّ بزيد. ونقول في المصدر الذي يتعدى إلى مفعول واحد: أعجبنى ضربُك زيداً، وفي المصدر الذي يتعدى إلى اثنين: أعجبنى ظنُّك زيداً عالماً. ونقول في المصدر الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين: أعجبنى إعلامُك زيداً عمراً قادماً. ونقول في المصدر الذي يتعدى إلى مفعولين الثاني بحرف جرّ: أعجبنى اختيارُك زيداً من الرجال.

هذه جملة ما يتعدى من الأسماء، ويلحقُ بها الصفةُ المشبهة باسم الفاعل<sup>(٢)</sup> نحو: مررت بالحسنِ الوجه. والأصل في هذه الصفة أن ما وقع بعد «الحسن» من مجرور فهو مُشَبَّهٌ بمجرور الإضافة<sup>(٣)</sup>، وما وقع من مرفوع فهو مُشَبَّهٌ بالفاعل<sup>(٤)</sup>، وما وقع من منصوبٍ معرفةٍ فهو مُشَبَّهٌ بالمفعول<sup>(٥)</sup>. وما وقع من منصوب نكرة فهو منصوب على التمييز<sup>(٦)</sup>. وإنما جازَ إضافة «الحسن» إلى المجرور بعده وفيه الألف واللام لأنها يقدَّران بالانفصال، وإلا فهما في الأصل ينعان الإضافة، ولا يُضاف «الحسن» وما شاكله إلا إلى ما فيه الألف واللام<sup>(٧)</sup> فقط نحو: الحسن الوجه، وما شاكله.

(١) أي: المصدر، بدليل المثال الذي أتى به وهو: أعجبنى مُركُّ بزيد.  
(٢) أي: اسم الفاعل المتعدي لواحد. ووجه الشبه بينها أنها تدل على حدث ومَنْ قام به، وأنها توثق وتثنى وتجمع، ولذلك حملت عليه في العمل. وتتميَّز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بإسحان جرِّ فاعلها بإضافتها إليه، أمّا اسم الفاعل فلا يحسن فيه ذلك. انظر الصبان ٢/٣، وكشف المشكل ٤٢٣/١.

(٣) لأن إضافته يقدَّر فيها الانفصال.

(٤) لأنه ليس معه فعل صريح.

(٥) لأنه في المعنى فاعل.

(٦) ويجوز في النكرة أن تنصب على التشبيه بالمفعول به.

(٧) أو إلى مضافٍ إلى ما فيه الألف واللام نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجه الأبي، أو إلى مضاف لضمير ما فيه الألف واللام نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجه أبيه.



**فصل:** واعلم أن اسم المفعول لا بد أن يُضمر فيه مفعوله<sup>(١)</sup> إذا كان  
ينطوي إلى اثنين أو إلى ثلاثة، إلا أن يكون المفعول من سببه فإنه يجوز أن  
يكون ظاهراً نحو قولك: هذا المعطى أخوه دوماً.  
فهذه جملة ما بعدى من الأفعال والأسماء التي شابهت الأفعال. ونسرد  
هذا إيضاحاً في سائر الأبواب إن شاء الله تعالى.

---

(١) أي: نائب الفاعل، لأنه في المضي مفعول.

## عقد باب الفعل اللازم

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما حقيقة اللازم؟ ولم  
سُمي لازماً؟ وعلى كم ينقسم؟

**فصل:** أما ما حقيقة اللازم؟ فهو كل ما كان غير واقع على مفعول  
به، وإنما قلنا: مفعول به، احترازاً من المفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه،  
والمفعول المطلق، وهو المصدر، فإن هذه ينصبها الفعل سواء كان متعدياً أو  
لازماً.

**فصل:** وأما لم سُمي لازماً؟ فلأنه لزم فاعله ولم يطلب سواء<sup>(١)</sup>.

**فصل:** وأما على كم ينقسم الفعل اللازم؟ فهو ينقسم على قسمين:  
قسم لازم لا يتعدى البتة إلى مفعول به<sup>(٢)</sup>، وهو ينقسم على ثلاثة أقسام: قسم  
طِبَاعِي، وقسم خَلْقِي، وقسم لَوْنِي<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** فالقسم الطِبَاعِي مثل: شَرَفَ وَظَرَّفَ وَكَرَّمَ، وما شاكل ذلك.

(١) ويسمى قاصراً لقصوره على الفاعل.

(٢) لا بنفسه ولا بواسطة غيره.

(٣) جعل المهددة اليائي القسم الأول والثاني قسماً واحداً، وأضاف أفعال العاهات نحو: صَمَّ وعرج وشَلَّ.

انظر كشف المشكل ٣٨٦/١.

**فصل:** والخلفى مثل: طال وقصر ودق وعرض، وما ساكل ذلك

**فصل:** والسم اللون مثل: احمر واخضر واصفر واسود، وما ساكل

ذلك.

**فصل:** وسم لازم يجوز أن يتعدى بغيره مثل: قام وسار وقال. وما

ساكل ذلك. فهذه الأفعال يجوز أن يُعَدِّيها ثلاثة أشياء، أولها: الحرف، حرف الجر، مثاله: قام زيدُ لعمر، وسارَ به، ومالَ به. والثاني: همزة تدخل عليه من أوله، وهي تسمى همزة النقل نحو: أقامَ زيدُ عمراً، وأسارَه، وأمالَه، وما ساكل ذلك. والثالث: تضعيفُ العين؛ ومعنى تضعيفها: تشديدها بحرفٍ ثانٍ، من الضَّعْفِ لا مِنَ الضُّعْفِ؛ ومثال ذلك: قوَّمَ زيدُ عمراً، وسيَّره، وميَّله، وما ساكل ذلك. قال الله تعالى في المتعدي بحرف الجر: ﴿وَإِذَا مَرَّوْا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وقال تعالى في المتعدي بهمزة النقل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً قِيَمًا﴾<sup>(٢)</sup>. وقال تعالى في المتعدي بتضعيف العين: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) الطهفين: ٣٠.

(٢) الكهف: ١، ٢.

(٣) الحجر: ٩.

## عقد باب الأفعال التي لا تتصرف

وفوائده تشتمل على أربع مسائل يُقال [فيها]: كم الأفعال التي لا تتصرف؟ وما الدليل على أنها أفعال؟ ولم لم تتصرف بعد فعل<sup>(١)</sup> إن صح أنها أفعال؟ وما أحكام الجميع؟

فصل: أما كم الأفعال التي لا تتصرف؟ فهي ستة، وهي: نَعَمْ وبَشْ وَلَيْسَ وعسى وحَبْذا وفعل التعجب نحو: ما أَحْسَنَ زيداً.

فصل: وأما ما الدليل على أنها أفعال؟ فثلاثة أشياء، أحدها: أنها تدلُّ على الزمان كالأفعال. فَنَعَمْ وبَشْ وحَبْذا وفعل التعجب يدلُّن على الماضي، لأنهن موضوعات للمدح والذم، والمدح والذم لا يكون إلا بالماضي. وليس وعسى يدلَّان على النفي والترجي فيما يستقبل وإن كانا في الأصل بمعنى الماضي. والثاني: أنَّ منها ما يتصل به الضمير المرفوع كليس وعسى. ومنها ما يتصل به علامة التأنيت كنعم وبش؛ لأنك تقول: نَعِمْتَ المرأةَ هُنْدُ، وبشْتَ الجاريةَ جاريةً. والثالث: أنها كلها مبنيات على الفتح كالأفعال الماضية، إلا عسى فإنه لا يتبين فيه الفتح، لأنَّ آخره حرفٌ عليل، والحركة لا تتبين في الحرف العليل<sup>(٢)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة وهي كلمة مقحمة.

(٢) زعم ابن السراج أنَّ «ليس» حرف بمنزلة «ما» النافية وتابعه أبو علي الفارسي وابن شقير وجماعة. انظر مفتي اللبيب ٣٨٧، والمسائل الحلبيات ص ٢٢٢. وزعم الفراء أنَّ «نعم» و«بش» اسمان، و«حجته»

**فصل:** وأما لم لم تنصرف هذه الأفعال؟ فلأنها نُفِلَتْ عن باها ونُغْدِلَ بها إلى غير ما هو لها، وحُفِلَتْ نفس المعاني التي هي: المدح والذم والرحمى والهمى والتعجب، فُصِمَتْ بعض علامات الأفعال وهو المنصرف، سعياً لتصارفها إليه ونُفِلَتْ إليه.

**فصل:** وأما ما عمل هذه الأفعال التي لا تنصرف؟ فلكل صنف من عمل فَنَعَمَ وبُشِّنَ ترفعان من الأسماء ما عُرِفَ بالألف واللام للجنس، وما أُضِيفَ إلى ما فيه الألف واللام للجنس فقط نحو: نعم الرجل زيد، وبشِّن أخو القوم عمرو<sup>(١)</sup>. وما وقع بعد اسمها<sup>(٢)</sup> من معرفة مرفوعة فهي مبتدأ وما قبلها خبر عنها، أو خبر مبتدأ محذوف. فإذا قلت: نعم الرجل زيد، فتقديره على هذا القول: نعم الرجل هو زيد، وتقديره على القول الأول: زيد نعم الرجل. وما وقع بعد اسمها من نكرة فهي منصوبة على التمييز نحو قولك: نعم الرجل رجلاً، وبُشِّنَ الغلام غلاماً. ولا ترفعان قط مضمراً ولا علماً ولا ميبهاً ولا معهوداً.

**فصل:** وأما «حبذا» فعملها ترفعُ الفاعلَ على الدوام فقط، وفاعلها

= دخول حرف الجرَّ عليها في بعض أقوال العرب. ومن ذلك قول بعضهم وقد بشر بولود أنتي. هوادة ما هي بنعم الولد. وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: «نعم السير على بشر العير». انظر كشف المشكل ٣٩٥/١ وابن يعيش ١٢٨/٧، وأوضح المسالك ٢٣/١. وبالنسبة لدعوى فهي حرف مطلقاً عند ابن السراج وتعلب. ونقل السيرافي عن سيبويه أنها حرف حجب تنصل بالضمير المنصوب، انظر مفتى اللبيب ٢٠١، وأوضح المسالك ٣٣٢/١.

(١) ويجوز أن يكون مرفوعة (فاعلها) اسماً مضافاً إلى اسم مضافٍ إلى ما فيه «أل» كقول أبي طالب عم النبي ﷺ:

فنعم ابنُ أختِ القوم غير مكذب      زهير حسامٌ مفرد من حمائل  
كذلك يجوز أن يكون ضميراً مستتراً مفعلاً بتميز كقوله تعالى: «بشِّن للظالمين بدلاً» الكهف ٥٠.

(٢) أي: فاعلها.



«ذا» المتصل بها<sup>(١)</sup>، وهو اسمٌ مُبهم. ولا يجوزُ أن يكون فاعلها غمره، ولا يجوزُ تنيئته ولا جمعه ولا تأنيئته<sup>(٢)</sup>، ولا يجوزُ أن يحل محلّه ظاهرٌ ولا مضمرٌ ولا علم، ولا يجوزُ أن يفصلَ بينه وبين الفعل، لو قلت: حبُّ اليوم ذا، لم يجوزْ وما أتى بعد حبذا من مرفوع فهو على الوجهين اللذين تقدّما في نعم وبنس. وما أتى من نكره منصوبه فهي على التمييز إن كانت جامدة<sup>(٣)</sup>، وعلى الحال إن كانت مستقة<sup>(٤)</sup> وأما «ليس وعسى وفعل التعجب» فسنذكرها في أبوابها إن شاء الله.

---

(١) هذا مذهب سيويه. وقيل رُغما وغلبت الفعلية لتقدّم الفعل فصارا فعلاً وما بعده فاعل. وقيل رُغما وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصارا اسماً مبتدأ وما بعده خبر. ومذهب سيويه هو الأولى انظر الصبان ٤٠/٣

(٢) لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل.

(٣) كقولك: حبذا زيدٌ رجلاً.

(٤) كقولك: حبذا عمرو ركباً.

## عقد في معرفة أنواع من الأفعال

وبالله التوفيق

اعلم أن من الأفعال ما يكون صحيحاً، ومنها ما يكون معتلأً، ومنها ما يكون مضاعفاً، ومنها ما يكون مهموزاً. فالصحيح ما لم يكن فيه شيء من حروف العلة، وهي: الواو والياء والألف. يجمعها من كتاب الله تعالى: ﴿أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾<sup>(١)</sup>، وهو مثل: ضربَ وخرجَ ودخلَ، وما شاكل ذلك. والمعتل ما كان في شيء منها. وهو على ثلاثة أقسام: قسم معتل الفاء، وهو يُسمَّى أُرَاسٌ<sup>(٢)</sup> من ذوات المثال، مثل: وعدَ ووزنَ ووردَ، وما شاكل ذلك. وقسم معتل العين، وهو يُسمَّى أجوف من ذوات الثلاثة، وهو مثل: قامَ وباعَ وسارَ، وما شاكل ذلك. وقسم معتل اللام، وهو يُسمَّى أعجَزٌ<sup>(٣)</sup> من ذوات الأربعة، وهو مثل: رمى وغزا ودعا وسعى، وما شاكل ذلك<sup>(٤)</sup>.

وكل فعل اعتلَّتْ فاؤه فجميع ما تصرف منه معتل الفاء. وكلُّ فعل اعتلَّتْ عينه فجميع ما تصرف منه معتل العين. وكلُّ فعل اعتلَّتْ لامه فجميع ما تصرف منه معتل اللام.

(١) هود: ٨٠.

(٢) للزوم حرف. العلة رأسه.

(٣) للزوم حرف العلة عجزه.

(٤) وهناك اللفيف، وهو ما احتج فيه حرفا علة. وهو لفيف مفروق نحو: وعى، ووقى، ولفيف مقرون

نحو: طوى، وعوى.

**فصل:** والذي يتصرف من الأفعال اسم الفاعل واسم المفعول واسم المصدر والأمر والنهي. ومعنى قولنا: معتل العن والفاء واللام، أنا نريد بذلك الورن، لأن الأفعال والأسماء تُوزن بفعل لم تخلف، وتُزاد فيه على حسب اختلاف الحركات والزيادات.

**فصل:** والمضاعف من الأفعال كل فعل كان العين واللام منه حرفين مثلن، مل: سدّ ومدّ وردّ وجرّ، وما شاكل ذلك. ومستقبله وجميع ما تصرف منه مضاعف مثله. فإن جُزِمَ الفعل المضاعف المستقبل، أو كان أمراً أو نهياً، جاز إظهار الحرفين وإدغامهما نحو: لم يمدّ، ولم يمدّ، ومدّ وامتدّ، ولا تمدّ ولا تمدّد<sup>(١)</sup>. وإن كان المستقبل غير مجزوم وجب الإدغام نحو: هو يمدّ ويشدّ، إلا إذا اتصل بنون جماعة المؤنث فإنه يجب إظهارهما معاً، وهو نحو قولك: هن مددن، وما شاكل ذلك. وكذلك إن اتصل الفعل المضاعف الماضي بضمير الفاعل الذي هو التاء والتون وتاء التأنث الحاضرة وجب إظهار الحرفين نحو: مددت ومددنا ومددت يا هند. فإن اتصل بالواو وبالألف وبضمير منصوب وجب الإدغام نحو: مدّوا ومدّا ومدك ومدّهم، وما شاكل ذلك.

والمهموز من الأفعال على ثلاثة أقسام: مهموز الأول مثل: أخذ وأمر وأكل، وجميع ما تصرف من هذا الفعل مهموز الأول. وقسم مهموز الأوسط مثل: سأل وجأز<sup>(٢)</sup> ورأى؛ وجميع ما تصرف من هذا الفعل مهموز الأوسط. وقسم مهموز الآخر مثل: شاء وقرأ وبدأ؛ وجميع ما تصرف من هذا الفعل مهموز الآخر.

(١) فالإظهار لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة قميم. قال تعالى: ﴿واغضض من صوتك﴾ - لقمان: ١٩. وقال جرير:

نفض الطرف إنك من نيرٍ فلا كعباً بلغت ولا كلاباً  
(٢) يقال: جأز الثور، أي: صاح. ويقال: جأز فلان إلى الله، أي: تضرع له بالدعاء.

## عقد في أبنية الأفعال وأوزانها

وبالله التوفيق

اعلم أن أصل الأفعال أن تكون ثلاثية ورباعية مثل: ضرب ودحرج. وأكثر ما تبلغ الخماسي والسداسي بالزيادات. فالحماسي مثل: انطلق واقتدى، والسداسي مثل: استخرج واستدرج، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً فله ثلاثة أوزان: فَعَلَ بفتح العين، وفَعِلَ بكسرها، وفَعُلَ بضمها. فما كان على وزن فَعَلَ بفتح العين، جاز في مستقبله ثلاثة أوجه: يفعل بضم العين نحو: خرج يخرج، ودرس يدرس، وما شاكل ذلك. ويفعل بكسر العين نحو: ضرب يضرب، وشتم يشتم، وما شاكل ذلك. ويفعل بفتح العين نحو: ذهب يذهب، وزار يزار، وما شاكل ذلك.

**فصل:** ولم يُسمع من الأفعال مفتوح العين في الماضي والمستقبل جميعاً في شيء من الأفعال إلا إذا كان في الفعل حرف حلقى بشرط أن يكون ماضي الفعل على ثلاثة أحرف مفتوح الأول، وأن يكون حرف الحلق من الوزن عيناً أو لاماً.

**فصل:** وحروف الحلق ستة وهي: الهاء والهمزة والحاء والخاء والعين والغين. نقول فيها إذا كانت عين الفعل: ذهب يذهب، زار الأسد يزار، ونعر

يَنْحَرُ، وَشَخَصَ يَشْخُصُ، وَطَعَنَ يَطْعُنُ، وَنَعَرَ يَنْعَرُ<sup>(١)</sup>. ونقول فيها إذا كانت لام الفعل: جَبَهَ يَجْبَهُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ، وَسَمَعَ يَسْمَعُ، وَرَشَعَ يَرْشَعُ، وَجَمَعَ يَجْمَعُ، وَصَبَغَ يَصْبَغُ، وما شاكل ذلك. وهذا غير واجب في هذه الأفعال، ولكنها أكثر ما سُمِعَتْ على هذا القول، وقد يجوزُ خلافه. ولم يُسمع من الأفعال مفتوح العين في الماضي والمستقبل جميعاً وليس فيه حرف حلقي إلا رَكَنَ يَرْكُنُ في الصحيح، وَبَقِيَ<sup>(٢)</sup> يَبْقَى وأبَى يَأْبَى من المعتل.

**فصل:** ولم يُسمع من الأفعال مكسور العين في الماضي والمستقبل إلا خمسة عشر فعلاً: ثلاثة صحيحة، واثنان عشر معتلة الفاء. فالصحيحة: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ، وَبَنَسَ يَبْنِسُ، هذه الصحيحة. والمعتلة الفاء مثل: وَبَقِيَ يَبْقَى، وَوَفَّقَ يَفْقُ<sup>(٣)</sup>، وَوَرِمَ يَرِمُ، وَوَلِيَ يَلِي، وَوَرِثَ يَرِثُ، وَوَبَقَ يَبْقَى<sup>(٤)</sup>، وَوَبَقَ يَبْقَى<sup>(٥)</sup>، وَوَجِمَ يَجِمُ، وَوَغَرَ يَغُرُّ<sup>(٦)</sup> وَيَشَسَ يَشْسُ، وَوَعَرَ يَعُرُّ<sup>(٧)</sup>، وَوَرَعَ يَرَعُ.

**فصل:** ولم يُسمع من الأفعال مضموم العين في الماضي والمستقبل جميعاً إلا ما كان خاصاً للطبائع مثل: ظُرِفَ يَظْرُفُ، وَشُرِفَ يَشْرُفُ، وَكُرِمَ يَكْرُمُ، وما شاكل ذلك.

فهذه في معرفة أوزان الثلاثي ماضياً ومستقبلاً. فأتى ما كان فوق

(١) معنى نَعَرَ: صاح وصَوَّت.

(٢) بعض العرب يقلبون الياء من الفعل الماضي ألفاً. قال الشاعر:  
فليت غدا يومٌ سواء وما بَقَى من الدهر ليلٌ يحبسُ الناسَ سمرداً  
أنظر كشف المشكل ٢٠٧/١.

(٣) يقال: وَفَّقْتُ أَمْرَكَ، أي: وجدته موافقاً. انظر اللسان (وفق).

(٤) وَبَقِيَ الرجل، أي: هلك.

(٥) يقال: وَبَقَ فلان فلاناً، أي: أحبه.

(٦) يقال: وَغَرَ صدره، أي: امتلأ حقداً.

(٧) يقال: هذا الجبل وعَرَهُ أي: يصعب تسلقه.

الثلاثي فلا يكون مستقبلاً إلا مكسوراً ما قبل الآخر سواء كان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، مثل: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، وانطلق ينطلق، واستخرج يستخرج، وما شاكل ذلك، إلا نوعين مما فوق الثلاثي فإنها أتيا بفتح العين من المستقبل وهما: فعلُ المفاعلة نحو: نقاتل يتقاتل، وفعلُ من أفعال الألوان نحو: اخضرُ بخضر، على هذا اللفظ.

وأما العربُ والمبني من الأفعال فسنذكرها في أبواب الإعراب والبناء إن شاء الله تعالى.



## عقد باب الحرف

وفوائده تشتمل على خمس مسائل، يُقال فيها: ما حقيقَةُ الحرف؟ وما علامته؟ ولم سَمي حُرْفاً؟ وعلى كم ينقسم في تجميله؟ وإلى كم ينقسم في تفصيله؟

**فصل:** أمّا ما حقيقة الحرف؟ فهو ما دلّ على معنى في غيره غير مقترن بزمان<sup>(١)</sup>. وذلك المعنى الذي يدلّ عليه هو المصادِرُ التي هي: النفي والإيجاب والتأكيد والشرط والاستفهام والامتناع؛ لأنّ كلّ حرف لا بدّ أن يكون له معنى، ومعناه لا يكون في لفظه إلا مصدراً. لأنّك تقول «لم» معناها: النفي، من قولك: نفي ينفي نفيّاً. وتقول: «إنّ» معناها: التأكيد، من قولك: أكّد يؤكّد تأكيداً، وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل.

**فصل:** وأمّا ما علامة الحرف؟ فليس له علامة إلا تعرّيه من علامات الأسماء والأفعال.

**فصل:** وأمّا لم سَمي الحرف حُرْفاً؟ فلأنّه مأخوذ من الحَرْف، وحرف الشيء طرفه<sup>(٢)</sup>. وقيل: لأنّه ضعيف؛ وضَعُف من حيث كان متعرّياً من

(١) ما ذكره المؤلف من حقيقة الحرف هو المشهور عند النحاة. وقد شرح ابن السراج حقيقته بقوله: «هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبراً». انظر الأصول ٤٠/١.

(٢) شَبّه الحرف بالطرف من حيث كان معناه في غيره كما أن طرف الشيء معتمد على غيره.

العلامات، وكان معناه في غيره، فسُمي حرفاً سببها بالنافه المزهوله التي  
سُمي حرفاً<sup>(١)</sup>، والدليل على أن النافه المزهوله سُمي حرفاً قول الشاعر وهو  
طرفة بن العبد، في بعض الروابات:

وحرف كألواح الإران نساها على لاحب كأنه ظهر بُرْجَد<sup>(٢)</sup>

**فصل:** وأما على كم ينقسم في تجميله؟ فهو ينقسم على ثلاثة أقسام:  
حروف عاملة على كل حال، وحروف غير عاملة على كل حال، وحروف  
تعمل مرة ولا تعمل أخرى.

**فصل:** وأما إلى كم ينقسم الحرف في تفصيله؟ فهو ينقسم إلى ستة  
رواحد وخمسين حرفاً، فالعامل منها أربعون حرفاً، تسعة عشر حرفاً تعمل الجر  
في الأسماء، لفظاً في المعربات وتقديراً في المبتنيات، وهي: مِنْ وإلى وفي ودب  
وواوها وفاؤها<sup>(٣)</sup> واللام الزائدة والباء الزائدة<sup>(٤)</sup>، وهذه الثانية كلها محضة<sup>(٥)</sup>.

(١) عند ابن منظور أن النافه المزهولة لا تسمى حرفاً، بل هي النجبة الماضية التي أنفتحت الأسطر.  
شَبَّهت بحرف السيف في مضائها ودقتها. وقد استشهد ببيت لذي الرمة وهو:

جَمَالِيَّةٌ حَرْفٌ سَنَادٌ يَشْلُهَا وَظَيْفٌ أَزْجُ الْخِطْوِ رِيَانٌ سَهْوَقُ  
فلو كان معنى الحرف المزهول لم يصفها بأنها جمالية سناد. انظر اللسان (حرف).

(٢) انظر ديوان طرفة ص ١٠ والرواية فيه: آمون كألواح. وهي الرواية المشهورة، وهو في جمهرة أنظر  
العرب ٤٢٤/٢، والشعر والشعراء ١٣٢، وشرح المعلقات العشر للتبريزي ١٤١، واللسان (نصاً)  
وفيه: نصأتها، بدلاً من: نصأتها، وكشف المشكل ٢١٠/١ وروايته كرواية المؤلف الأمون: هي التي  
يؤمن عثارها. والإران: تابوت كانوا يحملون فيه ساداتهم. ونصأتها: ضربتها بالنساء وهي الصا.  
اللاحب: الطريق المنقاد والبرجد: كساء مخطط.

(٣) الجر بالواو والفاء مذهب الكوفيين والمبرد، وأما الجمهور فالجر عندهم يُربّ محفوفة بعدها. انظر مني  
اللبيب ٢١٣، ٤٧٣.

(٤) ليس المقصود هنا بالزائدة التي يكون لما بعدها إعرابان: لفظي ومحلي، كقولك: أكرم بزيد وإنما  
المقصود التي لا تكون حروفاً أصلية في الكلمة. وخصّ اللام والباء لأن البقية تكتب منفصلة عن  
الكلمة فلا يقع اللبس فيها.

(٥) أي: لا تكون إلا حروف جر.

وَعَنْ وَعَلَى وَمَعَ<sup>(١)</sup> وكاف التشبيه وواو القسم وناؤه وحى - بمعنى «إلى» نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٢)</sup> وَمُدَّ وَمُنَدَّ عَلَى بعض الأفعال، وحاشا وخلا. فهذه أحد عشر حرفاً. منها ما يكون مرة اسماً وهي: مد ومند إذا، فعب ما بعدهما<sup>(٣)</sup>، وعلى [وعن]<sup>(٤)</sup> وكاف التشبيه<sup>(٥)</sup> ومع. ومنها ما يكون مرة فعلاً وهي: علا في بعض أحوالها أيضاً<sup>(٦)</sup>، وحاشا<sup>(٧)</sup> وخلا إن جرّبت ما بعدهما ثانياً حرفي جرٍّ، وإن نصبته فهما فعلان<sup>(٨)</sup>. ومنها ستة أحرف تنصب الأسماء ويرفع الأخبار وهي: إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَلَكِنَّ المُسَدَّدة. كل هذه حروف، إلا أَنَّ المفتوحة فإنها يحكم على موضعها بالإعراب وتقدير بالمصدر.

ومنها عشرة أحرف تنصب الأفعال المستقبلية وهي: أَنْ وَلَنْ وَكَيَّ وَإِذَنْ. وهذه الأصول. ويلحق بها لَامٌ كَيَّ وَلَامٌ المجرود وحتى بمعنى: كي، أو: إلى أَنْ.

(١) هناك خلاف بين العلماء في «مع» هل تقع حرف جرٍّ أم لا؟ فأكثرهم على أنها ظرف.

(٢) القدر: ٥.

(٣) أو جاء بعدها جملة فعلية أو اسمية.

(٤) وذلك إذا دخلت عليها «مِنْ»، عند ذلك تكون «على» بمعنى فوق وتكون «عن» بمعنى جانب. قال قطري بن الفجاءة:

فلقد أراني للرماح دريشة من عن يميني مرة وأمامي  
وقال مزاحم العقيلي:

غدث من عليه بعد ما تم ظمؤها تصلّ وعن قبض برزخاء مجهل  
انظر أوضح المسالك ٢/٢٦٧.

(٥) ولا تقع اسماً عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة كقوله:

يَضْحَكَنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمَنِّمَ

وقال الأخفش والفارسي: إن ذلك يجوز في الاختيار. انظر مغني اللبيب ٢٣٩.

(٦) من ذلك قول طرفة:

وتساقى القوم كأساً مرة وعلا الخيل دماء كالشقر

(٧) مذهب سيبويه وأكثر البصريين في «حاشا» أنها حرف دأناً بمنزلة إلا، لكنها تجرّ المستق. وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جازاً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً.

(٨) لم يذكر المؤلف «عدا» وهذا مذهب سيبويه، حيث لم يحفظ فيها إلا الفعلية. انظر الكتاب ٢/٣٤٨.

والفاء في الجوابات السبعة<sup>(١)</sup>، والواو إذا كانت للنهي عن الجمع بين الفعلين،  
وأو بمعنى: إلى أن<sup>(٢)</sup>.

ومنها خمسة أحرف تجزم الفعل المستقبل وهي: لم، وكما، وقد يكثران  
بألف الاستفهام وفاء الاستئناف وواوه، ولأم الأمر و«لا» في النهي و«إن»  
الشرطية. فهذه جميع الحروف العاملة.

**فصل: والحروف التي غير عاملة تسعة وثمانون حرفاً. منها عشرة**  
للعطف وهي: الواو والفاء وثم وحتى وأو وأما وبل ولكن وأم ولا. وسيأتي  
الحديث عليها في أبوابها إن شاء الله تعالى.

ومن جملتها اثنان وعشرون حرفاً يقع بعدها المبتدأ وخبره في أكثر  
الأوقات، ولذلك كان معناها الابتداء وهي: إنما وأما وليت وألعلنا ولكننا وكأنما.  
هذه الستة التي كانت تنصب الاسم وترفع الخبر حتى دخلت عليها «ما»،  
فكفتها «ما» عن العمل، وفيها خلاف سنذكره في بابها إن شاء الله تعالى. وإن  
وأن ولكن مخففات في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٣)</sup>  
و﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ﴾<sup>(٥)</sup>،  
و«حتى» في مثل قولك: قام الناس حتى زيد قائم. قال الفرزدق:  
فيا عجباً حتى كُليْبٌ تسبني كأن أباهاً نهسل أو مجاشع<sup>(٦)</sup>

(١) وهي: النفي والأمر والنهي والدعاء والعرض والتمني والاستفهام. ويضاف إليها التحضيض.

(٢) النصب بأن مضمرة بعد هذه الحروف، وليست بها نفسها.

(٣) الملك: ٢٠.

(٤) يونس: ١٠.

(٥) النساء: ١٦٢.

(٦) يهجو في هذا البيت كليب بن يربوع رهط جرير، انظر ديوانه ٤١٩/١، وفيه: فيا عجباً. وهو في  
الكتاب ١٨/٣، والمقتضب ٤١/٢، والخزانة ٤٠٤/٥، والجمل ٦٦، والأصول ٤٢٥/١، والموشح ١٦١.  
والحلل ٨٣، وابن يعيش ١٨/٨، وكشف المشكل ٢١٨/١، ومعنى اللبيب ١٧٣، والقرطبي ٣٥/٣.  
ويروي: ويا عجباً، فواعجباً، فيكون إما منادى مضاف على لفة من يقول: يا غلامان، وإما أنه أراد:

وواو الاستئناف كقولك: قديم الناس وزيدٌ غيرُ قادم. قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup>، وفاء الاستئناف في مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وما ولا في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً كَلِمَةً الْبَصَرِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وهل وألف الاستفهام في مثل قوله تعالى: ﴿وَهَلْ هُنَّ مَسْكَاةٌ رَحِمَتُهُ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، وواو الحال في مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾<sup>(٧)</sup>، وفي مثل قولك: جاء زيد وهو يضحك، أي: ضاحكاً، ولأَمُ الابتداء في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾<sup>(٨)</sup>، وأما للتفصيل في مثل قولك: أما زيدٌ فقائمٌ وأما عمروٌ فذاهب، ولا بد من الفاء في جوابها<sup>(٩)</sup>. وأما مخففة للاستفتاح في أول الكلام<sup>(١٠)</sup>، وأكثر ما تكون في لغة أهل نجد نحو قولهم: أما زيد قائم. ولولا بمعنى الامتناع نحو قولهم: «لولا عليٌّ لهلك عمر»<sup>(١١)</sup>، قال تعالى: ﴿لَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١٢)</sup>. وألا مخففة بمعنى الإخبار في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى

= فيا عجباه. وأما على رواية: فيا عجباً، فواضح، فلما أن يكون منادى، وإما أن يكون مصدرًا والمنادى محذوف.

(١) الأنعام: ٣.

(٢) يوسف: ٨٣.

(٣) القمر: ٥٠.

(٤) البقرة: ٢٨.

(٥) الزمر: ٣٨.

(٦) الواقعة: ٦٤.

(٧) المائدة: ٩٥.

(٨) الصافات: ١٦٥.

(٩) لأنها أيضاً حرف شرط.

(١٠) وتكثر قبل القسم كقول أبي صخر الهذلي:

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر

(١١) هذا القول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(١٢) الفتح: ٢٥.

الظالمين»<sup>(١)</sup>، فهذه اثنان وعشرون حرفاً، وهي جملة ما يقع بعدها المبتدأ والخبر من الحروف، وليس بشرط لازم، بل قد يقع مرة ولا يقع أخرى.

ومن جملتها ستة أحرف موضوعة للجواب وهي: نَعَمْ وبلى وأجل وإن مكسورة بمعنى نَعَمْ، وجَيْر بمعنى نَعَمْ، وإي مكسورة مخففة، فتَعَمْ تقع جواباً لسؤال موجب نحو أن يقول القائل: هل جاء زيد؟ فتقول: نَعَمْ. وبلى تقع لسؤال منفي نحو أن يقول القائل: ألم يأت زيد؟ فتقول: بلى. قال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾<sup>(٢)</sup>، فلو قالوا: نعم، لكان كفسراً. وأجل وإن تعان جواباً لسؤال موجب أيضاً نحو أن يقول القائل: أتريد الخروج يا زيد؟ فتقول: أجل، أي: نعم. قال الشاعر:

قالوا غدرت فقلت إن وربما نال العلى وشقى الغليل القادر<sup>(٣)</sup>  
ومثال جَيْر أن تقول: ناشدتك الله يا زيد لتقومن، فتقول: جَيْرِ لأقومن.  
وأما «إي» فأكثر ما تقع جواباً مع اسم الرب في مثل قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَبِثُونَ أَهَقَّ هُوَ قُلْ إِيَّي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾<sup>(٤)</sup>.  
ومن جملتها أربعة أحرف للمضارعة، وقد ذكرت.

ومن جملتها أربعة أحرف موضوعة للتحضيض والتوبيخ مع الماضي والمستقبل وهي: هَلَا وهي الأصل. ولَوْما ولَوْلَا وأَلَا مخففة بمعناها. تقول فيها: هَلَا تقوم يا زيد، وهَلَا قمت يا زيد، ولَوْلَا تقوم ولَوْلَا قمت، ولَوْما تقوم ولَوْما قمت، وأَلَا تقوم وأَلَا قمت. قال الله تعالى [في لولا]: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ﴾<sup>(٦)</sup>. وقال تعالى في لوما:

(١) هود: ١٨.

(٢) الأعراف: ١٧٢.

(٣) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل، وهو في أمالي ابن الشجري ٣٠٨/١. وابن عيسى ١٣٠/٣.

(٤) يونس: ٥٣.

(٥) المنافقون: ١٠.

(٦) الكهف: ١٥.



﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾<sup>(١)</sup>. وقال تعالى في ألا: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا﴾<sup>(٢)</sup>.  
ومن جملتها أربعة أحرفٍ علاماتٌ للإعراب وهي: الواو والألف والياء والنون، وقد ذُكرت.

ومن جملتها ثلاثة أحرفٍ علاماتٌ للتأنيث وهي: التاء في مثل قائمة وقاعدة، وقامت وقعدت، والمهزلة في مثل حمراء وصفراء. والألف المقصورة في مثل حُبلى وسُكرى.

ومن جملتها سبعة أحرفٍ تقع زائدة متصلة ومنفصلة وهي: التاء في ثلاثة أحرف وهي: نُمْتُ ورُبُّتٌ ولَاتٌ<sup>(٣)</sup>. قال الله تعالى: ﴿وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي الأسماء مثل عَنكَبُوتٍ وَرَحْمُوتٍ، وجمع المؤنث السالم نحو: مسلمات، وفي الأفعال نحو: تفاعلٌ وافتعل. و«لا» في مثل قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٥)</sup>، والمعنى: أقسم. وكذلك ﴿لَيْسَ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(٦)</sup>. والمعنى: ليعلم. و«ما» في مثل قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup>، والمعنى: بنقضهم وبرحمته. والواو في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾<sup>(٩)</sup>، والمعنى: فتحت. وكذلك: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾<sup>(١٠)</sup>، والمعنى: ضياء. والواو زائدة في الآيتين. والنون في مثل: ضَيِّقْنِ وَرَعِّشْنِ وَخَلِّبْنِ<sup>(١١)</sup>، والمعنى: في

(١) الحجر: ٧.

(٢) التوبة: ١٣.

(٣) هناك أقوال في حقيقة «لات». وما ذكره المؤلف هو رأي الجمهور. انظر معني اللبيب ٣٣٤.

(٤) ص: ٣.

(٥) القيامة: ١.

(٦) الحديد: ٢٩.

(٧) النساء: ١٥٥.

(٨) آل عمران: ١٥٩.

(٩) الزمر: ٧١.

(١٠) الأنبياء: ٤٨.

(١١) ضيفن: الطفيل، ورعشن: المرتعش، وخلبن: المرأة المحرقاء.

مثل: زُرْقِمِ وحُلْكِمِ<sup>(١)</sup>، واللام في مثل عَيْدِلِ وفَحْجِلِ<sup>(٢)</sup>. هذه أصل ما زيد من الحروف للصلة. وبميت حروف زيدت لعبير الصلة سذكراها إن شاء الله تعالى.

ومن جملتها: حرفان لتخليص الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال. وهما: السين وسوف.

ومن جملتها حرفان من دلائل الماضي وهما: قد ولو.

ومن جملتها حرفان للفصل والإشارة وهما: الهاء والألف في مثل قولك: يا أيها الرجل. ومعنى الفصل: أنها فصلا «أي» عن الإضافة إلى الرجل. وأشيرَ بهما إليه.

ومن جملتها حرفان. أحدهما: معناه الخطاب، والثاني: معناه البعد في الخطاب، وهما: الكاف واللام في مثل ذلك وتلك.

ومن جملتها هاء الإشارة في أول الاسم المبهم مثل هذا وهاتا.

ومن جملتها نونا التوكيد: الثقيلة والخفيفة.

ومن جملتها ألفان للقطع والوصل. فألفُ القطع في مثل: أكرمَ وأعطى. وألفُ الوصل في الأسماء والأفعال مثل: اسم وابن واضرب واقطع، وما شاكل ذلك.

ومن جملتها لام معناه الإخبار في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾<sup>(٣)</sup>، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

ومن جملتها نون التنوين في مثل زيد، لأنّ هذا التنوين بمنزلة [النون] الساكنة.

(١) الزُرْقِمِ: الرجل الأزرق. والحُلْكِمِ: الرجل الأسود.

(٢) عَيْدِلِ: عبد. وفَحْجِلِ: فَحْج. أي: مشية الأفعمج، وهو الذي في رجله اعوجاج.

(٣) الحديد: ٢٥.

(٤) مريم: ٤٦.

ومن جملتها حرفُ التعريف وهو اللام<sup>(١)</sup> في مثل قولك: الرجلُ والغلامُ.  
ومن جملتها حرفُ يُفصلُ به بينَ التونين في فعلٍ جماعية المؤنث المؤكدة  
نحو: اضربنَّ زيدا.

ومن جملتها حرفُ موضوعُ للرذعِ والزجر<sup>(٢)</sup> يتضمَّن القسم ظاهراً أو  
مقدَّراً، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومن جملتها حرفان، ياءان، أحدهما: علامةٌ للنسب، وهي الياءُ المشددة  
المكسورة ما قبلها في مثل قولك: زبيدي ومكي ونجدي، والأخرى: علامةٌ  
للتصغير وهي الياءُ الساكنة المفتوح ما قبلها في مثل كَرِيمٍ.

ومن جملتها حرفُ الاستثناء وهو «إلا» في مثل قولك: جاء الناس إلا  
زيداً.

ومن جملتها حرفان للتدبة في آخر الاسم المندوب وهما: الألفُ والهاءُ في  
مثل قولك: وازيداه، واعمراه.

ومن جملتها حرفان، أحدهما: للسكتِ في مثل قوله تعالى: ﴿ما أغنى  
عني ماله \* هلك عني سلطانِي﴾<sup>(٤)</sup>. والثاني: حرفٌ يُوقَفُ عليه مع حرف  
فعل الأمر الذي اعتلَّتْ فاؤه ولامُه وبقي على حرفٍ واحد كقولك: يا زيدُ  
كلامك عَهْ، ويا عمرُ ثوبك شَهْ.

ومن جملتها ثلاثة أحرفٍ تُسمَّى حروفُ الإشباع وهي: الواوُ المتولدة

(١) وذلك وفاناً للخليل وسيبويه.

(٢) يرى بعضهم أن معنى الرذع والزجر ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً يصح أن يوقف دونها  
ويبتدأ بها. وهذا المعنى هو أن تكون بمعنى حقاً، وهذا رأي الكسائي، أو أن تكون بمعنى ألا  
الاستفتاحية، وهذا رأي أبي حاتم السجستاني، أو أن تكون حرف جواب بمنزلة نعم، وهذا رأي  
الفراء. انظر معني اللبيب ٢٥٠.

(٣) العلق: ١٥.

(٤) الحاقة: ٢٨، ٢٩.

من الضمة إذا أشبعت نحو قوله تعالى: ﴿أَنْزِلْهُمْ كُوهًا﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا﴾<sup>(٢)</sup>، والألف المتولدة من الفتحة إذا أشبعت نحو قوله تعالى: ﴿وَأَضْلُوا السَّبِيلَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَتَنْظُنُونَ بِاللهِ الظُّنُونَا﴾<sup>(٤)</sup>، والياء المتولدة من الكسرة إذا أشبعت نحو قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة      نفى الدراهم تنعأ الصيارف<sup>(٥)</sup>

**فصل:** فهذه جملة الحروف التي هي عاملة قد ذكرناها لك مفصلة. وسنشرح ما كان يحتمل منها شرحاً في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

وإنما لم تعمل هذه الحروف لأن منها ما يدخل على الأسماء مرة وعلى الأفعال مرة وعلى الحروف مرة، فبطل عملها لأجل الاشتراك، كحروف العطف وحروف الابتداء وما شاكلها جميعاً. ومنها ما هو ينزل منزلة الجزء من الكلمة كالألف واللام والسين وسوف وهاء الإشارة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة، وما شاكل ذلك. فهذه لم تعمل لأنها بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يعمل في بعض.

(١) هود: ٢٨.

(٢) التوبة: ٢٤.

(٣) الأحزاب: ٦٧.

(٤) الأحزاب: ١٠.

(٥) هذا البيت للفردق وليس في ديوانه المطبوع في بيروت. لكنه وجد منفرداً في ديوانه الذي نشره الصاوي (١٣٥٤ هـ) صفحة ٥٧٠. وقد كتب في المخطوطة بشكل مضطرب، حيث قُدمت «الخصى» على «يداها»، و«الصيارف» على «الدراهم»، ولا شك أن هذا خطأ من الناسخ. وهو في الكتاب ٢٨/١ وفيه: نفى الدنانير، والكمال ٢١٠/١ والمصائص ٣١٥/٣، والموشع ١٥١، والإنصاف ٢٧/١، وأسرار العربية ٤٥، والمخرانة ٤٢٦/٤، والمقتضب ٢٥٦/٢، والأصول ١٢/٣، وكشف المشكل ٥٣٢/٢، والمنع ٢٠٥/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٧، وابن الشجري ١٤٢/١، واللسان (نقد)، والمحتسب ٦٩/١، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، قال ابن جني: «أراد الصيارف فأشبع الكسرة فتولدت عنها ياء، فأما الدراهم فلا حجة فيه لأنه يجوز أن يكون جمع درهام، وقد نطقت به العربية».

**فصل: والحروف التي تعمل مرة ولا تعمل أخرى اثنان وعشرون حرفاً. تسعة منها للنداء وهي: يا زيد، أيا زيد، هيا زيد، أزيد - بهمزة ممدودة، أزيد - بهمزة مقصورة، أي<sup>(١)</sup> زيد، وازيداه. فهذه تعمل مرة إذا دخلت على المنادى المضاف<sup>(٢)</sup> أو على النكرة المفردة<sup>(٣)</sup>، ولا تعمل مرة أخرى إذا دخلت على المعرفة المفردة<sup>(٤)</sup> والذي حُمِلَ عليها كالمعرف بالقصد والإقبال<sup>(٥)</sup>.**

وما ولا ومنذ ومنذ وإن وأن مخففتين وكما وأما واللام الزائدة والفاء والواو وأو وحتى وإذن. وهذا مثالها جميعاً.

**فصل: أما «ما» فهي تعمل مرة على لغة الحجاز<sup>(٦)</sup>، وعملها رفع الأسماء ونصب الأخبار. ولا تعمل مرة على لغة بني تميم.**

وأما «لا» فهي تعمل مرة إذا دخلت على النكرة المفردة والمضاف والمثنى<sup>(٧)</sup>، وتعمل الجزم إذا كانت في الأفعال المستقبلية إذا كانت بمعنى النهي. ولا تعمل مرة إذا دخلت على المعرفة<sup>(٨)</sup> أو كانت للعطف<sup>(٩)</sup>.

(١) وكذلك أي زيد - بهمزة ممدودة، فيكون المجموع ثمانية وليس تسعة كما ذكر المؤلف.

(٢) نحو: يا عبداً، وكذلك على المنادى الشبيه بالمضاف نحو: يا ركباً السيارة تمهل.

(٣) وهي النكرة غير المقصودة نحو: يا رجلاً خذ بيدي.

(٤) أي: العلم، نحو: يا محمد.

(٥) وهي النكرة المقصودة نحو: يا رجل اتق الله. ومعنى الإقبال: أي إقبال المتكلم عليه وإلقاء الكلام نحوه.

(٦) وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ - يوسف: ٣١. ولإعمالهم إياها أربعة شروط: ألا يقرن اسمها بأن الزائدة، وأن لا ينتقض نفي خبرها بإلا، وأن لا يتقدم الخبر، وأن لا يتقدم معمول اسمها على خبرها. انظر أوضح المسالك ٢٧٤/١.

(٧) نحو: لا أحد في الدار. ولا طالب علم مذموم، ولا رجلين في البيت، وعملها عمل إن وهي التي تسمى «لا» النافية للجنس.

(٨) ويجب عند غير المبرد تكرارها نحو: لا محمد في الدار ولا بكر.

(٩) نحو: مكره أخاك لا بطل.

وأما مُذٌ ومنذُ فهما يعملان إذا جررت ما بعدهما، ولا يعملان إذا رفعت ما بعدهما<sup>(١)</sup>، بل يكونان ظرفين.

وأما «إن» المكسورة المخففة فهي تعمل الجزم مرة إذا كانت بمعنى الشرط، ولا تعمل مرة إذا كانت بمعنى النفي نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما «أن» المفتوحة فهي تعمل مرة النصب في الأفعال المستقبلية، ولا تعمل مرة إذا كانت زائدة أو بمعنى أي<sup>(٣)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿أَنْ أَمْشُوا وَاصْبِرُوا﴾<sup>(٥)</sup>، والمعنى: فلما جاء البشيرُ وأني: امشوا واصبروا.

وأما «لما» فهي تعمل مرة الجزم إذا دخلت على الفعل المضارع، ولا تعمل مرة إذا دخلت على الفعل الماضي، بل تكون ظرفاً<sup>(٦)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾<sup>(٧)</sup>.

وأما «إما» فهي تعمل مرة الجزم إذا كانت بمعنى الشرط<sup>(٨)</sup>، ولا تعمل مرة إذا كانت بمعنى العطف نحو قولك: جاء إما زيدٌ وإما عمرو<sup>(٩)</sup>.

وأما اللام الزائدة فهي تعمل مرة الجر في الأسماء والجزم والنصب في

(١) وكذلك إذا جاء بعدها جملة اسمية أو فعلية.

(٢) الملك: ٢٠.

(٣) فتكون تفسيرية.

(٤) يوسف: ٩٦.

(٥) ص: ٦.

(٦) بمعنى حين عند ابن السراج والفارسي وابن جني، وبمعنى إذ عند ابن مالك. انظر مغني اللبيب ٣٦٩.

(٧) الجن: ١٩.

(٨) فتكون مكونة من إن الشرطية وما الزائدة.

(٩) العاطفة هي «إما» الثانية. وقيل: إنها غير عاطفة كالأولى، ونقل هذا القول عن ابن عصفور ويونس

والفارسي وابن كيسان. انظر مغني اللبيب ٨٤.



الأفعال المستقبلية إذا كانت بمعنى الأمر أو بمعنى كفي أو للجحود<sup>(١)</sup>. ولا تعمل مرة إذا كانت مفتوحة للتأكيد<sup>(٢)</sup> أو الإخبار<sup>(٣)</sup> أو الابتداء<sup>(٤)</sup>.

وأما «رُبَّ» فهي تعمل مرة الجر إذا لم تتصل بها «ما»، ولا تعمل مرة إذا اتصلت بها «ما»، بل يبطل عملها<sup>(٥)</sup> وتدخل على الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿ربما يؤدّ الذين كفروا﴾<sup>(٦)</sup>.

وأما الفاء فهي تعمل مرة النصب<sup>(٧)</sup> في الأفعال المستقبلية إذا كانت في جواب الأمر والنهي والعرض والاستفهام والتمني والنفي، والجر في الأسماء إذا كانت بمعنى رب<sup>(٨)</sup>. ولا تعمل مرة إذا كانت للعطف أو الاستئناف أو لسائر الجوابات<sup>(٩)</sup>.

فأما الواو فهي تعمل مرة الجر في الأسماء إذا كانت بمعنى رب أو القسم، والنصب في الأفعال إذا كانت بمعنى الصرف والنهي عن الجمع بين الفعلين نحو قول الشاعر:

لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم<sup>(١٠)</sup>

(١) القول الراجع أن النصب ليس بها وإنما بأن مضرة بعدها.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك﴾ - الضحى: ٥. قال ابن الحاجب: «اللام في لسوف لام تأكيد وليست لا الابتداء». أمالي ابن الحاجب ١٣٢.

(٣) وهي الزائدة الداخلة في خبر المبتدأ.

(٤) وهي الداخلة على المبتدأ كقوله تعالى: ﴿لأنتم أشد رهبة﴾ - الحشر: ١٣. ومنها الداخلة على خبر إن كقوله تعالى: ﴿إن ربي لسميع الدعاء﴾ - إبراهيم: ٣٩.

(٥) وقد يبقى العمل قليلاً كقول الشاعر: - ربما ضربة بسيف صقيل -

(٦) الحجر: ٢.

(٧) النصب بها مذهب بعض الكوفيين. وأما مذهب الجمهور فالنصب بأن مضرة بعدها.

(٨) عند الجمهور ليس الجر بها وإنما برَبِّ محذوفة بعدها. وما ذكره المؤلف هو رأي الكوفيين.

(٩) كالواقعة في جواب الشرط نحو: مَنْ يعمل خيراً فسوف يُجزَّ به.

(١٠) اختلف الناس في قائل هذا البيت، فقوم يروونه للأخطل، وقوم يروونه للمتوكل اللثي، وقوم يروونه

لأبي الأسود النولي، وهي أثبت الروايات. وهو في الكتاب ٤٢/٣ ونسبه سيهويه للأخطل، والمقتضب

١٦/٢، والجمل ١٨٧، والحلل ٢٦١، واللمع ١٨٩، ومغني اللبيب ٤٧٢، وابن عيش ٢٤/٧، وشواهد

الإيضاح ٢٥٢، وخزانة الأدب ٥٦٤/٨، وكشف المشكل ٥٤٥/١ ونسبه لسابق البربري.

ولا تعمل مرة إذا كانت للعطف والاستئناف.

وأما «أو» فهي تعمل مرةً النصب في الأفعال المستقبلية إذا كانت بمعنى: إلى أن، نحو قولك: لألزمَنَّك أو تعطيني حقِّي، والمعنى: إلى أن تُعطيني حقِّي<sup>(١)</sup>. ولا تعمل مرة إذا كانت للعطف.

وأما «حتى» فهي تعمل مرة الجر في الأسماء إذا كانت بمعنى إلى<sup>(٢)</sup>، والنصب في الأفعال المستقبلية<sup>(٣)</sup> إذا كانت بمعنى كي<sup>(٤)</sup> أو إلى أن. ولا تعمل مرة إذا كانت للعطف أو لابتداء الغاية<sup>(٥)</sup>.

وأما «إذن» فهي تعمل مرةً النصب في الأفعال المستقبلية إذا كانت في ابتداء الكلام ولم يتقدّمها عاملٌ ولم يفصلها فاصلٌ وكانت جواباً للمخاطب ولم يكن الفعل يصلح للحال. ولا تعمل مرة إذا دخلت على الماضي أو فصلت<sup>(٦)</sup> أو تقدّم عليها شيء أو كان الفعل بعدها يصلح للحال.

(١) وكذلك إذا كانت بمعنى: إلا أن، كقولك: لأقتلَنَّ الكافر أو يسلم. والنصب بها هو مذهب الكوفيين، أمّا عند الجمهور فالنصب بأن مضمرة وجوباً بعدها.

(٢) كقوله تعالى: ﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾ - القدر: ٥.

(٣) النصب بها مذهب الكوفيين، وأمّا الجمهور فالنصب عندهم بأن مضمرة بعدها.

(٤) أي: التي يكون معناها التعليل نحو: أسلم حتى تدخل الجنة.

(٥) فالتى للعطف كقولك: أكرمت الحاضرين حتى الأطفال. والتي لابتداء الغاية كقولك: قام الرجال حتى زيد قام والعطف بها قليل، والكوفيون ينكرونه. انظر المغني ١٧٣.

(٦) إلا إذا كان الفاصل نسيباً أو «لاء» النافية فإنها تعمل كقول الشاعر:

إنَّ والَه نَرَمَتْهُم بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيمِ

## عقد باب الإعراب

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما الإعراب؟ وكم علاماته؟ وعلى كم ينقسم؟

**فصل:** أمّا ما الإعراب؟ فهو البيان، تقول العرب: أغرب الرجل عن حاجته، أي: بين وأوضّح. قال الله تعالى: ﴿بَلِّغْ عَرَبِيَّ مَبِينٌ﴾<sup>(١)</sup>. وقيل: الإعراب هو التغيير، تقول العرب: عرّبت مَعْدَةَ الرجل إذا تغيّرت. وقيل: الإعراب التحسين والتجيب من قول الله تعالى: ﴿عُرِبَ أُنْرَاباً﴾<sup>(٢)</sup>، أي: متحبيات إلى بعولتهن<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** وأمّا كم علاماته؟ فله تسع علاماتٍ منها ثلاث حركات، وهي: الضمة مع عامل الرفع، والفتحة مع عامل النصب، والكسرة مع عامل الجر. وإنما ذكرنا العامل احترازاً من المبنيات على الضمّ كقبّل وبعُد<sup>(٤)</sup>، وعلى الفتح مثل: أين وكيف، وعلى الكسر مثل: حذام وقطام.

(١) الشعراء: ١٩٥.

(٢) الواقعة: ٣٧.

(٣) الذي ذكره المؤلف هو معنى الإعراب لغة، ولم يذكر معناه اصطلاحاً. قال ابن عصفور: «الإعراب اصطلاحاً تغيّر آخر الكلمة لمعامل يدخل عليها في الكلام الذي يفي فيه لفظاً أو تقديرًا عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى». المقرب ٤٧/١.

(٤) تنى قبل وبعد على الضم إذ نُوي معنى المضاف إليه دون لفظه كقوله تعالى: ﴿لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ - الروم: ٤.

ومنها: أربعة أحرف وهي: الواو في الجمع المسلم والسنة الأسماء المعتلة المضافة، والألف في التثنية، والياء في التثنية والجمع والسنة الأسماء المعتلة المضافة، والنون في فعل الاثنين والجميع والمؤنث<sup>(١)</sup>.

ومن جعلتها حذفاً وسكون.

**فصل:** وأما على كم ينقسم الإعراب؟ فهو ينقسم على أربعة أقسام: على الرفع والنصب والجرّ والجزم. فالرفع ما جلبه عامل الرفع ومخرجه بضمك فاك. وإنما قلنا: ما جلبه عامل الرفع، احترازاً من المبنيات على الضم كقبل وبعد. وهو ينقسم على ثلاثة أقسام: رفع في اللفظ والمعنى، وهو في المعربات المتمكنات مثل: جاء زيد، وقام محمد. ورفع في اللفظ دون المعنى وهو في المبنيات على الضم كالمنادى المفرد وقبل وبعد وحيث وقط ونحن، وما شاكل ذلك. ورفع في المعنى دون اللفظ وهو في المقدرات والمبنيات إذا وليها عامل الرفع مثل: موسى وعيسى وثوبى وغلّامي وحذام وقطام<sup>(٢)</sup>، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وللرفع أربع علامات: الضمة في الواحد والجمع المكسر وفي جمع المؤنث السالم مثل: هذا زيد، وهؤلاء رجال ومسلمات. والألف في الاثنين من مذكر ومؤنث، نحو: هذان الزيدان، وهاتان الهندان. والواو في الجمع المذكر السالم وما حُمل عليه، وفي السنة الأسماء المعتلة المضافة. فجمع المذكر السالم نحو: الزيدون والعمرّون، والذي حمل عليه من الأعداد من العشرين إلى التسعين؛ لأنك تقول: جاءني عشرون وأربعون وتسعون، فترفعه بالواو.

(١) وهي الأفعال الخمسة.

(٢) للعرب في حذام وقطام وكل علم مؤنث على وزن فعّال ثلاث لغات: البناء على الكسر مطلقاً، وهي لغة أهل الحجاز وإعرابها إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغة بعض بني تميم. والبناء على الكسر إن كان مخمّلاً براء أو المنع من الصرف إن كان غير مختموم بها، وهي لغة جمهور بني تميم. انظر شرح شذور الذهب ٩٥.

وسواءً كان للذكر أو مؤنث، وهو مكسّرٌ في الأصل، ويلحقُ بها: كُرُونٌ وعُزُونٌ وقُلُونٌ<sup>(١)</sup>، وما شاكل ذلك. والنونُ في فعل الاثنين والجمع والمؤنث نحو: يقومانِ وتقومانِ ويقومونَ وتقومونَ وتقومينِ يا امرأة.

**فصل:** والنصبُ ما جَلَبَهُ عاملُ النصب لفظاً كان أو تقديرأً، ومخرجه بفتحك فاك. وقلنا: ما جَلَبَهُ عاملُ النصب، احترازاً من المبنيات على الفتح كَأَيْنَ وكيف.

وهو ينقسمُ على ثلاثة أقسام: نصبٌ في اللفظ والمعنى وهو في الصحيح من المعربات المفردات نحو: رأيتُ زيداً وعمراً. ونصبٌ في المعنى دونَ اللفظ وهو في المبنيات إذا جرت منصوبةً نحو: رأيتُ حذامٍ وهؤلاء، وفي جمع المؤنث السالم في حال نصبه نحو: رأيتُ مسلماتٍ. ونصبٌ في اللفظ دونَ المعنى وهو فيها لا ينصرفُ في حال جرِّه نحو: مررتُ بإبراهيمَ، وفي المبنيات على الفتح نحو: أينَ وكيف وخمسةَ عشرَ، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وللنصب خمسُ علاماتٍ: الفتحةُ في الواحد الصحيح والجمع المكسّر نحو: رأيتُ زيداً ورجالاً، والياءُ في الاثنين وفي الجمع المسلم وما حُمِلَ عليه نحو: رأيتُ الزيدَيْنِ والزَيدَيْنِ وعشرينَ وكُـرَيْنِ وقُلَيْنِ، والألفُ في الستة الأسماء المعتلة المضافة نحو: رأيتُ أباك وأخاك وفاك وحماك وهناك وذا مال، والكسرة في الجمع المؤنث السالم نحو: رأيتُ مسلماتٍ، وحذفُ النون من فعل الاثنين والجمع والمؤنث نحو: لنَ تقوموا ولنَ يقوموا ولنَ تقومي يا امرأة.

**فصل:** والجُرُّ ما جَلَبَهُ عاملُ الجرِّ لفظاً أو تقديرأً، ومخرجه من

(١) كُرُون: جمع كُرّة. وعُزُون: جمع عِزّة، وهي الجماعة والفرقة من الناس. وقُلُون: جمع قُلّة، وهي الخشبة الصغيرة التي تنصب ليلعب بها الصبيان.

تلقاء...<sup>(١)</sup>. وإنما قلنا: ما جلبه عامل الجزم، احترازاً من المبنيات على الكسر مثل: حذام وقطام. وهو مقسّم على ثلاثة أقسام: جرٌّ في اللفظ والمعنى، وهو مثل: مررتُ بزيد ورجال. وجرٌّ في المعنى دون اللفظ وهو فيها لا ينصرف في حال جرّه نحو: مررتُ بإبراهيم، وفي المبنيات والمقدّرات نحو: مررت بهذا وبجوس، وما شاكل ذلك. وجرٌّ في اللفظ دون المعنى وهو في المبنيات على الكسر نحو: حذام وأمس<sup>(٢)</sup> وهؤلاء، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وله ثلاثُ علاماتٍ: الكسرةُ في المفرد الصحيح والجمع المكسر لمذكر كانَ أو مؤنث، وفي جمع المؤنث السالم نحو: مررت بزيد ورجال وجوارٍ ومسلماتٍ، وما شاكل ذلك. والياءُ في الاثنين والجمع المذكر السالم وما حُمِلَ عليه، وفي الستّة الأسماء المعتلّة المضافة نحو: مررت بالزيدَيْن والزيدَيْن وعشرين وكُرَيْن وقلَيْن وأبيك وأخيك وفيك وحميك وهنيك وذِي مال. والفتحة في جميع ما لا ينصرف نحو: مررتُ بإبراهيم وأحمد وفاطمة وعثمان، وما شاكل ذلك.

**فصل:** والجزمُ ما جلبه عاملُ الجزم لفظاً كانَ أو تقديرًا. وقلنا: ما جلبه عامل الجزم، احترازاً من المبنيات على الوقف مثل: اضرب واقطع وهل وهل، وما شاكل ذلك.

وهو ينقسمُ على ثلاثة أقسام: جزمٌ في اللفظ والمعنى، وهو في الصحيح الآخر من الأفعال المستقبلية نحو: لم يضرب ولم يخرج، وما شاكل ذلك. وجزمٌ في المعنى دون اللفظ وهو في الأفعال المستقبلية المعتلّة الآخر المجزومة نحو: لم يغز ولم يرم ولم يخش؛ لأنّ هذه الأفعال مجزومة بحرف الجزم، وعلامةُ الجزم

(١) كلمتان لم تتضح حروفهما.

(٢) إذا أردت به معنًا، وهو اليوم الذي قبل يومك. ويتأوّه على الكسر مطلقاً لئلا أهل المجاز.



حذفُ الحرف العليل، وجزمُ في اللفظ دونَ المعنى، وهو في المبتدآت على الوقف نحو: اضربْ واقطعْ.

**فصل:** وللجزم علامتان: السكونُ في الأفعال المستقبلية الصحيحة الآخر نحو: لم يضربْ، وحذفُ الحرف العليل من الأفعال المستقبلية المعتلة اللام نحو: لم يغزُ، وحذفُ النون من فعل الاثنين والجميع والمؤنث نحو: لم يقوما ولم تقوما ولم يقوموا ولم تقومي، وما شاكل ذلك.

## عقد باب المعرب

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال [فيها]: ما المعرب؟ وعلى كم ينقسم في تجميعه؟ وإلى كم ينقسم في تفصيله؟

فصل: أمّا المعرب فهو شينان، أسماء متمكّنة<sup>(١)</sup> مثل زيد وعمرو وهند وجمل، وما شاكل ذلك.

فصل: وأفعال مضارعة<sup>(٢)</sup> مثل: يقوم ويخرج، وما شاكل ذلك.

فصل: فالأسماء المتمكّنة المعربة تنقسم على عشرة أنواع. النوع الأول: يدخله الرفع والنصب والجرّ والتنوين على حسب العوايل المختلفة، وهو كلّ اسم مفرد متمكّن صحيح متصرف نحو: زيد وعمرو ورجل وفرس، وما شاكل ذلك.

والنوع الثاني منها: هو كلّ اسم يدخله الرفع والنصب والجرّ ولا يدخله التنوين، وهذا هو النوع الأول إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام نحو: هذا الرجل وفرس زيد، وما شاكل ذلك.

---

(١) هي الأسماء التي تستحق الإعراب بحكم الاسمية.

(٢) الفعل المضارع معرب ما لم تتصل به نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة. فإنه في الحالة الأولى يبنى على الفتح وفي الثانية يبنى على السكون.

والنوع الثالث منها: هو كل اسم يدخله النصب والرفع ولا يدخله الجر ولا التنوين وهو جميع ما لا ينصرف في حال انفصاله عن الألف واللام والإضافة نحو: إبراهيم وأحمد وعثمان وفاطمة وحبل وعمر ومساجد، وما شاكل ذلك.

والنوع الرابع منها: هو كل اسم يدخله الرفع والجر والتنوين ولا يدخله لفظ النصب وهو جمع المؤنث السالم نحو: المسلمات والمؤمنات وهندات وزينبات، وما شاكل ذلك.

والنوع الخامس منها: كل اسم يدخله النصب والتنوين ولا يدخله لفظ الرفع ولا الجر وهو جميع الأسماء المنقوصة العامة، وهي التي في آخرها ياء ساكنة قبلها كسرة نحو: قاضي وغازي وداعي ورامي، وما شاكل كل ذلك.

والنوع السادس منها: هو كل اسم يدخله التنوين وحده إشعاراً بصرفه كما تقدم، ولا يدخله رفع ولا نصب ولا جر، وهو جميع المقصورات المتصرفة نحو: فتي ورحى وعصا ومولى وملهى ومغزى، وما شاكل ذلك.

والنوع السابع منها: كل اسم ظاهر لا يدخله رفع ولا نصب ولا جر ولا تنوين، يكون معرباً بالتقدير دون التنوين والحركات، وهو المقصور الذي لا ينصرف نحو: حبل وسكرى ودنيا وأخرى وموسى وعيسى، وما شاكل ذلك.

والنوع الثامن منها: ستة أسماء معتلة مضافة، علامة رفعها بالواو وعلامة نصبها بالألف وعلامة جرّها بالياء. تقول فيها مرفوعة: هذا أبوك، ومنصوبة: رأيت أباك، ومجرورة: مررت بأبيك، وعلى هذا قياسها.

والنوع التاسع منها: هو كل اسم تكون علامة الرفع فيه الألف، وعلامة النصب والجر فيه الياء، وهو الاسم المثنى سواء كان لمذكر أو لمؤنث نحو: هذان الزيدان، ورأيت الزيدتين، وهاتان الهندان ورأيت الهنديتين.

والنوع العاشر منها: هو كل اسم تكون علامة الرفع فيه الواو وعلامة

النصب والجرّ فيه الياء وهو الجمعُ المذكّر السالم وما لحق به من الأعداد من عشرين إلى تسعين، ويلحقُ بذلك كُرون وقُلُون وعُزُون، وما شاكل ذلك.

**فصل:** والأفعالُ المضارعة المعربة تنقسمُ على أربعة أنواع. النوعُ الأول منها: يدخله كلُّ إعراب الأفعال وهو الرفعُ والنصبُ والجزمُ، وهو كلُّ فعلٍ معربٍ صحيح الآخر مثل: يضربُ ويذهبُ، وما شاكل ذلك. والنوعُ الثاني منها: يدخله النصبُ والجزمُ ولا يدخله رفعٌ وهو كلُّ فعلٍ مضارعٍ معتلٍّ الآخر بالواو، [ومثاله]: هو يغزو ويرمي. والنوعُ الثالث منها: يدخله الجزمُ وحده ولا يدخله رفعٌ ولا نصب، وهو كلُّ فعلٍ معتلٍّ الآخر بالألف، ومثاله: هو يرضى ويخشى، ولن يرضى ولن يخشى، فلا يتبيّن فيه رفعٌ ولا نصب، ثم تقول: لم يرضَ ولم يخشَ، فيتبيّن فيه الجزمُ بحذف الألف. والنوعُ الرابع منها: تكون علامة رفعه بالنون، وعلامةُ نصبه وجزمه حذفُها، وهو فعلُ الاثنين والجمع والمؤنث، ومثاله في الرفع: هما يقومان، ويقومون، وتقومين يا امرأة. ومثاله في النصب: لن يقوما ولن يقوموا ولن تقومي يا امرأة. ومثاله في الجزم: لم يقوما [ولم يقوموا] ولم تقومي يا امرأة.

**فصل:** وأمّا على كل ينقسمُ المعربُ في تجميله؟ فهو ينقسمُ على أربعة أقسام: مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ ومجزومٌ.

**فصل:** وأمّا إلى كم ينقسمُ المعربُ في تفصيله؟ فهو ينقسمُ إلى تسعة وثلاثين نوعاً. عشرة أنواع مرفوعةٌ، وعشرون نوعاً منصوبةٌ، وأربعة أنواع مجرورةٌ، وخمسة أنواع مجزومة. وسنفرد لكلِّ نوعٍ من هذه الأنواع باباً في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

## عقد باب البناء

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يقال [فيها]: ما حقيقة البناء؟ ولم  
علاماته؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أما ما حقيقة البناء؟ فهو لزوم الكلمة<sup>(١)</sup> المبنية حداً واحداً.  
وذلك الحد الذي لزمته هو: الوقف<sup>(٢)</sup> في المبنيات على الوقف مثل: مَنْ وَكَمْ  
واضرب واقطع وهل وبلى، وما شاكل ذلك، والحركة في المبنيات على الحركة.  
نحو: أين وكيف وحذام وقطام وقبل وبعد وضرب وانطلق وأن وأن، وما  
شاكل ذلك. وسُمي بناءً لأنه لا يزول ولا ينتقل ولا تغيره العوامل تشبيهاً  
ببناء الدار.

فصل: وأما كم علامات البناء؟ فله أربع علامات. منها: الضمة في  
المبنيات على الضم كقبل وبعد وحسب وعوض وقط ونحن، وما شاكل ذلك.  
ومنها: الفتحة في المبنيات على الفتح نحو: أين وكيف وخمسة عشر وضرب  
وانطلق وإن وأن، وما شاكل ذلك. ومنها: الكسرة في المبنيات على الكسر نحو  
حذام وقطام وهؤلاء وباء الجر ولايمه. ومنها: الوقف في المبنيات على الوقف  
نحو: مَنْ وَلَمْ واضرب واقطع وهل وبلى، وما شاكل ذلك.

(١) الأول أن يزول لزوم آخر الكلمة

(٢) أي السكون

**فصل:** وأما على كم ينقسم البناء؟ فهو ينقسم على وجهين: بناءً في اللفظ والمعنى، وهو في كافة الحروف وفيما بُني من الأفعال وفيما شابه الحروف من الأسماء<sup>(١)</sup> أو تضمَّنْها<sup>(٢)</sup> أو وقع موقع ما لا إعراب له<sup>(٣)</sup>. وبناءً في اللفظ دونَ المعنى، وهو في جميع المقصورات وفي جميع المنقوصات العامة في حال الرفع والجر نحو<sup>(٤)</sup> قاضي وغازي ورامي وفي جميع ما أُضيف إلى ياء النفس نحو: ثوبي وغلامي وصاحبي<sup>(٥)</sup>، وما شاكل ذلك.

(١) كناء «قمت» فإنها شبيهة بواو العطف لأنَّ كلا منها موضوع على حرف واحد.

(٢) كاسم الشرط «متى» فإنه قد تضمَّنَ معنى «إنَّ» الشرطية.

(٣) مثل هيهات، فقد وقعت موقع «بعد»، وهو فعل ماضٍ لا إعراب له.

(٤) في المخطوطة: و، ولا يستقيم المعنى بها.

(٥) هناك خلاف في الاسم المضاف إلى ياء النفس، هل هو معرب أم مبني؟ والصحيح أنه معرب بعلامات

مقترة على ما قبل الياء.

## عقد باب المبني

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يقال فيها<sup>(١)</sup>: ما حقيقة المبني؟ وعلى كم ينقسم في تجميله؟ وإلى كم ينقسم في تفصيله؟

**فصل:** أمّا ما حقيقة المبني؟ فهو ما لزم حالة واحدة، ولم تختلف حركات آخره، سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

**فصل:** وأمّا على كم ينقسم المبني في تجميله؟ فهو ينقسم على أربعة أقسام. القسم الأول: أسماء غير متمكنة كالمضمرات والمبهمات والناقصات والشرطيات، وما شاكل ذلك. والثاني: أفعال غير مضارعة كالأفعال الماضية نحو: قام وقعد، وفعل الأمر ما لم يدخل عليه اللام نحو: اضرِبْ واذهبْ. والثالث: أفعال مضارعة إذا اتصل بها<sup>(٢)</sup> إحدى نوني التأكيد الثقيلة والخفيفة نحو: هل تضربن وهل تضربن، ونون جماعة المؤنث نحو: هل تضربن يا نساء، وما شاكل ذلك. والرابع: كافة الحروف.

**فصل:** وأمّا إلى كم ينقسم المبني في تفصيله؟ فالأسماء تنقسم على ثلاثة عشر نوعاً، وهي: المضمرات والمبهمات والناقصات والاستفهاميات

(١) في المخطوطة: فيه.

(٢) ويجب أن يكون الاتصال مباشراً ولا أعرب تقديره، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَيْن﴾ - مريم: ٢٦.



والشرطيَّات و«ما» التعجبية والظرفيَّات والمبنيَّات التي هي غير متمكنة،  
والمعدولات والمركبات وأسماء الأفعال والأسماء التي مع الأصوات والمناديات  
المفردات المعرفات. ويلحق بها المقصودات من النكرات، والمقطوعة عن  
الإضافة. فهذه جميع ما بُني من الأسماء. ومنها ما بُني لمشابهة الحرف، ومنها ما  
بُني لتضمُّنه الحرف، ومنها ما بُني لوقوعه موقع مبنٍ، ومنها ما بُني لقطعه عن  
الإضافة.

فالذي بُني من الأسماء لمشابهة الحرف أربعة أصناف وهي: المضمرات  
والمبهمات والناقصات والظرفيَّات المبنَّيات التي هي غير متمكنة.

فأما المضمرات فإتَّها شابهت الحروف من ثلاثة أوجه، أحدها: أنَّ  
المضمرات مفتقرة إلى ظاهر يفسرها وتتم به فائدتها. فالمضمرات على هذا لا  
تستقلُّ بأنفسها كالحروف. والثاني: أنَّ المضمرات مختلفات الصيغ<sup>(١)</sup> كما أنَّ  
الحروف مختلفات الصيغ. ومعنى اختلاف صيغها: أنَّ منها ما بُني على الحركة  
ومنها ما بُني على الوقف كالحروف. والثالث: أنَّ المضمرات بسيطة ومركبة كما  
أنَّ الحروف بسيطة ومركبة.

والمبهمات شابهت الحروف أيضاً من قِبَل أنَّها مفتقرة إلى ظاهر يفسرها  
من بعدها كافتقار الحروف إلى غيرها، إلا أنَّ تفسير المضمَر من قِبَله وتفسير  
المبهم من بعده. وقيل: إنَّ المبهم مبنٍ لتضمُّنه معنى الإشارة، والأول أوضح.  
والناقصات شابهت الحروف من قِبَل أنَّها مفتقرة إلى صلة وغير مستقلة  
بأنفسها كالحروف.

والظرفيَّات المبنَّيات شابهت الحروف من قِبَل أنَّها مفتقرة إلى الإضافة  
وغير مستقلة بأنفسها كالحروف.

(١) في المخطوطة: للصيغ.

**فصل:** والذي بُني من الأسماء لتضمّنه الحرف أربعة أصناف وهي:  
الاستفهاميّات والشرطيّات والمركّبات ونوعٌ من المعدولات.

فالاستفهاميّات تضمّنت حرف الاستفهام وهو الألف. والشرطيّات تضمّنت «إن» الشرطية؛ لأنك إذا قلت: مَنْ يَقيمُ أقيم، فالمعنى: إن أحد يقيم أقيم معه. والمركّبات تضمّنت حرف العطف، فإذا قلت: عندي خمسة عشر، فالمعنى: خمسة وعشرة، وعلى هذا القياس سائر المركّبات. ونوعٌ من المعدولات تضمّنت تاء التانيث، فبُني لتضمّنها، وهو مثل: حذام وقطام، أصله: حاذمة وقاطمة، فلما عُدِلَ وتضمّن الهاء بُني.

**فصل:** والذي بُني لوقوعه موقعٌ ما لا إعراب له أربعة أصناف وهي:  
أسماء الأفعال والمنادى المفرد والذي حُمِلَ عليه كالمعرّف بالقصد والإقبال من النكرات، ونوعٌ من المعدولات.

فأما أسماء الأفعال مثل: صه ومه وإيه وهيهات وأق وهلم على حسب لغاتها<sup>(١)</sup>، فإنما بُنيت لوقوعها موقع فعل الأمر وهو مبني. فإذا قلت: صه، فالمعنى: اسكت. وإذا قلت: مه، فالمعنى: اصمت، وقيل: تحدّث. وإذا قلت: إيه، فالمعنى: زد. وإذا قلت: هيهات، فالمعنى: ابعُد، على بعض الأقوال<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا القياس جميع أسماء الأفعال.

وأما المنادى المفرد المعرفة والذي حُمِلَ عليه وهو المعرّف بالقصد والاقبال فإنما بُنِيَ لوقوعها موقع المضمر وهو مبني في الأصل؛ لأنك إذا قلت:

(١) عند البصريين مركبة من حرف التنبيه مع «لم» محذوفة من «ها» ألفها. وعند الكوفيين مركبة من «هل» مع «أم» محذوفة هزتها. والحجازيون يجرونها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث. أما بنو تميم فإنهم يقولون: هلمّا وهلموا وهلمي. انظر الفصل ١٥٢.

(٢) معنى هيهات: بُعد فهي بنيت لتضمّنها معنى الفعل الماضي وهو مبني. أما تضمّنها معنى فعل الأمر «ابعد» الذي ذكره المؤلف فلم أجد من قاله فيها اطلعت عليه من مصادر.

يا زيدُ ويا رجلُ، فالمعنى أنت أنادي، أو إياك أنادي، على حسب الخلاف<sup>(١)</sup>.  
وسواء كان الاسمان، أعني: المعرفة المفردة والمقصودة من النكرات، مفردين أو  
مثنيين أو مجموعين أو مذكرين أو مؤنثين فإنها مبنيان.

وأما النوعُ الذي بُني من المعدولات لوقوعه موقع ما لا إعراب له فهو  
المعدولُ من فعل الأمر نحو: دراكِ ونزالِ وبادِرِ وخراجِ، وما شاكل ذلك،  
أصله: ادركِ وانزِلِ وبادِرِ واخرجِ، فلما عُدِلَ عن هذا الفعل المبنّي بُني كيناته.

فصل: والذي بُني من الأسماء لقطعه عن الإضافة صنفان: صنفٌ من  
الظروف، وصنفٌ من الأسماء التي ليست بظروف. فالذي من الظروف نحو:  
قبل وبعد وأمام وقدام وخلف وقط ويمين وعوض، وما شاكل ذلك. أصلُ هذه  
الأسماء أن تُستعمل مضافة، فإذا قُطعت عن الإضافة بُنيت على الضم، وسنفرّد  
لها باباً إن شاء الله.

والذي بُني من الأسماء التي ليست بظروف اسمان لم يسمَعْ لهما ثالث  
وهما: غيرٌ وحَسْبُ. أصلُهما الإعراب، فإذا قُطعا عن الإضافة بُنيا. فهذه جميعُ  
علل الأسماء المبنية قد ذكرتها هاهنا منفصلة، وبالله التوفيق.

---

(١) ذهب الكسائي إلى أن المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية. ولا يعني أن التجرد  
فيه عامل الرفع، بل يعني أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يعني، فلا بد فيه من الإعراب. انظر شرح  
الكافية للرضي ١٣٢/١.

## عقد باب الأسماء المبنيات على الضم

وفوائده تشتمل على مسألتين يُقال فيهما: كم الأسماء المبنية على الضم؟ ولم حُصّت بحركة الضم دون سائر الحركات؟

**فصل:** أمّا كم الأسماء المبنية على الضم فهي على أربعة أصناف. أحدها: المنادى المعرفة المفرد المنفصل عن الإضافة وهو الأعلام نحو قولك: يا زيدُ ويا عمرو. قال الله تعالى: ﴿يا داودُ إنا جعلناك خليفةً في الأرض﴾<sup>(١)</sup>. ويلحق بذلك المنادى المعروف بالقصد والإقبال من النكرات نحو قولك: يا رجلُ أقبل. قال الله تعالى: ﴿يا جبالُ أوبي معه والطير﴾<sup>(٢)</sup>.

والثاني من المبنيات على الضم: كلُّ ما قُطع عن الإضافة وتضمَّنهما<sup>(٣)</sup>، وهو على وجهين: ظروفٌ، وأسماءٌ غيرُ ظروف. فالظروف مثل قبل وبعد وأوّل وقدام وعوض، وما شاكل ذلك. قال الله تعالى في قبل وبعد: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾<sup>(٤)</sup>. وقال الشاعر في أوّل:

لعمرك ما أدري وإني لأؤجلُّ على أيّنا تأتي المنية أوّل<sup>(٥)</sup>

(١) ص: ٢٦.

(٢) سبأ: ١٠.

(٣) أي: نوي معنى المضاف إليه دون لفظه. والمقصود بذلك ملاحظة المعنى من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه، بل يعبر عنه بأي لفظ كان.

(٤) الروم: ٤.

(٥) هذا البيت لمن بن أوس وهو مطلع قصيدة يستطف صديقاً له. وهو في المقتضب ٢٤٦/٣، والخزانة =

أصله: أول الدهر، فلما قطعه عن الإضافة بناء على الضم. وقال آخر في قدام:

لَقِنَ الْإِلَهَ نَعْلَهُ بِنِجَاشِعٍ لِقْنًا بُصِبَ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامٍ<sup>(١)</sup>

أصله: من قدامه، فلما قطعه عن الإضافة بناء على الضم<sup>(٢)</sup>. وقال آخر في عوض:

رَضِيعِي لِإِنِّ لِنَدِيٍّ أُمِّ تَحَالِفَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ غَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ<sup>(٣)</sup>

أصله: عوضنا، أي: دهرنا لا نتفرق. فلما قطعه عن الإضافة بناء على الضم<sup>(٤)</sup>.

وغَوْضٌ في لغة العرب بمعنى الدهر<sup>(٥)</sup>. هذه الظروف التي قطعت عن الإضافة.

وأما الأسماء المبنية على الضم التي ليست بظروف فهي<sup>(٦)</sup> مثل غير<sup>(٧)</sup>

= ٥٠٥/٦. ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، والكمال ٤٩٣/١، وابن يعيش ٨٧/٤، والمساعد ٣٥١/٢.

والاقتضاب ٤٦٣، وأما ابن الشجري ٢٦٣/٢، وحامدة أبي تمام ٥٦٤/١. والشاهد فيه بناء «أوله

على الضم لحذف المضاف إليه وثنية معناه.

(١) هذا البيت منسوب لرجل من بني تميم كما في الكامل ٥٦/١، وهو في المجمع ٢١٠/١، وأما ابن

الشجري ٢٦٤/٢، وكشف المشكل ٢٤٢/١، وأوضح المسالك ١٦٠/٣، ويروى: يَشْنُ عليه من قدام.

وهي الرواية المشهورة، ويروى أيضاً: تَعْلَةُ بن مسافر.

(٢) أي: حذف المضاف إليه ولم يتو لفظه، بل نوي معناه.

(٣) هذا البيت للأعشى، أنظر ديوانه ١٣٠، وهو في الجمل ٧٥، والإنصاف ٤٠١/١، والمغني ٢٠٠، وابن

يعيش ١٠٨/٤، والحلل ١٠٤، والملخص ٥٤٠/١، وكشف المشكل ٣٤٣/١، والخصائص ٢٦٥/١.

وفيه: تقاسماً بدلاً من: تحالفاً. والخزاة ١٣٨/٢، ١٤٠ واللسان (عوض). ويروى: تقاسماً بدلاً من:

تحالفاً وعَوْضٌ: ظرف، أي: لا تتفرق أبداً. وقيل: هو بمعنى القسم، يحلف بالدهر والزمان. ونقل عن

ابن الكلبي أنه كان صنأً ليكر بن وائل. وأما قوله: اسحم داج، فقيل في معناها عدة أقوال، منها:

الليل، أو الرحم، أو الدم، أو حلقة الثدي. يقول: هو والثدي رضعاً من ثدي واحد.

(٤) ويجوز فيه أيضاً الفتح والكسر. الإنصاف ٤٠٢/١.

(٥) قال ابن هشام: «ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبداً، إلا أنه مختص بالنفي، وهو معرب إن أضيف

كقولهم: «لا أفعله عوض العائضين»، مهي إن لم يصف، وبنائوه إما على الضم كقبلي، أو على الكسر

كأمس، أو على الفتح كآين». المغني ٢٠٠.

(٦) في المخطوطة: وهي.

(٧) غير اسم ملازم للإضافة في المعنى. وإذا وقع بعد «ليس» وعلم المضاف إليه جاز ذكره، وجاز حذفه

لفظاً فيضم بغير تنوين، وقد وقع الخلاف في هذه الضمة، فهي عند المبرد ضمة بناء، وعند الأخفش

ضمة إعراب. فعل الوجه الأول يكون في محل رفع اسم ليس أو في محل نصب خبرها. وعلى الوجه

الثاني يكون اسم ليس ويكون الخبر محذوفاً. انظر مغني اللبيب ٢٠٩ وأوضح المسالك ٢٦٨/٢.

وَحَسَب، ولم يسمع لها ثالث، تقول في غير: عندي خمسون ديناراً لا غير<sup>(١)</sup>، بالضم، وأصله: لا غيرها، فلما قطعه عن الإضافة بناء على الضم. وتقول في حَسَب: افعل هذا الأمر وحسب، أي: وهو حسبك<sup>(٢)</sup>، فلما قطعه عن الإضافة بناء على الضم بدليل أنه لم يُنَوَّن وهو منصرف.

والثالث من المبنيات على الضم نوع من المضمر وهو مثل نحن وتاء ضمير المتكلم نحو: قمت، وسواء كان المتكلم مثنى أو مجموعاً نحو: قمتا وقمتن، ويلحق بذلك تاء أنتما وأنتم وأنتن. وضمير الغائب المذكر المفعول نحو: ضربته وضربها وضربهم. وكاف التثنية والجمع والمؤنث المثنى والمجموع نحو: علمكما وعلمكم وعلمكن، وما شاكل ذلك. هذه جميع ما بُني من المضمرات على الضم.

والرابع من الأساء المبنية على الضم ثلاثة ظروف تضمنت شيئين فبنيت على الضم لتضمنها تضمناً قوياً وهي: حيث، بُنيت على الضم لتضمنها حرفي جرّ وهما: في، في، لأنك إذا قلت: زيدٌ حيثُ عمرو، فالمعنى: في مكان فيه عمرو. وقطُ ومنذُ تضمناً من وإلى؛ لأنك إذا قلت: ما رأيته قطُّ، ولا رأيته منذُ اليوم<sup>(٣)</sup>، فالمعنى: ما رأيته من أول عمري إلى آخره، هكذا يقدران جميعاً.

**فصل:** وأما لمْ حُصَّتْ هذه الأساء المبنية على الضم بحركة الضم دون سائر الحركات؟ فليُعدَّلَ بشيء منها إلى حركة ليست له بحركة إعراب كالمنادى المعرفة المفرد وما لحق به من النكرات المقصودات وكالظروف المقطوعات عن الإضافة؛ ولأنَّ شيئاً منها تضمن تضمناً قوياً، فأُعطي حركة

(١) قال ابن هشام: «وقولهم: لا غير، لحن». المعنى ٢٠٠.

(٢) فتكون بمنزلة «لا غير» في المعنى. وفي هذا الاستعمال تبنى على الضم وتقع صفة للنكرة كقولك: رأيت رجلاً حسب، أو حالاً من المعرفة كقولك: رأيت زيداً حسب، أو مبتدأ كقولك: قرأت ثلاثة كتب فحسب.

(٣) ولا تكون منذ ظرفاً إلا إذا جاء بعدها اسم مرفوع أو جملة. أما إذا جاء بعدها اسم مجرور فهي حرف جر.

قويّة وهي الضمّة، وهي مثلُ نحنُ، لأنّه متضمّنُ التثنية والجمع، وحيثُ وفطُ  
ومنذُ، لأنها متضمّنةُ حرفي جرٍّ كما تقدّم، ولأنّ يُفرّق في شيء منها بين ملتبسٍ  
كسائر المضمرات، لأنها لو بُنيت على الفتح أو على الكسر لأشبهت المذكر  
بالمؤنث، والمؤنث بالمذكر، والحاضرُ بالغائب، والغائبُ بالحاضر فتدبر ذلك فهو  
لطيفٌ.



## عقد في المبنيات على الفتح

وفوائد هذا الباب تشتمل على مسألتين يُقال فيهما: كم الأسماء المبنية على الفتح؟ ولم تُخصَّ بحركة الفتح دون سائر الحركات؟

**فصل:** أما كم الأسماء المبنية على الفتح؟ فهي أربعة أصناف. الصنف الأول منها: جميع المركبات، من أحد عشر إلى تسعة عشر، قال الله تعالى: ﴿عليها تسعة عشر﴾<sup>(١)</sup>. ويلحق بذلك قولهم: أصابت بني فلان حَيْصٌ يَيْصُ<sup>(٢)</sup> من أسماء الدواهي. وقولهم: تفرقوا شَفَرًا بَقَرًا<sup>(٣)</sup>، وَمُرَقًا<sup>(٤)</sup> ثوبُهُ شَذَرًا مَذَرًا<sup>(٥)</sup>، وكذلك رام هرمز وحضرموت ومعدى كرب، وما شاكل ذلك من سائر المركبات. ويلحق بهذا الصنف النكرات المفردات المبنيات مع «لا» نحو قولك: لا رجل في الدار. قال الله تعالى: ﴿فلا رفثًا ولا فسوقًا ولا جدالًا في الحج﴾<sup>(٦)</sup>، وما شاكل ذلك.

والصنف الثاني من المبنيات على الفتح ظروف مفردات غير متمكنات

(١) المدثر: ٣٠.

(٢) أي: شدة يصعب التخلص منها. وهذا التركيب ليس بظرف ولا حال. وفي مجمع الأمثال للميداني

(١٢٧/١): «تركبهم في حَيْصٍ يَيْصٍ وجيحصٍ يَيْصٍ»، يضرب لمن وقع في أمر لا يخلص له منه.

(٣) أي: في كل وجه، وهما اسنان جعلتا اسماً واحداً وهما على الفتح.

(٤) في المخطوطة: ومَر، وهو تحريف.

(٥) أي: في كل اتجاه.

(٦) البقرة: ١٩٧.

ونوعٌ من الاستفهاميات. فالظروفُ ثلاثةٌ لا غيرُ، وهي: أينَ وثمَّ والآنَ.  
والاستفهامياتُ: كيفَ وأَيَّانَ، فقط.

والصنفُ الثالثُ من المبنيات على الفتح نوعٌ من المضمرات وهي: تاء  
المخاطب المفرد منفصلة ومتصلة نحو: أنتَ ضربتَ يا زيدُ، وكأفَ الضمير المفرد  
المذكر نحو: علَّمَكَ، وهاء الضمير المفرد المؤنث نحو: ضربَها.

والصنفُ الرابع من المبنيات على الفتح نوعٌ من أسماء الأفعال نحو:  
هلُمَّ وحيَّ وإيه وأفَّ وهيهات، على خلاف في أفَّ وإيه وهيهات<sup>(١)</sup>.

**فصل:** وأما لِمَ خُصَّتْ هذه الأسماء بحركة الفتح دون سائر الحركات؟  
فليس إلا طلباً للتخفيف.

---

(١) بالنسبة لـ«هيهات» تفتح وتكسر فالفصح لغة الهجازيين وهم يفتنون عليها بالهاء. والكسر لغة نهم  
وأسد، وهم يفتنون عليها بالتاء. انظر الصبان ١٩٩/٣. أما «أف» فذكر ابن منظور أن فيها عشرة  
أوجه منها: أفَّ وأفَّ وأفَّا وأفَّ وأفَّ. أنظر اللسان (أف). وأما «إيه» فلم يذكر أحد ينالها على  
الفتح، ولم يجوز ذلك ابن يعين، قال: «إذ لو فتحت لالتبس بإيها التي للكف». شرح المفصل ٣١/٤.

## عقد في المبنيات على الكسر

وفوائد هذا الباب تشتمل على مسألتين يُقال فيهما: كم الأسماء المبنية على الكسر؟ ولم خُصَّت بحركة الكسر دون سائر الحركات؟

**فصل:** أما كم الأسماء المبنية على الكسر؟ فهي ستة أصناف: الصنف الأول منها: هو كل اسم رُكِبَ معه صوتٌ مثل سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه ودرستويه. هذه كلها يجوز أن تكون معارف فلا تنون لأنها لا تنصرف لعلتين، وهما: التعريفُ والعجمة، أو التعريفُ والتركيب<sup>(١)</sup>. ويجوز أن تنكر فتنون تنوين التنكير، وحركتها الكسرُ على كل حال، على أصل التقاء الساكنين. تقولُ فيها على الصيغتين: هذا سيبويه وسيبويه آخر، وعلى هذا القياسُ سائرُها<sup>(٢)</sup>.

والصنف الثاني من المبنيات على الكسر: جميع ما كان من المعدولات على وَزْنِ فعال<sup>(٣)</sup> نحو: حذام وقطام.

(١) أي: التركيب المزجي.

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف في هذه الأسماء هو مذهب سيبويه والجمهور. قال سيبويه: «وعمرويه عندهم بمنزلة حضرموت، في أنه ضُمَّ الآخر إلى الأول. وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير متون. وفي النكرة تقول: هذا عمرويه آخر، ورأيت عمرويه آخر». الكتاب ٣/٢٠٢. وزعم أبو عمر الجرمي أنه يجوز في هذه الأسماء الإعراب، إعراب ما لا ينصرف. أنظر شرح شذور الذهب ٨٩.

(٣) وهو علم على مؤنث. وبنائها على الكسر لغة المجازيين. وكذلك ما كان على فعال وهو سبب للمؤنث نحو: خبات ولكاع، ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء.

والصنف الثالث من المبنيات على الكسر: نوعٌ من الظروف، وهي أمس<sup>(١)</sup>، بُني لتضمّنه الألف واللام، ما لم يُضَفْ أو تدخل عليه الألف واللام أو ينكّر بالتنوين أو بحري بحرى ما لا ينصرف<sup>(٢)</sup>. ومن جملة الظروف [المبنية] على الكسر: حينئذٍ وساعتئذٍ ويومئذٍ، وما شاكل ذلك.

والصنف الرابع من المبني من الأسماء على الكسر: نوعٌ من أسماء الأفعال نحو: صه<sup>(٣)</sup> ومه وإيه وأفٍ وهيهاتٍ على حسب اختلاف اللغات.

والصنف الخامس من المبنيات على الكسر: نوعٌ من المضمرات نحو: ضربك يا هند، وتاء التانيث منفصلة ومتصلة نحو: أنتِ ضربتِ، وهاء المذكر إذا وليها كسرةً أو ياءٌ نحو: فيه وبه، وما شاكل ذلك.

والصنف السادس من المبنيات على الكسر جمع الميهم نحو: هؤلاء فهذه جميعٌ ما بُني من الأسماء على الكسر<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** وأما لمْ خُصَّتْ هذه الأسماء بحركة الكسر دون سائر الحركات؟ فليس إلا على أصل التقاء الساكنين، كالميم والألف في حذام، والسين والميم في أمس، وللفرق بين المذكر والمؤنث في المضمرات نحو: أنتِ ضربتِ، ولأجل الجوار مع هاء المذكر نحو: فيه وبه، ومعنى الجوار: أَنَّ الهاء جاورت الكسرة أو الياء فكُسِرَتْ.

(١) وبنائها على الكسر لغة الحجازيين.

(٢) وكذلك إذا كُسِرَ، فإنه في هذه الحالات يعرب بإجماع. وإجراؤه بحرى ما لا ينصرف لغة بعض بني تميم.

(٣) قال ابن منظور: «ويقال صِهْ، بالكسر». اللسان (صهه).

(٤) لم يذكر المؤلف من المبنيات على الكسر أسماء الأفعال التي على وزن فعّال نحو: نزاله وتراجه.

## عقد في باب الأسماء المبنيات على الوقف

وفوائده تشتمل على مسألتين يُقال فيهما: كم الأسماء المبنية على الوقف؟  
ولم تَبَيَّنْ على الحركة كسائر المبنيات من الأسماء؟  
أما كم هي؟ فهي صنفان: صنفٌ مبنيٌّ على الوقف وآخره حرفٌ صحيح،  
وصنفٌ مبنيٌّ على الوقف وآخره حرفٌ عليل.

**فصل:** فالذي بُني على الوقف وآخره حرفٌ صحيح عشرة أسماء  
وهي: مَنْ وَكَمْ وَأَنْ الخفيفة المصدرية<sup>(١)</sup> وإِذْ وَلَدَنْ<sup>(٢)</sup> وَصْ وَمَ وإِيْه إِذَا لم يَنْوَنْ  
تنوين التنكير على حَسَب اللغات فيها، وقَطْ مخففة بمعنى: حسب، في مثل قول  
الشاعر:

امنلاً الموضُ وقال: قَطْنِي مَهْلاً رويداً قَدْ ملأتُ بَطْنِي<sup>(٣)</sup>  
أي: حسبك، وموضعه الرفع، خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا حسبي. وقد مخففة  
بمعنى حسب أيضاً في مثل قول الشاعر:

قَدْكَ اتَّيَّبَ أَرْيَيْتَ فِي الْعُلُوءِ<sup>(٤)</sup>

(١) باعتبار أنها تقول هي وما دخلت عليه بمصدر.

(٢) وهي ظرف يدل على بدء الفاعلية الزمانية أو المكانية. وهي عند قياس معربة تشبيهاً بمعد.

(٣) لم يسب أحد هذا البيت لقاتل. وقد ورد في بعض الروايات «سبلاً» بدلاً من «مهلاً». وهو في

الإصحاح ١٣٠/١، والمصاحف ٢٣/١، والأسمالي الشجرية ١٤٠/٢، والإفصاح ٢٧٢، والكامل

٣٩٩/١ ومعه: قد ختن الموض. ومجالس مطلب ١٥٨/١، وكشف المشكل ٢٥٢/١، واللسان (قطط).

(٤) صرحت لأي غم وعجزه: كم تظنون وأنتم سُجراتي. وهو مطلع قصيدة يمدح بها محمد بن حسان =

معناه: حسبك، وهو خبرٌ مبتدأٌ أيضاً، تقديره: هذا حسبك.

**فصل:** وأما الصنفُ الذي بُني على الوقفِ وآخره حرفٌ عليلٌ فهو<sup>(١)</sup>  
اثنا عشر اسماً وهي: الذي والتي وهذي<sup>(٢)</sup> وهاتا وهذا وإذا ومتى والأولى<sup>(٣)</sup>  
وما ولدى بمعنى لدن، وأنى بمعنى أين، فوضى فضاءً من المركبات نحو قول  
الشاعر:

طعائمهم فوضى فضاءً في رحالمهم      ولا يُحْسِنون البِرَّ إلا تنادياً<sup>(٤)</sup>  
هذان الصنفان جملة ما بُني من الأسماء على الوقف.

**فصل:** وأما لِمَ لم تُبَنَّ على الحركة كسائر الأسماء؟ فلاّنه لم يعرض لها  
عارضٌ يوجبُ بناءها على الحركة، فلزمت<sup>(٥)</sup> أصل البناء وهو الوقف.

---

= الضمّي، أنظر ديوانه ٢٠/١، وكشف المشكل ٢٥٢/١. ومعنى اتبَّ: استبح، وأرييت: زدت، وسجّراء:

جمع سجير، وهو الصديق.

(١) في المخطوطة: فهي.

(٢) وكذلك: هي.

(٣) عند بني تميم، لأنه عند الحجازيين محدود فيقولون: أولاء، والمذ أكثر من القصر.

(٤) ينسب هذا البيت للمعتل البكري، وهو شاعر إسلامي عاش في زمن بني أمية. انظر حاشية أبي تلم

٣٧٩/٢، وكشف المشكل ٢٥٣/١، واللسان، وقد ورد مرتين، الأولى في (فوضى) ورواه: ولا يحسّون

السوء إلا تناديا. والثانية في (فضا) ورواه: ولا يحسّون الشر إلا تناديا، وقد نسبته هنا للمعتل

البكري، وأما في الأولى فلم ينسبه لأحد والبيت أيضاً في الزهرة ٢٨٣/٢ ونوادر أبي زيد ٢١٨.

(٥) في المخطوطة: لزمت.

## عقد باب المبنيات من الأفعال

وفوائده تشتمل على مسألتين يُقال فيهما: كم المبنى من الأفعال؟ وعلى كم ينقسم؟

**فصل:** أما كم المبنيات من الأفعال؟ فتلاثة أصناف، الصنف الأول منها: جميع الأفعال الماضية نحو: قام وقعد وضرب وخرج، وهي مبنية على الحركة لأنها ضارعت المضارع بأقل المضارعة<sup>(١)</sup> فأعطيت أخف الحركات وهي الفتح.

الصنف الثاني: جميع أفعال الأمر التي هي غير مضارعة نحو: قم واقعد واضرب واخرج، وهي مبنية على الوقف لأنها لم تضارع<sup>(٢)</sup> فلزمت أصل البناء وهو الوقف<sup>(٣)</sup>.

الصنف الثالث: ما اتصل به نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة<sup>(٤)</sup>، ونون

---

(١) فهي تقع موقعه في الشرط والجزاء، والصفة والصلة، والحال، والخبر. فهي إذن قد ضارعت أشد المضارعة وليس كما ذكر المؤلف. انظر كشف المشكل ٢٥٤/١.

(٢) أي: لم تضارع الاسم ولا الفعل المضارع.

(٣) مذهب الكوفيين أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة.

(٤) بحيث يكون اتصالاً مباشراً، وإلا كان الفعل معرباً إعراباً تقديريةً نحو قوله تعالى: ﴿تَتَلَوْنَ فِي أُمُورِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ - آل عمران: ١٨٦. فنون التوكيد لم تتصل بالفعل مباشرة للفصل بواو الجماعة، ولذلك أعرب إعراباً تقديريةً. لأن علامة الرفع وهي النون مبنوفة مقدرة الثبوت. وكذلك كل ما كان رفعه بالنون إذا أكد بنون التوكيد لم يبن لمدى تركبها معها. وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً وذهبت طائفة إلى الإعراب مطلقاً. انظر الصبان ٦٢/١.



جماعة المؤنث من الأفعال المضارعة نحو: هل تقومن؟ بالتشديد، وهل تقومن؟ بالتخفيف، وتفعلن يا نساء، فما اتصل به نونا التأكيد بُني ما قبلها على الفتح إن كان الفعل لمفرد مذكّر نحو: هل تقومن يا زيد؟ وعلى الكسر إن كان الفعل لمفرد مؤنث نحو: هل تقومن يا هند؟ وعلى الضم إن كان الفعل لجماعة المذكر نحو: هل تقومن يا رجال؟ وما اتصل به نون جماعة المؤنث بُني ما قبل النون على الوقف<sup>(١)</sup>. فإن أكدت فعل جماعة المؤنث وجب أن تأتي بألف قبل نون التأكيد<sup>(٢)</sup> نحو قولك: اضربنان يا نساء، وما شاكل ذلك. فإن كان في آخر الفعل الماضي ألف أو اتصل بضمير الفاعل الذي هو التاء والنون، أو بتاء التانيث للمخاطب بُني على الوقف نحو: سعى ودعا<sup>(٣)</sup>. وضربت، وضربتنا، وضربتن، وضربت يا هند، وما شاكل ذلك. فإن اتصل الفعل الماضي بواو الضمير ضم ما قبل الواو لأن الواو تطالب ما قبلها أن يكون مضموماً، أو بألف الضمير الفاعل بُني ما قبل الألف على الفتح لأن الألف تطالب ما قبلها أن يكون مفتوحاً، نحو: قأموا وقامًا، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وأما على كم ينقسم المبني من الأفعال؟ فعلى قسمين: قسم مبني في اللفظ والمعنى، وهو جميع الأفعال الماضية وأفعال الأمر التي هي غير مضارعة، وقسم مبني في اللفظ دون المعنى، وهو ما اتصل به إحدى النونات الثلاث وهي: نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة، ونون جماعة المؤنث كما تقدم، فافهم ذلك.

واعلم أن المبني من الحروف على قسمين: قسم مبني على الحركة، وقسم مبني على الوقف. فالذي بُني على الحركة ثلاثة أصناف، وهي: كل حرف بسيط

(١) ذهب ابن درستويه وابن طلحة والسهلي إلى أنه مغرب بإعراب مقدر منع من ظهوره على عرض فيه من الشبه بالماضي. الصان ٦٢/١.

(٢) حتى لا تتوالى ثلاث نونات.

(٣) ليس هذان الفعلان مبنيان على السكون كما ذهب إليه المؤلف، وإنما هما مبنيان على الفتح المقدر.

يُبتدأ به نحو: لام الجر وبائه وكاف التشبيه، وما شاكل ذلك. وكلُّ حرف في آخره حرفٌ مشدّد من حرفين نحو: إنَّ وثمَّ وربُّ، وما شاكل ذلك. وكلُّ حرف مركب من ثلاثة أحرف<sup>(١)</sup> فصاعداً مثل: ليتَّ وسوف، وما شاكل ذلك.

والقسمُ الذي بُني على الوقف كلُّ حرف مركب من حرفين غير مشدّد الآخر مثل: مِنْ وهلْ وقدَّ، وما شاكل ذلك. ويلحق بذلك كل ما كان في آخره حرفٌ عليل سواء قلّت حروفه أو كثرتْ نحو: ما وإلى وحتى، وما شاكل ذلك.

**فصل في عدد المرفوعات:** وهي عشرة. وهي: الفاعل والمفعول الذي يقوم مقامه<sup>(٢)</sup> والمبتدأ وخبره واسم كان وما حُمِلَ عليها وخبر إنَّ واسم ما<sup>(٣)</sup> وخبر لا<sup>(٤)</sup> وتابع المرفوعات والفعل المضارع ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم.

وأصلُ هذه المرفوعات الفاعل. وسنفرّد لكل واحدٍ من هذه العشرة باباً إن شاء الله.

---

(١) هناك حروف مركبة من ثلاثة أحرف ولم تكن على الحركة وإنما بنيت على السكون نحو: نَعَمْ وأَجَلْ وإِنْ.

(٢) أي: نائب الفاعل.

(٣) العاملة عمل ليس على لفة المجازيين.

(٤) الناقية للجنس.

## عقد باب الفاعل والمفعول به

وفوائد هذا الباب تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما الفاعل؟ وما المفعول به؟ وعلى كم ينقسمان؟ وما أحكامهما؟

**فصل:** أمّا ما الفاعل؟ فهو كل اسم ارتفع بإسناد الفعل إليه، سواء كان الفعل موجباً أو منفيّاً ممن يُمكن أن يكونَ فاعلاً في المعنى أو لا يمكنُ، نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا، ولم يضربْ زيدٌ عمرًا، وسقطَ الحائطُ، وما شاكل ذلك<sup>(١)</sup>.

وأما المفعول فهو كل اسم أو مقدّر بالاسم<sup>(٢)</sup> من الحروف والظروف انتصبَ بوقوع الفعل عليه سواء كان الفعل مقدّماً أو مؤخراً أو موجباً أو منفيّاً كما تقدّم في الفاعل.

**فصل:** وأمّا على كم ينقسمان؟ فالفاعل ينقسم على ثلاثة أقسام: فاعلٌ في اللفظ والمعنى نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا، وما شاكله. وفاعلٌ في اللفظ

(١) لم يختلف ما قاله المؤلف في حدّ الفاعل عما قاله ابن جني حيث قال: «اعلم أن الفاعل - عند أهل العربية - كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بنصبه وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه. والواجب وغير الواجب في ذلك سواء». انظر اللمع ٧٩. وقد حدّ ابن هشام بحدّ يبدو لي أكثر شمولاً ودقة بما قاله ابن جني والمؤلف، فقد قال: «الفاعل: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدّم، أصليّ المحلّ والصيغة». انظر أوضح المسالك ٨٣/٢.

(٢) نحو: علمت أنك مسافر، أي: علمت سفرك.

دونَ المعنى، وهو كلُّ ما نُفي معه الفعلُ نحو: لم يضربَ زيدُ عمرًا. وفاعلٌ في المعنى دونَ اللفظ، وهو جميعُ المبنيات والذي في حكمها إذا جرت فاعلةً كالمضمرات والمبهات والناقصات<sup>(١)</sup>، وما شاكل ذلك. والذي في حكم المبنيات المقصورات والمنقوصات<sup>(٢)</sup> وما أضيف إلى ياء النفس. فهذه إذا جرت فاعلةً كانت فاعلةً في المعنى دونَ اللفظ لأنها لا يتبين فيها الإعراب<sup>(٣)</sup>.

والمفعول ينقسم أيضاً على ثلاثة أقسام: مفعولٌ في اللفظ والمعنى مثل: ضربَ زيدُ عمرًا، ومفعولٌ في اللفظ دونَ المعنى، وهو ما نُفي مع الفعل الواقع عليه نحو: ما ضربتُ زيداً، وما شاكل ذلك. ومفعولٌ في المعنى دونَ اللفظ وهو جميعُ المبنيات والذي في حكمها إذا جرت مفعولةً كما تقدّم في الفاعل. ومن جملة المفعول الذي هو في المعنى دونَ اللفظ المفعولُ الذي يقوم مقام الفاعل كما تقدّم نحو: ضَرَبَ زيدٌ، فهذا لفظه لفظُ الفاعِلِ لأنّه مرفوعٌ وهو في المعنى مفعول، لأنَّ الفعلَ واقعٌ عليه.

**فصل:** وأما أحكامهما فهي في ثلاث مسائل: الأولى في معرفة تقديمها وتأخيرها. والثانية في معرفة حكم الفعل معهما. والثالثة في معرفة الفرق بينهما.

**فصل:** أما في معرفة تقديمها وتأخيرها فالفاعلُ ينقسم على ثلاثة أقسام: فاعلٌ يجب تقديمه على مذهب سيبويه ولا يجوز تأخيرُه، وهو: اسم الاستفهام والشرط نحو قولك: مَنْ قام؟ وَمَنْ يقيمُ أقم، وما شاكل ذلك. عند سيبويه وأصحابه أنَّ «مَنْ» فاعل متقدّم لأنَّ الشرط والاستفهام لهما صدرُ الكتاب<sup>(٤)</sup>، وعند الخليل بن أحمد أن «مَنْ» مبتدأ وما بعده خبرٌ عنه. وفاعل

(١) المبهات: أسماء الإشارة، والناقصات: الأسماء الموصولة.

(٢) المقصورات مثل: عيسى وموسى وسليمان. والمنقوصات مثل: سامي وناجي وهادي.

(٣) ويلحق بذلك ما جرَّ بحرف الجر الزائد نحو قولك: ما جاءني من أحد.

(٤) قد يكون المؤلف بنى كلامه هذا قياساً على «كم» فقد قال سيبويه: «وكم رجلاً أذاك؟ أقوى من كم أذاك رجلاً؟ وكم ههنا فاعلة». الكتاب ١٥٩/٢.

يجب تأخيرُهُ ولا يجوزُ تقديمُهُ، وهو الفاعلُ إذا اتصل به ضميرُ مفعوله نحو قولك: ضرب زيداً غلامه. قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾<sup>(١)</sup>، فأخّرَ الفاعلُ لما كان فيه ضميرٌ يعودُ على المفعول وهو: نفسٌ. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(٢)</sup>. فلو قلت: ضربَ غلامه زيداً، بنصب زيد لم يجوز<sup>(٣)</sup>. فأما قول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ<sup>(٤)</sup>  
فعند سيبويه أنه لا يجوز، وعند غيره أن الهاء في ربه تعودُ إلى مصدرٍ محذوفٍ تقديره: جَزَى الجزاءَ ربه، وليست الهاء عائدةً إلى المفعول. وفاعلٌ يجبُ توسطه بين الفعل والمفعول ولا يجوزُ تقديمُهُ ولا تأخيرُهُ وهو الذي لا يتبين فيه الإعرابُ بشرط أن يكونَ المفعولُ مثله لا يتبين فيه كالمقصورات نحو: ضربَ موسى عيسى، والمبهات نحو: ضربَ هذا هذا، والناقصات نحو: ضربَ الذي في الدار الذي في المسجد، وما شاكل ذلك. الأول في هذا فاعلٌ والثاني مفعول. وإنما وجبَ توسطَ الفاعل هاهنا للفرق بين الفاعل والمفعول بالرتبة.

والمفعولُ أيضاً ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام: مفعولٌ يجبُ تقديمُهُ ولا يجوزُ تأخيرُهُ، وهو اسمُ الاستفهام والشرط على مذهب سيبويه كما تقدّم في الفاعل نحو: مَنْ ضربت؟ وَمَنْ تضربُ أضرب<sup>(٥)</sup>. ومفعولٌ يجبُ تأخيرُهُ ولا يجوزُ تقديمُهُ.

(١) الأنعام: ١٥٨.

(٢) البقرة: ١٢٤.

(٣) لأن الضمير في «غلامه» يعود على متأخر في اللفظ والرتبة.

(٤) اختلف في قائل هذا البيت، ف قيل: لأبي الأسود النولي، وقيل: للناطقة، وقيل: لعبد الله بن هارث، وهو في ديوان أبي الأسود ١٢٤، والبيت في الخصائص ١٤١/١، والمخزاة ٢٧٧/١، وابن يمش ٣٦/١، والجمل ١١٩، والموشع ٨٥، وكشف المشكل ٢٩٩/١، والحلل ١٥٦، وضرائر الشعر ٢٠٩، وأمالى ابن الشجري ١٠٢/١، وأوضح المسالك ١٢٥/٢. والشاهد فيه قوله: جَزَى رَبُّهُ، حيث قدّمَ الفاعلُ اتصل بضمير يعود على المفعول به. وهذا حجة للأخفش وجماعة من المتأخرين في جوازهِ، والجمهور يمتنعون ذلك ويؤولونه كما ذكر المؤلف، أو أنه ضرورة، أو شاذ، أو الضمير لغير عديّ. انظر الصبان ٥٩/٢.

(٥) وهناك مسألة أخرى يجب فيها تقديم المفعول به وهي أن يقع عامله بعد فاء الجزاء، وذلك في جواب «

وهو الذي لا يتبين فيه الإعراب إذا كان فاعله مثله كما تقدم في الفاعل  
كالمقصورات والمبهات والناقصات، وما أشبه ذلك.

ومفعولٌ يجب توسطه بين الفعل والفاعل ولا يجوز تقديمه ولا تأخره.  
وهو المضمَرُ المنصوبُ المتصلُ بالفعل نحو: ضربه زيدا<sup>(١)</sup>، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وأما في معرفة حكم الفعل مع الفاعل فحكمه أن يكون  
فارغاً لا ضميراً فيه إذا تقدم، سواء كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً  
تقول: قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون، وما شاكل ذلك. فإن تأخر الفعل  
كان فيه ضميرٌ يعودُ إلى ما قبله يستتر في الواحد ويظهر في التثنية والجمع.  
تقول: زيد قام، والزيدان قاما، والزيدون قاموا. فأما قول الله تعالى: ﴿فَعَمُوا  
وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فكثيرٌ بدلٌ من الواو في: عموا وصموا، تقديره: فعمي  
كثيرٌ منهم<sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النِّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٤)</sup>، الذين: أيضاً  
بدلٌ من الواو في «أسروا»، وتقديره: وأسّر النجوى الذين ظلموا<sup>(٥)</sup>. وقيل: إنّ  
«الذين» في موضع جر تابع للناس في أول السورة<sup>(٦)</sup>، والتقدير: اقترب للناس

---

= «أما» الظاهرة أو المقترنة، وليس له منصوب غيره مقدم عليها. ويشترط ألا يفصل بين «أما» والفاء  
بشيء آخر. فمثال «أما» الظاهرة قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ - الضحى: ٩. ومثال «أما»  
المقترنة قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكْبِرْ﴾ - المدثر: ٣. بخلاف قولك: أما اليوم فاضرب زيدا، فإنه لا يجب  
تقديم المفعول، لوجود الفاصل بين «أما» والفاء. أنظر الصبان ٥٥/٢، والتصريح ٢٨٥/١.

(١) لأنه لو قدم الفاعل في هذه المسألة لانفصل الضمير مع إمكانية اتصاله.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) أو هو خبر مبتدأ محذوف، أي: أولئك كثير منهم، أو ذلك كثير منهم. أنظر معاني القرآن للفراء  
٣١٦/١، والكشاف ٦٦٣/١.

(٤) الأنبياء: ٣.

(٥) أو هو مبتدأ خبره «أسروا النجوى» قدم عليه. أو هو منصوب المحل على الهم، أو يكون كلاماً  
مستأنفاً بالرفع، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف. انظر الكشاف ١٠٢/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣١٧/١.

وإعراب القرآن للنحاس ٦٤/٣.

(٦) فيكون نعتاً، وهذا قول الفراء. معاني القرآن ٣١٧/١.

الذين ظلموا<sup>(١)</sup>. وكذلك قول الشاعر:

قَسَطُوا قَوْمِي وَسَارُوا سِيرَةً      كَلَفُوا مِنْ رَأْيِهَا جَهْدَ السُّطَلَبِ<sup>(٢)</sup>  
قومي: بدل من الواو في «قسطوا»، وتقديره أيضاً: قسط قومي، وقد يجوز أن تكون الواو في جميع هذه المواضع حرف علامة للجمع غير فاعلة. والذي بعدها هو الفاعل<sup>(٣)</sup>. فإن كان الفعل لمؤنث حقيقي لزمته فعله تاء التأنيث نحو: ضربت هنداً زيداً<sup>(٤)</sup>، فإن كان المؤنث غير حقيقي جاز إثبات التاء وحذفها نحو: جرحت الخشبة زيداً، وجرح الخشبة زيداً.

**فصل:** وأما في معرفة الفرق بين الفاعل والمفعول، فيفرق بينهما بخمسة أشياء. الأول: بالإعراب، يظهر فيها جميعاً أو في أحدهما دون الآخر نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، وضرب زيدٌ الذي عندك. الثاني: بالرتبة، إن كانا مقصورين أو مبهمين أو ناقصين. الأول من هذه هو الفاعل كما تقدم. والثالث: بتاء<sup>(٥)</sup> التأنيث، إذا لم يتبين فيهما الإعراب جميعاً أيضاً ولا في أحدهما نحو: ضربت المثني الحبلى، التاء تدل على أن الفاعل مؤنث، وهو الحبلى. والرابع: بالمعنى إذا لم يتبين منهما الإعراب أيضاً نحو: أكل موسى هندبا، المعنى يدل على أن موسى هو الفاعل. والخامس: بالتوابع الأربع وهي: العطف والنعت والتأكيد والبدل، بشرط أن لا يتبين فيهما الإعراب ولا في أحدهما أيضاً، فما

(١) وذكر النحاس قولاً آخر اعتبره أحسن ما قيل في هذه المسألة وهو أن يكون التقدير: يقول الظن

ظلموا. والدليل على صحة هذا الجواب كما يقول النحاس أن بعده ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾، فهذا

الذي قالوه، والمعنى: هل هذا إلا بشر مثلكم. إعراب القرآن ٦٤/٣.

(٢) لم أعثر على قائل هذا البيت فيما اطلعت عليه من مصادر.

(٣) وهذا الرأي الذي ذكره المؤلف في هذه المسألة هو الصحيح، فكما أن التاء في قولك: قامت، حرف دال

على التأنيث، كذلك الواو في هذه المسألة حرف دال على الجمع، والألف حرف دال على التثنية.

(٤) وكذلك إذا كان الفاعل ضميراً يعود على مؤنث، حقيقي أو مجازي.

(٥) في المخطوطة: تاء.



ظهر في تابعه الرفعُ فهو الفاعلُ، وما ظهر في تابعه النصبُ فهو مفعول،  
تقول: ضرب موسى وزيدُ عيسى وعمراً، وضرب موسى الطريفُ عيسى الكريم،  
وضرب موسى أخوك يحيى أباك، وضرب موسى نفسه يحيى عينه. هذه أصلُ ما  
يُعرف به الفرقُ بين الفاعل والمفعول عند الالتباس، فافهم ذلك.

## عقد باب ما لم يسم فاعله

وفوائده تشتمل على أربع مسائل يقال فيها: لمَ جاز حذف الفاعل؟ وما يجوز أن يقوم مقامه عند حذفه؟ وما لا يجوز؟ وكيف يُصاغ الفعل الذي يسم فاعله؟ وما يجوز أن يُصاغ من الأفعال؟ وما لا يجوز؟

**فصل:** أما لمَ جاز حذف الفاعل؟ فلاحظ خمسة أشياء: إمّا لتعظيمه وجلالته نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾<sup>(١)</sup>. وإمّا لهيبته نحو قولك: قُتِلَ اللَّصُّ، فالقاتل هو السلطان، لكن حذفته لهيبته. وإمّا للجهل به، نحو قولك: ضُربَ زيد، إذا لم تعلم من ضربه. وإمّا للاختصار والإيجاز والإيهام على السامع نحو قولك: قُتِلَ زيد، وقد عرفت من قتله لكن أبهت على السامع واختصرت<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وأما ما يجوز أن يقوم مقام الفاعل وما لا يجوز، فيجوز أن

(١) الزلزلة: ١.

(٢) وهناك أغراض أخرى يحذف الفاعل لأجلها، منها: تحقيره، كقولك: قُتِلَ حمزة. ومنها تصحيح النظم كقول الشاعر:

علقتُها عرضاً، وعُلِّقت رجلاً - غيري، وعُلِّقَ أخرى ذلك الرجل  
ومنها: أن لا يتعلق غرض بذكره نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي  
الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ - المجادلة: ١١. ومنها: الخوف منه - خشية ضرره، أو الخوف  
عليه - خشية أن يناله مكروه. ومنها: السجع في العبارة كقولهم: «مَنْ طَابَتْ سِرِّرُهُ مُحَدِّثَ سِرِّرَتِهِ»  
فلو قيل: حمد الناس سِرِّرته، لاختلَّت السجعة.

يقوم مقام الفاعل عند حذفه المفعول الحقيقي نحو: ضرب زيد. فإن كان الفعل يتعدى إلى اثنين أو إلى ثلاثة، أو إلى اثنين الثاني منها بحرف جر أقمت الأول من المفعولين الذي هو الحقيقي نحو: أعطى زيد درهماً، وظن زيد عالماً<sup>(١)</sup>، وأُعْلِمَ محمدٌ بكرةً قادمةً، واختير زيدٌ من الرجال، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين وكانا غير عاقلين أقمت أيهما شئت، نحو فولك: كُسيب الكعبة ثوباً، ويجوز: كُسيب ثوبٌ الكعبة. وإن كان أحدهما غير عاقل أقمت العاقل لا غير، فقلت: أعطى زيد درهماً، ولا يجوز عكسه<sup>(٢)</sup>.

فإن عدم المفعول<sup>(٣)</sup> الحقيقي جاز أن تقيم الجار والمجرور<sup>(٤)</sup> فتقول: سيرَ يزيد، ويجوز أن تقيم الظرفين من الزمان والمكان بشرط أن يكونا محدودين معدودين، فتقول: سيرَ يزيد يومان، وسيرَ يزيد فرسخان، ويجوز أن تقيم المصدر بشرط أن يكون منعوتاً أو مؤنثاً معدوداً، فتقول: سيرَ يزيد سيرٌ شديد، وضربَ يزيد ضربتان<sup>(٥)</sup>.

(١) في هذه العبارة الفعل يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، فيقام المفعول الأول مقام الفاعل؛ لأن أصل هذين المفعولين مبتدأ وخبر، فوجب أن تقيم ما أصله المبتدأ لأجل المضارعة التي بينه وبين الفاعل، ولا مضارعة بينه وبين الخبر. فالمبتدأ لا يكون إلا اسماً ولا يكون جملة وكذلك الفاعل، أما الخبر فيكون اسماً وجملة. انظر كشف المشكل ٣٠٧/١. وقد أجاز ابن عصفور في هذه المسألة إقامة المفعول الثاني، إلا أنه قال: إن الاختيار إقامة الأول. انظر المقرب ٨١/١.

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف من عدم إثابة الثاني في باب المفعولين اللذين ليس أصلهما مبتدأ وخبر هو خلاف اتفاق النحاة. قال ابن مالك.

وباتفاق قد يتوب الثان من باب كسا فيما التباسه أمن

والعبارة التي مثلها المؤلف وهي: أعطى زيد درهماً، قد أمن اللبس فيها. أما إن وقع لیس نحو: أعطيت زيداً عمراً، فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه: أعطى زيداً عمراً، بل لا بد من إثابة الأول، لأن كل واحد منها يصلح لأن يكون آخذاً. انظر الصبان ٦٨/٢. وقد أجاز ابن عصفور إثابة أيهما شئت مطلقاً. المقرب ٨١/١.

(٣) في المخطوطة: الفعل. وهو خطأ من الناسخ.

(٤) إثابة الجار والمجرور بمجموعها هو مذهب ابن مالك كما في التسهيل. انظر المساعد ٣٩٧/١. ومذهب ابن هشام المجرور وحده. انظر أوضح المسالك ١٣٨/٢. ويشترط في حرف الجر أن لا يلتزم طريقة واحدة في الاستعمال كحروف القسم ورب.

(٥) مقتضى هذه المسألة أن القابل للنهاية من الظروف والمصادر هو المنصرف المختص. والاختصاص =

فإن اجتمع الجار والمجرور والظرفان والمصدر جاز لك أن تقيم أيهما شئت<sup>(١)</sup>، فما أقمته منها لم يجرّ تقديمه على الفعل، وما لم تقمه جاز تقديمه. وما عدا هذه فلا يجوز أن تُقام مقام الفاعل كالحال والتمييز<sup>(٢)</sup> والتعجب واسم كان والمفعول من أجله والمفعول معه. هذه كلها وما شاكلها لا يجوز أن تُقام مقام الفاعل عند حذفه.

**فصل:** وأما كيف يُصاغ الفعل الذي لم يسمّ فاعله؟ فلا يخلو إما أن يكون ماضياً أو مستقبلاً. فإن كان ماضياً ضممت أوله وكسرت ما قبل آخره سواء كان ثلاثياً أو غير ثلاثي نحو: ضُرب زيد، ودُحرج الحجر<sup>(٣)</sup>. فإن كان معتل العين كسرت أوله وجعلت حرف العلة ياءً سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء نحو: قيل وبيع وسير.

**فصل:** فـ«قيل» وما شاكله من ذوات الواو أصله قول، بكسر الواو وضم القاف، فحذفت ضمة القاف ونقلت إليها كسرة الواو فبقيت الواو ساكنة وقد انكسر ما قبلها فقلبت ياءً فقلت: قيل؛ لأنّ كل واو سكنت وانكسر ما قبلها يجب أن تُقلب ياءً<sup>(٤)</sup>. وعلى هذا قياس كل فعل معتل العين بالواو إذا صيغ لما لم يسمّ فاعله.

---

= يكون بالوصف أو الإضافة أو العدد. والظرف المتصرف هو الذي لا يلزم النصب على الظرفية بل ينتقل بين حالات الإعراب المختلفة كيوم وشهر وساعة. والمصدر المتصرف هو الذي لا يلزم النصب على المصدرية كضرب وأكل.

(١) وهذا هو الراجح. وقال ابن عصفور: «إقامة المصدر المختص في اللفظ أولى من إقامة غيره من القرب ٨١/١. وقيل: المجرور أولى. ونقل عن أبي حيان أن إنابة ظرف المكان أولى. انظر الصبان ٦٨/٢.

(٢) ونقل عن الكسائي أنه أجاز إنابة التمييز. الصبان ٧٠/٢.

(٣) وإن كان في أوله همزة وصل ضممت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره نحو: انطلق. وإن كان في أوله تاء زائدة ضممت أوله وثانيه نحو: تعلّم.

(٤) ومثال ذلك ميزان، أصلها يوزان.

و«بيع» أصله «بُيع» بضم الباء وكسر الياء، فحذفت حركة الياء ونقلت إليها حركة الياء، لأنَّ الحرفَ الصحيح أولى بالحركة من الحرف العليل، فبقيت ساكنةً على حالها فقلت: بيع. وعلى هذا قياس كل فعل معتل العين بالياء إذا صيغ لما لم يسمَّ فاعله<sup>(١)</sup>.

وإن كان الفعل الذي لم يسمَّ فاعله مستقبلاً ضمنت أوله وفتحت ما قبل آخره سواء كان الفعل صحيحاً أو معتلاً أو ثلاثياً أو غير ثلاثي نحو: ضُرب يُضرب، وقُرِط<sup>(٢)</sup> الكتابُ يُقرِط، ورُمي يُرمى، ودُعِيَ يُدعى، وما شاكل ذلك.

ولا يجوز أن يُصاغ لما لم يسمَّ فاعله أفعالُ الطباع نحو: ظُرف وشرُف، وما شاكل ذلك<sup>(٣)</sup>، ولا «كان» وأخواتها وما حُمِلَ عليها<sup>(٤)</sup>، ولا الأفعال التي لا تتصرف، ولا الأفعال التي يُنصب معها الاسم على التمييز نحو: طُبْتُ به نفساً، وضُقْتُ به ذرعاً، وتصبَّبَ بدنه عرقاً، وما شاكل ذلك، ولا الأفعال اللازمة التي لا مفعول لها، فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله.

---

(١) هذا الذي ذكره المؤلف بالنسبة للفعل الأجوف، وهو كسر حرف الأول، أفصح اللغات، وهناك لغة أخرى وهي إشمام الكسر شيئاً من الضم. وهي لغة فصيحة أيضاً. وقد قرئ بهاتين اللغتين في قوله تعالى: ﴿وغيض الماء﴾ - هود: ٤٤. انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٦/٢. وهناك لغة ثالثة وهي إخلاص ضم أوله فتقلب الألف واواً، فتقول: قول، ويؤع، وهي قليلة وتعزى لفحص وديس وهما من فصحاء بني أسد.

(٢) قُرِط الكتاب: تدانت حروفه.

(٣) لأنها أفعال غير متصلة لا بنفسها ولا بغيرها.

(٤) قال ابن عصفور: «والصحيح أنها تبقى للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور، فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل، ويحذف الخبر إذا لا يتصور بقاء الخبر دون خبر عنه، ويقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف» المقرب ٧٩/١.

## عقد باب المبتدأ والخبر

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: ما المبتدأ؟ وما شرائطه؟ وما الخبر؟ وما شرائطه؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أمّا ما المبتدأ؟ فهو كل اسم<sup>(١)</sup> ابتدأت به متعرّياً من العوامل اللفظية<sup>(٢)</sup> وأخبرت عنه بخبر تصحّ به الفائدة<sup>(٣)</sup>.

وأما ما شرائطه؟ فله ثلاث شرائط: إحداها<sup>(٤)</sup>: أن يكون مرفوعاً لفظاً في المعربات وتقديراً في المبنيات. والثانية: أن يكون معرفةً أو مقارباً للمعرفة من التكرات. والثالثة: أن يكون مخبراً عنه على ما تقدم.

(١) أو كان بمنزلة الاسم نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ - البقرة: ١٨٤.

(٢) أو ما كان بمنزلة ما تعرّى من العوامل اللفظية، وهو ما جرّ بجر زائد نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ - فاطر: ٣.

(٣) هذا وقد يكون المبتدأ وصفاً رافعاً لاسم يسدّ مسدّ الخبر في حصول الفائدة. فيكون المبتدأ قسماً مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر. وهذا الوصف قد يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة. ولا بدّ من اعتداد هذا الوصف على نفي أو استفهام كقول الشاعر:

أقاطرن قوم سلمى أم نواوا ظعنأ  
إن يظعنوا فمجيّب عيش من قطنأ  
وكقول الآخر:

خليلي ما وافى بعهدي أنسا  
إذا لم تكونا لي على من أقاطع  
ولم يشترط الأخفش والكوفيون ذلك، ووافقهم ابن مالك حيث يقول:

وفش، وكاستفهام النفي. وقد يجوز نحو: «فائز أولو الرّشد»  
إلا أنه يفهم من عبارته في التسهيل أن ذلك قبيح وأن المستحسن أن يسوق بنفي أو استفهام. انظر  
المساعد ٢٠٧/١.

(٤) في المخطوطة: أحدها.

وأما الخبر فهو كل ما صحت به فائدة المبتدأ من اسم مفرد وحرف<sup>(١)</sup>  
وظرف وفعل وجملة<sup>(٢)</sup>.

وأما ما شرائط الخبر؟ فله ثلاث شرائط: إحداها<sup>(٣)</sup>: أن يكون مرفوعاً<sup>(٤)</sup>  
لفظاً في العربات وتقديراً في المبنيات كما تقدم في المبتدأ. والثانية أن يكون  
نكرةً أو مقارباً للنكرة. والثالثة أن يكون حديثاً عن غيره تحصل به الفائدة.

فصل: وأما أحكام المبتدأ والخبر فهي في أربع مسائل: الأولى: في  
معرفة تقديمها وتأخيرها. والثانية: في معرفة ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ.  
والثالثة: في معرفة ما يقرب به النكرة من المعرفة إذا ابتدئ بها. والرابعة: في  
معرفة ما يجوز حذفه من المبتدأ والخبر.

فصل: أما في تقديمها وتأخيرها، فالمبتدأ ينقسم في التقديم والتأخير  
ثلاثة أقسام: مبتدأ يجب تقديمه ولا يجوز تأخيره، وهو الاستفهام والشرط<sup>(٥)</sup>  
نحو قولك: مَنْ عندك؟ وما في بيتك؟ وَمَنْ يقيم أقم، وما تفعل أفعل<sup>(٦)</sup>. ومبتدأ  
يجب تأخيره ولا يجوز تقديمه، وهو المبتدأ إذا كان خبره اسم فاعل نحو قولك:  
القائم زيد، والخارج عبدالله. وإنما وجب تأخير المبتدأ هاهنا لأنه لو تقدم  
لأشبه الخبر النعت في قولك: زيد القائم، وعبدالله الخارج<sup>(٧)</sup>. ومبتدأ يجوز

(١) أي: الجار والمجرور.

(٢) أي: الجملة الفعلية والاسمية.

(٣) في المخطوطة: أحدها.

(٤) هذا إذا كان مفرداً، وأما إذا كان جملة فيكون في محل رفع.

(٥) لأن لها صدر الكلام.

(٦) وأيضاً المبتدأ المقترن خبره بإلا نحو قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ آل عمران: ١٤٤. وكذلك  
المبتدأ الذي يخشى التباسه بالفاعل نحو قولك: زيد قام.

(٧) وكذلك إذا كان الخبر لازم الصدرية نحو قولك: أين زيد؟ أو عاد ضمير متصل بالمبتدأ على بعض  
الخبر كقوله تعالى: ﴿أم على قلوب أفاها﴾ - محمد: ٢٤. أو اقترن بإلا نحو قولك: ما لنا إلا اتباع  
الحق. فكل هذه الحالات يكون فيها المبتدأ واجب التأخير.



تقديمه وتأخيره، وهو المبتدأ إذا كان خبره مفرداً نكرةً أو حرفاً أو ظرفاً أو جملة ابتدائية نحو قولك: زيد قائم، وقائم زيد، وزيد في الدار، وفي الدار زيد، وزيد أمامك، وأمامك زيد، وزيد أبوه منطلق، وأبوه منطلق زيد، وما شاكل ذلك.

والخبرُ بنفسه أيضاً على ثلاثة أقسام: خبر يجب تقديمه ولا يجوز تأخيره وهو الاستفهام نحو قولك: أين بيتك؟ وكيف حالك؟ وما شاكل ذلك. وخبر يجب تأخيره ولا يجوز تقديمه وهو الفعل<sup>(١)</sup>، نحو قولك: زيد قام. وإنما وجب تأخير الخبر لأنه لو تقدّم لعاد الاسم فاعلاً ولم يكن مبتدأً في قولك: قام زيد. وخبرٌ يجوز تقديمه وتأخيره وهو المفرد النكرة والحرف والظرف والجملة الابتدائية كما تقدم في المسألة الأولى، فاستخرج القياس منها.

**فصل:** وأما في معرفة ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ، فيجوز أن يكون خبراً للمبتدأ الخمسة التي تقدم ذكرها وهي: الاسم المفرد والحروف، حروف الجر خاصة وحروف النفي إذا قدرت بغير، والظروف، والجمل الابتدائية والفعلية. إلا أن ظروف الزمان لا تكون خبراً إلا عن الأحداث لا غير، نحو قولك: القتال يوم الجمعة، والخروج يوم السبت، ولا يجوز أن تكون خبراً عن الأشخاص<sup>(٢)</sup>، فأما قولهم: الليلة الهلال، على أن الهلال مبتدأ واليلة في موضع رفع خبر عنه، فذلك لا يجوز لأن الليلة ظرف زمان والهلال شخص، وهو لا يخبر عن الأشخاص بظروف الزمان كما تقدم، وإنما الهلال مرفوع على حذف المضاف، ذلك المضاف حدث وهو مبتدأ، واليلة في موضع الرفع خبر عنه، تقديره: حدوث الهلال كائن الليلة.

وأما ظروف المكان فيجوز أن تكون خبراً عن الأشخاص والأحداث لتمكنها، تقول: زيد أمامك، والقتال خلفك. وكذلك لا يجوز أن يُخبر عن

(١) أي: الجملة الفعلية.

(٢) إلا أن تحصل فائدة، فإنه يجوز، وذلك كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً، نحو: نحن في شهر كذا.

الشخص بالحدث ولا عن الحدث بالشخص. فأما قول الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> فأخبر به «مَنْ» وهي عبارة عن الشخص عن البر وهو حدث، ففيه تقدير، وهو أن «مَنْ» على حذف المضاف، ذلك المضاف حدث [وهو] خبر عن البر تقديره: ولكن البرُّ برٌّ من آمن بالله<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾<sup>(٣)</sup> فعملٌ، حذف المضاف، ذلك المضاف شخص، وهو خبر عن الهاء لأنها عبارة عن الشخص، تقديره: إنه ذو عمل<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** وأما في معرفة ما تقرب به النكرة من المعرفة إذا ابتدئ بها، فلا يُبتدأ بالنكرة حتى تقرب ب ستة أشياء: بوصف نحو قولك: رجلٌ كريمٌ خيرٌ من رجلٍ بخيلٍ؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾<sup>(٥)</sup>. أو يعطف نحو قولك: رجلٌ ورجلٌ قاتلان<sup>(٦)</sup>. أو بنفي<sup>(٧)</sup> نحو قولك: ما أحدٌ في الدار. أو باستفهام نحو قولك: هل أحدٌ عندك؟ أو بتقدّم الخبر<sup>(٨)</sup> نحو قولك: عليك ثوبٌ، وتحتك كرسِيٌّ. أو بأن يكون المبتدأ دعاءً للإنسان أو عليه<sup>(٩)</sup> نحو

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) قال الزمخشري: «على تأويل حذف المضاف، أي: برٌّ مَنْ آمن، أو يتأول البرُّ بمعنى ذي البرِّ». الكشف ٢١٨/١.

(٣) هود: ٤٦.

(٤) وقيل: إن الضمير في (إنه) لنداء نوح، أي: إن نداءك هذا عمل غير صالح. انظر الكشف ٣٩٩/٢. والوجه الذي ذكره المؤلف أقوى. والله أعلم.

(٥) البقرة: ٢٢١. وعند ابن الحاجب ليست الصفة في هذه الآية هي المصححة للابتداء بالنكرة، وإنما صحّ الابتداء بالنكرة في مثل هذه الآية لما حصل من معنى العموم المفضي بها إلى معنى التعريف. انظر أمالي ابن الحاجب ٣٦٨، والإيضاح ١٨٤/١.

(٦) يفهم من كلام ابن مالك في التسهيل أنه لا بد أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به، وهذا هو الصواب، لأن حرف العطف مشترك فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد. فيكون المثال الذي أتى به المؤلف غير صحيح. انظر المساعد ٢١٨/١، والبيان ٢٠٥/١.

(٧) أو ما يشبه النفي وهو التالي له «لولا».

(٨) بشرط أن يكون مختصاً ظرفاً أو مجروراً. كالمثالين اللذين مثل بهما المؤلف.

(٩) ويلحق به ما يراد به التعجب نحو قولك: عجبٌ لزيد.

قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوْحٍ فِي الْعَالَمِيْنَ﴾<sup>(١)</sup> و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِيْنَ﴾<sup>(٢)</sup>. أو يكون المبتدأ جواباً مفيداً لسائل نحو أن يقول القائل: مَنْ عندك؟ فتقول: رجل، فـ «رجل» مبتدأ وخبره محذوف، كأنك تريد: رجلٌ عندي. لا يجوز أن يُبتدأ بشيء من النكرات حتى تقرب بأحد هذه الستة<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** وأما في معرفة ما يجوز حذفه من المبتدأ والخبر، فيجوز حذف المبتدأ لدلالة الخبر عليه نحو قولك: باب الكلام، والتقدير: هذا باب الكلام، وكذلك قوله تعالى: ﴿آلَ رَ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، والتقدير: هذا كتاب. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، والتقدير: فهم إخوانكم، وذلك في القرآن كثير<sup>(٦)</sup>.

ويجوز حذف الخبر لدلالة المبتدأ عليه نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾<sup>(٧)</sup>، تقديره: طاعةٌ أمثلُ ما يقولون<sup>(٨)</sup>. وكذلك [قوله تعالى]: ﴿فَمَنْ

(١) الصافات: ٧٩.

(٢) المطففين: ١.

(٣) وهناك حالات أخرى لم يذكرها المؤلف يجوز فيها الابتداء بالنكرة، منها: النكرة الواقعة بعد إذا الفجائية نحو قولك: خرجت فإذا رجل بالباب. ومنها: النكرة الواقعة في أول الجملة الحالية كقول الشاعر:

سرىنا ونجم قد أضاء فمذبداً      محمياك أخفى ضوءه كل شارق  
ومنها: أن تقع بعد لام الابتداء نحو قولك: لرجل قائم، انظر الصبيان ٢٠٦/١.

(٤) هود: ١.

(٥) الأحزاب: ٥.

(٦) ذكر المؤلف حذف المبتدأ جوازاً، ولم يذكر حذفه وجوباً. فمن الحالات التي يحذف فيها وجوباً: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع نحو قولك: الحمد لله الحميد. أو بمصدر جيء به بدلاً من الفعل نحو قولك: سمع وطاعة.

(٧) محمد: ٢١.

(٨) ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: أمرنا طاعة وقول معروف. هذا الجواب والجواب الذي ذكره المؤلف أجاب بها سيويه عن هذه الآية، وقال غيره: التقدير: منا طاعة. انظر الكتاب ١٤١/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٧/٤.

لم يجز فصيماً ثلاثة أيام<sup>(١)</sup>، تقديره: فعليه صيام ثلاثة أيام، الخبر في موضع الجار والمجرور وهو: عليه. ومثل هذا في القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿فقدية من صيام﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿فنصف ما فرضتم﴾<sup>(٣)</sup>، وما شاكل ذلك، والتقدير: فعليه فدية. ويجوز حذف الخبر بعد «لولا» في مثل قولهم: لولا علي لهلك عمر، والتقدير: لولا علي موجود لهلك عمر<sup>(٤)</sup>.

ويجوز حذف بعض الخبر والضمير العائد نحو قولك: السمن منوان بدرهم، والتقدير: منوان منه، فحذف منه، وهو من تمام الخبر<sup>(٥)</sup>.

ويجوز أن يسد الحال مسد الخبر لما فيه من الفائدة بشرط أن يكون المبتدأ مصدراً نحو قولك: ضربني زيداً مبطوحاً، وأكلي السوق ملتوتاً<sup>(٦)</sup>.

ويجوز أن تكون «أن» المصدرية مبتدأ<sup>(٧)</sup>، ثم تحذف وينزل الفعل المستقبل الذي هو صلتها منزلتها نحو قوله تعالى: ﴿ومن آياته يُريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾<sup>(٨)</sup>. المبتدأ «أن» وهي محذوفة، وتقديره: ومن آياته أن يريكم.

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) البقرة: ٢٣٧.

(٤) حذف الخبر بعد «لولا» واجب، وليس جائزاً كما ذكر المؤلف. لأن جواب «لولا» سد مسد. ومنهجه الجمهور أن الخبر يجب حذفه بعد «لولا» سواء كان كوناً عاماً أو خاصاً. انظر أوضح المسالك ٢٢٠/١.

(٥) لم يذكر المؤلف حذف الخبر وجوباً. فمن الحالات التي يجب حذفه فيها: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم نحو قولك: لعمر ك لأفعلن. وأن يكون المبتدأ معطوفاً على اسم بواو هي نص في المعية نحو قولك: كل رجل وضعته.

(٦) أو أن يكون مضافاً للمصدر المذكور نحو قولك: أكثر أكلي السوق ملتوتاً.

(٧) أي: المصدر المؤول من «أن» المصدرية والفعل يكون في محل رفع مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ البقرة: ١٨٤، والتقدير: صيامكم خير لكم.

(٨) الروم: ٢٤.

وكذلك قولهم: «تسمع بالرجل خير من أن تراه»<sup>(١)</sup>، وتقديره: أن تسمع بالرجل خير من أن تراه.

ويجوز أن يكون الخبر منزلاً منزلة المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: بمنزلة الأمهات، وقولهم: الشافعي أبو حنيفة فقهاً، أي: بمنزلة في الفقه. فافهم ذلك تصبب إن شاء الله تعالى.

---

(١) وفي مجمع الأمثال للميداني ١/١٢٩: تسمع بالمعدي خير من أن تراه. يضرب لمن خبره خير من مرأه. ويقال: إن أول من قاله المنذر بن ماء السماء. ويروى برفع «تسمع» ونصبه. فالرفع على حذف أن وعملها، والنصب على حذفها مع بقاء عملها.

(٢) الأحزاب: ٦.

## عقد باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: كم الأفعال التي ترفعُ  
الأسماء وتنصبُ الأخبار؟ وما معانيها؟ وما أحكامها؟

**فصل:** أمّا كم هي؟ فتلاثة عشرَ فعلاً وهي: كان، وهي أمّ الباب وأصله؛ لأن كلَّ شيء داخلٌ تحت الكون<sup>(١)</sup>، ولا أخت لها. وأصبح وأمسى، وهما أختان للزومهما طرفي النهار. وظلّ وأضحى، وهما أختان للزومهما وسط النهار. وصارَ وبات، وهما أختان لاعتلال أعينهما. و«ليس» مفردة لأنها موضوعة للنفي. وما زال وما دام وما برح وما انفك وما فتئ أخوات للزوم «ما» أولهن. فهذه الأفعال كلّها وما اشتقّ منها من ماضٍ ومستقبل وأمر ونهي ترفعُ الأسماء وتنصبُ الأخبار لفظاً وتقديراً، إلا «ليس» و«ما دام» فإنهما لا يعملان إلا بهذه الصيغة<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وأمّا ما معانيها؟ فمعنى كانَ وأصبحَ وأمسى وظلّ وباتَ وأضحى: تعيينُ زمان الخبر. ومعنى «صارَ»: انقلابُ الخبر من حال إلى حال.

(١) وأيضاً لأنها تختص بأمر لا تكون لأخواتها.

(٢) بالنسبة لـ «ليس» فإنها لا تتصرف باتفاق. أمّا «ما دام» فإنها لا تتصرف عند الفراء وكثير من المتأخرين. وأمّا «زال وبرح وانفك وفتئ» فإنه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر. والبقية تتصرف نصراً تاماً.

ومعنى «ليس»: نفى الخبر. ومعنى ما زال وما دام وما برح وما انفك وما فنى: دوام الخبر.

**فصل:** وأما ما أحكام هذه الأفعال؟ فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر لفظاً وتقديراً إذا كانت ناقصة عن رتبة الأفعال ودخلت على المبتدأ والخبر. ونقصانها عن رتبة الأفعال بثلاثة أوجه: أحدها: أن الأفعال تدل على الأحداث وهي جميعها لا تدل على حدث. والثاني: أن مرفوع الأفعال غير منصوبها في مثل قولك: ضرب زيد عمراً، و«كان» وأخواتها مرفوعةً هو منصوبها في المعنى في قولك: كان زيد قائماً. والثالث: أن الأفعال لا بد لها من فاعل، إما مظهراً وإما مضمراً، و«كان» وهي أم الباب قد تقع زائدة لا اسم لها ولا خبر، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿كيف نكلم من كان في المهد صبياً﴾<sup>(١)</sup>، فـ«صبياً» منصوب على الحال، و«كان» زائدة. وكذلك قول الشاعر:

سَراةُ بني أبي بَكْرٍ تَسامى      على كانِ المسومةِ العرابِ<sup>(٢)</sup>  
فإن كانت هذه الأفعال تامة رجعت إلى بابها فكانت فعلاً حقيقياً يدل على الحدث وزمان الحدث، وكان المرفوع بعدها فاعلاً لها وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿إلا أن تكون تجارة﴾<sup>(٤)</sup>، وكذلك قول الشاعر:

(١) مريم: ٢٩.

(٢) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل. وهو في سر الصناعة ٢٩٨/١، وأسرار العربية ١٣٦، وضرائر الشعر ٧٨، وابن يعش ٩٨/٧، واللمع ٨٩، والانصاح ٣٥٤، والخزانة ٢٠٧/٩، وكشف المشكل ٣٢٧/١، واللسان (كون). سراة: جمع سري وهو الشريف. المسومة: هي الخيل التي وضعت عليها علامة والعراب: الخيل العربية. والشاهد: زيادة كان، وقد زيدت بين الجار والمجرور، وهذا شاذ.

(٣) البقرة: ٢٨٠.

(٤) البقرة: ٢٨٢.



إذا كَانَ الشَّيْءُ فَاذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِيهِ الشَّيْءُ<sup>(١)</sup>  
وكذلك قول الآخر:

بني أسدٍ هل تعلمون بلاءنا إذا كان يومٌ ذو كواكب أشنعاً<sup>(٢)</sup>  
هي في جميع هذه المواضع تامة تقدر بـ «حدث» أو حصل أو وقع.  
و«أشنع» في قوله: إذا كان يوم ذو كواكب أشنعاً، منصوب على الحال، ويوم:  
فاعل لـ «كان».

**فصل:** وأما الجائز، فيجوز في خبر كان ما جاز في خبر المبتدأ إلا  
الفعل الماضي فلا يجوز أن يكون خبراً لـ: ما زال وما برح وما انفك وما فتى  
وما دام، ولا لصار ولا لليس. لو قلت: ما زال زيد عليم، أو صار زيد عليم، أو  
ليس زيد عليم، لم يجوز.

ويجوز أن يتقدم خبر كان وأصبح وأمسى وظل وبات وأضحى وصار  
على أسمائها وعليها. تقول: كان قائماً زيد، وقائماً كان زيد، وكذلك سائرهما.

ويجوز أن يتقدم خبر ما زال وما دام<sup>(٣)</sup> وما برح وما انفك وما فتى  
وليس على أسمائها. تقول: [ما زال] عالماً زيد، وليس ذاهباً عمرو. فأما عليها  
فلا يجوز. لو قلت: عالماً ليس زيد، لم يجوز، وكرماً ما دام عمرو، لم يجوز أيضاً.  
ويجوز أن يضمَر في «كان» ضمير الشأن والقصة، ويكون اسمها بشرط

(١) هذا البيت للربيع بن صبيح الفزاري، وهو في أسرار العربية ١٣٥، والجمل ٤٩، والانتصاب ٣٦٩،  
واللمع ٨٨، والملخص ٢٢٢/١، وكشف المشكل ٣٣٥/١، والحلل ٥٧، وأسالي المرتضى ٢٥٥/١،  
والشاهد: مجيء «كان» تامة، ومعناها: حضر أو قدم.

(٢) هذا البيت لعمرو بن شأس الأسدي، انظر شعره ص ٣٦. وهو في الكتاب ٤٧/١ وقد رواه سيدييه  
برفع «يوماً». قال: «أضمر لعلم المخاطب بما يعني وهو اليوم. وسمعت بعض العرب يقول أشنعاً، ويرفع  
ما قبله كأنه قال: إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعاً. والبيت في الخزائن ٥٢١/٨. ومعنى قوله: يوماً ذا  
كواكب: أي: يوم شديد كأنه أظلم. بما فيه من الشدائد حتى رثيت كواكب السماء.

(٣) منع ابن معطي توسط خبر ما دام، ولم يقل به غيره. انظر البيان ٢٣٢/١.

أن يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر، ومن فعل وفاعل، وتكون الجملة في موضع نصب خبرها، وذلك في مثل قولك: كان زيد قائم، والتقدير: كان الأمر والشأن زيد قائم. قال الشاعر:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامَتْ عَلِيٌّ وَمَنْ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ<sup>(١)</sup>

تقديره: كان الأمر والشأن، فاسم «كان» ضمير الشأن والقصة المضمرة المحذوفة، والناس: مبتدأ، ونصفان: خبره، وشامت: بدل من «نصفان»، والمبتدأ والخبر في موضع نصب خبر كان.

**فصل:** وأما الممتنع، فيمتنع أن يُستثنى خبر ما لزم أوله «ما»<sup>(٢)</sup>، لو قلت: ما زال زيد إلا عالماً، لم يجز؛ لأنك إذا قلت: ما زال زيد، أوجبت أنه لم يزل إلى هذا الوقت، فإذا قلت: إلا عالماً، فكأنك نفيت عنه، فكنت نافية موجبة في ساعة واحدة، وذلك محال.

فإن كانت هذه الأفعال تامة حقيقية جاز أن تُستثنى أخبارها، ويعود الخبر حالاً، وذلك في مثل قول الشاعر:

خَرَجِيحٌ مَا تَنْفِكَ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا<sup>(٣)</sup>

(١) قاتل هذا البيت العجير السلوي، وهو من شعراء الدولة الأموية. ويروى «نصفين» بدلاً من «نصفان»، كما يروى أيضاً «صنفان» بدلاً من «نصفان». وقد رواه الفراء في معاني القرآن ١/١٩٢: بالذي كنت أفعل. والبيت في الكتاب ٧١/١، والجمل ٥٠، واللمع ٨٩ وابن يعيش ٧٧/١، والنوادر ١٥٦، وكشف المشكل ٣٢٤/١، والإفصاح ٢٨١، والحلل ٦٤، والأمل الشجرية ٣٣٩/٢. وقد بين المؤلف الشاهد ومن نصب «نصفان» جعل الناس اسم كان و«نصفين» خبرها، ولا شاهد حينئذ.

(٢) وهي: ما زال وما برح وما انفك وما فنى. فهذه معناها الإيجاب من حيث المعنى، فلا تتصل أداة الاستثناء بخبرها لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات، وخبر المبتدأ ليس بفضلة. انظر الرضي على الكافية ٢/٢٩٥.

(٣) هذا البيت لذي الرمة، انظر ديوانه ص ٢٤٠. وهو في الكتاب ٤٨/٣ وضرائر الشعر ٧٥، والمحتب ٣٢٩/١، وابن الشجري ١٢٤/٢، والإنصاف ١٥٦/١، والموشح ٢٨٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٨١، والمغني ١٠٢، والإفصاح ٢١٩، والرضي ٢/٢٩٦، والخزانة ٩/٢٤٧، ٢٤٨. وحراجيج: جمع حرجوج، وهي الناقة الطويلة الضامرة. والخسف: الجوع. وقد غلط بعضهم ذا الرمة في قوله: ما تنفك إلا مناخة، لأن «إلا» تجعل الخبر موجبة. وقد رد على ذلك بأن «تنفك» تامة لا خبر لها كما ذكر المؤلف.

ما تنفك: هاهنا تامة حقيقيّة بمعنى: ما توجد<sup>(١)</sup>، ومناخه: على الحال، كأنه قال ما توجد إلا على هذه الحال.

ويعتنع أن يلي «كان» ما انتصب بغيرها<sup>(٢)</sup>. لو قلت: كان طعامك زيداً آكلاً، لم يجز، أو طعامك كان آكلاً زيداً. والمعنى: أنه لا يلي «كان» إلا اسمها وخبرها فقط.

**فصل: وقد حُمل على «كان» وأخواتها ستة أفعال تُسمى أفعال المقاربة<sup>(٣)</sup> وهي: عسى<sup>(٤)</sup> وكادَ وكرَب<sup>(٥)</sup> وطفق وجعل وأخذ<sup>(٦)</sup>. هذه كلها معناها المقاربة إلا «عسى» فمعناها الترجي. وهي كلّها ترفعُ الأسماء وتنصبُ الأخبار بثلاث شرائط، الشريطة الأولى منها: أن تكون ماضية أو بمعنى الحال لا غير، نحو: كاد زيدٌ يقومُ أمس، ويكاد يقومُ الآن. فإن كانت مستقبلية صريحة أو أمراً أو نهياً لم تعمل شيئاً قط. فأما «عسى» فهي تعمل على لفظها لا غير، لأنها لا تتصرف.**

والشريغة الثانية: أن تكون أخباراً هذه الأفعال كلها أفعالاً مستقبلية فقط. تقول: عسى زيدٌ أن يقوم، وكاد زيدٌ يقوم، وطفق زيدٌ يدرس، وأخذ زيدٌ

(١) وقيل: هي ناقصة، خبرها: على الخسف، أي: معه، ومناخه حال. وفيه ضعف من جهة أن العامل قبل إلا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه. انظر الرضي ٢٩٦/٢.  
(٢) ويجوز إن كان ظرفاً أو مجروراً، وهذا مذهب جمهور البصريين، فإن لم يكن أحدهما فلا يجوز. أما الكوفيون فيجيزون ذلك مطلقاً. وفصل ابن السراج والفارسي وابن عصفور، فأجازوه إن تقدّم الخبر معه نحو قولك: كان طعامك آكلاً زيداً، ومنعوه إن تقدّم وحده نحو قولك: كان طعامك زيداً آكلاً. انظر المقرب ٩٧/١، وأوضح المسالك ٢٤٨/١.

(٣) أطلق أفعال المقاربة عليها على سبيل التغليب لأن بعضها يدل على قرب الخبر وبعضها يدل على رجائه وبعضها يدل على الشروع فيه، فهي أفعال المقاربة والرجاء والشروع.

(٤) وكذلك حرى واخلولق. وربما لم يذكرها المؤلف لأن الأول لم يذكره من النحاة إلا ابن مالك، ولأن الثاني قليل الاستعمال.

(٥) وأوشك أيضاً.

(٦) ومنها: أنشأ وعَلِقَ وهب وهلهل.

يحدثنا، وجعلَ يحدث، وكَرَبَ يقومُ. فالأفعال المستقبلية في موضع النصب أخباراً لها. فأتى «عسى» فلا بُدَّ من «أنَّ» المصدرية في خبرها<sup>(١)</sup>، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر نحو قول الشاعر:

عسى الكسربُ الذي أمسيَتْ فيه      يكونُ وراءه فرجٌ قريبٌ<sup>(٢)</sup>  
ولا يجوز أن تدخلَ «أنَّ» على شيء من أخبار سائرهما إلا في «كاد» لضرورة الشعر نحو قول الشاعر:

قد كادَ من طولِ البلى أنْ يَمُصَّحَا<sup>(٣)</sup>

والشريطة الثالثة: أن تكون هذه الأفعال بمعنى المقاربة، وإلا لم تعمل هذا العمل بل ترجع إلى بابها، ترفعُ الفاعلَ وتنصبُ المفعول إلا «عسى» فلا تنتقل عن هذه الحال<sup>(٤)</sup>.

ويجوزُ أن يليَ هذه ضميرُ الشأن والقصة، ويكون حكمه معها كحكمه مع «كان» وأخواتها.

---

(١) ليس كما ذكر المؤلف بل الغالب اقتران خبرها بأنَّ، قال الشاعر:

عسى فرج يأتي به الله، إنه : له كل يوم في خليفتته أمر  
ومثل «عسى» أوشك. أمّا الواجب اقتران خبرها فهي حرى وأخلوق.

(٢) هذا البيت لهذبة بن خشرم العنزي، قاله وهو مسجون في المدينة من أجل قتيل قتله. وهو في الكتاب ١٥٩/٣، والمقتضب ٧٠/٣، والجمل ٢٠٠، وضرائر الشعر ١٥٣، واللمع ٢٠٤، والكامل ١٦٣/١، وشواهد الإيضاح ٩٧، وابن يعيش ١١٧/٧، والمقرب ٩٨/١، والمغني ٢٠٣، وكشف المشكل ٣٣٧/١، والحلل ٢٧١. والشاهد تجرد خبر «عسى» من «أنَّ» وهذا قليل، وليس للضرورة الشعرية كما ذكر المؤلف.

(٣) هذا الرجز لرؤبة، انظر ملحقات ديوانه ١٧٢، وهو في الكتاب ١٦٠/٣، والمقتضب ٧٥/٣، وضرائر الشعر ٦١، وأدب الكاتب ٤١٩، وابن يعيش ١٢١/٧، والإنصاف ٥٦٦/٢، والمقرب ٩٨/١، والاقتضاب ٣٩٦، والحلل ٢٧٤، وشواهد الإيضاح ٩٩، والمخلص ٤٤٢/١، وكشف المشكل ٢٠٢/٢، والخزانة ٣٤٧/٩، ٣٤٨، واللسان (مصح). وهذا الرجز في وصف منزل يلي حتى كاد لا يتبين له أثر. والشاهد اقتران خبر «كاد» بأنَّ، وهذا قليل، وليس ضرورة كما ذكر المؤلف. ومثل «كاد» كربه.

(٤) وهناك شريطة رابعة لم يذكرها المؤلف وهي أن الفاعل في أخبارها يكون ضميراً يعود على الاسم ولا يجوز أن يكون اسماً ظاهراً.

## عقد باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار

وفوائده تشتمل على أربع مسائل يُقال فيها: كم الحروف التي تنصبُ  
الأسماء وترفعُ الأخبار؟ ولمَ عملتْ عملَ الأفعال وهي حروفٌ؟ وما معانيها؟  
وما أحكامها؟

**فصل:** أمّا كم هي؟ فهي ستة، وهي: **إِنَّ** و**أَنَّ** و**لَيْتَ** و**لَعَلَّ** و**لَكَنَّ**  
و**كَأَنَّ**. وقد تُحمل عليها «لا»<sup>(١)</sup>، وسنفرد لها باباً وحدها.

**فصل:** وأمّا لمَ عملتْ عملَ الأفعال وهي حروفٌ؟ فلأنَّ بينها وبين  
الأفعال مشابهةً من ثلاثة أوجه: أحدها: أنها ثلاثيةٌ ورباعيةٌ كالأفعال الماضية.  
والثانية: أنها مفتوحة الأواخر كالأفعال الماضية. والثالثة: أنها يتصلُّ بها الضميرُ  
المنصوبُ ونونُ الوقايةِ كالأفعالِ إلا «لعلَّ» فلا تتصل بها نون الوقاية.

**فصل:** وأمّا ما معانيها؟ فمعنى **إِنَّ** و**أَنَّ**: التأكيد، إلا «أَنَّ» المفتوحة  
اسمٌ تقدّرُ بالمصدر. ومعنى **لَيْتَ**: التمني<sup>(٢)</sup>. ومعنى **لَعَلَّ**: الترجي<sup>(٣)</sup>. ومعنى **كَأَنَّ**:

(١) أي: «لا» النافية للجنس.

(٢) وهو طلب ما لا طمع فيه. أو ما فيه عسر.

(٣) ونقل عن الأخفش أنها ترد للتعليل، وجعل منه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ﴾ - طه: ٤٤. وعن

الكوفيين أنها تأتي للاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّه يَزْكِي﴾ - عيس: ٣. انظر المساعد

٣٠٦/١، والصّحاح ٢٧١/١، والرضي ٣٤٦/٢، وأوضح المسالك ٣٢٩/١.

التشبيه<sup>(١)</sup>. ومعنى لكن: الاستدراك بعد الجحد<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وأما ما أحكام هذه الحروف؟ فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب أن هذه الحروف تنصب الأسماء وترفع الأخبار لفظاً في العربيات وتقديراً في المبنيات، إلا أن تتصل بها «ما» الكافة فتكفها عن العمل، ويرفع ما بعدها على الابتداء والخبر، إلا ليت ولعل وكأن<sup>(٣)</sup>، فبعضهم يميز إغائها وإعمالها إذا اتصلت بها «ما»، وذلك في مثل قول الشاعر:

قالت ألا ليثما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقيد<sup>(٤)</sup>

يروى برفع الحمام ونصبه<sup>(٥)</sup>. فمن نصب أعمل ليت، وجعل «هذا» اسماً لها، والحمام نعت له<sup>(٦)</sup>، وهو في موضع النصب. ومن رفع أفعالها كما كفتها «ما» وجعل «هذا» في موضع الرفع مبتدأ، والحمام نعت له أيضاً. فإن كانت «ما» ناقصة<sup>(٧)</sup> واتصلت بشيء من هذه الحروف كانت في موضع النصب اسماً لها وكتبت منفصلةً عنها نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿إِنَّ مَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) وعلى رأي الكوفيين والزجاجي أنها تأتي للتحقيق. انظر المساعد ٣٠٥/١.

(٢) ومعنى الاستدراك: تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يتوهم منه نفيه.

(٣) مذهب سيوريه والجمهور أن هذه الحروف إذا اتصلت بها «ما» الزائدة يجب إعمالها ما عدا «ليت» لبقاء اختصاصها بالأسماء. وذهب الزجاج وابن السراج إلى جواز إعمالها قياساً، ووافقهم ابن مالك في ذلك، قال: «وعدم سماعه في كأننا ولعلنا ولكئنا، والقياس سائغ». انظر التسهيل ٦٥.

(٤) هذا البيت للناطقة الذبياني في زرقاء اليمامة. انظر ديوانه ٣٥. وهو في الكتاب ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والأمال الشجرية ١٤٢/٢، والإنصاف ٤٧٩/٢، وابن يعيش ٥٨/٨، والمقرب ١١٠/١، والغني ٨٩، والأصول ٢٣٣/١، وجمع الأمثال ٢٢٢/١، وكشف المشكل ٥٤٢/١، وكتاب المعاني الكبير ٢٩٩/١، والحزاة ٢٥١/١٠، ٢٥٣.

(٥) ويروى أن رؤبة كان ينشد هذا البيت رفعاً، الأصول ٢٣٣/١.

(٦) أو بدل.

(٧) أي: اسم موصول.

(٨) المرسلات: ٧.

(٩) طه: ٦٩. ويحتمل أن تكون «ما» في هذه الآية مصدرية، فعل هذا الوجه يكون التقدير: إن صنعهم ويكون التقدير على الوجه الآخر: إن الذي صنعوه.



والجائزُ يشتملُ على ثلاث مسائل، منها: أنه يجوز في خبرها وأخواتها ما جاز في خبر المبتدأ من مفرد وحرف وظرف وجملة ابتدائية وفعلية. وإنما جاز هذا فيها لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، وكذلك «كان» وأخواتها، و«ما» و«لا» العاملتان. هذه كلها داخلة على المبتدأ والخبر، فيجوز في أخبارها ما جاز في خبر المبتدأ. ومنها: أنه يجوز أن يتصل بأن وأخواتها ضمير الشأن والقصة، ويكون حكمه معها مثل حكمه مع «كان» وأخواتها إلا أنه يكون فيها بارزاً نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ولا يجوز إضماره فيها إلا في ضرورة الشعر نحو قوله:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءً<sup>(٢)</sup>

والتقدير: إنه. ومنها: أنه يجوز الإتيان بالتوابع الأربعة رفعاً ونصباً على اسم إنَّ ولكنَّ بالإجماع قبل الخبر وبعده<sup>(٣)</sup>. فالنصب على اللفظ، والرفع على الموضع، لأنَّ اسمها في الأصل مبتدأ، والمبتدأ مرفوع. فَإِنْ أَتَيْتَ بِالرَّفْعِ قَبْلَ الْخَبَرِ أَفْرَدْتَ الْخَبَرَ فَقُلْتَ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَاتِمٍ، وَلَا يَجُوزُ قَاتِمَانِ. قال الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارُهَا لَغَرِيبٌ<sup>(٤)</sup>

(١) الأنعام: ٢١.

(٢) ينسب هذا البيت للأخطل وليس في ديوانه. وهو في المقرب ١/١٠٩، والأمال الشجرية، ١/٢٩٥. والمغني ٥٦، وضرائر الشعر ١٧٨، والجميل ٢١٥، والحلل ٢٨٧، وابن يعيش ٣/١١٥، ورصف المباقي ١١٩، وكشف المشكل ٣٦٢/١. وقوله: الجائر، هي أولاد البقر، مفردا جؤذر.

(٣) بالنسبة لقول المؤلف: الإتيان بالتوابع الأربعة، المقصود فيها النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق، والذين أجازوا ذلك هم الجرهمي والزجاج والفراء، وقاس الرضي البدل. أما عند غيرهم فالمقصود عطف النسق. وهذا هو الرأي الراجح. وقول المؤلف: رفعاً ونصباً، أما النصب فإنه يجوز قبل الخبر وبعده. وأما الرفع فلا يجوز إلا بعد الخبر، ولا يخالف في ذلك إلا الكسائي. قال ابن مالك: «يجوز رفع المعطوف على اسم إنَّ ولكنَّ بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقاً، خلافاً للكسائي، ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافاً للفراء». انظر التسهيل ٦٦، والصبان ١/٢٨٤، والرضي ٢/٣٥٥.

(٤) هذا البيت لضياء بن الحارث البرجمي من قصيدة قالها وهو محبوس بالمدينة في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه. وقَيَّار: اسم جملة أو فرسه. والبيت في الكتاب ١/٧٥، والكامل ١/٢٦٤، وسر الصناعة ١/٣٧٢، والأصمعيات ١٨٤، وابن يعيش ٨/٩٨، والقرطبي ١/٣٧٤، والأصول ١/٢٥٧، والمغني ٦١٨، وكشف المشكل ١/٣٥٤، والإنصاف ١/٩٤، والشعر والشعراء ٣٥١، والشاهد عطف «قَيَّار»-



ولم يقل: لغريبان، وإنما امتنع ذلك لأن أحد الاسمين منصوب بإن، والثاني مرفوع على معنى الابتداء، والخبر الواحد لا يعمل فيه عاملان، وهما: إن والمبتدأ، فأما «أن» المفتوحة و«ليت» و«كأن» فلا يجوز الاتباع معها قبل الخبر إلا بالنصب على اللفظ فقط؛ لأن هذه الأربع قد غيّرت معنى الابتداء فبطل الاتباع على مواضع أسائها بالرفع<sup>(١)</sup>، فإن عطفت بعد الخبر بالرفع كان جائزاً على المضمر في الخبر، فإذا قلت: ليت زيداً قائم وعمر، فتقديره: قائم هو وعمر، وكذلك سائر الأربع<sup>(٢)</sup>، ومنها: أنه يجوز أن تدخل لأم التأكيد على خبر «إن» وحدها، وفيما كان من جملة الخبر بشرط أن يكون الخبر متأخراً بعد الاسم نحو قولك: إن زيداً لقائم<sup>(٣)</sup>، ويجوز دخولها<sup>(٤)</sup> على الخبر وعلى ما كان من جملة جميعاً نحو قولك: إن زيداً لقائم لفي الدار، سواء تقدمت الفضلة أو تأخرت بعد الخبر<sup>(٥)</sup>، ويجوز دخول اللام على اسم «إن» أيضاً إن تأخر بعد الخبر<sup>(٦)</sup> وكان الخبر حرفاً أو ظرفاً نحو قولك: إن في الدار لزيداً، وإن أمانك

= بالرفع على اسم إن قبل مجيء الخبر، وهذا جائز على رأي الكسائي، والمانعون خرجوه على التقديم والتأخير، فيجب أن يكون «الغريب» خبر إن، وقيل: مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه.

(١) هناك من العلماء من جعل «أن» المفتوحة كأن المكسورة في جواز العطف على اسمها بالرفع بعد مجيء الخبر، ومن هؤلاء ابن مالك، وذلك إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علماً أو معناه نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ - التوبة: ٣؛ لأنها حينئذ بمنزلة «إن» المكسورة، وبالنسبة لـ «كأن وليت» ومعها «لعل» فلا يجوز العطف معها قبل الخبر وبعده إلا بالنصب، وأجاز الفراء الرفع معها، تقدم الخبر أو تأخر، وذلك بشرط خفاء إعراب الاسم. انظر الصبان ٢٨٧/١، والرضي ٢٥٣/٢.

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف جائز عند الفراء، أما عند غيره فلا يجوز، وإنما يتعين النصب، فتقول في مثال المؤلف: ليت زيداً قائم وعمر.

(٣) ويشترط أن يكون الخبر مثبتاً وغير ماضٍ. أما معمول الخبر والذي ذكره المؤلف بقوله: وفيما كان من جملة الخبر فبشروط تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحاً للام نحو قولك: إن زيداً لعمراً ضارب. انظر أوضح المسالك ٣٤٤/١.

(٤) في المخطوطة: دخوله.

(٥) دخول اللام على الخبر ومعموله قليل، وقد أجازاه المبرد، ومنعه الزجاج، حكى الكسائي والفراء من كلام العرب: إني لبحمد الله لصالح. انظر التصريح ٢٢٣/١.

(٦) أو بعد معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: إن في الدار لزيداً واقفاً.

لعمرأ. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾<sup>(١)</sup>. ومنها: أنه يجوز تقديم خبر «إِنَّ» على اسمها بالحرف والظرف خاصة لاتساع العرب في الحروف والظروف. ومنها: أنه يجوز إعمال إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ ولكن مخففات<sup>(٢)</sup>. وهن بمعنى المشدات نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٣)</sup>. تقرأ برفع «كل» ونصبه. فمن نصب أعمل «إِنَّ» وهي مخففة من الثقيلة. ومن رفع ألغاه لأجل تخفيفها<sup>(٤)</sup>. وكذلك [قوله تعالى]: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. إلا أَنَّ «أَنَّ» المفتوحة إذا خففت وأعملت لم يكن اسمها إلا مضمرأ فيها<sup>(٦)</sup>. نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا يَرْوْنُ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾<sup>(٧)</sup>. والتقدير: أو لا يرون أنه. وكذلك [قوله تعالى]: ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَّقْتَنَا﴾<sup>(٨)</sup>. والتقدير: ونعلم<sup>(٩)</sup> أنك قد صدقتنا. وعلى هذا قياس «كَأَنَّ» و«لَكِنَّ»<sup>(١٠)</sup>.

(١) آل عمران: ١٣. هذا ويجوز دخول لام الابتداء بعد «إِنَّ» على ضمير الفصل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ آل عمران: ٦٢.

(٢) كلام المؤلف في هذه المسألة يحتاج إلى تمحيص. فبالنسبة لـ «إِنَّ» إذا خففت جاز إعمالها وإلغاؤها. والأكثر الإعمال. وبالنسبة لـ «أَنَّ» و«كَأَنَّ» إذا خففتا وجب بقاء عملها. أما «لَكِنَّ» إذا خففت وجب إلغاؤها. وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً.

(٣) الطارق: ٤.

(٤) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب التفسير والقراءات من قرأ هذه الآية بنصب «كل». وإنما قرأ ابن عامر وعاصم وحمة «كَلَّا» بتشديد الميم، فتكون «كَلَّا» بمعنى إلا. أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ. وقرأ الباقر بتخفيف «لَمَّا». فعلى هذه القراءة تكون «إِنَّ» مخففة مهلهلة. واللام هي الفارقة بين «إِنَّ» المخففة والناقية. و«لَمَّا» زائدة. أما على القراءة الأولى فتكون «إِنَّ» ناقية. فعلى كلا القراءتين «إِنَّ» غير عاملة سواء كانت مخففة أو ناقية. انظر القرطبي ٣/٢٠. والكشاف ٧٣٤/٤.

(٥) هود: ١١١. أي: بتخفيف «إِنَّ» و«كَلَّا» في قراءة نافع وابن كثير. فتكون «إِنَّ» مخففة من الثقيلة. و«كَلَّا» اسمها. واللام هي اللام الفارقة. و«لَمَّا» زائدة. أو بمعنى الذي. و«لِيُوفِيْنَهُمْ» جملة في موضع خبر «إِنَّ» أو صلة لما إن جعلناها موصولة. انظر الكشاف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٧/١. وأما ابن الحاجب ٤٤.

(٦) وكذلك يجب أن يكون خبرها جملة.

(٧) طه: ٨٩.

(٨) المائدة: ١١٣.

(٩) في المخطوطة: ليعلم.

(١٠) بالنسبة لـ «كَأَنَّ» يجب بقاء عملها ولكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها أما «لَكِنَّ» فتعمل وجوباً.

**فصل:** والممتنع ضد الواجب. يمتنع أن يتقدّم اسم «إن» وأخواتها عليها أو على شيء من أخواتها، لأنها لا تتصرف في نفسها فتتصرف و معموها.

ويمتنع أن تدخل اللام على شيء من أخوات «إن» لأنهن قد غيرن معنى الابتداء، واللام في الأصل لام التأكيد في الابتداء. ويمتنع أن يفصل بينها وبين معموها بشيء غير اسمها ولا خبرها.

و«إن» مكسورة في خمسة مواضع<sup>(١)</sup>: في ابتداء الكلام نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٢)</sup>. وإذا كانت في خبرها اللام نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ﴾<sup>(٣)</sup>. وإذا كانت جواباً للأقسام نحو قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ\* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾<sup>(٤)</sup>. وبعد القول نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ: إِنِّي أَخَافُ إِنَّ عَصِيْتَ رَبِّي﴾<sup>(٥)</sup>. وإذا كانت صلة للناقص<sup>(٦)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعَصْبَةِ﴾<sup>(٧)</sup>.

فإن خُفِّفَت «إن» المكسورة كان لها أربعة مواضع: تكون شرطية، وتكون نافية بشرط أن يكون بعدها إلا<sup>(٨)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي

---

(١) وهناك مواضع أخرى لم يذكرها المؤلف، منها: أن تقع حالاً نحو: خطب محمد وإنه أجاد. أو صفة نحو: مررت برجل إنه فاضل. أو خبراً عن اسم ذات نحو: زيد إنه كريم. ويلاحظ أن المؤلف لم يذكر المواضع التي تفتح فيها المعزة.

(٢) القدر: ١.

(٣) المنافقون: ١. وهذه هي لام الابتداء الواقعة بعد عامل علّق عن العمل.

(٤) العصر: ١، ٢.

(٥) الأنعام: ١٥.

(٦) أي: للاسم الموصول. ويجب أن تكون تالية له لا يفصل بينها فاصل.

(٧) القصص: ٧٦.

(٨) قول المؤلف: بشرط أن يكون بعد إلا، مردود بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ يونس:

٦٨. وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ أَدْرِي أَرَبِّبَ مَا تَوْعَدُونَ﴾ الجن: ٢٥. انظر معنى اللبيب ٣٤.

غرور<sup>(١)</sup>، وزائدة نحو قولك: ما إن قام زيد<sup>(٢)</sup>، ومخففة من الثقيلة ملغاة ومعملة وقد تقدّم تمثيلها.

وإن خُفِّت «أنّ» المفتوحة أيضاً كان لها أربعة مواضع: تكون ناصبة للفعل المستقبل، وزائدة<sup>(٣)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(٤)</sup>، والتقدير: فلما جاء البشير، ومعنى: أي<sup>(٥)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾<sup>(٦)</sup>، والمعنى: أي امشوا، ومخففة من الثقيلة ملغاة ومعملة<sup>(٧)</sup>، وقد تقدّم تمثيلها.

مسألة من باب «إنّ» قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾<sup>(٨)</sup>. أصح ما قيل في هذا أنّ «هذان» منصوب اسم «إنّ»، وعلامة النصب فيه الألف على لغة قوم من العرب، وقيل: هم بنو سليم<sup>(٩)</sup>، وعلى هذا المعنى أنشد شاعرهم: طاروا علاهنّ فطرّ علاها واشدّد بحبلاً حَقَبَ حَقَواها<sup>(١٠)</sup>

(١) الملك: ١٠.

(٢) وأكثر ما ن زاد بعد «ما» النافية.

(٣) وأكثر ما يكون ذلك بعد «لما» التوقيتية.

(٤) يوسف: ٩٦.

(٥) أي: تكون تفسيرية. وقد أنكر الكوفيون ذلك المعنى لها، ووافقهم ابن هشام. انظر معني اللبيب ٤٧.

(٦) ص: ٦.

(٧) إذا خففت «أنّ» لا تلتصق، وإنما يجب بقاء عملها. وزعم الكوفيون أنها لا تعمل شيئاً. انظر المعني ٤٧.

(٨) طه: ٦٣. قرأ ابن كثير وحفص بتخفيف «إن» وقرأ الباقر بتشديد.

(٩) وقيل: هي لغة بلعازث بن كعب. ولا تكون علامة النصب الألف كما ذكر المؤلف، وإلا كانت الألف

أيضاً علامة للرفع والمجر، وإنما هو منصوب بفتحة مقدرة على الألف، وكذلك بضمة مقدرة في حالة

الرفع وبكسرة مقدرة في حالة المجر.

(١٠) نُسب هذا الرجز لبعض أهل اليمن كما في نواذر أبي زيد ٥٨. وانظر الخصائص ٢٦٩/٢ ولم يذكر إلا

الأول، والرواية فيه: فثُلّ علاها. وذكر ابن منظور الأول منها في مادة (طين) برواية: طاروا علاهنّ

فثُلّ علاها. وفي مادة (علا) ذكر هذا الرجز:

أَيَّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا      فَاشَدُّ بِمِثْنِي حَقَبٍ حَقَواها  
نَادِيَةً      وَتَادِيَةً      أَبَاهَا      طَارُوا عَلاَهُنَّ      فَطَرَّ عَلاها

وفي سر الصناعة ٧٠٥/٢ ذكر البيت التالي برواية: واشدّد بمِثْنِي حَقَبَ حَقَواها. انظر ملحقات ديوان=

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا      قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ مَنَتهَا<sup>(١)</sup>

---

= رؤبة ١٦٨، وابن يميث ١٢٩/٣. علاها: عليها. الحقب: حبل يشدُّ به الرجلُ إلى بطن البعير. والمقر: الخصر.

(١) ينسب هذا الرجز لرؤبة، أنظر ملحقات ديوانه ص ١٦٨، وينسب أيضاً لأبي النجم الفضل بن قدامة المجلي وهو في ديوانه ص ٢٢٧، ونسب في الإفصاح لرجل من بلخارث (ص ٢٧٦). وهو في المقرب ٤٧/٢ وابن يميث ٥٣/١، وسر الصناعة ٧٠٥/٢، ومغني اللبيب ٥٨ والإنصاف ١٨/١، والخزانة ١٠٥/٤. وظاهر كلام المؤلف أن هذا الرجز والرجز الذي قبله لقائل واحد، وكذلك كلام ابن جني في سر الصناعة والرواية المشهورة لهذا الرجز: قد بلَّغَا في المجد غايتاهما.

## عقد باب «ما» التي للنفي

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: كم مواضع ما؟ وما عملها؟ وما أحكامها؟

**فصل:** أما كم مواضع ما؟ فلها تسعة مواضع، تكون اسماً في سبعة منها، وحرفاً في موضعين.

أما مواضع الأسماء فأولها: الناقصة الخبرية التي بمعنى الذي، نحو قولك: رأيت ما عندك، أي: رأيت الذي عندك. وهي عبارة عن ما لا يعقل. والثانية: الناقصة المصدرية التي تقدّر بالمصدر نحو قولك: أعجبتني ما صنعت، أي: صنعتك. والثالثة: الاستفهامية نحو قولك: ما عندك؟ وما اسمك؟ وهي عبارة عن ما لا يعقل أيضاً. فإن دخل عليها حرف جرّ حذفت ألفها فرقاً بينها وبين الناقصة الخبرية. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذَكَرَاهَا﴾<sup>(٢)</sup> وقال: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. فحذف الألف منها في هذه المواضع ليفرق بينها وبين الخبرية. والرابعة: الشرطية<sup>(٤)</sup> نحو قولك: ما تفعل أفعل، وهي أيضاً عبارة عن ما لا يعقل.

(١) التحريم: ١.

(٢) الأعراس: ٤٣.

(٣) البقرة: ١٧٧.

(٤) وهي وعاء غير زمانية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ البقرة: ١٧٧. وزمانية، أي: ذلك العاصي وأبو الفداء وأبو شامة وابن مربي وابن ملك نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ التوبة: ٧. انظر مفتي اللب ٣٩٨.

والخامسة: التعجيبة نحو قولك: ما أحسن زيداً، وهي اسم تام بمنزلة الاستفهامية وموضعها من الإعراب الرفع مبتدأ، وأحسن: خبرها<sup>(١)</sup>. والسادسة: الظرفية نحو قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup>، وما شاكل ذلك. وهذه الظرفية لا تكون إلا وقبلها فعل أو معنى فعل يعمل فيها النصب<sup>(٤)</sup>. والسابعة: التي بمعنى النكرة الموصوفة نحو قولك: سمعت ما معجباً لك. فـ«ما» بمعنى النكرة، ومعجباً لك: نعت لتلك النكرة التي تصمّنها «ما». وتقديره: سمعت كلاماً معجباً لك، وكذلك ما جرى هذا المجرى. وقد قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نَعَمًا يُعْظِمُكُمْ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup>: إِنَّ «ما» في قوله: نعمًا، بمعنى النكرة الموصوفة، وموضعها من الإعراب النصب تمييزاً، ويعظّمكم: في موضع النصب، نعمًا لما، وتقديره: نَعَمَ شيئاً واعظاً لكم به، والله أعلم. وقد قيل: إنها ناقصة خبرية بمعنى: الذي، وموضعها من الإعراب الرفع اسم<sup>(٦)</sup> نَعَمَ. هذه جملة المواضع التي تكون فيها اسماً.

وأما حيث تكون حرفاً ففي موضعين: زائدة ونافية. فالزائدة في مثل قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ

(١) هذا الذي ذكره المؤلف في «ما» التعجيبة هو مذهب جميع البصريين إلا الأخفش فجوزه وجوّز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة. وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها. وعليها فخير المبتدأ محذوف وجوباً. انظر المفتي ٣٩٢.

(٢) هود: ١٠٧.

(٣) الحج: ٢٢.

(٤) ذكر المؤلف أن «ما» تكود مصدرية، وذكر أيضاً أنها تكون ظرفية، والحقيقة أنها قسم واحد يعبر عنه بكونها مصدرية. والمصدرية نوعان: زمانية، وغير زمانية. ولكون المصدرية بنوعها تقول هي وما بعدها بمصدر اعتبرها المؤلف من أوجه «ما» الاسمية، وإلا فهي من أوجه الحرفية، لأنها حرف مصدرية.

(٥) النساء: ٥٨.

(٦) أي: فاعلها. ولا أدري إن كان أحد من النحاة يطلق على فاعل «نعم» اسمها، كما أطلق سيبويه على اسم كان فاعلها، أم إن هذا كان سهواً من المؤلف.

(٧) آل عمران: ١٥٩.



مِثاقهم<sup>(١)</sup>، وكذلك: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً<sup>(٢)</sup>﴾. والزائدة في القرآن وفي أشعار العرب موجودة<sup>(٣)</sup> في مواضع كثيرة<sup>(٤)</sup>.

والنافية حرفٌ يُعمله أهل الحجاز<sup>(٥)</sup>، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر تشبيهاً بـ«ليس» لأنها يقعان جميعاً للنفي. وبنو تميم يلفونها لأنها تدخل على الأسماء مرةً وعلى الأفعال مرة، فبطل عملها لأجل الاشتراك، ويرفعون ما وَقَعَ بعدها على الابتداء والخبر.

**فصل:** وأما ما عمل ما؟ فعملها رفعُ الأسماء ونصبُ الأخبار بشرطين وهما: أَنْ يَلِيَّهَا اسمها<sup>(٦)</sup>، وَيَلِيَ الاسم الخبرُ على الترتيب<sup>(٧)</sup> في مثل وقولك: ما زيدٌ قائماً. هذا مذهب الحجازيين، وهذا أفصح لقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا<sup>(٨)</sup>﴾، و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ<sup>(٩)</sup>﴾. ومذهبُ التميميين أقيسُ، لأنَّ كلَّ ما دخل على الأسماء مرةً وعلى الأفعال مرةً بطل عمله.

فإنَّ تقدّم خبر «ما» على اسمها<sup>(١٠)</sup> أو استثنى الخبر<sup>(١١)</sup> أو فصل بينها وبين اسمها شيء من الحروف<sup>(١٢)</sup> بطل عملها.

(١) النساء: ١٥٥.

(٢) البقرة: ٢٦.

(٣) في المخطوطة: موجود.

(٤) والزائدة نوعان: كافة وغير كافة. وقد مثل المؤلف لغير كافة وأما كافة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ النساء: ١٧٠. وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَساقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ الأنفال: ٦.

(٥) والتهاميون والتجديون. قاله ابن هشام. أنظر المغني ٣٩٩.

(٦) أي: أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل.

(٧) أي: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، ولا معمول الخبر إن لم يكن شبه جملة.

(٨) يوسف: ٣١.

(٩) المجادلة: ٢.

(١٠) نحو قولك: ما سيء من أعجب.

(١١) كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ آل عمران: ١٤٤.

(١٢) نحو قولك: ما إن زيد قائم.

**فصل:** وأما أحكامها فثلاثة: واجب وجائز وممتنع. فالواجب رفع اسمها ونصب خبرها بمجموع الشرطين المتقدمين على مذهب الحجازيين. والجائز العطف على خبرها بالرفع والنصب<sup>(١)</sup>. الرفع على الموضع لأن خبرها في الأصل خبر المبتدأ وهو مرفوع، والنصب على اللفظ، فنقول: ما زيد قائماً ولا عمرو قاعد وقاعداً. فإن قَدِّمت قاعداً امتنع النصب، لو قلت: ولا قاعداً عمرو، لم يجوز<sup>(٢)</sup>. فإن كان بعد قاعد ضمير يعود إلى اسم «ما» جاز النصب وذلك في مثل قولك: ما زيد قائماً ولا قاعداً أبوه<sup>(٣)</sup>. فإن جئت بحرف الجر في الخبر فقلت: ما زيد بقائمه، جاز الرفع والنصب والجر. فالرفع على موضع التسمية، والنصب على موضع الحجازية، والجر على اللفظ<sup>(٤)</sup>.

ويجوز في خبر «ما» ما جاز في خبر المبتدأ إلا الفعل الماضي، لو قلت: ما زيد قام، لم يجوز.

والممتنع ضد الواجب. يمتنع أن تعمل «ما» إذا تقدّم خبرها على اسمها<sup>(٥)</sup>، أو فصل بينها وبين اسمها أو بين اسمها وبين خبرها. ويمتنع أن تعمل ما إذا استثنى خبرها<sup>(٦)</sup>، فأما قول الشاعر:

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً<sup>(٧)</sup>

(١) بشرط أن لا يكون العطف بحرف موجب، وإلا وجب الرفع، كتقولك: ما زيد قائماً بل قاعد. ولا يجوز النصب عطفاً على خبر «ما» لأنه موجب، وهي لا تعمل في الموجب، فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب، والأرجح النصب، انظر الصبّان ٢٥٠/٨.

(٢) لأن خبرها لا يتقدم على اسمها.

(٣) ويجوز أن تقول: ولا قاعد أبوه، على أنها مبتدأ مؤخر وخبر مقدم.

(٤) فنقول: ما زيد بقائمه ولا قاعد أبوه، ولا قاعد أبوه، وإذا قلت: ما زيد بقائمه ولا قاعد عمرو، يتعين الرفع، لأنه أجنبي، انظر المساعد ٢٩١/٨.

(٥) وذكر ابن مالك في التسهيل أنها قد تعمل متوسطاً خبرها. وحكى الجرمي أن ذلك حيّة وحكي: ما مسبأ من أعتب. ويرى ابن عصفور أن ذلك جائز إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً. انظر التسهيل ٥٧، والمساعد ٢٨٠/٨، والمقرب ١٠٢/١.

(٦) وروي عن يونس أنه يميز ذلك، وذهب إلى ذلك الشلوبين، انظر المساعد ٢٨١/١.

(٧) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل، وفي بعض المصادر: أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله. وهو في الخزائن =

فليس «منجنونا» و«معذباً» بخبرين لـ «ما»، وإنما هما منصوبان بأحد وجهين: أحدهما: أن يكونا منصوبين بنزع الخافض وهو كاف التشبيه، وتقديره: وما الدهر إلا كالمنجنون بأهله، وما صاحب الحاجات إلا كالمعذب، والكاف في موضع الرفع خبر المبتدأ. والثاني: أن يكون «منجنوناً»، و«معذباً» اسمان وقعاً موقع المصدر، ذلك المصدر صدر من فعل محذوف، ذلك الفعل خبر المبتدأ، وتقديره: وما الدهر إلا يَجَنُّ جنوناً وما صاحب الحاجات إلا يُعَذِّبُ عذاباً. فوقع منجنون ومعذب موقع جنون وعذاب. وكذلك قولهم: ما زيد إلا أكلأ وشرباً، أكلأ وشرباً: مصدران صدرا من فعل محذوف تقديره: ما زيد إلا يأكلُ أكلأ ويشربُ شرباً. فافهم ذلك تصبُّ إن شاء الله تعالى.

---

= ١٣٠/٤، ومعنى اللبيب ١٠٢، والمقرب ١٠٣/١، وابن يعيش ٧٥/٨، والمحاسب ٣٢٨/١، وضرائر الشعر ٧٥. ومعنى البيت: أن الزمان كالدولاب ليس له صاحب ولا يدوم على حالة واحدة. وصاحب الحاجات يعاني في سبيل الحصول عليها العذاب. وظاهر هذا البيت أن «ما» العاملة عمل ليس قد عملت وقد استثنى خبرها إلا، وهذا حجة لمن لم يشترط هذا الشرط وهو يونس.

## عقد باب «لا» التي للنفي

وفوائده تستمل على أربع مسائل يُقال فيها: ما عمل «لا»؟ ولم عملت؟  
وكم مواضعها؟ وما أحكامها؟

[فصل]: أمّا ما عمل «لا»؟ فنصبُ الأسماء ورفعُ الأخبار حملاً على  
«إن»<sup>(١)</sup>، إلا أنّ «لا» لا تعمل إلا في النكرات دون المعارف، فتنصب<sup>(٢)</sup> النكرة  
المفردة<sup>(٣)</sup> بغير تنوين نحو: لا رجلَ عندك<sup>(٤)</sup>، وتنصب المضاف والمثنى<sup>(٥)</sup>.  
تقول: لا غلامَ سفرٍ أفضلُ منك، ولا غلامين عندك. ولا تعمل إلا بمجموع  
ثلاث شرائط: إحداها: أنّ لا يُفصل بينها وبين اسمها. والثانية: أنّ لا يكون  
المنصوب بعدها معمولاً لغيرها نحو قولك: لا مرحباً، فـ «مرحباً» مصدرٌ صدر  
من فعل محذوف وليس اسماً لها. والثالثة: أنّ لا يكون اسمها إلا نكرة مفردة

(١) لمشايتها إياها في التوكيد. فإن «لا» لتأكيد النفي، و«إن» لتأكيد الإثبات.

(٢) أي: بناؤها، وتكون في محل نصب.

(٣) النكرة المفردة هي التي ليست مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

(٤) لم يذكر المؤلف بقية النكرات المفردة وهي جمع التكسير وجمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم والمثنى.  
فالأول يبنى على الفتح كالمفرد نحو قولك: لا رجالاً في الدار. والثاني يبنى على الفتح أو على الكسر  
نحو قولك: لا مؤمناتٍ محذولات. والثالث والرابع يبنيان على الياء نحو قولك: لا رجلين حاضرا.  
ولا مؤمنين مهزومين.

(٥) يفهم من كلام المؤلف أن اسم «لا» إذا كان مثنى فإنه يكون معرباً منصوباً، ولم يقل بهذا إلا المبرد.  
انظر الأشموني ١/١٥٠.

أو مضافاً إلى نكرة أو مثني نكرة<sup>(١)</sup> كما تقدّم في أول الباب<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وأما لم عملت لا؟ فحتملاً على «إن» لأنها تقيضها؛ لأن «إن» أصل في الإيجاب و«لا» أصل في النفي، والعرب تحمل النقيض على النقيض.

**فصل:** وأما كم مواضع «لا»؟ فثمانية، كلها حروف. وهي في خمسة مواضع غير عاملة، وهي عاملة في ثلاثة مواضع.

أما الخمسة المواضع التي هي غير عاملة فيها فأولها: العاطفة<sup>(٣)</sup>، نحو قولك: جاء زيد لا عمرو. والثانية: النافية مع حرف العطف، نحو قولك: ما جاء زيد ولا عمرو. والثالثة: التي بمعنى غير، نحو قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾<sup>(٤)</sup>، معناه: غير شرقية وغير غربية. والرابعة: التي بمعنى لم، إذا دخلت على الفعل الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾<sup>(٥)</sup>، معناه: لم يصدق ولم يصل. والخامسة: الزائدة، وهي في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾<sup>(٧)</sup>.

**فصل:** وأما الثلاثة المواضع التي «لا» فيها عاملة فأولها: الناهية التي تجزم الفعل المستقبل، نحو قولك: لا تقم. والثانية: التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار تشبيهاً بليس لكونها يقعان للنفي جميعاً، وذلك في مثل قول الشاعر:

(١) لو قال بدلاً من ذلك الشبيه بالمضاف لكان أصوب، لأن مثني النكرة داخل تحت النكرة المفردة، وكذلك جمع النكرة. وإلا لماذا ذكر مثني النكرة ولم يذكر جمعها. وملخص هذه المسألة أن اسم «لا» يكون مفرداً، أي: ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، وهذا يشمل المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم والمثنى، وهو في هذه الحالة يكون مبنياً. ويكون مضافاً وشبيهاً بالمضاف، فحينئذ يكون معرباً.

(٢) وهناك شرطان لم يذكرهما المؤلف، وهما: أن يكون خبرها نكرة، وأن لا يدخل عليها جار.

(٣) ويشترط أن يتقدمها إثبات، وأن لا تقترن بماطف. انظر مغني اللبيب ٣١٨.

(٤) التور: ٣٥.

(٥) القيامة: ٣١.

(٦) فصلت: ٣٤.

(٧) فاطر: ٢٢.

ذكرتها بعد أعوام مَضَيْنَ لنا لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً<sup>(١)</sup>  
 فالدار اسم «لا» وهي بمعنى ليس، و«جيراناً» خبرها. وكذلك قول الآخر:  
 من صد عن نيرانها فأنابن قيس لا يراع<sup>(٢)</sup>  
 وهي أيضاً بمعنى ليس.

**فصل:** وأما أحكام «لا» النافية العاملة في الأسماء فهي في: واجب  
 وجائز وممتنع. فالواجب نصب النكرة المفردة<sup>(٣)</sup> المستغرقة للجنس بغير تنوين  
 مع «لا» ورفع خبرها، لفظاً وتقديراً عند الأكثر، نحو قول الله تعالى: ﴿فاعلم  
 أنه لا إله إلا الله﴾<sup>(٤)</sup>، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا  
 جدال في الحج﴾<sup>(٥)</sup>، وما شاكل ذلك، فذكر تعالى هذه النكرات بغير تنوين،  
 فأما قول الشاعر:

ألا رجلاً جزاء الله خيراً يدل على محضلة تبیت<sup>(٦)</sup>

(١) لم يشب أحد هذا البيت لقائل. وهو في كشف المشكل ٣٦٦/١، وكتاب الجمل المنسوب للخليل ٤٨،  
 والبحر المحيط ٨٨/٢، وشرح شذور الذهب ١٩٧، والرواية فيه: أنكرتها بعد أعوام مضين لها.  
 والشاهد أنه أعمل «لا» عمل ليس مع أن اسمها معرفة، وهذا نادٍ، لأنه يشترط في معموليها أن  
 يكونا نكرتين. وإعمال «لا» عمل «ليس» هو لغة أهل الحجاز أما بنو تميم فيهملونها.

(٢) هذا البيت لسعد بن مالك القيسي يعرض فيه بالحارث بن عباد حين اعتزل حرب بكر وتغلب. وهو  
 في الكتاب ٥٨/١، والجمل ٢٣٨، والمقتضب ٣٦٠/٤، وحماسة أبي تمام ٢٦٦/١، والحلل ٣٢٥.  
 والأصول ٩٦/١، والإنصاف ٣٦٧/١، والأمل الشجرية ٢٢٤/٢، وابن يعيش ١٠٨/١، ورصف  
 المباني ١٦٦، والمغني ٣١٥، والملخص ٤٩٨/١، والخزانة ٤٦٧/١، واللسان (برج). والشاهد إعمال  
 «لا» عمل ليس، و«يراع» اسمها وخبرها محذوف، أي: لا يراع لنا.

(٣) أي: بتأوها، وتكون في محل نصب.

(٤) محمد ﷺ : ١٩.

(٥) البقرة: ١٩٧.

(٦) هذا البيت لمرو بن قعبس المرادي. وهو في الكتاب ٣٠٨/٢، والخزانة ٥١/٣، ومغني اللبيب ٩٧.  
 وكشف المشكل ٣٦٧/١، والأصول ٣٩٨/١، والملخص ٥٠٩/١، ونوادر أبي زيد ٥٦، والرضي  
 ٢٦٢/١، وابن يعيش ١٠١/٢، والخزانة ٥١/٣، ٥٣.

فليس «رجلاً» اسم لا، وإنما هو مفعول لفعل محذوف تقديره: ألا ترونني رجلاً<sup>(١)</sup>. وقيل: إنه نونه ضرورة في الشعر<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وأما الجائز فإعمال «لا» وإلغاؤها. فإن أعملت «لا» جاز في خبرها ما جاز في خبر المبتدأ.

ويجوز الإتيان على لفظ اسمها بالنصب<sup>(٣)</sup>، وعلى الموضع بالرفع لأنها في الأصل داخلية على المبتدأ، فإن نعت اسمها باسم نكرة مفردة جاز نصبه بتنوين<sup>(٤)</sup> وغير تنوين<sup>(٥)</sup>. تقول: ألا رجلٌ ظريفٌ عندك، وظريفاً<sup>(٦)</sup>. فإن جئت بنعت ثانٍ وجب التنوين، تقول: لا رجلٌ ظريفٌ عاقلاً عندك. فإن رفعت النعت وجب التنوين على كل حال، تقول: لا رجلٌ ظريفٌ عندك. فإن كررت «لا» وقلت: لا رجلٌ ولا امرأةٌ عندك جاز خمسة أوجه: نصب الاسمين جميعاً بغير تنوين<sup>(٧)</sup> على إعمال «لا»، ورفعها جميعاً بتنوين على إلغائها<sup>(٨)</sup>، ونصب الأول بغير تنوين ورفع الثاني بالتنوين عطفاً على الموضع<sup>(٩)</sup>، ونصبه

(١) وهذا قول الخليل كما نقله عنه سيبويه.

(٢) وهو قول يونس بن حبيب انظر الكتاب ٣٠٨/٢.

(٣) إذا كان نكرة مبنية.

(٤) مراعاة لمحل اسمها.

(٥) أي: بناؤه على الفتح إن كان مفرداً، وذلك على اعتبار أنها ركبا كخمسـة عشر قبل مجيء لا.

(٦) ويجوز رفعه مراعاة لمحل «لا» مع اسمها، لأنها في محل رفع بالابتداء، أو مراعاة لمحل اسمها وحده، لأن أصله مبتدأ.

(٧) أي: فتحها، وهذا هو الأصل فيكون لكل منها خبر، ويكون الكلام جملتين، أو يكون بعدهما خبر واحد يصلح لها، ويكون الكلام جملة واحدة.

(٨) ويجوز إعمالها عمل «ليس»، فيكون لها خبران أو خبر واحد. ويجوز إعمال الأولى وإلغاء الثانية أو بالعكس، وفي هذه الحالة لا بد لكل منها من خبر أيضاً في حالة الإلغاء فيكون ما بعد الأولى مبتدأ، وتكون «لا» الثانية زائدة لتوكيد النفي وما بعدها معطوف على المبتدأ.

(٩) فتقول في المثال المذكور: لا رجلٌ ولا امرأةٌ عندك. أما فتح الأول فواضح. وأما رفع الثاني فمحل الابتداء إذا اعتبرت «لا» ملغاة، أو على أنه اسمها إذا اعتبرت عاملة عمل ليس، ويكون الكلام في الحالتين من عطف الجمل. ويجوز أن يكون ما بعد الثانية معطوفاً على محل اسم «لا» الأولى باعتبار الأصل، و«لا» الثانية زائدة.



أيضاً بالتونين عطفاً على لفظ النصب<sup>(١)</sup>. واعتبر هذه المسائل في قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن تدخل ألف الاستفهام على «لا» فيعود معناها التمني أو التحضيض<sup>(٣)</sup>. فالتمني في مثل قولك: ألا ماء بارداً فنشربه، ألا ثوب خير فنلبسه، وما شاكل ذلك. والتحضيض في مثل قوله تعالى: ﴿ألا تقاتلون قوماً﴾<sup>(٤)</sup>.

وأما الممتنع فهو ضد الواجب. يمتنع أن تعمل «لا» في المعارف أبداً. فاعلم قول الشاعر:

لا هيثمَ الليلةَ في المَطيِّ ولا فتى مثل أبي علي<sup>(٥)</sup>  
فهيثم على حذف المضاف، ذلك المضاف نكرة وهو اسم «لا» في الأصل. تقديره: لا مثل هيثم الليلة، فحذف «مثل» وأقام «هيثم» مقامه. وإنما لم يجز أن يكون هيثم اسم «لا» لأنه معرفة لكونه علماً.

ويمتنع أن يتقدم معمول «لا» عليها أو يفصل بينها وبينه أو يتقدم خبرها على اسمها، فافهم ذلك.

(١) فتقول: لا رجل ولا امرأة عندك. فيكون ما بعد الثانية معرباً منصوباً معطوفاً على محل اسم «لا» الأولى، وتكون الثانية زائدة. هذا وقد ذكر المؤلف أربعة أوجه ولم يذكر الوجه الخامس وهو رفع الأول بالتونين وفتح الثاني. أما رفع الأول فعل الابتداء و«لا» ملقاة، أو على إعاطها عمل «ليس» فيكون اسمها. وأما فتح الثاني فعلى إعمال «لا» الثانية عمل إن ويكون اسمها مبتدأ على الفتح.

(٢) أي: في كل تركيب تكررت فيه «لا» وسبق الثانية عطف، وكان كل من الاسمين نكرة.

(٣) والتوبيخ أيضاً كقول الشاعر:

ألا إرعواء لمن ولت شبيبته فيرأب ما أثأت يد الفضلات  
وقد يبقى الحرفان على معنييهما، فتكون الهمزة للاستفهام و«لا» للنفى.

(٤) التوبة: ١٣.

(٥) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في الكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٦٢، والأصول ١/٣٨٢، وشواهده الإيضاح ١٠٥، وكشف المشكل ١/٣٦٨، وابن يعيش ٢/١٠٣، والمخلص ١/٥٠٧، والحزاة ١/٣٢٣. والموجود في كتب النحر واللغة البيت الأول، والرواية فيها: لا هيثم الليلة للمطي. وهيتم: اسم رجل حسن الهداء للإبل.

## عقد باب النعت

وفوائده تشتمل على أربع مسائل يُقال فيها: ما النعت؟ ولم جاء النعت؟ وعلى كم تنقسم الأسماء في النعت؟ وما أحكام النعت؟

**فصل:** أمّا ما النعت؟ فهو وصفُ المنعوت بثلاثة أشياء: إمّا بفعله أو بفعل سببه، نحو قولك: مررت برجلٍ كريمٍ، وكريمٍ أبوه، وضاربٍ، وضاربٍ أبوه. وإمّا بحليته أو بحلية سببه نحو قولك: مررت برجلٍ طويلٍ، وطويلٍ أبوه، وقصيرٍ، وقصيرٍ أبوه، وما شاكل ذلك. وإمّا بنسبته أو بنسبة سببه إلى القبيلة والبلد والمذهب والجنس والصنعة، نحو قولك: مررت برجلٍ قرشيٍّ، وقرشيٍّ أبوه، ومكيٍّ ومكيٍّ أبوه، وزيدٍ وزيدٍ أبوه، وحبشيٍّ وحبشيٍّ أبوه، وعطارٍ وعطارٍ أبوه، وما شاكل ذلك. وسببُ المنعوت هو الاسم الذي يكون فيه ضمير يعود إليه.

**فصل:** وأمّا لم جاء النعت؟ فثلاثة أوجه: إمّا لتخصيص نكرة أو إزالة شكٍّ عارض في معرفة أو لبيان مدح أو ذم. فتخصيص النكرة في مثل قولك: مررت برجلٍ طويلٍ، خصصت الرجل بالطول، وهو نكرة من سائر النكرات، وكذلك ما يجري مجراه. وإزالة الشك العارض في المعرفة مثل قولك: مررت بزیدٍ العطار، فزیدٌ في بني آدم كثيرٌ، وقد أزلت الشك الذي فيه بأن وصفته بالعطر، وكذلك ما يجري مجراه. والمدح والذم في مثل قولك: مررت

بالرجل الكريم العاقل، وبالرجل البخيل الأحمق<sup>(١)</sup>. فأما نعوت الهاري سبحانه فليس هي موضوعة إلا للمدح والثناء لا غير، لأنه ليس فيه نكارة فيزال، ولا هو نكرة فتخصص.

**فصل:** وأما على كم تنقسم الأسماء في النعت؟ فهي تنقسم على أربعة أقسام: قسم يُنعت ويُنت به وهي المبهمات<sup>(٢)</sup>، ولا يُنعت إلا بما فيه الألف واللام بشرط أن يكون جامداً نحو قولك: مررت بهذا الرجل<sup>(٣)</sup>، ولا يُنعت بها إلا الأعلام نحو: مررت بزيد هذا. وإنما نُعتت المبهمات ليزول الشك الذي فيها، ونُعت بها لأن فيها معنى الاشتقاق.

وقسم لا يُنعت ولا يُنت به وهو جميع المضمرات<sup>(٤)</sup>. وإنما لم يجر نعتها لأنه<sup>(٥)</sup> ليس فيها شك فيزال، ولم يُنعت بها لأنها جامدة غير مشتقة ولا واقعة موقع المشتق.

وقسم يُنعت ولا يُنت به وهو الأعلام<sup>(٦)</sup>، فنعتت ليزول ما فيها من الشك كما تقدم، ولم يُنعت بها لأنها جامدة.

وقسم يُنعت به ولا يُنعت وهو جميع المشتقات<sup>(٧)</sup>، وإنما لم تنعت

(١) وقد يكون النعت للرحم نحو قولك: اللهم أنا عبدك المسكين. أو للتوكيد كقوله تعالى: ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾ الحاقة: ١٢.

(٢) أي: أسماء الإشارة، وهذا مذهب البصريين. وقال الكوفيون: اسم الإشارة لا يُنعت به ولا يُنت، وتابعهم السهلي، ونقل ذلك عن الزجاج. ويُخرج ما ظاهره ذلك على البديل أو عطف البيان. انظر المساعد ٤١٩/٢.

(٣) «الرجل» عند ابن مالك في هذا المثال عطف بيان، لأنه جامد محض. وهذا مذهب الزجاج وابن جني والسهلي وابن السيد. وجوز ابن عصفور الوجهين، أي: عطف البيان والنعت. انظر المساعد ٤١٩/٢.

(٤) وكذلك أسماء الشرط وأسماء الاستفهام و«كم» الخبرية وكل اسم غير متمكن، وهو الذي يلزم موصفاً واحداً من الإعراب كما التعمية. انظر المقرب ٢٢٣/١.

(٥) في المخطوطة: لأن.

(٦) وكذلك الأسماء التي ليست مشتقة ولا في حكمها كرجل وامرأة.

(٧) وكذلك الاسم الذي لا يستعمل إلا تابعاً نحو: حسن، من قولهم: حسن حسن.

المشتقات لأنها مشابهة للأفعال، والأفعال لا تُنعت، ومشايتها للأفعال من قبل أنها محتملة للضائر كالأفعال.

**فصل:** وأما أحكام النعت فهي في: واجب وجائز وممتنع. فالواجب أن النعت يتبع المنعوت في عشرة أشياء: في رفعه ونصبه وجزه وتعريفه وتنكيره وتأنينه وتذكيره وإفراده وتثنيته وجمعه<sup>(١)</sup>. ومعنى هذا أن الاسم إذا كان مرفوعاً فنعته مرفوع، وعلى هذا قياس هذه العشرة.

ويجب أن يكون النعت مشتقاً أو واقعاً موقع المشتق. فالمشتق ما كان جارياً على الفعل وهو اسم الفاعل نحو: مررت بزيد الضارب، واسم المفعول نحو: مررت بزيد المضروب، والصفات المشبهات لاسم الفاعل واسم المفعول نحو: مررت بالرجل الأسود والأبيض والطويل والكريم والبخيل، وما شاكل ذلك. والنعت الذي هو واقع موقع المشتق نحو قولك: مررت برجل ذي مال، ف«ذي» نعت لرجل وهو جامد ولكنه واقع موقع صاحب، وصاحب مشتق. وكذلك قولهم: مررت برجل أبي عشرة أولاد، وجب ثمانين قامة<sup>(٢)</sup>. هذه وما شاكلها نعوت واقعة موقع المشتقات. فإذا قلت: مررت برجل أبي عشرة أولاد، فتقديره، برجل كثير الأولاد، وإذا قلت: مررت بـجب ثمانين قامة، فتقديره: بـجب طويلة، وكذلك ما شاكل ذلك<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** وأما الجائز فيجوز أن يُنعت اسم «إن» واسم «لا» وخبر «ما» والمنادى المعرفة المفردة وما أُضيف إليه المصدر العامل وما أُضيف إليه اسم الفاعل العامل أيضاً وكل ما كان حرف الجر معه زائداً والاسم المتعجب منه

(١) وهذا هو النعت الحقيقي. أما النعت السببي فإنه يتبع مقبوعه في رفعه ونصبه وجزه وتعريفه وتنكيره.

(٢) قال الأعشى:

لئن كنت في جب ثمانين قامة      ورقبت أسباب السماء بـلم

(٣) نحو: مررت برجل أسد، فأسد في معنى شجاع.

على صيغة «أَفْعِلْ بِهِ» نحو: أكرم يزيد. هذه كلها يجوز أن تنعتها على الفاظها بمثل إعرابها. ويجوز أن تنعتها على مواضعها بمثل إعرابها الذي كانت عليه في الأصل. تقول فيها جميعاً على الصفتين: إنَّ زيدا الكريم والكريم. ولا رجل ظريفاً وظريف. وما هذا رجلاً عاقلاً وعاقلاً. وما زيد الظريف والظريف. وأعجبني ضربُ زيدِ الظريفِ والظريفِ عمراً. وهذا ضاربُ زيدِ العاقلِ والعاقلِ. وكفى بالله الخالقِ والخالقِ. وما لي من صاحبٍ منصفٍ ومنصفٍ. وحبذا من رجلٍ كريمٍ وكريمًا. وهل من رجلٍ عالمٍ وعالمًا. وأكرم يزيد الظريفِ والظريفِ. يجوز في نعت هذا الاسم الجر على اللفظ والنصب على أنه مفعول<sup>(١)</sup> متعجب منه، والرفع على معنى أنه فاعل<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يُنعت المذكر بلفظ المؤنث إذا كان من سببه نحو قولك: مررت برجلٍ كريمٍ أمه. وإنما جازَ لأنَّ<sup>(٣)</sup> الضمير في أمه عائد إلى الرجل. فجاز لأجل السبب.

ويجوزُ أيضاً أن يُنعتَ المؤنث بلفظ المذكر إذا كان من سببه نحو قولك: مررتُ بامرأةٍ كريمٍ أبوها. قال الله تعالى: ﴿رَبُّنَا أَخْرَجَنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾<sup>(٤)</sup>. فالظالمُ: نعتٌ للقرية لما كان من سببها. لأنَّ الضمير في أهلها عائدٌ إلى القرية.

ويجوزُ إذا تتابعتِ النعوتُ أن تقطعها وترفعَ بإضمار مبتدأ وتنصبَ بإضمار فعل محذوف فتقول: مررتُ بالرجلِ الظريفِ العاقلِ الكريمِ والكريمِ، والتقدير: هو الكريم، أو أعني الكريم. قال الشاعر:

(١) المفعول هو النعوت. أي: يزيد. في مثال المؤلف. وهذا على منذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف، فإنهم يقولون الباء للتعدي، فهي حرف أصلي، وهي ويجرورها في محل نصب على المفعولية. انظر أوضح المسالك ٢٥٥/٣.

(٢) لأن الباء حرف جر زائد، وهو مجرور بها لفظاً مرفوع محلاً، لأنه فاعل.

(٣) في المخطوطة: لأجل.

(٤) النساء: ٧٥.

لَا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزْرِ  
الْنازِلِينَ بِكُلِّ مَمْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ<sup>(١)</sup>

فَنَصَبَ «النازِلِينَ» لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، كَأَنَّهُ، قَالَ: أَمَدَحُ الْنازِلِينَ، أَوْ  
أَعْنِي الْنازِلِينَ. وَرَفَعَ «الطَّيِّبُونَ» لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَهُمْ  
الطَّيِّبُونَ. وَ«مَعَاقِدَ» فِي قَوْلِهِ: وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ، مَنْصُوبٌ عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِ،  
كَأَنَّهُ قَالَ: الطَّيِّبُونَ مَوْضِعَ مَعَاقِدِ الْأُزْرِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَفْعُولٌ لِلطَّيِّبِينَ<sup>(٢)</sup>.

وَيَجُوزُ أَنْ تُعْطَفَ النُّعُوتُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ  
الْعَاقِلِ وَالظَّرِيفِ وَالكَرِيمِ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

وَيَجُوزُ أَنْ تُنْعَتَ النُّكْرَاتُ بِالْحُرُوفِ وَالظَّرُوفِ وَالْأَفْعَالِ وَالْجُمَلِ، وَلَا  
يَجُوزُ أَنْ تُنْعَتَ بِهَا الْمَعَارِفُ أَبَدًا.

وَيَجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ الْمَنْعُوتُ وَيُقَامَ النُّعْتُ مَقَامَهُ نَحْوَ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ  
بِالظَّرِيفِ، وَأَنْتَ تَرِيدُ: بِالرَّجُلِ الظَّرِيفِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ  
أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ﴾<sup>(٣)</sup>. وَالْمَعْنَى: عَلَى سَفِينَةٍ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ. قَالَ الشَّاعِرُ:  
جَاءَتْ بِهِ مُعْتَجِرًا بِبُورِهِ سَفَوَاءُ تَرْدِي بِنَسِيجٍ وَخِيْدِهِ<sup>(٤)</sup>  
وَالْمَعْنَى: بِغِلَّةٍ سَفَوَاءٍ.

(١) هَذَانِ الْبَيْتَانِ لِلْمُزَنِّقِ بِنْتِ هَفَانٍ مِنْ بَنِي قَبِيْسٍ، وَهِيَ أُخْتُ طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ لَأُمِّهِ، مِنْ قَصِيدَةٍ فِي رِثَاءِ  
زَوْجِهَا بَشَرَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدٍ سَيِّدِ بَنِي أَسَدٍ. وَهِيَ فِي الْكِتَابِ ٢٠٢/١، وَالْأَصُولُ ٤٠/٢، وَالْإِنْصَافُ  
٤٦٨/٢، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ ١٠٥/١، وَالْجُمَلُ ١٥، وَالْحُلَلُ ١٥، وَكُشَفُ الْمَشْكَلِ ٦١٨/١. وَالْجُزْرُ: جَمْعُ  
جُزُرٍ، وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي تَتَخَذُ لِلنَّحْرِ. وَالْعُدَاةُ: جَمْعُ عَادٍ وَهُوَ الْعَدُوُّ بِعَيْنِهِ. لَا يَبْعُدَنَّ: لَا يَمْلِكَنَّ. وَالْأَفَةُ:  
الْعَلَّةُ وَالْمَرَضُ. وَالْمَمْتَرَكُ: مَوْضِعُ الْإِزْدِحَامِ فِي الْحَرْبِ. وَقَوْلُهُ: وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ: كِتَابَةٌ عَنِ الْعَفَةِ  
وَأَنْ أَزْرَهُمْ لَا تَقِلُّ لِفَاحِشَةٍ. يَرُودُ بِرَفْعِ الْنازِلِينَ وَالطَّيِّبِينَ عَلَى الْإِتِّهَاعِ لِقَوْمِي، أَوْ عَلَى الْقَطْعِ بِإِضَارٍ  
«هُمْ»، وَنَصَبُهَا بِإِضَارٍ أَمَدَحَ. وَيَرُودُ بِرَفْعِ الْأَوَّلِ وَنَصَبِ الثَّانِي، وَنَصَبِ الْأَوَّلِ وَرَفْعِ الثَّانِي.

(٢) لَيْسَ مَفْعُولًا وَإِنَّمَا مِثْلُهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، لِأَنَّ «الطَّيِّبُونَ» صِفَةٌ مِثْلِيَّةٌ.

(٣) الْقَمَرُ: ١٣.

(٤) نَسَبَ ابْنُ مَنْظُورٍ هَذَا الْبَيْتَ لِدُهْجَانَ مِنْ قَصِيدَةٍ هَدَحَ فِيهَا عَمْرُو بْنُ هُبَيْرَةَ الْفَزَارِيَّ أَمِيرَ الْعِرَاقِ، وَكَانَ  
رَاكِبًا عَلَى بَغْلَةٍ حَسَنَاءٍ. وَلَمْ أَجِدْهُ فِي مَصْدَرٍ آخَرَ، كَمَا لَمْ أَجِدْ تَوْضِيحَ اسْمِ الْقَائِلِ. وَالْإِعْتِجَارُ: لِي =

فصل: والممتنع ضد الواجب. ويمتنع أن يتقدم النعت على المنعوت. ولهذا إذا تقدم نعت النكرة عليها انتصب على الحال<sup>(١)</sup>. ويمتنع أن يفصل بين النعت والمنعوت<sup>(٢)</sup>. ويمتنع نعت الأفعال والحروف. ويمتنع نعت الأسماء التي هي غير متمكنة. ويمتنع ضد العشرة التي ذكرناها في الواجب. فافهم ذلك.

---

= الثوب على الرأس من غير إدارة تحت الحنك. والسفواء: الخفيفة الناصية، وهو يستحب في البغال ويكره في الخيل. انظر اللسان (عبر). وقوله: تردي، أي: تعدو. وقوله: نسيج وحده، أي: رجل محمود لا نظير له.

(١) كقول الشاعر:

لمنة موحشاً طلل يلوح كأنه جِلل

(٢) يجوز بجمال الاعتراض نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِقَاسٍ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ الواقعة: ٧٦. وفي غير ذلك لا يجوز إلا في ضرورة. انظر المقرب ١/٢٢٨.



## عقد باب التأكيد

فوائده تشتمل على أربع مسائل يُقال فيها: ما التأكيد؟ ولم جاء التأكيد؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

**فصل:** أما ما التأكيد؟ فهو تقرير المعنى في النفس. وأما لم جاء؟ فلإزالة الشك والتبعض؛ لأنك إذا قلت: حارب الملك بني فلان، احتمال أن يكون حارب بعض جنده لا الملك نفسه. فإذا قلت: حارب الملك نفسه بني فلان، زال الشك لأجل التأكيد وهو: نفسه. وإذا قلت: جاءت قريش، احتمال المعنى أن يكون جاء بعضهم، فإذا قلت: جاءت قريش أجمعون، زال التبعض لأجل التأكيد، وهو: أجمعون.

**فصل:** وأما على كم ينقسم التأكيد؟ فهو ينقسم على قسمين: تأكيد لفظي<sup>(١)</sup>، وتأكيد معنوي. فالتأكيد اللفظي: هو<sup>(٢)</sup> إعادة الكلمة<sup>(٣)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾<sup>(٤)</sup>، فالثاني تأكيد للأول<sup>(٥)</sup>. وتأكيد

(١) وسمي لفظياً لأنه يقرّر أمر المتبوع بلفظه.

(٢) في المخطوطة: هي.

(٣) إعادتها بعينها كقولك: جاء زيد، أو بمرادفها نحو: أجل جئني أو ببعض تغيير فيها كقوله تعالى: ﴿فمهل الكافرين أمهلهم رويداً﴾ الطارق: ١٧.

(٤) الفجر: ٢١.

(٥) اختلف النحاة في التكرار في هذه الآية. هل هو من باب التوكيد اللفظي أم لا؟ فإن عصفور اعتبر التكرار من باب التوكيد اللفظي، ولم يتعرض للتكرار في الآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿وجاء =

اللفظ يجوز في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف<sup>(١)</sup>. وقال الشاعر:

دع الحرب دعها يا ابن هند      فإنها لها رَجُلٌ ثَبْتُ الجَنَانِ جَلَجَلٌ<sup>(٢)</sup>

ف«دع» الثاني: تأكيد للأول. وقال الآخر:

إذا التَّوَارُ ذو العضلات قالوا      إليك إليك ضاق بها ذراعاً<sup>(٣)</sup>

«إليك» الثاني: تأكيد للأول. وكل هذا تأكيد اللفظ.

وأما تأكيد المعنى فهو ما جاء بأدوات التأكيد. وأدوات التأكيد ستة أسماء، معارف كلها، وهي: نفس وعين وكل وأجمع وأكثع وأبضع<sup>(٤)</sup>. تقول: جاءني زيدٌ نفسه، ورأيتُ عبداً لله عينه، ورأيتُ إخوتك كلهم، ومررتُ بالقوم أجمعين أكتعين أبضعين. فأما كلٌ وأجمع فلا يؤكّد بهما إلا ما يتبعض خاصة. ولا

---

ريك والملك صفّاً صفّاً. وكذلك الرضي، إلا أنه قال: إن التكرار في الآية الثانية ليس توكيداً لفظياً لأن الثاني غير الأول معنى، والمعنى: صنف مختلف. وابن هشام ناقض نفسه، ففي شرح سنن الذهب اعتبر التكرار هنا للتوكيد، وفي شرح قطر الندى لم يعتبر ذلك توكيداً. والظاهر أن التكرار في هاتين الآيتين ليس للتوكيد، لأنه جاء في التفسير أن معنى «دكاً دكاً»: دكاً بعد دك، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً متثوراً. وأن معنى «صفّاً صفّاً»: أنه تنزل الملائكة كل سماء فيصطفون صفّاً بعد صف، محدقين بالجن والإنس. انظر المقرب ٢٢٨/١، وشرح الكافية ٣٣٥/١، وشرح سنن الذهب ٤٢٨، وشرح قطر الندى ٢٨٩، والكشاف ٧٥١/٤، والبحر المحيط ٤٧١/٨.

(١) وفي الجمل. والأكثر اقترانها بحرف العطف، وهو «ثم» خاصة، قال تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ثم كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ - التكاثر: ٣، ٤. والعطف في مثل هذا صوري لا حقيقي، لأن بين الجملتين تمام الاتصال، فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني؛ ولأن الحرف لو كان عاطفاً حقيقياً كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا بالتأكيد. انظر الصبان ٧٥/٣.

(٢) لم أهتم إلى قائله فيها اطلعت عليه من مصادر الجنان: القلب والجلاجل: النشيط.

(٣) هذا البيت للقطامي من جملة أبيات يصف فيها بكراً أحسن القيام عليها حق قوت، وصعب على التهاز. وهو الرجل القوي، أن يركبها. والبيت في ديوانه ص ٥٠، والمقرب ١٣٦/١، وكشف المشكل ١٥٠/٢، ومعاني القرآن ٢٥٦/١، وإيضاح الشعر ٥٢٨، واللسان (تيز). والرواية المشهورة: قلنا، بدلاً من: قالوا.

(٤) وزاد الكوفيون والبهناديون أبتع. ومن ألفاظ التوكيد أيضاً كلا وكلتا، وجميع وعامة، إلا أن التوكيد بهاتين قليل. فمن التوكيد بجميع قول امرأة:

فداك حي خولان      جميعهم وهدان

يجوز أن يؤكّد بها ما لا يتبعض، لو قلت: جاءني زيدٌ كلّه أو أجمع، لم يجوز. فإن قلت: اشتريتُ زيداً كلّه، جاز لأنك قد تشتري بعضه دون بعض. ولا يجوز أن تؤكّد بأكتع وأبصع إلا بعد أجمع. تقول: جاءني القومُ كلّهم أجمعون أكتعون أبصعون. ولو قلت: جاءني القومُ كلّهم أكتعون أبصعون، لم يجوز<sup>(١)</sup>.

**فصل:** وأما أحكام التأكيد فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب أن التأكيد يتبع المؤكّد في تسعة أشياء: في رفعه ونصبه وجره وتعريفه وتأنّيته وتذكيره وإفراده وتثنيته وجمعه. ومعنى هذا أن الاسم المؤكّد إذا كان مرفوعاً فتأكيده مرفوع، أو منصوباً فتأكيده منصوب، أو مجروراً فتأكيده مجرور، وعلى هذا قياس الباقي.

**فصل:** والجائز أن تتابع أدوات التأكيد بغير حرف عطف، تقول: جاءني القوم كلّهم أنفسهم أعينهم أجمعون أكتعون أبصعون، ويجوز أن تؤكّد بما تصرف من أجمع وأكتع وأبصع من لفظ تأنيث وتثنية وجمع. تقول: جاءني الهنداتُ جمع، غير منون لأنه لا ينصرف<sup>(٢)</sup>، واشتريت هنداً جمعاً كتعاء بصعاء، ورأيت الهندين جمعاً<sup>(٣)</sup> كتعاوين بضعاوين. وكل ما تصرف من أجمع وأكتع وأبصع لا ينصرف لأنّ فيه العدل والتأنيث أو العدل والتعريف<sup>(٤)</sup>. ويجوز أن تكون نفس وعين وكل تأكيداً وغير تأكيد.

(١) هذا ويجري العرب مجرى كلّ في التوكيد ما أفاد معناه من الزرع والضرع، والظهر والبطن، والسهل والجبل، وقضهم بقضيتهم. وكذلك أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرين، تقول: ضربت زيداً الظهر والبطن، وجاء القوم قضهم بقضيتهم، ومررت بالقوم ثلاثتهم. انظر المقرب ٢٤١/١، والمساعد ٣٩٣/٢.

(٢) المانع من صرفه التعريف والعدل عن فعالي إلى قتل.

(٣) وافق المؤلف الكوفيين والأخفش في جواز تثنية جمعاء. أمّا عند جمهور البصريين فلا يجوز عندهم تثنية «أجمع» ولا «جمعاء» استغناءً بكلا وكلتا. انظر شرح التصريح ١٢٤/٢.

(٤) الظاهر أن «جمعاء» وتوابعه مُنعت من الصرف لأجل ألف التأنيث المحدودة. وأمّا «جمع» وتوابعه فمُنعت من الصرف للعلمية والعدل.

**فصل:** والممتنع ضد الواجب. يمتنع أن يتقدم التأكيد على الاسم المؤكد. ويمتنع أن يقوم التأكيد مقام المؤكد. ويمتنع أن يُعطف بعضه على بعض. لو قلت: جاءني زيدٌ عينه ونفسه، لم يجوز. ويمتنع أن تؤكد النكرات<sup>(١)</sup>. لو قلت: أكلت رغيفاً كله، لم يجوز. ويمتنع ضد التسع المسائل التي ذكرت في الواجب، فانهم ذلك.

واعلم أن «كلا» و«كلتا» إن أكدت بهما وجب أن تضيفها إلى مضمرة وتعرّبها في حالة الرفع بالألف، وفي حالة النصب والجرّ بالياء كسائر المثنيات. تقول: جاءني الرجلان كلاهما، ورأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما. وإن لم تؤكد بهما كانا اسمين مقصورين وأضفتها إلى ظاهر، تقول: كلا الرجلين قام، ولا يجوز: قاما<sup>(٢)</sup>. فأما<sup>(٣)</sup> قول الله تعالى: ﴿كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾<sup>(٤)</sup>، ولم يقل: آتتا. فأما قولهم: جاء القوم قَصَّهم بقضيضهم، ففيه قولان: أحدهما: «قَصَّهم بقضيضهم» جملة واقعة موقع الحال، كأنه قال: جاءوا مجتمعين<sup>(٥)</sup>. والثاني: أنه تأكيد، كأنه قال: جاءوا كلُّهم<sup>(٦)</sup>.

(١) وأجاز الكوفيون والأخفش تأكيد النكرة إن حصلت فائدة، وذلك بأن يكون المؤكد محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو قولك: صمت أسبوعاً كله.

(٢) أي: براعي لفظ كلا وكلتا في الأفراد، وقد أجاز ابن هشام مراعاة معانها، وأنشد قول الشاعر: كلاهما حين جد السير بينهما قد أقبلما وكلا أنفهما راي

إلا أنه قليل. انظر مغني اللبيب ٢٦٩.

(٣) هكذا في المخطوطة، ولا يستقيم الكلام بها، وقد يكون صوابها: وكذلك.

(٤) الكهف: ٣٣.

(٥) قال أبو علي: وكأنه قال: أتوني متفضين. المسائل العضديات ٢٠٧.

(٦) وإليه ذهب ابن عصفور. المقرب ٢٤١/١.

## عقد باب البدل

وفوائده تشتمل على أربع مسائل يُقال فيها: ما البدل؟ وما معناه؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

**فصل:** أمّا ما البدل؟ فهو إعلام السامع بمجموعي الاسمين<sup>(١)</sup> زيادةً في البيان من غير أن يُنوى حذف أحدهما<sup>(٢)</sup>، خلافاً لما يقوله أبو العباس المبرد، لأنه يقول: حقيقة البدل إعلام السامع بمجموعي الاسمين<sup>(٣)</sup> مع حذف المبدل منه<sup>(٤)</sup>. والأوّل أوضح.

**فصل:** وأمّا ما معنى البدل؟ فمعناه البيان؛ لأنك إذا قلت: جاء أخوك، لم يعلم السامع أيّ أخوتك جاء، فإذا قلت: جاء أخوك زيد، تبين لك أن الجائي هو زيد، وهو بدل من الأخ، وعلى هذا قياس باقي مسائل البدل في أنّ معناه البيان.

**فصل:** وأمّا على كم ينقسم البدل؟ فعلى أربعة أقسام: أوّلها: بدل

---

(١) في المخطوطة: الاسم.

(٢) قال ابن عصفور: «البدل إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبين الأول، أو تأكيد، وعلى أن ينوى بالأول منها الطرح معنى لا لفظاً». المقرب ٢٤٢/١.

(٣) في المخطوطة: الاسم.

(٤) قال المبرد: «اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه». المقتضب ٢١١/٤. وقال في مكان آخر: «فالمبدل منه مثبت في الكلام، فالبدل لا يبطل المبدل منه». المقتضب ٣٩٩/٤.

الكلّ من الكلّ، ومنهم من يقولُ بدلُ الشيء من الشيء نحو قولك: جاءني  
الزيدون إخوانك. قال الله تعالى: ﴿أهدنا الصراط المستقيم﴾ صراط الذين  
أنعمت عليهم<sup>(١)</sup>. وقال الشاعر:

لها الله قيساً قيس عيلان إنها أضاعت ثغور المسلمين ودلت<sup>(٢)</sup>  
قيس الثاني: بدل من الأول. والثاني: بدل البعض من الكلّ نحو قولك:  
ضربت زيدا رأسه، ولقيت أصحابك أكثرهم. قال الله تعالى: ﴿وَلله على  
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾<sup>(٣)</sup>. فـ «مَنْ» في موضع جرّ بدل  
من الناس. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى  
وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بالله﴾<sup>(٤)</sup>، فـ «مَنْ» في موضع النصب بدل من الذين ومن  
المعطوف عليه. وقال الشاعر:

وكنْتُ كذبي رجلين: رجلٌ صحيحٌ : ورجلٌ رمى فيها الزمانُ فشلت<sup>(٥)</sup>  
فـ «رجل» الأولى<sup>(٦)</sup> بدل من رجلين. وهذه الأبدال كلّها بدل البعض من  
الكل. والثالث: بدل الاشتمال، وأكثر ما يكون في المصادر وما يجري  
مجراها. وسُمي بدل الاشتمال لأن المعنى يشتمل على البذل والمُبدل منه جميعاً.

(١) الفاتحة: ٦، ٧.

(٢) هذا البيت لعبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص، قاله يوم راحط. وهو في حماسة أبي تمام ٢٠٠/٢.  
وكشف المشكل ١٨/٢. وقوله: لها الله قيساً، أي: قبحها ولعنّها. وقيس عيلان: هو قيس بن مضر.  
واسمه إلياس بن مضر بن نزار.

(٣) آل عمران: ٩٧.

(٤) البقرة: ٦٢.

(٥) هذا البيت لكثير عزة، انظر ديوانه ص ٩٩. وقيل: إن هذا الشعر ليس لكثير وإنما هو لأمية بن  
الأسكر وإنما كثر أنشده عنه. وهو في الكتاب ٤٣٣/١، والجمل ٢٤، والمقتضب ٢٩٠/٤، وابن عوش  
٦٨/٣، والملخص ٥٥٣/١، والموشح ٢٤٣، ومعني اللبيب ٦١٤، وكشف المشكل ٢٨/٢، ومعاني  
القرآن ٢٤٦/٣، والخزانة ٢١١/٥. ويروى بجرّ «رجل» ورفعها. أمّا الجرّ فعل البذل كما ذكر المؤلف،  
وأما الرفع فعل أنه خير لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف. ومعنى البيت: أنها عاهدته ألا تتحول  
عليه فثبت على العهد ولم تثبت.

(٦) في المخطوطة: الأخرى.

وذلك في مثل قولك: نفني عبداً لله علمه، وأعجبي زيداً كرمه، والتقدير: نفني علم عبداً لله، وأعجبي كرم زيد. قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(١)</sup> فقتال: بدل من الشهر، وهو بدل الاشتغال، وتقديره: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، فخلق: بدل من «كل»، وهو بدل الاشتغال، وتقديره: أحسن خلق كل شيء. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَنْتُمْ مَنَ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾<sup>(٣)</sup>، فأن: بدل من «مَنْ»، وهو أيضاً بدل الاشتغال، وتقديره: أمنت من خسف من في السماء. قال الشاعر:

فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلُوكِهِ هُلُوكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْمًا<sup>(٤)</sup>  
فهلكه: بدل من قيس، وهو بدل الاشتغال، وتقديره: فما كان هلك قيس. والرابع: بدل الغلط نحو قولك: مررت بزيد عمرو، كأنك أردت: مررت بعمرو، فغلطت بزيد وأبدلت عمراً منه. هذا شاذ ضعيف، لا يُقاس عليه ولا يلتفت إليه<sup>(٥)</sup>.

**فصل: وأما أحكام البدل فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب أن البدل يتبع المبدل منه في تسعة أشياء: في رفعه نحو: جاءني زيد أخوك، ونصيه**

(١) النقرة: ٢١٧.

(٢) السجدة: ٧.

(٣) الملك: ١٦.

(٤) أي: المصدر المؤول من «أن» والفعل «يخسف».

(٥) هذا البيت من قصيدة لعبدة بن الطبيب يرثي بها قيس بن عاصم المنقري، وعبدة هذا شاعر مخضرم أدرك الإسلام فأسلم. وهو في الكتاب ١٥٦/١، والأصول ٥١/٢، والجمل ٤٤، وابن يعيش ٦٥/٣، والمحلل ٤٣، والإنصاح ٢٨٦، وحجاسة أبي تمام ٣٨٧/١، والقرطبي ٤٤/٣، وكشف المشكل ٢١/٢.

(٦) وزاد بعضهم على هذه الأربعة بدل النسيان، وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ توهمت أنه المراد وليس كذلك. وبدل بداء أو إضراب، وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ أردته أولاً ثم أضريت عنه، ومنه قوله ﷺ: «إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر» انظر المقرب ٢٤٣/١.



نحو: رأيتُ زيداً أخاك. وجزه نحو: مررت بعمر وأبيك. وجزته نحو: من يأتي يكرمني أكرمه. فـ «يكرمني»<sup>(١)</sup> بدل من «يأتي». وتأتيته نحو: رأيت هنداً أختك. وتذكيره نحو ما تقدم غثيله من المذكرات. وإفراده نحو ما تقدم من تمثيل المفردات. وتثنيته نحو: جاءني الزيدان أخواك. وجمعه نحو: رأيتُ الزيدتين إخوتك. فالثاني في هذه كلها بدلٌ من الأول.

**فصل: والجائزُ يشتملُ على إحدى عشرة مسألة. منها: بدلُ الظاهر من الظاهر، وقد تقدّم تمثيله. ومنها: بدلُ المضمَر من المضمَر، وهو قليل، في مثل قولك: رأيتُه إياه، فأَيَّاه: بدلٌ من الها في رأيتُه<sup>(٢)</sup>. ومنها: بدلُ المعرفة من المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ﴾<sup>(٣)</sup>. ومنها: بدلُ النكرة من النكرة نحو قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِخَمْسِ دِرَاهِمَ﴾<sup>(٤)</sup>، فدراهم: نكرة، وهو بدلٌ من ثمن. ومنها بدلُ المعرفة من النكرة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>. ومنها بدلُ النكرة من المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعَنَ بِالْناصِيَةِ نَاصِيَةً﴾<sup>(٦)</sup>. ومنها: أَنَّهُ يجوزُ بدلُ المضمَر من الظاهر وهو قليلٌ نحو قولك: رأيتُ زيداً إياه، فأَيَّاه: بدلٌ من زيد<sup>(٧)</sup>. ومنها: أَنَّهُ يجوزُ بدلُ الظاهر من المضمَر<sup>(٨)</sup> نحو قولك: رأيتُه زيداً، فزيد بدلٌ**

(١) في المخطوطة: ويكرمني.

(٢) هذا مذهب البصريين. أما الكوفيون وابن مالك فيجعلونه من باب التوكيد. قال ابن مالك: «وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يقد إضراباً». التسهيل ١٧٢.

(٣) البروج: ٤.

(٤) يوسف: ٢٠.

(٥) الثوري: ٥٢.

(٦) العلق: ١٥.

(٧) لم يجوز ذلك ابن مالك. قال ابن عقيل: «والصحيح عندي أن نحو: رأيتُ زيداً إياه، لم يسمع في كلام العرب، نقره ونظمه، ولو استعمل كان توكيداً». المساعد ٤٣٠/٢. ونقل عن أبي حيان ترجيح النسخ الصَّحَّان ١٣٠/٣.

(٨) عند الجميع إن كان الضمير لغائب. وإن كان لتكلم أو مخاطب يشترط أن يكون بدل بعض أو بدل اشتغال أو بدل كل مفيد للإحاطة. انظر أوضح المسالك ٤٠٥/٣.

من الها. قال الله تعالى: ﴿ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل﴾<sup>(١)</sup>، فإن: تعذر بالظاهر وهي في موضع الجر بدل من الها في «به»، وكذلك إموله تعالى: ﴿وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره﴾<sup>(٢)</sup>، فإن أيضاً: في موضع نصب بدل من الها في «أنسانيه». وقال الشاعر:

على حاله لو أن في القوم حاتماً على جوده ما جاد بالماء حاتم<sup>(٣)</sup>

فحاتم: مجرور بدل من الماء في جوده. ومنها: أنه يجوز بدل الفعل من الفعل، ماضياً كان أو مستقبلاً نحو قولك: مَنْ يَأْتِنِي يَكْرُمُنِي أَكْرَمُهُ، وَمَنْ خَرَجَ لَقِيَ زَيْدًا فَلَهُ دَرَاهِمٌ. ومنها: أنه يجوز بدل الحرف من الحرف في الجوابات خاصة في مثل قول الشاعر:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شياننا  
ثم قال في البيت الثاني:

إذن لقام بنصري مَعَشَرُ خشن<sup>(٤)</sup>

فأبدل «إذن» من «لم» كأنه يريد: لو كنت من مازن إذن لقام بنصري. ومنها: أنه يجوز أن يُبدل من اسم «إن»، واسم «لا»، وخبر «ما»، وفاعل المصدر المضاف إليه، ومفعول اسم الفاعل المضاف إليه أيضاً، والمجرور بعد هل وكفى

(١) البقرة: ٢٧.

(٢) الكهف: ٦٣.

(٣) هذا البيت للفرزدق، انظر ديوانه ٢٩٧/٢ والرواية فيه:

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضئت به نفس حاتم  
وفي بعض الروايات: لَضَتْ بالماء حاتم. وهو في الكامل ١٩٤/١، واللمع ١٤٥، وابن يعيش ٦٩/٣، والإفصاح ٣٣٩، وكشف المشكل ٢٦/٢، والبصريات ٩١٥، والمساعد ٤٣٣/٢.

(٤) وصدره: عند الحفيظة إن ذو لوتة لاتا

هذان البيتان لقريط بن أنيف من بلعبر. والبيتان في الخزائن ٤٤١/٦، ومغني اللبيب ٣٠، وابن يعيش ٧٢/١، وكشف المشكل ٢٩/٢، وحاسة أبي تمام ٥٧/١، والحفيظة: الغضب. واللوتة: الضعف.  
قال ابن هشام في المغني: «فقوله: إذن لقام بنصري، بدل من «لم تستبح» وبدل الجواب جواب».

وبعد النفي والمتعجب منه على صيغة «أفعل به»، على اللفظ وعلى الموضع<sup>(١)</sup>.  
فإن أبدلت من المنادى المفرد مضافاً لم يكن البدل إلا منصوباً<sup>(٢)</sup> على الموضع  
نحو قولك: يا زيد أخا عمرو<sup>(٣)</sup>.

**فصل: والمتنع ضد الواجب.** يمتنع أن يتقدم البدل على المبدل منه.  
ويمتنع أن يُبدل اسم من فعل أو فعل من اسم أو مرفوع من منصوب أو  
منصوب من مرفوع، وكذلك في المجرور، ومفرد من مجموع أو مجموع من  
مفرد، وكذلك المثني. ويمتنع أن يُبدل من ضائر المتكلم والمخاطب نحو: أنا  
ونحن، وما شاكل ذلك، سواء كانت الضائر متصلة أو منفصلة إلا ياء النفس  
فقد أجاز بعضهم أن يُبدل منها<sup>(٤)</sup>، فافهم ذلك.

---

(١) وهذه أمثلتها على التوالي: إن ريداً أخاك وأخوك عاقل، ولا أحد رجلاً ورجلٌ فيها، وما هذا أحداً  
رجلاً ورجلٌ، وعجبت من قيام زيد أخيك وأخوك، وهذا ضارب زيد أخيك وأخاك، وهل من أحدٍ  
رجلٍ ورجلٌ في الدار؟ وكفي بزيد أخيك وأخوك، وما من أحدٍ رجلٍ ورجلٌ عندك، وأكرم بعلتي  
أخيك وأخوك.

(٢) وردت هذه العبارة في المخطوطة هكذا: فإن أبدلت من المنادى المفرد لم يكن البدل إلا مضافاً منصوباً.  
وبلاحظ ما فيها من خلل.

(٣) فلزم نصب البدل لأنه يعطى ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً. وهو هنا مضاف، والمضاف والشيء  
بالمضاف ينصبان فتصبه على اللفظ وليس على الموضع كما ذكر المؤلف.

(٤) إلا إن كان بدل بعض أو اشتغال أو كل مفيد للإحاطة فإنه جائز عند البصريين. أما الكوفيون فإنهم  
يجوزون ذلك بدون شروط، وقد احتجوا بقول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تفرقت السناما  
انظر المساعد ٤٣٢/٢، والتصريح ١٦٠/٢.

## عقد باب العطف

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: ما العطف؟ وعلى كم ينقسم؟ وكم أدواته؟ وما معانيها؟ وما أحكام العطف؟

**فصل:** أمّا ما العطف؟ فهو ردُّ آخر الكلام على أوله حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأول لفظاً في المعربات وتقديراً في المبنيات.

**فصل:** وأمّا على كم ينقسم العطف؟ فعلى قسمين: عطف نسقي وعطف بيان<sup>(١)</sup>. فعطف النسق ما أتى بحروف العطف، وسيأتي ذكرها. وعطف البيان ما أتى بغير حرف، وهو متلَمَسٌ من ستة أشياء: أحدها: تبين الكنى بالأسماء والأسماء بالكنى نحو قولك: جاءني محمدٌ أبو عبدالله، وجاءني أبو عبدالله محمدٌ؛ فالثاني من الاسمين عطفٌ بيانٍ على الأول. والثاني: بذكر مفرد بعد مثني أو مجموع بشرط أن يكون المفرد علماً مبيّناً للأول نحو قولك: يا أخوتنا زيداً وعمراً، ومررت بأخوتك زيدٍ وعمروٍ وبكرٍ؛ فزيدٌ وما بعده عطفٌ بيان على ما قبله. والثالث: باين بعد العلم أو بالعلم بعد ابن نحو قولك:

(١) سمي بياناً لأنه تكرر للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنه عطف على نفسه. وهو يشبه الصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة. أما توضيح متبوعه إن كان معرفة فمتفق عليه عند البصريين والكوفيين، وأمّا تخصيصه إن كان نكرة فمنعه جمهور البصريين لأنهم يخصون عطف البيان بالمعارف، وأجازوه الكوفيون والفارسي وابن جني والزنجشري وابن مالك، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿من ماء صديد﴾ - إبراهيم: ١٦، فصديد: عطف بيان على ماء، وكلاهما نكرة، وأوجب غيرهم في ذلك الهدية. انظر أوضح المسالك ٣/٣٤٨، والمساعد ٢/٤٢٤، والتصريح ٢/١٣١، والصبان ٣/٨٦.

جاءني زيدُ بنُ عمرو، فابنُ: عطفُ بيانٍ على زيد؛ وتقول: جاءني ابنُ عمرو  
زيد، فزيدُ عطفُ بيانٍ على ابن. والرابع: بتكرير الاسم نحو قولك: يا زيدُ  
زيدُ عمرو، ويا تيمُّ نيمٌ عدى؛ فالثاني عطفُ بيانٍ على الأول. والخامس:  
المعرّف بالألف واللام بعد «أيها» وبعد الاسم المبهم نحو قولك: يا أيها الرجل،  
فالرجلُ عطفُ بيانٍ على «أيها»، فكذلك: رأيتُ هذا الرجل، فالرجلُ: عطفُ  
بيانٍ على «هذا». والسادس بـ «من» من حروف الجرّ وحدها لأنها لبيان  
الجنس نحو قولك: جاءني الرجلُ من همدان<sup>(١)</sup>. قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ  
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، فمن أهل الكتاب: في  
موضع الرفع، عطفُ بيانٍ على «الذين». فكذلك قولُ الشاعر:

جَعَلْتُ لَهَا عَوْدَيْنِ مِنْ نَشْمٍ      وَآخَرَ مِنْ ثَمَامَةٍ<sup>(٣)</sup>  
فقوله: من نشم، في موضع النصب، عطف بيان على عودين. هذه المواضع جملة  
ما يُستعمل من عطف البيان.

**فصل:** وأما كم أدوات العطف؟ فهي عشرة، وهي: الواو والفاء وثم  
وحق<sup>(٤)</sup>، وهذه الأربع أخوات لأنهنَّ يُدْخِلْنَ الثانيَ فيما دخل فيه الأول من  
المعنى والإعراب وتوجبُ العطفَ والمعطوف. وأو وأما، وهما أختان، لأنَّ معناهما

(١) قبيلة من اليمن.

(٢) البينة: ١.

(٣) هذا البيت لعبيد بن الأبرص من كلمة له يخاطب بها حَجراً أبا امرئ القيس ويستعطفه لئني أَسْدُ  
وذلك أن حَجراً كان يأخذ منهم إتاوة فمنعوه إياها فأمر بقتلهم بالعصي فلذلك سموا عبيد العصا.  
انظر ديوانه ١٣٨. وهو في الاقتضاب ٣١٤، وشواهد الإيضاح ٦٣٣، والمعاني الكبير ٢٥٩/١، وجمع  
الأمثال ٢٥٥/١. الثام: نبت ضعيف. والنشم: شجر صلب. والمعنى: قرنت الحماية هذا بهذا فقط  
البيض فانكر. وقوله في الديوان:

بَرَمْتُ بِنَوِ اسْدَ كَمَا بَرَمْتُ بِبَيْضَتِهَا الْحَيَاةَ  
(٤) العطف بحق قليل، والكوفيون ينكرونه.

الشك. ولا وبلى ولكن أخوات؛ لأنهن يُدخِلْنَ الثاني فيما دخل فيه الأول من الإعراب دون المعنى. و«أم» مفردة وحدها لا أخت لها لأنها للاستفهام.

**فصل:** وأما ما معاني هذه الحروف؟ فمعنى الواو: الجمع بين الشيتين من غير ترتيب مرة في مثل قوله تعالى: ﴿اسجدي واركعي﴾<sup>(١)</sup>، فذكر السجود قبل الركوع كما كانت الواو لا تدل على ترتيب، ومرة ترتب وذلك في [مثل] قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، فرتب هاهنا.

ومعنى الفاء: التعقيب والترتيب من غير مهلة<sup>(٣)</sup>. ومعنى «ثم» التعقيب<sup>(٤)</sup> والترتيب<sup>(٥)</sup> والمهلة. ومعنى «حتى» التعظيم والتحقير<sup>(٦)</sup> وعطف قليل على كثير<sup>(٧)</sup>. فالتعظيم في مثل قولك: مات الناس حتى الأنبياء عليهم السلام.

(١) آل عمران: ٤٣.

(٢) آل عمران: ٣٣.

(٣) ونقل عن الفراء أنها لا تفيد الترتيب مطلقاً. واحتج بقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾ - الأعراف: ٣. وأجيب بأن المعنى: أردنا إهلاكها. وقال الجرمي: إن الفاء لا تفيد الترتيب في البقاع والأمطار. انظر مغني اللبيب ٢١٤، وأوضح المسالك ٣/٣٦١. وتفيد الفاء أيضاً السببية، وذلك غالباً في العاطفة جملة أو صفة. فمثال الأول قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ القصص: ١٥. ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿لَا تَكُلُونْ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ﴾ فالتون منها البطون \* فشاريون عليه من الحميم \* الواقعة: ٥٢، ٥٣، ٥٤. انظر المغني ٢١٦.

(٤) لم أجد أحداً ذكر أن «ثم» تفيد التعقيب. بل تفيد الجمع أو التشريك، ولا أدري إن كان ذلك سهواً من المؤلف أم من الناسخ.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن «ثم» لا تفيد الترتيب واحتجوا بقول الشاعر:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبَوْهُ . ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ  
ولا حجة لهم في ذلك لوجهين: الأول: أنه قد يحتمل أن يسود الوالدان بسيادة الولد، والجدة بسيادة الوالد. والثاني: أن تكون سيادة الجد قبل الوالد، والوالد قبل الولد، ولا يعلم المتكلم السيادة، فيخبر على نحو ما علم لا على الأصل. انظر رصف المباني ص ٢٥٠.

(٦) معنى «حتى» الفاية. فتفيد التعظيم إذا كان ما بعدها عظيماً وما قبلها حقيراً. وتفيد التحقير إذا كان ما بعدها حقيراً وما قبلها عظيماً.

(٧) أو عطف بعض على كل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.

والتحقير في مثل قولك: حجّ الناس حقّ العجائز، وما شاكل ذلك. ولا يعطف بها إلا قليل<sup>(١)</sup> على كثير. لو قلت: جاء زيدٌ حقّ الناس، لم يجوز.

و«أو» معناها الشك والإبهام والإباحة والتخيير<sup>(٢)</sup>. فالشك والإبهام في مثل قولك: جاء زيدٌ أو عمرو، وقد عرفتَ مَنْ جاء، لكن أُبهِمَتْ على السامع. والتحقير<sup>(٣)</sup> في مثل قولك: خذ السلعةَ أو الدنانير. والإباحة<sup>(٤)</sup> في مثل قولك: تعلمُ فقهاً أو نحواً. وكذلك «إمّا» معناها مثل معنى أو إلا أنها لا يعطف بها إلا مكسورة مكررة<sup>(٥)</sup> وهي مبنية على الشك<sup>(٦)</sup> من أول الكلام في [مثل] قولك: جاء إمّا زيد وإمّا عمرو.

و«بل» معناها الإضراب عن الأول والإيجاب للثاني. ولا يعطف بها إلا بعد نفي<sup>(٧)</sup> في مثل قولك: ما جاء زيد بل عمرو.

و«لا» معناها الإيجاب للأول والإضراب عن الثاني، ولا يعطف بها إلا بعد إيجاب في مثل قولك: جاء زيد لا عمرو.

و«لكن» معناها الاستدراك بعد الجحد، وهي أيضاً تضرب عن الأول وتوجب للثاني، ولا يعطف بها إلا بعد نفي مثل «بل» في مثل: ما جاء زيد

---

(١) في المخطوطة: قليلاً.

(٢) وهناك معان أخرى ذكرها ابن هشام، منها: الجمع المطلق، نقله عن الكوفيين والأخفش والجرمي. ومنها: الإضراب، نقله عن سيبويه. ومنها: التقسيم، نقله عن ابن مالك. ومنها: التقريب، نقله عن الحريري. ومنها: التبعيض، نقله عن ابن السجري عن بعض الكوفيين. ثم قال ابن هشام: قد نخرج إلى معنى بل، وإلى معنى الوار، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها. انظر مغني اللبيب ص ٨٨، ٨٩، ٩٠.

(٣) وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع كمثال المؤلف، فإنه لا يجوز الجمع بين أخذ السلعة والدنانير.

(٤) وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يجوز فيه الجمع. ففي مثال المؤلف يجوز أن تتعلم فقهاً أو نحواً مع جواز أن تتعلم الاثنين.

(٥) فتكون العاطفة هي الثانية.

(٦) ولها معان أخرى كالإبهام والإباحة والتخيير والتفصيل. انظر، مغني اللبيب ص ٨٥.

(٧) وهذا مذهب الكوفيين، أما غيرهم فإنه يجوز، قام زيدٌ بل عمرو.



لكن عمرو، فإن لم يكن قبلها نفي وجب أن تأتي بعدها بكلام تام<sup>(١)</sup>، تقول:  
جاء زيد لكن عمرو قعد عنا.

و«أم» معناها الاستفهام وما يجري مجراه<sup>(٢)</sup>. ومنهم من يدخل «ليس» في  
جملة حروف العطف<sup>(٣)</sup>، وليس بأصل.

**فصل:** وأما أحكام العطف فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب  
أن العطف تابع للمعطوف في تسعة أشياء: في رفعه مثل: جاء زيد وعمرو.  
ونصبه مثل: رأيت زيدا وعمرا. وجزه مثل: مررت بزيد وعمرو. وجزمه في  
مثل قولك: مَنْ يَأْتِنِي وَيَكْرُمُنِي أَكْرَمُهُ. قال الله تعالى: ﴿يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُخْلَدُ﴾<sup>(٤)</sup>، فجزم «يُخْلَدُ» عطفاً على «يُضَاعَفُ». وفي اسميته نحو  
ما تقدم تمثيله من الأسماء. وفعليته نحو ما تقدم من تمثيل الأفعال. وحرفيته  
نحو: خفت<sup>(٥)</sup> من زيد ومن عمرو. وفي ماضيه نحو: جاء زيد وقعد عمرو.  
ومستقبله نحو قولك: يخرج<sup>(٦)</sup> زيد وينطلق عمرو.

وأما الجائز، فيجوز عطف الظاهر على المضمَر، والمضمَر على الظاهر،  
والمفرد على المثنى والمجموع، والمثنى والمجموع على المفرد، والمعرفة على  
النكرة، والنكرة على المعرفة. ويجوز أن يُعطف فعلُ الحال على اسم الفاعل  
نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ قُوتَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا

(١) فتكون حينئذٍ حرف ابتداء. وأجاز الكوفيون: قام زيد لكن عمرو، على العطف. وليس بمسحوق كما  
يقول ابن هشام. انظر المغني ٣٨٥.

(٢) وهي إما أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو قوله تعالى: ﴿سِوَاهُمْ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ  
لَهُمْ﴾ المنافقون: ٦. وإما أن تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ «أم» التبيين نحو قولك: أزيد في الدار أم  
عمرو؟ وهي تسمى المعادلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع  
الثاني. انظر المغني ٦١، ووصف المباني ١٧٨، والمقرب ٢٣١/١.

(٣) حكى النحاس عن الكوفيين ذلك، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين، وهي كـ «لا» في العطف.  
فيقولون: قام زيد ليس عمرو. انظر المساعد ٤٤٣/٢.

(٤) الفرقان: ٦٩.

(٥) في المخطوطة: جنت، وهو تحريف.

(٦) في المخطوطة: يستخرج.

يُضْبِكُهُنَّ»<sup>(١)</sup>، فعطف «يقبضن» على صافات [أي: وقابضات. ويجوز أن يُعطف اسمُ الفاعل على فعل الحال أيضاً نحو قوله:

بَاتَ يُعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَشْوَفِهَا وَجَائِرٍ<sup>(٢)</sup>

فعطف «وجائر» على موضع «يقصد» لأنه في موضع الجر نعت لعضب. تقديره: قاصد وجائر، ويجوز أن يُعطف الفعل الماضي على الفعل المضارع إذا دخلت عليه «لَمْ»<sup>(٣)</sup> نحو قوله تعالى: «أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ • وَأَرْسَلَ»<sup>(٤)</sup>.

ويجوز في اسم «إِنَّ» واسم «لَا» وخبر «مَا» وما أضيف إليه المصدر وما أضيف إليه اسم الفاعل العامل والمجرور بعد النفي وبعد هل وبعد كفى وعلى المتعجب منه على صيغة «أفعل به». هذه كلها يجوز العطف على ألقاظها بمثل إعرابها، وعلى مواضعها بمثل إعرابها الأصلي، تقول: إن زيدا وعمراً وعمرو. وكذلك: لا رجل ولا امرأة ولا امرأة. وما زيد قائماً ولا قاعداً ولا قاعداً. وأعجبني ضرب زيد وعمرو وعمرو. وهذا ضاربُ زيد وعمرو وعمراً. وما لهم من ولي ولا شفيع ولا شفيع. وهل من رجل وامرأة وامرأة. وكفى بالله ورسوله ورسوله. وأكرم بزيد وعمرو وعمرو وعمراً<sup>(٥)</sup>.

(١) الملك: ١٦.

(٢) لم ينسب هذا الرجز لأحد. وهو في الأنالي الشجرية ١٦٧/٢، والمساعد ٤٧٧/٢، وإيضاح الشعر ٤٦٥، ومعاني القرآن ٢١٣/١، والخزانة ١٤٠/٥، ١٤٢، واللسان (عشا). الضمير في «بعشيتها» للإبل. أي: يذبحها للضيوف. والعضب الباتر: السيف القاطع. أي: أقام لها السيف مقام العشاء. وأسوق: جمع ساق. ويجوز: أسوق، بهز.

(٣) لأن «لم» تعلق المضارع إلى ماضٍ، فينتق الفعلان في الزمان.

(٤) الضيل: ٢، ٣.

(٥) أما الجر فالعطف على اللفظ، وأما الرفع فالعطف على المحل، وأما النصب فالعطف على محل «يزيد» على رأي الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف لأن الهاء عندهم أصلية، وهي ويجرورها في محل نصب مفعول به. انظر أوضح المسالك ٢٥٥/٣.

**فصل:** والمنتنع ضد الواجب كمعطف الاسم على الفعل إلا اسم الفاعل على فعل الحال. ومعطف الفعل على الاسم إلا فعل الحال على اسم الفاعل أيضاً، وقد تقدّم هذين في الجائز. ويمتنع أن يُعرب العطف بغير إعراب المعطوف عليه إلا المواضع التي يجوز العطف على لفظها وعلى مواضعها. ويمتنع تقديم العطف على المعطوف عليه إلا في ضرورة الشعر، فإنه يجوز بشرط أن يعتمد على كلام قبل ذكر العطف<sup>(١)</sup>، وذلك في مثل قول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلام<sup>(٢)</sup>  
فرحة: معطوف على «السلام» وهو متقدّم وقد اعتمد بقوله: عليك، وتقديره: عليك السلام ورحمةُ الله. ويمتنع أن يُعطف على المضمر المجرور بغير إعادة حرف الجر<sup>(٣)</sup>؛ لو قلت: مررت به وزيد لم يجوز حتى تقول: وبزيد. فأما قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٤)</sup> بجر الأرحام، فالواو للقسم<sup>(٥)</sup> مع الجرّ وليست للعطف، فإن نصبت فهي عاطفة على الموضع<sup>(٦)</sup>، فتقول: مررت به وزيداً. ويمتنع الجمع بين حروف العطف. لو قلت: جاء زيد فثم عمرو، أو: وثم عمرو، لم يجوز. ويمتنع أن يفصل بين حرف العطف والمعطوف بشيء غير القسم<sup>(٧)</sup>، فإنه يجوز أن تقول: ضربت زيداً ثم والله عمراً، فافهم ذلك تصبّ إن شاء الله تعالى.

(١) وأن يكون حرف العطف الواو خاصة، وأن لا يكون المعطوف مخفوضاً، وأن لا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرأ، أو إلى أن يلي عاملاً غير متصرف. انظر المقرب ٢٣٤/١.

(٢) هذا البيت للأحوص، واسمه عبدالله بن محمد الأوسي، ولقب بالأحوص لضيق في مؤخرة عينه. انظر ديوانه ١٨٥. وهو في الأصول ٣٢٦/١، والمختص ٣٨٦/٢، والبصريات ٦٣٦، والأمال الشجرية ١٨٠/١، والمغني ٤٦٧، والخزانة ٣٩٩/١، والجمل ١٤٨، والحلل ١٨٩، وكشف المشكل ٥٢٢/١. ذات عرق: موضع بالحجاز. ونخلة: كناية عن المرأة.

(٣) لا يلزم عند الكوفيين والأخفش ويونس إعادته. وقد استدلوا بالآية التي أوردها المؤلف.

(٤) النساء: ١.

(٥) قال النحاس: «وهذا خطأ من المعنى والإعراب». إعراب القرآن ٤٣١/١.

(٦) أو على لفظ الجلالة، أي: واتقوا الله والأرحام. قاله الزمخشري في الكشاف ٤٦٢/١.

(٧) ويجوز الفصل بالطرف أو المجرور، بشرط أن لا يكون حرف العطف على زيد من حرف واحد نحو: قام زيد لا والله عمرو. ولا يجوز: قام زيد والله عمرو. المقرب ٢٣٤/١.

انقضت المرفوعات. وهذا ابتدأنا في المنصوبات وبالله التوفيق.

**فصل:** اعلم أن جميع المنصوبات عشرون منصوباً، أولها: المفعول المطلق، وهو المصدر. والثاني: المفعول به، وقد تقدم ذكره في باب الفاعل والمفعول. والثالث: المفعول فيه، وهو الظرفان من الزمان والمكان. والرابع: المفعول له، وهو المفعول من أجله. والخامس: المفعول معه، وهو المنصوب بواو «مع». وهذه الخمسة أصول المنصوبات لأنها مفعولة كلها.

**فصل:** ويلحق بها خبر «كان» وما حمل عليها، واسم «إن»، واسم «لا»، وخبر «ما»، وقد تقدم الحديث على هذه في أبوابها، والمنادى النكرة والمنادى المضاف والاستثناء الموجب والاستثناء المنقطع والاستثناء المقدم، والتعجب والحال والتمييز والإغراء والفعل المضارع إذا دخل عليه شيء من أدوات النصب، والتابع لهذه المنصوبات. هذه جملة ما يُنصب في الكلام. وقد تقدم الحديث على المفعول وعلى اسم «إن» وخبر «كان» وأخواتها وما حمل عليها، وعلى اسم «لا»، وعلى خبر «ما»، وعلى التابع. ونحن نذكر الباقي أبواباً هاهنا إن شاء الله تعالى.

## عقد باب المفعول المطلق

وفوائد هذا الباب مشتملة على خمس مسائل يُقال فيها: ما المفعول المطلق؟ ولم سمي مطلقاً؟ ولم جيء به؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

**فصل:** أمّا ما المفعول المطلق؟ فهو المصدر<sup>(١)</sup>، نحو: ضرب ضرباً، وأكل أكلاً. وأمّا لم سمي مطلقاً؟ فلأنّ العبارة تنطلق عليه بغير واسطة من حروف الجر، بخلاف المفعولات الأربعة فإنّ العبارة لا تنطلق عليها إلا بحرف جر. ألا ترى أنك تقول: مفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه. فلا بدّ من حروف الجر في العبارة، وليس كذلك المصدر.

**فصل:** وأمّا لم جيء بالمصدر؟ فجيء به تأكيداً لفعله وبياناً لنوعه في مثل: ضرب ضرباً وقام قياماً وخرج خروجاً، وعدداً لمراته نحو: ضرب ضربتين وضرباتٍ، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وأمّا على كم ينقسم المصدر؟ فعلى ثلاثة أقسام: مصدر صدر من اللفظ والمعنى، وهو كلّ مصدر منصوب ذكر معه فعله أو كان في حكم المذكور، نحو: ضرب ضرباً وأكل أكلاً، والذي في حكم المذكور نحو قوله

(١) وما يجري مجراه. كاسم المصدر، نحو العطاء في معنى الإعطاء، وكبعض الصفات نحو: عاتذاً بكه وكبعض أسماء الأعيان نحو: ترهاً وجندلاً، على خلاف في ذلك بين النحاة. انظر المساعد ٤٧٩/١.

تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾<sup>(١)</sup>، فضرب: مصدر من فعل محذوف<sup>(٢)</sup>، وكذلك قولهم: أهلاً وسهلاً ومرحباً<sup>(٣)</sup> وسقياً ورعياً، وما شاكل ذلك. هذه كلها منصوبة على أنها مصادر صدرت من أفعال محذوفة<sup>(٤)</sup> ومصدر صدر من المعنى دون اللفظ، وهو في مثل قولك: شئت زيدا بفضاً، وبفضته كراهية، فبفضاً: مصدر من معنى: شئت، وكراهية: مصدر من معنى: أبغضته. قال الله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾<sup>(٥)</sup>، قيل: أخبارها منصوب على أنه مصدر من معنى: تحدّث، كأنه قال: يومئذٍ تخبر أخبارها. وقال الشاعر: إذا انتدى واحتبى بالسيف دان له غلب الرقاب خضوع الجرب للطلالي<sup>(٦)</sup> قيل: خضوع، منصوب على أنه مصدر من معنى: دان، كأنه قال: خضع له غلب الرقاب خضوعاً. ومصدر لم يصدر من لفظ ولا معنى وهو مثل قولهم: ويل زيد وويله وويله<sup>(٧)</sup>، وما شاكل ذلك. قيل: هذه مصادر أتت منصوبة وليس لها فعل<sup>(٨)</sup>، وأكثر ما أتت منصوبة في البدء بشرط أن تكون مضافة، فإن فصلت عن الإضافة رفعت وجعلت مبتدأة، نحو قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾<sup>(٩)</sup>. وقد يجوز تأنيثها، قال الله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَا أَعَجِبْتُمْ أَنْ أكونَ مثَلِ هذا الغراب﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) محمد: ٤.

(٢) أي: فاضربوهم ضرب الرقاب.

(٣) الصحيح أن «أهلاً وسهلاً ومرحباً» ليس من هذا الباب، وإنما هي من باب المفعول به الذي حذف فعله، والتقدير: جئت أهلاً، ووطئت سهلاً، وأصبت مرحباً. انظر الصبان ١٩٣/٣، والمساعد ٥٨٠/٢.

(٤) حذف الفعل هنا واجب لا يجوز ذكره.

(٥) الزلزلة: ٤.

(٦) لم يعرف قائله. وهو في حماسة أبي تمام ٢٨٩/٢، والزهرة ١٠٧/٢، وكشف المشكل ٤٣٣/١. والرواية في الحماسة: شوس الرجال، بدلاً من: غلب الرقاب. احتبى بالسيف: اشتعل به. وانتدى: تسخّر. ودان: خضع. وغلب الرقاب: الرقاب الغليظة.

(٧) ويه: ويله.

(٨) تقتّر لها أفعال من معانيها. فيقدر في «ويله»: أحزنه الله ويله. وفي «ويحه»: رحمه الله ويحه.

(٩) الهزّة: ١.

(١٠) اللائدة: ٣١.

**فصل:** فأما أحكام المصدر فله حكمان: حكم في الإعراب، وحكم في العمل. فحكم الإعراب أن المصدر متى ذكر معه فعله أو كان في حكم المذكور يجب أن يكون منصوباً كما تقدم، وإنما نصب لأنه مفعول، وهو أصل المفعولين وأولها. ومتى لم يذكر معه فعله ظاهراً ولا مقدراً لم يجب نصبه وجرى بتصاريه الإعراب رفعاً وجرراً في مثل قولك: أعجبني ضربك، وكرهت ضربك، وعجبت من ضربك.

**فصل:** فأما قوهم: لبيك وسعديك وحنائيك وهذاذك وما شاكل ذلك، فهذه مصادر مثناة<sup>(١)</sup> منصوبة وعلامة النصب فيها الياء، والنون في جميعها محذوفة للإضافة إلى الكاف. ومعنى لبيك: إجابة بعد إجابة، ومعنى سعديك: إسعاد بعد إسعاد، وسائرهما على [هذا] القياس.

**فصل:** وأما حكم عمل المصدر، فهو في واجب وجائز وممتنع. فالواجب أن المصدر إذا كان مقدراً بأن والفعل<sup>(٢)</sup> يعمل عمل الفعل الذي صدر منه، إن لازماً فلازم، وإن متعدداً فمتعد، سواء كان يتعدى إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة كما تقدم في أول الكتاب. ومن الواجب نصب مفعول المصدر إذا كان المصدر مضافاً إلى فاعله أو منوئاً أو معرفاً بالألف واللام<sup>(٣)</sup>. مثال ذلك كله: أعجبني ضربك زيداً، فزيد: مفعول، والكاف هي الفاعل في المعنى. وتقول: أعجبني ضرب زيد عمراً، وأعجبني الضرب زيد عمراً. فزيد:

(١) هذه المصادر مثناة لفظاً، ومعناه التكرار. وتعرب مفاعيل مطلقة لأفعال من لفظها إلا هذاذك فيقدر له فعل من معناه، وهو: أسرع.

(٢) أو «ما» والفعل: فمثال الأول: عجبت من إكرامك زيداً أسراً، ويعجبني إكرامك زيداً غداً. ومثال الثاني: يعجبني إكرامك زيداً الآن.

(٣) عمل المصدر مضافاً أكثر، وعمله منوئاً أقيس، وعمله معرفاً بالألف واللام قليل لبعده من مشابهة الفعل بدخول «أل» عليه، والكوفيون ينعون إعماله، وتنعهم في ذلك البغداديون وابن السراج من البصريين. المساعد ٢٣٤/٢.



فاعلٌ للمصدر، وعمرو: مفعول به، وعلى هذا قياس ما أتى من المصادر العاملة.

**فصل:** وأما الحائزُ فيجوزُ أن يُضافَ المصدرُ مرةً إلى فاعله ويكون المفعول منصوباً بعده، نحو: أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً، فزيد: مجرور في اللفظ بالإضافة وهو في المعنى فاعلٌ للمصدر؛ لأنَّ التقدير: أعجبنى أنْ ضربَ زيدٌ عمراً. ويجوز في هذه المسألة أن تتبعَ زيداً بالجرِّ على اللفظ، وبالرفع على الموضع<sup>(١)</sup>.

ويجوزُ أن يُضافَ المصدرُ مرةً إلى مفعوله ويكون فاعله مرفوعاً بعده نحو قولك: أعجبنى ضربُ عمروٍ زيد<sup>(٢)</sup>، فعمرو: مجرورٌ في اللفظ بالإضافة، وهو في المعنى منصوبٌ لأنَّه مفعول، وزيدٌ هو الفاعل، والتقدير: أعجبنى أنْ ضربَ زيدٌ عمراً. ويجوزُ في هذه المسألة أن تُتبعَ عمراً بالجرِّ على اللفظ وبالنصب على الموضع<sup>(٣)</sup> لأنه مفعول للمصدر<sup>(٤)</sup>. ومعنى قولنا: تتبع، أي: تأتي بالنعته والعطف والتوكيد والبدل.

**فصل:** وأما الممتنع فهو ضدُّ الواجب. ويمتنعُ أنْ يتقدَّمَ معمول المصدر

(١) تقول: أعجبنى ضربُ زيدٍ أخيك عمراً، وأعجبنى ضربُ زيدٍ أخوك عمراً. قال لبيد بن ربيعة: حتى تهجر في الرواح وهناجها طلبُ المعقبِ حقَّه المظلومُ فرفع «المظلوم» وهو صفة للمعقب المجرور لفظاً بإضافة المصدر وهو «طلب» ولكنه مرفوع محلاً.

(٢) قيل: هذا قليل، وقيل: يختص بالشعر. ومن ذلك قول الشاعر: أنسى تلادي وما جمعت من نشب قرعُ القواقيرِ أفساؤه الأبريقِ والصحيح أنه لا يختص بالشعر لوروده في الحديث: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً». ولكنه قليل. انظر الصبان ٢/٢٨٩.

(٣) قال الشاعر:

قد كنت داهنت بها حناناً مخافة الإفلاس والليان  
نعطف «الليان» بالنصب على الإفلاس، لأنه منصوب محلاً، مجرور لفظاً.

(٤) هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين. ومذهب سيبويه أنه لا يجوز الإتيان على المحل. الصبان ٢/٢٩١.

عليه<sup>(١)</sup>، وأن يُفصل بينه وبين معموله، وأن يعمل وهو محذوف<sup>(٢)</sup>، وأن يتحمل الضمير<sup>(٣)</sup>، وأن يثنى أو يجمع إذا كان عاملاً لأنه يقدر بأن والفعل، والفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه<sup>(٤)</sup>، فإن كان غير عامل وكان اسماً للأشياء جاز تثنيته وجمعه مثل: العلوم والمعلوم والأشغال والأعمال، وما شاكل ذلك.

ويمتنع أن يحذف عامل المصدر إلا إذا كان المعنى يدل عليه نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾<sup>(٥)</sup>، فإطعام: مصدر، ومفعوله: يتيمًا، وفاعله محذوف لدلالة المعنى، والتقدير: أو إطعام الإنسان يتيمًا، وكذلك ما شاكل ذلك.

ويمتنع أن يُبدل المصدر العامل<sup>(٦)</sup>، فأما النعت والتأكيد والعطف<sup>(٧)</sup> ففيه خلاف، منهم من يجيزه، ومنهم من لا يجيزه<sup>(٨)</sup>، فافهم ذلك.

واعلم أن ما أضيف إلى المصدر انتصب انتصابه بشرط أن يكون قبل الفعل فعلٌ يدل على المصدر نحو قولك: سرْتُ أحسنَ سيرٍ، وقعدتُ أفضلَ قعودٍ، وما شاكل ذلك. قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾<sup>(٩)</sup>. وقال

(١) وقد جَوَزَ الْأَخْفَشُ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ نَحْوُ: يَعْبُجُنِي عَمْرًا ضَرْبُ زَيْدٍ الْمُسَاعِدُ ٢/٢٣٣. ويرى الرضي أنه إذا كان معموله ظرفاً أو شبهه يجوز تقديمه عليه نحو: اللهم ارزقني من عندك البراءة. انظر شرح الكافية ٢/١٩٥.

(٢) ويرى الرضي أنه يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، ويجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل عليه. شرح الكافية ٢/١٩٥.

(٣) عدم تحمله الضمير هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يجعلونه كاسم الفاعل في تحمله الضمير، وتبعهم في ذلك ابن مالك. المساعد ٢/٢٤٤.

(٤) أجاز جماعة جمعه ومنهم ابن عصفور (المقرب ١/١٣١)، ومن ذلك قول الشاعر: وقد وعدتك موعداً لو وفيت به مواعيد عرقوب أخاه يسيثرب

(٥) البلد: ١٤.

(٦) فيمتنع: يعجبني بغضك كراهيتك زيداً.

(٧) في المخطوطة: والبدل.

(٨) فعند هؤلاء لا يجوز: يعجبني ضربك شديداً زيداً، ولا: عجبت من ضربك نفسه زيداً، ولا: عجبت من شرك وأكلك اللبن.

(٩) الأنعام: ٩١.

تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾<sup>(١)</sup>. وقال تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد تأتي مصادر مستعملة بالميم في أولها<sup>(٣)</sup> نحو قولهم: مضرب ومخرج ومأكل ومطعم، وما شاكل ذلك. فإنْ ذُكِرَ شيءٌ من هذه منصوباً بعد الفعل فهو مصدر، وما أضيف إليه انتصب كانتصابه أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلٌّ مِزْقٍ﴾<sup>(٤)</sup>، فكلّ منصوب بإضافته إلى المصدر. فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) يوسف: ٣.

(٣) وهو ما يعرف بالمصدر الميمي. وهو ما بدئ بهم زائدة لغير المفاعلة، احترازاً من نحو: مشاركة ومعاونة ومقارنة، فلا تسئ مصادر ميمية.

(٤) سبأ: ١٩.

## عقد باب المفعول فيه

وهو الظرفان من الزمان والمكان. وفوائد هذا الباب مشتملة على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما الظرف؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

**فصل:** أما ما الظرف؟ فهو كل اسم وقع فيه الفعل، ولهذا سمي مفعولاً فيه.

**فصل:** وأما على كم ينقسم الظرف؟ فهو ينقسم على قسمين: ظرف زمان وظرف مكان. فظرف الزمان هو ما كان من أسماء الزمان، وهو ينقسم على قسمين: معرب ومبني. فالمعرب مثل اليوم والشهر والسنة والعام والحقية والمدّة والآونة وقبل وبعد<sup>(١)</sup>، وما شاكل ذلك من المعربات. والمبني مثل: إذ وإذا وقط ومتى وأمس إذا كان معي<sup>(٢)</sup> والآن، وما شاكل ذلك من المبنيات.

وظرف المكان ما كان من أسماء المكان، وهو ينقسم على قسمين: معرب ومبني. فالمعرب مثل: خلف وأمام وتجاه وقدام وتحت وفوق ويمين وشمال وقبالة

---

(١) بالنسبة لـ «قبل وبعد» فإنها يكونان معربين إذا صُرّح بالمضاف إليه كقولك زرتك قبل العصر. وجئتك بعد الظهر. أو حُذف المضاف إليه وتُوي تَبَوُّتَ لفظه كقولك: لا تنتظر حتى العصر، ذرني قبل، أي: قبل ذلك. أو حُذف المضاف إليه ولم يُنَوَّ لفظه ولا معناه كقول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم

(٢) وهو الذي قبل يومك. المجازيون يبنونه على الكسر مطلقاً، وبعض بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، أما جمهورهم فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع، وفي حالتي النصب والجر يبنونه على الكسر.

ومقابل وعند وفرسخ وبريد وميل، وما شاكل ذلك من المعربات. والمبني مثل: حيث وثم وهنا وأين وأنى بمعنى: أين، ولدن ولدى بمعناها، وهما جميعاً بمعنى عند، وما شاكل ذلك من المبنيات.

وظرفُ الزمان ينقسمُ أيضاً إلى ثلاثة أقسام: ظروف زمان ماضية وهي مثل: قبل وإذا وأمس وأنف في مثل قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ أَنْفًا﴾<sup>(١)</sup>، فأنف<sup>(٢)</sup>: ظرف زمانٍ ماضٍ يقدر بقبل<sup>(٣)</sup>، وظروفُ الزمان التي بمعنى الاستقبال مثل: بعد وغد وإذا ووشيك في مثل قول الشاعر:

لتسمعن وشيكاً في ديارهم      الله أكبر يا ثاراتِ عثمان<sup>(٤)</sup>  
فوشيكاً: ظرف زمان مستقبل يقدر بقريب أو بعيد<sup>(٥)</sup>. وظروف الزمان التي بمعنى الحال مثل: الآن واليوم والساعة.

**فصل:** وأما أحكامُ الظرف فهي في واجبٍ وجائزٍ وممتنع. فالواجبُ نصبُ الظرف من الزمان والمكان إذا وقع فيه الفعل نحو قولك: خرجتُ يومَ الجمعة وقعدتُ أمامك. وسواء كان الظرف معرباً أو مبنياً فإنه منصوب بوقوع الفعل فيه. وجميعُ الظروف مقدرة بفي، لأنك إذا قلت: خرجتُ يومَ الجمعة، فالمعنى: خرجتُ في يوم الجمعة. وإذا قلت: قعدتُ أمامك، فالتقدير: قعدتُ في المكان المعروف، وكذلك سائر الظروف.

**فصل:** والجائزُ أن تُقدر الظروف أخباراً لذواتِ الأخبار، وأحوالاً بعد

(١) محمد: ١٦.

(٢) في المخطوطة: وأنف.

(٣) ونقل ابن منظور عن ابن الأعرابي أنَّ معناها في هذه الآية الساعة. اللسان (أنف). وهذا المعنى ذكره الزمخشري في الكشاف ٣٢٢/٤.

(٤) هذا البيت لحسان بن ثابت، انظر ديوانه ٢١٦، وهو في شواهد الإيضاح ١٠٠، والبصريات ٥٩٩، واللسان (ثأر). وقوله: يا ثاراتِ عثمان، أي: يا أهل ثارته، وبها أيها المطالبون بدمه.

(٥) وقد قتره ابن منظور بسريع. اللسان (وشك).

المعارف، ونعوتاً بعد النكرات، وصلاتٍ للنواقص<sup>(١)</sup>، وتُعلّق في جميع ذلك بالمحذوف الذي نابت منابه وتضمّنت إعرابه<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن تُضاف ظروفُ الزمان إلى الجمل الابتدائية والفعلية، ويُحكم على موضع الجملة بالجرّ نحو قولك: خرجت يومَ خرج زيد، وسرتُ ساعة أبوك سائراً، وما شاكل ذلك.

ويجوز أن يعملَ في الظروف ما قبلها وما بعدها إلا: أين ومتى وأَيّان وأنى، فلا يعملُ فيها إلا ما بعدها؛ لأنها لا تخلو من الشرط والاستفهام، والشرط والاستفهام لها صدر الكلام، ولذا لا يعملُ فيها إلا جوابها حيث كان، مقدّماً أو مؤخراً.

ويجوز أن تعملَ في الظروف الأفعال ومعاني الأفعال. ويجوز أن تُخبر بظروف المكان عن الأشخاص والأحداث فتقول: زيد أمامك، والقتال خلفك. وإنما جازَ فيها هذا لكثرة تمكّنها. ولا يجوزُ أن تُخبر بظروف الزمان إلا عن الأحداث لا غير، تقول: الخروجُ يومَ الجمعة<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** والممتنعُ ضدّ الواجب، يمتنعُ أن تُخبرَ بظروف الزمان عن الأشخاص. ويمتنعُ أن تجرَّ «عند» بشيء من حروف الجر إلا «من» وحدها. واعلمُ أن «أمس والآن» بنيا لتضمّنها الألف واللام<sup>(٤)</sup>. فالألف واللام في الأمس لتعريف العهد، والألف واللام في الآن لتعريف الإشارة<sup>(٥)</sup>.

(١) وهذه أمثلتها على التوالي: زيدُ أمامك، ورأيتُ زيداً خلفك، ومررت برجلٍ شالك، وجاء الذي بينك.

(٢) وقد اختلف في هذا المحذوف الذي تعلّقت به، فقول: تقديره: كان أو استقرّ. وقيل: تقديره: كائن أو

مستقر. الأول مذهب البصريين، ونسب لسيبويه، وهو قول الفارسي والزمخشري. والثاني مذهب

الأخفش وابن السراج، واختاره ابن مالك. انظر شرح الكافية للرضي ٩٣/١، والمساعد ٢٣٦/١.

(٣) وأمّا قولهم: اليوم غمر، والليلَةُ الهلالُ، فالتقدير: شرب غمر، ورؤية الهلال.

(٤) فتكون اللام في «الآن» زائدة.

(٥) وهذا مذهب الزجاج. رضي ١٢٦/٢.

واعلم أن «أمس» لا ينصرف لأن فيه التعريف والعدل<sup>(١)</sup>. أما التعريف فلكونه من أمس معين، وهو الأمس الذي يلي يومك الذي أنت فيه. وهو معدول من الأمسا. وكذلك سحر لا ينصرف أيضاً إذا كان من سحر يوم معين، والعلّة فيه مثل العلة في أمس<sup>(٢)</sup>. وغُدوة وبُكرَة وضُحوة إذا أردت بهنَّ غُدوة يوم معين أو بُكرته أو ضُحوته، لا يَنْصَرِفْنَ لعلتين وهما: التعريف والتأنيث. فإن نُكِرَت هذه الأسماء كلها انصرفت لزوال إحدى العلتين وهي التعريف<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن كل ما أضيف إلى الظرف ينتصب كانتصابه بشرط أن يكون فيه معنى الظرف، فتقول: خرجتُ نصفَ النهار وآخرَ الليل، وقعدتُ شرقي الدار وغربي المسجد، وما شاكل ذلك. فافهم ذلك تصبُّ إن شاء الله.

(١) عدم صرفه هو لفة بعض بني تميم. أما جمهورهم فأنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة. انظر الكتاب ٢/٢٨٣.

(٢) وهي التعريف والعدل. ومنهم من قال: هو مبنٍ لثمنه معنى «أل» كأس، ومن هؤلاء ابن الطراوة. المساعد ١/٤٩١.

(٣) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ مريم: ٦٢.



## عقد باب المفعول له

وهو المفعول من أجله. وفوائد هذا الباب مشتملة على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما المفعول من أجله؟ وكم شرائطه؟ وما أحكامه؟

**فصل:** أمّا المفعول من أجله فهو كل مصدر<sup>(١)</sup> غالباً ذُكِرَ علة للفعل وعذراً وغرضاً للفاعل. لأنك إذا قلت: زرتك طمعاً في معروفك، فقد جمع الشرائط، لأنه إذا قال لك: لم زرتني؟ وقلت: طمعاً في معروفك، فقولك: طمعاً، علة للزيارة وعذرٌ وغرضٌ لك. وكذلك قولك: أحببتك طاعةً لله، وخرجت رغبةً في الجهاد، وما شاكل ذلك. وقلنا: كل مصدر غالباً، احترازاً من الاسم الذي ليس بمصدر إذا قُدِّرَ بالمفعول من أجله نحو قولك: جئت لزيد، التقدير: لأجل زيد. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَطْعُمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نَرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً﴾<sup>(٢)</sup>، قوله: لوجه الله، في موضع نصب على أنه مفعول من أجله تقديره: لأجل وجه الله. واحترازاً من الاسم أيضاً، من «أن» التي تُقَدَّرُ بالمصدر إذا كانت في موضع النصب مفعولاً<sup>(٣)</sup> من أجله نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقْمُوا

(١) واشترط ابن الخباز وغيره أن يكون قليلاً، ولم يشترط بعضهم ذلك، فقد أجاز أبو علي الفارسي: جئتكَ ضرب زيد، أي: لتضرب زيدا. وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكاً بقولهم: أما العبيد فذو عبيد، ونقل ذلك عن الزجاج أيضاً إلا أنه على تقدير مضاف، أي: مها تذكره لأجل تلك العبيد. وجعله بعض النحاة مفعولاً به لمحذوف، أي: مها تذكر العبيد. انظر الصبان ١٢٣/٢، وأوضح المسالك ٢٢٥/٢.

(٢) الإنسان: ٩.

(٣) في المخطوطة: مفعول.

منهم إلا أن يؤمنوا بالله<sup>(١)</sup>، فإن<sup>(٢)</sup> في موضع النصب مفعول من أجله تقديره: لأجل أن يؤمنوا بالله. وكذلك قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَ الْأَعْمَى﴾<sup>(٣)</sup>، تقديره: لأجل أن جاء الأعمى، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وأما كم شرائطه؟ فله أربع شرائط: إحداها: أن يكون مصدراً قد حذف فعله في الغالب كما تقدم. الثانية: أن يكون ذلك المصدر متصفاً للام الغرض ظاهرة أو مقدرة؛ لأنك إذا قلت: أطعت الله خوفاً من عقابه، فالتقدير: الخوفي من عقابه. والثالثة: أن يستفهم عنه بـ «لَمْ» ومُجَاب باللام، يقول القائل: لَمْ زرتني؟ فتقول: لطعمي في معروفك. والرابعة: أن يكون المفعول من أجله علّة للفعل وعُدراً وغرضاً للفاعل كما تقدم<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** وأما أحكام المفعول من أجله فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب نصب المفعول من أجله لفظاً في المعربات، وتقديراً في المبنيات مثل: أن المصدرية ومواضع الجار والمجرور. ومن الواجب إثبات لام الغرض<sup>(٥)</sup> مع الاسم الذي ليس بمصدر إذا كان مقدراً بالمفعول من أجله نحو قولك: جئتكَ لزيد، أي: لأجله. ومن الواجب إثبات لام الأجل مع المصدر إذا كان من فعل المفعول نحو قولك: زرتكَ لإيمانك بالله، لو حذفتم اللام لم يجز لأن المعنى يختل واللفظ يشكّل<sup>(٦)</sup>.

(١) البروج: ٨.

(٢) أن وصلتها.

(٣) عبس: ١، ٢.

(٤) واشترط المتأخرون أيضاً اتحاده بالمعلل به وقتاً وفاعلاً. فلا يجوز: تأملت السفر، ولا: جئتكَ محبة إياي. ونقل عن سيبويه والمتقدمين أنهم لا يشترطون اتحاده بالمعلل به فاعلاً. ونقل عن أبي علي الفارسي أنه لا يشترط اتحاده بالمعلل به وقتاً. انظر الرضي ١/١٩٢، والتصريح ١/٣٣٥.

(٥) أو ما في معناها، وهو «بِئْسَ» السببية نحو قوله تعالى: ﴿مَتَّصِعاً مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ - المشر: ٢١، والباء نحو قوله تعالى: ﴿فَبَطَّلُوا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ النساء: ١٦٠.

(٦) لأنه يلتبس بمصدر الفاعل.

**فصل:** والجائز أن تُثبت اللام مع المصدر الذي صدر من فعل الفاعل وأن تحذفها، تقول: زرتك طمعاً في معروفك، ولطعمي في معروفك. قال الشاعر:  
يكاد يمسكه عرفان راحته ركن الحطيم إذا ما جاء يستلم<sup>(١)</sup>  
فعران: مفعول من أجله<sup>(٢)</sup>. وكذلك يجوز في «أن» المصدرية إذا كانت مقترنة بالمفعول من أجله أن تُثبت لام الأجل معها وأن تحذفها، تقول: زرتك أن أكرمتني، ولأن تكرمتني.

وجوز تقديم المفعول من أجله على الفعل العامل فيه وتأخيرها، لأن عامله متصرف، تقول: زرتك طمعاً في معروفك، وطمعاً في معروفك زرتك.

**فصل:** والممتنع ضد الواجب. يمتنع أن يتقدم معمول المفعول من أجله عليه. لو قلت: زرتك لإكرامك زيداً، فلو قدمت زيداً وقلت: زرتك زيداً لإكرامك، لم يجز. وإنما امتنع ذلك لأن المفعول من أجله مصدر، والمصدر لا يتقدم معموله عليه لضعفه.

ويمتنع أن تحذف لام الأجل من الاسم الذي ليس بمصدر نحو قولك: جئتك لزيد، لو حذفتم اللام وقلت: جئتك زيداً، لم يجز، لأن اللفظ يحتمل والمعنى يشك<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا البيت للفرزدق من قصيدة يمدح بها علي بن الحسين. انظر ديوانه ١٨٠/٢. وهو في الخصائص ١٤٦/٢، والإفصاح ٣٥٨، والبصريات ٣٤٣، وكشف المشكل ٤٤٧/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٢١/٤، وأمالى المرتضى ٦٧/١. عرفان: علم، والحطيم: جبر مكة مما يلي الميزاب، وقيل: هو جدار الكعبة. اللسان (حطم).

(٢) وأجاز أبو علي الفارسي أن يكون «عران» فاعلاً و«ركن» مفعولاً به. وذكر أن هذا الوجه يحسن إذا كان قد أكثر لس الركن بيده، فصار لكثرة ذلك منه أن عرفته راحته الركن. انظر المسائل البصريات ٣٤٤/١.

(٣) فلو قلت: جئتك زيداً، احتمل عدة معانٍ، فيحتمل أن يكون المعنى: جئتك لأجل زيد، ويحتمل أن يكون غير ذلك إذا أعرب «زيداً» بدلاً من الكاف.

ويمتنع حذف لام الأجل من المفعول من أجله إذا كان مصدراً من فعل  
المفعول في مثل قولك: زرتك لإيمانك بالله، لو حذفت اللام من إيمان، لم يحجز  
فافهم ذلك تصبب إن شاء الله تعالى.

## عقد باب المفعول معه وهو المنصوب بواو «مع»

وفوائد هذا الباب تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما المفعول معه؟  
وكم شرائطه؟ وما أحكامه؟

**فصل:** أمّا ما المفعول معه؟ فهو كلّ اسم ذكر منصوباً بعد الواو  
عبارة عن المصاحبة نحو قولك: جاء زيدٌ وعمراً، واستوى الماء والخشبة، وجاء  
البردُ والطيلاسة<sup>(١)</sup>، وقمتُ وزيداً؛ والتقدير: جاء زيدٌ مع عمرو، وعلى هذا  
القياس ما ورد عليك من هذا الباب.

**فصل:** وأمّا كم شرائطُ المفعول معه؟ فله ثلاثُ شرائط. إحداها: أن  
تُحذف «مع» وتُقام الواو مقامها، لأنَّ «مع» للمصاحبة والواو للجمع، والجمع  
والمصاحبة سيان. والشريطة الثانية: أن يُنقلَّ إعرابُ الاسم من الجرِّ إلى  
النصب لأنّه بمنزلة المنصوب بنزع الخافض؛ لأنَّ المفعول معه في الأصل كان  
مجروراً بـ «مع»، فلما حذفتها نصبتَ الاسمَ وجئتَ بالواو بعدها لتدلَّ عليها.  
وقيل: إنّ الواو قوّتِ الفعل اللازم فنصبَ المفعول معه كما قوّته «إلا» في  
الاستثناء. والشريطة الثالثة: أن يكون العاملُ في المنصوب بواو «مع» فعلاً  
صريحاً ظاهراً فقط<sup>(٢)</sup>. فإذا قلت: جاء زيد وعمراً، فقد جمع الشرائط.

(١) الطيلاسة: جمع، مفردة الطيلس والطيلسان، وهو نوع من الأكسية.

(٢) مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الناصب الفعل أو ما يعمل عمله من مصدر أو اسم فاعل أو =

وقد ورد المنسوب بواو «مع» في القرآن الكريم وفي أشعار العرب. فقال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَفَكِّحِينَ﴾<sup>(١)</sup>، فقوله: والمشركون: منسوب بواو «مع»، وتقديره: لم يكن الكافرون مع المشركون. ولا يجوز أن يكون «والمشركون» عطفاً على أهل. لأنه لو كان عطفاً لكان التقدير: من أهل الكتاب ومن المشركون. وذلك لا يجوز. لأن المشركون كلهم كفار، و«مَنْ» تقتضي التبعية فلهذا امتنع العطف<sup>(٢)</sup>. وقد روي أيضاً في قوله [تعالى]: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾<sup>(٣)</sup> أَنَّ «مَنْ» في موضع نصب بواو «مع» وتقديره: فاستقم كما أمرت مع مَنْ تَابَ مَعَكَ<sup>(٤)</sup>. وكذلك روي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> على قراءة من قرأ: وشركاءكم، بالنصب، أَنَّ «شركاءكم»

= مفعول. تقول: عرفت استواء الماء والخشبة، وأنا سائر والنيل، والناقعة متروكة وفصيلها. ولم أجد أحداً اقتصر على الفعل كما ذكر المؤلف إلا ابن عصفور حيث قال: «وانتصابه بالفعل الظاهر المتقدم عليه بواسطة الواو، وصح له العمل فيه مع توسطها بينها لأنها حرف عطف في الأصل، فعمل الفعل فيها بعدها كما عمل فيها بعد حرف العطف». المقرب ١/١٥٨. وناصبه عند الجرجاني الواو، وعند الزجاج مخنوف، وعند الكوفيين الخلاف - وهو عامل معنوي. انظر هذه المسألة في التصريح ١/٣٤٤، والرضي ١/١٩٥، والمساعد ١/٥٤٠.

(١) البيّنة: ١.

(٢) هو عند المكبري ومكي بن أبي طالب، وأبي جعفر النحاس والقرطبي معطوف على «أهل». ولم يذكرها وجهاً آخر. انظر: إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٩١، ومشكل إعراب القرآن ٢/٨٣١، والجامع لأحكام القرآن ٢٠/١٤٠، وإعراب القرآن ٥/٢٧١. والسبب الذي ذكره المؤلف من منع العطف يراعى لو كان العطف على «الذين» حيث لا يجوز العطف لفظاً ومعنى. أما اللفظ فاسم الموصول في محل رفع اسم «يكن» فيعطف عليه بالرفع وليس بالنصب، وأما المعنى فإنه يصير «المشركون» من أهل الكتاب وليسوا منهم. فقد اختلط الأمر على المؤلف فظن أن العطف على «أهل» يفسد المعنى فعدل إلى المفعول معه، وليس الأمر كما ظن، لأن العطف على «الذين» هو الذي يفسد المعنى.

(٣) هود: ١١٢.

(٤) وقد جعله الزمخشري من باب العطف. قال: «معطوف على المستتر في استقم. وإنما جاز العطف عليه ولم يؤكد بمنفصل لقيام الفاصل مقامه». الكشف ٢/٤٣٢. أما المكبري فقد أجاز فيه الوجهين. إملاء ما من به الرحمن ٢/٤٧.

(٥) يونس: ٢٨.

منصوب هواو «مع» تقديره: مكانكم أنتم مع شركائكم. والرفع في الاثنين الآخرين جائز، وتكون الواو للعطف. وقال الشاعر:

فكنت وإياها كحرّان لم يُفّق      من الماء إذ لاقاه حتى تقدّداً<sup>(١)</sup>  
قوله: وإياها، في موضع نصب هواو «مع»، تقديره: فكنت معها. وقال آخر:  
أكون وإياها بها مثلاً بعدي<sup>(٢)</sup>

تقديره أيضاً: أكون معها. وقال النابغة<sup>(٣)</sup>:

وما قلتُ حتى نال شتمُ عشيرتي      نفيلُ بن عمرو والوحيدُ وجعفر<sup>(٤)</sup>  
تقديره: مع جعفر.

**فصل:** وأما أحكامُ المفعول معه فهي في واجب وجائز وممتنع.  
فالواجبُ نصبُ هذا المفعول معه بعد الواو والفعل كما تقدّم، ولا سيّما بعد  
المضمر المتصل الذي هو غيرُ مؤكّد نحو قولك: قمتُ وزيداً، ذكر بعضهم أنه

(١) هذا البيت لكعب بن جعيل التغلبي، وهو شاعر إسلامي كان في زمن معاوية. وهو من شواهد الكتاب  
٢٩٨/١، والأصول ٢٥٥/١، والجمل ٣١٧، وكشف المشكل ٤٤٨/١، والحلل ٣٦٦. يصف نفسه عند  
لقاء حبيته بأنه كالشديد العطش أمكنه الماء وهو في آخر رفق.

(٢) عجز بيت لأبي نؤيب الهذلي صدره: فأليت لا أنفك أحنو قصيدة. أنظر ديوان الهذليين ١/١٥٩.  
والرواية فيه:

فأقسمت لا أنفك أحنو قصيدة      أدعئك وإياها بها مثلاً بعدي

وفي بعض الروايات: تكون وإياها بها مثلاً بعدي. وهو في شواهد الإيضاح ١٨٠، وكشف للمشكل

٤٤٨/١، والمقتصد ٦٥٩/١، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٠٥، وجل الزجاجي ٣١٨.

(٣) هو النابغة الجعدي. واسمه: قيس بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة الجعدي. كان يكنى أبا ليلى. وهو  
شاعر جاهلي، وكان ممن هجر الأوثان ونهى عن الحمر قبل ظهور الإسلام. وقد على النبي ﷺ  
فأسلم. انظر الخزانة ١٦٧/٣، والأعلام ٢٠٧/٥.

(٤) أنظر شعره ٦٨. والبيت في الشعر والشعراء ٢٨٩/١، وكشف المشكل ٤٥٢/١.



لا يجوز أن ترفع زيداً عطفاً على التاء إلا أن تؤكد التاء بمضمر منفصل  
فتقول: قمتُ أنا وزيد<sup>(١)</sup>.

**فصل:** والجائز أن المنصوب يواو «مع» إذا وقع بعد اسم ظاهر جاز  
أن تحمل الواو عاطفةً وبمعنى «مع»، فتقول: جاء زيدٌ وعمرو، على العطف،  
وعمرأ، على تقدير «مع»، وكذلك بالنصب والجر<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** والممتنع ضد الواجب. يمتنع أن يتقدم المفعول معه على الفعل  
العامل فيه، لأن الواو في الأصل للعطف، والعطف لا يتقدم على المعطوف.

وَيَمْتَنَعُ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ مَعَانِي الْأَفْعَالِ كَالْإِشَارَةِ وَالتَّنْبِيهِ وَمَا  
شَاكَلَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>. لو قلت: هذا زيدٌ وعمراً، وأنت تريد: مع عمرو، لم يجز، لأنه  
لا فعل صريح<sup>(٤)</sup> يعمل في عمرو النصب، فافهم ذلك. فأما قولهم: كلُّ إنسان  
ورأيه، فليس الواو في: ورأيه، واو «مع» بل هي عاطفة<sup>(٥)</sup>، ورأيه: مرفوعٌ  
معطوف على «كل»، و«كل» مبتدأ وخبره محذوفٌ وتقديره: كل إنسان ورأيه

---

(١) يفهم من كلام ابن مالك وغيره أن العطف في هذه المسألة لا يحسن، بل يترجح النصب. وكلام  
المؤلف نفسه يوحي بذلك لأنه قال: «ذكر بعضهم أنه لا يجوز أن ترفع زيداً عطفاً على التاء». يفهم  
من هذا أن هناك من أجاز العطف في هذه المسألة. فالتصحيح هنا يترجح على العطف، ولا يجب. قال  
ابن مالك:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق  
وما ذكره المؤلف من وجوب النصب في هذه المسألة هو مذهب ابن عصفور. انظر المقرب ١/١٥٩.  
(٢) يترجح العطف في هذه المسألة، لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف. أوضح المسالك ٢/٢٤٣.  
(٣) وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب سيويه. وقد أجاز أبو علي الفارسي أن يكون العامل في المفعول  
معه اسم الإشارة «هذا».

(٤) ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر.  
(٥) ليس كما ذكر المؤلف، بل هي نص في المعية إلى جانب كونها للعطف. بدليل أنها لو حذفت ووضعت  
مكانها «مع» لم يتغير المعنى. والذي منع كون ما بعدها مفعولاً معه في المثال الذي أتى به المؤلف ليس  
لأنها لا تفيد المعية، بل لأن ما قبلها ليس جملة مشتملة على فعل أو ما في معناه.

مقرونان، وكذلك: كلُّ إنسانٍ وصنعتُهُ، والتقدير: كلُّ إنسانٍ وصنعتُهُ معروفان، وما شاكل ذلك<sup>(١)</sup>.

وأما قولهم: ما أنتَ والخروجُ؟ ينصب «الخروج»، وما أنتَ وقصعةٌ من تريد؟ وما أنتَ وزيداً؟، فليس هذه المنصوباتُ بواو «مع» وإنما هي في التحقيق مفعولةٌ لمصادر محذوفة يدلُّ عليها حرفُ العطف، وذلك المصدر مرفوعٌ عطفاً على المبتدأ قبله وتقديره: ما أنتَ ولزومُك الخروجِ؟ وما أنتَ ومدانُك قصعةٌ؟ أو ملابسُك، وما أنتَ ومصاحبُك زيداً؟ وإنما جاز حذف هذه المصادر لدلالة حرف العطف عليها، وإلا فهو لا يجوز أن يعملَ المصدرُ محذوفاً<sup>(٢)</sup>. ومنهم من يسمي هذا المنصوب مفعولَ الملابسة، ومثله قول الشاعر:

وما أنا والتلددُ حولَ نجدٍ      وقد غصَّتْ تِهامةٌ بالرجالِ<sup>(٣)</sup>

تقديره: وما أنا ولزومي التلددُ، فنصب «التلدد» مفعولاً للمصدر المحذوف. وأما قولهم: وجهُك يا زيدُ والأرضُ، ورأسُك يا زيدُ والحجرُ، فليست

---

(١) حذف الخبر في مثل هذه المسألة واجب، لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران، فقامت مقام «مع».

(٢) هناك أمور لا بد من ذكرها في هذه المسألة وهي: أولاً: أن نصب هذه الأسماء قليل ويفهم ذلك من كلام ابن مالك في التسهيل (٩٩) فقد قال: «وربما نُصب بفعل مقدر بعد ما أو كيف أو زمن مضاف أو قبل خبر ظاهر في نحو: ما أنتَ والسيرُ؟ وكيف أنتَ وقصعةٌ؟ وأزمان قومي والجماعة. وأنا وإياه في لحاف». وقال سيبويه: «وزعموا أن أناساً يقولون: كيف أنتَ وزيداً؟ وما أنتَ وزيداً؟ وهو قليل في كلام العرب». الكتاب ٣٠٣/١. ثانياً: أن هذه الأسماء منصوبة بأفعال محذوفة وليست بمصادر كما ذكر المؤلف، وهذا واضح في كلام ابن مالك. وقال سيبويه: «ولم يحملوا الكلام على ما وكيف، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصعةٌ من تريد؟ وما كنتَ وزيداً؟». الكتاب ٣٠٣/١. ثالثاً: ذكر المؤلف في باب المفعول المطلق أن المصدر لا يعمل وهو محذوف، وهنا أجاز عمله.

(٣) هذا البيت لمسكين الدارمي، انظر ديوانه ٦٦. وهو في الكتاب ٣٠٨/١، وابن يعيش ٥٠/٢، وروصف البياني ٤٢٢، والكامل ٢٧٤/١، والخزانة ١٤٢/٣، والجمل ٣١٩، وكشف المشكل ٤٥٤/١، والحلل ٣٧١. والرواية المشهورة: فما لك والتلدد. والتلدد: الذهاب والمجيء حيرة. ومعنى البيت: ما لي أقيم في نجد وأتردد فيها مع جديها، وأترك تِهامة وقد امتلأت بالرجال لخصبها.

هذه الواو واو «مع» وإنما هي في اللفظ عاطفة وفي المعنى نائبة مناب حرف الجر وهو الباء الزائدة، ورأسك ووجهك منصوبان على أنها مفعولان لفعل محذوف يدل عليه المعنى، كأنك تريد: الصق وجهك بالأرض، واضرب رأسك بالحجر<sup>(١)</sup>.

وقولهم: إياك والكذب، الواو أيضاً في اللفظ عاطفة وهي ليست بمعنى «مع» وهي في المعنى زائدة، والكذب: منصوب على أنه مفعول للفعل المحذوف الذي يدل عليه المعنى، وإياك: لا موضع له من الإعراب على بعض الأقوال لأنه وقع موقع الفعل المحذوف، وذلك الفعل المحذوف فعل أمر مبني لا إعراب له. وفي الأصل أن ما وقع موقع المبني بُني كبنائه، والتقدير: احذر الكذب، أو تجنب. وقس على هذه المسائل ما ورد عليك من جنسها، وتدبر ما شرحته فيها، فهو من اللطيف، موقفاً إن شاء الله تعالى.

---

(١) ويجوز نصب هذه الكلمات على المعية.

## عقد باب النداء

وفوائد هذا الباب مشتملة على خمس مسائل يُقال فيها: ما النداء؟ وكم أدوات النداء؟ وما المنادى؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أمّا النداء فهو الدعاء والتصويت، سواء تقول: ناديت فلاناً، أو دعوته أو صوته.

**فصل:** وأمّا كم أدوات النداء؟ فهي سبعة أحرف وهي: يا وأيا وهيا وآ - بهمزين وأ - بهمزة واحدة في مثل: أزيد، وأي مخففة في مثل قولك: أي زيد<sup>(١)</sup>، ووا في نداء الندبة في مثل قولك: وازيداء.

**فصل:** وأمّا المنادى فهو الاسم دون الفعل والحرف. فإن دخل حرف النداء على حرف أو على فعل علمت أنّ المنادى اسمٌ محذوف. قال الله تعالى: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾<sup>(٢)</sup>، فأدخل حرف النداء على «لَيْتَ»، و«لَيْتَ» حرف لا يُنادى، وإنما المنادى اسمٌ محذوفٌ تقديره: يا قوم ليتني. وكذلك [قوله تعالى]: ﴿يا ليتها كانت الغاضية﴾<sup>(٣)</sup>، والتقدير: يا قوم ليتها، وما شاكل ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) وكذلك: أي. فتكون حروف النداء ثمانية وليت سبعة كما ذكر المؤلف.

(٢) النساء: ٧٣.

(٣) الحاقة: ٢٧.

(٤) وقيل: إن «يا» في مثل هذه الآية للتية. قال ابن مالك: «إنّ وليها ليت أو ربّ أو هذا، فهي للتية لا للتداء التهيل ١٧٩».

وكذلك قولهم: يا قاتل الله فلاناً ما أخبثه، فأدخلوا حرف النداء على فعل، والفعل لا يُنادى، والمنادى اسمٌ محذوفٌ أيضاً تقديره: يا قوم قاتل الله فلاناً. قال بعضهم:

يا قاتل الله وصل الغانيات لقد      أيقن أني من قذرها الكبير<sup>(١)</sup>  
ومثله قول بعض المتأخرين:

يا قاتل الله خساً في تمثيلها      كأنه علم في رأسه نار<sup>(٢)</sup>  
والتقدير: يا قوم قاتل الله خساً.

فصل: وأما على كم ينقسم المنادى؟ فهو ينقسم على قسمين: قسم معرب وقسم مبني. فالقسم المعرب صنفان، وهما: المنادى المضاف والنكرة المفردة من الإضافة بشرط أن تكون النكرة غير مقصودة<sup>(٣)</sup>. وإعراب هذين الصنفين النصب. قال الله تعالى في المنادى المضاف: ﴿اعملوا آل داود شكراً﴾<sup>(٤)</sup>، والتقدير: يا آل داود. وقال تعالى: ﴿يا أهل يثرب لا مقام لكم﴾<sup>(٥)</sup>. وقال الشاعر أيضاً في المضاف:

أيا شجر الخابور ما لك مورقاً      كأنك لم تحزن على ابن طريف<sup>(٦)</sup>

(١) البيت للأخطل. انظر: شرح ديوانه ١٦٥، وفيه: إذا، بدلاً من: لقد. وأنتك، بدلاً من: أني. ومعنى البيت: أنه يتحسر على قطع الغانيات له وقد دهنه الكبير وعلا رأسه الشيب.

(٢) لم أعثر على قائله.

(٣) وكذلك الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو قولك: يا حسناً وجهه، ويا طالماً جبلاً، ويا رقيقاً بالعباد، فعل هذا يكون المعرب ثلاثة أقسام وليس قسمين كما ذكر المؤلف.

(٤) سبأ: ١٣.

(٥) الأحزاب: ١٣.

(٦) هذا البيت للبلخي بنت طريف من قصيدة ترمي فيها أخاها الوليد بن طريف الشيباني. والرواية المشهورة: كأنك لم تجزع. وهو في كشف المشكل ٥٢٠/١، ومعجم الهوامع ١٣٣/١، واللسان (خير)، ومعجم البلدان ٣٣٤/٢، والخابور نهر بين رأس عين والفرات من أرض الجزيرة.

وفال تعالى في المنادى النكرة المفردة من الإضافة التي هي غير مقصودة: ﴿يا حسرةً على العباد﴾<sup>(١)</sup>. وقال الشاعر أيضاً في النكرة:

ألا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليك ورحمةُ اللَّهِ السلام<sup>(٢)</sup>

والصنفُ المبنيُّ من المناديات جميعُ المعارفِ المفردات المنفصلات من الإضافة وهي أربعةٌ سوى ما لحق بها من النكرات المقصودة، أولها: جميعُ أسماء الأعلام المعارف نحو: يا زيد، يا عمرو، سواء كان هذا الاسمُ العلمُ مفرداً أو مثني أو مجموعاً فإنه مبنيٌّ نحو: يا زيدُ ويا زيدان ويا زيدون، فالمفرد العلم مبنيٌّ على الضم وعلامةُ البناء فيه الضمة، وعلامةُ البناء في المثني الألف، وعلامةُ البناء في المجموع الواو. قال الله تعالى: ﴿يا داودُ إِنَّا جعلناك خليفةً﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿يوسفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(٤)</sup>، فبناء.

والصنفُ الثاني من المبنيِّ من المناديات الاسمُ الذي يتوصل به إلى نداء ما فيه الألف واللام وهو: أيُّ، في مثل قولك: يا أيُّها الرجل، فأَيُّ: مبنيٌّ على الضم أيضاً؛ لأنه معرفة أيضاً لكونه عبارةً عن المعرفة. والذي بعده عطف بيان عليه أو نعت له<sup>(٥)</sup>، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنه لو كان بدلاً لكان محلُّ محلِّ المبدل منه، وكان يُقال: يا الرجل، فتدخل حروفُ النداء على ما فيه الألف واللام، وذلك ممتنع.

والصنفُ الثالثُ من المبنيِّ من المناديات المنادى المرخَّم نحو قولك: يا حارِ، ويا مالِ، في حارث ومالك. والترخيمُ هو: تسهيلُ الكلام بحذف آخر حرف من الاسم. فإن كان قبل ذلك الحرف المحذوف حرفٌ<sup>(٦)</sup> من حروف

(١) يس: ٣٠.

(٢) قد مرَّ هذا البيت في باب العطف.

(٣) ص: ٢٦.

(٤) يوسف: ٢٩.

(٥) مذهب سيبويه أنه نعت له. وقال ابن السَّيِّد: الظاهر أنه عطف بيان لعدم اشتقاقه. المساعد ٥٠٥/٢.

(٦) في المخطوطة: حروف.

الاعتلال الثلاثة حذفته أيضاً من ذلك الحرف<sup>(١)</sup>. تقول في منصور: يا منض أقبل، وفي سُرخبيل: يا سُرخبُ أقبل. وفي مِثقال: يا مِثقُ أقبل. ولا يُرخم من الأسماء إلا اسم علم بشرط أن يكون ذلك العلم رباعياً فما فوقه أو ثلاثياً مؤنثاً متحرك الأوسط<sup>(٢)</sup> نحو: ثُبَّة وعِزَّة. تقول إذا رختها: يا ثُبَّ أقبل. وبها عِزَّ أقبل<sup>(٣)</sup>. فإن كان العلم ثلاثياً لم يجز ترخيمه. لو رخت زيدا وعمراً لم يجز<sup>(٤)</sup>. وللحرف في المنادى المرخم مذهبان: منهم من يثنيه على الضم<sup>(٥)</sup> كبناء زيد وعمرو، فتقول في حارث ومالك: يا حارَّ ويا مالُ، كأنه لم يحذف منه شيئاً. ومنهم من يترك حركة آخر الاسم المرخم على حالها الذي كانت عليه قبل حذف الحرف سواء كانت ضمة أو كسرة أو فتحة، ويحكم على الاسم بالبناء<sup>(٦)</sup>. وقد روي عن بعضهم أنه قرأ ﴿يا مالٍ ليقتضٍ علينا ربك﴾<sup>(٧)</sup>، أي: يا مالك. وقد ورد المذهبان جميعاً في الشعر. قال الشاعر في ترك الاسم على حاله:

(١) يشترط في حرف العلة هذا أن يكون زائداً ساكناً مسبوqاً بحركة تجانسه.

(٢) ويشترط أيضاً فيه أن لا يكون مندوباً ولا مستغنائاً، ولا مركباً تركيباً إضافياً ولا إستادياً. وأجاز الكوفيون ترخيم العلم المضاف. ونقل ابن مالك عن سيبويه أنه يجز ترخيم العلم المركب تركيباً إستادياً. انظر أوضح المسالك ٥٥/٤، والمساعد ٥٥٣/٢.

(٣) إذا كان المنادى مخموراً بناء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً. وعن المبرد اشتراط العلمية فيها فيه العلم. ومذهب سيبويه والجمهور الجواز. المساعد ٥٤٧/٢.

(٤) أجاز الكوفيون إلا الكسائي ترخيم العلم الثلاثي المحرك الوسط. نقل ذلك عنهم ابن مالك في التسهيل. ونقل ابن بابشاذ في شرح الجمل ذلك عنهم وعن الأخفش. أما الساكن الوسط فنقل ابن عصفور الاتفاق على منع ترخيمه. وحكى أبو البقاء جواز ذلك عن بعض الكوفيين. انظر التسهيل ١٨٨، وشرح التصريح ١٨٥/٢، والمساعد ٥٥٢/٢.

(٥) أي: لا ينوى المحذوف، ويجعل الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع. وتسمى لغة التمام، وينى الاسم على الضم. وإذا بقي آخر الاسم واو قبلها ضمة فإن الواو تقلب باء والضمة تقلب كسرة نحو: يا ثبوتُ تقول فيها: يا ثبي، لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة. وفي ترخيم سقاية علالة على هذه اللفظة تقول: يا سقاء ويا علاء بقلب الواو والياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة. انظر حاشية الصبان ١٨٢/٣.

(٦) أي: ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي، وتسمى لغة الانتظار.

(٧) الزخرف: ٧٧. وهي قراءة أبي السرار الغنوي كما في الكشف ٣٦٤/٤.



يا حارِ لا أَرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ      لم يَلْقَهَا سُوفَةً قَبْلِي وَلَا مَلَكٌ<sup>(١)</sup>  
فقال: يا حَارِ، وأصله: يا حَارِثُ، فترك الراء مكسورة على حالها. وكذلك قال  
الآخر:

يا مروءَ إنَّ مطبِّي محبوسةٌ      ترجو الحباءَ ورثها لم يثأس<sup>(٢)</sup>  
فقال: يا مروءَ، أصله: يا مروان، فترك الواو مفتوحةً على حالها في الأصل. وقال  
الشاعر في بناء الاسم المرخَّم على الضم:

لا تظلمنَّ سالماً يا حارِ      فإنه لابن كُراع جار<sup>(٣)</sup>  
ولا يُرخَّم قط نكرةٌ ولا مضاف<sup>(٤)</sup> ولا ما فيه الألف واللام. ولا يجوز الترخيمُ  
إلا في النداء وفي ضرورة الشعر، فإنه يجوز للشاعر أن يرخم في غير النداء<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى. انظر شرح ديوانه ص ١٨٠. وهو في اللمع ١٧٧، والأمثالي الشجرية ٨٠/٢، والجمل ١٦٩، وابن يعيش ٢٢/٢، والحلل ٢٣٤، وكشف المشكل ٥٢٤/١، والخصائص ٢٣٤/٢، والمجمع ١٦٤/١. حار: ترخيم حارث، وهو الحارث بن ورقاء الذي سلبه إبله وعبدته يساراً. والداهية: الأمر الشديد. والسوفة: الرعية.

(٢) هذا البيت للفرزدق. انظر ديوانه ٣٨٤/١. والرواية فيه:

مروان إن مطبِّي معكوسة      ترجو الحباءَ ورثها لم يثأس  
وهو في الكتاب ٢٥٧/٢، والجمل ١٧٢، واللمع ١٧٧، وابن يعيش ٢٢/٢، والموشح ١٥٤، والحلل ٢٣٩، وكشف المشكل ٥٢٦/١، والمساعد ٥٥٠/٢. مروء: ترخيم مروان، وهو مروان بن الحكم. والحباء: العطاء.

(٣) لم أعثر على قائل هذا الرجز. وهو في كشف المشكل ٥٢٥/١، ولم أجده في مصدر آخر.  
حار: ترخيم حارث. وابن كراع: هو أبو رياش سويدي بن كراع، من فرسان العرب وشعرانهم، وكراع: اسم أمه. اللسان (كرع).

(٤) وذكر ابن مالك في التسهيل أنه قد شاع ترخيم المنادى المضاف، يحذف آخر المضاف إليه، وذكر ابن عقيل أن هذا قول الكوفيين، واحتجوا بقول الشاعر:

خدوا حظكم يا آل عكرم واذكروا      أوأصرنا والرحم بالغييب تذكر  
فأصله: آل عكرمة، وهو مركب إضافي، فرخمه يحذف آخر المضاف. انظر التسهيل ١٩٠، والمساعد ٥٦٣/٢.

(٥) وذكر أن لذلك شروطاً ثلاثة: الأول: الاضطرار. والثاني: أن يصلح الاسم للنداء. والثالث: أن يكون =

والصنف الرابع من المناديات المبنيات نداء الندبة، وهو في مثل قولك: وازيده، واعمره. ولا يُنادى المندوب إلا بوا<sup>(١)</sup> من أوله، ولا بد من ألف وهاء في آخره<sup>(٢)</sup>، إلا أن يعطف عليه مندوباً آخر، فيجوز حذف الهاء من الأول فتقول: وازيدا [وا] واعمره، فإن لم يعطف وجب إثبات الهاء. ولا تكون الندبة إلا في المعارف دون النكرات، لأن معنى الندبة التوجع والتفجع، وهذان لا يقعان إلا على معروف. ويجوز أن يُندب الاسم المضاف. وقد روي عن بعضهم أنه قال: وأمير المؤمنين. وروي عن النبي ﷺ أنه قال في قتل جعفر: «واجعفره»<sup>(٣)</sup>. وهذا الاسم المندوب أصله مبنٍ على الضم إذا كان علماً غير مضافٍ حتى جئت بالألف في آخره وهي تُطالب ما قبلها أن يكون مفتوحاً فبنيت على الفتح<sup>(٤)</sup> لجوار الألف. فأما المنادى المضاف المندوب فهو معربٌ على حاله.

**فصل:** ويلحق بهذه الأربعة الأصناف في البناء النكرة المقصودة نحو قولك: يا رجلُ أقبلْ. وإنما يُبنى هذا الاسم المنادى لأنه قد يقرب من المعرفة بكونه مقصوداً. قال الله تعالى: ﴿يا جبالُ أوَّبي معه﴾<sup>(٥)</sup>، فبناءه على الضم لأنه نكرة مقصودة كما تقدم. وقال الشاعر:

---

إما زانداً على الثلاثة أو بناء التأنيث. انظر حاشية الصبَّان ١٨٣/٣، وأوضح المسالك ٦٨/٤. ومن

ترخيم الضرورة في غير النداء قول جرير:

ألا أضحت حبالكم رماماً وأضحت منك شاسعة أماماً

(١) ويجوز أن ينادى المندوب أيضاً بيا، إلا أن «وا» هي الأصل.

(٢) وقد لا تأتي بهما، فتقول: وازيد، وواغلام زيد. وقد تأتي بالألف دون الهاء فتقول: وازيدا، فالإتيان

بالألف والهاء، أو بالألف وحدها ليس واجباً كما ذكر المؤلف. وإذا كان آخر المندوب ألف وهاء

استغني عنها. فلا يقال في عباده: واعبد اللهاه. ونقل عن ابن الحاجب أنه أجاز ذلك. انظر: الصبان

١٦٨/٣، والمساعد ٥٣٨/٢.

(٣) أنظر سيرة ابن هشام ٩٧/٢.

(٤) هو مبني على الضم منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.

(٥) سبأ: ١٠.

قالت هريرة لما جئت زائرهما      وبلي عليك وويلاً منك يا رجل<sup>(١)</sup>  
فبني رجلاً على الضم أيضاً.

**فصل:** وكل ما بُني من المناديات المعارف المقصودات فلأنه وقع موقع مضمّر، فبني كبنائه<sup>(٢)</sup>. فإذا قلت: يا زيد، فالتقدير: أنت أنادي، أو إتيك أنادي. وخصّ بحركة الضم دون سائر الحركات ليُعَدَّلَ به إلى حركة ليست له بحركة إعراب؛ لأنّه لو بُني على الفتح لأشبهت حركته حركة ما لا ينصرف في حال جرّه ونصبه. ولو بُني على الكسر لأشبه المضاف إلى ياء النفس، لو قلت: يا زيد، فلذلك بُني على حركة الضم. وإنما أعرب النكرة والمضاف لأنهما لم يقعا موقع المضمّر فبنيا كبنائه لعل أعرضنا عن ذكرها طلباً للاختصار<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** ونداء الاستغاثة لاحقٌ بهذا الباب، وهو بلامين: لأم مفتوحة مع المستغاث به ولام<sup>(٤)</sup> مكسورة مع المستغاث له<sup>(٥)</sup>. تقول: يا لزيدٍ لعمرؤ. قال الشاعر:

تكنّني الوشاة فأزعجوني      فيا لله ليلواشي المطاع<sup>(٦)</sup>

(١) هذا البيت للأعشى. انظر ديوانه ٥٧. وهو في الجمل ١٥٣، والموشح ٦٦، وابن يعيش ١٢٩/١، وكشف المشكل ٢٤٥/١، واللسان (ويل)، والمحتسب ٢١٣/٢، والخزانة ٣٩٤/٨. والرواية في هذه المصادر كلها: وبلي منك يا رجل.

(٢) قال الرضي: «وإنما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً. وذلك لأن: يا زيد، بمنزلة: أدعوك، وهذا الكاف مشابه للكاف في ذلك لفظاً ومعنى». شرح الكافية ١٣٣/١.

(٣) قال الرضي: «وأما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لأنها ليسا كالكاف إفراداً. ولم يبن المنكر لأنه ليس مثلها تعريفاً ولم يقع موقعها». شرح الكافية ١٣٣/١.

(٤) في المخطوطة: ولامه.

(٥) ويجب كون الحرف «يا» مذكورة.

(٦) هذا البيت لقيس بن ذريح. انظر قيس ولبيد ص ١١٨. وهو في الكتاب ٢١٦/٢، والشعر والشعراء ٦٢٩/٢، وابن يعيش ١٣١/١، وشرح عيون الإعراب ٢٧٢، وكشف المشكل ٥٢٧/١، والمقرب ١٨٣/١. وفي بعض الروايات: فيا للناس.

فإن عطف على المستغاث به مستغاثاً ثانياً كسرت لām المعطوف. تقول: يا لزيد ولعمرو ليهكر<sup>(١)</sup>. وموضع الجار والمجرور الأول في قولك: يا لزيد، النصب على أنه مفعول لفعل النداء في المعنى لأنه المنادى في الحقيقة<sup>(٢)</sup>. وموضع الجار والمجرور الثاني في قولك: يا لزيد لعمرو، النصب أيضاً على أنه مفعول لفعل الاستغاثة<sup>(٣)</sup>. والفاعلان جميعاً محذوفان. فإذا قلت: يا لزيد لعمرو، فالتقدير: أناذي زيداً يغيث عمراً. هذا ما أدى إليه الفكر، والله أعلم.

**فصل:** وأما أحكام النداء فهي تشتمل على واجب وجائز وممتنع. فالواجب نصب النكرة التي هي غير مقصودة والمضاف أيضاً<sup>(٤)</sup>. وبناء المعرفة والمقصودة من النكرات على الضم<sup>(٥)</sup> لفظاً فيما كان آخره حرفاً صحيحاً نحو قولك: يا زيد، يا رجل، وتقديراً فيما كان آخره حرفاً عالياً نحو قولك: يا موسى ويا عيسى.

ومن الواجب أنك إذا أتيت المنادى المفرد المعرفة بتابع مضاف<sup>(٦)</sup> من نعت أو عطف أو بدل أو تأكيد نصبت ذلك التابع على الموضع لأن موضع كل منادى النصب لفعل النداء المحذوف الذي تاب حرف النداء منابه، تقول: يا

(١) قال الشاعر:

بيكيك ناء بعيد الدار مغرب يا لكهول ولشبان لعجب  
(٢) فتكون اللام على هذا زائدة، واختار هذا القول ابن خروف. وقيل: متعلقة بياء وهو مذهب ابن جني. وقيل: متعلقة بالفعل المقدر تعدياً، وهذا مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور وابن الضايغ. انظر المساعد ٥٢٦/٢.

(٣) فتكون اللام أيضاً زائدة. وقيل: متعلقة بفعل محذوف غير الذي تعلقت به لام المستغاث، وجزم بذلك ابن عصفور. وقيل: متعلقة بمحذوف في موضع الحال. وقيل: متعلقة بفعل النداء. المساعد ٥٢٨/٢.

(٤) والشبيه بالمضاف.

(٥) ليس على الضم فقط، فقد يبنى على الألف إن كان مثنى، أو على الواو إن كان جمع مذكر سالماً. فالصواب أن يقول: على ما يرفع به.

(٦) ويشترط في هذا المضاف أن يكون مجرداً من أل.

زيدُ صاحبِ القوم<sup>(١)</sup>، ويا زيدُ أخا عمرو، ويا زيدُ وعبدالله، ويا زيدُ نفسه<sup>(٢)</sup>.  
هذه التوابع كلها منصوبة على الموضع. فإن كان التابع للمفرد المعرفة مفرداً  
جاءَ الرفع والنصب على اللفظ وعلى الموضع، إلا أنه لا يجوزُ الإتيانُ بالمفرد  
إلا في النعت أو في العطف فقط<sup>(٣)</sup>، تقول: يا زيدُ الظريفُ والظريفُ، قال  
الشاعر في الاتباع بالنصب على الموضع:

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سعدى      بأكرمَ منك يا عمرُ الجواد<sup>(٤)</sup>  
وقال آخر:

ألا يا زيدُ والضحاكُ سيرا      فقد جاوزتما حَمَرَ الطريقِ<sup>(٥)</sup>

وكذلك يجوز العطف على المَعْرِفِ بالقصد والإقبال بالرفع والنصب على  
اللفظ وعلى الموضع، وعليه يُحمل قولُ الله تعالى: ﴿يا جبالُ أوبي معه

(١) أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع، ومنع ذلك الأشموني لأن الإضافة محضة. انظر شرح  
الأشموني ٤٥٠/٢.

(٢) وأجاز انفراء الرفع في التوكيد نحو: يا تميم كلهم. شرح الأشموني ٤٥٠/٢.

(٣) ما يجوز رفعه ونصبه نوعان، أحدهما: النعت المضاف المقرون بـأل نحو: يا زيدُ الحسنُ الوجه. والثاني:  
ما كان مفرداً من نعت أو عطف بيان أو توكيد أو كان معطوفاً معروناً بـأل. نقول في النعت: يا زيدُ  
الحسنُ. وفي عطف البيان: يا غلامُ بشرٌ وبشرٌ. وفي التوكيد: يا تميمُ أجمعون وأجمعين. وفي المعطوف  
المقرون بـأل. يا زيدُ والضحاكُ. فاقصر المؤلف على النعت والعطف غير سديد. انظر أوضح  
المسالك ٣٣/٤.

(٤) هذا البيت لجرير. انظر ديوانه ص ١١٨. وهو في المقتضب ٢٠٨/٤، واللمع ١٧٢، والأصول ٤٥٠/١.  
وابن يعيش ٢٩٩/٢، ومعني اللبيب ٢٨، والحلل ١٩٧، والانصاح ١٧٣، والجمل ١٥٤، والكامل  
١٩٢/١، وكشف المشكل ٥٢٩/١، والأمال الشجرية ٣٠٧/١، وجمع الأمثال ١٨٣/١. عمر: هو  
عمر بن عبد العزيز. وكعب بن مامة: من أجواد العرب، مات عطشاً لأنه أثر وهو مسافر جماعته  
بالماء. وابن سعدى: هو أوس بن حارثة، من أجواد العرب، وسعدى أمه. ويروى بفتح «عمر» وضمة،  
ورواية الفتح حجة للكوفيين، لأن المنادى الموصوف يجوز فيه عندهم الفتح سواء أكان الوصف لفظ  
ابن أم لم يكن.

(٥) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل. وهو في اللمع ١٧٣، والجمل ١٥٣، وابن يعيش ١٢٩/١، والحلل  
١٩٦، والمساعد ٥١٢/٢، وكشف المشكل ٢٤٥/١، واللسان (لخر)، يروى برفع «الضحاك» ونصبه.  
حمر الطريق: الشجر الملتف على جانبي الطريق.

والطير»<sup>(١)</sup>. وهذا الحديث يعم جميع المعارف المبنيات من مرخم ومنسوب وغيره. فإن عطف على المنادى المضاف مفرداً معرفةً علماً لم يكن إلا مبنياً على الضم لأنه في الأصل منادى ثان، نقول: يا عبداًه وزيد، كأنك تريد: يا عبداًه ويا زيد.

**فصل:** والجائز حذف حرف النداء من العلم والمضاف<sup>(٢)</sup>. قال الله تعالى: ﴿يوسفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾<sup>(٣)</sup>، والتقدير: يا يوسف. وقال تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾<sup>(٤)</sup>، والتقدير: يا آل داود.

ويجوز للشاعر إذا اضطر أن ينون المبنى على الضم لضرورة الشعر بالرفع عند الخليل<sup>(٥)</sup> على لفظه، وبالنصب حملاً على الأصل<sup>(٦)</sup>. قال الشاعر في تنوينه بالنصب:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ      يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي<sup>(٧)</sup>

(١) سبأ: ١٠. قراءة السبعة بنصب «الطير». وقرأ الأعرج برفعه. فالتنصب عطف على موضع «الجبال». أو على أنه منقول معه. وعن أبي عمرو بن العلاء أنه منصوب بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير. أو أنه معطوف على «فضلاً» في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾. وأما الرفع فعطف على لفظ الجبال. وقيل: هو معطوف على المضمحل المرفوع في «أوبي». انظر مشكل إعراب القرآن ٥٨٣/٢. والقرطبي ٢٦٦/١٤.

(٢) في المخطوطة: العلم المضاف.

(٣) يوسف: ٢٩.

(٤) سبأ: ١٣.

(٥) وسيبويه.

(٦) وهو اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجزمي والمبرد. انظر الجرمي ٥٠١/٢.

(٧) هذا البيت لمهلل، واسمه عدّي بن ربيعة التغلبي. وهو في المقتضب ٢١٤/٤. وسر الصناعة ٨٠٠/٢. والمائل العسكرية ٢٣٣. وابن بعش ٨/١٠، والجمل ١٥٥. ووصف المباني ١٧٧. والأملّي الشجرية ٩/٢، والخلل ٢٠١، وضرائر الشعر ٢٦، والإفصاح ٩٨. ونسبه لعدّي بن زيد. يردى برفع «عدّي» وتنوينه على مذهب الخليل وسيبويه. وينصبه وتنوينه على مذهب أبي عمرو بن العلاء ومن تبعه في ذلك.

فقال: يا عدبًا. وأصله: يا عدئ. مبنًى على الضم. وإنما نونه بالنصب ضرورة كما تقدم. وهال آخر في تنوينه بالرفع:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام<sup>(١)</sup>

فقال: يا مطرٌ. وأصله: يا مطرٌ. بغير تنوين. وإنما نونه ضرورة كما تقدم.

ويجوز في النداء المضاف إلى ياء النفس خمسة أوجه: إثبات الياء ساكنة. ومنحركة. وقلبها ألفاً. وأن تصلها بهاء السكت. وأن تحذف الياء وتبقى الكسرة تدل عليها. مثال الجميع: يا غلامي. يا غلامي. يا غلاماً. يا غلاماً. يا غلام<sup>(٢)</sup>. وإن ناديت ما أضيف إلى ما أضيف إلى ياء النفس لم يجز حذف الياء ولا قلبها ألفاً.

**فصل: والمنتع ضد الواجب.** ويمتنع أن يدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام إلا في اسم الله تعالى لكثرة استعماله في الدعاء. فيجوز أن تقول: يا الله اغفر لي، ولا يجوز في غير اسم الله تعالى. وإنما لم يجز لأن حرف النداء زائد، والألف واللام زائدتان، والكلمة الواحدة لا يجتمع فيها زائدان من أولها. ويجوز أن يحذف حرف النداء من اسم الله تعالى ويعوض منه ميماً شديدة في آخر الاسم فتقول: اللهم اغفر لي، وأصله: يا الله. ولا يجوز الجمع بين حرف النداء وبين الميم إلا في ضرورة الشعر كما قال الشاعر:

(١) هذا البيت للأحوص، واسمه عبدالله بن محمد بن عاصم، عاش أيام سليمان بن عبد الملك. انظر شعره ١٨٩. وهو في الكتاب ٢-٢/٢، والجمل ١٥٤، والمقتضب ٢١٤/٤، والحلل ٢٠٠، وضرائر الشعر ٢٦، والملخص ٤٦٨/١، والأمالى الشجرية ٣٤١/١، والإنصاف ٣١١/١، ومعنى اللبيب ٤٤٩، والخزانة ١٥٠/٢، ورصف المباني ١٧٧، والبصريات ٥٨٩، وكشف المشكل ٥٣٠/١. وما يجوز للشاعر في الضرورة ٦١، ومجالس ثعلب ٧٤/١.

(٢) وإذا كان معتلاً فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح نحو: يا فتاتي، وكذلك إذا كان وصفاً متبهاً للفعل فإن ياءه ثابتة ويجوز فتحها وإسكانها نحو: يا ضاري.



وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو هللت يا اللهم ما  
أردد علينا شيخنا مسلماً<sup>(١)</sup>

ويمتنع أن يُحذف حرف النداء من الاسم المبهم<sup>(٢)</sup>. لو قلت: هذا أقبل،  
وأنت تريد: يا هذا، لم يجوز.

ويمتنع حذف حرف النداء من النكرات. لو قلت: رجلاً أقبل، وأنت  
تريد: يا رجلاً، لم يجوز.

ويمتنع أيضاً حذف حرف النداء من النكرة المقصودة. لو قلت: رجلٌ  
أقبل، لم يجوز. فأما قولهم: أطرق كراً<sup>(٣)</sup>، وأفتد مخنوق<sup>(٤)</sup>، فهذا شاذ لا يقاس  
عليه. فأما قولهم: يا زيدُ زيدَ عمرو، ويا تيم تيمَ عدي، فلا يخلو أن ترفع  
الأول أو تنصبه. فإن رفعتَه فهو منادى مفرد مبني على الضم، والثاني منصوب  
بأحد وجهين: إما أن يكون عطف بيان على زيد أو نعتاً له على الموضع لا  
على اللفظ، وإما أن يكون منادى مضافاً، وحرف النداء محذوف. فإذا قلت: يا  
زيدُ زيدَ عمرو، فالتقدير: يا زيدُ ويا زيدَ عمرو. فإن كان الأول منصوباً كان

(١) هذا الرجز مجهول القائل. وهو في المقرب ١/١٨٣، والإنصاف ١/٣٤٢، والجمل ١٦٤، والحلل ٢٢٣.  
ومعاني القرآن ١/٢٠٣، ووصف المباني ٣٠٦، والخزانة ٢/٢٩٦، وشرح الكافية ١/١٣٢، وكشف  
المشكل ١/٥٢٤، واللسان (أله). والشيخ هنا: الأب أو الزوج.

(٢) وهذا مذهب البصريين. وأجازه الكوفيون، وتبعهم ابن مالك، ومنه قوله:  
ذا ارعواة فليس بعد اشتعال الرأس شيباً إلى الصبا من سبيل  
وحمله البصريون على الضرورة أو الشذوذ. انظر الصبان ٣/١٣٦، والمساعد ٢/٤٨٥.

(٣) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه. وقامه: إن النعمان في القرى. وروي في  
بعض المصادر:

أطرق كرا أطرق كرا إن النعمان في القرى  
ونقل البغدادي عن ابن السيد أن صوابه هكذا. وهو في مجمع الأمثال ١/٤٣١، والكامل ١/٣٧٠،  
والمقتضب ٤/٢٦١، والأصول ٣/٣٠، والخزانة ٢/٣٧٤، واللسان (طرق، كرا)، والمعاني الكبير  
١/٢٩٤. كرا: مرخم كروان، قلت الواو ألفاً.

(٤) من أمثال العرب. يضرب لكل مضطر وقع في شدة ثم هو يخل بأن يفترق نفسه بشيء من بآله. وهو  
في مجمع الأمثال ٢/٧٨، والمقتضب ٤/٢٦١، والمساعد ٢/٤٨٥، وكشف المشكل ١/٥٣١، وأروض  
المسالك ٤/١٧.

منادى مضافاً، والذي بعده مقحم، أي: زائد<sup>(١)</sup>. فإذا قلت: يا زيد زيد عمرو،  
فالتقدير: يا زيد عمرو. وأكثر ما روي عن العرب بنصب الأول. قال الشاعر:  
يا تيم تيم عدي لا أب لكم لا يلقينكم في سواة عمر<sup>(٢)</sup>  
وقال آخر:

يا زيد زيد اليعملات الذبل<sup>(٣)</sup>

فالأول مضاف والثاني مقحم، أي: زائد كما تقدم، فافهم ذلك.  
ومما لا يستعمل إلا في النداء قولهم للمرأة: يا خبات يا لكاع يا فجار  
مبني على الكسر لأنه معدول، ولا يجوز أن يستعمل بالكسر في غير النداء إلا  
في ضرورة شعر كما قال الخطيئة:  
أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع<sup>(٤)</sup>

(١) وهذا منسوب سيبويه. انظر: الكتاب ٢/٢٠٧. أما المبرد فذهب إلى أنه مضاف لحذوف مماثل لما أضيف  
إليه الثاني، فيكون الأصل: يا تيم عدي تيم عدي. وقال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور وقال  
الأعلم: الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا. انظر: أوضح المسالك ٤/٢٦، والمساعد  
٢/٥١٨، وشرح الكافية ١/١٤٦.

(٢) هذا البيت لجرير من قصيدة قالها في هجاء عمر بن لجأ التيمي. انظر ديوانه ٢١٢. وهو في الكتاب  
١/٥٣، والمقتضب ٤/٢٢٩، والكمال ٢/١٧٩، والخصائص ١/٣٤٥، ومغني اللبيب ٥٩٦، والجمل  
١٥٧، وابن يعش ٢/١٠، والموشح ٤/٢٠٤، والأصول ١/٣٤٣، والخزانة ٢/٢٩٨، والحلل ٩/٢٠٩،  
والأمالي الشجرية ٢/٨٣، والرضي ١/١٤٦، السواة: الفعلة القبيحة.

(٣) ينسب هذا الرجز لعبد الله بن رواحة. انظر ديوانه ١٥٢. ونسبه سيبويه لبعض ولد جرير، الكتاب  
٢/٢٠٦. ونسبه المبرد لعمر بن لجأ، الكامل ٢/١٧٩. ويحده:

تطاول الليل عليك فانزل

وهو في الخزانة ٢/٣٠٣، والمقتضب ٤/٢٣٠، وابن يعش ٢/١٠ والرضي ١/١٤٦، ومغني اللبيب  
٥٩٦، والمتع ١/٩٥، اليعملات: جمع اليعلة وهي الناقة القوية. والذبل: جمع ذابل وهو الضامر.

(٤) هذا البيت للخطيئة من قصيدة يهجو فيها امرأته. انظر ديوانه ٢٨٠. وهو في المقتضب ٤/٢٣٨،  
والأمالي الشجرية ٢/١٠٧، والجمل ١/١٦٤، والرضي ١/١٦١، والبصريات ٦٣٠، والحلل ٢٧٠،  
والكمال ١/٢١٥، وكشف المشكل ٢/٥٥١، وأوضح المسالك ٤/٤٥. لكاع: لينة. والشاهد فيه: أنه  
استعمل «لكاع» في غير النداء للضرورة. ويجوز أن يكون التقدير: قصيدته يقال لها: يا لكاع، فيكون  
على القياس.

## عقد باب الاستثناء

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: ما الاستثناء؟ وكم أدوات الاستثناء؟ وما المستثنى؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أمّا الاستثناء فهو إخراج بعض من كل بـ «إلا» أو بكلمة فيها معنى إلا؛ لأن كل حرفٍ من حروف الاستثناء يُقدَّر بإلا.

**فصل:** وأمّا كم أدوات الاستثناء؟ فهي ثلاث عشرة<sup>(١)</sup> وهي: إلا وغير وسوى - مقصور بكسر السين، وسوى - مقصور بضم السين، وسواء - ممدود بفتح السين، وما خلا وما عدا وليس وإلا أن يكون<sup>(٢)</sup> وحاشا<sup>(٣)</sup> ولا سيما<sup>(٤)</sup> وبله<sup>(٥)</sup> وخلا بغير ما.

(١) في المخطوطة: ثلاثة عشر

(٢) قال سيبويه: «إذا قلت: أتوفي إلا أن يكون زيد، فالرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلام العرب، لأن «يكون» صلة لأنّ وليس فيها معنى الاستثناء، و«أن يكون» في موضع اسم مستثنى، كأنك قلت: يأتوك إلا أن يأتيك زيد». انظر الكتاب ٣٤٩/٢. ويجوز النصب، فتكون «كان» ناقصة. والأصل في الاستعمال: لا يكون.

(٣) مذهب سيبويه أن «حاشا» حرف جرّ فيه معنى الاستثناء. انظر الكتاب ٣٤٩/٢. وأجاز الأخفش والجزميّ والمازني والمبرد والزجاج النصب بعدها. وتبهم في ذلك ابن عصفور وابن مالك وكثير من المتأخرين. والصحيح جواز النصب بها إلا أنه قليل، والكثير الراجع الجر. انظر المقرب ١٦٦/١، والمساعد ٥٨٤/١، والصبان ١٦٥/٢، وشرح التصريح ٣٤٧/١.

(٤) الذين عدّوا لا سيما من أدوات الاستثناء هم الكوفيون وجاعة من البصريين منهم الزجاج وأبو علي. وذكر ابن مالك أن ما بعدها منه على أولويته بالحكم لا مستثنى. انظر المساعد ٥٩٦/١.

(٥) ويقوّي ذلك استعمالها، مرةً بجرورة بـ «من» وتكون بمعنى غير. انظر مغني اللبيب ١٥٦.

**فصل: فأمّا «إلا»** فهي أمّ الباب وأصله، وهي حرفٌ غيرُ عامل. وأمّا غيرُ وسوى وسِوى وسِواء<sup>(١)</sup> فهنَّ أسماءٌ فيهن معنى «إلا»، ولا يكونُ ما بعدهن إلا مجروراً بالإضافة، وإعرابُهنَّ إعرابُ الاسم الذي يقعُ بعد «إلا»، إن نصباً فنصبٌ، وإن رفعاً فرفعٌ، وإن جرّاً فجرٌ. فإذا قلت: جاء الناسُ سوى زيدٍ وغيرِ زيدٍ، فزيدٌ مجرورٌ بالإضافة، وغيرُ وسوى وما شابههما منصوبان على أنّهما استثناءٌ من موجب، وكذلك مع المقدّم والمنقطع، إلا أنّ سِوى وسِوى المقصورين لا يتبيّن فيهما الإعرابُ لأنّهما اسمان مقصوران، وهو يتبيّن في غير وسِواء<sup>(٢)</sup> الممدود المفتوح السين، وهو قليل الاستعمال<sup>(٣)</sup>.

وأما ما خلا وما عدا فهما فعلان فيهما معنى إلا. ولا يكونُ ما بعدها إلا منصوباً، معمولٌ لها في الأصل<sup>(٤)</sup>.

وأما «ليس» و«إلا أنّ يكون» فهما فعلان من الأفعال التي ترفعُ الأسماء وتنصبُ الأخبارَ، وفيهما أيضاً معنى إلا. وليس يقال فيما بعدها أنه منصوبٌ على الاستثناء، بل يكون خبراً لها. فإذا قلت: جاء القومُ ليس زيداً، فزيدٌ خبرٌ ليس واسمها محذوف تقديره: ليس أحدُهم زيداً. وكذلك إذا قلت: جاء الناسُ إلا أنّ يكون زيداً أو لا يكون زيداً، فزيدٌ خبرها واسمها محذوف أيضاً. وقد يجوز الرفع في زيد على أنه اسمٌ ليس وكان، والنصبُ فيما بعدها أجود، وإنما عُدّا من حروف الاستثناء لما فيهما من معنى إلا لا غير.

(١) وسِواء أيضاً. حكى ذلك ابن الحُبّاز وابن العِلم وابن عطية. المساعد ٥٩٥/١. ومنهجه الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سِوى من الظروف اللازمة، لأنه يوصل بها الموصول نحو: جاء الذي سواك. ولا يخرج عندهم عن هذا المعنى إلا في الشعر. وجعلها ابن مالك كفير، فلا يصح عنده أن تقع ظرفاً. وهذا قول الزجاجي. وذهب الرماني والمكبري إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً. انظر الصبان ١٦٠/٢، والمساعد ٥٩٤/١.

(٢) في المخطوطة: سِوى.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٧/١. فهي لا تقع عنده بمعنى «غير» إلا في الضرورة. وأنشد بيتاً لرجل من الأنصار وهو قوله:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا قعدوا متاً ولا من سواننا

(٤) تقول: أتاني القوم ما عدا زيداً، كأنه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً. انظر الكتاب ٣٤٩/٢.

وأما حاشا وخلا<sup>(١)</sup> فأنت مخيرٌ فيها، إن شئت جررت ما بعدها وجعلتها حرف جر، وإن شئت نصبت وجعلتها فعلين، والجر أجود.

وأما لا سيما فأنت مخيرٌ فيها أيضاً، إن شئت جررت ما بعدها بإضافة «سي» إليه و«ما» زائدة، فقلت: جاءني القوم لا سيما زيد، والتقدير: جاء القوم لا سي زيد، أي: لا مثل زيد. وإن شئت رفعت ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف، ويكونُ التقدير: جاءني القوم لا سيما هو زيد، وتكون «ما» فاصلةً عن الإضافة، والجر أجود<sup>(٢)</sup>.

وأما بله، فإن جررت ما بعدها فهي اسم يجزُّ بالإضافة<sup>(٣)</sup>، وإن نصبت فهي اسم فعل ويكون المنصوب بعدها مفعولاً لها<sup>(٤)</sup>. قال الشاعر في النصب: تدع الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تُخلَق<sup>(٥)</sup> قبله: اسم فعل مبني على الفتح، ولا موضع له من الإعراب لأنه وقع موقع فعل الأمر، وفعل الأمر مبني لا إعراب له، والأكف: منصوبٌ ببله على أنه مفعولٌ له، والتقدير: دع الأكف.

(١) مذهب سيبويه أن «عدا» لا تقع إلا فعلاً، وما بعدها منصوب. وأن «حاشا» حرف جر، فلا يجوز عنده النصب بعدها. وأما «خلا» فقد قال: «بعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عداقه، فيجعل خلا بمنزلة حاشا». الكتاب ٣٤٩/٢، قال ابن عصفور: «والخفض بخلا وعدا قليل». المقرب ١٦٦/١. هذا ودخول «ما» على «حاشا» عند من أجاز فعليتها قليل.

(٢) ويجوز أن يكون ما بعدها منصوباً على التمييز إذا كان نكرة، فتكون فتحته على هذا الوجه فتحة بناء، لأن اسم «لا» النافية للجنس إذا كان مفرداً فإنه يكون مبنياً، وتكون «ما» كافة عن الإضافة (٣) ويكون «بله» مصدرًا ليس له فعل من لفظه.

(٤) وعلى هذا الوجه يكون «بله» اسم فعل أمر له فاعل. وهو ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. والاسم المنصوب بعده يكون مفعولاً به.

(٥) هذا البيت لكعب بن مالك من قصيدة قالها يوم الخندق. وهو في معني اللبيب ١٥٦، وابن يعيش ٤٨/٤، والخزائن ٢١١/٦، ٢١٤، وأوضح المسالك ٢١٧/٢، واللسان (بله)، وكشف المشكل ٥٠٤/١. والبيت في وصف السيف.

**فصل:** وأما ما المستثنى؟ فهو القليل من الكثير<sup>(١)</sup>، تقول: عندي عشرة إلا أربعة، ولو قلت: عندي عشرة إلا ستة، لم يجر. ولا يُستثنى إلا اسم من اسم<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وأما على كم ينقسم؟ فهو ينقسم على خمسة أضرب: مستثنى من موجب، ومستثنى منقطع، ومستثنى مقدّم، ومستثنى من منفي، ومستثنى من مفرغ. وهذا مثلاً جميعاً على الترتيب، تقول: جاء الناس إلا زيداً، وما في الدار أحد إلا فرساً، ما جاء إلا زيداً أحد، ما في الدار أحد إلا زيد، ما قام إلا عبداً.

**فصل:** وأما الأحكام فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب نصب المستثنى من الموجب. تقول في المستثنى من الموجب: جاء الناس إلا زيداً، ورأيت الناس إلا زيداً، ومررت بهم إلا زيداً. وفي حكم المستثنى من الموجب الاستثناء من الاستثناء نحو قولك: ما لبس أحد إلا القطن إلا زيداً، فقولك: ما لبس أحد إلا القطن، وإن كان لفظه لفظ النفي فمعناه الإيجاب. وتقول في المنقطع: ما جاء أحد إلا فرساً، وآمن الناس إلا المردة<sup>(٣)</sup>. وسُمي منقطعاً لأنه قطع عما قبله من الجنس أو الصفة. فالمنقطع من الجنس في مثل قوله تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس﴾<sup>(٤)</sup>، وكذلك قوله تعالى: ﴿ما

(١) النصف فما دونه، كما نصّ على ذلك ابن عصفور في المقرب ١٦٦/١. وأجاز الكوفيون استثناء الأكثر. واختاره ابن خروف والشاويين، ومنعه البصريون. ونقل المغاربة اتفاق النحاة على منع ذلك. المساعد ٥٧٢/١.

(٢) وأما قولهم: نشدتك الله إلا فعلت كذا. فهـ «إلا» داخلة على الاسم تأويلاً. إذ المعنى. لا أسألك إلا فعلك كذا. الصبان ١٤٣/٢.

(٣) جمع مارد. والمارد من الرجال: العاقي الشديد. وأصله من مردة الجن والشياطين. اللسان (مرد).

(٤) الحجر ٣٠، ٣١. وقال بعضهم: الاستثناء في هذه الآية متصل واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس﴾ - الكهف: ٥٠.



لهم به من علم إلا اتباع الظن»<sup>(١)</sup>. والمنقطع من الصفة نحو قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ \* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خَسِرٍ \* إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٢)</sup>، فالذين: في موضع النصب على أنه مستثنى منقطع من الصفة. وتقول في المستثنى المقدم: ما جاء إلا زيداً أحد، وما رأيت إلا زيداً أحدًا، وما مررت إلا بزید أحد. قال الشاعر:

فما لي إلا آل أحمد شيعَةٌ وما لي إلا مشعب الحق مشعبٌ<sup>(٣)</sup>  
وقال آخر:

فما لي إلا الله لا شيء غيره وما لي إلا الله غيرك ناصرٌ<sup>(٤)</sup>

**فصل:** والجائز في المستثنى من المنفي أن تجعله بدلاً مما قبله، وأن تنصبه على أصل الاستثناء؛ فتقول حينئذ: ما في الدار أحد إلا زيد، وما رأيت أحدًا إلا زيدًا، وما مررت بأحد إلا بزید. فالثاني في هذا كله بدل من الأول، وإن شئت نصبت على أصل الاستثناء في هذه المواضع كلها<sup>(٥)</sup>. ومثل هذا يجوز

(١) النساء: ١٥٧. قال الزمخشري: «استثناء منقطع، لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم». الكشف: ٥٨٧/١.

(٢) العصر: ١، ٢، ٣. قال مكي بن أبي طالب: «الذين في موضع نصب على الاستثناء من الإنسان لأنه بمعنى الجماعة». مشكل إعراب القرآن ٨٤١/٢.

(٣) هذا البيت للكُميت. انظر شرح الهاشميات ٥٠، ويروى:

وما لي إلا مذهب الحق مذهب

وهو في المقتضب ٣٩٨/٤، والكامل ٣٩٨/١، والإنصاف ٢٧٥، وابن يعيش ٧٩/٢، والجمل ٢٣٤، ومجالس ثعلب ٤٩/١، واللمع ١٢٤، والإنصاف ٨٥، والخزانة ٣١٤/٤، ٣١٩، وكشف المشكل ٤٩٥/١، والجلل ٣١٢، واللسان (شعب).

(٤) هذا البيت للكُميت، انظر شعر الكُميت بن زيد ١٦٧/١ وفيه:

فما لي إلا الله لا ربّ غيره

وهو في الكتاب ٣٣٩/٢، والمقتضب ٤٢٤/٤، والجمل ٢٣٤.

(٥) قال تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ النساء: ٦٦. قرأ السبعة إلا ابن عامر يرفع (قليل) على أنه بدل من الواو في (فعلوه)، وقرأ ابن عامر وخذه (إلا قليلاً) بالنصب على أصل الاستثناء.



في المسنى بعد الاسفهام والهي<sup>(١)</sup>. أعني أنه يجوز البدل من المستثنى منه في جميع الإعراب، ويجوز النصب على أصل الاستثناء، تقول: هل قام أحد إلا زيد؟ ولا يفهم أحد إلا زيد، وهل رأيت أحداً إلا زيدا؟ ولا تضرب أحداً إلا زيدا، وهل مررت بأحد إلا بزيدا؟ ولا تمر بأحد إلا بزيدا<sup>(٢)</sup>. ويجوز في هذه كلها البدل من الأول والنصب على أصل الاستثناء، والبدل أجود<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

ومن الجائز أن يُحذف المستثنى إذا كان ناقصاً لدلالة «إلا» عليه. وقيل ما يحذف إلا بعدها، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾<sup>(٤)</sup>، والتقدير: إلا مَنْ له<sup>(٥)</sup>. وكذلك قوله تعالى: ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته﴾<sup>(٦)</sup>، والتقدير: إلا مَنْ ليؤمنن<sup>(٧)</sup>.

**فصل: والممتنع ضد الواجب. يمتنع أن يُنصب المستثنى المفرغ على أصل الاستثناء، بل يكون جارياً على ما قبله، إما فاعلاً وإما مبتدأ وإما**

(١) لأنها يشبهان النفي.

(٢) قال تعالى: ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾ هود: ٨١. قرئ بالرفع والنصب. فالرفع على الإبدال من (أحد)، والنصب على الاستثناء. وقال تعالى: ﴿ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون﴾ الحجر: ٥٦ أجمعت السبعة على رفع (الضالون) على الإبدال من الضمير المستتر في (يقنط) ولو قرئ (الضالين) بالنصب على الاستثناء لم يمتنع، ولكن القراءة سنة متبعة.

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف من جواز النصب على الاستثناء والبدل إذا كان الاستثناء متصلاً أما إذا كان الاستثناء منقطعاً فالجواز يوجبون النصب، وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾ النساء: ١٥٧. فقد أجمعت السبعة على نصب (اتباع). وينو تميم يميزون الإبدال ويختارون النصب.

(٤) الصافات: ١٦٤.

(٥) هذا تقدير الكوفيين، فقد حذف الموصول وأبقى الصلة، أما البصريون فالتقدير عندهم: وما منا ملك إلا له مقام. مشكل إعراب القرآن ٢/٢٢١.

(٦) النساء: ١٥٩.

(٧) وهذا تقدير الفراء في معاني القرآن ١/٢٩٤. وقدّره الزمخشري: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به، الكشف ١/٥٨٨.

مفعولاً وإما مجروراً<sup>(١)</sup>. تقول في الفاعل: ما جاء إلا زيد، وفي المبتدأ: هل عندك إلا زيد، وفي المفعول: ما رأيت إلا زيداً، وفي المجرور: ما مررت إلا بزيد. وإنما سُمي هذا المستثنى مفرغاً لأن «إلا» فرغت العامل قبلها إليه من دون فاصل يفصلها. وقيل: لأن «إلا» فرغت الاسم بعدها للعامل قبلها، وفي هذا معنى الأول.

والمستثنى المفرغ يقع بعد النفي وبعد الاستفهام وبعد النهي<sup>(٢)</sup>. ولا يجوز أن يُقال فيه: استثناء، أبداً. ولا يُجاب في شيء أبداً أنه استثناء إلا في الموجب والمقدم والمنقطع، وما عدا هذه فعلى حسب العوامل. فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

---

(١) ذكره لهذه الأشياء ليس على سبيل الخصر، وإنما على سبيل التمثيل؛ لأنه قد يرد غيرها، فقد يرد حالاً نحو قولك: ما رجع القائد إلا منتصراً. أو مفعولاً مطلقاً نحو قولك: ما ضربت اللص إلا ضرباً. أو خبراً نحو قولك: ما أنت إلا رجل. أو غير ذلك.

(٢) ولا يقع في إيجاب. وأما قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ﴾ التوبة: ٣٢، فمحمول على المعنى، أي: لا يريد، والله أعلم.

## عقد باب التعجب

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: ما التعجب؟ وما معناه؟ وكيف يصاغ الفعل معه؟ وما يجوز أن يُصاغ من الأفعال للتعجب؟ وما لا يجوز؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أما ما التعجب؟ فهو تقريرُ المعنى في نفس المتعجب<sup>(١)</sup>. ولهذا لم يكن إلا على ما مضى. وأما ما [معنى] التعجب؟ فمعناه المدح والذم نحو قولك: ما أحسنَ زيداً، وما أقبحَ عمراً.

**فصل:** وأما كيف يُصاغ الفعل للتعجب؟ فله صيغتان: صيغةٌ على وزن: ما أفعلَ زيداً، وصيغةٌ على وزن: أفعلَ به. فإذا قلت: ما أحسنَ زيداً؛ فـ«ما» اسم تائم بمنزلة الاستفهام وموضعه من الإعراب الرفع مبتدأ<sup>(٢)</sup>. و«أحسنَ» فعل<sup>(٣)</sup> ماضٍ مبنيٌّ على الفتح وفاعله مضمَّرٌ فيه يعود إلى «ما»، وموضعه من

(١) قال ابن عصفور: «التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره». المقرب ٧١/١. وقد حذَّه بعضهم بقوله: «انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه، ولهذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب». شرح التصريح ٨٦/٢.

(٢) اتفق العلماء على أن «ما» مبتدأ. ثم قال سيويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء، وما بعدها خبر فموضعه رفع. وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها صلة، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحلُّه رفع. وعليهما فالخبر محذوف وجوباً. أوضح المسالك ٢٥١/٣.

(٣) هذا مدح البصريين والكتاني. أما الكوفيون فإنهم قالوا: اسم. ودليل البصريين بناؤه على الفتح وحده المفعول الصريح. أما دليل الكوفيين فعدم تصرفه، ولقولهم: ما أخْيَيْتُهُ والتصغير من خصائص الأسماء انظر المساعد ١٤٧/٢، وأوضح المسالك ٢٥٢/٣.

الإعراب الرفع خبر المبتدأ وهو: ما. وهو لا يتصرف لعلل قدمنا ذكرها في باب الأفعال التي لا تتصرف. و«زيد» منصوب مفعول له في الأصل.

**فصل:** وإذا قلت: أحسن بزيد، فـ «أحسن» فعل ماضٍ أيضاً مبنٍ على الوقف لأن لفظه أشبه لفظ الأمر فبنى على ما بُنى عليه فعل الأمر. وهو فارغ لا ضمير فيه<sup>(١)</sup>. وهو يستعمل للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد<sup>(٢)</sup>. تقول: يا زيد أحسن بعمر، ويا زيدان أحسن بعمر، ويا زيدون أحسن بعمر، ويا هند أحسن بعمر. ولا يُستعمل في جميع هذه المواضع وما شاكلها إلا بهذا اللفظ. والجائر والمجرور في قولك: أكرم بزيد، في موضع الرفع على أنه فاعل<sup>(٣)</sup> من جهة، وفي موضع النصب على أنه مفعول<sup>(٤)</sup> متعجب منه من جهة أخرى. فعلى هذا يجوز الإتيان عليه بالرفع والنصب والجَر: فالرفع على معنى الفاعل، والنصب على معنى المفعول، والجَر على اللفظ. تقول: أكرم بزيد وعمر وعمرأ وعمرؤ. وكذلك النعت والتأكيد والبدل يجوز فيها ما جاز في العطف. ولا يجوز أن يُصاغ للتعجب إلا على هاتين الصيغتين فقط<sup>(٥)</sup>.

**فصل:** وأما ما يجوز أن يُصاغ من الأفعال للتعجب وما لا يجوز، فالذي يجوز أن يُصاغ الأفعال اللازمة الثلاثية الماضية نحو: حَسَنَ وَجَلَّ وَكَرَّمَ، تُزَادُ عليها الألف من أولها فتُعَدُّها وتصيرُ على أربعة أحرف، تقول حينئذٍ: ما

(١) مذهب البصريين أن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر. ومذهب الفراء والزجاج والزمخشري ومن تبعهم أن لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير والباء للتعدي. أوضح المسالك ٢٥٥/٣.

(٢) لأنه كلام جرى مجرى المثل.

(٣) على مذهب البصريين.

(٤) على مذهب الفراء والزجاج والزمخشري ومن تبعهم.

(٥) وهناك صيغة ثالثة وهي: قُلْ.

أَحْسَنَ زَيْدًا، وَمَا أَجْمَلَ عَمْرًا، وَمَا أَكْرَمَ عَبْدَ اللَّهِ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ  
الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ الثَّلَاثِيَةِ الْمَاضِيَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَاغَ لِلتَّعَجُّبِ فِعْلُ رَبَاعِيٍّ فَمَا فَوْقَهُ. لَوْ قُلْتُ: مَا أَنْطَلَقَ  
زَيْدًا، لَمْ يَجُزْ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَفْعَالِ الرَّبَاعِيَّةِ<sup>(١)</sup>. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَاغَ أَبَدًا  
لِلتَّعَجُّبِ فِعْلٌ مُتَعَدٌّ<sup>(٢)</sup>، لَوْ قُلْتُ: مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لَعَمْرُو، لَمْ يَجُزْ. فَإِنْ أَرَدْتُ ذَلِكَ  
صِفَتِ الْفِعْلُ صِغَةً اللَّازِمِ عَلَى نَحْوِ: ضَرَبَ زَيْدٌ، فَقُلْتُ: مَا ضَرَبَ<sup>(٣)</sup> زَيْدًا  
لَعَمْرُو.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَاغَ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَالُ الْأَلْوَانِ. لَوْ قُلْتُ: مَا أُبَيِّضُهُ، مِنْ  
الْبَيَاضِ، لَمْ يَجُزْ. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ: مَا أَسْوَدُهُ، مِنَ السَّوَادِ، وَلَا مَا أَحْمَرُهُ، مِنَ  
الْحُمْرَةِ. وَكَذَلِكَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى<sup>(٤)</sup>. فَإِنْ أَرَدْتُ مَا أُبَيِّضُهُ، مِنَ الْبَيَاضِ، وَمَا  
أَسْوَدُهُ، مِنَ السَّوَدِ وَمَا أَحْمَرُهُ، مِنَ الْحُمْرَةِ وَهِيَ الْجَهْلُ، جَازَ التَّعَجُّبُ. وَكَذَلِكَ  
مَا أَطْوَلُهُ، إِنْ أَرَدْتُ بِهِ الطَّوْلَ الَّذِي هُوَ الْخَلْقُ لَمْ يَجُزْ التَّعَجُّبُ فِيهِ بِهَذِهِ الصِّغَةِ،  
وَإِنْ أَرَدْتُ بِهِ الطَّوْلَ الَّذِي هُوَ الْعَطِيَّةُ جَازَ التَّعَجُّبُ مِنْهُ بِهَذِهِ الصِّغَةِ، وَكَذَلِكَ  
مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِنْ أَفْعَالِ الْخَلْقِ. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ التَّعَجُّبُ مِنْ أَفْعَالِ  
الْعَاهَاتِ<sup>(٥)</sup>، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَا أَعْوَرُهُ، وَمَا أَعْرَجُهُ، وَلَا مَا أَرْمَدُهُ، وَمَا شَاكَلَ  
ذَلِكَ.

(١) إِلَّا مَا وَرَدَ شَاذًا كَقَوْلِهِمْ: مَا أَمْلَأَ الْقَرْيَةَ، وَمَا أَتَقَاءَ.

(٢) وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ هَذَا الشَّرْطَ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، قَالَ: «فَالْفِعْلُ فِي  
قَوْلِهِمْ: مَا أَفْعَلُهُ، يَقَعُ النُّقْلُ مِنْهُ عَنْ فِعْلٍ غَيْرٍ مُتَعَدٍّ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَسَاوَاةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِ الْفِعْلَ غَيْرِ  
الْمُتَعَدِّيِ فِيهِ وَذَلِكَ فِي قَوْلِنَا: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَمَا أَضْرَبَ عَمْرًا، فَحَسَنَ غَيْرَ مُتَعَدٍّ. الْمَسَائِلُ الْمُضْدِيَّاتُ  
١٣٤.

(٣) فِي الْمَخْطُوطَةِ: أَضْرَبَ.

(٤) وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ حَقٌّ لَا يَقَعُ لَيْسَ بَيْنَ صِغَةِ التَّعَجُّبِ وَالْوَصْفِ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مَذْهَبُ  
الْبَصْرِيِّينَ. وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ. وَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ: يَجُوزُ فِي السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ دُونَ غَيْرِهِمَا مِنْ  
الْأَلْوَانِ. انْظُرِ الْإِتِّصَافَ ١٤٨/١، وَالْمُسَاعَدَ ١٦٢/٢.

(٥) هَذَا مَذْهَبُ جَهْوَ الْبَصْرِيِّينَ. وَأَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ وَبَعْضُ الْكُوفِيِّينَ، فَيَصِحُّ عَلَى مَذْهَبِهِمْ: مَا أَعْوَرُهُ.  
الْمُسَاعَدَ ١٦٢/١.

ويجوز أن تتعجب من نفسك فتقول: ما أحسنني، بنونين: نون الفعل ونون الوقاية، وإن شئت أدغمت النون في النون فقلت: ما أحسنني، بنون شديدة، فإن استفهمت من حُسن نفسك قلت: ما أحسنني؟ بنون خفيفة، فإن نفيت حذفَت النونَ وقلت: ما أَحَسَّنْتُ، فإن ثَبَّتْ أو جمعت في العجب وجب أن تأتي بالنونين جميعاً فتقول: ما أَحَسَّنَّا، فإن ثَبَّتْ أو جمعت في الاستفهام وجب أن تُثَبَّتْ النونين وتكون الأولى، أعني نون «أحسن»، مضمومة، تقول حينئذ: ما أَحَسَّنَّا؟ ولا يجوز الإدغام لأنه يشبه النفي، فإن ثَبَّتْ أو جمعت في النفي وجب أن تدغم إحدى النونين في الأخرى فتقول: ما أَحَسَّنَّا، ولا يجوز الإظهار لأنه يشبه الاستفهام.

وقد روي عن الكسائي أنه يُجيز الفصل بين «ما» وبين فعل التعجب بالفعل المستقبل فيقول: ما يخرج أكرمَه، وما يكون أَحَسَّنَه<sup>(١)</sup>، كأنه رأى إمارَةً فتعجبَ منها، وهو قولٌ شاذٌّ لا يقاس عليه.

وقد روي عن بعض العرب أنه يُجيز تصغير فعل التعجب<sup>(٢)</sup> فيقول: ما أَحَسِّنَ زيداً! وما أَجَمِّلَ عمراً! ولهذا اعتقده الفراء اسماً لجواز تصغيره عندهم<sup>(٣)</sup>، وليس هذا القول بشيء، فإن جاز تصغيره عند هؤلاء فالمراد بالتصغير الاسم لا الفعل؛ لأنَّ التصغيرَ من خواصِّ الأسماء فلا يجوز دخوله على الأفعال، فإذا قلت: ما أَحَسِّنَ زيداً! فالتقدير عند بعضهم: زيدٌ مَلِيحٌ، وعند قوم: شَوِيٌّ<sup>(٤)</sup> حَسَنٌ زيداً، والله أعلم بالصواب.

(١) قال الرضي: «ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافاً لابن كيسان». شرح الكافية ٣٠٩/٢.  
(٢) مذهب ابن كيسان كما في التسهيل. وجعل ابن مالك ذلك شاذاً. أما الكوفيون القائلون باسمية فعل التعجب فلا يرون تصغيره شاذاً ولا خارجاً عن القياس، بل ظاهر كلام المقاربة اطراد ذلك أيضاً مع القول بفعليته. انظر التسهيل ١٣٦، والمساعد ١٥٦/٢.

(٣) وهو مذهب الكوفيين غير الكسائي وهشام. وقيل: إن التصغير في «أفعل» شاذ. ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عموماً لجموده ولأنه لا مصدر له. أو أنهم ذهبوا بتصغيره إلى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة. وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزن. شرح التصريح ٨٨/٢.

(٤) شَوِيٌّ: تصغير شيء. وذلك على اعتبار أن «ما» نكرة تامة بمعنى شيء. وأصل شَوِيٌّ: شَوِيٌّ أهدلت الهمزة ياء ثم أدغمت مع ياء التصغير.

**فصل: والمتنع ضد الأحكام الواجبة. بمنع التعجب بالأفعال**  
 الرباعية فما فوقها وبالمتعدية وبالألوان وأفعال الخلق والعاهات كما نعدم. وكل ما امتنع فيه «ما أفعله» امتنع فيه «أفعل به»، وهو أفعلمهم، وهو أفعلم من فلان. ألا ترى أنه لما امتنع «ما أحمراه» امتنع فيه: أحمز به، وهو أحمزهم، وهو أحمز من فلان، وكذلك ما شاكل هذا من أفعال الألوان والعاهات والخلق. فأتا قول الشاعر:

جارية في ثوبها الفضفاض      أبيض من أخت بني إباح<sup>(١)</sup>  
 فقيل: إنه أراد أبيض من البيض، لا من البياض، وقيل: هو شاذ ضعيف لا يقاس عليه<sup>(٢)</sup>. وكذلك بيت طرفة:  
 إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم      فأنت أبيضهم سربال طباح<sup>(٣)</sup>

(١) ينسب هذا الرجز لرؤبة بن العجاج. انظر مجموع أشعار العرب ١٧٦ - الملحقات، والرواية فيه: لقد أقي في رمضان الماضي جارية في درعها الفضفاض تقطع الحديث بالإيماض أبيض من أخت بني إباح والرواية في المسائل العضديات ١٣٦:

يا ليتني مثلك في البياض      أبيض من أخت بني إباح  
 وهو في مجمع الأمثال ٨١/١، وابن يعيش ٩٣/٦، والحلل ١٣٨، وكشف المشكل ٥١٥/١، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٨٩، والإنصاف ١٤٩/١، والأصول ١٠٤/١، والجمل ١٠٢، والخزانة ٢٣٠/٨، واللسان (بيض)، والقرطبي ٢٩٣/٢.

(٢) لأن اسم التفضيل والتعجب لا يبينان من أفعال الألوان، هذا مذهب البصريين. وأجازه الكسائي وهشام. وقال بعض الكوفيين: يجوز في السواد والبياض دون غيرها من الألوان، وروى الكسائي أنه سمع: ما أسود شعره. المساعد ١٦٢/٢.

(٣) البيت من قصيدة يهجو بها ملك الحيرة عمرو بن هند. انظر ديوانه ١٧٣، والرواية فيه: أما الملوك فأنت أنهم لؤماً وأبيضهم سربال طباح وهو في الإنصاف ١٤٩/١، والمقرب ٧٣/١، والجمل ١٠٢، وابن يعيش ٩٣/٦، وكشف المشكل ٥١٧/١، والحلل ١٣٦، ومعاني القرآن للفراء ١٢٨/٢، ومجمع الأمثال ٨١/١، واللسان (بيض)، والمسائل العضديات ١٣٦ وقد ورد برواية مختلفة وهي:

إن قلت نصر فنصر كان شرّ فحق      فيهم وأبيضهم سربال طباح



قيل: إنه أيضاً شاذ ضعيف لا يُقاس عليه<sup>(١)</sup>. فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

---

(١) قال ابن منظور: «فيحتمل أن لا يكون بمعنى أفعل الذي تصحبه من للمفاضلة، وإنما هو بمنزلة قولك: هو أحسنهم وجهاً وأكرمهم أباً. تريد حسنهم وجهاً وكريمهم أباً، فكأنه قال: فأنت مبيضهم سريلاً وكريمهم أباً، فلما أضافه انتصب ما بعده على التمييز، اللسان (بيض).

## عقد باب الحال

وفوائده تشتمل على أربع مسائل يُقال فيها: ما الحال؟ وكم شرائطها<sup>(١)</sup>؟ وعلى كم تنقسم؟ وما أحكامها؟

**فصل:** أما الحال فهو هيئة الاسم الذي يعود إليه، الذي هو صفة له في المعنى، سواء كان ذلك الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ؛ فالحال هيئة له، نقول: جاء زيدٌ راكباً، ورأيت زيدا مضرورياً، وهذا عبداً الله واقفاً؛ فالحال هيئة لهذه الأسماء؛ فأما من قال: إنَّ الحال هيئة الفاعل والمفعول<sup>(٢)</sup>، فليس بحصر جامع، لأنَّ الحال قد تكون من غير الفاعل والمفعول كالمبتدأ وما شاكله.

**فصل:** وأما كم شرائط الحال؟ فلها خمس شرائط؛ إحداها<sup>(٣)</sup>: أن تكون نكرة أو واقعة موقع النكرة. والثانية: أن تكون مشتقة أو واقعة موقع المشتق.

(١) الحال يذكر ويؤنث. ومن التأنيث قول الشاعر:

على حالة لو أن في السوم حاتم  
على جوده ضننت به نفس حاتم

(٢) هذا ما قاله ابن الحاجب في الكافية وتبعه الرضي في ذلك. قال ابن الحاجب: «الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى نحو: ضربت زيدا قائماً، وزيد في الدار قائماً، وهذا زيد قائماً. فالعبارة الأولى تمثل مجيء الحال من الفاعل أو المفعول اللفظي. والعبارة الثانية تمثل مجيء الحال من الفاعل المعنوي، لأن «قائماً» حال من الضمير في الطرف. وقد اعترض الرضي على هذا المثال وجعل الفاعل فيه لفظياً؛ لأن الفاعل المستكن كالمفعول به. وأما العبارة الثالثة فهي تمثل مجيء الحال من المفعول المعنوي؛ لأن «زيد» خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول «هذا» أي: أنه على زيد أو أشير إليه قائماً. ومن هذا قوله تعالى: ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾ هود: ٧٢. انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٣) في المخطوطة: أحدها.

والثالثة: أن تأتي بعد معرفه أو ما قارب المعرفة. والرابعة: أن يكون قد تم الكلام دونها غالباً. والخامسة: أن تستفهم عنها بـ «كيف» وبحاج في التقدير بـ «في». فإذا قلت: جاء زيد راكباً، فقد جمعت الشرائط.

**فصل:** وإنما شرطنا أن تكون الحال نكرة لأنها بمنزلة الخبر، وأصل الخبر أن يكون نكرة والخبر عنه معرفة لتضح الفائدة<sup>(١)</sup>.

والحال تقع موقع النكرة المشتقة مثل قولهم: ادخلوا الأول فالأول<sup>(٢)</sup>. وقولهم: رجع عوده على بدئه، وقولهم: كلمته فمأ لفم، وبعث السلعة يداً بيد. هذه كلها منصوبة على معنى الحال وليست بأحوال في لفظها، وإنما هي واقعة موقع أحوال محذوفة، فلما نابت منابها أعطيت إعرابها وهو النصب. وقولهم: ادخلوا الأول فالأول<sup>(٣)</sup>، أي: مترتين. فوقع «الأول فالأول»<sup>(٤)</sup> موقع مترتين<sup>(٥)</sup>. وقولهم: رجع عوده على بدئه، والتقدير: رجع عائداً عوده على بدئه، فوقع «عوده» موقع عائد، فكأن عوده مصدر من معنى عائد. وقولهم: كلمته فمأ لفم، أي: مشافهة، فوقع «فمأ لفم» موقع مشافهة. وقولهم: بعث السلعة يداً بيد، أي: مقابضة، فوقع «يدا بيد» موقع مقابضة، ومشافهة ومقابضة مصدران في الأصل وقعا موقع الحال، وكذلك ما يجري هذا المجرى<sup>(٦)</sup>.

وإنما شرطنا أن تكون الحال مشتقة لأن تحتل الضمير، لأن الحال بمنزلة

---

(١) كون الحال نكرة مذهب الجمهور. وأجاز يونس والبغداديون تعريفها نحو: جاء زيد الضاحك، قياساً على الخبر. أما الكوفيون فقد قالوا: إن كان فيها معنى الشرط جاز كونها بصورة المعرفة نحو: عبادة المحسن أفضل منه السيئة. وكلا القولين ضعيف كما يقول ابن عقيل، للفرق بين الخبر والحال. ولاحتتال غير الحالية فيما ذكره الكوفيون. انظر المساعد ١١/٢.

(٢) في المخطوطة: الأول.

(٣) قال ابن عصفور: «وأما ادخلوا الأول فالأول، وجاء القوم الجباء الغفير، فالألف واللام فيها زائدتان». المقرب ١٥١/١.

(٤) ومثل هذا قولهم: جاء القوم قضمهم بقضيتهم، وتفرقوا أيدي سباء، وأرسلها العراك، وطلبتة جهدي، وجاء زيد وحده.

الصفة، ولا بد من ضمير في الصفة يعود إلى الموصوف، والحال أسمة ميم بالصفة لأنها معتمدة على الموصوف. والحال المشتقة من اسم الفاعل نحو قولك: جاء زيد راكباً، تقديره: راكباً هو، وكذلك اسم المفعول في مثل قولك: مررت بزيد مضروباً، تقديره: مضروباً هو. والحال التي تقع موقع المشتق ما عدا هذين الاسمين مثل «ذي» التي بمعنى: صاحب، نحو قولك: مررت بزيد ذا مال، فوقع «ذا» موقع صاحب، وصاحب مشتق، وكذلك الأسماء التي وقعت موقع الحال هي حال واقعة موقع المشتق<sup>(١)</sup>.

**فصل:** وإنما شرطنا أن تقع الحال بعد معرفة لأنها بمنزلة الخبر والذي قبلها بمنزلة المخبر عنه، وفي الأصل أن المخبر عنه معرفة والخبر نكرة.

**فصل:** وقد تقع الحال بعد النكرة المقرّبة من المعرفة بالنعته أو بالعطف أو بالاستفهام أو بالنفي وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ \* أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا﴾<sup>(٢)</sup>، فأمر: منصوب على معنى الحال من أمر الأول. وإنما جاز أن يكون حالاً من أمر وهو نكرة لأنه قد نعت بحكيم،

(١) ومن المسائل التي تقع فيها الحال جامدة مؤولة بالمشتق: أن تدل على تشبيه نحو كَرَّ زَيْدٌ أَسْداً، أي: شجاعاً. وقد تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق، وذلك إذا وُصفت نحو قوله تعالى: ﴿قَرَأْنَا عَرَبِيًّا﴾ يوسف: ٢. أو دلت على سعر نحو: بعته مدّاً بكذا، أو عدد نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ الأعراف: ١٤٢، أو طور واقع فيه تفضيل نحو: هذا بَسْراً أطيب منه رطباً. أو كانت نوعاً لصاحبها نحو: هذا مالك ذهباً، أو فرعاً له نحو: هذا حديدك خاتماً، أو أصلاً له نحو: هذا خاتمك حديداً. انظر أوضح المسالك ٢/٢٩٨، ٢٩٩.

(٢) الدخان: ٤، ٥. هذا الذي ذكره المؤلف من إعراب (أمر) حالاً من (أمر) الموصوف بحكيم هو مذهب ابن مالك. وخالفه ابن هشام في ذلك: لأن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف بعضه أو كبعضه أو عاملاً في الحال، وذلك مفقود هنا. وأجاز الزمخشري أن يكون منصوباً على الاختصاص، أو أن يكون حالاً من ضمير الفاعل أو المفعول في قوله: أنزلناه، في الآية السابقة. وذكر أبو البقاء في إعرابه عدة أوجه منها: الذي ذكره المؤلف، ومنها: أن يكون مفعولاً لأجله، انظر: أوضح المسالك ٣١٣/٢، والكشاف ٤/٢٧١، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٢٩.

فتمرّب من المعرفة. وكذلك إذا قلت: جاء رجلٌ ورجلٌ مسرعين، فمسرعين حالٌ من الرجلين وهما نكرتان، وإنما قد قربا من المعرفة بالعطف، فحاز أن تأتي الحال بعدهما. وكذلك في الاستفهام والنفي<sup>(١)</sup> يجوز أن يقربا النكرات من المعارف فتأتي الحال بعد تلك النكرات<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وإنما شرطنا أن يقع الحال بعد تمام الكلام لأنها فضلة<sup>(٣)</sup> يستغنى عنها. وقلنا: تأتي الحال بعد تمام الكلام غالباً، احترازاً من الحال التي تأتي بعد المصادر التي تكون مبتدأة، فإنها يتم بها الكلام نحو قولك: ضربي زيداً مبطوحاً، وأكلي الخبزَ ملنوتاً، وشربي الماءَ بارداً. فإذا قلت: ضربي زيداً مبطوحاً؛ فضربي: مبتدأ، وهو مصدر، وزيد: مفعول له، ومبطوحاً: منصوبٌ على الحال. وقد سدت الحال مسدّ الخبر لأنها أشبه شيء بالخبر لكونها نكرة مشتقة معتمدة على صاحبها كما يعتمد الخبر على المبتدأ. وهذه الحال تسمى متممة لما تضمنت الخبر الذي تتم به الفائدة، وعلى هذا قياس ما جرى مجرى هذه المسألة<sup>(٤)</sup>.

(١) وكذلك النهي لأنه يشبه النفي. ومثال الاستفهام قول الشاعر:

يا صاح هل حمّ عيش يساقباً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا؟  
ومثال النفي: قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ - الحجر: ٤. ومثال النهي قول الشاعر:

لا يركنن أحد إلى الاحجام يوم الوغى متخوفاً لحسام  
(٢) هذا ومن المسائل التي يأتي فيها صاحب الحال نكرة: أن تتقدم الحال على صاحبها نحو: هذا قائماً رجلاً. أو تكون جملة مقرونة بالواو نحو قوله تعالى: ﴿أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها﴾ - البقرة: ٢٥٩.

(٣) المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه. قال تعالى: ﴿ولا تمشي في الأرض مرحاً﴾ - الإسراء: ٣٧. فمرحاً: حال وقد وقع بعد تمام الجملة، ولكن لا يصح الاستغناء عنه.

(٤) ومثل هذه المسألة الحال التي تأتي بعد ما يضاف للمصدر، أو بعد ما هو مزيل بالمصدر؛ فمثال الأول: أكثر شربي الماءَ بارداً، ومثال الثاني: أخطب ما يكون الأمير قائماً. ويشترط في الحال في مثل هذه المسألة أن لا تصلح أن تكون خبراً، فلا يجوز: ضربي زيداً شديداً، لصلاحيّة الحال للخبرية.

**فصل:** وإنما شَرَطْنَا أن نستفهم عن الحال بـ «كيف» لأن «كيف» سؤال عن حال<sup>(١)</sup>. وشَرَطْنَا أن يُجَابَ الحال بـ «في» لما كانت الحال مشابهة للظروف من قبل أنها تُقدَّر كتنفيذها في الأصل. فإذا قلت: جاء زيد ركباً، فقل لك: كيف جاء؟ فقلت: في حالة الركوب. وقد يجوز أن تُقدَّر بـ «على» فتقول: على هذه الحال.

**فصل:** وأما على كم تنقسم الحال؟ فهي تنقسم على ثلاثة أقسام: حالٌ مؤكدة، وحالٌ موطئة، وحالٌ متممة. فالحال المؤكدة<sup>(٢)</sup> نحو قولك: جاء زيدٌ مسرعاً، فمسرعاً: حالٌ مؤكدة للمجيء، وكذلك قوله تعالى: ﴿هو الحق مصدقاً﴾<sup>(٣)</sup>، وما شاكل ذلك. والحال الموطئة كل اسم يُصب على الحال وهو جامدٌ وقد بُعِتَ بِمَشْتَقٍ نحو قولك: جاءني عبدُ الله رجلاً كريماً، فرجل: منصوبٌ على الحال وهو جامد، وإنما قد وُطِّئَ بالنعت، فأغنى اشتقاق النعت عن اشتقاق المنعوت، لأنَّ النعتَ والمنعوتَ كالشيء الواحد. وكذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّ هذه أمتكم أمةٌ واحدةٌ﴾<sup>(٤)</sup>، فأمة: وإن كان جامداً فهو منصوبٌ على الحال، وقد أغنى اشتقاق نعته عن اشتقاقه كما تقدَّم. والحال المتممة هي الحال التي تأتي بعد المصادر التي تكون مبتدأة ولا خبر لها إلا تلك الحال نحو قولك: ضربني زيداً مبطوحاً، وأكلي الخبز مفتوتاً، وشربي الماء بارداً، وما شاكل ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا في الحال المبيّنة. أما الحال المؤكدة فلا تقع في جواب «كيف» نحو قوله تعالى: ﴿ولا تعشوا في الأرض مفسدين﴾ البقرة: ٦٠.

(٢) الحال المؤكدة إما أن تكون مؤكدة لمعاملها لفظاً ومعنى كقوله تعالى: ﴿وأرسلناك للناس رسلاً﴾ النساء: ٧٩، أو معنى فقط نحو قوله تعالى: ﴿فتبسّم ضاحكاً﴾ النمل: ١٩، وإما أن تكون مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿لأمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾ يونس: ٩٩، وإما أن تكون مؤكدة لمضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين نحو: زيد أبوك عطوفاً.

(٣) فاطر: ٣١. مصدقاً: حال مؤكدة لمعاملها.

(٤) المؤمنون: ٥٢. أمة: حال، والعامل فيها: هذه. وصاحب الحال: أمتكم، والعامل فيه: إن. فقد عمل فيها غير عامل صاحبها. وقد منع ذلك الأكثرون. انظر المساعد ٢/٢٩.

(٥) وهناك أيضاً الحال المؤسّسة، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، نحو: جاء زيد ركباً.

والحال تغدّر بالانقلاب<sup>(١)</sup> ولهذا لم يحز على الباري سبحانه عند أه  
النحويين، وبعضهم يميزها مجازاً لا حقيقة.

**فصل:** وأما أحكام الحال فهي في واجب وجائز وممنوع. فالواحد أن  
الحال منصوبة<sup>(٢)</sup> بالفعل أو بما فيه معنى الفعل، سواء كان الفعل ماضياً أو  
مستقبلاً أو متعدياً أو لازماً فإنه يعمل في الحال النصب. وقد يكون صاحب  
الحال مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً. والذي فيه معنى الفعل هو اسم الفاعل واسم  
المفعول واسم<sup>(٣)</sup> المصدر والظروف التي تتعلق بالمحذوف<sup>(٤)</sup>. كل هذه  
يجوز أن تعمل في الأحوال النصب لأن فيها معنى الأفعال. مثال عمل الفعل:  
جاء زيد ركباً، وضربت عمراً مبطوحاً. ومثال عمل اسم الفاعل فيها: هذا  
الضارب زيداً قائماً. ومثال عمل اسم المفعول في الحال: هذا المضروب قاعداً.  
ومثال عمل المصدر في الحال: أعجبتني ضرب زيد عمراً واقفاً. ومثال عمل  
الحروف والظروف المتعلقة في الحال: زيد في الدار قائماً، وزيد أمانك واقفاً.  
فالعامل في قولك: قائماً وواقفاً، الذي تعلق به الحرف والظرف، لأن التقدير:  
زيد مستقر في الدار قائماً أو واقفاً. قال الله تعالى: ﴿فما للذين كفروا قبلك

(١) أي: بالانتقال. وهذا في الغالب ليس على سبيل اللزوم. ومن ورود الحال غير منتقلة قوله تعالى:  
﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾ - النساء: ٢٨ وقيل: لا تكون الحال إلا منتقلة أو شبهها. والخلاف في  
الحال غير المؤكدة، فأما الحال المؤكدة فتكون منتقلة وغيرها. نحو قوله تعالى: ﴿وأن هذا صراطي  
مستقيماً﴾ - الأنعام: ١٥٣. انظر المساعد ٨/٢.

(٢) قال ابن مالك: «وقد يجز بياء زائدة». التسهيل ١٠٨. قال الشاعر:  
فما رجعت بسخائب ركب حكيم بن المسيب منتههاها  
أي: فما رجعت خائبة. المساعد ٦/٢.

(٣) المقصود المصدر، بدليل المثال الذي أتى به المؤلف. وقد سبق أن أطلق اسم المصدر على المصدر أكثر  
من مرة. وقد أشرت إلى ذلك.

(٤) وكذلك اسم الإشارة، والحروف المشبهة بالفعل وهي «إن» وأخواتها. تقول: هذا أسامة مقبلاً، وليت  
زيداً مقبلاً عندنا، ومن هذا قول امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطباً وبهايسا لدى وكرها الغراب والحشف البالي



مُهْطَعِينَ<sup>(١)</sup>، فمُهْطَعِينَ: حال، والعاملُ فيه الذي تعلّق به اللام في قوله: للذين. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، فخالدين: منصوبٌ على الحال، والعاملُ فيه الذي تعلّق به «في»، وقال الشاعر:

رَجَوْتُ سِقَاطِي وَاعْتِلَالِي وَتَبَوَّيَ وَرَاءَكَ عَنِّي طَالِقًا وَارْحَلِي غَدًا<sup>(٤)</sup>  
فطالقًا: منصوبٌ على الحال والعاملُ فيه الذي تعلّق به الظرف ونائبُ منابه في قوله: وراءك عني، كأنه قال: تأخري عني طالقًا.

**فصل:** وأما الجائزُ، فيجوزُ تقديمُ الحال وتأخيرُها على العامل إذا كان العامل فيها فعلاً أو اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعول<sup>(٥)</sup>. تقول: جاء زيدٌ راكباً، وراكباً جاء زيدٌ<sup>(٦)</sup>. وتقول في اسم الفاعل: هذا ضاربٌ زيداً قائماً، وهذا قائماً ضاربٌ زيداً. وتقول في اسم المفعول: هذا مضروبٌ مبطوحاً، وهذا مبطوحاً مضروب. فإن كان العامل غيرَ متصرفٍ لم يجزُ تقديمُ الحال عليه كالمصدر<sup>(٧)</sup>.

(١) المعارج: ٣٦.

(٢) المدثر: ٤٩. فمعرضين: حال من الضمير في «لهم»، والعامل منها الذي تعلّق به اللام في قوله: لهم. قال القرطبي: «وفي اللام معنى الفعل، فانتصاب الحال على معنى الفعل». الجامع لأحكام القرآن ١٩/٨٧.

(٣) الحشر: ١٧.

(٤) ينسب هذا البيت ليزيد بن الجهم الهلالي. وهو في حاشية أبي تمام ٢/٣٥٤، وكشف المشكل ١/٤٧٧. واللسان (سقط). السقاط: العثرة والزلّة. والنبوة: الجفوة.

(٥) منع الجرمي تقديم الحال على عاملها، وذلك لشبه الحال بالتمييز. قال ابن عقيل: «يرده الساع والقياس؛ إذ الحال أشبه بالظرف، والظرف لا يمتنع تقديمه». المساعد ٢/٢٦.

(٦) هذا غير جائز عند الكوفيين، لأنهم يمنعون تقديم الحال أول الكلام إذا كانت من ظاهر المساعد ٢/٢٦.

(٧) وذلك إذا قتر بحرف مصدري، قاله ابن مالك في التسهيل، نحو: يعجبني ركوب الفرس مُسْرَجاً. فلا يجوز: يعجبني مُسْرَجاً ركوب الفرس. أمّا إذا كان المصدر غير مقدّر بالحرف جاز تقديم الحال عليه نحو: قائماً ضرباً زيداً. انظر التسهيل ١١٠، والمساعد ٢/٢٧.

والحروف والظروف<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك، لا يجوز تقديم الحال إذا كانت عاملة فيها<sup>(٢)</sup>.

ومن الجائز أن يعمل في الحال معنى الإشارة والتنبيه. فإذا قلت: هذا زيد واقفاً، فواقفاً منصوبٌ على الحال، والعامل في الحال أحد شيئين: إما ما في «ها» من معنى التنبيه، وإما ما في «ذا» من معنى الإشارة. فإن كان العامل ما في «ها» من معنى التنبيه جاز أن تُقدّم الحال على «ذا» فتقول: ها واقفاً ذا زيد، ويكون التقدير: أنبه على زيد واقفاً. وإن كان العامل ما في «ذا» من معنى الإشارة لم يجوز تقديم الحال عليه، ويكون التقدير: أشير إلى زيد واقفاً<sup>(٣)</sup>. قال الله تعالى: ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾<sup>(٤)</sup>، فشيخاً منصوبٌ على الحال، والعامل فيه أحد المعنيين كما تقدّم. ويجوز أن يعمل في الحال معنى الابتداء، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وهو الحق مصدّقاً﴾<sup>(٥)</sup>، فمصدّق منصوبٌ على الحال والعامل فيه معنى الابتداء<sup>(٦)</sup>. ويجوز أن يعمل في الحال معنى الاستفهام وذلك

---

١. الحروف والظروف المخبر بها، وهذا مذهب البصريين، وأجاز ذلك الأخفش والقراء مطلقاً. وأجاز الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضر نحو: أنت قاتناً في الدار. الصبان ١٨١/٢.

(٢) وكذلك فعل التعجب نحو: ما أحسن زيدا مقبلاً. واسم التفضيل نحو: زيد أفصح الناس خطياً. واسم الفعل نحو: نزال مسرعاً، والعامل المعنوي، وهو الذي تضمّن معنى الفعل دون حروفه نحو: هذا زيد مقبلاً. فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك.

(٣) في العامل ثلاثة مذاهب عند البصريين في مثل هذه المسألة، أحدها: جواز كونه الحرف أو الاسم، أي: حرف التنبيه أو اسم الإشارة، وهو قول الجمهور. فإن كان الأول يجوز: ها واقفاً ذا زيد كما ذكر المؤلف. وأما إن كان الثاني فيمتنع. المذهب الثاني: العامل اسم الإشارة لا حرف التنبيه، وهذا مذهب ابن أبي العافية. والمذهب الثالث: العامل ليس واحداً منها، بل محذوف يدل عليه الاسم المبهى تقديره انظر إليه قاتناً، وهو مذهب السهيلي، ومنع مع ذلك أيضاً تقديم الحال. فها ذكره المؤلف في هذه المسألة هو مذهب الجمهور. انظر المساعد ٢٩/٢.

(٤) هود: ٧٢.

(٥) البقرة: ٩١.

(٦) قال سيبويه: «لأن المبتدأ يعمل فيها بعده كعمل الفعل فيها يكون بعده. ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف». الكتاب ٨٧/٢.

في مثل قولك: كيف زيدُ صانعاً؟ العاملُ في صانع ما في «كيف» من معنى الاستفهام.

وبحوز أن يتقدّم نعتُ النكرة عليها فينتصب على الحال، لأن الحال أشبهُ شيء بالنعت، وذلك في مثل قول الشاعر:

لميّةٌ موحشاً طللٌ يلوح كأنه خِلْلٌ<sup>(١)</sup>

كان أصله: لميّةٌ طللٌ موحش، فلما تقدّم النعت، وهو لا يجوز تقديمُ النعت على المنعوت نُصِبَ على الحال. وقال آخر:

كأنه خارجاً من جنب صفحتِهِ سَفُودُ شَرِبِ نُسُوءٍ عند مُقْتَادٍ<sup>(٢)</sup>

كان الأصل: كأنه سَفُودُ شرب خارج من جنب صفحته، فلما تقدم [خارج]، وهو نعتٌ لسَفُودِ نُصِبَ على الحال، لأن سَفُودَ نكرةٌ وقد تقدّم نعتها. وقال آخر:

وتحت العوالي والقنا مستظلةٌ طباء أعارثها العيونُ الجاذِرُ<sup>(٣)</sup>

---

(١) البيت لكثير عزة. أنظر الأبيات المنسوبة إليه في الديوان ٥٠٦. وهو في الكتاب ١٢٣/٢، والخصائص ٤٩٢/٢، والمسائل العضديات ٢٣٠، والمحتسب ١١٢/٢، والإفصاح ٢١٤، والخزانة ٢١١/٣، وكشف المشكل ٤٨٠/١، وأوضح المسالك ٣١٠/٢، والأشعري ٢٤٧/١، والخلل: جمع خلة، وهي بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره.

(٢) هذا البيت للنايفة الذبياني من قصيدة يمدح بها النعمان ويعتذر إليه عما رماه به المتخل الشكري وأبناء قريع، ويرى نفسه من وشايتهم، ومطلعها:

يادار ميّة بالعلياء فالسند أنوت وطال عليها سالف الأمد

انظر ديوانه ٣٢، والخصائص ٢٧٥/٢، والخزانة ١٨٥/٣، وكتاب المعاني ٢٢٣/١، والاقتضاب ٢٩٩.

وأما ابن الشجري ١٥٦/١، والرضي ٢٠٠/١، وكشف المشكل ٤٨٠/١، واللسان (فأد). السَفُود:

حديدة يشوى عليها اللحم. والمفتاد: موضع الوقود. والماء في «كأنه» عائدة إلى المدرى المراد به قرن

الثور المذكور في البيت الذي قبله. والضمير في «صفحته» راجع إلى ضمran وهو اسم كلب ذكر في

البيت الذي قبله أيضاً. شبه قرن الثور النافذ في الكلب بسَفُود فيه شواء.

(٣) هذا البيت لذي الرمة. انظر ديوانه ٣٣٢. وهو في الكتاب ١٢٣/٢ وفيه: في القنا. وابن يعيش ٦٤/٢.

ونتائج الفكر للسهلي ٢٣٥، وفيه: مستكة بدلاً من: مستظلة، والإفصاح ٢١٤، وفيه: بالقنا، الجاذر:

جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية، والعوالي: الأعالي، والقنا: الرماح، وهي جمع قنّاء، والمقصود بهاء

كان الأصل أيضاً ونعت العوالى طباءً مستظله، فلما تقدم «مستظله» نصب على الحال، وذلك في السمر كسر. وكذلك إن كان نعت النكره بالخار والمحد. وتقدم عليها حكم على موضعها بالنصب على الحال، وذلك في مثل قولك: جاءني من همدان رجل، فمن همدان: في موضع النصب على الحال لأنه كان نعتاً للرجل لو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال، وذلك في لغة العرب كسر.

ويجوز أن يكون الحال في اسم الفاعل نحو قولك: جاء زيدٌ راكباً، وفي اسم المفعول نحو قولك: جاء زيدٌ محمولاً، وفي المصدر الذي يقع موقع الحال نحو قولك: جاء زيدٌ سيراً شديداً، والتقدير: جاء زيدٌ سائراً<sup>(١)</sup>. قال الله تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾<sup>(٤)</sup>. كل هذه مصادر وقعت موقع الحال، لأن التقدير: والمرسلات عارفات، وجاء ربك والملك صافين صفاً، ويسعون في الأرض مفسدين، وما شاكل ذلك.

## فصل: ويجوز أن يكون الحال في موضع الجملة والفعل<sup>(٥)</sup> والحرف

= هنا عيدان الهواج. والبيت في وصف نسوة سبين، يقول: تحت أعالي الهواج وعيدانها نساء يشبهن الجآذر في كبر عيونهن.

(١) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين. وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر معمولات لأفعال مقدرة، وتلك الأفعال هي الحال. وذهب الكوفيون إلى أنها منصوبة على المصدرية، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر، فطلع زيد بفتة، عندهم في تأويل: بقت زيد بفتة. الصبان ١٧٣/٢، والمساعد ١٣/٢.

(٢) المرسلات: ١. قال مكي بن أبي طالب: «ومن جعل المرسلات الملائكة نصب عرفاً على تقدير حذف حرف الجر، أي: يرسلها الله بالعرف، أي: بالمعروف». مشكل إعراب القرآن ٧٩١/٢. (٣) الفجر: ٢٢.

(٤) المائدة: ٣٣. قال الزمخشري: «يجوز أن يكون مفعولاً به، أي: للفساد». الكشاف ٦٢٨/١.

(٥) أي: الجملة الاسمية والفعلية. ويشترط في الجملة أن تكون خبرية، غير مصدرة بدليل استقبال، مرتبطة إما بالواو والضمير أو بالضمير فقط أو بالواو فقط. وأجاز الفراء وقوعها طلبية. وإذا وقعت الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت مقرون بقدر حالاً وجب أن تكون مرتبطة بالواو نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ

والظرف<sup>(١)</sup>، سواء كان الفعل ماضياً<sup>(٢)</sup> أو مستقبلاً<sup>(٣)</sup>.

**فصل: والممتنع ضد الأحكام الواجبة.** ممتنع أن يقدم الحال على العامل إذا كان غير متصرف كالمصدر. والحروف والظروف إذا تعلقت بمحدوف ممتنع<sup>(٤)</sup> أن تتقدم الحال عليها. فأما قول الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾<sup>(٥)</sup>، فكافة: منصوب على معنى الحال، والعامل فيه «أرسلنا»، وليس العامل فيه قوله: للناس؛ لأن صاحب الحال الناس<sup>(٦)</sup>، وفيه تقديم وتأخير. والتقدير: وما أرسلناك إلا للناس كافة، والجار والمجرور متعلق بـ «أرسلنا». وكذلك قول الشاعر:

= تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم - الصف: ٥. وإذا ارتبطت جملة الحال الفعلية التي فعلها مضارع بالضمير فلا يؤتى بالواو، تقول: جاء محمد يضحك، ولا يجوز: جاء محمد ويضحك. أما قولهم: قمت وأصك عينه، فالتقدير: قمت وأنا أصك عينه. أنظر أوضح المسالك ٣٥٠/٢، والمساعد ٤٣/٢، والأشموني ٢٥٦/١.

(١) أي: الحار والمجرور والظرف. فمثال الجار والمجرور قوله تعالى: ﴿فخرج على قومه في زينته﴾ - القصص: ٧٩. ومثال الظرف قولك: رأيت الهلال بين السحاب. ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوباً.

(٢) مذهب البصريين إلا الأخفش لزوم «قد» مع الماضي المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة. والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا «قد» في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة. وقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿أو جاموكم حصرت صدورهم﴾ - النساء: ٩٠، وقول الشاعر:

وإني لتسمروني لذكراك هزة كسا انتفض العصفور بلله القطر  
وقال البصريون: إن «قد» في ذلك مقدرة. والمختار وفاقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط. وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً. انظر: شرح الكافية للرضي ٢١٣/١، والأشموني ٢٥٩/١، والإنصاف ٢٥٢/١.

(٣) إن دخل على الفعل المضارع حرف من الحروف المخلصة للاستقبال كالسين وسوف لم يميز أن يكون حالاً. فلا تقول: امرز يزيد سيقوم. انظر المقرب ١٥٤/١.

(٤) في المخطوطة: ويمتنع.

(٥) سبأ: ٢٨.

(٦) وقد ضُفَّ أبو البقاء هذا الوجه، وجعله حالاً من الضمير في «أرسلناك» إملاء. ما من به الرحمن ١٩٨/٢. ونقل النحاس عن أبي اسحق أن المعنى: أرسلناك جامعاً للناس. فعل هذا المعنى يكون حالاً من الضمير في «أرسلناك». إعراب القرآن ٣٤٧/٣.

لئن كان برْدُ الماءِ حرَّانَ صادياً      إلى حبيباً إنها لحبيب<sup>(١)</sup>  
فحران: منصوبٌ على الحال، والعاملُ: حبيباً، وليس العاملُ فيه: إلى، لأنَّ الماءَ  
هي صاحبُ الحال، والحرفُ متعلّقٌ بحبيب. وفي البيت أيضاً تقديم وتأخير  
والتقدير: لئن كان برْدُ الماءِ حبيباً إلى حرَّانِ صادياً إنها لحبيب. فأما من قال:  
إن حرَّانَ حالٌ للماء، فليس بشيء، لأنَّ الماءَ لا يكون حرَّانَ صادياً.  
ومن الممتنع أن تأتي الحالُ بعد نكرةٍ كما تقدّم. فافهم ذلك موقفاً إذ  
شاء الله تعالى.

---

(١) ينسب هذا البيت لعروة بن حزام، ولكتير عزة، ولجنون ليل، انظر ديوانه ٥٩. وهو في الشعر  
والشعر ٦٢٣، والرواية فيه: أبيض صافياً بدلاً من: حران صادياً. والأشعوني ٢٤٩/١، والرواية فيه:  
هيهان صادياً. وكشف المشكل ٤٨٢/١.

## عقد باب التمييز

وفوائده تشتمل على أربع مسائل يُقال فيها: ما التمييز؟ وكم شرائطه؟  
وبعد كم يكون؟ وما أحكامه؟

**فصل:** أما ما التمييز؟ فهو التبيين والتفسير. لأنك إذا قلت: عندي  
عشرون رجلاً، بيّنت المعدود وفسرته بكون المعدود رجالاً، لأن قولك: عشرون،  
يستغرق جميع المعدودات، فلما قلت: رجلاً، ميّزت الرجال من غيرهم، وسواء  
أجبت فيما انتصب على التمييز تفسيراً أو تبييناً أو تمييزاً.

**فصل:** وأما كم شرائط التمييز؟ فله ثلاث شرائط: أن يكون نكرةً  
جامدة<sup>(١)</sup>، يستفهم عنه بـ، وبحاج بمن. فإذا قلت: عندي عشرون رجلاً، فقد  
جمع الشرائط.

**فصل:** وإنما شرطنا أن يكون التمييز نكرة لأنه مشبه بالخبر<sup>(٢)</sup>.  
وأصل الخبر أن يكون نكرة. وأشبه التمييز الخبر من حيث كانت تتم به فائدة  
المميز كما تتم بالخبر فائدة الخبر عنه. وشرطنا أن يكون التمييز جامداً لأنه  
تبيين للذوات وعبارة عنها، والذوات أجناس، كلها جامدات غير مشتقات. فإن

(١) ويشترط في هذه النكرة أن تكون منصوبة فضلة.

(٢) وقد خالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بقول الشاعر:  
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو  
فالألف واللام في «النفس» زائدة عند البصريين، وهي للتعريف عند الكوفيين.



اعترض معترض فعال: ما نقولون: لله درّه فارساً، وكفى بزيد صاحباً، وحسناد  
 بعمره خليلاً، وما شاكل ذلك. أليس «فارساً وصاحباً وخليلاً» كلها مستغاب  
 وقد نُصِبَتْ على التمييز وقد شرطتم أن التمييز يكون جامداً؟ فالجواب: أن  
 هذه الأسماء نعتٌ لأشياء محذوفة، وتلك المحذوفات أسماء جامدات وهي التي  
 نصبت على التمييز في التحقيق، فلما حُذِفَتْ نابت منابها فأعطيت إعرابها وذلك  
 جائز في لغة العرب. فإذا قلت: لله درّه فارساً، فالتقدير: لله درّه رجلاً فارساً،  
 فرجل: تمييز، وفارس: نعت له. وكذلك: كفى بزيد صاحباً، التقدير: كفى بزيد  
 رجلاً صاحباً. وكل تمييز أتى مشتقاً فهو على هذا التقدير. وشرطنا أن يُستفهم  
 عن التمييز به لأنها أكثر آلات الاستفهام استعمالاً وأليق في هذا الموضع  
 سؤالاً. وشرطنا أن يُجاب التمييز بمن لأنها لبيان الجنس، والتمييز هو التبيين  
 كما تقدم. فإذا قلت: عندي عشرون، حسن أن يُقال لك: مَه؟ فتقول: من  
 الرجال.

**فصل:** وأما بعد كم يقع التمييز؟ فهو يقع بعد اثني عشر موضعاً. بعد  
 العدد من أحد<sup>(١)</sup> عشر إلى تسعة وتسعين، وكذلك بعد المئين والألوف في أكثر  
 الأحوال. تقول: عندي خمسة عشر رجلاً، وعشرون امرأة، وخمسة وعشرون  
 درهماً. قال الله تعالى: ﴿ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿تَسَعُّ  
 وَتَسْعُونَ نَعْجَةً﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾<sup>(٤)</sup>.  
 وتقول: عندي مئتان ديناراً وألفان ثوباً. قال الشاعر:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب البشاشة والفتاء<sup>(٥)</sup>

(١) في المخطوطة: إحدى.

(٢) الحاقة: ٣٢.

(٣) ص: ٢٣.

(٤) الأعراف: ١٥٥.

(٥) هذا البيت للربيع بن ضُبُع الفزاري. وقيله:

إذا كان الشتاء فأدقثوني فإن الشيخ يدمه الشتاء=

ويقع التمييزُ من الموزون نحو قولك: عندي رطلٌ زيتاً، ومَنانٌ<sup>(١)</sup>  
حريراً، وما شاكل ذلك.

ويقع التمييز من الكيل نحو قولك: عندي مَدانٌ برّاً، وصاعانٌ تمرّاً، وما  
شاكل ذلك.

ويقع التمييزُ من الممسوح نحو قولك: ما في السماء موضعٌ راحةٍ سبحانه،  
وما في الثوب قدر ذراعٍ طاهرّاً، وما شاكل ذلك. ونريد بالممسوح ما قدر  
بالذرع وما جرى مجراه.

ويقع التمييزُ بعد المقدار نحو قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ  
خَيْرًا يَرَهُ \* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، تقديره: فَمَنْ يَعْمَلْ مقدار  
مِثْقَالٍ<sup>(٣)</sup>.

ويقعُ التمييزُ بعد الفعل والفاعل نحو قولك: تصبَّبَ بَدْنُهُ عرقاً،  
وَضُقَّتْ به ذَرْعاً، وَطَبَّتْ به نفساً، وتفقاً زيدٌ شحماً، وما شاكل ذلك. والتمييز  
الذي يقعُ بعد الفعل والفاعل هو في المعنى فاعلٌ لذلك الفعل. فإذا قلت:  
تصبَّبَ بَدْنُهُ عرقاً، فالمعنى: تصبَّبَ عرقٌ بَدْنِهِ، وضاقَ به ذَرْعُهُ، وطابتْ به  
نفسُهُ، وتفقاً شحْمُ زيدٍ، وما شاكل ذلك<sup>(٤)</sup>. وكذلك ما أتى منصوباً بعد «كفى»

---

= زيروى عجزه: فقد ذهب المسرة والفتاء. فقد ذهب اللذاذة والفتاء. فقد أودى المسرة والفتاء. وهو في  
الكتاب ٢٠٨/١، والمقرب ٣٠٦/١، والمقتضب ١٦٦/٢، ومجالس ثعلب ٢٧٥/١، والمخلص ٤٢٦/١،  
وابن يعين ٢١/٦، وكشف المشكل ٤٨٩/١، والاقتضاب ٣٦٩، والخزانة ٣٨٠/٧، والجمل ٢٤٢.  
والأصول ٣١٢/١، والهمع ٢٥٣/١ والشاهد فيه تمييز المائتين بمفرد منصوب، وهذا شاذ، والقياس  
إضافة المائتين إلى العام. وخص المقاربة هذا بالضرورة، وكلام سيوييه عليه، قال: «وقد جاء في الشعر  
بعض هذا منوناً».

(١) مَنان: تشبیه من، وهو كيل أو میزان، والجمع أمانان؛ فيكون مثال المؤلف غير سليم، لأن الحرير لا يكال  
ولا يوزن.

(٢) الزلزلة: ٧، ٨.

(٣) بعض النحاة يجعل المقدار تناولاً للعدد، وعليه جرى ابن الضائع. المساعد ٥٥/٢.

(٤) وقد يقع التمييز بعد الفعل والمفعول به نحو: غرست الأرض شجراً، فالتمييز هنا محوّل عن المفعول.  
والأصل: غرست شجر الأرض.

فهو مَسْرُ وإن كان مسعاً، فهو صفة لجامد محذوف، وذلك المحذوف هو المسمى  
كما تقدم.

ويقع التمييز بعد «نعم وبشس وحبذا». تقول: نعم الرجل رجلاً، وبشس  
الغلام غلاماً<sup>(١)</sup>، وحبذا زيد رجلاً، وما شاكل ذلك.

ويقع التمييز بعد وَزَنَ «أفعل» نحو قولك: أنا أحسن منك وجهاً،  
وأفصح لساناً، وأطيب رائحة، وما شاكل ذلك. قال الله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ  
مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ويقع التمييز بعد المبتدأ والخبر إذا كان المبتدأ مضافاً إلى ضمير التمييز  
نحو قولك: لله درّه فارساً، ولله درّه رجلاً.

ويقع بعد صيغة التعجب التي على وزن «أفعل به» نحو قولك: أكرم  
زيد رجلاً، وأحسن بعبد الله صاحباً.

ويقع التمييز بعد «كم وكأي»<sup>(٣)</sup>، وأكثر ما يكون مجروراً بمن، وهي  
زائدة في التقدير نحو قولك: كم من رجلٍ عندك، والتقدير: كم رجلاً، وكذلك:  
كأي من عبدٍ ملكت، و«كأي» تقدّر بكم، قال الله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ نَبِيِّ  
قَاتِلٍ مَعَهُ رِئِيونَ كَثِيرٌ﴾<sup>(٤)</sup>، والتقدير: كم نبياً. وقد يأتي التمييز مجروراً بمن

---

(١) يلاحظ في هذا المثال والذي قبله أن المؤلف جمع بين التمييز وبين فاعل «بشس» و«نعم» الظاهر، وهذا  
مذهب المبرد وابن السراج والفارسي، ومنعه سيويه والسيراfi مطلقاً، ومثل هذا قول الشاعر:  
نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ردّ التحية نطقاً أو بإيماء  
وقيل: إن أفاد معنى زائداً جاز، وإلا فلا، كقول الشاعر:

تغيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهاهي  
(٢) الكهف: ٣٤.

(٣) هي اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنوثة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، وسيأتي الكلام عليها  
في باب العدد إن شاء الله.

(٤) آل عمران: ١٤٦.

بعد «حبذا» وتكون «مِنْ» زائدة نحو قولك: حبذا زيدٌ من رجلٍ<sup>(١)</sup>، والتقدير: حبذا زيدٌ رجلاً، وما شاكل ذلك.

ويجوز أن يقع التمييز بعد التنوين<sup>(٢)</sup> والنون المعوضة عنه<sup>(٣)</sup> نحو قولك: عندي ثوبٌ حريراً، ودينارات ذهباً، وما شاكل ذلك.

[فصل]: وأما أحكام التمييز فهي في ثلاثة: واجب وجائز وممتنع. فالواجب أن التمييز منصوب ولا بد له من عامل. ويجب أن تتم به الفائدة، أعني فائدة المميز.

[فصل]: والجائز أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، خلافاً لمن يقول إنه لا يكون إلا مفرداً. ألا ترى أنه يجوز أن تقول: لله درهما فارسين، ويا حبذا الزيدان رجلين، وما شاكل ذلك. وقال الله تعالى في التمييز المجموع: ﴿نحن أكثر أموالاً وأولاداً﴾<sup>(٤)</sup>، وقال الله تعالى: ﴿وكفى بنا حاسبين﴾<sup>(٥)</sup>. فدل القياس والسماع على أن التمييز يجوز أن يكون مثنى ومجموعاً خلافاً لمن قال إنه لا يكون إلا مفرداً، إلا أن المفرد أكثر ما تستعمله العرب في كلامها<sup>(٦)</sup>.

(١) ومثل هذا قول جرير:

يا حبذا جبل الريمان من جبل وحبذا ساكن الريمان من كانا

(٢) سواء كان التنوين ظاهراً نحو: عندي رطلٌ عللاً، أو مقدراً نحو: في الدار خمسة عشر رجلاً.

(٣) وهي نون المثنى نحو: لي منوان زيتاً، ونون جمع المذكر السالم أو شبهه نحو قوله تعالى: ﴿قل هل

ننبئكم بالأخسرين أعمالاً﴾ الكهف: ١٠٣، وقوله تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة﴾ الأعراف:

١٤٢.

(٤) سبأ: ٣٥.

(٥) الأنبياء: ٤٧.

(٦) إن كان معنى التمييز مفرداً تعين أفراد لفظه نحو: طاب الزيدون أصلاً، وكرموا أباً، وكذلك إذا لم

يقصد اختلاف أنواع المصدر نحو: جاد الأذكيا وعياً، وإذا أوقع الأفراد في محذور تعين تركه فيجمع

وإن كان بعد مفرد نحو: نظف زيد ثياباً، لأنك لو قلت: ثوباً، لأوهم أنه ثوب واحد. المساعد ٦٤/٢.

ومحور أن تكون الكره المنصوبه بعد الصفة المشبهه باسم الفاعل ممساة  
ومشبهها<sup>(١)</sup> بالمفعول [به] نحو قولك: مررت بالحسن وجهاً.

ومحور في قولك: خانمٌ حديدًا، ونوبٌ خزانًا، ثلاثة أوجه: إما النصب على  
التمييز<sup>(٢)</sup>، وإما الرفع على النعت، وإما الجر بالإضافة<sup>(٣)</sup>. فإذا قلت: عمدي  
خانمٌ حديدٌ، فحديدٌ على هذا - وإن كان جامدًا - نعتٌ لخاتم ولكنه وقع موقع  
المشتق<sup>(٤)</sup>، وكذلك ما شاكله.

ويجوز أن يكون التمييز مضافاً، والإضافة تقدر بالانفصال، وذلك في  
مثل قول الشاعر:

والطيبون معاقِدُ الأزر<sup>(٥)</sup>

قيل: إن معاقِدَ وإن كان مضافاً منصوبٌ على التمييز، لأن الإضافة تقدر  
بالانفصال. وقيل: إنه منصوبٌ على حذف مضاف، ذلك المضاف ظرف، تقديره:  
والطيبون موضع معاقِد الأزر. وقيل: إنه منصوبٌ بالصفة وهي: الطيبون<sup>(٦)</sup>.  
والله أعلم. وقد قيل: إن سربالاً في قول الشاعر:

فأنت أبيضهم سربالٌ طبّاخ<sup>(٧)</sup>

منصوبٌ على التمييز أيضاً وإن كان مضافاً؛ فالإضافة تقدر فيه

(١) في المخطوطة: ومشبه.

(٢) وهذا مذهب المبرد وتبعه ابن مالك. أما سيبويه فينصبها على الحال، قال: «ولكنه حسن أن يبقى على  
المبتدأ ويكون حالاً. فالحال قولك: هذه جيتك خزاناً». الكتاب ١١٨/٢، المساعد ٦٠/٢.

(٣) والجر أرجح من النصب لبعد الناصب عن الفعل، ولأن في جرّه تخفيفاً بحذف التنوين مع عدم نونه  
خلاف المقصود. انظر: الرضي ٢١٧/١، والصبان ١٩٧/٢.

(٤) فالتقدير: خانمٌ صُلْبٌ. والتقدير في المثال الثاني: نوبٌ ناعمٌ. قال سيبويه: «ومن قال مررت بصحيفة  
طين خاتمها قال: هذا راقودٌ خُلٌّ، وهذه صفةٌ خزٌّ. وهذا قبيحٌ أجري على غير وجهه». الكتاب  
١١٧/٢.

(٥) سبق في باب النعت.

(٦) على أنه مشبه بالمفعول به.

(٧) سبق في باب التعجب.

بالانفصال. وكذلك إذا قلت: عندي خمسون ألف دينار؛ فالف وإن كان مصافاً إلى الدينار منصوباً على التمييز، لأنَّ الدينار في الحقيقة هو المميز. وما أضف إلى التمييز انتصب انتصابه، كما أن ما أضف إلى المصدر والظرف انتصب انتصابهما.

**فصل:** والممتنع ضد الأحكام الواجبة. يمتنع أن يكون التمييز معرفة. ويمتنع أن يتقدم التمييز على المميز، لو قلت: رجلاً عندي عشرون، لم يجوز<sup>(١)</sup>. وإنما لم يجوز ذلك لأن التمييز تبين للمميز، والتبيين لا يتقدم على المبين. ولا يجوز تقديم التمييز على الفعل العامل فيه عند الأكثر<sup>(٢)</sup>. فأمّا قول الشاعر:

أتهجر ليلى لفراق حبيبها : وما كان نفساً للفراق تطيب<sup>(٣)</sup>  
فمنهم من عدّ هذا لحناً. ومنهم من يروي: وما كان نفسي بالفراق تطيب<sup>(٤)</sup>.  
والله أعلم بالصواب.

(١) أما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو: طاب نفساً زيد، فنقل بعضهم الإجماع على جوازه. الصبان ٢٠٠/٢.

(٢) ولو كان فعلاً متصرفاً، وفقاً لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين، وخلافاً للمازني والكسائي والمبرد، فإنهم يجوزون تقدم التمييز على عامله إذا كان فعلاً صريحاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، وقد وافقهم ابن مالك في ذلك. أما إذا كان العامل غير متصرف فلا يجوز تقدم التمييز عليه بالإجماع. انظر: الكتاب ٢٠٥/١، والرضي ٢٢٣/١، والمساعد ٦٦/٢، والأشموني ٢٦٥/١.

(٣) اختلف في قائله، ف قيل للمخبل السعدي، وقيل لأعشى همدان، وهو في ديوانه ٧٥، وقيل لقيس بن الملوح. وهو في الخصائص ٣٨٤/٢، والمقتضب ٣٦/٣، والإنصاف ٨٢٨، والجمل ٢٤٣، وابن معشر ٧٤/٢، والحلل ٣٣١، وشواهد الإيضاح ١٨٨، والمخلص ٣٩٧/١، وكشف المشكل ٤٩٣/١، والأصول ٢٢٤/١، والأشموني ٢٦٦/١. والرواية المشهورة: وما كان نفساً بالفراق تطيب. والشاهد قوله: نفساً، فإنه تمييز تقدم على عامله «تطيب»، وهذا ضرورة عند الجمهور، جازر عند الكسائي والمازني والمبرد.

(٤) وهذه رواية أبي إسحق الزجاج، كما في المخلص ٣٩٧/١، وشواهد الإيضاح ١٨٨.

## عقد باب الاغراء<sup>(١)</sup>

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يقال فيها: ما الإغراء؟ وما أدواته؟ وما أحكامه؟

**فصل: أمّا ما الإغراء؟** فهو النهي<sup>(٢)</sup> والإغراء<sup>(٣)</sup>. ومعنى ذلك أنك تقول: الليلَ الليلَ، واللصَّ واللصَّ، فتحذره من الخروج في الليل ومن اللص. وهو تحذير لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى النهي. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ناقة الله﴾<sup>(٤)</sup>، فناقة: منصوب على معنى: احذروا ناقة الله<sup>(٥)</sup>، وهو تحذير بمعنى النهي كما تقدّم. وأمّا الإغراء فهو في مثل قولك: دونك زيداً، وعليك عمراً، والمعنى: خذ زيداً، والزّم عمراً. والإغراء<sup>(٦)</sup> هو الأمر في الحقيقة.

## فصل: وأمّا ما أدوات الإغراء؟ فهي حروف وظروف نائبة مناب

(١) يلاحظ أن المؤلف قد جعل باب التحذير ضمن باب الإغراء. أي أنه جعل البابين باياً واحداً سواء الإغراء، وهذا ما فعله ابن عصفور في المقرب ١/١٣٥. ومنهم من يجعل كلا منها باياً مستقلاً، ومن جعلها باياً واحداً فلاستواء أحكامها.

(٢) أي: التحذير.

(٣) في المخطوطة: الإهراء. ولم أجد في كتب النحو هذا الاصطلاح، كما لم أجد في المعاجم أن هذه الكلمة معناها الإغراء. وقد كررها المؤلف أكثر من مرة.

(٤) الشمس: ١٣.

(٥) قال الفراء: «ولو رفع على ضمير: هذه ناقة الله، فإن العرب قد نرفعه، وفيه معنى التحذير». معاني القرآن ٢٦٨/٣.

(٦) في المخطوطة: الإهراء.



الأفعال<sup>(١)</sup>. والحروف: عليك وإليك فقط. والظروف: دونك، بلا خلاف، ووراءك وأمامك، بخلاف. فإذا قلت: عليك زيداً، فالمعنى: الزم زيداً، فناب «عليك» مناب «الزم»<sup>(٢)</sup>. والجار والمجرور لا موضع له من الإعراب لأنه وقع موقع فعل الأمر، وهو مبني لا موضع له من الإعراب. وكل ما وقع موقع المبني بُني كبنائه. وكذلك سائر آلات الإغراء لا موضع لها من الإعراب. والكافات التي فيها حروف خطاب غير أسماء<sup>(٣)</sup>. ويجوز أن تقول: عليك بزيد، فتعدي به بحروف الجر<sup>(٤)</sup>، وتحكم على الجار والمجرور بالنصب. وأما «إليك» فيجوز أن تأتي بعده بمنصوب، وأن لا تأتي به وتجعل الفعل الذي ناب منابه لازماً، فتقول حينئذ: إليك زيداً، ويكون المعنى: خذ زيداً، أو الزم زيداً. وأكثر ما روي عن العرب لازماً لا منصوب بعده. وربما كرّروه، قال الشاعر:

إذا التَّيَّاز ذو العضلات قالوا: إيلك إيلك ضائق بها ذراعاً<sup>(٥)</sup>  
كأنه قال: تأخر تأخر.

## فصل: وإذا قلت: دونك زيداً، فالمعنى: خذ زيداً، كما تقدّم. وإذا قلت

- (١) المقصود بذلك وضع الظروف والمجرورات موضع أسماء الأفعال، وهو موقوف على السماع.
- (٢) وبالإضافة إلى ما ذكر المؤلف فهناك أيضاً: مكانك وعندك، كما ذكر ذلك ابن عصفور في المقرب ١٣٥/١، وذكر ابن عقيل في المساعد ٦٥٤/٢ أن الجوهري حكى الإغراء بـ«إليك». وقيس الكسائي على ما سُمع من هذه الظروف والمجرورات غيرها، فيجوز عنده الإغراء بكل ظرف ومجرور بشرط أن لا يكون على حرف واحد. المساعد ٦٥٦/٢.
- (٣) هذا الذي ذكره المؤلف مذهب ابن بابشاذ. أما مذهب الجمهور فهو أن هذه الكاف ضمير. وموضعه رفع على الفاعلية عند الفراء، ونصب على المفعولية عند الكسائي، وجرّ بالإضافة عند البصريين، ويرد قول الفراء أن الكاف ليست من ضائير الرفع، ويرد قول الكسائي قولهم: عليك زيداً، بمعنى: خذ، وخذ إنفاً يتمدى لواحد. والصحيح كما يقول الأشموني مذهب البصريين، لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء: عليّ عبداً زيداً، بجر عبداً، فثبت أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه. انظر شرح الأشموني ٤٨٧/٢.
- (٤) ومن ذلك قوله ﷺ: «عليك بذات الدين تربت يداك». في بعض الروايات. انظر النسائي (نكاح ٦٣)، وابن ماجه (نكاح ٢).
- (٥) سبق في باب التوكيد.

أمامك ووراءك، جاز أن تأتي بعدها بمنصوب وأن لا تأتي به، فإن أتيت به فقلت: أمامك زبداً ووراءك عمراً، جاز أن تقدّر الفعل الذي ناب منابه الظرف بـ «خذ» واحذر أو الزم كما تقدم. وجاز أن تجعل الظرف نائباً مناب فعل لازم فلا تأتي بعده بمنصوب وهو الأنصح. قال الشاعر:

رَجَوْتُ سِقَاطِي واعتَلَّيْتُ وَتَبَوَّيْتُ      وِراءَكَ عَنِّي طَالِقاً وأَرْحَلِي غداً<sup>(١)</sup>

فأما قولهم: الليلَ الليلَ، واللصَّ اللصَّ، فالاسم الأول ناب مناب فعل، والثاني منصوبٌ بذلك الفعل الذي ناب منابه، والتقدير: بادر الليل وحاذر اللص. وفي نصب الأول خلاف، منهم من يقول: إنه منصوب بذلك الفعل<sup>(٢)</sup>، ومنهم من يقول: إنه مبنيٌّ على الفتح، ومنهم من يقول: جيء به توطئةً للاسم الثاني لما حُذِفَ فعلُ الإغراء، وفعلُ الإغراء عاملٌ فيها جميعاً في الأصل لأنها بمنزلة الاسم الواحد. والله أعلم.

فأما قولهم: إِيَّاكَ الأسدَ، وإِيَّاكَ معصيةَ الله، فإياك: اسم مضمَر، وهو والأسد مفعولان لفعل محذوف يتعدى إلى اثنين، كأنك تريد: احذرْكَ<sup>(٣)</sup> الأسد، وكذلك احذرْكَ معصيةَ الله<sup>(٤)</sup>. والواو زائدة في الأصل<sup>(٥)</sup>، وقد حل الكاف الذي في «احذرْكَ» محل إِيَّاكَ لأنها من ضمائر النصب جميعاً.

(١) سبق في باب الحال.

(٢) وهذا هو الصحيح.

(٣) في المخطوطة: احذر.

(٤) فعلى هذا يكون «إِيَّاكَ الأسدَ» جملة واحدة. وقد اختلف العلماء في مثل هذا التركيب، أمي: في كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد «إِيَّا» من غير حرف عطف ومن غير من الجارة. فقد أجازوه بعضهم على أن الكلام جملتان عطفت إحداها على الأخرى، فكأنك قلت: باعد نفسك واتق الأسد، فعلى هذا يجوز أن يكون العامل في المحذر غير العامل في المحذر منه. وذهب ابن الناظم تبعاً لأبي البقاء إلى جواز مثل هذا التركيب ولكن على تقدير فعل يتمدى بنفسه إلى مفعولين، ويكون الكلام جملة واحدة. ويكون التقدير: احذرْكَ الأسد. فالكلام على التقدير الأول إنشائي وعلى التقدير الثاني خبري. انظر: شرح التصريح ١٩٣/٢، والمساعد ٥٧٢/٢.

(٥) وذلك في نحو: إِيَّاكَ والأسد.

**فصل: فأما فوئهم: رويدَ زيداً، ففي «رويد» أربعة أقوال: يجوز أن يُستعمل بمعنى الإغراء ويكون اسم فعل فينصب ما بعده ويُعَدِّيه ويكون مبنياً على الفتح، أعني رويد، ويقع موقع فعل الأمر، فإذا قلت: رويد زيداً، فالمعنى: ارودُ زيداً<sup>(١)</sup>، فبني لوقوعه موقعَ المبني وهو فعلُ الأمر، وبُني على الحركة لالتقاء الساكنين وهما الياء والدال، وخصَّ بحركة الفتح تخفيفاً، هذا القول الأول. والثاني: أنه يجوز في «رويد» أن يُستعمل بمعنى المصدر العامل وذلك في مثل قولك: رويدَ زيداً، فرويدَ: منصوب على المصدر، وزيد: مفعول للمصدر، وهو مصدر مصغر<sup>(٢)</sup>، كأنك تريد: أرودُ إزواداً زيداً، والقول الثالث: أنه يجوز في «رويد» أن يكون بمعنى الحال وذلك في مثل قولك: جاءوا رويداً، والتقدير: جاءوا مرودين<sup>(٣)</sup>، فـ «رويداً» في الأصل مصدر وقع موقعَ الحال. والقول الرابع: أنه يجوز في رويد أن يكون نعتاً لمصدر محذوف وذلك في مثل قولك: سر رويداً، والتقدير: سر سيراً رويداً<sup>(٤)</sup>. قال الله تعالى: ﴿فمهل الكافرين أمهلهم رويداً﴾<sup>(٥)</sup>.**

وإعلم أن سائر أسماء الأفعال فيها معنى الإغراء على حسب اختلاف معانيها.

**فصل: وأما أحكام الإغراء فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ**

(١) وهذا ما نص عليه سيبويه ٢٤٣/١.

(٢) وهو مصغر تصغير الترخيم؛ لأنه حذف منه الهزمة والألف الزائدتان وأوقع التصغير على أصوله. وسُمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد. هذا وعمل المصدر المصغر خلاف إجماع النحاة. وقد أجاز ذلك الفارسي. انظر الصبان ٢٠٢/٣، والمساعد ٦٤٦/٢، وشرح قطر الندى ٢٦١.

(٣) فعلى هذا يكون حالاً من الفاعل. وقيل: هو حال من ضمير المصدر المحذوف، أي: جاموه، أي: المجيء، رويداً. وهذا الوجه، أعني: الحال، هو مذهب سيبويه. قال: «ويقولون أيضاً: ساروا رويداً، فيحذفون السير ويجعلونه حالاً به وصف كلامه، واجتزأ بما في صدر حديثه من قول: ساروا، عن ذكر السير». الكتاب ٢٤٤/١.

(٤) انظر الكتاب ٢٤٣/١.

(٥) الطارق: ١٧. فيكون «رويداً» نعتاً لمصدر محذوف، والتقدير: أمهلهم إمهالاً رويداً. واه أعلم.

أن يُنصب ما وقع بعد الالاب الإغراء التي تقدّم ذكرها، على أن ذلك المنصوب مفعولٌ للفعل الذي نابت منابه تلك الالاب. قال الله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾<sup>(١)</sup>. ويجب أن يكون الإغراء بمعنى الأمر والنهي كما تقدّم.

**فصل:** وأما الجائز، فيجوز أن يُنصب الاسم على تقدير فعل الإغراء المحذوف من غير أن ينوب مناب ذلك الفعل شيء، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ناقة الله وسُقياها﴾<sup>(٢)</sup>، والمعنى: احذروا ناقة الله. وكذلك قوله تعالى: ﴿صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة﴾<sup>(٣)</sup>، والمعنى: الزموا صبغة الله، على تقدير بعض الأقوال<sup>(٤)</sup>، فـ«ناقة وصبغة» منصوبان على معنى الإغراء والفعل محذوف.

ويجوز أن تأتي بعد «إليك وأمامك ووراءك» بمنصوب وأن لا تأتي بشيء كما تقدّم.

**فصل:** والممتنع ضدّ الواجب. ويمتنع أن يتقدّم الاسم المنصوب بمعنى الإغراء على العامل. لو قلت: زيداً عليك، لم يجز<sup>(٥)</sup>. فأما قول الله تعالى:

(١) المائدة: ١٠٥.

(٢) الشمس: ١٣.

(٣) البقرة: ١٢٨.

(٤) وذكر سيبويه أن انتصابها على أنها مصدر مؤكد، وتبعه الزمخشري في ذلك. وبالإضافة إلى الوجه الذي ذكره المؤلف وهو نصبها على الإغراء قيل: إنها بدل من ملة إبراهيم. ونقل القرطبي عن الكسائي أنها منصوبة على تقدير: اتبعوا. انظر الكتاب ٣٨٢/١، والكشاف ١٩٦/١، ومشكل إعراب القرآن ١١٢/١، والجامع لأحكام القرآن ١٤٤/٢.

(٥) لأنها لم تقو قوة الأفعال. وأجاز ذلك الكسائي، ولا حجة له في قول الراجز: يا أيها المائح دلوي دونكا إني وجدت الناس يحمدونكا لاحتمال أن يكون دلوي منصوباً بإضمار فعل، كأنه قال: خذ دلوي، ودونك: إغراء متأنف. أو أن يكون دلوي مبتدأ. انظر المقرب ١٣٧/١، والصبان ٢٠٦/٣.

﴿كتاب الله عليكم﴾<sup>(١)</sup>، فليس «كتاب» منصوباً<sup>(٢)</sup> على الإغراء، بل على المصدر<sup>(٣)</sup>.

ويمتنع أن يُغرى بالغائب<sup>(٤)</sup>، لو قلت: عليه زيداً، لم يجز، إلا أن نأى بالباء في الاسم المغرى به فإنه يجوز أن يغرى بالغائب، لأن المعنى يحتمله، وذلك في مثل قولك: من خاف من كذا وكذا فعليه بكذا وكذا، وهذا مشهور في لغة العرب مستعمل موجود. وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «فعليه بالصوم فإنه له وجاء»<sup>(٥)</sup>.

ويمتنع أن يغرى بسائر الظروف مثل: عند وبعد وفوق وتحت، وما شاكل ذلك، لأنه لم يسمع عن العرب<sup>(٦)</sup>.

ويمتنع أن يجمع بين الفعل المحذوف وبين ما عوض منه. لو قلت: بادر الليلَ الليلَ، لم يجز<sup>(٧)</sup>، وكذلك لو قلت: الزم إليك زيداً، لم يجز أيضاً، فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

---

(١) النساء: ٢٤.

(٢) في المخطوطة: منصوب.

(٣) فكأنه قال: كتب الله عليكم ذلك.

(٤) فإن جاء شيء من ذلك حفظ ولم يقس عليه كقول بعضهم: عليه رجلاً ليسي.

(٥) نص الحديث كما رواه البخاري: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء». صحيح البخاري ٣/٧ (كتاب النكاح: ٣). ويحتمل أن لا يكون الحديث من باب الإغراء، بل تكون الباء زائدة في المبتدأ كأنه قال: فعليه الصوم هكذا خرجه ابن عصفور. انظر المقرب ١/١٣٦.

(٦) يجوز عند الكسائي الإغراء بكل ظرف وبحرور قياساً على ما سُمع عن العرب. ومذهب البصريين القصر على السماع. انظر المساعد ٦٥٦/٢، والصبان ٢٠١/٣.

(٧) لأنهم جعلوا التكرار كالبديل باللفظ بالفعل. وأجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر. ونقل الأشموني عن الجزولي أن ذلك يفتح ولا يمتنع. شرح الأشموني ٤٨١/٢.

## عقد باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: كم الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية؟ وما معانيها؟ وما أحكامها؟

**فصل:** أمّا كم هي؟ فعشرة أحرفٍ وهي: أَنْ وَلَنْ وَكَيْ وَإِنْ، وهذه الأصول إلا عند الخليل بن أحمد رحمه الله فإنه يقول: إنّ الأصل من هذه الحروف «أَنْ» وحدها، والباقي محمولٌ عليها، ولأَمْ كَيْ ولأَمْ الجحود وحتى والواو والفاء وأَوْ<sup>(١)</sup>، هذه محمولات على الأصل.

**فصل:** وأمّا ما معاني هذه الحروف؟ فلكل واحد منها معنى. وهي حروفٌ كلّها إلا «أَنْ» فإنها اسمٌ يحكم على موضعها بالإعراب، إنّ رفعاً فرفع، تقول: أعجبني أَنْ تقوم، والتقدير: أعجبني قيامك. وإن نصباً فنصب، نحو قولك: كرهْتُ أَنْ تقومَ، والتقدير: كرهْتُ قيامك. وإن جرّاً فجرّ نحو قولك: عجبْتُ من أَنْ تقومَ، والتقدير: عجبْتُ من قيامك. ومعنى «أَنْ» المصدرُ لأنّها تُقدَّرُ به<sup>(٢)</sup>. ومعنى «لَنْ» النفي<sup>(٣)</sup>. ومعنى «كَيْ» الغرض، لأنك تقول: زرتك كي

(١) نصب المضارع بهذه الحروف هو مذهب الكوفيين. أمّا البصريون فالنصب عندهم بأن مضمرة بعدها.

(٢) وهي موصول حرفي، توصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كان كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ البقرة: ١٨٤، أو ماضياً كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ - القصص: ٨٢، أو أمراً كحكاية سيبويه «كتبت إليه بأنّ قم». انظر مغني اللبيب ٤٣.

(٣) والاستقبال. وقد تأتي للدعاء كما أنت «لا» لذلك وفاقاً لابن عصفور وجماعة، والحجة في قول=

تكرمَنِي<sup>(١)</sup>، فتجعل غرضك الإكرام، وكذلك لأم «كَي» معناها الغرض. و«إِذَنْ» معناها الجواب<sup>(٢)</sup>. ولأم الجحود<sup>(٣)</sup> معناها الجحود، وقيل: معناها الغرض في الأصل، لأنها في الحقيقة لام «كَي»، لأنك إذا قلت: ما كنت لأشتمك، فالتقدير: ما جعلت غرضي شتمك. و«حَقٌّ» معناها الغاية، والفاء والواو<sup>(٤)</sup> و«أَوْ» معناه الجواب. ومثال هذه الحروف كلها مستعملة أن تقول: أعجبنى أن تقوم بها زيد، وَلَنْ تقومَ، وخرجت كَي تخرجَ، وإِذَنْ أكرمَكَ، وجئت لتكرمَنِي، وما كنت لأشتمَكَ، وسرتُ حتى تطلعَ الشمسُ. وتقول في الواو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. والفاء: لا تكفرْ فيعذَّبَكَ الله. وفي أَوْ: لألزمَنَّكَ أو تعطيني حقي. وكذلك سائر الجوابات<sup>(٥)</sup> إذا استعملت فيها الفاء والواو.

وهذه الحروف كلها تنصبُ الأفعال المستقبلية بعد أن تنقلها من الحال إلى الاستقبال شرطاً لازماً.

**فصل:** وأما أحكام هذه الحروف فلكل واحد منها حكم. فأولها «أَنْ» وهي أمّ الباب وأصل النواصب عند الخليل بن أحمد رحمه الله. وحكمها أن لا

= الأعشى:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَا زَلَّ سَبْتُ لَكُمْ خَالِدًا غُلُودَ الْجِبَالِ  
انظر مغني اللبيب ٣٧٤.

(١) في مثل هذا المثال يجوز أن تكون «كَي» تعليلية جارة والفعل بعدها منصوباً بأن مضمرة. ويجوز أن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جرّ مقدرة، فشرط عمل «كَي» أن تكون مصدرية لا تعليلية.  
(٢) والأكثر أن تكون جواباً لـ «إِنْ» أو لـ «لَوْ» ظاهرتين أو مقدرتين. انظر مغني اللبيب ٣٠.  
(٣) وهي اللام الواقعة بعد كون ماضٍ منفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ آل عمران: ١٧٩. وهذه اللام يكون المضارع بعدها منصوباً بأن مضمرة وجوباً. هذا مذهب البصريين. أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن ناصب المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها. وعلى ذلك وقع الخلاف في خبر كان. فاللام حرف جر عند البصريين، والمصدر المؤول من «أَنْ» المضرة والفعل في محل جرّ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لكان. وأما عند الكوفيين فهي حرف زائد للتأكيد، والجملة من الفعل المضارع وفاعله الضمير المستتر في محل نصب خبر كان.

(٤) فاء السببية وواو المعية.

(٥) وهي النفي والأمر والدعاء والعرض والتحضيض والتثني والاستفهام والنهي.



تعمل حتى ينقل الفعل من الحال إلى الاستقبال ومن لفظه إلى لفظ المصدر ولا تنصب إلا شرطاً: أحدهما: أن يكون ما قبلها فعل طمع وإسماؤ، يقول أخاف أن تقوم يا رب، وأطمع أن يعمر الله لي، فإن كان ما قبلها فعل تنقز وبحق الغيب وكاتب محققه من السلسلة، وكان اسمها مضمرأ فيها<sup>(١)</sup> وذلك في مثل قولك: يتقن أن تقوم، وعلمت أن محرج، فهي غير عاملة، لأن التقدير يتقن أنك تقوم، وعلمت أنك تخرج<sup>(٢)</sup>، والشرط الثاني: أن لا يفصل بينها وبين الفعل شيء<sup>(٣)</sup>، فإن فصلت بينها وبينه شيء بطل عملها، والذي يفصلها مع المستقبل السبب وسوف ولا، نحو قولك: علمت أن ستذهب، وظننت أن سوف تقوم، وأرجو أن لا تخرج، قال الله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: ﴿أفلا يَرَوْنَ أن لا يرجع إليهم قولا﴾<sup>(٥)</sup>، فالأها في الاثنين كما فصلت، وهي أيضاً مخففة من الثقيلة واسمها فيها، فإن فصلت بينها وبين الفعل بلا وكانت غير مخففة من الثقيلة جاز إعمالها في المستقبل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس على الله حجة﴾<sup>(٦)</sup>، وقال تعالى: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة فعموا وصموا﴾<sup>(٧)</sup>، فأعملها هاهنا لأنها غير

(١) ويجب كونه عند الحذف ضمير الشأن، وعملها في غيره ضرورة، ويجب إبرازه، ويكون الخبر جنة ابتدائية أو شرطية أو مصدرة بـ «رُبَّ»، أو بفعل يقترن غالباً إن تصرف ولم يكن دعاء بقدر وحدها، أو بلو، أو بحرف تنقيس أو نفي، أو بعد نداء، انظر المساعد ٣٣٠/١، ٦٠/٣.

(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ المزمع: ٢٠، وقول الشاعر: علم الفرزدق أن سيقتل مريعاً أيشر بطول سلامة يا مريع (٣) وأحاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياري، نحو: أريد أن عندي تقعد وأن في الدار تقعد، المساعد ٦٥/٣.

(٤) المزمع: ٢٠.

(٥) طه: ٨٩.

(٦) النساء: ١٦٥.

(٧) المائدة: ٧١، قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي برفع «تكون»، وقرأ الباقون بالنصب، فالذين رضوا جعلوا «حسب» بمعنى: علم وتيقن، فتكون «أن» مخففة من الثقيلة، والذين نصبوا جعلوا «أن» ناصبة للفعل، وأبقوا «حسب» على بابه من الشك وغيره، وعدم تنزله منزلة العلم، والنصب أرجح، ويؤيده إجماع القراء على النصب في قوله تعالى: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة﴾ البقرة: ٢١٤، وقوله تعالى: ﴿أم حسبتم أن تتركوا﴾ التوبة: ١٦، انظر تفسير القرطبي ٢٤٧/٦، وشرح شذور الذهب ٢٩٤.

مُخَفِّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ. وَكَذَلِكَ إِذَا ابْتَدَأَتْ بِهَا فَهِيَ عَامِلَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، تَقُولُ: أَنْ تَقُومَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَقْعُدَ. وَقَدْ رُوِيَ بَيْتٌ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَجَزَمَ بِأَنْ فِيهِ <sup>(١)</sup> حَمَلًا عَلَى «إِنْ» الشَّرْطِيَّةَ لِأَنَّهَا نَقِيضُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ هَلْ هُوَ لَهُ أَمْ لَا؟ وَهُوَ قَوْلُهُ:

إِذَا جَادَتِ الدُّنْيَا عَلَيْكَ فَجَدِّ بِهَا عَلَى النَّاسِ طَرًّا قَبْلَ أَنْ تَتَغَلَّبَ <sup>(٢)</sup>

فَجَزَمَ بِهَا «تَتَغَلَّبُ» وَكَسَرَهُ لِأَبْيَاتِ الْقَافِيَةِ لِأَنَّهَا مَكْسُورَةٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي:

فَلَا خَيْرَ هَا خَيْرٌ إِذَا هِيَ أَقْبَلَتْ وَلَا شَرَّ هَا شَرٌّ إِذَا هِيَ وَلَّتْ  
وَهَذَا قَوْلٌ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، أَعْنِي الْجَزْمَ بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ <sup>(٣)</sup>. فَهَذِهِ أَحْكَامُ «أَنْ». وَبَعْدَهَا «لَنْ». وَحُكْمُهَا: أَنَّهَا عَامِلَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَا يَفْصِلُهَا شَيْءٌ أَبَدًا. وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ جَزَمَ بِـ «لَنْ» أَيْضًا حَمَلًا عَلَى «لَمْ» لِأَنَّهَا يَقَعَانِ لِلنَّمِيِّ جَمِيعًا، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَأَعْلَمُ أَنِّي لَنْ تَصْبِيَنِي مَصِيبَةٌ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا قَدْ أَصَابْتَ فِتْنًا مِثْلِي <sup>(٤)</sup>  
فَجَزَمَ بِهَا «تَصْبِيَنِي»، وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهِ: تَصِيبُنِي.

وَأَمَّا «كَيْ» فَحُكْمُهَا أَنْ تَعْمَلَ فِي كُلِّ فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ، وَإِنْ فَصَلْتَ لَمْ يَبْطُلْ

---

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ: فِيهَا.

(٢) لَمْ أَجِدْهُ فِي الشَّعْرِ الْمُنْسُوبِ لَهُ. وَهُوَ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلِ ٥٣٧/١، وَلَمْ يَنْسِبْهُ لِأَحَدٍ.

(٣) وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ ذَلِكَ، وَنَقَلَهُ اللَّحْيَانِيُّ عَنْ بَعْضِ بَنِي صِبَّاحٍ مِنْ ضَبَّةَ، وَأَنْشَدُوا:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلُنَا تَمَالَّوْا إِلَى أَنْ يَأْتَا الصَّيْدَ نَحْطِيهِ

انْظُرْ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٥٥٢/٣. وَمَعْنَى اللَّيْبِ ٥٣.

(٤) لَمْ أَعثرْ عَلَى قَائِلِهِ. وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ:

لَنْ يَحْطِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ يَابِكَ الْحَلْقَةَ

انْظُرْ مَعْنَى اللَّيْبِ ٣٧٥، وَالْمَاعِدَ ٦٦/٣، وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٥٤٨/٣.

عملها أبداً<sup>(١)</sup>. والذى يفصلها «ما» و«لا»<sup>(٢)</sup> وذلك نحو قولك: زرتك كي لا هجرني، وأكرمتك كيما بكرمي، وما شاكل ذلك. قال الله تعالى: ﴿كيلا تكون دولة بين الأغنياء منكم﴾<sup>(٣)</sup>. وفي «كي» سبع لغات وهي: كي وكيلا وكيما<sup>(٤)</sup> وكما<sup>(٥)</sup> ولكي ولكيلا ولكيما فـ «ما» و«لا» فاصلتان، واللام التي في أول هذه الكلمات للجر في الأصل. وقيل: إن «كي» تقدّر بالاسم<sup>(٦)</sup> وهو مجرور باللام، وموضع الجار والمجرور في التقدير النصب مفعول من أجله. و«كي» تقدّر بالغرض، فإذا قلت: زرتك لكي تكرمني، فالتقدير: زرتك لغرض إكرامك لي. هذا التقدير جائز في «كي» وفي لغاتها السبع. وحكم لام «كي» مثل حكم «كي»، وهي لام جرّ في الأصل كما قدّمنا، ولا تكون إلا مكسورة. وكذلك لام الجحود، قيل: إنها بمعنى لام «كي»، وحكمها أن تعمل، ولا تفصل، ولا بدّ من نفي قبلها، وأكثر ما تأتي بعد «كان» ماضية ومستقبلة. قال الله تعالى: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾<sup>(٧)</sup>.

وأما «إذن» فحكمها أن تنصب الفعل المستقبل<sup>(٨)</sup> بمجموع ست شرائط:

(١) ومذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين منع الفصل في الاختيار، وأجاز الكسائي تقديم معمول معمولاً عليها نحو: جئت النحو كي أعلم، ومنعه الجمهور. انظر شرح الأشموني ٥٥٠/٣، والمساعد ٧٢/٣.

(٢) أي: «ما» الزائدة، و«لا» النافية.

(٣) الحشر: ٧.

(٤) كقول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضراً فإنما يرجى الفتى كيما يضرو وينمفع  
و«ما» مصدرية، وتكون «كي» بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً.

(٥) زعم الفارسي أن أصل «كما» في قول لبيد العامري:

وطرفك إما جئتنا فاحبسناه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر  
«كما»، فحذفت الياء ونصب بها. شرح الأشموني ٥٥٠/٣.

(٦) أي: بالمصدر المؤول.

(٧) الأنفال: ٣٣.

(٨) ذكر ابن مالك أن النصب بها غالباً، وذلك أنه قد روي عن بعض العرب أنهم لا يعملونها مع استفاء شروط النصب عند غيرهم، وهي لغة رديئة أثبتها البصريون، ولم يشتهها من الكوفيين إلا أحمد بن يحيى. انظر التسهيل ٢٣٠، والبيان ٢٩١/٣، والمساعد ٧٢/٣.

أن يكون ابتداء الكلام<sup>(١)</sup> جواباً للمخاطب، ولا يفصل بينها وبين الفعل شيء غالباً، ولا يليها حرف عطف، ولا يكون الفعل بعدها يصلح للحال<sup>(٢)</sup>، ولا يكون الفعل بعدها معتمداً على الاسم قبلها<sup>(٣)</sup>، ومعنى لونه معتمداً أن يكون خبراً. فإذا قال فائل: أريد أن أزورك قلت: إذن أكرمك، فقد جمعت الشرائط فإن اختل شيء من هذه الشرائط لم تعمل شيئاً وذلك قولك: أما إذن أكرمك<sup>(٤)</sup>، أو فإذا أكرمك، وإذن زيد يكرمك<sup>(٥)</sup>، وما شاكل ذلك، كل هذه المواضع لا يجوز أن تعمل «إذن» فيها. وقلنا: ولم يفصلها فاصلاً غالباً، أحراراً من النداء<sup>(٦)</sup> والقسم و «لا» فإنها إذا فصلت «إذن» جاز إعمالها عند الأكر وذلك في مثل قولك: إذن يا زيد أكرمك، وإذن والله أكرمك<sup>(٧)</sup>، وإذن لا أكرمك. وعلى هذا المعنى<sup>(٨)</sup> قرئ قول الله تعالى: ﴿وإذن لا يلبثون خلافك﴾<sup>(٩)</sup>؛ وإذن لا يلبثوا<sup>(١٠)</sup>. [وقوله تعالى: ﴿فإذن لا يؤتون الناس نقيراً﴾<sup>(١١)</sup>].

- (١) فإن تأخرت أهلت، نحو: أكرمك إذن أهلت. وكذلك إذا وقعت حشواً كقول كثير عزة:  
لئن عادلي عبد العزيز بمثلها وأسكنني منها إذن لا أقبلها
- (٢) لأن الناصب يخلص الفعل للاستقبال.
- (٣) وهذا مذهب البصريين. وأجاز هشام النصب في نحو: زيد إذن يكرمك. وأجاز ذلك الكسائي والفراء في نحو: إن زيدا إذن يكرمك. انظر المساعد ٧٦/٣.
- (٤) لأنها لم تقع في ابتداء الكلام.
- (٥) لأنه قد فصل بينها وبين فعلها.
- (٦) وقد أجاز ذلك ابن بابشاذ. وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف قال الأشموني: «والصحيح المنع إذ لم يسمع شيء من ذلك». شرح الأشموني ٥٥٤/٣.
- (٧) وكقول الشاعر:  
إذن والله نرمتهم بحرب يُشيب الطفل من قبل المنيب
- (٨) أي: معنى الإلقاء والإعمال.
- (٩) الإسراء: ٧٦.
- (١٠) وهي قراءة أبي. الكشف ٦٨٥/٢. قال الصبان: «وإنما جاز النصب والرفع لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة. فمن حيث كون «إذن» في ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده. ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط». حاشية الصبان ٢٨٩/٣.
- (١١) النساء: ٥٣.

فإِذَنْ لَا يُؤْتُوا<sup>(١)</sup>. وإِغَاوْهَا أَفْصَحُ<sup>(٢)</sup>.

وأما «حتى» فتحكمها أن تنصب<sup>(٣)</sup> الفعل المستقبل المحض. وهي تنصب بمعنى «كى» أو: إلى أن<sup>(٤)</sup>. فإذا قلت: دعوت الله حتى يرحمنى، فالمعنى: كى يرحمى، أو: إلى أن يرحمى، وما شاكل ذلك. فإن كان الفعل بعدها بتأويل الماضي بطل عملها، وكان الفعل مرفوعاً وذلك في مثل قولك: سررت حتى أدخل المدينة، وأنت تريد: سررت فدخلتها. وعلى هذا أنشد بيت امرئ القيس:

سريت بهم حتى تكل سرائهم      وحتى الجياد ما يُقَدَّنَ بأرسان<sup>(٥)</sup>  
والتقدير: سريت بهم حتى كَلَّت سرائهم. وكذلك قولهم: وثبت حتى أخذ بحلقه، التقدير: وثبت فأخذت بحلقه. وكذلك إن كان الفعل بعدها بمعنى الحال بطل عملها أيضاً، وذلك في مثل قولك: مرض حتى لا يرجونه، أي: فهم الآن لا يرجونه، وما شاكل ذلك<sup>(٦)</sup>. فإن وقع بعدها فعل يصلح للحال والاستقبال جاز فيه الرفع والنصب وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ

(١) وهي قراءة ابن مسعود. الكشاف ٥٢٢/١.

(٢) قال الرضي: «وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر. ولهذا لم يقرأ (وإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا) إلا في الشواذ لأنه غير متصّر في الظاهر». شرح الكافية ٢٣٧/٢.

(٣) وهذا مذهب الكوفيين. أما البصريون فإن الفعل بعدها عندهم منصوب بأن مضمرة وجوباً. وهي عندهم حرف جرّ.

(٤) وهذان المعنيان ذكرهما معظم النحويين. فمثال الأول قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ﴾ ألبقرة: ٢١٧. ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ طه: ٩١. وهناك معنى آخر وهو أن تكون مرادفة لـ «إِلَّا أَنْ» كقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول ساحةً      حتى تجود، وما لديك قليل  
انظر التسهيل ٢٣٠، والصبان ٢٩٧/٣، ومغني اللبيب ١٦٩.

(٥) انظر ديوانه ٩٣. وفيه: مطوت، بدلاً من: سريت. ومطيههم، بدلاً من: سرائهم. وفي عدة مصادر جاءت «غزائهم» بدلاً من سرائهم. والبيت في الكتاب ٢٧/٣، والمقتضب ٤٠/٢، والجمل ٦٧، ومغني اللبيب ١٧٢، والحلل ٨٦، ومعاني القرآن للفراء ١٣٣/١، وشواهد الإيضاح ٢٢٨، ووصف المباني ٥٠، والبصريات ٦٨٦، وكشف المشكل ٥٣٩/١، وابن يعيش ٧٩/٥.

(٦) ومن ذلك قولهم: سريت الإبل حتى يحى البعير يجر بطنه.

الرسول<sup>(١)</sup>، وحقى يقول بالرفع والنصب<sup>(٢)</sup>. ولا تعمل «حتى» إلا أن يكون ما بعدها ليس بسبب لما فيها<sup>(٣)</sup> نحو قولك: سرت حتى تطلع الشمس، فالشمس تطلع وإن لم تسر.

**فصل:** فأما الواو فحكمها أن ينتصب الفعل بعدها بمعنى «أن» إذا كانت للنهي عن الجمع بين الفعلين أو الاستنكار لها. وإذا كان في أول الكلام مصدرٌ يقدر بأن والفعل، فإن الواو تنصب في هذه المواضع، وهي تسمى واو الصِّرف<sup>(٤)</sup>. ومعنى الصرف: أنها اضطرفت العمل إليها وعملت بمعنى «أن». وإلا فأصلها العطف ولكن لما حذفت «أن» نابت منها وعملت عملها. وقيل: معنى الصرف أنها صرفت الفعل الذي بعدها إلى إعراب غير إعراب الفعل الذي قبلها<sup>(٥)</sup>، والله أعلم. مثال عملها إذا كانت للجمع بين الفعلين: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فكأنه نهاء عن الجمع بين أكل هذا وشرب هذا. ولو قال: وتشرب اللبن، بالجزم، لكان قد نهاء عن الجمع بين الفعلين جميعاً. ولو قال: وتشرب اللبن، بالرفع، لكان قد نهاء عن الشرب في حال الأكل، وتكون الواو واو الحال، كأنه يريد: لا تأكل السمك في حال شربك اللبن. فهي لا

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) الرفع قراءة نافع، والنصب قراءة الباقيين. قال النحاس: فعل هذا القراءة بالرفع أبين وأصح معنى، أي: وزلزلوا حتى الرسول يقول، أي: حتى هذه حاله؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها، والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى. انظر تفسير القرطبي ٣/٣٥. قال ابن هشام في قراءة النصب: «فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن الإخبار، فإن الله عز وجل قصص علينا ذلك بعدما وقع»، شرح شذور الذهب ٢٩٦. وانظر مغني اللبيب ١٧٠.

(٣) ولو كان ما بعدها مسبباً عما قبلها ارتفع الفعل بعدها.

(٤) هذه تسمية الكوفيين. وعندهم أن الفعل ينتصب بها. أما عند البصريين فإن الفعل ينتصب بأن مضمرة بعدها. وسماها ابن مالك واو الجمع. وهي عند ابن هشام واو العطف. انظر التسهيل ٢٢٢، ومغني اللبيب ٤٧٢.

(٥) قال ابن الحاجب: «معنى قولهم: واو الصرف، أن الكلام انصرف من معنى الشرط إلى معنى آخر». أمالي ابن الحاجب ٤٤٧.

يعمل إلا إذا كانت للهي عن الجمع بين الفعلين<sup>(١)</sup>. في هذه الثلاثة المعاني قال الشاعر:

لا ننه عن خُلقي وبأني مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم<sup>(٢)</sup>  
وقال آخر:

لا تقطعن ذنب الأفعى وترسلها إن كنت شهياً فأتبع رأسها الذنب<sup>(٣)</sup>  
فنصب بها في البيتين على معنى الصرف والنهي عن الجمع بين الفعلين. وأصل النصب لأن كما تقدّم. ومثال عملها إذا كانت للاستنكار قولك: لا أمرٌ بالمعروف وأتركه، ولا أنهى عن المنكر وأفعله. قال الشاعر:

قتلت بعبد الله خيرَ لدائِه نؤاباً ولم أفرح بذاك وأجزعاً<sup>(٤)</sup>

---

(١) ويندرج أيضاً أن تسبق بنفي أو طلب. وفي هذه الحالة يكون الفعل المضارع منصوباً بعدها بأن مضمرة وجوباً. والمقصود بالطلب: الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتعني والاستفهام. وقد مثل المؤلف للنهي والنفي. ومثال الأمر قوله:

فقلت: ادعي وأدعو إن أندي لصوت أن ينادي داعيان  
ومثال التعني قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرْؤُ وَلَا نَكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا﴾ الأنعام: ٢٧. في قراءة نصب «نكذب»، وهي قراءة حمزة وحفص. ومثال الاستفهام قول الخطبة:

ألم أك جاركم ويكون بي وبينكم المودة والإخاء  
وأما الدعاء والعرض والتحضيض فقد قاس النحويون ذلك فيها.

(٢) سبق الحديث عنه في باب الحروف.

(٣) هذا البيت لأبي أذينة اللخمي، يمرض فيه الأسود بن المنذر على قتل أسراه من ملوك غسان. وقوله:

قتلت عمراً ونسيتي بزييد لقد أتيت أمراً يجرّ الويل والحربا

انظر كشف المشكل ٥٤٦/١، وتاريخ اليمن ٢٠٧.

(٤) هذا البيت لدريد بن الصّمة. وفي بعض المصادر يروى الشطر الثاني:

نؤاب بن أساء بن زيد بن قارب

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت مما نحن فيه. ويروى: فلم أفخر. وهو في الكتاب ٤٣/٣، وابن

الشجري ٣٧٣/١، وابن يمش ٣٤/٧، والكامل ٣٤١/٢، والأصمعيات ١١١، والشعر والشعراء

٧٥٢، وكشف المشكل ٢١٥/١، واللسان (قتل). عبداً: هو عبداً بن الصّمة أخو دريد. ونؤاب:

هو نؤاب الأسد الذي قتل أخا دريد. والشاهد فيه: نصب «أجزع» بأن مضمرة وجوباً بعد الواو

المسبوقة بنفي.



التقدير: وأن أجزعا. ومثال عملها إذا كان في أول الكلام مصدر أن  
نقول: لزيارتك وتكرمني خير من الوقوف وتهينني. والتقدير: وأن نكرمني وأن  
هينني. فالواو في الأصل عاطفة على «أن» في المصدر الأول، لأن التقدير: لأن  
أزورك وتكرمني خير من أن أقف وتهينني. قال الشاعر:

لبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف<sup>(١)</sup>

والتقدير: وأن تقر، لأن في أول الكلام مصدراً وهو: لبس. وقال آخر:

لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويته تقضي لباناتٍ ويسأم سائم<sup>(٢)</sup>

والتقدير: وأن يسأم، لأن في أول الكلام مصدراً وهو: تقضي، كأنه يريد:  
أن تقضي لباناتٍ وأن يسأم.

**فصل: وأما «أو»** فحكمها أن تنصب الفعل المستقبل<sup>(٣)</sup> إذا قدرت  
بـ «إلى أن» أو بـ «حتى» نحو قولك: لألزمك أو تعطيني حقى، والتقدير:

(١) هذا البيت لميسون بنت بحدل الكلية زوج معاوية وأم يزيد، وكانت بدوية. وهو من جملة أبيات  
قالتها لمعاوية، وكانت قد كرهته لأنه تسرى عليها فضاقت نفسها، فقال لها: أنت في ملك عظيم وما  
تدري قدره، وكنت قبل اليوم في العباءة. انظر الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والحلل ٢٦١.  
والجمل ١٨٨، والأصول ١٥٠/٢، والمحتسب ٣٢٦/١، وسر الصناعة ٢٧٣/١، ومغني اللبيب ٣٥٢.  
والاقتضاب ١١٥، وابن يعيش ٢٥/٧، والدرر ١٠/٢، والأمالى الشجرية ٢٨٠/١، وكشف المشكل  
٢١٦/١. والشاهد فيه: نصب «تقر» بأن مضرة جوازاً. والمصدر المؤول من الفعل و«أن» المحذوفة في  
عمل رفع معطوف على «لبس».

(٢) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، انظر ديوانه ١٩٧. ويروى: تقضي لباناتٍ، وتقضي لباناتٍ، وتقضي  
لباناتٍ، وهذه الرواية الأخيرة هي التي ذكرها المؤلف. والبيت من قصيدة يهجو بها يزيد بن سهر  
السيباني. وهو في الكتاب ٣٨/٣، والجمل ٢٦، والمقتضب ٢٦/٢، والأصول ٤٨/٢، والكامل ٥٣٤/١.  
والأمالى الشجرية ٣٦٣/١، ومغني اللبيب ٦٥٨، والانصاح ٣٤٠، والحلل ٣٠، وكشف المشكل  
٥٤٩/١. اللبانات: الحاجات. والثواء: الإقامة. ولا يكون الفعل «يسأم» منصوباً إلا على رواية «تقضي  
لباناتٍ» وهي التي ذكرها المؤلف. أما على الروایتين الأخريين فيكون مرفوعاً، لأنه لا مَوْغ لنصبه.  
(٣) النصب بها مذهب الكوفيين. أما عند البصريين فالنصب بأن مضرة بعدها.

لألرمك إلى أن يعطيني حمى<sup>(١)</sup>. فإن كانت «أو» بمعنى الواو ولم تعمل، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿تقاتلونهم أو يسلمون﴾<sup>(٢)</sup>، والتقدير: تقاتلونهم ويسلمون.

**فصل: وأما الفاء<sup>(٣)</sup> فحكمها أن تنصب الأفعال في جواب سبعة أشياء وهي: الأمر والنهي والنفي والتعني والعرض والاستفهام والتحضيض. تقول في جواب الأمر: أكرمني فأكرمك. قال الله تعالى: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾<sup>(٤)</sup> بالنصب على قراءة ابن عامر<sup>(٥)</sup>. وتقول في جواب النهي: لا تعص الله فيعذبك. قال الله تعالى: ﴿لا تقفروا على الله كذباً فيسحقكم بعذاب﴾<sup>(٦)</sup>. وتقول في جواب النفي الذي بمعنى الجحد: ما أسأت فأهان. قال الله تعالى: ﴿وما من حسابك عليهم من شيء فتطردوهم﴾<sup>(٧)</sup>. وتقول في جواب التعني: ليتك عندنا فنكرمك. قال الله تعالى**

(١) ومنه قول الشاعر:

لاستسهلن الصعب أو أدرك المني      فما انقادت الآمال إلا لصابر  
وهناك وجه آخر لم يذكره المؤلف وهو: أن المضارع ينصب بعدها إذا قدرت به «إلا» كقولك: لاقتن  
الكافر أو يسلم، وقول الشاعر:

وكنيت إذا غمزت قناة قوم      كبرت كعوبها أو تستقيها  
والتقدير: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها. وإضمار «أن» في هاتين الحالتين واجب، وذلك على مذهب البصريين.

(٢) الفتح: ١٦. قال سيبويه «إن شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على: أو هم يسلمون». الكتاب ٤٧/٣. وانظر الفصل ٢٤٧، والبحر المحيط ٩٤/٨، وأمالى ابن الحاجب ٢.

(٣) وهي الفاء العاطفة التي تفيد السببية.

(٤) يس: ٨٢.

(٥) جعله الزمخشري عطفاً على (أن يقول)، الكشف ٣١/٤. وقد رجح مكّي بن أبي طالب هذا الرأي واستبعد ما ذكره المؤلف. قال: «ويبعد النصب فيه على جواب كن لأن لفظه الأمر ومعناه الإخبار على قدرة الله». مشكل إعراب القرآن ٤١٨/١. وابن عامر هو عبدالله بن عامر كان عالماً مشهوراً. أم المسلمين بالجامع الأموي ستين كثيرة. توفي عام ١١٨هـ.

انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٤٢٣/١.

(٦) طه: ٦١.

(٧) الأنعام: ٥٢.

حاكياً: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾<sup>(١)</sup>. وتقول في جواب العرض: ألا تنزل عندنا فنحدّثك، هذا عرض وليس بأمر، وفيه معنى الاستفهام<sup>(٢)</sup>. وتقول في جواب الاستفهام: أين بينك فأزورك. قال الله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغَرَابِ فَأُوَارِيَ سَوَاءً أُخِي﴾<sup>(٣)</sup>. فنصب «فأواري» جواباً للاستفهام، ولا يجوز أن يكون عطفاً على «أكون» لأنّ المعنى يختل<sup>(٤)</sup>. وتقول في جواب التحضيض: هلاً تذهب معنا فنرفدك. وهلاً قمت فنقوم معك. قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، فنصب «فأصدق» على معنى جواب التحضيض، والتحضيض في «لولا» لأنها بمعنى «هلاً»<sup>(٦)</sup>. وإنما نصب جواب التحضيض لأنّ فيه معنى الاستفهام، وأصل الجواب للاستفهام. ويجوز في «أكن» النصب على «فأصدق»، ويجوز الرفع<sup>(٧)</sup> على القطع، كأنه يريد: وأنا أكون. ويجوز الجزم

(١) النساء: ٧٣.

(٢) ومثل هذا قول الشاعر:

يَا ابْنَ الْكِرَامِ لَا تَدْنُو فَنَبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمْ سَمِعَا

(٣) المائدة: ٣١.

(٤) قد اختلف العلماء في نصب الفعل المضارع «أواري»، فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام، وهو ما سار عليه المؤلف، انظر الكشف ٦٢٦/١. ولم يرتض هذا الرأي كثير من العلماء. قال العكبري: «فأواري» معطوف على «أكون»، وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الاستفهام وليس بشيء، إذ ليس المعنى: أأكون مني عجز فمؤاارة، إملاء ما من به الرحمن ٢١٤/١. وقال ابن هشام: «قلت: ليس أواري منصوباً في جواب الاستفهام، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب، وهو: أكون. فإن قلت: فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام! قلت: هو غلط في ذلك». شرح شذور الذهب ٣٠٨. وأجاز النحاس الوجهين، إعراب القرآن ١٧/٢.

(٥) المنافقون: ١٠.

(٦) قال ابن هشام في نصب الفعل في هذه الآية: «فمن ياب النصب في جواب الدعاء، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء»، شرح شذور الذهب ٣٠٩. وقيل إن «لا» في «لولا» صلة، فيكون الكلام بمعنى التمني. القرطبي ١٣١/١٨.

(٧) وهي قراءة عبيد بن عمير. الكشف ٥٤٤/٤.

فتقول: وأكن، عطفاً على موضع «فأصدق»، لأنَّ الجواب في الأصل مجزوم<sup>(١)</sup>.  
لأنَّ كل جواب فيه معنى الشرط إلا جواب النفي. فهذه سبعة أجوبة كلها منصوبة مع الفاء<sup>(٢)</sup>.

ويجوز مع الفاء الرفع على القطع من الأول؛ فإنَّ حذف الفاء جازمت  
الجوابات كلها<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ في الجواب معنى الشرط كما تقدّم إلا جواب النفي فإنه  
لا يجوز جزؤه إذا حذفت الفاء. فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

انقضت المنصوبات. وهذا ابتداءنا في ذكر المجرورات وبهاء  
التوفيق.

---

(١) كأنه قيل: إنَّ آخرتي أصدق وأكن.

(٢) وهناك جواب آخر لم يذكره المؤلف وهو الدعاء كقولك: اللهم تبَّ عليّ فأتوب، وقول الله تعالى:  
﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ يونس: ٨٨.  
وقول الشاعر:

رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدَلَ عَنْ سَتَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَةٍ  
وشروطه أن يكون بالفعل، انظر شرح شذور الذهب ٣٠٧. ولم يذكر المؤلف نصب المضارع بعد الفاء  
إذا عطفت على اسم صريح كقول الشاعر:

لَوْلَا تَوَقُّعُ مَعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِيْرَاباً عَلَى تَرْبٍ  
فقد نصب الفعل المضارع «أرضيه» بأن مضرة جوازا بعد الفاء العاطفة لأنها مسبوقه باسم خالص  
من التقدير بالفعل، أي: اسم صريح، وهو قوله: توقّع، الذي هو مصدر. وكذلك لم يذكر المؤلف نصب  
المضارع بعد «ثم» إذا عطفت على اسم صريح كقول الشاعر:

إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكاً ثُمَّ أَعْقَلَهُ كَالثَّوْرِ يَضْرِبُ لِمَا عَافَتْ الْبَقَرُ  
(٣) اختلف في جازم الفعل حينئذٍ؛ فقيل: إن لفظ الطلب ضمّن معنى حرف الشرط فجزم، وقد نسب هنا  
القول إلى الخليل وسيبويه. وقيل: إن هذه الأجوبة السبعة نابت عن الشرط، أي: حذفت جملة  
الشرط وأنهت هذه في العمل منها فجزمت، وهو مذهب الفارسي وابن عصفور. وقيل: الجزم بشرط  
مقتّر دلّ على الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين. وقيل: الجزم بلام مقترنة. والمختار القول الثالث كما  
يقول الأشموني انظر شرح الأشموني ٥٦٨/٣.

## فصل في عدد المجرورات

وهي أربعة: مجرورات بحرف، ومجرورات بإضافة، ومجرورات بتابع، ومجرورات بالمجاورة.

فأما التابع فقد تقدّم الحديث عليه في أول الكتاب. وأما مجرور المجاورة فهو شاذ قليل، وليس بموجود إلا في الشعر خاصة<sup>(١)</sup>.

## فصل في معرفة مجرور المجاورة

اعلم أن مجرور المجاورة له ثلاثة أحكام: أحدها: أن لا يكون إلا في ضرورة الشعر، في القافية نفسها. والثاني: أن لا يكون إلا بإزاء مجرور مجاور له، ولهذا سمي مجرور المجاورة. والثالث: أن لا يستعمل إلا فيما أصله النعت<sup>(٢)</sup> وذلك في مثل قول امرئ القيس:

---

(١) وقد سمع في النثر، قال سيويو: «وما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحر ضب خرب. فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره. وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجرّوه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد». الكتاب ٤٣٦/١.

(٢) قال ابن هشام: «ما جرّ لمجاورة المجرور، وذلك في بابي النعت والتأكيد. قيل: وباب عطف النسق». شرح شذور الذهب ٣٣٠. غير أنه ذكر في المغني (٨٩٥) نقلاً عن المحققين أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً كقوله: يا صاح بلّغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب ولا يكون في عطف النسق لأن العاطف يمنع من التجاور.

كَأَنَّ تَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَبِلَهٍ      كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ<sup>(١)</sup>  
فَجَرَّ مَزْمَلًا عَلَى الْجَوَارِ لـ «بَجَاد»، وَكَانَ أَصْلُ إِعْرَابِهِ الرِّفْعُ نَعْتًا  
لـ «كَبِيرٍ»، فَقَدْ جُمِعَ هَذِهِ الشَّرَائِطُ فِي هَذَا الْبَيْتِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ دَرِيدِ بْنِ الصَّمَّةِ  
حَيْثُ يَقُولُ:

فَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَقَّ تَهْنِئَةٍ      وَحَقَّ عِرَانِي حَالِكُ اللَّوْنِ أَسْوَدٍ<sup>(٢)</sup>  
فَجَرَّ «أَسْوَدَ» عَلَى الْجَوَارِ لـ «اللَّوْنِ»، وَأَصْلُ إِعْرَابِهِ أَيْضًا الرِّفْعُ نَعْتًا  
لـ «حَالِكٍ». وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ آخَرٍ:

كَأَنَّ بَنَاتٍ نَعَشٍ طَالِعَاتٍ      فَطَارَ قَاصِدٌ لِلشَّامِ زُورٍ<sup>(٣)</sup>  
فَجَرَّ زُورًا عَلَى الْجَوَارِ لِلشَّامِ أَيْضًا. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ:  
جَزَى اللَّهُ عَنِي الْأَعْوَرَيْنِ مَلَامَةً      وَفَرَوَةً تَغَرَّ الثَّوْرَةَ الْمُتَضَاجِمِ<sup>(٤)</sup>

(١) أَنْظَرَ دِيوَانَ امْرِئِ الْقَيْسِ ٢٥ وَفِيهِ:

كَانَ أَبَانًا فِي أَفَانِينَ وَدَقَهُ      كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ  
وَالْبَيْتُ فِي جَهْرَةِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ ٢٧٤/١، وَالْإِفْصَاحُ ٣١٨، وَالْمَغْنِي ٦٦٩، وَالْخَصَائِصُ ١٩٢/١،  
٢٢١/٣. وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي لَيْسَ مِنَ الْجَرِّ عَلَى الْجَوَارِ، وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ: مُزْمَلٌ فِيهِ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ،  
فَارْتَفَعَ الضَّمِيرُ فَاسْتَرَفِيَ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ. تَبِيرٌ: جَبَلٌ. وَعِرَانِينَ وَبِلَهٍ: أَوَائِلُ مَطَرِهِ. وَالبَجَادُ: كَسَاءٌ مَخْطُوطٌ.  
وَمَزْمَلٌ: مُلْتَفٌّ. وَمَعْنَى الْبَيْتِ: أَنَّهُ شَبِهَ هَذَا الْجَبَلَ وَقَدْ انْحَدَرَتْ عَلَيْهِ السِّيُولُ مِنْ شِدَّةِ أَوَّلِ الْمَطَرِ،  
شَبَّهَهُ بِشَيْخٍ كَبِيرٍ مُلْتَفٍّ بِكَسَاءٍ مَخْطُوطٍ.

(٢) الْبَيْتُ فِي جَهْرَةِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ ٦٠١/٢، وَحِمَاسَةُ أَبِي قَامٍ ٣٩٢/١، وَالْخَزَانَةِ ٩١/٥، وَالْإِفْصَاحُ ١٦٩،  
وَالْبَصْرِيَّاتُ ٨٨٦، وَالرُّوَايَةُ فِيهِ:

فَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْقَوْمَ حَقَّ تَبِيدُوا      وَحَقَّ عِلَاقِي حَالِكُ لَوْنٍ أَسْوَدٍ  
فَيَكُونُ عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ قَدْ خَرَجَ عَنِ الْإِقْوَاءِ، وَأَبَى ذَلِكَ الْفَارِسِيُّ فِي الْبَصْرِيَّاتِ، قَالَ: «حَالِكُ اللَّوْنِ  
أَسْوَدٌ» عَلَى الْإِقْوَاءِ لَا غَيْرَ. أَمَّا الْمُؤَلَّفُ فَقَدْ جَعَلَهُ مِنْ يَابِ الْخَفَضِ عَلَى الْجَوَارِ.

(٣) لَمْ أَعَثِّرْ عَلَى قَائِلِ هَذَا الْبَيْتِ، بَنَاتٌ نَعَشٌ: سَبْعَةُ كَوَاكِبٍ.

(٤) هَذَا الْبَيْتُ لِلْأَخْطَلِ، أَنْظَرَ شَرْحَ دِيْوَانِهِ ٦٧٤، وَفِيهِ: مَذْمَةٌ، بَدَلًا مِنْ: مَلَامَةٍ، وَعَبْدَةٌ بَدَلًا مِنْ: فَرَوَةٍ،  
وَفِيهَا، بَدَلًا مِنْ: عَنِي، وَهُوَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٣٩٢/٢، وَأَمَالِي الْيَزِيدِيِّ ٦٦، وَاللَّسَانُ (تَغَرَّ).  
فَرَوَةٌ: اسْمُ رَجُلٍ، وَنَصَبَ التَّغَرَّ عَلَى الْبَدَلِ مِنْهُ وَهُوَ لَقَبُهُ، وَالتَّغَرَّ لِلدَّابَّةِ: فَرَجَهَا. وَالْمُتَضَاجِمُ: الْمَائِلُ  
الْقَمُّ، وَهُوَ وَصْفُ فَرَوَةٍ، وَمِنْ حَقِّهِ النَّصَبُ لَكِنَّهُ جَرَّهَ عَلَى الْجَوَارِ.

فجرّ «المضاجم» على الجوار لـ «الثورة»، وأصل إعرابه النعت هنا  
لـ «نفر». وقيل: إنه جرّه على النعت للثورة والسبب محذوف<sup>(١)</sup>. كأنه يريد نعر  
الثورة المتضاجم نفرها، والأول أجود.

ولا يجوز أن يُستعمل مجرور المجاورة في أول البيت ولا في وسطه. ولا  
يجوز أن يكون مجرور المجاورة في شيء من الإعراب غير الجرّ لأنه لحن  
متأول. ولولا ورد في شعر العرب مكرراً ما جاز استعماله أبداً، فافهم ذلك<sup>(٢)</sup>  
وسنفرد لحروف الجر والإضافة بابين إن شاء الله تعالى.

---

(١) المقصود بالسبب معمول النعت المتصل به ضمير يعود على المنعوت. وهو ما يعرف بالنعت السببي.  
(٢) ولذلك أنكره السيرافي وابن جني، وتأولا قولهم: «خرّب» بالجرّ على أنها صفة لضبّ. فقال السيرافي:  
الأصل: خرّب الحجر منه، ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض  
الحجر. وقال ابن جني: الأصل: خرّب جحره، ثم أتيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستقر. انظر  
مغني اللبيب ٨٩٦. وليس من الخفض على الجوار قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾  
المائدة: ٦، في قراءة من جرّ الأرجل، لأن الجرّ على المجاورة شاذ فلا يحمل القرآن على الشاذ وإنما  
هي معطوفة على «رؤوسكم» لا لتعسح، ولكن لينبّه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها. وقد  
غلط الأخفش وأبو عبيدة فجعلاه من باب الخفض على الجوار. انظر: الكشف ٦١١/١، وإعراب  
القرآن للنحاس ٩/٢، ومغني اللبيب ٨٩٦. وشرح شذور الذهب ٣٣١.



## عقد باب حروف الجر

وفوائده تشتمل على أربع مسائل يُقال فيها: كم حروف الجر؟ وعلى كم تنقسم؟ وما معانيها؟ وما أحكامها؟

فصل: أمّا كم هي؟ فعشرون حرفاً، وهي: مِنْ وإلى وفي ورُبَّ<sup>(١)</sup> وواو ربّ وفاؤها وكم بمعنى ربّ<sup>(٢)</sup> نحو قولك: كم ثوبٍ ملكت، والمعنى: ربّ ثوبٍ ملكت. والباءُ الزائدة واللامُ الزائدة والكافُ الزائدة<sup>(٣)</sup> وعنّ وعلى ومَعَ<sup>(٤)</sup> وحاشا وخلا وحتى بمعنى إلى وعدا في بعض الأقوال<sup>(٥)</sup>، ومُذّ ومنذّ وواو

(١) هي عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه اسم، وإلى ذلك صار ابن الطراوة. المساعد ٢٨٤/٢.  
(٢) إذا جاءت «كم» بمعنى «ربّ» لا يعني أنها حرف جرّ. فلا خلاف بين العلماء في أنّ «كم» سواء كانت خبرية أو استفهامية. ومن مجيء «كم» بمعنى «ربّ» قول الفرزدق:

كَمْ عَمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حليت عليّ عشاري  
وذلك في رواية جر «عمّة»، أي: ربّ عمّة لك يا جرير.

(٣) أي: التي لا تكون حروفاً أصلية في الكلمة. ولا يقصد المؤلف هنا بالزائد الذي يكون لما بعده إعرابان: لفظي ومحلي، كقولك: أكرمّ يزيد. وأمّا لمّ خصّ هذه بالحروف دون غيرها بالزيادة: فلأنّ البقية تكتب منفصلة عن الكلمة فأمرها واضح، وأمّا هذه فتكتب متصلة بالكلمة، فربما التبس الأمر على بعضهم أحياناً في كونها حروف جرّ أو أنها حروف أصلية من بنية الكلمة.

(٤) الذي قال بحرفيتها أبو جعفر النحاس. والصحيح أنها اسم يدلّل التنوين في قولك: معاً، ودخول الجار عليها في حكاية سيبويه: وذهب مِنْ تبعه. انظر الكتاب ٤٢٠/١، ومغني اللبيب ٤٣٩.

(٥) قال ابن بعيش: «لم يحك سيبويه ولا المبرد فيها الحرفية وإنما حكاها الاخفش». شرح المفصل ٧٨/٢.

القسم وتأؤه<sup>(١)</sup>. فهذه كلها تجرُ الأسماء لفظاً ونغديراً. لفظاً في المعربات ونغديراً في المبنيات.

**فصل:** وأما على كم تنقسم حروف الجر؟ فهي تنقسم على قسمين: محضة ومشتركة. فالمحضة عشرة وهي: مِنْ وإلى وفي ورُب وراؤها وفاؤها والباء الزائدة واللام الزائدة وواو القسم وتأؤه. هذه كلها محضة. ومعنى كونها محضة أنها لا تكون إلا حروفاً. والعشرة الباقية مشتركة. ومعنى كونها مشتركة أن منها: ما يكون مرة حرفاً ومرة اسماً ومرة فعلاً. ومنها: ما يكون مرة فعلاً ومرة اسماً. ومنها ما يكون مرة حرفاً ومرة فعلاً فقط. فالذي يكون مرة حرفاً ومرة اسماً: مَذُ ومنذُ وعن. [فمذ ومنذ] إن جررت ما بعدهما فهما حرفا جرّ. وإن رفعت فهما اسمان ظرفيان. وأما «عَنْ» فهي تكون حرفاً، وتكون مرة اسماً إذا دخل عليها حرف جرّ نحو قولهم:

مِنْ عَنْ يمين الحُبَّيّا نظرةً قَبْلُ<sup>(٢)</sup>

(١) وهناك ثلاثة حروف جر شاذة. أحدها: «مَتَى» في لغة هذيل وهي بمعنى «مِنْ» الابتدائية. قال أبو ذؤيب الهذلي بصف صحاباً:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى ليج خضر لمن نثيج

والثاني: «لعل» في لغة عجيل، كقوله:

لعل الله فضلكم علينا بشيء إن أنكم شريم

والثالث: «كي»، وإنما تجر ثلاثة أشياء: أحدها: «ما» الاستفهامية، والثاني: «ما» المصدرية وصلتها الثالث: «أن» المصدرية وصلتها أنظر اوضح المسالك ٦/٣ - ١١.

(٢) هذا عجز بيت للقطامي واسمه عمير بن شبيب من بني تغلب وصدره:  
فقلت للركب كما أن علا بهم

وهو من جملة أبيات يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص. أنظر ديوانه ٢٨. والجميل ٦٠، والمقرب ١٩٥/١، وابن يعيش ٤١/٨، وضرائر الشعر ٣٠٦، وأسرار الصرية ٢٥٥، والاقتضاب ٤٢٧، وأدب الكاتب ١٧٨، وكشف المشكل ٥٦٦/١، واللسان (حياء) الحياء: موضع بالشام. ونظرة قبل: أي: أول نظرة. والشاهد: أن «عَنْ» اسم بمعنى جانب أو جهة، بدليل دخول حرف الجرّ عليه. ومثل هذا الشاهد قول قطريّ بن القجاء:

فلقد أراقي للرماح دربة من عَنْ يميني مرة وأصاسي

وكاف النسبيه هو في اللفظ حرف وفي المعنى اسم لأنه يعذر بـ «مثل». والذي يكون مرة حرفاً ومرة اسماً ومرة فعلاً «على»<sup>(١)</sup>. فإنها إن جررت بها فهي حرف جرّ، وإن شئت نصب بها وجعلتها فعلاً من «علا يعلو». قال الله تعالى: ﴿ولعلا بعضهم على بعض﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿إنّ فرعون علا في الأرض﴾<sup>(٣)</sup>. وإن شئت جعلتها اسماً علماً كما يقال: هذا علا بن فلان<sup>(٤)</sup>. فإن جعلتها حرف جرّ قلبت ألفها ياء في الخط، وإن جعلتها اسماً أو فعلاً تركت الألف على حالها.

والذي يكون مرة حرفاً ومرة فعلاً فقط «حاشا وخلا وعدا»<sup>(٥)</sup>. إن جررت ما بعدهنّ فهنّ حروف جرّ، وإن نصبت فهنّ أفعالٌ وخرجن من هذا الباب<sup>(٦)</sup>. وكذلك «كم» لا تكون حرفاً إلا إذا كانت بمعنى: ربّ، وإلا فهي اسم استفهامي.

**فصل:** وأما ما معاني هذه الحروف؟ فمعانيها مختلفة كاختلافها. فأولها «من»، ولها عشرة معانٍ أولها: أن تكون بمعنى ابتداء الغاية<sup>(٧)</sup> نحو قولك:

(١) مذهب ابن طاهر وابن خروف أنها لا تكون إلا اسماً. وهو أحد قولي الشلوين، ونسبوه إلى سيبويه. والمشهور مذهب البصريين أنها حرف، إلا إن جرّت بمنّ. وما ذكره المؤلف من كونها تأتي اسماً وفعلًا وحرفاً هو مذهب ابن عصفور. انظر المقرب ١٩٦/١، والمساعد ٢٦٩/٢.

(٢) المؤمنون: ١٩.

(٣) القصص: ٤.

(٤) المشهور أنها تكون اسماً إذا جرّت بمنّ كقول مزاحم بن الحارث العنيلي يصف قطاة:

غدت بمنّ عليه بعدما تمّ ظمؤها      تصلّ وعنّ قبض بزيزاء مجهل

(٥) بالنسبة لـ «حاشا» مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف دائماً بمنزلة «إلا» ويكون ما بعدها مجروراً. وأما «عدا» فسيبويه لم يحفظ فيها إلا الفعلية، فهي لا تقع عنده حرف جرّ. انظر الكتاب ٣٤٨/٢.

٣٤٩، ومغني اللبيب ١٨٩.

(٦) وتتعيّن فعلية «خلا وعدا» إذا سبقتا بـ «ما» المصدرية، ويكون ما بعدهما منصوباً.

(٧) مكانية كانت أو زمانية، خلافاً لمن زعم أنها لا تكون لابتداء الغاية الزمانية وهم أكثر البصريين. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾ التوبة: ١٠٨. وقول النابغة الذبياني:

خرجت من مكة إلى المدينة. فابتداءً الخروج من مكة وانتهاءً إلى المدينة  
والثاني: أن تكون بمعنى بيان الجنس<sup>(١)</sup> نحو قولك: خاتم من ذهب، ووب من  
خر<sup>(٢)</sup>. والثالث: أن تكون بمعنى التبعيض<sup>(٣)</sup> نحو قولك: أكلت من الخبز،  
وشربت من الماء، والمعنى: أكلت بعض هذا وشربت بعض هذا. والرابع: أن  
تكون بمعنى القسم في اسم الرب خاصة<sup>(٤)</sup> نحو قولك: من ربي أنك لخير  
الناس، ولا يجوز أن يقسم بها في غير اسم الرب تعالى. والخامس: أن تكون  
زائدة<sup>(٥)</sup> بعد النفي والاستفهام والإيجاب<sup>(٦)</sup>. مثالها بعد النفي: ما لهم من ولي  
ولا شفيع، والمعنى: ما لهم ولي، وما لهم من إله غيره، والمعنى: ما لهم إله. ومثل  
هذا في القرآن كثير، فقس عليه. ومثالها زائدة بعد الاستفهام في قوله تعالى:  
﴿هل من خالق غير الله﴾<sup>(٧)</sup>، والتقدير: هل إله غير الله، وكذلك [قوله  
تعالى]: ﴿فهل من مذكر﴾<sup>(٨)</sup>، والمعنى: فهل مذكر. ومثل هذا في القرآن أيضاً  
كثير، فقس عليه. فأما زيادتها بعد الإيجاب فقليل وذلك في مثل قوله تعالى:  
﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾<sup>(٩)</sup>، وكذلك قوله تعالى: ﴿وينزل من السماء من

= تختار من أزمان يوم حليلة إلى اليوم قد جربن كل التجارب  
ويجب لبصريون على ذلك: بأن الكلام على تقدير مضاف، أي: من تأسيس أول يوم، في الآية، وفي  
البيت: من استمروا يوم حليلة. انظر أوضح المسالك ٢١/٣، وشرح التصريح ٨/٢، والمساعد  
٢٤٦/٢.

- (١) أي: بيان أن ما بعدها جنس يشمل ما قبلها.
- (٢) وقوله تعالى: ﴿من أساور من ذهب﴾. الكهف: ٣١.
- (٣) وهو قول الفارسي والجمهور، وصححه ابن عصفور، شرح التصريح ٧/٢.
- (٤) ذكر هذا المعنى ابن مالك في التسهيل ١٤٤، وذكره أيضاً ابن عصفور في المقرب ١/١٩٥.
- (٥) وذلك للتنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وشرط زيادتها ثلاثة أمور: الأول: تقدم نفي  
أو نهي أو استفهام بهل. والثاني: تنكير مجرورها. والثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ. انظر  
مغني اللبيب ٤٢٥، وأوضح المسالك ٢٤/٣.
- (٦) عند الأخفش والكوفيين، فإنهم لا يشترطون أن يتقدم عليها نفي أو شبهه. فهم يجوزون زيادتها في  
الواجب، ونقل ذلك عن الكسائي وهشام. انظر مغني اللبيب ٤٢٨، والمساعد ٢٥١/٢.
- (٧) فاطر: ٣.
- (٨) القمر: ١٥.
- (٩) الأحقاف: ٣١.

جبال فيها من بَرْدٍ<sup>(١)</sup>. فيل: إِنَّ «من» في قوله: مِنْ بَرْدٍ، زائدة<sup>(٢)</sup>. والتقدير: وينزل من السماء برداً من جبال فيها، والله أعلم. وكذلك تكون زائدة بعد الإيجاب في أشعار العرب، وذلك في مثل قول امرئ القيس:

فتوضح فالمقراة لم يَغْفُ رسمُها لما نسجته من جنوبٍ وشمال<sup>(٣)</sup>

والتقدير: لما نسجته جنوبٌ وشمال، وَمِنْ: زائدة. والسادس: أن تكون «من» بمعنى «عَنْ» في مثل قولك: حَدَّثَنِي فلان من فلان، أي: عنه<sup>(٤)</sup>. والسابع: أن تكون بمعنى «على» وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾<sup>(٥)</sup>. أي: على القوم. والثامن: أن تكون بمعنى الباء الزائدة وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>، أي: بأمر الله<sup>(٧)</sup>. والتاسع: أن تكون بمعنى لام الأجل<sup>(٨)</sup>، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُغْرِقُوا﴾<sup>(٩)</sup>، والتقدير: لأجل خطيئاتهم أغرقوا. وكذلك قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾<sup>(١٠)</sup>، والمعنى: لأجل الصواعق، وكذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا﴾<sup>(١١)</sup>، والمعنى: كلما أرادوا أن يخرجوا منها لأجل الغم. والعاشر: أن تكون بمعنى «بعد» مثل قوله تعالى:

(١) التور: ٤٣.

(٢) وهذا قول الفارسي، وأجاز أن تكون «من» في قوله: مِنْ جبال، زائدة أيضاً. مغني اللبيب ٤٢٨.

(٣) أنظر ديوان امرئ القيس ٨، وفيه: لما نسجتها. والبيت في مغني اللبيب ٤٣٦، وجمهرة أشعار العرب ٢٤٥/١، والموشح ٣٩، وكشف المشكل ٥٦٢/١، والكامل ٦٨/٢، والخزانة ٢٧/٩.

(٤) وقيل: إِنَّ من ذلك قوله تعالى: ﴿قَوْلٍ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الزمر: ٢٢. مغني اللبيب ٤٢٣.

(٥) الأنبياء: ٧٧.

(٦) الرعد: ١.

(٧) وقيل: إِنَّ من ذلك قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ الشورى: ٤٥. مغني اللبيب ٤٢٣.

(٨) أي: للتعليل.

(٩) نوح: ٢٥.

(١٠) البقرة: ١٩.

(١١) الحج: ٢٢.

﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمْنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾<sup>(١)</sup> ، والتقدير: الذي أطعمهم بعد جوع، وأمّنهم بعد خوف. هذه جملة معاني «مِنْ»<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وأما «إلى» فلها ثلاثة مواضع: [الأول]: انتهاء الغاية<sup>(٣)</sup> وذلك في مثل قولك: خرجت من زيد إلى عمرو، فابتداء الخروج من زيد وانتهاءه إلى عمرو. و«حتى» إنّ جررت بها بهذا المعنى. والثاني: أن تكون بمعنى «مع»<sup>(٤)</sup>. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، أي: مع أموالكم، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>، أي: مع الله. والثالث: أن تكون بمعنى «عند»<sup>(٧)</sup> وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾<sup>(٨)</sup>، أي: عند ربك<sup>(٩)</sup>.

(١) قریش: ٤.

(٢) وهناك معاني أخرى لـ «مِنْ» لم يذكرها المؤلف، منها: البدل، نحو قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ التوبة: ٣٨. ومنها الظرفية نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ فاطر: ٤٠. ومنها الانتهاء، أثبتته الكوفيون، وأشار إليه سيبويه، قال: «وتقول رأيت من ذلك الموضع»، وأنكر المغاربة ذلك، وقالوا: تكون لابتداء الغاية وانتهائها في بعض المواضع، وحملوا كلام سيبويه على هذا، وتبعهم ابن هشام في ذلك، قال: «والظاهر عندي أنها للابتداء، لأنّ الأخذ ابتداءً من عنده وانتهى إليك». انظر الكتاب ٢٢٥/٤، والمغني ٤٢٢ - ٤٢٥، والمساعد ٢٤٨/٢.

(٣) مكانية كانت أو زمانية. قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ الإسراء: ١. وقال تعالى: ﴿أَتَقُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ البقرة: ١٨٧.

(٤) قاله الكوفيون وجماعة من البصريين. المغني ١٠٤.

(٥) النساء: ٢.

(٦) آل عمران: ٥٢.

(٧) قاله ابن هشام في المغني (١٠٥)، واستشهد لذلك ببيت لأبي كبير الهذلي وهو قوله:  
أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَىٰ إِلَيَّ مِنَ الرَّحِمِ السَّلِيلِ

(٨) القيامة: ١٢.

(٩) وهناك معاني أخرى لـ «إلى» ذكرها ابن هشام في المغني (١٠٤، ١٠٥) وهي: التبيين، ومرادفة اللام، وموافقة في، والابتداء، والتوكيد.

**فصل:** وأما «في» فلها خمسة معان: أحدها: أن تكون بمعنى الظرفية<sup>(١)</sup> وذلك في مثل قولك: زيدٌ في الدار، وهذا أصل ما وُضعت له. الثاني: أن تكون بمعنى «مع» وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فادخلي في عبادي وادخلي جنتي﴾<sup>(٢)</sup>، والمعنى: فادخلي مع عبادي، وكذلك قوله تعالى: ﴿قيل ادخلوا في أممٍ قد خلت من قبلكم﴾<sup>(٣)</sup>، أي: مع أمم. الثالث: أن تكون بمعنى «على»<sup>(٤)</sup>، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿لأصليتنكم في جذوع النخل﴾<sup>(٥)</sup>. أي: عليها. الرابع: أن تكون بمعنى «إلى»، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ألم تك أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾<sup>(٦)</sup>، والمعنى: فتهاجروا إليها<sup>(٧)</sup>. والخامس: أن تكون بمعنى «عند»، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ولبثت فينا من عمرك سنين﴾<sup>(٨)</sup>، والمعنى: ولبثت عندنا من عمرك. ومنهم من جَوَّز أن تكون «في» بمعنى «عن» وفسر قوله تعالى: ﴿ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى﴾<sup>(٩)</sup>، وقال: «في» بمعنى «عن»، كأنه أراد: ومن كان عن هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى، وأنا أستبعد ذلك لأنه لا يليق بالتفسير<sup>(١٠)</sup>.

(١) حقيقة كانت أو مجازاً. فالأول نحو قوله تعالى: ﴿في أدنى الأرض﴾ الروم: ٢. وقوله تعالى: ﴿في بضع سنين﴾ الروم: ٦. والثاني نحو قوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة﴾ الأحزاب: ٢١.

(٢) الفجر: ٣٠.

(٣) الأعراف: ٣٨.

(٤) قاله الكوفيون وابن قتيبة. المساعد ٢/٢٦٥.

(٥) طه: ٧١.

(٦) النساء: ٩٧.

(٧) ومنه قوله تعالى: ﴿فردوا أيديهم في أفواههم﴾ إبراهيم: ٦.

(٨) الشعراء: ١٨.

(٩) الإسراء: ٧٢.

(١٠) وهناك معانٍ أخرى لـ «في» لم يذكرها المؤلف، منها: المقايسة، وهي الداخلة على نالٍ بقصد تعظيمه وتحقير مثله كقوله تعالى: ﴿فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل﴾ التوبة: ٣٨. ومنها: موافقة الباء كقول زيد الخير (الخيل):

ويركب يوم الروح منا فوارس : بصيرون في طعن الأبهام والكُل



**فصل: فأما «رب» وواوها وفاؤها<sup>(١)</sup> فمعناها<sup>(٢)</sup> التقليل<sup>(٣)</sup>. ولا يفعلن إلا في أول الكلام، ولا يعمل فيهن إلا ما يمدهن فقط. ولا يدخلن إلا على نكرة. قال امرؤ القيس:**

ألا رب يوم صالح لك منها      ولا سيّما يوماً بدارة جُلجل<sup>(٤)</sup>  
وقال آخر في الواو:

وبلدة لئس بها أنيس      إلا اليعافير وإلا العيس<sup>(٥)</sup>  
التقدير: رب بلدة. وقال امرؤ القيس في الفاء:

---

= ومنها: التعليل كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ﴾ النور: ١٤. انظر المغني ٢٢٤، والمساعد ٢٦٥/٢. وأوضح المسالك ٣٩/٣.

(١) الجرّ بالواو والفاء هو مذهب الكوفيين، أما عند البصريين فالجرّ بـ «رب» محذوفة بعد هذين الحرفين. ويكونان حرفي ابتداء.

(٢) اختلف العلماء في معنى «رب». فالأكثر على أنها للتقليل، وهو المنسوب عند كثيرين لسيّوهِ وغيره من أكابر البصريين والكوفيين. وقيل: هي للتكثير مطلقاً. وقيل: ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً. وهذا مذهب ابن هشام. وورودها للتقليل عند ابن مالك نادر. وكلام سيّويه في باب «كم» يقضي أنها للتكثير، وقد نقل ابن مالك ذلك عنه. انظر الكتاب ١٦١/٢، والتسهيل ١٤٧، والمغني ١٨٠، والمساعد ٢٨٤/٢.

(٣) انظر ديوان امرئ القيس ١٠، والرواية فيه:

ألا رب يوم لك منهنّ صالح      ولا سيّما يوم بدارة جُلجل  
وهو في المغني ١٨٦، وجهرة أشعار العرب ٢٤٨/١، والمُلخص ١٠٦/١، وخزانة الأدب ٤٤١/٣. ويروى يرفع «يوم» ونصبه وجره، ولكل وجه.

(٤) هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره. وقد نسب به بعضهم لرؤبة بن المعجاج (ملحقات ديوانه ١٧٦) وفيه:

يا ليتني وأنت يا لئس      في بلدة لئس بها أنيس  
ورقع في ديوان جرّان العود (دار الكتب صفحة ٥٢) رجز صورته هكذا:

قد ندع المنزل يا لئس      يعتس فيه السُّبح الجروس  
الذنب أو ذو ليد هوس      وبلدة لئس بها أنيس  
إلا اليعافير وإلا العيس      وبقر ملع كنسوس  
وانظر الكتاب ٢٦٣/١، والمقتضب ٤١٤/٤، والإنصاف ٢٧١، والخزانة ١٢١/٤.

فَمِثْلِكَ حَبْلٌ قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضَعٌ فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوَّلٍ<sup>(١)</sup>  
 التقدير: رَبِّ مِثْلِكَ. وقال آخر في الفاء أيضاً:  
 فَخُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَ عَيْنٍ نَوَاعِمٍ فِي الْمَرْوُطِ وَفِي الرِّبَاطِ<sup>(٢)</sup>  
 التقدير: رَبِّ حُورٍ. وكذلك «كَمْ» التي بمعنى «رَبِّ» لا تقع إلا في أول  
 الكلام أيضاً، وهي للتكثير بخلاف «رَبِّ».

**فصل:** وأما الباء الزائدة فلها ثلاثة عشر معنى: أحدها: أن تكون  
 بمعنى الإلصاق، وهو أصل ما وضعت له<sup>(٣)</sup>، وهي لا تخلو من هذا المعنى أينما  
 كانت، أعني كونها مُلَصِّقَةً للفعل بالاسم<sup>(٤)</sup>. قال الله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا  
 بِرُؤُوسِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وكذلك ما جرى هذا المجرى. والثاني: أن تكون بمعنى  
 القسم<sup>(٦)</sup> وذلك في مثل قولك: بالله لأفعلن. قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ

(١) انظر ديوان امرئ القيس ١٢، والرواية فيه:

فَمِثْلِكَ حَبْلٌ قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضَعاً فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغَيَّلٍ  
 وهو في المغني ١٨١، وجمهرة أشعار العرب ٢٥١/١، والموشح ٤١، وكشف المشكل ٥٦٤/١. يروى  
 بجرّ «مِثْلِكَ» ونسبه. أما الجرّ فعل تقدير «رَبِّ» بعد الفاء، وأما النصب فعل أنه مفعول به مقدّم  
 لـ «طَرَقَتْ».

(٢) هذا البيت للمتخلّ واسمه مالك بن عويمر الهذلي. انظر ديوان الهذليين ١٩/٢ وفيه:

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَ وَحَدِي

وهو في الإنصاف ٣٨٠/١، وابن يعيش ١١٨/٢، والمساعد ٢٩٥/٢، وكشف المشكل ٥٦٥/١،  
 والأشعوني ٢٩٩/٢، والأُمالي الشجرية ١٤٣/١ ونسبه لتأبط شرّاً. الحور: جمع حوراء، وهي الشديدة  
 بياض العين الشديدة سوادها. وعَيْن: جمع عيناء، وهي الواسعة العين. والمروط: جمع مِرْط، وهو كساء  
 يؤتزّر به. والرِّبَاط: جمع رِبْطَة، وهي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة.

(٣) ولهذا اقتصر عليه سيبويه، الكتاب ٢١٧/٤.

(٤) والإلصاق إما حقيقي نحو: أمسكت بزيد، وإما مجازي نحو: مررت بزيد.

(٥) المائدة: ٦. وقيل: الباء في هذه الآية للتبعيض. رصف المباني ٢٢٤، ومغني اللبيب ١٤٣.

(٦) وهي أصل أحرفه، ولذلك خصّت بجواز ذكر الفعل معها نحو: أقسم بالله لتجلسن، ودخولها على  
 الضمير نحو: بك لأفعلن. المغني ١٤٣.

جَهْدَ إِيمَانِهِمْ<sup>(١)</sup>. والثالث: أن تكون بمعنى التعجب نحو قولك: أكرمَ يزيد<sup>(٢)</sup>. قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(٣)</sup>. والرابع: أن تكون بمعنى التبعيض<sup>(٤)</sup> نحو قولك: خذ بحظ من هذا. والخامس: أن تكون بمعنى الإغراء نحو قولك: عليك يزيد<sup>(٥)</sup>. والسادس: أن تكون بمعنى المدح والتعظيم نحو قولك: كفى يزيد رجلاً، وناهيك بعمره خليلاً<sup>(٦)</sup>، وما شاكل ذلك. والسابع: أن تكون زائدة بعد النفي خاصة، وبعد «كفى»<sup>(٧)</sup>، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾<sup>(٨)</sup>، والمعنى: أليس الله أحكم الحاكمين. وكذلك قوله تعالى: ﴿أليس الله بكاف عبده﴾<sup>(٩)</sup>، والمعنى: أليس الله كافياً. ومثاله زائدة بعد كفى أن تقول: كفى يزيد خليلاً، والتقدير: كفى زيد. قال الله تعالى: ﴿وكفى بالله شهيداً﴾<sup>(١٠)</sup>. والثامن: أن تكون بمعنى «عن» وذلك في مثل قوله تعالى:

(١) الأنعام: ١٠٩.

(٢) قال المالقي: «ولا يصح أن تكون هذه الباء زائدة لئلا يفسد المعنى ويخرج الكلام عن التعجب، وإن كان ما بعدها في موضع فاعل عند قوم، وفي موضع مفعول عند آخرين». رصف المباني ٢٢٢.

(٣) مريم: ٣٨.

(٤) أثبت ذلك الأصمعي والفارسي وابن مالك. والكوفيون، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾ الإنسان: ٦، وقول أبي ذؤيب الهذلي يصف سحياً:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لمن تنبج  
انظر مغني اللبيب ١٤٢، وأوضح المسالك ٣٧/٣، والمساعد ٢٦٤/٢. وكرر المؤلف هذا المعنى عندما ذكر أنها ترد بمعنى «من».

(٥) لم أجد أحداً ذكر هذا المعنى، والظاهر أنها في مثل قولك: عليك يزيد، زائدة للتوكيد، والتقدير: عليك زيداً، أي: الزم زيداً.

(٦) والباء أيضاً هنا زائدة للتوكيد.

(٧) تزداد الباء في ستة مواضع: الأول: الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وكفى بالله شهيداً﴾، ونحو قولك: أحسن يزيد. والثاني: المفعول به نحو قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم﴾ البقرة: ١٩٥. والثالث: المبتدأ، نحو قولك: بحسبك درهم. والرابع: الخبر، نحو: ليس زيد بقائم. والخامس: الحال المنفي عاملها، ذكر ذلك ابن مالك. والسادس: التوكيد بالنفس والعين. انظر مغني اللبيب ١٤٤، ورصف المباني ٢٢٥.

(٨) التين: ٨.

(٩) الزمر: ٣٦.

(١٠) النساء: ٧٩.

﴿فاسأل به خبيراً﴾<sup>(١)</sup>، أي: عنه. والتاسع: أن تكون بمعنى «من»<sup>(٢)</sup> وذلك في مثل قول الشاعر:

شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفُّعْتُ      لَدَى لَجَجِ خُضْرِ لَهْنٍ تَبِجُ<sup>(٣)</sup>  
أي: من ماء البحر. والعاشر: أن تكون بمعنى اللام التي للأجل<sup>(٤)</sup>.  
وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٥)</sup>، والمعنى: إلا للحق.  
أي: لأجل الحق. والحادي عشر: أن تكون بمعنى «مع»<sup>(٦)</sup>، وذلك في مثل قولك:  
كل الخبز بالتمر، أي: مع التمر<sup>(٧)</sup>. والثاني عشر: أن تكون بمعنى «على»<sup>(٨)</sup>  
وذلك في مثل قولك: رميت بالقوس، أي: على القوس<sup>(٩)</sup>. والثالث عشر: أن

---

(١) الفرقان: ٥٩. وتناول البصريون هذه الآية على أن الباء للسببية. وزعموا أنها لا تكون بمعنى «عن» أصلاً. قال ابن هشام: «وفيه بُعِدَ، لأنه لا يقتضي قولك: سألت بسببه، أن المجرور هو المسؤول عنه». المغني ١٤٢.

(٢) أثبتة الأصمعي والفارسي وابن قتيبة وابن مالك، وقيل: الكوفيون، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ الإنسان: ٦. انظر المساعد ٢/٢٦٤. وهذا المعنى هو نفس المعنى الرابع.  
(٣) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف سحاباً. وهو يعبر عما كان العرب يعتقدونه من أن للسحب شبه خراطيم تدنو من البحر فتأخذ من مائه ما شاءت، ثم تصعد إلى الجو سريعاً ولها دوي، فيعذب هذا الماء، ثم ينزل مطراً، والرواية المشهورة: حتى لجج، بدلاً من: لدى لجج. انظر ديوان الهذليين ٥٢/١ وسر الصناعة ١٣٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢١٥، والخصائص ٢/٨٥، ومعني اللبيب ١٤٢، وكشف المشكل ١/٥٦٧، والاقتضاب ٤٤٧، واللسان (شرب)، وأوضح المسالك ٦/٣. لجج: جمع لجة وهي معظم الماء. والنثيج: الصوت. والشاهد فيه: مجيء الباء للتبعية في قوله: شربن بماء البحر. وفي سر الصناعة اعتبر ابن جني الباء زائدة. قال: «فالباء فيه زائدة، إنما معناه: شربن ماء البحر، هذا هو الظاهر من الحال، والعدول عنه تعسف». ولكنه ذكر أن بعضهم أوقعها موقع «من» أي: تبعية.

(٤) أي: التي للتعليل.

(٥) الدخان: ٣٩.

(٦) أي: المصاحبة.

(٧) ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾ المائدة: ٦١، أي: معه.

(٨) أي: الاستعلاء.

(٩) ومن ورودها للاستعلاء قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقَنْطَارٍ﴾ آل عمران: ٧٥.

تكون بمعنى «في»<sup>(١)</sup> وذلك في مثل قولك: زيد بالكوفة، أي: في الكوفة حال الله تعالى: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِي الْمَقْدِسِ طوى﴾<sup>(٢)</sup>، والتقدير: في الوادي<sup>(٣)</sup>

**فصل:** وأما اللام فلها اثنا عشر معنى<sup>(٤)</sup>. أحدها: أن تكون بمعنى التملك وذلك في مثل قولك: المال لزيد<sup>(٥)</sup>. قال الله تعالى: ﴿لَنْ يَكُونَ اللَّهُ الْوَاحِدَ الْقَهَّارَ﴾<sup>(٦)</sup>. والثاني: أن تكون بمعنى الاستحقاق<sup>(٧)</sup> وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، وكذلك قوله [تعالى]: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(٩)</sup>، والتقدير: الحمد يستحقه الله، وهم يستحقون العذاب. والثالث: أن تكون بمعنى العاقبة<sup>(١٠)</sup> وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾<sup>(١١)</sup>، والمعنى: لعاقبة غد. وقال الشاعر:

لِذُوا لِمَوْتٍ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ      فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ<sup>(١٢)</sup>

(١) أي: الظرفية.

(٢) البازعات: ١٦.

(٣) وهناك معاني أخرى للباء لم يذكرها المؤلف، وهي: المقابلة، وهي الداخلة على الأغراض نحو: اشترته بألف. والبدل، كقول بعضهم: ما يسرني أفي شهدت بديراً بالمعقة، أي: بدلها. والاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: كتبت بالقلم. والسببية نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضُهم مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ المائدة: ١٣. والتعدية نحو قوله تعالى: ﴿وَذَهَبَ اللَّهُ يَبْنُوهُمْ﴾ البقرة: ١٧، أي: أذهب. والغاية نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ يوسف: ١٠٠، أي: إلي. انظر معني اللبيب ١٣٨ - ١٣٩، وأوضح المسالك ٣/٣٥.

(٤) وقد جعل لها ابن هشام في المغني (٢٧٥) اثنين وعشرين معنى.

(٥) يبدو أن المؤلف جعل التملك والملك شيئاً واحداً. فاللام في قولك: المال لزيد، للملك، وكذلك في الآية التي أتى بها. وأما التملك فكقولك: وهبت لزيد ديناراً. وهناك أيضاً شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص نحو: السرج للدابة.

(٦) غافر: ١٦.

(٧) وهي الواقعة بين معنى وذات.

(٨) الفاتحة: ٢.

(٩) البقرة: ١٠.

(١٠) أي: الصيرورة. وأنكر البصريون لام العاقبة. المغني ٢٨٣.

(١١) الحشر: ١٨.

(١٢) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين. وهو في أوضح المسالك ٣/٣٣، وكشف المشكل -

والتعديراً: لدوا لعافية الموت، وابنوا لعافية الخراب. والرابع: أن تكون بمعنى الملابس<sup>(١)</sup> وذلك في مثل قولك: هذا سرجٌ للدابة، وما شاكل ذلك والخامس: أن تكون بمعنى التعدية<sup>(٢)</sup> وذلك في مثل قولك: هذا العائل لزيد، وهذا الحافظ للمال، وهذه اللام زائدة في التقدير. والسادس: أن تكون بمعنى القسم في لغة قوم من العرب، يقولون: لله لأفعلن، وفيها في هذا الموضع معنى التعجب<sup>(٣)</sup>، وقل ما تستعمل بمعنى القسم إلا في اسم الله وحده. والسابع: أن تكون بمعنى الأجل<sup>(٤)</sup> وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿لِمَ تقولون ما لا تفعلون﴾<sup>(٥)</sup>، أي: لأجل أي شيء تقولون ما لا تفعلون. والثامن: أن تكون بمعنى التنزيه بعد «حاشا» وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وقلن حاشا لله ما هذا بشراً﴾<sup>(٦)</sup>. والتاسع: أن تكون بمعنى «إلى» وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿بأن ربك أوحى لها﴾<sup>(٧)</sup>، أي: إليها. والعاشر: أن تكون بمعنى «على» وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ولا تجهروا له بالقول﴾<sup>(٨)</sup>، أي: عليه. وقال الشاعر:

= ٥٦٨/١، وجهرة أشعار العرب ١/١٤١، والرواية فيه: لدوا وابنوا بيتاً للخراب. وفي ديوان أبي العتاهية (ص ٤٦):

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى تبلي  
(١) الظاهر أنه شبه الملك وهو ما يعبر عنه بالاختصاص.

(٢) أي: التعدية إلى المفعول به نحو: ما أضرب زيدا لعمرو. لأن الفعل «ضرب» متعد في الأصل فلما بُني منه فعل التعجب صار لازماً فعدّي بالهمزة. هذا مذهب البصريين. أما الكوفيون فاللام عندهم ليست للتعدية لأن الفعل باقي على تعديته، وإنما هي مقوية للعامل كما ضعف باستعماله في التعجب. انظر شرح التصريح ١٠/٢.

(٣) وقد تأتي للتعجب المجرد عن القسم، وتستعمل في النداء كقولهم: يا لئلاء ويا للعشب، إذا تعجبوا من كثرتها.

(٤) أي: التعليل.

(٥) الصف: ٢.

(٦) يوسف: ٣١.

(٧) الزلزلة: ٥.

(٨) الحجرات: ٢.



سَقَّتْ لَهُ بِالرَّمَحِ جَنَبَ قَمِيصِهِ فغَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ<sup>(١)</sup>  
 أي: على اليدين وعلى الفم. الحادي عشر: أَنْ تكون بمعنى «فعل وبعد»  
 في التاريجات وذلك في مثل قولك: وَكُتِبَ لِعَشْرِ خُلُونٍ، والمعنى: بعد عشر  
 خلون<sup>(٢)</sup>، وَكُتِبَ لْخَمْسِ بَقِينَ، والمعنى: كُتِبَ قَبْلَ خَمْسِ بَقِينَ، والثاني عشر: أَنْ  
 تكون بمعنى الاستغاثة<sup>(٣)</sup> نحو قولك: يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو، وما شاكل ذلك<sup>(٤)</sup>.

فصل: وأما «عن» فلها ثلاثة معانٍ: أحدها: أَنْ تكون بمعنى  
 المجاوزة<sup>(٥)</sup> نحو قولك: بلغني عن زيد حديث، الثاني: أَنْ تكون بمعنى «مِنْ»  
 نحو قولك: حدثني فلان عن فلان، أي: منه. قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ  
 التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾<sup>(٦)</sup>. الثالث: أَنْ تكون بمعنى الباء<sup>(٧)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا  
 يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾<sup>(٨)</sup>، أي: بالهوى<sup>(٩)</sup>.

(١) هذا البيت لمالك الأشتر النخعي كما في كشف المشكل ٥٦٩/١. وذكر ابن هشام في المغني (٢٨٠)  
 الشطر الثاني منه، ولم ينسبه لأحد.

(٢) ونحو قوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ الإسراء: ٧٨، أي: بعد دُلُوكِ الشَّمْسِ. وذكر ابن هشام  
 أن معنى اللام في قولك: كتب لخمسة بقين، عند المغني ٢٨١.

(٣) وهي لام زائدة عند المبرد وابن خروف، بدليل صحة إسقاطها. وقال جماعة: غير زائدة، فهي متعلقة  
 بحرف النداء عند ابن جني، ويفعل النداء المحذوف عند الأكثرين. مغني اللبيب ٢٨٨.

(٤) وهناك معانٍ أخرى للام لم يذكرها المؤلف. منها: موافقتها لـ «في» نحو قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ  
 الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ الأنبياء: ٤٧. ومنها: موافقتها لـ «مِنْ» نحو قولك: سمعت له صراخاً. ومنها:  
 التوكيد، وهي الزائدة، وهي أنواع: منها: اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله. ومنها: اللام  
 المقحمة بين المتضايقين. ومنها: لام التقوية. ومنها لام المستغاث عند المبرد وابن خروف. انظر المغني  
 ٢٨١ - ٢٨٦.

(٥) وهو أكثر معانيها، ولم يذكر البصريون سواء.

(٦) الشورى: ٢٥.

(٧) أثبتته الكوفيون وابن قتيبة وابن مالك. المساعد ٢٦٧/٢.

(٨) النجم: ٣.

(٩) وهناك معانٍ أخرى لـ «عن» لم يذكرها المؤلف. منها: البدل نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي  
 نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ البقرة: ٤٨. ومنها: الاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْلُ فَاِنَّمَا يَخْلُ عَنْ  
 نَفْسِهِ﴾ محمد: ٣٨. ومنها: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ اِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ



**فصل:** وأما «على» فلها أربعة معان: أحدها: أن تكون بمعنى الاستعلاء نحو قولك: على زيد قميص. والثاني أن تكون بمعنى «عند» نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾<sup>(١)</sup> أي: عندي. والثالث: أن تكون بمعنى «من»<sup>(٢)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾<sup>(٣)</sup> أي: منهم. والرابع: أن تكون بمعنى «فوق»<sup>(٤)</sup> وذلك في مثل قول الشاعر: حيث يقول:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ حِمْسُهَا<sup>(٥)</sup>

أي: غدت من فوقه. والله أعلم<sup>(٦)</sup>.

= مرعدة التوبة: ١١٤. ومنها: مرادفة «بعد» نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكِبْنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ الاستفاق ١٩. انظر مغني اللبيب ١٩٦، وأوضح المسالك ٤٣/٣، والمساعد ٢٦٧/٢.

(١) الشعراء: ١٤. ومعنى «على» في هذه الآية عند ابن هشام الاستعلاء المعنوي. المغني ١٩٠.

(٢) أثبتته الكوفيون وابن قتيبة. المساعد ٢٧٠/٢.

(٣) المطففين: ٢.

(٤) إذا كانت «على» بمعنى «فوق» فإنها لا تكون حرفاً وإنما تكون اسماً. والمؤلف يتحدث عنها باعتبارها حرف جرّ، فكلامه في ذلك ليس في محله.

(٥) هذا صدر بيت لمزاحم العقيلي وعجزه:

تَصَلَّ وَعَنْ قِيضٍ بَزِيَاءٍ بِجَهْلٍ

وفي بعض الروايات: بعد ما تَمَّ ظمؤها. البيت في وصف قطاة. وهو في الكتاب ٢٣١/٤، والمقضب ٥٣/٣، والمقرب ١٩٦/١، والجمل ٦١، ومغني اللبيب ١٩٤، والحلل ٧٨، وأسرار العربية ٢٥٦، والخزانة ٥٣٥/٦، والمسائل العضديات ٨٢، والكاس ٩٦/٢، وابن يعيش ٣٨/١، والمعاني الكبير ٣٣/١، والانتصاب ٤٢٨، وكشف المشكل ٥٧٧/١. والخمسة: هو ما بين الشرب إلى الشرب، وهو ورود الماء كل خمسة أيام. وغدت: صارت. وتصلّ: تصوّت. والقيض: القشر الأعلى للبيض. وبزياء: بيداء. وبجهل: قفر.

(٦) وهناك معان أخرى لـ«على» لم يذكرها المؤلف. منها: المصاحبة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ رِبْكَ لَفَوْ مَغْفِرَةً لِلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ﴾ الرعد: ٦. ومنها: المجاوزة كقول القحيف العقيلي:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رَضَابُ  
ومنها: التعليل نحو قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ البقرة: ١٨٥. ومنها: الظرفية نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ القصص: ١٥. ومنها: موافقة الباء نحو قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ﴾ الأعراف: ١٠٥. انظر مغني اللبيب ١٩٠.

و«مَع» معناها المصاحبه، ومهم من يجعلها ظرفاً. والكاف الزائده معناها النسبيه، وقد نفع زائده إذا دخلت على كاف أخرى وعلى «مثل». قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(١)</sup>، ولو لم تكن زائده لفُتِرَ بمثل، ولكن التوحيد للمثل، وذلك كفرٌ يتعالى الله علواً كبيراً. وقال الشاعر:

وصالياتٍ ككها يُؤْتَفِنُ<sup>(٢)</sup>

الأولى من الكافين زائدة<sup>(٣)</sup>.

وأما «حاشا وخلا وعدا» فمعناها الاستثناء، وقد ذُكرت في باب الاستثناء.

وأما «مُدٌّ ومنُدٌّ» فمعناها بيانُ مدة الزمان، ولا يدخلان إلا على ما مضى من ظروف الزمان أو ما كان لمعنى الحال<sup>(٤)</sup>. والأحسن أن تكون «مُدٌّ» لما مضى، فتقول: ما رأيته مُدٌّ سنة ماضية، وتكون «منُدٌّ» لظروف الحال، فتقول: ما رأيته منُدٌّ يومنا هذا، ومنُدٌّ عامنا هذا، ومنُدٌّ ساعتنا. فإن رفعت ما بعدها كان

(١) الشورى: ١١.

(٢) هذا البيت لحطام المجاشعي، وهو خطام بن نصر بن رياح بن مجاشع بن دارم وقيله:

لم يبق من أيٍ بها يَحْلِينُ  
غير حطامٍ ورمادٍ كَفِينُ  
وغير ودٍّ خالٍ أو ودَّيْنُ

وهو في وصف ديار خلت من أهلها وبقيت آثارها لم تتغير، ومن تلك الآثار صاليات وهي الأتافي لأنها صليت بالنار حتى اسودت. وقيل: إن قائله هيمان بن قحافة. وكثير من المصادر التي ورد فيها لم تنسبه لأحد. انظر الكتاب ٣٢/١، والمقتضب ٩٧/٢، ومجالس ثعلب ٣٩/١، وسر الصناعة ٢٨٢/١، والخصائص ٣٦٨/٢، والخزانة ٣١٣/٢، وضرائر الشعر ٣٠٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٣، والأصول ٤٣٨/١، والمسائل البغداديات ٣٩٨، والمنصف ١٩٢/١، والمحتسب ١٨٦/١، والاقتضاب ٤٣٠، وابن يعيش ٤٢/٨، وشواهد الإيضاح ٦١١، ومغني اللبيب ٢٣٩، والمملخص ٥٢٥/١، وكشف المشكل ٥٦٠/١. وقوله: ككها يؤتفين: أي: على حالها التي وضعها عليه أهلها.

(٣) استحسن ابن عصفور أن تكون الكاف الأولى حرف جر وأن تكون الثانية اسماً بمنزلة «مثل» ضرائر الشعر ٣٠٤. هذا وقد تفيد الكاف التعليل نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُمْ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ البقرة: ١٩٨.

(٤) يكونان بمعنى «من» إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى «بين» وإلى» جميعاً إن كان معدوداً. أوضح المسالك ٤٨/٣.

مبتدأً وكان اسمين طرفين موضعها الرفع خبراً لذلك المبتدأ<sup>(١)</sup>. فإذا قلت: ما رأيته مُدَّ عامان أو مُنَّد شهران، فالتقدير: مدة ما بيني وبين رؤيته عامان أو شهران<sup>(٢)</sup>. والأحسن أيضاً أن ترفع ما بعد «مد» وتخفف ما بعد «مند».

وأما واو القسم وتاؤه وبأؤه فمعناها القسم. وسنفرد للقسم باباً عقيب باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

**فصل:** وأما أحكام حروف الجر فهي في ثلاث مسائل: الأولى في تعلّقها، والثانية في مواقعها، والثالثة في تعاقبها.

**فصل:** أما حكمها في تعلّقها فاعلم أن حروف الجر كلّها لا بد لها من تعلّق إلا ما وقع زائداً<sup>(٣)</sup>. وهي تعلّق بأحد ثلاثة: إمّا بمحذوف، وإمّا بوجود، وإمّا بما في حكم الوجود. فإذا تعلّقت بمحذوف لم يخل ذلك المحذوف من أحد أربعة أشياء: أحدها: أن يكون خبراً لذي خبر، وذوات الأخبار المبتدأ، و«إن» وأخواتها، و«كان» وأخواتها، و«ما»، و«لا». مثال كونها خبراً لهذه

(١) وهذا مذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين. فإذا قلت: ما لقيته منذ أو مذ يومان، فالتقدير: بيني وبين لقائه يومان. وقيل: هما مبتدآن وما بعدها خبر، وإلى ذلك ذهب ابن السراج والفارسي. وقيل: الاسم المرفوع بعدها فاعل بفعل محذوف تقديره: مضى أو كان (التامة)، وهذا مذهب المحققين من الكوفيين، واختاره السهيلي، انظر المساعد ٣١٣/١، وأوضح المسالك ٦٠/٣، والصبيان ٢٢٧/٢، والمغني ٤٤٢.

(٢) هذ وإذا دخلا على جملة فعلية - وهو الغالب - أو اسمية فهي حينئذٍ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة. وعن أبي الحسن الأخفش أنها مرفوعان بالابتداء والخبر زمن مقدّر. انظر مغني اللبيب ٤٤٢، والمساعد ٥١٢/١.

(٣) لأن الحرف الزائد دخل في الكلام للتقوية والتوكيد ولم يدخل للربط. وكذلك «لعل» في لفة عقيل لأنها بمنزلة الحرف الزائد. و«لولا» فيمن قال على قول سيبويه: إنها جارة للضمير في «لولا»، ولولاك، ولولاء» لأنها بمنزلة «لعل» في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء. و«رب» في نحو قولك: رب رجل صالح لقيت، لأن مجرورها مفعول، وكاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور. وحروف الاستثناء وهي: خلا وعدا وحاشا، إذا خفضن. انظر المغني ٥٧٦.

جميعاً أن تقول: زيد في الدار، وإنَّ زيدا في الدار، وكان زيد في الدار، وما أحد في الدار، ولا رجل في الدار. فهي في هذه المواضع متعلّقة بمحذوف لأنّها وقعت خبراً تقديره: زيد كائن أو مستقر في الدار. والثاني: أن يكون ذلك المحذوف صفة للنكرة نحو قولك: مررت برجل في الدار، وما شاكل ذلك الحرف يتعلّق بمحذوف لأنّه وقع نعتاً للنكرة تقديره: مررتُ برجلٍ مستقرٍّ، وما شاكل ذلك. والثالث: أن يكون ذلك المحذوف حالاً للمعرفة وذلك في مثل قولك: مررتُ بالرجل في الدار، وبزيد من الكرام، وما شاكل ذلك، وهو على ذلك التقدير. والرابع: أن يكون ذلك المحذوف صلةً للناقص وذلك في مثل قولك: مررتُ بالذي في الدار، ورأيتُ ما عليك، تقديره: مررتُ بالكائن أو المستقر، وما شاكل ذلك. هذا جملة ما تُعلّق به حروف الجر من المحذوفات<sup>(١)</sup>، وحكم الظروف في هذه المواضع كحكمها. وأقرب من هذا أن نقول: الحروف والظروف والأفعال والجمل إذا وقعت بعد المبتدأ وما في حكمه كانت خبراً. وإذا وقعت بعد النكرة كانت نعتاً لها، وإذا وقعت بعد المعرفة كانت حالاً لها، وإذا وقعت بعد النواقص كانت صلاتٍ لها. فافهم ذلك فهو أهمُّ ما يُحفظ في هذا الباب.

**فصل:** وإذا تعلّقت حروف الجر بوجود لم يخلُ ذلك الموجود من أحد خمسة أشياء: إمّا الفعل نحو قولك: مررتُ بزيد، ونزلت على عمرو، وما شاكل ذلك. وإمّا اسمُ الفاعل نحو قولك: هذا المارُّ بزيد، وما شاكل ذلك. وإمّا اسمُ المفعول نحو قولك: هذا المفضوبُ عليه، والمروءُ به، وما شاكل ذلك. وإمّا المصدر نحو قولك: أعجبنى ضربك لزيد، وإيمانك بالله، وما شاكل ذلك. وإمّا الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك: خيرٌ من فلان فلان، وما شاكل ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) وقد يستعمل المتعلّق محذوفاً في مثل: وشيئهم نحو قولهم للمعري: بالرفاء والبنين. بإضمار: أعريت.  
(٢) ما ذكره المؤلف مما يتعلّق به الجار والمجرور هو فعل أو ما يشبهه. وقد يتعلّق بما أوّل بما يشبهه كلفظ =

**فصل:** وإذا تعلقت حروف الجر بما هو في حكم الوجود لم يكن إلا في موضعين: في الآية التي كثر استعمالها وهي: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾<sup>(١)</sup>، الباء: متعلقة بفعل محذوف وهو في حكم الوجود لكونه عاملاً فيها، والتقدير: ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٢)</sup>. وقيل: إن الباء متعلقة بـ [اسم] محذوف لأنها وقعت خبراً لمبتدأ محذوف أيضاً، والتقدير: ابتدائي كائن بسم الله الرحمن الرحيم. والموضع الثاني في القسم الذي حذف فعله وذلك نحو قولك: والله لأفعلن، التقدير: أقسم بالله لأفعلن<sup>(٣)</sup>، وكذلك قوله تعالى: ﴿والسماء والطارق﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿والتين والزيتون﴾<sup>(٥)</sup>، وما شاكل ذلك وقيل: إن حرف القسم أيضاً متعلق بمحذوف خبر<sup>(٦)</sup> لمبتدأ محذوف كما تقدم في: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾. فهذه أحكام هذه الحروف في تعلّقها.

## **فصل:** وأما أحكامها في مواقعها فاعلم أن من حروف الجر ما لا

= الجلالة في نحو قوله تعالى: ﴿وهو الله في السموات وفي الأرض﴾ الأنعام: ٣. فإنه مؤول بالمسمى بهذا لاسم أو المعبود. وربما تعلّق بما فيه رائحة الفعل نحو قولك: فلان حاتم في قومه، فقد تعلّق الجار والمجرور بما في حاتم من معنى الجود. ومنهم من أجاز التعلّق بحروف المعاني، ومذهب الجمهور النع، وقال بعضهم: إن كان نائباً عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النياية لا الأصالة وإلا فلا، ونسب هذا القول لأبي علي ولأبي الفتح. أما تعلّق الجار والمجرور بالفعل الناقص فمن زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك، وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوين. ولصحيح كما يقول ابن هشام أنها كلها دالة عليه إلا «ليس». وبالنسبة لتعلّق الجار والمجرور بالفعل الجامد فيفهم من كلام ابن هشام في المغني أن الفارسي أجاز ذلك، ومنعه ابن مالك. انظر مغني اللبيب ٥٧٠ - ٥٧٢. والصبان ٢٣٦/٢.

(١) الفاتحة: ١.

(٢) والتقدير عند الزمخشري: بسم الله أقرأ أو أتلو، فقد قدر المحذوف متأخراً، وهذا أولى من تقدير المؤلف حيث جعل المحذوف متقدماً، لأنه لو ابتدئ بالفعل في التقدير لما كان الاسم مبتدأ به فيكون الغرض من التبرك باسم الله تعالى أول النطق. الكشف ٣/١.

(٣) الباء في مثل هذا واجبة لأنه قد صرح بالفعل.

(٤) الطارق: ١.

(٥) التين: ١.

(٦) في المخطوطة: خبراً.

يقع إلا على نكرة فقط وذلك «رُبَّ» وواؤها وفاؤها كما تقدم. ومنها ما لا يقع إلا في أول الكلام وهي هذه الحروف أيضاً، أعني «رُبَّ»<sup>(١)</sup> وواؤها وفاؤها، ولا يعمل فيها إلا ما بعدها كما تقدم<sup>(٢)</sup>. ومنها ما لا يقع على مضر قط وهي: كاف التشبيه<sup>(٣)</sup> وحتى ومذ ومنذ وواو القسم وتاؤه ورُبَّ وواؤها وفاؤها أيضاً. هذه التسعة الأحرف لا يجوز أن تدخل على مضر قط.

وأما أحكامها في تعاقبها فقد ذكرناه في المعاني فخذ من هناك. ومعنى التعاقب أن من الحروف ما يقع موقع الثاني ويتضمن معناه كما عاقبت «من» «على»، وكما عاقبت «على» «في»، وكما عاقبت الباء الزائدة اللام الزائدة، وكما عاقبت «عن» «من»، وقد مضى ذلك مستوفى في المعاني.

واعلم أن حروف الجر تسمى حروف الصفات<sup>(٤)</sup>. وقد أطلقت العلماء أن حروف الصفات تعاقب بعضها بعضاً لتواخيها وكونها جميعاً تقع صفات للنكرات. فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

(١) المقصود بقوله: أول الكلام، أي: تصديرها. ولا يلزم تصديرها أول الكلام، قال الشاعر:  
أماوي إني ربّ واحد أمه وجدت فلا قتل لدي ولا أسر  
فهذا البيت شاهد على عدم لزوم تصديرها أول الكلام. المساعد ٢٨٨/٢.

(٢) لأن لها الصدارة.

(٣) وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير كقول العجاج:

وأم أوعالٍ كما أو أفرها

(٤) لأنها تحدث صفة في الاسم، وهي تسمية الكوفيين، ويسمونها أيضاً حروف الإضافة.

## عقد باب الإضافة

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: ما الإضافة؟ وعلى كم تنقسم؟ وما المضاف؟ وعلى كم تنقسم الأسماء في الإضافة؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أما ما الإضافة؟ فهي الإلصاق والاتصال<sup>(١)</sup>. يُقال: هذا مضاف إلى هذا، أي: لاصق به ومتصل. ومنه سُمي الضيف ضيفاً لأنه ملصق بمضيفه ومتصل به.

**فصل:** وأما على كم تنقسم الإضافة؟ فهي تنقسم قسمين: قسمةً بجملة وقسمةً مفصلة. فأما القسمة المجملة فهي على ضربين: إضافة محضة<sup>(٢)</sup>، وإضافة غير محضة<sup>(٣)</sup>. فالمحضة ما قدّرت باللام، لأنّ معنى اللام التملّك نحو

(١) وهي لغة: الإسناد. قال امرؤ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاريّ جديد مشط  
واصطلاحاً: نسبة بين اسمين توجب لثانيهما الجر. أو هي: إسناد اسم إلى غيره على أن ينزل الثاني منها منزلة التنوين مما قبله أو ما يقوم مقامه.

(٢) أي: خالصة من تقدير الانفصال، وتسمى أيضاً معنوية لأنها أفادت أمراً معنويّاً، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة وتخصيصه إن كان نكرة، أو تخصيصه دون تعريفه إذا كان متّوَعّلاً في الإبهام كغير ومثل، والدليل على ذلك وصف النكرة بهما في نحو قولك: مررت برجلٍ غريبٍ أو مثلك.

(٣) لأنها في تقدير الانفصال، وتسمى لفظية، لأنها أفادت أمراً لفظيّاً، وهو التخفيف أو رفع القبح. أما التخفيف فبحذف التنوين أو ما يقوم مقامه من نون التثنية أو الجمع. وأما رفع القبح ففي نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه، ففي رفع الوجه قبح خلو الصفة المشبهة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح مساواة وصف اللازم بوصف المتعدي، وفي الجرّ تخلص منها.



قولك: مأل زيد، وفرس عمرو، وما شاكل ذلك. والإضافة التي هي غير محضة ما قُدرت بـ «من» وسائر الإضافات. وقيل: إن الإضافة المحضة ما قُدرت باللام و«من» جميعاً نحو قولك: مأل زيد، وثوب خز، وما شاكل ذلك، والتي هي غير محضة سائر الإضافات كإضافة الملابس نحو قولك: سرج الدابة وكإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل، وما شاكل ذلك. والقول الأول أصح<sup>(١)</sup>. هذه القسمة المجملّة.

وأما القسمة المفصلة فاعلم أن الإضافة تنقسم على ستة أقسام: أولها: إضافة التمليك، وهي ما قُدرت باللام كما تقدّم نحو قولك: غلام زيد، والتقدير: غلام لزيد<sup>(٢)</sup>. والثانية: إضافة نوع وجنس وهي ما قُدرت بـ «من»<sup>(٣)</sup> نحو قولك: ثوب خز، وخاتم ذهب، والتقدير: خاتم من ذهب، وثوب من خز. والثالثة: إضافة الملابس<sup>(٤)</sup> نحو قولك: سرج الدابة، وباب الدار. والرابعة: إضافة تخفيف، وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله نحو قولك: هذا ضارب زيد، وسُميت إضافة تخفيف لأنّ التثوين حُذف من ضارب تخفيفاً. والخامسة:

(١) كلام المؤلف في هذه المسألة غير واضح وفيه شيء من الخلط. فالإضافة المحضة، أي: المنوية، تقدّر بـ «في» وبـ «من» وباللام. فالمقدّرة بـ «في» ضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ سبأ: ٢٣. والمقدّرة بـ «من» ضابطها أن يكون المضاف إليه كلاً للمضاف وصالحاً للإخبار به عنه نحو: هذا خاتم فضة، والمقدّرة باللام ما عدا ذلك نحو: ثوب زيد، وغلام عمرو. وأكثر ما يجيء على معنى اللام ثم على معنى «من» ثم على معنى «في». وأما الإضافة غير المحضة، أي: اللفظية، فضابطها أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، ولها ثلاث صور: الأولى: إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو: ضارب زيد الآن، والثانية: إضافة اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال نحو: مضروب الغلام غداً، والثالثة: إضافة الصفة المشبهة، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال نحو: حسن الوجه، وعظيم الأمل. فقول المؤلف: والإضافة التي هي غير محضة ما قُدرت بـ «من»، ليس صحيحاً، بل هي بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوين. انظر أوضح المسالك ٨٦/٣، وشرح شذور الذهب ٣٢٦، والصبان ٢٣٨/٢، وشرح التصريح ٢٦/٢.

(٢) ذهب ابن الصانع إلى أن الإضافة لا تكون إلا على معنى اللام. وأنكر ابن درستويه كونها على معنى حرف. المساعد ٣٣٠/٢.

(٣) وذلك إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني.

(٤) سُميت بذلك لأنّ المضاف يلبس المضاف إليه فتحسن نسبته إليه لأنّه موضوع له دون غيره.

إضافة وصف، وذلك في مثل قولك: هذا مسجدُ الجامعِ وصلاةُ الأولى ودارُ الآخرة، وما شابه ذلك. وإنما سُمِّيت إضافة وصفٍ لأنَّ المضاف إليه في الأصل كان نعتاً للاسم الذي قبله. ألا ترى أنَّ الجامعَ من صفة المسجد، والأولى من صفة الصلاة، والآخرة من صفة الدار. وكان التقدير: المسجد الجامع والصلاة الأولى والدار الآخرة، فلما حذف الألف واللام أضاف. ومنهم مَنْ يسمِّي هذه الإضافة إضافة وصفٍ وحذف. فأما الوصفُ فقد تقدَّم، وأما الحذفُ فنقول: إنَّ في الكلام اسماً محذوفاً وهو الذي أُضيف إليه في مثل قولك: مسجدُ الجامعِ وصلاةُ الأولى، والتقديرُ إذا قلت: هذا مسجدُ الجامعِ وصلاةُ الأولى: هذا مسجدُ المكانِ الجامع، وهذه صلاةُ الفريضة الأولى، وهذه دارُ الكرَّة الآخرة، وما شاكل ذلك. وقد نابت هذه الصفات منابَ الموصوفات. ويحتجُّ على هذا القول بأنَّ الشيء لا يضاف إلى صفته لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد. والله أعلم بالصواب. والإضافة السادسة: إضافة تشبيه وهي إضافة للصفة المشبَّهة باسم الفاعل نحو قولك: مررتُ بحسنِ الوجه، وكريمِ الجدِّ، وما شاكل ذلك. وإنما سُمِّيت إضافة تشبيهٍ لأنَّ الصفة مشبَّهة باسم الفاعل.

**فصل:** وأما ما المضاف؟ فهو الأسماءُ دونَ الأفعال والحروف، وكذلك المضاف إليه هو الأسماءُ دونَ الأفعال والحروف أيضاً غالباً، احترازاً من إضافة الظروف إلى مواضع الأفعال نحو قولك: خرجتُ يومَ خرجت، والتقدير: خرجتُ يومَ خروجك، فالإضافة في التقدير إلى المصدر.

**فصل:** وأما على كم تنقسمُ الأسماءُ في الإضافة؟ فهي تنقسمُ إلى قسمين: قسمٌ يُضاف ويُضاف إليه وهو جميع الأسماء النكرات الظاهرة. نقول فيها مضافة: هذا غلامٌ زيد، وفرسٌ أخيك. فالغلامُ والفرسُ نكرتان قبل الإضافة. وتقولُ فيها مضافاً إليها: هذا غلامٌ سفر، وثوبٌ خز، وما شاكل ذلك، فالمضافُ والمضافُ إليه نكرتان جميعاً. وقسمٌ يُضافُ إليه ولا يُضاف وهو جميع المعارفِ وسائر الأسماء المبنيات كالشرطيَّاتِ والاستفهاميات، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وأما أحكام الإضافة فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب جُرُّ الاسم المضاف إليه بإضافة الأول<sup>(١)</sup> سواء كان الأول مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً نحو قولك: هذا غلام زيد، ورأيت غلام زيد، ومررت بغلام زيد. ومن الواجب حذف التنوين من الأول<sup>(٢)</sup> لأنه دليل الانفصال والإضافة دليل الاتصال، ولا تكون الكلمة متصلةً منفصلةً في حالة واحدة، ولأن التنوين زائد والإضافة في التقدير زائدة لأنها تُقدَّر بحرف الجر الذي جُرَّت لتضمينه ولا يجتمع في الكلمة الواحدة زائدان، فتصيرُ مستغرقةً بالزوائد.

وأما الجائز فيجوز أن تضاف الصفة المشبهة باسم الفاعل التي تكون فيها الألف واللام إلى ما فيه الألف واللام فقط<sup>(٣)</sup>، وذلك في مثل قولك: مررت بالحسن الوجه، والكريم الجد، وما شاكل ذلك. وإنما جاز ذلك لأن الألف واللام يُقدَّران بالانفصال. ومنهم مَنْ أجاز هذا في اسم الفاعل، وهو ضعيف<sup>(٤)</sup>. ويجوز في قولك: خاتم حديد، وثوب خز، ثلاثة أشياء: أن يجزَّ الثاني بالإضافة، وأن يُنصبَ على التمييز لأنه يُقدَّر بـ «مِنْ» فتقول: هذا ثوب خز، وأن تجعله نعتاً للأول على قدر إعرابه، أعني إعراب الأول فتقول: هذا خاتم حديد، وثوب خز، ورأيت خاتماً حديداً، وثوباً خزاً، ومررت بخاتم حديد.

(١) اختلف العلماء في العامل في المضاف إليه، فمذهب سيبويه أن المضاف إليه مجرور بالمضاف، ومذهب الزجاج أن العامل في المضاف إليه معنى اللام. ومذهب السهيلي وأبو حيان إلى أنه مجرور بالإضافة. وقيل: إنه مجرور بحرف مقدَّر ناب عنه المضاف، وإليه ذهب ابن الباذش. انظر المساعد ٣٢٩/٢، وشرح التصريح ٢٥/٢.

(٢) وكذلك يجب حذف النون التي تلي علامة الإعراب، وهي نون التثنية وجمع المذكر السالم.

(٣) أو إلى اسم مضافٍ إلى ما فيه الألف واللام نحو: مررت بالحسن وجه الأب.

(٤) المتقول عن العلماء أن المضاف إذا كان صفة والمضاف إليه معمولاً لها وهو بالألف واللام فيجوز الجمع بين ال والإضافة نحو: الضارب الرجل، والراكب الفرس. وكيف يكون ضعيفاً وقد ورد في شعر مَنْ يحنج بشعرهم؟ قال النابغة الذبياني:

السواهبُ المائبةُ الأبيكارُ زَيْنُها      سِعدانُ نِوضِجٍ في أوبارها البُبدُ  
وقال الفرزدق:

أبناهم قتل وما في ممانهم      شفاء وهن الشافيات الحوائم

وثوب خَزْ. فالثاني في هذا كله نعتٌ للأول وهو غيرُ مشتقٍّ ولكنه واقعٌ موقعُ المشتق، أعني الاسم الثاني الذي هو نعتٌ للأول. فإذا قلت: خانمٌ حديدٌ، فكأنك تريد: خانمٌ صلبٌ أو شيء بمعنى هذا. وإذا قلت: ثوبٌ خَزْ، فكأنك تريد: ثوبٌ لينٌ رطبٌ أو شيء بمعنى هذا أيضاً.

**فصل: والممتنع ضد الواجب.** يمتنع أن تجمع بين التنوين والإضافة كما تقدم. ويمتنع أن تجمع بين الألف واللام والإضافة إلا في الصفة المشبهة باسم الفاعل كما تقدم. ويمتنع أن تُضاف المعارف كلها، والمبنيات من الأسماء لا تُضاف قط، علماً ولا مضمراً ولا مبهماً ولا معرفاً بالألف واللام، ولا مبنياً كالشرطيات والاستفهاميات وما شابهها في البناء إلا لَدُنْ ولدى، فقد يجوز إضافتهما<sup>(١)</sup> لأنها وقعا موقع «عند». فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

(١) قال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ الكهف: ٦٥. وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَهُمْ﴾ آل عمران:

## عقد باب القسم

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: بِمَ يكونُ القسمُ؟ وبكم يجابُ القسمُ؟ وما أحكامه؟

**فصل:** أما بكم يكونُ القسمُ؟ فهو يكونُ بثلاثة أشياء: بحروف وجرم وأسماء مفردة. فالحروف تسعة وهي: الباءُ في قولك: بالله، والواوُ في قولك: واللّه، والتاءُ في قولك: تالله، وألفُ الاستفهام<sup>(١)</sup> في قولك: آله، وهاءُ التنبيه<sup>(٢)</sup> في قولك: هاالله، ولاءُ التعجب<sup>(٣)</sup> في مثل: لله لأفعلن، و«مِنْ»<sup>(٤)</sup> في مثل قولك: مِنْ ربي إنك لمحسن. هذه جملة الحروف التي يُقسم بها. وأصلها الباءُ الزائدة لأنها تدخلُ على كل مُقسم به من ظاهر ومضمر ومُنبه وغير ذلك من سائر الأسماء<sup>(٥)</sup>. وبعدها الواوُ، وهي محمولةٌ عليها، لأنَّ الباءَ للإلصاق والواوُ للجمع، والجمع والإلصاق سيان. ولا تدخلُ الواوُ على مضمر قط لأنها مشبهةٌ بالباء، والمشبّه أضعف من المشبّه به فيجبُ أن ينقصَ عنه رتبة، فأما على سائر الأسماء فيجوزُ دخولها<sup>(٦)</sup>. وبعد الواوُ التاءُ وهي محمولةٌ على الواوُ لتواخيها في

(١) المراد الصورة، وليس معنى الاستفهام.

(٢) من أقوال المغاربة. المساعد ٣٠٧/٢.

(٣) وتختص باسم الله تعالى. ومن هذا قول أمية بن أبي عائذ:

فه يبقى على الأيام ذو جَدٍ بِشَمَخِرٍ به الطَّيَّان والآسُ

(٤) ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل ١٤٤، وابن عصفور في المقرب ١٩٥/١.

(٥) وقد خَصَّت بجواز ذكر الفعل معها، واستعمالها في القسم الاستطاني كقولك: بالله هل قام زيد؟ أي:

أسألك بالله مستحلفاً. المفني ١٤٣.

(٦) وتطلق بمحذوف دائماً.

مثل: نَحْمَدُكَ وَنُحِبُّكَ، وَنُرَاتِ وَوَرَاتِ. وَالتَّاءُ لَا تَدْخُلُ أَبَدًا إِلَّا عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِقْطًا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتًا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾<sup>(١)</sup>، وَلَوْ قُلْتُ: تَالرَّحْمَنِ، لَمْ يَجْزْ<sup>(٢)</sup>. وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزْ أَنْ تَدْخُلَ إِلَّا عَلَى هَذَا الْاسْمِ لِأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يُحْمَلُ عَلَى الْأَصْلِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَائِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْبَاءِ وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا أَلْفُ الاستفهام وهاءُ التثنية ولأَمْ التعجب و«مِنْ» إذا أَقْسَمَ بِهِمْ  
فَهُنَّ عَوَاضُ عَنِ الْبَاءِ، وَقَلَّ مَا يُسْتَعْمَلُنَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَهُوَ قَلِيلٌ. و«مِنْ»  
تَخْتَصُّ بِاسْمِ الرَّبِّ تَعَالَى. وَكَافَتْهُنَّ لَا يَدْخُلْنَ إِلَّا عَلَى ظَاهِرٍ فَقَطْ.

**فصل:** وأما الجملُ التي يُقسم بها فهي أن يقولَ القائلُ: عليه عهدُ الله، وامرأته طالق، وما لهُ في سبيل الله، وما شاكل ذلك.

وأما الأسماء المفردة التي يُقسم بها فهي مثل قولهم: يمينُ الله وعهدُ الله وأمانةُ الله وعمرُ الله وأمينُ الله، وما شاكل ذلك. هذه الأسماء كلها يجوز أن تُستعمل للقسام، ويجوز أن ترفعها على أن تكون مبتدأة والخبر محذوف<sup>(٣)</sup>. فإذا قلت: يمينُ الله بالرفع، فيمينُ: مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: يمين الله عليّ، أو لازمةٌ لي، وكذلك سائر الأسماء وما جرى مجراها. ويجوز أن تكون هذه الأسماء منصوبةً مفعولةً لفعل محذوف. فإذا قلت: يمين الله، فالتقدير: ألزم نفسي يمين

(۱) يوسف: ۸۵.

(٢) الأرحح أنه يجوز، ولكنه نادر كما يقول ابن هشام في أوضح المسالك ٢١/٣ ويجوز أن تدخل التاء على «رَبِّ» مضافاً إلى ياء المتكلم أو إلى الكعبة، تقول: تربي، وتربّ الكعبة، حكى ذلك الأخفش. وأجازاه ابن عصفور، وجعل ابن عقيل دخول التاء على الربّ شاذاً ومنع ابن السراج أن يستعمل التاء مع غير الله. انظر الأصول ٤٣٠/١، والمقرب ١٩٤/١، والمساعد ٢٥٣/٢، وشرح التصريح ٤/٢.

(۳) فإن كان المبتدأ صريحاً في القسم كان حذف الخبر واجباً. نحو: آمينُ الله لأفعلن. وإن كان المبتدأ غير صريح في القسم كان حذفه جائزاً. نحو: عهدُ الله لأفعلن.



الله، وكذلك سائرهما. والنصب أجود لأنه أكثر ما سُمع عن العرب قال امرؤ القيس في يمين:

فقلت: يمين الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي<sup>(١)</sup>  
وقال غيره في أمانة:

إذا ما الخبرُ تأدبهُ بلحم فذاك أمانة الله الثريد<sup>(٢)</sup>  
وأما عمرُك الله، فإن أُدخلت اللام على «عمر» وجب الرفع لدلالة اللام على الابتداء، فتقول: لعمرُك إني لمنطلق. قال الله تعالى: ﴿لَعمرُك إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾<sup>(٣)</sup>، فاللام لأم الابتداء<sup>(٤)</sup>، وعمرُ: مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: لعمرُك قسمي. وإن حُذفت اللام وجب النصب في «عمر» خاصة<sup>(٥)</sup>. ويكونُ نصبه على أنه مفعول لفعل محذوف<sup>(٦)</sup>، و«الله» منصوبٌ أيضاً مفعولٌ ثانٍ، فإذا قلت: عمرُك الله، فالتقدير: أسأل عمرُك الله. فأما من قال: إن «عمر» منصوب على المصدر فليس بواضح عندي، لأنه لو كان كذلك لبقى اسم الله تعالى منصوباً بغير ناصب، لأنه لا يُستعمل إلا منصوباً وليس له ناصبٌ إلا الفعل المحذوف الذي نصبَ الاسمين جميعاً<sup>(٧)</sup>. قال الشاعر:

(١) انظر ديوان امرئ القيس ٣٢. يروى برفع «يمين» ونصبه. أما الرفع فعل الابتداء والخبر محذوف. وأما النصب فعل أن أصله: أحلف بيمين الله، فلما حذفت الباء، وصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف الفعل وبقي هذا الاسم منصوباً. وقيل: إنه منصوب بفعل مقتر يصل إليه بنفسه، والتقدير: ألزم نفسي يمين الله. والبيت في الكتاب ٥٠٤/٣، واللمع ٢٤٤، والجعل ٧٣، والخصائص ٢٨٤/٢، والأصول ٤٣٤/١، والأُمالي الشجرية ٣٦٩/١، والحلل ٩٩، والمقتضب ٣٢٦/٢، وابن يعيش ١١٠/٧، ومغني اللبيب ٨٣٤، والخزانة ٢٣٨/٩، وكشف المشكل ٥٧٥/١، والمساعد ٣٠٦/٢.

(٢) لم يُعرف قائله، وقيل: وضعه النحويون. ويروى بنصب «أمانة» ورفعه. أما النصب فبفعل محذوف، وأما الرفع فعل الابتداء والخبر محذوف. وهو في الكتاب ٦١/٣، والأصول ٤٣٣/١، وابن يعيش ٩٢/٩، وكشف المشكل ٥٧٦/١، واللسان (أدم).

(٣) الحجر: ٧٢.

(٤) وليست جواب قسم محذوف، لأن القسم لا يدخل على القسم.

(٥) جعل ابن مالك نصبه جائزاً. المساعد ٣٠٩/٢.

(٦) والتقدير: أحلف بعمر الله، ثم حذف الجار، فنصبه الفعل.

(٧) للنحاة في هذه المسألة كلام مضطرب منتشر متكلف كما يقول ابن عقيل. انظر المساعد ٣٠٤/٢.



أَيُّهَا الْمَنْكُحُ الشَّرِيًّا سَهَيْلاً عَمَّرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟<sup>(١)</sup>

فَأَمَّا «أَيُّنُ» فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: أَيُّنُ اللَّهِ، فَفِيهَا قَوْلَانِ: عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهَا اسْمٌ<sup>(٢)</sup> مُفْرَدٌ مَوْضُوعٌ لِلْقِسْمِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْيَمْنِ، وَالْفُهْ أَلْفٌ وَصَلٌ. وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ اسْمٌ مُجْمُوعٌ وَمُفْرَدُهُ يَمِينٌ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ كُلَّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ «أَفْعُلُ» فَهُوَ جَمْعٌ مِثْلُ: أَكْبُشُ وَأَقْلُسُ<sup>(٣)</sup>. وَفِي «أَيُّنُ» سِتُّ لُغَاتٍ وَهِيَ: أَيُّنُ اللَّهِ، بِكَسْرِ الِهْمْزَةِ وَفَتْحِهَا. وَلَيَمْنُ اللَّهُ، بِقَلْبِ الِهْمْزَةِ لَاماً. وَأَيُّمُ اللَّهُ<sup>(٤)</sup>، بِحَذْفِ النُّونِ. وَهَيْمُ اللَّهِ<sup>(٥)</sup>، بِحَذْفِ النُّونِ وَقَلْبِ الِهْمْزَةِ الْأُولَى هَاءً. وَمُنُ اللَّهُ<sup>(٦)</sup>، بِحَذْفِ الِهْمْزَةِ الْأُولَى وَالْيَاءِ بَعْدَهَا. وَمَا اللَّهُ، بِحَذْفِ الِهْمْزَةِ وَالْيَاءِ أَيْضاً وَقَلْبِ النُّونِ أَلْفاً، وَقَلَّ مَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ<sup>(٧)</sup>. وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهَا أَيُّنُ اللَّهِ وَأَيُّمُ اللَّهِ. وَقَدْ رُويَ بَيْتٌ لِنُصَيْبِ الْعَبْدِ بِاللَّامِ وَهُوَ قَوْلُهُ:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا سَأَلْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ: لَيَمْنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي<sup>(٨)</sup>

(١) هَذَا الْبَيْتُ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، انْظُرْ دِيوانَهُ ٤٣٨. وَهُوَ فِي الْكَامِلِ ٥١٢/١، وَالْخَزَانَةِ ٢٨/٢، وَالشَّعْرَاءِ ٥٥٨/٢، وَابْنُ يَعِيشَ ٩١/٩، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٣٤٩/١، وَالْمُقْتَضِبُ ٣٢٩/٢، وَأُمَالِي الْمُرْتَضِيِّ ٣٤٨/١، وَكَشَفُ الْمَشْكَلِ ٥٧٨/١، وَاللِّسَانُ (عَمْرٍ). وَيُرْوَى: كَيْفَ يَجْتَمِعَانِ؟ وَالتَّرْتِيَا: هِيَ بِنْتُ عُبَادَةَ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ أُمَيَّةَ. وَأَمَّا سَهِيلٌ: فَهُوَ سَهِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيِّ، تَزَوَّجَ التَّرْتِيَا وَنَقَلَهَا إِلَى مِصْرَ.

(٢) وَهُوَ عِنْدَ الزَّجَاجِ وَالرَّمَانِيِّ حَرْفٌ. الْمَغْنِيُّ ١٣٦.

(٣) وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ هِمْزَةَ الْجَمْعِ مَقْطُوعَةٌ، وَهَذِهِ مَوْصُولَةٌ وَالثَّانِي: أَنَّ بَعْضَهُمْ يَكْسِرُ هِمْزَتَهُ، وَبَعْضُهُمْ يَفْتَحُ الْمِيمَ، وَ«أَفْعُلُ» لَيْسَ فِي الْجَمْعِ. الْمُسَاعَدُ ٣١٢/٢، وَمَغْنِيُّ اللَّيْلِيبِ ١٣٦.

(٤) بِكَسْرِ الِهْمْزَةِ وَفَتْحِهَا. الْأَوَّلَى نَقَلْتُ عَنْ سُلَيْمٍ، وَالثَّانِيَةَ نَقَلْتُ عَنْ تَقِيمٍ. الْمُسَاعَدُ ٣١١/٢.

(٥) أَنْظَرَ اللَّسَانَ (يَمِينٌ).

(٦) وَرَبَّمَا قَالُوا: مَنْ اللَّهُ، وَمِنْ اللَّهِ. نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ الْجَوْهَرِيِّ، اللَّسَانُ (يَمِينٌ).

(٧) وَحَكَى الْكِسَائِيُّ وَالْأَخْفَشُ مُمُ اللَّهِ، وَحَكَى الْهَرَوِيُّ مَ اللَّهِ. وَرَبَّمَا كَسَرُوا الْمِيمَ لِأَنَّهَا صَارَتْ حَرْفاً وَاحِداً فَيَسْتَهْوِنَهَا بِالْيَاءِ فَيَقُولُونَ: مَرَّ اللَّهُ. انْظُرِ الْمُسَاعَدَ ٣١١/٢، وَاللِّسَانَ (يَمِينٌ).

(٨) انْظُرِ دِيوانَ نَصِيبِ بْنِ رَبَاحٍ ٩٤. وَالرِّوَايَةُ الشَّهِيرَةُ: لَمَّا نَشَدْتُهُمْ. وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٥٠٣/٣، وَسَرُّ الصَّنَاعَةِ ١١٥/١، وَالْجَمَلُ ٧٣، وَالْإِنْصَافُ ٤٧/١، وَالْأَصُولُ ٤٣٤/١، وَالْحَلَلُ ١٠٠، وَاللَّعْمُ ٢٤٥، وَالْمُقْتَضِبُ ٢٢٨/١، وَالْمَغْنِيُّ ١٣٧، وَالنَّصَفُ ٥٧/١، وَكَشَفُ الْمَشْكَلِ ٥٧٧/١، وَابْنُ يَعِيشَ ٣٥/٨، وَاللِّسَانُ (يَمِينٌ).

وهو على الوجهين: في الرفع مبتدأ وخبره محذوف<sup>(١)</sup>، والتعدير: أَمِنَ الله قسماً، أو لازمة لي أو عليّ. أو النصب مفعولٌ لفعل محذوف<sup>(٢)</sup>، والتعدير: ألزم نفسي آمِنَ الله.

**فصل:** وأما بكم يُجاب القسم؟ فهو يُجاب بأربعة أحرف: بـ «إِنَّ» واللام في الإيجاب، و«ما» و«لا» في النفي<sup>(٣)</sup>. تقول في حربي الإيجاب: والله لأفعلن، وبالله إنَّ زيدا لقائم. قال الله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ \* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾<sup>(٤)</sup>. فإنَّ كان جوابُ القسم باللام ودخل على الفعل المستقبل وجب تأكيدُ الفعل بنون التأكيد الثقيلة أو الخفيفة. قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. وتقول في حربي النفي: والله ما جئت، وبالله لا عصيتُ الله. قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>. ويجوز حذفُ حرف النفي<sup>(٨)</sup>، ولا يجوزُ حذفُ حرفي الإيجاب غالباً. وإنما قلنا: غالباً، احترازاً من جواب القسم في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾<sup>(٩)</sup>. قيل: الجواب لام

(١) وجوز ابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ. المقرب ٢٠٧/١.

(٢) أطبق الجمهور على رفعه، وجوز ابن درستويه جرّه بواو القسم. انظر المساعد ٣١٠/٢، وجل الزجاجة ٧٣، والمقرب ٢٠٧/١.

(٣) وكذلك «إِنَّ» نحو: والله إنَّ زيداً قائمٌ.

(٤) العصر: ١، ٢.

(٥) الأنبياء: ٥٧.

(٦) الأنعام: ٢٣.

(٧) النساء: ٦٥.

(٨) ويكثر ذلك إذا كان النفي فعلاً مضارعاً مجرداً من النون خوفاً من الإلباس. ويفهم من كلام المؤلف أن حرف النفي يجوز حذفه مطلقاً، سواء كان «لا» أو «ما»، وهذا ما نصَّ عليه ابن معطي في ألفيته، ويفهم من كلام ابن مالك في التسهيل. ونقل عن ابن الخباز أنه لم ير في كتب النحو إلا حذف «لا». انظر مفتي اللبيب ٨٣٦، والتسهيل ١٥٢، والمساعد ٣١٨/٢.

(٩) الشمس: ١.

محذوف من قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾<sup>(١)</sup>، والتقدير: لقد<sup>(٢)</sup>، واللّه أعلم.  
مثال حذف حرفي النفي قوله تعالى: ﴿تَاللّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾<sup>(٣)</sup>، والمعنى:  
تالله لا<sup>(٤)</sup> تفتأ. وتقول: تالله أراك تدرس<sup>(٥)</sup>، والمعنى: تالله ما أراك  
تدرس<sup>(٥)</sup>.

**فصل:** وأما أحكام القسم فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب جرّ  
الاسم المقسم به بهذه الحروف كلّها<sup>(٦)</sup>، ومن الواجب الإتيان بجواب القسم  
سواء كان بحرفٍ أو بجملةٍ أو باسم مفرد. يقول القائل: والله ليفعلن، وعليه  
عهدُ الله ليقومن، ويبيّن الله ليخرجن، وما شاكل ذلك. ولا يكون الجواب إلا  
حيث الفائدة.

**فصل:** وأما الجائز فيجوز أن تُظهر فعل القسم، وأن تُضمره، ويدلّ  
المعنى عليه؛ فتقول: والله لأقومن، وأقسم بالله لأقومن. قال الله تعالى:  
﴿وَالْتَيْنِ وَالزَيْتُونِ﴾<sup>(٧)</sup>، فأضمر الفعل، وقال تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ  
الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٨)</sup>، فأظهره. ويجوز أن يُحذف الجواب إذا كان نفيّاً كما تقدّم. ويجوز  
في تلك الأسماء المفردة الرفع مبتدأ، والخبر محذوف، والنصب مفعول لفعل

(١) الشمس: ٩.

(٢) قيل: حذفت اللام لأن الكلام طال، فصار طوله عوضاً منها. وقيل: الجواب محذوف، أي: والشمس  
وكذا وكذا لتبعثن. انظر القرطبي ٧٦/٢٠، وإملاء ما من به الرحمن ٢٨٨/٢.

(٣) يوسف: ٨٥.

(٤) في المخطوطة: ما. أنظر معاني القرآن ٥٤/٢، والقرطبي ٢٤٩/١٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٣/٢.  
وأوضح المسالك ٢٣٤/١.

(٥) في المخطوطة: أدرس. والصواب ما أثبتناه.

(٦) أي: بحروف القسم المذكورة في أول الباب.

(٧) التين: ١.

(٨) القيامة: ١.

محذوف. ويجوز أن يُحذف القسم إذا وليه الشرط خاصة، ويكون جواب الشرط في القسم المحذوف، تقول: لأقومن إن قمت يا زيد، وفي الكلام عدمه وأخر، والتقدير: إن قمت يا زيد فوالله لأقومن. قال الله تعالى: ﴿لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلفين رؤوسكم ومقصرين﴾<sup>(١)</sup>، فاللام في قوله: لتدخلن، جواب قسم محذوف، وإن شاء الله: شرط، والجواب: فاء محذوفة من القسم تقديره: إن شاء الله فوالله لتدخلن المسجد الحرام. وكذلك [قوله تعالى]: ﴿كلأ لئن لم ينته لنسفعن بالناصية ناصية﴾<sup>(٢)</sup>، وما شاكل ذلك. ويجوز أن يكون جواب القسم معنى متقدماً<sup>(٣)</sup> من غير لفظ نحو قولك: جاء زيد والله، فالجواب مقدّم لأن الفائدة فيه، وكذلك إذا كان في حكم المقدّم نحو قوله تعالى: ﴿والسماء ذات البروج﴾<sup>(٤)</sup> إلى قوله: ﴿قتل أصحاب الأخدود﴾<sup>(٥)</sup>، وكذلك ما جرى هذا المجرى.

**فصل:** وأما الممتنع فهو ضد الواجب. يمتنع أن تدخل الواو على مضمراً. ويمتنع أن تدخل التاء على غير اسم الله تعالى<sup>(٦)</sup>. ويمتنع أن تدخل «من» على غير اسم الرب سبحانه. ويمتنع أن يُحذف جواب القسم إذا كان إيجاباً غالباً، احترازاً من الآية التي تقدّم ذكرها<sup>(٧)</sup>. فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

انقضت المجرورات. وهنا ابتداءنا في ذكر المجزومات وبالله التوفيق

(١) الفتح: ٢٧.

(٢) العلق: ١٥.

(٣) في المخطوطة: متقدم.

(٤) البروج: ١.

(٥) البروج: ٤. وجواب القسم محذوف دلّت عليه هذه الآية. قال الزمخشري: «كأنه قيل: أقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون، يعني كفار قريش كما لعن أصحاب الأخدود». الكشف ٧٢٩/٤.

(٦) وقد مرّ أنه يجوز دخولها على «رب» مضافاً إلى الكلمة وإلى ياء المتكلم. وقد سمع قولهم: تالرحمن، وهو نادر.

(٧) وهي قوله تعالى: ﴿قد أفلح من زكّاه﴾ الشمس: ٩.

## فصل في عدد المجزومات

اعلم أنَّ جميعَ المجزومات من الأفعال خمسة أصناف: مجزومات نفي بـ «لم» وأخواتها، ومجزومات أمر باللام، ومجزومات نهي بـ «لا»، ومجزومات شرط بـ «إن» وما حُمِلَ عليها، ومجزومات جواب. وسنفردُ لمجزومات النفي والأمر والنهي باباً، ولمجزومات الشرط والجواب باباً: إن شاء الله تعالى.

## باب حروف الجزم

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: كم حروف الجزم؟ وما معانيها؟ وما أحكامها؟

**فصل:** أما كم حروف الجزم؟ فهي خمسة أحرف وهي: لم ولما ولأمر<sup>(١)</sup> و«لا» في النهي و«إن» الشرطية. وقد تكرر «لم» و«لما» بإدخال ألف الاستفهام وواو الاستئناف وفائده نحو قولك: ألم وألما، وأفلم وأفلما، وأولم وأولما.

**فصل:** وأما ما معاني هذه الحروف؟ فمعنى «لم» و«لما»: النفي، وهما يختصان بنفي الماضي<sup>(٢)</sup>، و«لما» أشد نفيًا من «لم»<sup>(٣)</sup>. وقيل: أصلها «لم ما»<sup>(٤)</sup> فرُكِبَ الحرفان حرفاً مثل: إِمَّا وإِلَّا<sup>(٥)</sup>. ومعنى اللام الأمر، وأكثر ما يختص بالغائب نحو قولك: ليَقَمْ زيد، وهو يختص بالاستقبال، لأنَّ الأمر والنهي لا يكونان إلا في المستقبلات. ومعنى «إن»: الشرط، وسنفرّد للشرط باباً عقيبَ هذا الباب إن شاء الله تعالى.

**فصل:** وأما أحكامها فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب أن هذه

(١) وتسمى أيضاً لام الطلب، وهو أعم لدخول الدعاء، نحو: ليُفَرِّق الله لنا.

(٢) يختصان بالدخول على الفعل المضارع فتجزئانه وتنفياه وتقبلانه ماضياً.

(٣) وتختلف عنها أيضاً بأن نفيها مستمر إلى الحال في حين أن نفي «لم» يحتمل الاتصال والانقطاع.

(٤) وهذا رأي الأكثرية وعند بعضهم أنها بسيطة.

(٥) أصل الأولى: إن ما، وأصل الثانية: إن لا.

الحروف متى دخلت على الفعل المضارع وجزمته حذفت حركته إن كان صحيحاً نحو: لم يضرب، وحذفت الحرف العليل من آخره إن كان معنلاً، سواء كان ألفاً أو واواً أو ياء، ولا بد من ضمة بعد [حذف] الواو تدل عليها، ومن فتحة بعد الألف ومن كسرة بعد الياء. وتحذف النون للجزم من فعل الانسان والجميع والمؤنث. تقول في الجميع: لم يغز ولم يرم ولم يخش، ولم يقوما ولم تقوما، ولم يقوموا ولم تقوموا، ولم تقومي يا امرأة، وما شاكل ذلك.

ومن الواجب أن يُحذف الحرف العليل إذا كان بعده حرف صحيح مجزوم نحو قولك: لم يبع ولم يقل ولم يسر، وما شاكل ذلك. الأصل: يبيع ويقول ويسير، فحذفت حركة الحرف العليل لأنه يحتمل الحركة الثقيلة فبقي حرف العلة ساكناً وبعده حرف ساكن، فحذفته، أعني حرف العلة، لالتقاء الساكنين.

**فصل: والجائز أن يُستعمل لام الأمر للغائب والحاضر، وأكثر استعماله للغائب تقول: ليقم زيد، ولتقم أنت يا زيد<sup>(١)</sup>، وما شاكل ذلك. وقد روي أنه قرئ: ﴿فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون﴾<sup>(٢)</sup>، بالتاء في (تفرحوا)<sup>(٣)</sup>. وفي الحديث عن النبي ﷺ: «ولتأخذوا مصافكم»<sup>(٤)</sup>. ويجوز أن تعطف اللام على اللام فتسكن الأخرى من اللامين وتكسرهما، تقول: ليقم زيد وليقعذ عمرو. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نَذْوَهُمْ وَلِيُطَوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٥)</sup>. أظنه يقرأ بسكون اللام وتحريكها بالكسر<sup>(٦)</sup>.**

(١) وهذا قليل، يعني استعمال لام الأمر للحاضر، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

(٢) يونس: ٥٨.

(٣) وهي قراءة رسول الله ﷺ فيما روي. وكذلك هي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب. انظر الكشف ٣٥٣/٢، والقرطبي ٣٥٤/٨.

(٤) انظر المعجم ٥٥/٢، والرضي ٢٥٢/٢، وابن عيش ٤١/٧، ولم أجده في المعجم المفهرس.

(٥) الحج: ٢٩.

(٦) ذكر ابن مالك في التسهيل (٢٣٥) أن لام الأمر قد تسكن بعد الواو والفاء وثم. وقد استشهد ابن =



ويجوز أن يُحذف حرفُ العلة للجزم ويُردّ متولداً من الحركة التي بعد ذلك الحرف، وأكثرُ ما يكون ذلك في رؤوس الأيات وفي ضرورة الشعر. قال الله تعالى: ﴿سنقرنك فلا تنسى﴾<sup>(١)</sup> قيل: إنّ «لا» للنهي وقد جزم بها الفعل وحذف الألف للجزم وردها متولدة من الفتحة لتجانس رؤوس الأيات<sup>(٢)</sup>. وقال الشاعر:

هم الحماة إذا لم تحم مهنّتهم      هم الأساة إذا ما الجرح لم يؤسا<sup>(٣)</sup>

قيل: حذف الألف للجزم وردها متولدة من الفتحة لضرورة الشعر<sup>(٤)</sup>. والممتنع ضدّ الواجب. يمتنع أن تعمل حروف الجزم وهي محذوفة<sup>(٥)</sup>. ويمتنع أن يتقدّم معمولها عليها أبداً. ويمتنع أن يُفصل بينها وبين الفعل بشيء لضعفها. ويمتنع أن تعمل حروف الجزم في الفعل حتى تنقله من معنى إلى معنى. فـ «لَمْ وَلَمَّا» تنقلان الفعل من الإيجاب إلى النفي، ولَمْ الأمر و«لا» في النهي و«إن» الشرطية تنقله من معنى الخبر إلى معنى الأمر والنهي والشرط. فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى.

واعلم أنّ الجزم في لغة العرب هو القطع. يُقال: جزمت الشيء، أي: قطعته<sup>(٦)</sup>. وله علامتان قد تقدّم الحديث عليهما وعليه في أبواب الإعراب والبناء فخذّه من هنالك. والحمد لله ربّ العالمين.

---

= عقيل في شرحه للتسهيل بهذه الآية الكريمة، ثم قال: «وتسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر من التحريك». المساعد ١٢٢/٣.

(١) الأعلى: ٦.

(٢) وقيل: الألف ناشئة عن إشباع الفتحة. وقيل: إنّ «لا» نافية، أي: فلا تنسى. والله أعلم.

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) ومثل هذا قول قيس بن زهير عند بعضهم:

ألم يأتيك والأنباء تكسي      بما لاقت لبون بني زياد

(٥) يجوز حذف اللام للضرورة، كقول الشاعر:

فلا تستطل مني بقائي ومثقي      ولكن يكنّ لسخير منك نصيب

أصله: ليكنّ، فحذفت اللام للضرورة.

(٦) ومن هنا سميت أدوات الجزم بهذا الاسم، لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفاً.

## عقد باب الشرط

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: ما الشرط؟ وكم أدواته؟  
وعلى كم تنقسم؟ وما معانيها؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أما الشرط فهو الإلزام، لأنك تقول: إن يقيم أقم، فتلزم نفسك القيام إن ألزمه صاحبك نفسه. وقيل: الشرط ربط جملة بجملة؛ لأن الشرط يطلب في الأصل الفعلين، والفعلان لا بدّ لهما من فاعل، والفعل والفاعل جملة. فإذا قلت: إن يقيم زيد يقيم عمرو، فقد ترابطت الجملتان. وقيل: الشرط هو وقوع الشيء لوقوع مثله نحو قولك: إن يقيم أقم، وامتناع وقوع الشيء لامتناع وقوع غيره نحو قولك: إن لم يقيم لم يقيم أقم، أو وقوع الشيء لامتناع وقوع غيره نحو قولك: إن يقيم لم يقيم أقم، أو امتناع وقوع الشيء لوقوع غيره نحو قولك: إن لم يقيم زيد يقيم عمرو. ومعنى الشرط الإلزام.

**فصل:** وأما كم أدوات الشرط؟ فهي ثلاث<sup>(١)</sup> عشرة كلمة وهي: إن ومن وما وأي ومهما وأين ومتى وأنى وحيثما وإذما وإذا ما وكيفما على بعض الأقوال<sup>(٢)</sup> وأما مفتوحة مشددة<sup>(٣)</sup>. تقول فيها: إن تكرمني أكرمك، ومن يقيم أقم معه، وما تفعل أفعَل، ومهما تصنع أصنع مثله، وأي القوم تضرب تضرب،

(١) في المخطوطة: ثلاثة، وهو خطأ واضح.

(٢) الذين أجازوا ذلك صرحوا بأنه إنما أجازوه قياساً لأن ذلك لم يسمع. المساعد ١٣٩/٣.

(٣) ومنها أيضاً أمان، وهي ظرف زمان كـ «مق»، وقلما يجازى بها، ولم يحفظ سبويه ذلك بها، والقياس يقتضي الجواز؛ لأن معنى مق وأمان واحد. المساعد ١٣٥/٣.

وَأَيْنَ تَقَعْدُ أَقَعْدُ، وَمَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ، وَأَيُّ تَأْتِي أَكْرَمْكَ، وَحَيْثَا تَقَعْدُ أَقَعْدُ، وَإِذَا مَا تَذْهَبُ أَتْبَعُكَ، وَكَيْفَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ. فهذه الأدوات كلها تجزئ الفعلين المستقبلين خاصةً إن وقعوا. فإذا دخلت على ماضٍ لم تعمل فيه شيئاً وكان معناه الاستقبال وحُكِمَ على موضعه بالجزم.

فأما «أما» المفتوحة فلا يُشَرَطُ بها إلا في الشرع خاصة<sup>(١)</sup> ولا يكون جوابها إلا فاء متأخرة، ولا يجوز حذف الفاء أهدأ، واستعمالها<sup>(٢)</sup> مفتوحة في الشرط قليل جداً، ولم أسمع أحداً شرط بها إلا في بيت واحد، وفيه أيضاً خلافٌ وتأويلٌ وهو قوله:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَشَبٍ      فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ<sup>(٣)</sup>  
 قيل: إنَّ «أما» شرط هاهنا، وأنت بمعنى: كنت، كأنه قال: أما كنت<sup>(٤)</sup>.  
 وقيل: إنَّ «أما» ليست بشرطية، وأصله: أَنْ مَا كُنْتُ، و«أَنْ» ناقصة مصدرية في موضع النصب مفعول من أجله تقديره: لأجل أن كنت ذَا نَشَبٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ

(١) هي حرف شرط وتفصيل وتوكيد في الشرع وفي النثر. قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾ البقرة: ٢٦. وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ • وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ • وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ الضحى: ٩ - ١١ وهي تكون بمعنى «مهما» فإذا قلت: أما زيد فمتنطلق، فالمعنى: مهما يكن من شيء فزيد متنطلق. وقال بعضهم: حذف فعل الشرط وأداته وأقيمت «أما» مقامها. انظر رصف المباني ١٨١، والمفني ٨٠.

(٢) في المخطوطة: واستعمالها.

(٣) هذا البيت للعباس بن مرداس، وهو في ديوانه ١٢٨، والكتاب ٢٩٣/١، والخصائص ٣٨١/٢، والإنصاف ٧١/١، وابن السجري ٣٤/١، والحزانة ١٣/٤، والمفني ٥٤، والمقرب ٢٥٩/١، وشواهد الإيضاح ٤٧٩، والإفصاح ٢٨٨، والاقتضاب ٥١، وابن يعيش ٩٩/٢، ورصف المباني ١٨٣، والشرع والشعراء ٣٤١، ومجمع الأمثال ٨٤/٢، واللسان (خرش، ضبع)، وكشف المشكل ٦٠٠/١، والرواية المشهورة: ذَا نَفَرٍ، بدلاً من: ذَا نَشَبٍ. وأبو خراشة: هو خفاف بن نديّة، والضبع: السّنة المجذبة. ومعنى البيت: يا أبا خراشة إن كنت أنت وقومك كثير العدد فإن قومي كثيرون موفورون لم تأكلهم السنة الشديدة المجذبة.

(٤) أظن أن المؤلف وقع في وهم، فلم يقل أحد أن «أما» شرطية، وإنما نقل عن ابن دريد وأبي حنيفة الدينوري أن رواية البيت: إِمَّا كُنْتُ ذَا نَفَرٍ، فنكون «إمّا» مكونة من «إن» الشرطية و«ما» الزائدة.

تأكلهم الضبع<sup>(١)</sup>. وأما «ذا» فهو منصوب على أنه خبر «كان» في الأصل. والصُّبُعُ هي السنة ذات الجذب والقحط. ومنهم من يروي البيت: أبا خراشة أما أثبت، وهو من: أب يؤوب.

واعلم أن أصل حروف الشرط «إن» والباقي محمول عليها. وقد تزداد على «إن» ما ولا، وتكتبان متصلتين، تقول: إما تذهب أذهب، وإلا تخرج أخرج. فإن شرطت بـ «إما» جاز أن تؤكد الفعل بعدها بنون التوكيد الثقيلة. قال الله تعالى: ﴿وإِذَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا تَرِيتَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾<sup>(٣)</sup>. هذه جملة أدوات الشرط قد ذكرتها لك ممثلة.

**فصل:** وأما على كم تنقسم أدوات الشرط؟ فعل ثلاثة أقسام: حروف وظروف وأسماء غير حروف ولا ظروف. فالحروف: إن وإما وإلا<sup>(٤)</sup> وأما المفتوحة. والظروف: أين ومتى وإدما<sup>(٥)</sup> وإذا ما وأنى وحيثما<sup>(٦)</sup>. والأسماء: من وما وأي ومهما<sup>(٧)</sup> وكيفما على بعض الأقوال. وكل هذه الأسماء مبنية لأنها متضمنة حرف الشرط وهو: إن، وما تضمن المبنى بُني كبنائه.

**فصل:** وأما معانيها: فمعنى «إن» و«أما» و«إلا» الشرط عاماً في جميع المشروطات. ومعنى «من» الشرط في فعل من يعقل خاصة. ومعنى «ما» الشرط في ما لا يعقل خاصة. ومعنى «أي» الشرط عاماً في جميع المشروطات من عاقل

(١) وهذا هو الضوب.

(٢) الأنفال: ٥٨.

(٣) مريم: ٢٦.

(٤) أصل الأولى «إن» زيدت عليها «ما»، وأصل الثانية كذلك «إن» زيدت عليها «ما». فكان على المؤلف أن لا يذكرها ويكتفي بذكر «إن».

(٥) هذه الأداة اختلف فيها. فمذهب سيويه أنها حرف، ومذهب المبرد وابن السراج والفارسي أنها اسم ظرف زمان. المساعد ١٤١/٣، والصبان ١١/٤.

(٦) وأما، وهي ظرف زمان.

(٧) وعن ابن مالك أن «ما» و«مهما» قد تردان ظرفي زمان. انظر التسهيل ٢٣٦.

وغير عاقل لأنها متمكّنة وفيها معنى الاستفهام. ومعنى «مهما» الشرط فيها لا يعقل خاصة أيضاً، وفيها خلاف، منهم من يقول: هي حرف<sup>(١)</sup>، ومنهم من يقول: هي اسم واحد موضوع للشرط<sup>(٢)</sup>، ومنهم من يقول: هي اسمان قد رُكبا اسماً واحداً، وأصلها: ماما، فكرهوا أن يجمعوا بين مثلين فقلبوا الألف الوسطى هاء<sup>(٣)</sup>. ومنهم من يقول: الأصل مَه، اسم فعل، فزيد عليه «ما» كما تزداد على سائر أدوات الشرط<sup>(٤)</sup>، والأصح أنها اسم موضوع للشرط. والدليل على أنه اسم أن الضمير يعود إليه وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿مَنْهَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>، فالهاء في «به» عائدة على مهما. هذه معاني الأسماء.

فأما الظروف فأولها «أين»، ومعناها الشرط في المكان. و«متى» معناها الشرط في الزمان. و«أنى» معناها الشرط أيضاً في المكان، لأنها عبارة عن الجهة. وأما «إذا» فمعناها الشرط أيضاً في الزمان، في المستقبل، وكذلك «إذ» في الماضي. وأما «حيث» فمعناها الشرط في المكان أيضاً. ولا يُشترط بـ «إذا» و«حيث» وإذ» إلا بعد أن يُضمَّ إلى كل واحد منها<sup>(٦)</sup> «ما» لتقطعها عن الإضافة، تقول: إذا ما تقم أقم، وإذا ما تخرج أخرج، وحيثما تقعد أقعد، قال الشاعر:

إذا ما أتيت على الرسول فقل له      حق عليك إذا اطمأن المجلس<sup>(٧)</sup>

(١) وينسب هذا القول للسهلي وابن يسعون. معني اللبيب ٤٣٥.

(٢) وهذا قول الجمهور. شرح التصريح ٢/٢٤٨.

(٣) وهذا قول الخليل، فـ «ما» الأولى شرطية، والثانية زائدة. المساعد ٣/١٩٧.

(٤) وهذا قول سيبويه. وبه قال الأخفش والزجاج والبغداديون، إلا أن «ما» عندهم شرطية. المرجع السابق.

(٥) الأعراف: ١٣٢.

(٦) في المخطوطة: منها.

(٧) هذا البيت للعباس بن مرداس من قصيدة يمدح بها رسول الله ﷺ. ورواية الديوان: إنا أتيت على النبي فقل له. والرواية المشهورة: حقاً، منصوب على المصدر المؤكد به أو نعتاً لمصدر محذوف. والمقول فيها بعد هذا البيت وهو قوله:

يا خير من ركب المطي ومن شئ      فوق القراب إذا نعد الأنفس  
انظر ديوان العباس بن مرداس ٧٢، والكتاب ٣/٥٧، والمقتضب ٢/٥٤٧، والخصائص ١/١٣١.

إلا في ضرورة الشعر فقد يجوز أن يُشرط بإذا بغير ما، وذلك في مثل قول الشاعر:

إذا قُصِرَتْ أسيافنا كان وصلها      خطانا إلى أعدائنا فنضارب<sup>(١)</sup>  
فشرط بـ «إذا»، و«كان» هي الجواب، بدليل أنه عطف على موضعها بالجزم في قوله: فنضارب<sup>(٢)</sup>.

وأما كيفها فمعناها الشرط في الحال لأنك إذا قلت: كيفها تصنع أصنع، فالتقدير: على أي حال تصنع أصنع. وأما «أما» المفتوحة فقد تقدم الحديث عليها، وذكرنا أنه لا يُشرط بها إلا في الشعر وأن جوابها لا يكون إلا بالفاء.

**فصل:** وأما أحكام هذا الباب فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب أن هذه الأدوات كلها متى دخلت على الفعلين المستقبلين جزمتهما بعد أن تنقل الفعل من الحال إلى الاستقبال ومن الإيجاب إلى الشرط. وقد اختلف في جزمها، فقال قوم: إن الجازم للفعلين جميعاً «إن» الشرطية<sup>(٣)</sup>، وقال قوم: إن «إن» الشرطية جزمت فعل الشرط، وفعل الشرط جزم الجواب<sup>(٤)</sup>. وقال قوم: الشرط جزم الجواب والجواب جزم الشرط<sup>(٥)</sup> على حسب ما اختلفوا في المبتدأ والخبر. وأول الأقوال أصحها والله أعلم. ومن الواجب

---

= والكامل ٢٤٠/١، والجمل ٢١٦، وابن يعيش ٩٧/٤، ورصف الجاني ٦٠، وكشف المشكل ٥٩٨/١، واللسان (أخذ).

(١) هذا البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٤١، والكتاب ٦١/٣، والمقتضب ٥٧/٢، وأما ابن الشجري ٣٣٣/١، والجمل ٢١٧، والحلل ٧١، وابن يعيش ٩٧/٤، والشعر والشعراء ٣٢١. وقد ورد هذا البيت في شعر روية مرفوع، وقد وقع ذلك في قصيدة للأخنس بن شهاب التغلبي. انظر الخزانة ٢٦٣/٢، وحماسة أبي تمام ٣٧٦/١.

(٢) وحركها بالكسر لأجل القافية.

(٣) وهذا قول المحققين من البصريين. واختاره الجزولي وابن عصفور والأبدي، وعزاه السيرافي إلى سيبويه. انظر المقرب ٢٧٣/١، والمساعد ١٥٢/٣.

(٤) وهذا قول الأخفش، واختاره ابن مالك في التسهيل ٢٣٧.

(٥) قيل: إن ابن جني نقل هذا عن الأخفش. شرح التصريح ٢٤٨/٢.



الإتيان بجواب الشرط مقدماً أو مؤخراً<sup>(١)</sup>، ولا يكون الجواب إلا فعلاً أو فاء<sup>(٢)</sup> فقط.

**فصل:** والجائز يشتمل على اثني عشرة مسألة. منها: أنه يجوز أن يُجعل الفعلين، أعني فعل الشرط وجوابه، مستقبلين جميعاً<sup>(٣)</sup>، وماضيين جميعاً<sup>(٤)</sup>، وأحدهما مستقبلاً والآخر ماضياً، سواء كان شرطاً أو جواباً، فبحزم المستقبل شرطاً كان أو جواباً ويترك الماضي على حاله. مثال الجميع: إن يقيم زيد يقيم عمرو، وإن قمت قمت، وإن قمت أقم، وإن تقم قمت، وهذا أضعف المسائل<sup>(٥)</sup>.

ومنها: أنه يجوز في «مَنْ» و«مَا» و«أَيَّ» أن تجعلها شرطاً فتجزم بها الفعلين، وأن تجعلهن خبراً، أي: ناقصات<sup>(٦)</sup> فترفع الفعلين بعامل معنوي، وأن تجعلهن استفهاماً فترفع الأول بعامل معنوي وتجزم الثاني جواب شرط محذوف. وهذا مثاها جميعاً، تقول في الشرط: مَنْ يقيم أقم، وما تفعل أفعل، وأي القوم تضرب أضرب. وتقول في الخبر: مَنْ تضرب أضرب، وما تفعل أفعل، وأي القوم تضرب أضرب، وأيّهم يقوم أقوم معه. والتقدير: الذي تضرب أضرب، والذي تفعل أفعل، والذي يقوم منهم أقوم معه. وتقول في الاستفهام: مَنْ يقوم

(١) مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم على أداة الشرط، وإن تقدم عليها شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس إياه، ومذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه الجواب نفسه. أنظر الصبان ١٥/٤، والمساعد ١٦٣/٣.

(٢) وهي الفاء الواقعة في الجواب الذي لا يصلح أن يقع شرطاً، وفائدتها ربط الشرط بالجواب، ولذلك لا يجوز حذفها إلا للضرورة. وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار. انظر الأشموني ٥٨٨/٣.

(٣) وهو الأصل.

(٤) أي: لفظاً لا معنى؛ لأن أداة الشرط تقلب الماضي للاستقبال.

(٥) مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً مخصوص عند الجمهور بالضرورة. ومذهب الفراء وابن مالك جوازه في الاختيار. قال الأشموني: هو الصحيح لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام: مَنْ يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له. شرح الأشموني ٥٨٥/٣.

(٦) أي: أساء موصولة.



أقم معه؟ وما تفعلُ أفعَلْ مثله؟ وأيهم يخرجُ أخرجَ معه؟ والتقدير: مَنْ يقومُ؟ إنْ يَقمُ أقمَ معه. وما تفعلُ؟ إنْ تفعلُ شيئاً أفعَلْ مثله. وأيهم يخرجُ؟ إنْ يخرجُ أخرجَ معه، وما شاكل ذلك.

ومنها أنه يجوز أن يُعطف على جواب الشرط بالواو<sup>(١)</sup>. فيجوزُ في المعطوف الجزم على اللفظ والرفع على القطع والنصب على الصرف بمعنى «أن». وذلك في مثل قولك: مَنْ يكرمني أكرمه وأحسنُ إليه، وأحسنُ إليه، وأحسنُ إليه. والتقدير مع الرفع: وأنا أحسنُ إليه. والتقدير مع النصب: وأن أحسنُ إليه<sup>(٢)</sup>.

ومنها أنه يجوز أن يُفصل بين فعل الشرط وبين الجواب بفعل مستقبل، فيجوزُ جزمه على البدل من فعل الشرط، ويجوزُ رفعه بعامل معنوي، ويكون موضعه مع الرفع النصبَ حالاً. تقول في الجزم: مَنْ يأتني يكرمني أكرمه، قال الشاعر:

مَنْ تَأْتِنَا تَلِمُمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَظَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِبَا<sup>(٣)</sup>  
فجزم «تلمم» بدلاً من «تأتنا»، والتقدير: مَنْ تلمم بنا. ولا يكون ذلك إلا إذا كان المعنى واحداً. ألا ترى أن الإتيان ضربٌ من الإلزام. فإنْ اختلف المعنى لم يكنْ إلا الرفع. تقول: مَنْ تَأْتِنَا تَضْحَكُ، لا يجوزُ جزم «تضحك» إلا على بدل الغلط، وهو ضعيف<sup>(٤)</sup>، بل يكون «تضحك» مرفوعاً، وموضعه النصبُ

(١) وبالفاء أيضاً.

(٢) قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوا بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ البقرة: ٢٨٤. قرئ بجزم (يغفر) على العطف، ورفع على الاستئناف، ونصبه بإضمار «أن»، وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنها. وأقواها الوجه الأول وأضعفها الوجه الأخير. أنظر شرح سنن الألباني ٣٥١، والصبان ٢٤/٤.

(٣) قائل هذا البيت عبيد بن الحر كما في سر الصناعة ٦٧٨/٢. وهو في الكتاب ٨٦/٣ بدون نسبة، والمقتضب ٦٣/٢، والخزانة ٢٠٤/٥، وابن يعيش ٥٣/٧، والمجم ١٢٨/٢، وكشف المشكل ٧٧/٢. والشاهد فيه جزم «تلمم» لأنه بدل من «تأتنا»، ولو أمكن رفعه على تقدير الحال لجاز ذلك.

(٤) قال سيبويه: «وسألته: هل يكون إن تأتنا تسألنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل =

على الحال، والتقدير: متى تأتينا ضاحكاً. وقوله في البيت: وناراً نأججا، الأصل: وناراً نأجج، ولكنه أدخل نون التوكيد الخفيفة على الفعل ضرورة في الشعر ثم وقف عليها بالألف. وتقول في الفعل المرفوع بعد فعل الشرط: مَنْ بِأَمِي بِكْرُمِي أَحْسَنُ إِلَيْهِ، فـ«يكرمني» في موضع النصب على الحال، والتقدير: مَنْ يَأْتِنِي مَكْرَمًا. قال الشاعر:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ      تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ<sup>(١)</sup>  
تقديره: متى تأتبه عاشياً.

ومنها: أنه يجوز أن تعطف بالجزم على جواب الشرط إذا كان بالفاء، فتقول: مَنْ يَكْرِمُنِي فَأُكْرِمُهُ وَأَحْسِنُ إِلَيْهِ. وإنما جُزِمَ هذا عطفاً على أصل الجواب لأنه مجزوم. قال الله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنَعِمًا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، بجزم «نكفر» على قراءة نافع وحمة والكسائي، عطفاً على قوله تعالى: (فَنِعْمًا) لأنه موضع الجواب، أو على (فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ)<sup>(٣)</sup>.

ومنها أنه يجوز أن يُبدلَ من جواب الشرط فعلاً مجزوماً، تقول: مَنْ يَأْتِنِي أُكْرِمُهُ أَكْسِيهِ ثَوْبًا، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ

= الأول. لأن الأول الفعل الآخر تفسير له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على اللفظ والنسيان ثم يتدارك كلامه». الكتاب ٨٧/٣.

(١) هذا البيت للحطينة من قصيدة يمدح بها بغيض بن عامر. وهو في ديوانه ١٦١، والكتاب ٨٦/٣. والجمل ٢١٤، والحلل ٢٨٦، والمقتضب ٦٥/٢، ومجالس ثعلب ٤٦٧/٢، والخزانة ٧٤/٣، ٢١٠/٥. والأماشي الشجرية ٢٧٨/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢، والملخص ١٥٤/١، وابن يعيش ٦٦/٢. والشاهد فيه رفع «تعشوا» لوقوعه حالاً بين الشرط والجزاء.

(٢) البقرة: ٢٧١. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «ونكفر» بالرفع. وقرأ ابن عامر وحفص «ويكفر» بالرفع وبالياء. انظر البحر المحيط ٣٢٥/٢.

(٣) قال سيبويه: «والرفع هنا وجه الكلام، وهو الجند: لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجرى غير الجزاء فجري الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء». الكتاب ٩٠/٣.

له العذاب»<sup>(١)</sup>، فجزم (بضعف) بدلاً من (يلق)<sup>(٢)</sup>.

ومنها: أنه يجوز أن يتقدم جواب الشرط<sup>(٣)</sup>، ويكون مرفوعاً، وذلك في مثل هـ: أكرمك إن أكرمتني، وأنفعك إن أطعمتني، وكذلك إن كان الجواب في نته التقديم، وأكثر ما يكون إذا كان في أول الكلام مبتدأً أو «إن» أو ما شابهها، وذلك في مثل قولك: أنا إن تكرمتني أكرمك، لأن التقدير: أنا أكرمك إن أكرمتني<sup>(٤)</sup>، قال الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع      إنك إن يصرع أخوك تُصرع<sup>(٥)</sup>  
والتقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك<sup>(٦)</sup>.

ومنها: أنه يجوز أن تدخل الفاء في جواب الشرط فيكون مرفوعاً وذلك في مثل قول الله تعالى: ﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً﴾<sup>(٧)</sup>.  
ومنها: أنه يجوز أن تحذف الفاء في الجواب وأكثر ما يكون ذلك في الشعر<sup>(٨)</sup>، قال الشاعر:

(١) الفرقان: ٦٨، ٦٩.

(٢) لأن مضاعفة العذاب لقي الآثام. وقرئ بالرفع شاذاً على الاستئناف. إملاء ما من به الرحمن ١٦٥/٢.

(٣) هذا مذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد والأخفش. أما البصريون فإنه لا يجوز عندهم تقدم جواب الشرط، فإذا تقدم ما يشبه الجواب فهو دليل عليه، وليس إياه.

(٤) هذا تقدير سيبويه. وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء. وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير. ويحسن رفع الجواب في هذه المسألة إذا كان الشرط ماضياً أو مضارعاً متفياً بلم. انظر الكتاب ٦٧/٣، والصبان ١٩/٤.

(٥) هذا البيت لجرير بن عبد الله البجلي كما في الكتاب ٦٧/٣. وقيل: لعمر بن خثارم البجلي، وهو في المقتضب ٧٢/٢، والكامل ١١٥/١، والمقرب ٢٧٥/١، والأصول ١٩٢/٢، والحجرات ٢٠/٨، وابن يعيش ١٥٨/٨، والإنصاف ٦٢٣/٢، وكشف المشكل ٦٠٧/١، وشرح عمون الإعراب ٢٤٨ ونسب الحصين بن تمقاع.

(٦) هذا تقدير سيبويه، وتقديره عند المبرد على حذف الفاء.

(٧) الجن: ١٣. والتقدير: فهو لا يخاف. واه أعلم.

(٨) أي: للضرورة.

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مُثَلًّا<sup>(١)</sup>

التقدير: فإله يشكرها. ويجوز تقديم الفاء وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾<sup>(٢)</sup>، والتقدير: إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى فَذَكِّرْ.

ومنها: أنه يجوز أن يكون جوابُ الشرط متعلقاً بشرط ثانٍ وذلك في مثل قولك: إِنْ أَخْرَجَ فَمَنْ يَلْقَنِي أَكْرَمُهُ<sup>(٣)</sup>.

ومنها: أنه يجوز أن تُجيب الشرط والاثني والثلاثة وفوق ذلك بهجاء واحد<sup>(٤)</sup>. تقول: مَنْ يَأْتِنِي إِنْ يَكْرُمْنِي إِنْ يَكُنْ عِنْدِي شَيْءٌ أَحْسَنُ إِلَيْهِ.

ومنها: أنه يجوز أن تعطف عنى فعل الشرط إذا كان ماضياً فعلاً مستقبلاً مجزوماً، تقول: إِنْ قَمْتُ وَتَكْرُمْنِي أَكْرَمُكَ. وكذلك إِنْ كَانَ الْجَوَابُ فِعْلاً ماضياً جاز أن تعطف عليه بالجزم أيضاً، تقول: إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ وَأَحْسِنُ إِلَيْكَ.

**فصل: والممتنع ضد الواجب.** يمتنع أن يعمل في الشرط ما قبله إلا حرف الجر فإنه يجوز أن يعمل في الشرطيات<sup>(٥)</sup>. تقول: بَمَنْ تَمَرَّ أَمْرٌ، وبما تخرج

(١) هذا البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وينسب لحسان بن ثابت وليس في ديوانه، وروي لكعب بن مالك الأنصاري. وهو في الكتاب ٦٥/٣، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٢/١، والخصائص ٢٨١/٢، وسر صناعة الإعراب، والمفصل ٣٢١، والمقرب ٢٧٦/١، والمحتسب ١٩٣/١، والمنصف ١١٨/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والأمال الشجرية ٨٤/١، ومغني اللبيب ٨٠، وضرائر الشعر ١٦٠، والمجم ٦٠/٢، والمساعد ١٤٧/٣.

(٢) الأعلى: ٩.

(٣) إِنْ تَوَالَى شَرِّطَانِ دُونَ عَطَفَ فَالْجَوَابُ لِأَوَّلِهَا. وَإِنْ تَوَالَى بِعَطَفَ فَالْجَوَابُ لَهَا مَعاً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَوَآمَوْتُمْ بِتَوَكُّمٍ أَجُورَكُمْ﴾ محمد: ٣٦. وقيل: إِنْ تَوَالَى بِعَطَفَ بِالْوَاوِ فَالْجَوَابُ لَهَا، أَوْ بِـ «أَوْ» فَالْجَوَابُ لِأَحَدِهِمَا، أَوْ بِالفَاءِ فَالْجَوَابُ لِلثَّانِي، وَالثَّانِي وَجَوَابُهُ الْجَوَابُ الْأَوَّلُ. انظر الأسموني ٥٩٦/٣.

(٤) قال ابن عقيل: «والصحيح في مسألة توالي الشروط أن الجواب للأول، وجواب الثاني محذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه، وجواب الثالث محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه». المساعد ١٧٣/٣.

(٥) وكذلك الاسم المضاف نحو: غلامٌ مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرَبَ.

أخرج. فأما قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا      يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً<sup>(١)</sup>  
فـ «مَنْ» هاهنا سرطيه وليس اسم «إِنَّ»، وإنما اسم «إِنَّ» محذوف وهو  
ضمير الشأن والفص، والتقدير: إنه من يدخل الكنيسة. ويمتنع أن يُجزم جواب  
الشرط مع الفاء أو يُرفع إن حُذفت إلا إذا كان متقدماً أو في حكم المقدم كما  
تقدم. ويمتنع أن تعمل أدوات الشرط وهي محذوفة، فأما إذا حُذفت<sup>(٢)</sup> فعل  
الشرط فيجوز<sup>(٣)</sup> لدلالة حرف الشرط عليه وذلك في مثل قول الشاعر:

وَارْحَلْ حَيْثُ رَأَيْتَ الْأَرْضَ وَاسِعَةً      وَانْشَرْبِهَا الطَّرْفَ إِنْ عَرَضاً وَإِنْ طَوَّالاً<sup>(٤)</sup>  
والتقدير: إِنْ شئت عرضاً وَإِنْ شئت طَوَّالاً فانشر. فافهم ذلك موقفاً إِنْ  
شاء الله تعالى.

\*\*\*

انقضت جميع المعربات، وبانقضائها انقضى كتاب الأصول ويتلوه كتاب  
الفروع.

---

(١) تقدم في باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار.

(٢) في المخطوطة: حذفت

(٣) أي: فيجوز أن يعمل.

(٤) لم أجد قائله فيها اطلعت عليه من مصادر

## بسم الله الرحمن الرحيم

### عقد باب التثنية

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: ما التثنية؟ وعلى كم تنقسم؟ وما المثني؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أما التثنية فهي ضمك الشيء إلى مثله لتعبر عنها بلفظ واحد طلباً للاختصار، تقول في زيد وزيد: زيدان.

**فصل:** وأما على كم تنقسم التثنية؟ فهي تنقسم على ثلاثة أقسام: تثنية في اللفظ والمعنى، وهي<sup>(١)</sup> مثل الزيدين والعمرين والرجلين وما أشبه ذلك. وتثنية في اللفظ دون المعنى وهي في كل اسمين غلب أحدهما على الثاني وهي ألفاظٌ محصورة<sup>(٢)</sup> وهي قولهم: العمران، في أبي بكر وعمر، والفرقدان في الشمس والقمر، والحسنان في الحسن والحسين، والأسودان في التمر والماء، والجديدان في الليل والنهار، وما شاكل ذلك. وتثنية في المعنى دون اللفظ وهي في كل اسمٍ لفظه لفظ الجمع وهو مضاف إلى ضمير التثنية نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(٣)</sup>، فقال: قلوبُكما، وليس لهما إلا قلبان<sup>(٤)</sup>. وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٥)</sup>،

(١) في المخطوطة: وهو.

(٢) أي: مسموعة عن العرب.

(٣) التحريم: ٤.

(٤) قال العكبري: «وما ليس في الإنسان منه إلا واحد جاز أن يجعل الاثنان فيه بلفظ الجمع، وجاز أن يجعل بلفظ التثنية. وقيل: إن وجهه أَنَّ التثنية تجمع». إملأ ما من به الرحمن ٢/٢٦٤.

(٥) المائدة: ٣٨.

وما شاكل ذلك. ويجوز أن تقول في غير القرآن: يَدَيَّهَا وَقَلْبُيَّهَا. ولكن اللغة الأولى أفصح. وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ      ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ<sup>(١)</sup>

وأما المثنى فهو الأسماء من ظاهر نحو الزيدين ومضمر نحو أنتما ومبهم نحو هذين. ولا يُثنى قط اسم<sup>(٢)</sup> من الأسماء المشكلة إلا الذي والتي فإنه يجوز تثنيتهما وجمعهما، تقول: اللذان والذين، واللتان واللاتي.

**فصل:** وأما على كم ينقسم المثنى؟ فعلى ثلاثة أقسام: قسم صحيح.

وهو مثل الزيدين والعَمْرَيْنِ والهنديين والرجلين وما شاكل ذلك. وقسم معتل مثل فتَيْنِ وَعَصَوَيْنِ وموسَيَيْنِ وعيسَيَيْنِ وما شاكل ذلك. وقسم مركَّب وهو مثل خمسة عَشْرَيْنِ وستَّة عَشْرَيْنِ وذَوَيْنِ حضرموت وذَوَيْنِ تأبط شرّاً وما شاكل ذلك.

**فصل:** ولكل قسم من هذه الأقسام أحكام تذكرها هاهنا إن شاء

الله تعالى.

**فصل في معرفة حكم المثنى الصحيح:** إذا كان الاسم المثنى

صحيحاً ألحقته ألفاً رفعاً، وياءً نصباً وجرّاً، ونوناً مكسورةً في الأحوال الثلاث عَوْضاً من حركة الواحد وتنوينه نحو رجلين، أو من حركة الواحد دون تنوينه نحو الرجلين. وهذه النون لا يجوز حذفها إلا للإضافة لأنها عَوْضٌ من

(١) هذا الرجز لخطام المجاشعي، وقيل: لهيمان بن قحافة. وهو في الكتاب ٤٨/٢، والجمل ٣١٣، والأمل الشجرية ٢٠٣/٢، والخزاة ٣١٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ١١٨/٣، وضرائر الشعر ٢٥٠، والمطل ٣٦٤، وابن يعيش ١٥٥/٤، والإفصاح ٢١٢، والبصريات ٤٨٠، وكشف المشكل ٢٥٩/١. المَهْمَةُ: الفلاة، والمَرْتُ: المفازة التي لا تنبت شيئاً، والظهر: ما ارتفع من الأرض. يصف فلاتين لا تبت فيها، وشبههما بالترسين في الاستواء.

(٢) في المخطوطة: اسماً.



التنوين، والتنوين يحدف للإضافة، تقول: هذان غلاما زيد وكتبا محمد، وما شاكل ذلك. وهذه النون لا تكون إلا مكسورة للفرق والسبق والتعديل. أما السبق فلأن التثنية سبقت الجمع فالتقى فيها ساكنان وهما النون وما قبلها، فحرّكت النون بالكسر لالتقائهما، وحُصِرَ الحرف الصحيح بالحركة لأن حذف الأول يخلّ، وأما الفرق فليفرق بين التثنية والجمع، وأما التعديل فلأن قبل النون حرفاً ساكناً<sup>(١)</sup> وقبل الحرف الساكن فتحة، والسكون والفتح خفيفان، فلو زدت<sup>(٢)</sup> حرّكت النون بالفتح لمخرجت في اللفظ من خفيف إلى خفيف فلم يتعدل اللفظ، فلم يكن إلا أنك حرّكت النون بالكسر لتخرج من خفيف إلى ثقيل ليقع الفرق والتعديل<sup>(٣)</sup>.

ويستوي في التثنية المذكّر والمؤنث، فهذه أحكام الصحيح.

**فصل في معرفة أحكام المثني المعتل:** إذا كان الاسم المثني معتلاً لم يخل أن يكون منقوصاً أو مقصوراً، فإن كان منقوصاً لم يخل أن يكون منقوصاً خاصاً أو منقوصاً عاماً، والمنقوص الخاص هو الستة الأسماء المعتلة المضافة<sup>(٤)</sup>، والمنقوص العام هو كل اسم في آخره ياء ساكنة قبلها كسرة، فإن كان خاصاً تثنيته على لفظه إلا فاك فإنك تقلب الواو ميماً، تقول: أبوان وأخوان وحموان وذوا مال وفهان، وإن كان الاسم المثني منقوصاً عاماً تثنيته على لفظه فقلت: هذان قاضيان ورأيث قاضيين ومررت بقاضيين، وما شاكل ذلك.

(١) في المخطوطة: حرف ساكن.

(٢) هذه الكلمة زائدة، لأن العبارة تستقيم بدونها.

(٣) هذا وقد تفتح نون المثني بعد الياء، وهذه اللفظة حكاهما الكسائي والفراء، كقوله:

عل أحوذئين استقبلت عشبة      فما هي إلا لحة وتغيب  
وقيل: لا تختص هذه اللفظة بالياء، بل تكون مع الألف أيضاً، كقوله:

أعرف منها الجميد والنعيمان      ومنخرئين أشبهها ظبياناً

(٤) أي: الأسماء الستة.

**فصل:** وإن كان الاسم المثنى مقصوراً لم يخل أن يكون ثلاثياً أو غير ثلاثي. فإن كان ثلاثياً مثل: قفا وفقى وعصا، قُلِبَتْ أَلْفُهُ يَاءً إن كان من ذوات الياء أو واواً إن كان من ذوات الواو. تقول في فقى ورحا: فتيان ورحيان. هذا في ذوات الياء، قال الله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ﴾<sup>(١)</sup>. وتقول في ذوات الواو: عَصَوَانٌ وَقَفَوَانٌ<sup>(٢)</sup>. قال الشاعر:

على عَصَوَتِهَا سَابِرِي مُشَبَّرِقُ<sup>(٣)</sup>

وأحسن ما يفرق به بين ذوات الياء وذوات الواو برّد فعل الاسم إلى ضمير المتكلم والمخاطب، فإن خرجت فيه الياء كُتِبَ الاسم مفرداً ومثنى بالياء. وإن خرجت فيه الواو كُتِبَ الاسم مفرداً بالألف ومثنى بالواو. فإذا قلت: فَتَيْتُ يا زيد وَرَحَيْتُ يا عمرو، قلت في الاسم: فتي وفتيان، ورحى ورحيان. وعلى هذا القياس ما ورد من هذا النوع. وتقول: عَصَوْتُ زَيْدًا بالعصا، وَقَفَوْتُ عمراً، فتقول في الاسم: عصا وعصوان، وقفا وقَفَوَان. وقد فرّقوا بين ذوات الياء وذوات الواو بأشياء كثيرة مذكورة في التصريف أعرضنا عن ذكرها، إذ الغرض الاختصار، وفيما ذكرنا تنبيه على الأكثر.

**فصل:** وإن كان الاسم المثنى مقصوراً رباعياً فما فوق قُلِبَتْ أَلْفُهُ يَاءً على الإطلاق. تقول في موسى وعيسى: مُوسَيَانٌ وَعِيسَيَانٌ، وفي ملهى ومرمى:

(١) يوسف: ٣٦.

(٢) وكذلك تقلب الألف واواً في الثلاثي إذا كانت أصلاً ككونها في حرف أو شبهه نحو: ألا وإذا علمين فتقول: ألوان وإذوان، أو مجهولة أي: لا يُدرى عن أي شيء قلبت، نحو: خسا - بمعنى فرد فتقول: خَسَوَان. أما نحو: بلى ومتى، فإن ألفها أصل أميلت لذا فإنها تقلب ياء. انظر المساعد ٥٩/١.

(٣) عجز بيت لذي الرمة صدره:

فجاءت بنسج العنكبوت كأنه

وهو في ديوانه ٤٩٠، والكامل ٥٠/٢، واللسان (سب)، وكشف المشكل ٢٦٣/١. السابري: التوب الرقيق الجيد، والعصوان: عرفوها الدلو، ومشبرق: منخرق. والبيت في وصف تغير الماء وما يكون عليه من طول المكث.

مَلْهَيَان وَمَرْمَيَان، وفي مستدعى ومستوفى: مُسْتَدْعِيَان وَمُسْتَوْفِيَان، وعلى هذا القياس هذا النوع<sup>(١)</sup>.

فإن ثُبُتَ الاسم المَهْمُوزَ لم يَخْلُ أَنْ تَكُونَ هَمْزُهُ أَصْلِيَّةً أَوْ مَنْعِلِيَّةً أَوْ زَائِدَةً أَوْ مُلْحَقَةً. فَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً تَرَكْتَهَا عَلَى حَالِهَا فِي التَّنْبِيَةِ<sup>(٢)</sup>، تَقُولُ فِي حَنَاءَ: حَنَاءَان. فَإِنْ كَانَتْ مَنْعِلِيَّةً مِنْ وَاوٍ رَدَدْتَهَا إِلَى أَصْلِهَا<sup>(٣)</sup> فَقُلْتَ فِي تَنْبِيَةِ كَسَاءَ: كَسَاوَان. وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً أَوْ مُلْحَقَةً جَازَ أَنْ تَقْلِبَهَا وَاوً وَأَنْ تَتْرَكَهَا عَلَى حَالِهَا<sup>(٤)</sup>. فَالزَّائِدَةُ فِي مِثْلِ: حَمْرَاءَ، وَالْمُلْحَقَةُ فِي مِثْلِ: حَرَبَاءَ. تَقُولُ فِي التَّنْبِيَةِ: حَمْرَاوَان وَحَمْرَاءَان، وَحَرَبَاوَان وَحَرَبَاءَان. وَقَسْ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مَا جَاءَ مِنْ جِنْسِهِ.

**فصل في معرفة أحوال المثني المركب:** إذا كان الاسمُ المثني مركباً لم يَخْلُ أَنْ يَكُونَ مَرْكَباً مِنْ جُمْلَةٍ قَدْ عَمِلَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ أَوْ مِنْ جُمْلَةٍ لَمْ يَعْمَلْ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، أَوْ مَرْكَباً مِنْ اسْمٍ وَصَوْتٍ. فَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مَرْكَباً مِنْ جُمْلَةٍ قَدْ عَمِلَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ نَحْوُ أَنْ تَسْمِيَ رَجُلًا «تَأْبِطُ شَرَاءً» أَوْ «بَرَقَ نَحْرُهُ» أَوْ «زَيْدٌ قَانِثٌ»، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَنْتَبِيَهُ وَجِبَ أَنْ تَجْلِبَ لَهُ «ذَوَا» فِي حَالَةِ الرِّفْعِ وَ«ذَوِي» فِي حَالَةِ النِّصْبِ وَالْجَرِّ. تَقُولُ: هَذَانِ ذَوَا تَأْبِطُ شَرَاءً، وَرَأَيْتَ ذَوِي تَأْبِطُ شَرَاءً، وَكَذَلِكَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى. وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مَرْكَباً مِنْ جُمْلَةٍ لَمْ يَعْمَلْ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ مِثْلُ: خَمْسَةُ عَشَرَ وَمَا شَاكَلَهُ، أَوْ مِنْ اسْمٍ مَعَ صَوْتٍ مِثْلُ: سَيِّبِيهِ وَمَا شَاكَلَهُ، جَازَ أَنْ تَنْتَبِيَهُ عَلَى لَفْظِهِ وَأَنْ تَجْلِبَ لَهُ «ذَوَا» فِي

(١) شَذَّ مِنَ الرَّبَاعِيِّ قَوْلُهُمْ لَطَرَفِي الْأَلِيَّةُ: مَذْرُوعَان، وَالْأَصْلُ مَذْرِيَانِ؛ لِأَنَّهُ تَنْبِيَةُ مَذْرَى. وَمِنْ الْخَمَاسِيِّ قَوْلُهُمْ: قَهْقَرَانِ وَخَوْزَلَانِ فِي تَنْبِيَةِ قَهْقَرَى وَخَوْزَلَى. انظر الأشموني ٦٥٩/٣.

(٢) وَرَبَّمَا قُلِبَتْ وَاوً، وَقَدْ سَمِعَ: قَرَاوَان وَوَحَاوَان فِي تَنْبِيَةِ قَرَاءَ وَوَحَاءَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا يَقُولُ ابْنُ عَصْفُورٍ. الْمُقَرَّبُ ٤٦/٢.

(٣) وَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا وَقْلُوبُهَا يَاءً. وَالْأَحْسَنُ إِثْبَاتُهَا ثُمَّ قْلُوبُهَا وَاوً ثُمَّ قْلُوبُهَا يَاءً. وَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ لِنَفْسِ فَرْزَاةٍ حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ. انظر المُقَرَّبَ ٤٦/٢، وَالْمُسَاعِدَ ٦١/١، وَالْأَشْمُونِيَّ ٦٦٢/٣.

(٤) لَمْ يَذْكُرْ سَيِّبِيهِ فِي الْأَوَّلَى إِلَّا قْلُوبُهَا وَاوً، وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ. انظر الكتاب ٣٩١/٣.

حالة الرفع و«ذوي» في حالة النصب والجر. فتقول: هذان خمسة عشان  
وسيبوتهان، ورأيت خمسة عشرين وسيبوتين، وهذا ذوا خمسة عشر ونوا  
سيبويه، ورأيت ذوي خمسة عشر وذوي سيبويه. وقس على هذا ما جرى مجراه  
موفقاً إن شاء الله تعالى.

## عقد باب الجمع

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: ما الجمع؟ وعلى كم ينقسم؟ وما المجموع؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أما ما الجمع؟ فهو ضمك الشيء إلى أكثر منه لتعبر عن الجميع بلفظ واحد طلباً للاختصار كما تقدم في التثنية. تقول في زيد وزيد وزيد: الزيدون، فتعود الأساء اسماً واحداً والكليات كلمة واحدة.

**فصل:** وأما على كم ينقسم الجمع؟ فهو ينقسم على ثلاثة أقسام: جمع في اللفظ والمعنى وهو في مثل قولك: الزيدون والعمران، في جمع زيد وعمران، وكذلك ما جرى هذا المجرى. وجمع في المعنى دون اللفظ وهو كل جمع لا واحد له من لفظه نحو<sup>(١)</sup> خيل وإبل وغنم وما شاكل ذلك. وقد ألحقوا بهذا نحن وهم وأنتم. وجمع في اللفظ دون المعنى وهو النوع الذي كان في التثنية في المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾<sup>(٢)</sup> و﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُما﴾<sup>(٣)</sup>، فقال: قلوب وأيدي، وليس لها إلا قلبان ويدان، ولهذا كان جمعاً في اللفظ دون المعنى.

والمجموع هو الاسم الظاهر والمضمر والمبهم. ولا يجمع مشكل إلا الذي والتي كما تقدم في التثنية.

(١) في المخطوطة: ونحو. وواضح أن الواو الزائدة.

(٢) التحريم: ٤.

(٣) المائدة: ٣٨.

فصل: وأما على كم ينقسم المجموع؟ فهو ينقسم على قسمين: قسم  
مجموعٌ للذكر، وقسمٌ لمؤنث. فالمجموع المذكور ينقسم على قسمين: مسلم  
ومكسر. والمؤنث على وجهين مثله: مسلم ومكسر. وعلى كل واحدٍ حديثٌ  
نذكره في الأحكام مفصلاً إن شاء الله تعالى.

## عقد في معرفة أحكام الجمع السالم

اعلم أن الجمع المسلم ما سلّم فيه نظم الواحد وبنائؤه. وكان على هجائين: مرة بالواو والنون، ومرة بالياء والنون نحو: الزيدون، والعمرين. وله خمس شرائط: أن يكون مذكراً علماً عاقلاً أو صفة لعاقل، وأن يكون معرباً بالحروف<sup>(١)</sup>. فالعلم المذكر العاقل نحو الزيدون والعمرين. والذي هو صفة لعاقل نحو المسلمين والصائمين، وما شاكل ذلك. وأما قولهم: عشرون وثلاثون وما شاكل ذلك، وقولهم: عُزُون وكُرُون وقُلُون<sup>(٢)</sup>، وقولهم: قَنَسِرِين<sup>(٣)</sup> وعَلَبُون<sup>(٤)</sup> وفلسطين وما شاكل ذلك، فهذه ليست<sup>(٥)</sup> بمجموعة جمع السلامة على التحقيق لأنها غير عاقلة ولا صفة لمن يعقل، وحركاتها مختلفة. وأصح ما قيل فيها: إنها أسماء موضوعات للجمع مسموعات على هذه الصورة، وهي معربة بالحروف تشبيهاً بالجمع المسلم.

فإن كان الاسم المذكر المجموع جمع السلامة صحيحاً ألحقته واواً رفعاً وباءً نصباً وجراً ونوناً مفتوحة<sup>(٦)</sup> في الأحوال الثلاثة عوضاً من حركة الواحد

(١) ويشترط له أيضاً عدم التركيب والخلو من تاء التأنيث، خلافاً للكوفيين وابن كيسان فإنهم أجازوا «طلحون»، قياساً على الجمع بالآلف والتاء كالطلحات والحمزات. شرح الكافية للرضي ١٨٠/٢.  
(٢) عُزُون: مفردا عِزَّة، وهي الفرقة من الناس. وقُلُون: مفردا قُلَّة، وهي عودان يلعب بها الصبيان. وكُرُون: مفردا كُرَّة.

(٣) مدينة من مدن الشام تقع قرب حمص. فتحها أبو عبيدة سنة ١٧ هـ.

(٤) هو اسم لأعلى الجنة.

(٥) في المخطوطة: ليس.

(٦) وقد نكسر. وما ورد منه قوله:

عرفنا جعفرأ وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين



وتنوينه نحو زبدين ومسلمين، أو مِنْ حركته دون تنوينه نحو المسلمين، أو من حركته المقدرة نحو موسىين<sup>(١)</sup> وعيسىين، وما شاكل ذلك.

**فصل:** ولا يجوز حذف هذه النون إلا للإضافة وهي محرّكة لالتقاء الساكنين، وخُصّت بالفتح طلباً للتعديل لأنّ قبلها ضمة وواو وكسرة وياء وهما ثقلان في النطق. فلو حُرّكت النون بالكسر أو بالضم لثقلت الكلمة فعدلت النطق بأن حُرّكت من ثقیل إلى خفیف، فهذا حکم الصحیح.

وإن كان الاسم المذكّر المجموع جمع السلامة معتلاً لم يخل أن يكون مقصوراً أو منقوصاً. فإن كان مقصوراً حُذفت ألفه على الإطلاق<sup>(٢)</sup>، تقول في مثل موسى وعيسى: موسون وعيسون. وإنما حُذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف وما بعدها من واو وياء. قال الله تعالى: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾<sup>(٣)</sup>. وإن كان منقوصاً حُذفت أيضاً ياؤه على الإطلاق<sup>(٤)</sup>. تقول في قاضي وغازي: قاضون وغازون، وما شاكل ذلك. وكان الأصل فيه: قاضيون وغازيون، فثقلت الحركة على الياء فألقيتها عنها فبقيت ساكنة، فالتقى أيضاً ساكنان وهما الياء وما بعدها من واو أو ياء. فهذا حكم المعتل.

وإن كان الاسم المذكّر المجموع جمع السلامة مركباً لم يخل أن يكون مركباً من جملة قد عمل بعضها في بعض مثل رجل سميته: تأبط شراً، أو: زيد قائم، أو: برق نحره<sup>(٥)</sup>. أو من جملة لم يعمل بعضها في بعض مثل رجل سميته بخمسة عشر أو حضرموت<sup>(٦)</sup> وما شاكل ذلك. فإن كان الاسم المذكّر مركباً من جملة قد عمل بعضها في بعض وأردت أن تجمععه وجب أن تجتنب له

(١) في المخطوطة: موسون.

(٢) ويفتح ما قبل علامتي الجمع، سواء كانت ألفه منقلبة أو زائدة.

(٣) ص: ٤٧.

(٤) ويضم ما قبل واو الجمع، ويكسر ما قبل يائه.

(٥) ويسمى مركباً إسنادياً.

(٦) الأول يسمى مركباً عددياً، والثاني يسمى مركباً مزجياً.

«دوو» في حالة الرفع و«ذوي» في حالة النصب والجر، فتقول: هؤلاء دوو تأبط  
شراً، ورأيت ذوي تأبط شراً، ومررت بذوي تأبط شراً، وعلى هذا قياس ما  
جاء من هذا النوع<sup>(١)</sup>. وإن كان الاسم مركباً من جملة لم يعمل بعضها في  
بعض وأردت أن تجمعهم كنت مخيراً: إن شئت جمعتهم على لفظه فقلت في جمع  
خمس عشرة: هؤلاء خمس عشرة عشرون، ورأيت خمس عشرة عشرين، ومررت بخمس  
عشرين. وإن شئت اجتلبت له «ذوو» في حالة الرفع و«ذوي» في حالة النصب  
والجر فقلت: هؤلاء ذوو خمس عشرة، ورأيت ذوي خمس عشرة، وعلى هذا  
قياس ما ورد من هذا النوع.

وإن كان الاسم مركباً من اسم مع صوت وأردت أن تجمعهم جمع  
السلامة كنت أيضاً مخيراً، إن شئت جمعتهم على لفظه فقلت: هؤلاء سيبويون.  
ورأيت سيبويين، ومررت بسيبويين. وإن شئت اجتلبت له «ذوو» في حالة  
الرفع، و«ذوي» في حالة النصب والجر فقلت: هؤلاء ذوو سيبويين، ورأيت ذوي  
سيبويين، ومررت بذوي سيبويين، وعلى هذا القياس ما ورد من هذا النوع.  
فهذه أحكام الجمع المذكور السالم.

(١) لأن الجمل يجب حكايتها، فلا يلحقها علامة التثنية والجمع.

## عقد في معرفة أحكام الجمع المذكر المكسر

واعلم أن الجمع المذكر المكسر ما لم يسلم فيه نظم الواحد ولا بناؤه. وكان على هجاء واحد نحو رجالٍ وجبالٍ وكتبٍ وأسدٍ وما شاكل ذلك. وله أربع شرائط: أن يتغير بزيادة نحو جبلٍ وجبالٍ، أو نقصان نحو كتابٍ وكتبٍ وجرابٍ وجُرُبٍ، أو بتغير حركاتٍ نحو أسدٍ وأسدٍ وعَمَدٍ وعُمَدٍ وما شاكل ذلك<sup>(١)</sup>. وأن يكون معرباً بالحركات دون الحروف. وقد يكون جمع التكرير في الثلاثي فيأتي على وزن «أفعال» نحو: أخبال وأفلاس وأرطال وأفخاذ، جمع حَبَل وفَلَس ورَطل وفخذ. ويأتي أيضاً على وزن فعول نحو: دُروب وكُعوب وسُيوف وفُلوس ويُيوت، جمع دَرْبٍ وكَعْبٍ وسَيْفٍ وفَلَسٍ في الكثرة ويُسَبِّ وما شاكل ذلك. وقد يأتي على وزن فِعال نحو رجالٍ وجبالٍ وذئابٍ في جمع: رجلٍ وحبلٍ وذئبٍ وما شاكل ذلك<sup>(٢)</sup>. وقد يأتي على وزن فُعْلان نحو: قُعْدان

(١) وقد يكون التغير مقدراً نحو: دِلاص وفُلْك وهجان وشِمال - للخلقة. قيل: ولم يرد غير هذه الأربعة. وزاد بعضهم عِفْتان - وهو القوي الجاني، وكذلك كِنَاز في قولهم: ناقة كِنَاز، ونوق كِنَاز، وإمام في قولهم: هذا إمام وهؤلاء إمام. ومذهب سيبويه أنها جموع تكسير، فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع، ففُلْك إذا كان مفرداً كَقُفْل. وإذا كان جمعاً كِكُنْ. أما عند ابن مالك فإن هذه أسماء جموع مستغنياً عن تقدير التغير. انظر الكتاب ٦٣٩/٣، والتسهيل ٢٦٧.

(٢) إذا كان الاسم الثلاثي على وزن «فعل» فجمع القلة منه على وزن «أفعل» نحو: كَلْبٍ وأكَلَب. وجمع الكثرة على وزن «فِعال» نحو كلابٍ وكباشٍ، و«فُعول» نحو بطونٍ ونسور. وقد يجمع على «أفْعال» بدلاً من «أفْعَل»، قال سيبويه: «وليس ذلك بالباب في كلام العرب، ومن ذلك قولهم: أفرأخ وأجداد وأفراد». الكتاب ٥٦٨/٣. وأما ما كان على وزن «فعل» فإن جمع القلة منه على وزن «أفْعال» نحو: جل وأجمال، وجمع الكثرة على وزن «فِعال وفُعول» نحو جلٍ وجمال، وأسدٍ وأسود.

وصردان وبعران في جمع: قعود وصرد وبعير.

وأوزان الثلاثي كثيرة<sup>(١)</sup> ليس هذا موضع ذكرها<sup>(٢)</sup>، إذ غرضنا في هذا الكتاب الاختصار. ولعلنا نذكر طرفاً من الأوزان والتكسير في الجزء الثاني من كتاب المحيط إن شاء الله تعالى.

**فصل:** وقد يكون الجمع المكسر في الرباعي فيأتي على وزن فعائل نحو: جَعَاغِرٌ وَبَرَاثِنٌ<sup>(٣)</sup> وَزِبَارِجٌ<sup>(٤)</sup> وَقِمَاطِرٌ<sup>(٥)</sup> وما شاكل ذلك. وكذلك جمع المكسر في الخماسي جاء على هذا الوزن<sup>(٦)</sup> نحو فَرَازِدٌ جمع فرزدق، وقَرَاطِعٌ جمع قِرْطَعِبٍ<sup>(٧)</sup>، وقَذَاغِمٌ جمع قُدْغِمِلٍ<sup>(٨)</sup>. والأصل في هذا أَنَّ الاسم إذا كان خماسياً وأردت أن تجمعَه جمع التكسير حذفت آخر حرفٍ منه على الإطلاق فكان في الجمع بمنزلة الرباعي كما حذفت القاف من فرزدق، والباء من قرطعب، واللام من قذغمل. فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله. هذه أحكام الجمع المذكور مسلماً كان أو مكسراً.

**فصل:** في معرفة أحكام الجمع المؤنث: اعلم أَنَّ الجمع المؤنث.

(١) في المخطوطة: كثير.

(٢) انظر الكتاب ٥٧٠/٣ - ٥٧٧، والتسهيل ٢٦٧.

(٣) مفرداً بَرَاثِنٌ، وهو الكف مع الأصابع، ومخلب الأسد.

(٤) جمع زبرج وهو السحاب الرقيق. وقيل: هو الزينة من وثي أو جواهر.

(٥) جمع قِمَاطِرٌ وهو الجمل القوي الضخم، والرجل القصير.

(٦) قال ابن عقيل: «والحاصل في المسألة، أَنَّ الخماسيَّ الأصول، يجمع بالواو والنون، والألف والتاء، إن

وجد فيه شرط جواز ذلك، وإن لا يوجد، جيء بما يفهم الجمع، نحو: عندي كثير من السفرجل، أو

جمع بالحذف كما سيأتي بيانه، نحو: سفارج، وقد يجمع كذلك، مع إمكان التصحيح نحو: فرازده.

المساعد ٣٩٦/٣.

(٧) القرطعب: ما عليه قِرْطَعِبَةٌ، أي: قطعة خرقه.

(٨) القذغمل: القصير الضخم من الإبل. والقذغملقة الناقة القصيرة.

على وجهين: مسلم ومكسر. فالمسلم كل ما كان في آخره تاءً زائدة قبلها ألف<sup>(١)</sup>. نحو: مسلمات ومؤمنات وزينيات وفاطحات وشعرات وكسرات وعرفات. وما شاكل ذلك. والمكسر غير ذلك وهو ما لم يكن في آخره تاءً نحو جفان وقلال وتوار<sup>(٢)</sup> وغرف وصحف، وما شاكل ذلك.

فلا يخلو الاسم المؤنث من أن تكون فيه علامة تأنيث أو لا تكون. فإن لم تكن فيه علامة تأنيث وأردت أن تجمع جمع السلامة ألحقته ألفاً وتاءً في آخره مكسورة في حالة النصب والجر جميعاً نحو: زينيات وهندات، وما شاكل ذلك. وإن كانت فيه علامة لم تخل أن تكون تلك العلامة ألفاً أو همزة أو تاء. فإن كانت ألفاً قلبتها ياء على الإطلاق<sup>(٣)</sup> نحو: حبلديات وسكريات، وما شاكل ذلك. وإن كانت همزة نحو: بيضاء وحراء، وأردت أن تجمع هذا الاسم جمع السلامة جاز أن قلب الهمزة واواً وهو الأصح والأفصح، فتقول: بيبضاوات وحمراوات وخضراوات. وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «ليس في الخضراوات الصدقة»<sup>(٤)</sup>. وإن شئت تركت الهمزة على حالها فتقول: حمراءات وصفراءات وخضراءات، وإن شئت قلبت الهمزة ياءً فقلت حمرايات وصفرايات وخضرايات، وأول اللغات أفصحها<sup>(٥)</sup>. وإن كانت علامة التأنيث تاءً نحو: مسلمة ومؤمنة وفاطمة وشعرة وعنبية، وما شاكل ذلك، وأردت أن تجمع هذه الأسماء حذفت التاء من آخرها وجئت بألف وتاء في آخر الاسم فقلت: مسلمات ومؤمنات وفاطحات وشعرات وعنابات وما شاكل ذلك. وكان القياس مسلمتات ومؤمنتات، إلا أنهم كرهوا الجمع بين علامتي تأنيث في اسم واحد

(١) ويسمى بالجمع المختوم بألف وتاء مزيدتين. وقد تكون هذه التسمية أنسب من تسميته بجمع المؤنث

السلام: لأن المفرد فيه قد لا يسلم إذا جمع هذا الجمع نحو: جمرة وجمرات.

(٢) هكذا في المخطوطة. ولم أجد هذا الجمع فيها اطلعت عليه من مصادر

(٣) الصحيح أن ألفه قلب مثل قلبها إذا ثني، فقد قلب واواً، تقول في جمع عصا وألا وإذا سُمي بين

إناث: عصوات وألوات وإذوات؛ لأنها في المثنى قلب واواً. الأشموني ٦٦٤/٣.

(٤) الترمذي: زكاة ١٣. وانظر ابن يعيش ٦١/٥، والرضي ١٨٧/٢.

(٥) انظر المقرب ٥٢/٢، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/٢، وابن يعيش ٢١/٥، والأشموني ٦٦٤/٣.

واعلم أن في جمع المؤنث السالم وفي جمع المكسر وحركاتها جميعاً وأوزانها حديثٌ يطولُ شرحه، لو استقصينا عليه ههنا لخرجنا عن الغرض، وسنذكرُ ذلك في الجزء الثاني من المحيط إن شاء الله تعالى.

**فصل:** ويلحق في باب التنبيه والجمع سوالات في الألف والواو والتون. يُقال: لمْ جيء بالألف في التنبيه؟ ولمْ خُصَّتْ بأنْ كانت علامة للرفع؟ ولمْ جيء بالواو في الجمع المسلم؟ ولمْ خُصَّتْ أيضاً بأنْ كانت علامة للرفع؟ ولمْ جيء بالتون فيهما جميعاً؟ ولمْ خُصَّتْ بحركة الكسر مع المثني؟ ولمْ خُصَّتْ بحركة الفتح مع الجمع؟ وهذا الجوابُ وبالله التوفيق.

أما الألف فجيء بها في التنبيه علامةً للتنبيه وعلامةً للرفع وحرف الإعراب عند بعضهم ودليلاً على الإعراب عند بعض ونفس الإعراب عند آخرين<sup>(١)</sup>. وأما لمْ خُصَّتْ بأنْ تكون علامةً للرفع؟ فلائها تكون مرفوعةً بمعنى الفاعل في قولك: قاما وقعدا، فنُقِلَتْ من كونها مرفوعةً إلى كونها علامةً للرفع.

وأما الواو فجيء بها في الجمع المسلم علامةً للجمع المسلم القليل<sup>(٢)</sup> وعلامةً للرفع وحرف إعراب أو دليلاً على الإعراب أو نفس الإعراب على حسب الخلاف في الألف. وأما لمْ خُصَّتْ بأنْ تكون علامةً للرفع؟ فلائها قد تكون مرفوعةً بمعنى الفاعل أيضاً في مثل قولك: قاموا وقعدوا، فنُقِلَتْ من كونها مرفوعةً إلى كونها علامةً للرفع. وأما لمْ جيء بالتون فيهما جميعاً؟ فعوضاً من الحركة والتنوين فيما لم يكن فيه ألف ولام نحو زیدین وعمرین، وزیدان وعمران ورجلان، وعوضاً من الحركة دون التنوين فيما كان فيه الألف واللام نحو: الرجلان والثوبان، والزیدین والمسلمین، وما شاكل ذلك، وعوضاً من

(١) منذهب سيويه وأبي إسحق وابن السراج أن الألف والياء في المثني حرفا إعراب. ومنذهب الأخفش والمبرد إلى أنها دليلان على الإعراب. وقيل: منذهب سيويه أنها إعراب، وإلى ذلك ذهب الزبائدي

والفراء. والأول من هذه المذاهب المشهور من منذهب سيويه انظر ابن يمين ١٤٠/٤.

(٢) فإنه لا يجمع على هذا الجمع إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة فهو من أبنية القلة فإن أطلق بإزاء الكثير فتجاوز.



الحركة المقدرة دون التنوين فيها لا ينصرف نحو: موسىان وعيسىان، وموسون وعيسون، وما شاكل ذلك، هذا الاسم فيه الحركة دون التنوين لأنه لا ينصرف، وعوضاً من التنوين الظاهر والحركة المقدرة بعده في الاسم المقصور المنصرف في التثنية خاصة في مثل: فتى ورحى وعصا، تقول في تثنيته: فتبان ورحيان وعصوان، فالنون عوض<sup>(١)</sup> من تنوينه الظاهر وحركته المقدرة. وقد تكون النون عوضاً من الحرف في الناقصات والمبهات نحو: هذان وهذين، واللذان والذين والذين، النون في هذه الأسماء كلها عوض<sup>(٢)</sup> من حرف محذوف لأنه ليس فيها حركة ولا تنوين. فإذا قلت: هذا، فالألف فيه أصلية ثم تلحقه بعدها ألفاً أخرى أو ياءً على حسب كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فتجتمع فيه حرفين ساكنين وهو لا يجوز، فتحذف أحدهما وتبدل منه النون لأنها تدل على التثنية<sup>(٣)</sup>. وكذلك اللذان والذين فالحديث عليها كالحديث على هذين. فتدبر ذلك فهو من ألطف ما في هذا الباب. هذا جواب قولنا: لم جيء بالتنوين؟ وأما لم خصت بأن تكون عوضاً من التنوين؟ فلأنها هي التنوين في الحقيقة؛ لأن أصل التنوين أن يكون نوناً<sup>(٤)</sup> ساكنة. وقيل: خصت لما فيها من التغنين والترنين ولمشابهتها حروف المد واللين، والأول أصح. وأما لم حركت النون؟ فلالتقاء الساكنين، وهما النون وما قبلها من واو أو ياء أو ألف. وأما لم خصت بحركة الكسر مع التثنية وحركة الفتح مع الجمع فقد تقدم الحديث عليه في البابين فخذ من هنالك موثقاً إن شاء الله تعالى.

(١) في المخطوطة: عوضاً.

(٢) في المخطوطة: عوضاً.

(٣) اختلف النحويون في هذه التثنية. فذهب قوم إلى أنها تثنية صناعية والنون عوض من الحركة والتنوين وإن كان الواحد لا حركة ولا تنوين فيه؛ لأنه بالتثنية فارق الحرف وعاد إلى حكم التمكن فقتر فيه في التثنية الحركة والتنوين فصارت النون عوضاً منها. وذهب قوم آخرون إلى أن النون هنا عوض من الألف الأصلية حين حذفت في التثنية لالتقاء الساكنين. وذهب آخرون إلى أن التثنية ليست صناعية، وليست النون عوضاً من الحركة والتنوين ولا عوضاً من الحرف المحذوف، لأن أسماء الإشارة لا تصح تثنية شيء منها، لأن التثنية تأتي في النكرات وأسماء الإشارة لا يصح تنكيرها، وهذا هو الصواب كما يقول ابن يعيش. انظر شرح المفصل ١٢٢/٣.

(٤) في المخطوطة: نون.



## عقد باب المعاني

وفوائده تشتمل على أربع مسائل يقال فيها: ما المعاني؟ ولم جيء  
بالمعاني؟ وعلى كم تنقسم؟ وما أحكامها؟

**فصل:** أما ما المعاني؟ فهي الأغراض التي دلت عليها الألفاظ. وهذا  
أحسن العبارات. وأما لم جيء بها؟ فلتخرج الكلام من معنى الهذر إلى الفائدة.  
لأنه لو كان الكلام وارداً لغير معنى لتعزى من الفائدة. وأما على كم تنقسم  
المعاني؟ فاختلِف في قسمتها، فمنهم من جعلها ألوفاً، ومنهم من جعلها متين،  
وجعلها بعضهم عشرات، وبعضهم قال: هي سبعة، وقال آخرون: وهي ستة،  
وقال آخرون: خمسة، وقال آخرون: ثلاثة، وقال بعضهم: خبرٌ واستخبار فقط.  
وأصح الأقوال أنها تسعة وهي: خبرٌ واستخبار وأمرٌ ونهيٌ ودعاءٌ وتَمَنٍّ ووَعِيدٌ  
ونداءٌ وقَسَمٌ.

**فصل في معرفة الخبر:** واعلم أن الخبر كلُّ لفظة تحتلُّ الصدق  
والكذب، نحو أن يقول القائل: جاء زيد، فيمكن أن يكون زيدٌ قد جاء  
فيصدق في حديثه، ويمكن أنه لم يأتِ فيكذب في حديثه. والخبر ينقسم خمسة  
أقسام: إيجاب<sup>(١)</sup> مثل: زيد قائم، وإن زيدا قائم، ونفي<sup>(٢)</sup> مثل: لم يقم زيد،

(١) وهو ضربان: ضرب بحرف، وضرب بخبر حرف. وقد مثل المؤلف للضربين وحروفه ستة: «إن» و«أن»  
في الأساء، و«قد» والتونان في الأفعال، و«لام» الابتداء مع الاسم والفعل والحرف.

(٢) ولا يكون إلا بحرف أو ما يشبهه. وحروفه خمسة وهي: لا ولم ولما ولأن. أما ما يشبه حرف النفي  
فهو ليس.

وشرط مثل: إن يقيم أقم، وتعجب نحو قولك: ما أحسن زيداً، واستثناء نحو قولك: جاء الناس إلا زيداً. فهذه الأقسام كلها خبرٌ تحتل الصدق والكذب.

### فصل في معرفة الاستخبار: واعلم أن الاستخبار هو الاستفهام.

وهو كل لفظ يمكن أن نسأل عنه بـ «هل» أو بهزة الاستفهام أو بكلمة فيها معناها<sup>(١)</sup>، تقول: هل أبوك محمد؟ أزيد أخوك؟ والكلمة التي فيها معناها مثل: مَنْ وما وأي وكم وكيف وأين ومتى وأيان وأنى، هذه كلها أدوات الاستفهام<sup>(٢)</sup>، فيها معنى «هل» والألف<sup>(٣)</sup>. فـ «مَنْ» سؤال عمن يعقل، و«ما» سؤال عما لا يعقل، و«أَيُّ» سؤال عمن يعقل وعمن لا يعقل<sup>(٤)</sup>، و«كم» سؤال عن العدد، و«كيف» سؤال عن الحال، و«أَيْنَ» سؤال عن مكان، و«متى» سؤال عن زمان، وكذلك «أَيَّانَ» سؤال عن زمان أيضاً، و«أَنَّى» سؤال عن جهة ومكان أيضاً. وهذه الأسماء لا يعمل فيها ما قبلها قط إلا حروف الجر فيجوز أن تدخل عليها، فأما الأفعال وما شاكلها فلا يجوز أن تعمل فيها مقدمة عليها لأنها استفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فلهذا لم يتقدمه عامل.

### فصل: والاستخبار ينقسم إلى ستة أقسام: استخبار بمعنى التقرير وهو

من الخالق إلى المخلوق نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَكْذِبُ بِالْدينِ﴾<sup>(٦)</sup>. واستخبار بمعنى التقرير نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ حَرَّمَ أَمْ الْآثِثِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، أراد به: لم يحرم

(١) في المخطوطة: معناها.

(٢) الهزة و«هل» حرفان. و«أَيْنَ» و«أَنَّى» و«أَيَّانَ» و«متى» ظروف. و«مَنْ» و«ما» و«كيف» و«كم» و«أَيُّ» أسماء. وكلها مبنية باستثناء «أَيُّ».

(٣) أي: الهزة.

(٤) وعن الزمان والمكان والحال والعدد، فهي تقع سؤالا في كل شيء.

(٥) الفيل: ١.

(٦) الماعون: ١.

(٧) الأنعام: ١٤٣.

هذا ولا هذا فانقرعوا عن التحريم. واستخبار بمعنى التبكيت والتوقيف والتوبيخ نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رَسُلٌ مِنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، واستخبار بمعنى الاستهزاء نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، واستخبار بمعنى الموافقة نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>، واستخبار هو استفهام حقيقي نحو قولك: ما اسمك؟ وأين أبوك؟ وأين بيتك؟ وهذا يختص بالمخلوقين دون الخالق.

**فصل في معرفة الأمر:** اعلم أن الأمر هو أن يقول القائل لمن يخاطبه: افعَلْ كذا يا زيد، إن كان حاضراً، أو ليفعل فلان، إن كان غائباً. وهو ينقسم على تسعة أقسام: أمر بمعنى الإلزام، وهو الأمر الحقيقي الذي يستحق بفعله المدح ويتركه الذم، وهو يكون من القادر خاصة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٥)</sup>، وما شاكل ذلك. والثاني: أمر بمعنى الطلب والاستغفار، وهو يكون من المقدور إلى القادر على وجه الترفق نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(٧)</sup>، وما شاكل ذلك. والثالث: أمر بمعنى الإباحة وهو فيما لا يُستحق بفعله مدح ولا يتركه ذم، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٨)</sup>، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي وَثَلَاثَ رُبَاعٍ﴾<sup>(٩)</sup>، فهذا كله إباحة وليس بواجب. والرابع: أمر بمعنى الندب وهو فيما يُستحق بفعله المدح ولا يُستحق بتركه الذم وهو في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾<sup>(١٠)</sup>، وما شاكل ذلك، هذا ندب غير واجب. والخامس: أمر بمعنى الاستهزاء وهو من

(٦) آل عمران: ١٤٧.

(٧) الفاتحة: ٦.

(٨) الجمعة: ١٠.

(٩) النساء: ٣.

(١٠) النساء: ٨.

(١) يس: ٦٠.

(٢) الأنعام: ١٣٠.

(٣) الأنعام: ٢٢.

(٤) المائدة: ١١٦.

(٥) البقرة: ٤٣.

القادر على وجه الاستخفاف نحو قوله تعالى: ﴿أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وهم لا يقدرُونَ على ذلك، وإنما استَهْزِءَ بهم. والسادس: أمرٌ بمعنى التهديد، وهو أيضاً لا يكون إلا من القادر وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا بَشْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فهذا وما شاكله تهديدٌ لأنّه لم يأمرهم تعالى بفعل المعاصي التي هم يشاءون فعلها. والسابع: أمرٌ بمعنى التعجيز وهو في مثل قوله تعالى: ﴿فَاتَّوَا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وكذلك قوله تعالى<sup>(٤)</sup>. والثامن: أمرٌ بمعنى التوقيف نحو قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾<sup>(٥)</sup>، فأمره تعالى بأنَّ يذوق العذاب على وجه التوقيف على جزاء عمله وإلا فقد...<sup>(٦)</sup> إلى أن يذوقه وإن لم يأمره، وكذلك ما جرى هذا المجرى. والتاسع: أمرٌ بمعنى الخلق وهو لا يكون إلا من الباري سبحانه نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي طَوَّعْتُ أَوْ كَرَّهْتُ قَالَتَا أَتَيْنَا طَانِعِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٨)</sup>. فهذا كلّ أمر بمعنى الخلق لأنّه راجعٌ إلى المعدوم<sup>(٩)</sup>.

**فصل:** فإن كان الأمرُ بفعل مضارعٍ وجبَ جزمُه باللام نحو: ليقيم زيدٌ، وليغزُ عمرو. وإن كان بغير مضارع بُني آخره على الوقف إن كان

(١) الأنعام: ٩٣.

(٢) فصلت: ٤٠.

(٣) البقرة: ٢٣.

(٤) هذه العبارة زائدة لا لزوم لها. أو أن هناك آية بعدها أتى بها المؤلف كمثال آخر للتعجيز ولكنها سقطت أثناء النسخ. والله أعلم.

(٥) الدخان: ٤٩.

(٦) كلمتان لم تتضح حروفهما.

(٧) فصلت: ١١.

(٨) يس: ٨٢.

(٩) وهناك أمر بمعنى الإهانة والإخزاء كقوله تعالى: ﴿اخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوا﴾ المؤمنون: ١٠٨. وأمر بمعنى الإرشاد كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ النساء: ٦. أنظر كشف المشكل ١٤٤/٢.

صحيحاً نحو: اضرب يا زيد، وإن كان في آخره حرفٌ علّةٌ حذفته علامةً للبناء كما حذفته علامةً للإعراب، نحو قولك: ارم يا زيد، واغز يا عبداً، وما شاكل ذلك.

**فصل في معرفة النهي:** اعلم أن النهي هو أن يقول القائل لمن يخاطبه: لا تفعل يا زيد، إن كان حاضراً، ولا يخرج فلان، إن كان غائباً. ولا يكون النهي إلا بفعلٍ مضارع مجزوم بلا. والنهي ينقسم على ثلاثة أقسام: الأول: نهي بمعنى المنع، وهو النهي الحقيقي الذي يستحق بتركه الثواب وبفعله العقاب نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وما شاكل ذلك. والثاني: نهي بمعنى الاستغفار وهو من المقدور عليه إلى القادر نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾<sup>(٥)</sup> وما شاكل ذلك. والثالث: نهي بمعنى التحذير نحو قولك: لا تدن من الأسد فيأكلك، ولا تشرب اللبن فيضرّك، فهذا نهي بمعنى التحذير لأنه لم ينه عن محرم.

**فصل: والدعاء على وجهين:** دعاء للإنسان ودعاء عليه. فالدعاء الذي له هو ما أتى بلفظ «سلام» وما جرى مجراه نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٧)</sup> وما شاكل ذلك. والدعاء الذي عليه هو ما أتى بلفظ «ويل» وما جرى مجراه نحو قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾<sup>(٩)</sup> وما شاكل ذلك.

(٦) الصافات: ١٨١.

(٧) الصافات: ٧٩.

(٨) المطففين: ١.

(٩) الهمة: ١.

(١) هود: ٨٥.

(٢) الأنعام: ١٥١.

(٣) الشعراء: ١٨٣.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

(٥) البقرة: ٢٨٦.

والتمني أيضاً على وجهين: بمن به «لمت»، ومن به «ألا» فـ«لمت» لا تدخل إلا على المعارف خاصة نحو قولك: لمت الله يغفر لي، وليت ريداً عندنا. و«ألا» لا تدخل إلا على النكرات نحو قولك: ألا ماء بارداً فنشره، ألا رجل فنحدّثه، وما شاكل ذلك.

والوعيدُ على وجهين: صريحٌ وكناية. فالصريحُ نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إِنَّا عِثْدُنَا لِلظَّالِمِينَ نَاراً أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾<sup>(١)</sup>. والكنايةُ نحو قوله تعالى: ﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ ثم أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ<sup>(٢)</sup>، قيل: هذا وعيدٌ كناه الله تعالى. وقيل: إنّ أُولَىٰ بمعنى: ويل، وذئبٌ وإدٍ في جهنم يجتمعُ إليه صديقُ أهلِ النارِ ويحيهم ومصالاتهم<sup>(٣)</sup> فيصيرُ كالبحرِ يجري بأهله، والله أعلم.

وأما النداءُ والقسمُ فقد تقدّم الحديثُ عليهما في بابيهما فخذُ من هنالك موقفاً إنّ شاء الله تعالى.

فصل: وأما أحكامُ المعاني فقد دخلت تحتَ قسمةٍ مقسوماتها، ولم يبقَ من الأحكام إلا معرفةُ ما يُجابُ من المعاني وما لا يُجابُ وما يدخله الصدقُ والكذبُ وما لا يدخله ذلك.

أما فيما يُجابُ من المعاني، فالذي يجاب منها خمسة أنواع: أولها: الاستفهام، والثاني: الأمر، والثالث: النهي، والرابع: القسم، والخامس: التمني. فجوابُ الاستفهام بالجمَل والمفردات، نحو أن يقولَ القائلُ: ما اسمُك؟ وأين بيتُك؟ فتقول: اسمي زيدٌ، وبيتي في مكان كذا وكذا، وكذلك ما شاكل هذا. والمفرداتُ في قولِ القائل: هل عندك شيء؟ فتقول: نعم أو أبداً أو لا، سواء كان المفرد اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

(١) الكهف: ٢٩.

(٢) القيامة: ٣٤، ٣٥.

(٣) مفرداً مُصالَةً وهو ما سأل من أجسادهم

وأما الأمر والنهي والقسم والتمني فلا يكون جوابها إلا بالحروف أو  
الأفعال خاصة، وقد تقدّم الحديث عليها في مواضعها من هذا الكتاب.  
وأما الذي يجوز أن يدخل تحته الصدق والكذب فذلك الخبر وحده،  
يدخله الصدق والكذب من بين دعائم الكلام، وسائر المعاني ليس يدخل تحتها  
صدق ولا كذب، فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.



## عقد باب ما لا ينصرف

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: كم العلل المانعة من الصرف؟ وكم الأسماء التي لا تنصرف؟ ولم تُمنعت الصرف؟ وعلى كم تنقسم الأسماء التي لا تنصرف؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أما كم العلل المانعة من الصرف؟ فهي تسع، وقد جمعها ابن السراج في بيتين من الشعر فقال:

يكفُ الصرفَ تعريفٌ ووزنٌ      وتأنيثٌ وعدلٌ والجميعُ  
وإعجامٌ وتركيبٌ ووصفٌ      ومن فعلان أحرفه الفروعُ

هذه التسع العلل متى اجتمع في الاسم منها علتان<sup>(١)</sup> فصاعداً مُنع الاسم من الصرف. والصرفُ هو أن يدخلَ الاسم جميعُ الإعراب وهو الرفعُ والنصبُ والجرُّ لفظاً والتنوين ما لم يُضف أو تدخله الألف واللام، هذا هو الصرف.

**فصل:** وأما كم الأسماء التي لا تنصرف؟ فهي أربعة عشر نوعاً. الأول منها: كلُّ اسمٍ أعجميٍّ معرفٍ<sup>(٢)</sup> نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب وجبريل وميكائيل واسرافيل، وما شاكل ذلك من أسماء الأنبياء

(١) باستثناء ألف التأنيث المدودة والمقصورة، فإن كل واحدة منها مانعة من الصرف بانفرادها. وكذلك صيغة منتهى الجموع كمساجد ومسابيح، وهو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

(٢) أي: علم. واشترط ابن مالك أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف. انظر التسهيل ٢١٩.

والملائكة صلوات الله عليهم جميعاً. وكذلك سائر الأسماء الأعجميات المعرفات. هذا النوع مَنَعه من الصرف عِلْتان وهما: العُجْمَةُ والتعريف.

والنوع الثاني منها: هو كل اسم يكون معرفة<sup>(١)</sup> مؤنثاً بعلامة تأنيث وبغير علامة نحو: فاطمة وآسية مما فيه العلامة، وزينب وسعاد مما ليس فيه علامة. هذا النوع مَنَعه من الصرف التعريف والتأنيث<sup>(٢)</sup>.

والنوع الثالث منها: هو كل اسم يكون معرفة<sup>(٣)</sup> وفيه وزن الفعل المستقبل نحو: أحمد وأسعد ويزيد ويشكر وتغلب، وما شاكل ذلك. هذا النوع مَنَعه من الصرف التعريف ووزن الفعل المستقبل. وإنا قلنا: المستقبل، احترازاً من الماضي، فإن ما كان على وزنه مصروف. ألا ترى أن جبلاً على وزن «فَعَلَ»، ورجلاً على وزن «ظُرِفَ»، وكتفياً على وزن شَرِبَ وطَرِبَ. وكذلك في الرباعي ما كان على وزن «فَعَّلَ» فهو مصروفٌ نحو: جعفر وسحبيل<sup>(٤)</sup>، وما شاكل ذلك. وقد قيل: إن ما كان على وزن الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله لا ينصرف، وليس بمطردٍ عندي هذا<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: يكون علماً.

(٢) العلم المؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً. أما العلم المؤنث تأنيثاً مقتوياً فيشترط فيه أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، أو عَرَكَ الوسط كَسَقَر، لأن الحركة قامت مقام الحرف الرابع.

(٣) أي: علم.

(٤) في المخطوطة: سحبل، وهو تصحيف. والسحبيل هو الكبير.

(٥) وزن الفعل على ثلاثة أضرب: وزن يخص الفعل لا يوجد في الأسماء. وضرب يكون في الأسماء والأفعال، إلا أنه يغلب في الأفعال، وضرب يكون في الأسماء والأفعال من غير غلبة لأحدهما. فالأول نحو: ضَرِبَ وضُورِبَ، فهذان بناءان يخصان الأفعال لأنه بناء ما لم يسمَّ فاعله. فلو سُميت يد «ضَرِبَ» أو «ضُورِبَ» لم ينصرف ذلك الاسم للتعريف ووزن الفعل. والضرب الثاني نحو: أَفْكَل - وهو اسم للرعدة، وأيدع - وهو صبح، ويرمع - وهي حجارة دقاق، وَيَعْمَل - وهو جمع يَعمَلَة وهي الناقة السريعة، فهذه الأبنية أغلب في الأفعال لأن في أولها هذه الزوائد، وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة، فإذا سُمي شيء منها لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل. والضرب الثالث نحو: ضَرِبَ وَيَعْلَمَ وظُرِفَ، فلو سُميت بواحد منها فإنه ينصرف لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة لأحدهما على الآخر. وقد ذهب عيسى بن عمر إلى منع ما سُمي شيء من ذلك، انظر شرح الفصل لابن يعيش ٦٠/١، والأشعوني ٥٣٠/٢.

والنوع الرابع منها: ما يكون معرفة وفيه الزيادة وذلك مثل: عُثَان ومَرَوَان وعِمْرَان، وما شاكل ذلك. هذا النوع منعه من الصرف التعريف لأنه علم، وزيادة الألف والنون في آخره، لأنَّ أصل عُثَان من العثم وهو اندمال الجرح على فساد، ومروان من المرو<sup>(١)</sup>، وعمران من العمر. وسواء كان هذا الوزن على فَعْلَان بفتح الفاء نحو: سلمان، أو فُعْلَان بضمها: نحو عثمان، أو فَعْلَان بكسرها نحو: عمران، أو فُعَيْلَان بالتصغير، فإنه لا ينصرف.

والنوع الخامس منها: هو ما يكون معرفة مركباً<sup>(٢)</sup> نحو: حضرموت ويَعْلَبَك ومعدى كرب ورامَ هُرْمَز، وما شاكل ذلك. هذا النوع منعه من الصرف التعريف لأنه علم، والتركيب لكونه من اسمين. وللعرب فيه ثلاثة أقوال: منهم من يبيي الاسمين جميعاً على الفتح<sup>(٣)</sup>، ويقولون: هو مَبْيِي لتضمينه حرف العطف، ويمنع الصرف للعلتين<sup>(٤)</sup>. ومنهم من يبيي الأول على الفتح<sup>(٥)</sup> ويجري الثاني مجرى ما لا ينصرف، يكون في موضع الرفع مضموماً بغير تنوين، وفي موضع النصب والجر مفتوحاً بغير تنوين أيضاً. ومنهم من يُعرب الأول بوجه الإعراب ويُضيفه إلى الثاني ويصرفهما جميعاً<sup>(٦)</sup>. وأوّل الأقوال أصحّها<sup>(٧)</sup>، والله أعلم.

والنوع السادس منها: هو كلُّ اسم يكون معرفة معدولاً من «فاعل» إلى

(١) المرو: هي حجارة بيض براقه تفدح منها النار، واحدها مَرَوَة.

(٢) أي: يكون علماً مركباً تركيباً مزجياً. وهو كل اسمين جُعلا اسماً واحداً، ونُزِل ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها. وخرج تركيب الإسناد وتركيب الإضافة، فلا يمتنع من الصرف مع العلمية ولا دونها.

(٣) ما لم يكن الأول معتلاً فيسكن، وذلك تشبيهاً بخمسة عشر. وأنكر بعضهم هذه اللغة، وأجازها بعضهم. انظر شرح الأسموني ٥٢٤/١، والمساعد ٣٣/٣.

(٤) وهما العلمية والتركيب.

(٥) ما لم يكن آخره ياء كمعدى كرب فَبْيِي على السكون.

(٦) الصحيح أن ينظر إلى الثاني، فإن كان مما ينصرف صرفته وإن كان مما لا ينصرف لم تصرفه.

(٧) القول الثاني هو المشهور.

«فَعَلَ» نحو عَمَرَ وَزُقِرَ<sup>(١)</sup> وَقَتَمَ<sup>(٢)</sup>، وما شاكل ذلك. هذا النوع منعه من الصرف التعريف والعدل من فاعل<sup>(٣)</sup>، فأما قولهم: عُزِفَ وَخُفِرَ وَسُفِرَ من المجموعات، وَجُعِلَ وَجُرِّدَ وَصُرِّدَ<sup>(٤)</sup> من الآحاد فهذه كلها غير معدولة من شيء فيجب صرفها لأنه لم تجتمع فيها علتان يمنعانها من الصرف. هذه الستة الأولى لا تنصرف ما دامت معرفة، فإذا نُكِرَتْ انصرفت لزوال إحدى العلتين..

**فصل:** والنوع السابع منها: هو كل ما يكون في آخره ألف التانيث الممدودة وهو صفةٌ نحو قولك: بيضاء وصفراء وحمرًا، وما شاكل ذلك. هذا النوع منعه من الصرف التانيث والصفة، وقس عليه كل مؤنث صفةٍ مما ذكره «أفعل»، لأنّ مذكّر بيضاء أبيض، وصفراء أصفر، وكذلك يُقاس هذا النوع والنوع الثامن منها: هو ما يكون مجموعاً وفي آخره ألف التانيث، ويمنع الجمع ولزوم ألف التانيث، وهو على وجهين: ممدود ومقصور. والممدود بوزن «أفعلاء» و«فَعَلَاء» مثل: أنبياء وأوصياء وأولياء وفقهاء وظرفاء وعلماء، وما شاكل ذلك. والمقصور بوزن «فَعَالَى» و«فَعَلَى» نحو: سَكَارَى وَغَضَابَى وَصَرَغَى وَقَتَلَى، وما شاكل ذلك.

والنوع التاسع منها: هو ما يكون مؤنثاً مجموعاً. فمنعه من الصرف الجمع والتانيث، وهو مثل: عَذَارَى وَصَحَارَى وَقَضَايَا وَمَنَايَا، وما شاكل ذلك.

(١) هو الجمل الضخم، والرجل الشجاع.

(٢) هو الرجل المعطاء للخير.

(٣) قال الأشموني: «وإنما جعل هذا النوع معدولاً لأمرين، أحدهما: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة، إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية. والآخر: أن الأعلام يطلب عليها النقل، فجعل عمر معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة، ولم يجعل مرتجلاً، وكذا باقياها». شرح الأشموني ٥٣٥/٢.

(٤) هو طائر فوق العصافير.

والنوع العاشر منها: هو ما يكون في آخره ألف التانيث المقصورة وهي صفة نحو: سَكْرَى وَعَطَشَى، وما شاكل ذلك مما مذكّره على وزن فَعْلَان؛ لأنك تقول في مذكر سكرى وعطشى: سَكْرَان وَعَطَشَان. ويلحق بهذه نحو: سُفْلَى وَعُلْيَا وكُبْرَى وَصُغْرَى وَذِكْرَى وَذِكْرَى<sup>(١)</sup>، وما شاكل ذلك مما فيه الصفة والتانيث وليس مذكّره «فَعْلَان». ويلحق بهذا النوع أيضاً: جُمَادَى وَخَبَارَى، غير أن جُمَادَى وَخَبَارَى ليس فيهما إلا التانيث ولا صفة فيهما، وأحسب أنه يمنعها من الصرف التانيث ولزوم التانيث<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

والنوع الحادي عشر منها: هو ما يكون فيه الصفة وزيادة الألف والنون في آخره، فيمنعه من الصرف الصفة والزيادة، وذلك في مثل قولك: سكران وعطشان وغضبان، وما شاكل ذلك<sup>(٣)</sup>. وأما إذا قلت: حَسَانٌ وَسَّانٌ، واشتقتها من الحُسْنِ والسَّمنِ صرفتها لأنّ النون فيها أصلية. وإن اشتقتها من الحَسِّ وهو القطع والسَّم لم تصرفها لأنّ فيها الصفة والزيادة.

والنوع الثاني عشر منها: هو ما يكون صفةً بوزن «أَفْعَل» فيمنعه من الصرف الوزن والصفة<sup>(٤)</sup>، وهو على وجهين: صفةً تتبعها «مِنْ»، وصفةً لا تتبعها «مِنْ». فالصفة التي تتبعها «مِنْ» هي ما كانت راجعةً إلى أفعال الطباع نحو أن تقول: زيدٌ أَكْرَمُ من عمرو وأشرفُ منه وأظرفُ منه، وما شاكل ذلك.

(١) وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير.

(٢) الصحيح أن هذه الأنواع التي ذكرها المؤلف في هذا الفصل، وهي: النوع السابع والثامن والتاسع والعاشر، المانع من صرفها ألف التانيث دون النظر إلى اعتبارات أخرى؛ لأن ما فيه ألف التانيث يمنع صرفه مطلقاً، سواء كانت مقصورة أم معدودة، وسواء كان مصحوبها مفرداً أم جمعاً، اسماً أم صفة، لأن هذه الألف تزيد على تاء التانيث قوة، فهي علّة تقوم مقام علّتين، والتانيث اللازم هو الذي لا تزول علامته بحال، خلافاً لما فيه تاء التانيث. انظر ابن يعيش ٥٩/١، والأشعري ٥٠٨/٢.

(٣) ويشترط في هذا النوع أن لا يقبل التاء، إما لأنّ مؤنثه «فعل» كسكران، فإن مؤنثه سكرى، أو لكونه لا مؤنث له كلّحيان.

(٤) ويشترط فيه أن لا يقبل التاء، إما لأن مؤنثه «فعلاء»، كأحمر وأخضر، أو «فعل» كأفضل وأصغر، أو لكونه لا مؤنث له كأكثَر وأقَدَر.

والصفة التي لا تتبعها «مِنْ» هي ما كانت راجعة إلى أفعال الألوان نحو: أحمر وأصفر وأبيض، وما شاكل ذلك، فهاتان الصفتان جميعاً لا تنصرفان.

والنوع الثالث عشر منها: هو ما يكون مجموعاً، في آخره ألف ساكنة وبعدها حرفان أو ثلاثة<sup>(١)</sup>، نحو: دنائير ومساجد ودواب، وما شاكل ذلك. هذا النوع منعه من الصرف الجمع ونهاية الجمع، ومعنى نهاية الجمع: أن هذه الأسماء لا تنتهي إلى جمع غير هذا، وما عداها من المجموع ينتهي إلى غير ذلك الجمع. ألا ترى أنك تقول: ثياب في جمع ثوب، ثم تقول: أثواب، فتنتقل إلى جمع ثان. والأصل في هذا أن كل جمع له مثال في الآحاد فهو منصرف<sup>(٢)</sup>، ألا ترى أن رجالاً على وزن جِراب وكتاب فلهذا انصرف وما كان من جنسه، فتدبر هذا تجد عَجَباً.

والنوع الرابع عشر [منها]: هو ما يكون من الأعداد وهو صفة نحو: مَوْحَدٌ وأحاد، ومثنى ومثلاث ومثلث وثلاث، ومَرْبَعٌ ورُبَاعٌ، إلى أربعة مسموع، وإلى عشرة مقيس<sup>(٣)</sup>. فهذا النوع يمنع من الصرف العدل والصفة، قال الله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنَحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>(٥)</sup>. فهذه الثانية الأنواع جميعاً لا تنصرف في معرفة ولا نكرة، وإنما قلنا: في معرفة ولا في نكرة، لأن الستة

(١) وهو الجمع الموازن لـ «مفاعيل» أو «مفاعيل».

(٢) والجمع الذي ليس له نظير في الآحاد غير مصروف؛ لأنه صار بعدم النظر كأنه جمع مرتين، فإذا كان هذا الجمع صحيحاً غير معتل فأمره واضح. وإن كان معتلاً بالياء نحو جوارٍ وغواشٍ فإنه يتوّن في الرفع والجزم ويفتح في النصب من غير تنوين، نحو: هذه جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جوارٍ. وفي هذا مذهب، لا حاجة لذكرها هنا. انظر ابن يعيش ٦٣/١.

(٣) فيما لم يُسمع، فيه ثلاثة مذاهب، أحدها: أنه يقاس على ما سمع، وهو مذهب الكوفيين والزجاج. والثاني: لا يقاس، بل يقصر على المسموع، وهو مذهب البصريين. والثالث: أنه يقاس على «فُعَال» لا على «مَفْعَل». ونقل عن أبي حيان قوله: إن الوزنين من واحد إلى عشرة مسموعان، انظر شرح الأشموقي ٥١١/٢.

(٤) فاطر: ١.

(٥) النساء: ٣.

الأنواع الأولى<sup>(١)</sup> تنصرف في النكرة ولا تنصرف في المعرفة، وهذه كلها نكرات وهي لا تنصرف فاحتملت ذكر التعريف وإن لم تكن معارف. فإن عُرِف شيء منها بغير الألف واللام والإضافة مثل أن يكون علماً اجتمع فيه علل ثلاث فازداد تأكيداً في أنه لا ينصرف، فلهذا قلنا: إنها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة. فقد تبين لك بهذا أن الأسماء التي لا تنصرف تنقسم قسمين: قسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة وهو الذي تكون إحدى علتيه التعريف<sup>(٢)</sup> وهو الستة الأنواع التي تقدم ذكرها<sup>(٣)</sup>. تقول إذا نكرت شيئاً منها: هذا ابراهيم و ابراهيم آخر، ورأيت ابراهيم و ابراهيماً آخر، ومررت بابراهيم و ابراهيم آخر. فالأول لا ينصرف لأنه معرفة، والثاني ينصرف لأنه قد نكر. وهذا التنوين يسمى تنوين تنكير، وعلى هذا القياس سائر هذه. وقسم لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو الثانية الأنواع الأخر. هذا معنى قولنا في الترجمة: وعلى كم تنقسم الأسماء في الصرف؟

**فصل:** وأما لم تُمنعت هذه الأسماء الصرف؟ فلأنه غلب على أصلها علتان فرعيتان فأشبهت الأفعال فمُنعت الجر والتنوين كما مُنعتها الأفعال. وفي هذا حديث يطول ذكره أعرضنا عنه، إذ الغرض الاختصار<sup>(٤)</sup> والعلتان الفرعيتان كالعجمة والتعريف، أو الوزن والصفة، أو الجمع والتأنيث. فالتعريف فرع على التنكير، والعجمة فرع على العربية. ونحن نذكر العلل المانعة ونبين أنها فروع على أصول لها. فأولها: التعريف وهو فرع على التنكير كما تقدم، وإنما كان فرعاً عليه لأن التنكير عام والتعريف خاص. والوزن فرع على الموزون، لأن الموزون قبله. والتأنيث فرع على التنكير، لأن المذكر أغلب.

(١) في المخطوطة: الأولى.

(٢) أي: العلمية.

(٣) وهي: العلم الأعجمي، والعلم المؤنث، والعلم الذي فيه وزن الفعل، والعلم المختوم بألف ونون مزيدين، والعلم المركب تركيباً مزجياً، والعلم المعدول. وإلى جانب ذلك العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة نحو: أرطى. وهذا النوع لم يذكره المؤلف.

(٤) انظر ابن معين ٥٩/١.



والعدلُ فرعٌ على المعدول لأن المعدول قبله. والجمعُ فرعٌ على المجموع، لأن الجمع تابعٌ. والعجمةُ فرعٌ على العربية، لأن العربية أغلب. والركبُ فرعٌ على المركب لأنه تابعٌ له أيضاً. والوصفُ فرعٌ على الموصوف لأن الموصوف الأصل والصفةُ تابعةٌ له. والزيادةُ فرعٌ على المزيد عليه لكونه منفرداً عليها. فهذه العللُ كلها فرعيّاتٌ متى اجتمعَ منها في الاسم اثنتان منعاه الصرف.

**فصل:** وأمّا الأحكامُ فهي في واجبٍ وجائزٍ وممتنع. فبالواجب أن الاسم إذا اجتمع فيه علّتان منعاه الجرّ والتنوين. ومن الواجب أن يُنبعَ الاسم الذي لا ينصرف إذا كان مجروراً على موضعه دون لفظه. تقول: مررت بأحمد وزيد، وما شاكل ذلك. ومن الواجب أن تكونَ علامةُ الجرّ فيه الفتحة لخصتها.

**فصل:** وأمّا الجائز فيجوز للشاعر إذا اضطرَّ أن يصرفَ ما لا ينصرف وذلك في مثل قول حسان بن ثابت:

وجبريلُ أمينُ الله فينا      وروحُ القدس ليس له كِفَاءٌ<sup>(١)</sup>

ويجوز أن يصغر الجمع والمعدول وما كان بوزن «أفعل» فيصرف ذلك، لأن التصغير قد أزال إحدى علّتيه، تقول في الجمع: هذه دينيراتُ، وتقول في المعدول: هذا مَوْجِدٌ ومُثَلِّثٌ، وما شاكل ذلك. وتقول فيما كان على وزن «أفعل»: هذا أحيمرٌ، فإن صغرت ما عدا هذه مما لا ينصرف لم يجز صرفه.

ويجوز أن تُدخلَ الألفَ واللامَ على الاسم الذي لا ينصرف وتُضيفه فتصرفه وتدخله الجرّ، تقول: مررتُ بالمساجِدِ ومساجِدِكَ، وما شاكل ذلك.

ويجوز في كل اسم فيه علّتان وهو ثلاثي ساكن الأوسط أن تصرفه

(١) انظر ديوان حسان ٢٥. والبيت من قصيدة يهجو بها أبا سفيان مطلقها:

عفت ذات الأصابع فالجواء      إلى عنواء منزلها غلاء

وهو في القرطبي ٢٤/٢، ٣٧، واللسان (جبر)، وكشف المشكل ٤٨/٢. والشاهد فيه صرف «جبريل»

وهو لا ينصرف لأنه علم أعجمي للضرورة. وهذا من أحسن الضرورات لأنه رَدٌّ إلى الأصل.

لخفته، وأن لا تصرفه لاجتماع العلتين وذلك في مثل: هُنْد ودَعْد، وما شاكل ذلك، ألا ترى أن فيها المعرفة والتأنيث<sup>(١)</sup>، قال الشاعر فجمع بين اللغتين: لم تتلفح بفضلٍ يشرزها دَعْدٌ ولم تُغْدَ دَعْدٌ بالعُلْبِ<sup>(٢)</sup> فصرف الأول ولم يصرف الثاني. ومن العرب من يستخفُّ صرف الجمع لغير ضرورة<sup>(٣)</sup>، فيقول: رأيت دنانيراً ومساجداً، قال الله تعالى في قراءة بعضهم: ﴿وَأَكْوَابُ كَانَتْ قَوَارِيرًا \* قَوَارِيرًا﴾<sup>(٤)</sup>، وقال الشاعر: كأن دنانيراً على قسماهم وإن كان قد شَفَّ الوجوة لقاءً<sup>(٥)</sup> فصرف في الآية وفي البيت استخفافاً.

[فصل]: والمتنع ضد الواجب. يمتنع أن يدخل لفظ الجر والتنوين ما لا ينصرف. ويمتنع أن يُتبع إذا كان مجروراً على لفظه. ويمتنع أن يمتنع من الصرف علّة واحدة<sup>(٦)</sup>، فأما قولهم: التأنيث ولزوم التأنيث، والجمع ونهاية الجمع

(١) ومثل ذلك: نوح وهود ولوط، فيجوز صرفها لخفتها، ويجوز عدم صرفها لأن فيها العلتين وهما: العجمة والتعريف.

(٢) البيت لجرير، انظر ديوانه ٦٧. ويروى لعبادة بن قيس الرقيات، انظر ملحقات ديوانه ١٧٨. وهو في الكتاب ٢٤١/٣ دون نسبة، والجمل ٢٢١، والخصائص ٦١/٣، والموشح ١٤٤، والاقطصاب ٣٦٧، والكامل ٢٥٨/١، والحلل ٢٩٤، ومجمع الأمثال ٣٦١/١، واللسان (دعد)، والأشموقي ٥٢٧/٢. التلّفح الالتحاف بالثوب، والفضل: الزيادة. والعُلْب: جمع علبة، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب.

(٣) حكى الأخفش أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهي. وسبب ذلك جمعهم له جمع سلامة، نحو: صواحبات. المساعد ٤٤/٣.

(٤) الإنسان: ١٥، ١٦. وهذه قراءة نافع والكسائي. فالصرف هنا للتناسب. الأشموقي ٥٤٢/٢.

(٥) هذا البيت لمحرز بن مكعب الضبي. وهو في المهاسة للمرزوقي ١٤٥٧/٢، والاشتقاق لابن هويد ٦٢، واللسان (قسم)، وكشف المشكل ٤٩/٢، والقوائد السبع الطوال ٣٠٨، والكامل ٧١/١ ونسب فيه للمكعب الضبي، واسمه حريث بن عقوط.

(٦) وذلك في حال الاختيار والسعة.

فليس بعلة واحدة بل اثنتان<sup>(١)</sup>. وقل ما يمنع الاسم التأنيث ولزوم التأنيث  
بغير علة<sup>(٢)</sup> ثالثة<sup>(٣)</sup>. فأما الجمع ونهاية الجمع فكثير ما يمنع نحو: مساجد ودنانير  
ودواب وقناديل، فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

---

(١) لأن لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان، وكذلك هذا الجمع كما لم يكن له نظير في الأحاد صار لعدم النظير  
كأنه جمع ثانياً. انظر ابن يعيش ٧١/١.

(٢) الصحيح كما ذكرنا سابقاً أن لزوم التأنيث وحده هو المانع من الصرف لأنه علة تقوم مقام علتين.

## هذه أبواب المقصور والمدود

اعلم أنّ المقصور والمدود يحتملان حديثاً كثيراً وتقسيماً جمة، وفيها علم واسع، وقلما يحصى ذلك، وقد وضعت العلماء في معرفتهما كتباً كثيرة، ومصنفات مبسطة. وأظنّ أنّ كلّ واحدٍ منها يحتملُ كتاباً وحده؛ لأنّ كلام الناس أكثره داخلٌ تحتها ومداورة عليها. وسأذكر في كتابي هذا تنقلاً منها وزبداً مما يسهلُ حفظه ويكثر استعماله، وباقه التوفيق.

## عقد باب الممدود

وفوائد هذا الباب مشتملة على مسألتين يُقال فيهما: ما الممدود؟ وعلى كم ينقسم؟

[فصل]: أمّا ما الممدود؟ فهو كلّ اسم في آخره ألف ساكنة<sup>(١)</sup> بعدها همزة نحو: سماء وحناء وكساء وحرباء، وما شاكل ذلك. وسواء كانت الهمزة أصلية في مثل: قنّاء وحنّاء<sup>(٢)</sup>، أو منقلبة نحو: سماء وكساء<sup>(٣)</sup>، أو ملحقة نحو: حرباء وزيزاء<sup>(٤)</sup>، وما شاكل ذلك، أو زائدة للتأنيث نحو: خضراء وصفراء<sup>(٥)</sup>، وما شاكل ذلك، وزائدة أيضاً في الجمع المكسر نحو: أنبياء وأوصياء وظرفاء وعقلاء، وما شاكل ذلك. كلّ هذه الأسماء وما جرى مجراها ممدود.

فصل: وأمّا على كم ينقسم الممدود؟ فهو ينقسم على قسمين: قسم مسموع، وقسم مقيس: وكل واحد من هذين بحرّ واسع لو استقصينا على ذكره لخرجنا عن الغرض، ولكننا نذكر ما يسهل حفظه ويكثر استعماله.

(١) لا حاجة لأن يقول: ألف ساكنة، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة. والصواب أن يقول: ألف زائدة. ولو أن هذه العبارة الأخيرة فيها شيء من التقييد لأن هذه الألف قد تكون منقلبة عن واو أو ياء، نحو: ماء وشاء، ولكن هذا الضرب قليل. انظر ابن يعيش ٣٨/٦.

(٢) لأننا نقول: أقتأت الأرض، وحنّأت يدي.

(٣) فالهمزة في كساء بدل من الواو لأنه من الكسوة، وكذلك في سماء لأنه من السمو.

(٤) لأن هذا ونحوه ملحق ببرداح وشملال.

(٥) الهمزة في نحو: خضراء وصفراء، بدل من ألف التأنيث في نحو: حبلى وعطش، فهي ليست زائدة، وإنما هي منقلبة عن زائدة.

## عقد باب الممدود

وفوائد هذا الباب مشتملة على مسألتين يُقال فيهما: ما الممدود؟ وعلى كم ينقسم؟

[فصل]: أمّا ما الممدود؟ فهو كلّ اسم في آخره ألف ساكنة<sup>(١)</sup> بعدها همزة نحو: سماء وحناء وكساء وحرباء، وما شاكل ذلك. وسواء كانت الهمزة أصلية في مثل: قثاء وحناء<sup>(٢)</sup>، أو منقلبة نحو: سماء وكساء<sup>(٣)</sup>، أو ملحقة نحو: حرباء وزيزاء<sup>(٤)</sup>، وما شاكل ذلك، أو زائدة للتأنيث نحو: خضراء وصفراء<sup>(٥)</sup>، وما شاكل ذلك، وزائدة أيضاً في الجمع المكسر نحو: أنبياء وأوصياء وظرفاء وعقلاء، وما شاكل ذلك. كلّ هذه الأسماء وما جرى مجراها ممدود.

فصل: وأمّا على كم ينقسم الممدود؟ فهو ينقسم على قسمين: قسم مسموع، وقسم مقيس: وكل واحد من هذين بحرّ واسع لو استقصينا على ذكره لخرجنا عن الغرض، ولكننا نذكر ما يسهل حفظه ويكثر استعماله.

(١) لا حاجة لأن يقول: ألف ساكنة، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة. والصواب أن يقول: ألف زائدة. ولو أن هذه العبارة الأخيرة فيها شيء من التقييد لأن هذه الألف قد تكون منقلبة عن واو أو ياء، نحو: ماء وشاء، ولكن هذا الضرب قليل. انظر ابن يعيش ٣٨/٦.

(٢) لأننا نقول: أقتأت الأرض، وحنأت يدي.

(٣) فالهمزة في كساء بدل من الواو لأنه من الكسوة، وكذلك في سماء لأنه من السمو.

(٤) لأن هذا ونحوه ملحق ببرداح وشملال.

(٥) الهمزة في نحو: خضراء وصفراء، بدل من ألف التأنيث في نحو: حبل وعطش، فهي ليست زائدة، وإنما هي منقلبة عن زائدة.

وأما الممدود المسموع فهو ينقسم على ثلاثة أقسام: قسم مفتوح الأول، وقسم مكسور، وقسم مضموم. ونحن نذكر من كل قسم ألفاظاً كثيرة الاستعمال. فأما مفتوح الأول فهو مثل: الهناء والثناء - الزيادة، والنقاء والسماء والعطاء والولاء - من العتق، والبهاء - الزينة، والرِّفاء والقضاء والوضاء - الحُسْن، والدِّهَاء والقَوَاء - خلاء المنزل<sup>(١)</sup>، والداء والقياء والخفاء - من قولهم: بَرَحَ الخفاء<sup>(٢)</sup>، والوطاء - ضد الوعر، والذُّمَاء - بقية النفس، وقولهم: بَرَكَاءَ القتال<sup>(٣)</sup> نحو قول الشاعر:

ولا يُنْجِي من الغمراتِ إلَّا بَرَكَاءُ القتالِ أو الفَرَارُ<sup>(٤)</sup>  
وَصَنْعَاءُ وَرَوْحَاءُ وَيَهْرَاءُ - من أسماء البلدان<sup>(٥)</sup>، والقاصِصَاءُ<sup>(٦)</sup>  
والراهِطَاءُ<sup>(٧)</sup> والسايِبَاءُ<sup>(٨)</sup> والناقِصَاءُ<sup>(٩)</sup> والحَصَلَاءُ والدَامِيَاءُ<sup>(١٠)</sup> والباقِلَاءُ -  
مخفف، والبَدَاءُ - الرجوع في الرأي، وسَمِيرَاءُ<sup>(١١)</sup> وقَرَبَشَاءُ<sup>(١٢)</sup> وجَلُولَاءُ<sup>(١٣)</sup>.  
فهذه الأسماء ممدودة لا يجوز قصرها أبداً إلا لضرورة الشعر لا غير، وهي

(١) المنزل القَوَاء: هو الذي لا أنيس به.

(٢) أي: وضع الأمر.

(٣) البراكاء: هو أن يركوا يابلهم، ويتزلوا عن خيلهم، ويقاتلوا رجالة.

(٤) هذا البيت لبشر بن أبي خازم من قصيدة مطلعها:

ألا يمان الخليل ولم يسزاروا - وقلبك في الظمائن مستعثار  
وهو في ديوانه ٧٩، والجمهرة ٢٧٣/١، والمفضليات ٢٧٣/١، والحزانة ٥٠٦/٧، واللسان (برك)،  
وكشف المشكل ٢٣٣/٢، وابن يعيش ٥٠/٤.

(٥) أَمَا صَنْعَاءُ فمعروفة. وَأَمَا رَوْحَاءُ: فكان قرب المدينة، ويهراء: حي من اليمن.

(٦) القاصِصَاءُ: أحد بابي جحرة اليربوع.

(٧) الراهِطَاءُ: من جحرة اليربوع التي يخرج منها القراب.

(٨) السايِبَاءُ: النتاج.

(٩) الناقِصَاءُ: أحد بابي جحرة اليربوع.

(١٠) الدامِيَاءُ: البركة.

(١١) الذي في المعجم سَمِيرَاءُ، بضم السين، اسم موضع.

(١٢) القربشَاءُ: ضرب من التمر.

(١٣) يقال جهة جلولا، أي: واسعة. وساء جلولا، أي: مصحبة لا سحاب فيها.



مسموعة من غير تعليل ولا قياس، وهي ثلاثة وثلاثون اسماً.

فأما مكسور الأول فمنها: الجلاء - من جَلِيَ السيف<sup>(١)</sup> واجتلاء العروس<sup>(٢)</sup>، والجَنَاء والفناء والولاء - الموالاتة، والجِذَاء - من المجاذاة<sup>(٣)</sup>، والزَّناء وسِعَاء القرطاس<sup>(٤)</sup> والدِّماء - جمع دم، والظُّلاء - الخمر، والإِناء - من الأوعية وسِواء وجِرَاء - جبل بمكة، والشتاء والكِبْرِيَاء والسمِماء<sup>(٥)</sup> والخطِيباء - وهي الخطبة، والخلِيفاء - وهي الخلافة، وفي الحديث قال عمر رضي الله عنه: «لولا الخُلفاء لأذنت»، والمرء والرِّفاء - من قولهم: بالرِّفاء والبنين، وكذلك صلاة العِشاء، وسيمياء الصالحين، وطِرمساء - من قولهم: ظلمة طِرمساء<sup>(٦)</sup>، وثِرمداء - اسم موضع<sup>(٧)</sup>.

فصل: وأما مضموم الأول فمنها<sup>(٨)</sup>: شُعَبَاء - اسم بلد<sup>(٩)</sup>، وعُشْرَاء - اسم للدابة الحامل<sup>(١٠)</sup>، ونُقَسَاء - اسم للمرأة<sup>(١١)</sup>، والقُوبَاء<sup>(١٢)</sup> والقُثَاء - نحو قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾<sup>(١٣)</sup>، والجُفَاء - نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا

(١) أي: صقله.

(٢) أي: النظر إليها.

(٣) وهي القيام على أطراف الأصابع.

(٤) ما أخذ منه.

(٥) وهي السمّة.

(٦) أي: شديدة.

(٧) موضع أو ماء في ديار بني سعد وثاؤه مفتوحة وليست مكسورة.

(٨) في المخطوطة: منها.

(٩) موضع في جبال طبرستان، وهو مقصور. قال جرير:

أعبدتُ حلّ في شَمْسِي غريبها      ألوماً لا أبا لك واغترابها

(١٠) التي مضى على حملها عشرة أشهر.

(١١) إذا وضعت.

(١٢) وهو الحزاز.

(١٣) الأعلى ٥.

الزُّهْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً<sup>(١)</sup> ، والرُّخَاءُ - الرِّيحُ اللَّيْنَةُ نحو قوله تعالى: ﴿رُخَاءَ  
حَيْثُ أَصَابَ﴾<sup>(٢)</sup> ، والمَلَاءُ - جمع مَلَاءَةٍ، ورُؤَاةُ الشَّيْءِ - منظره، والعُنُطِيَاءُ - ذكر  
الجراد، والقَرْفَصَاءُ، والمَطْطِيَاءُ - التبخر.

**فصل:** فأما الممدودُ المقيس فهو بابٌ واسعٌ قلما انحصَرَ في كتاب،  
ولكنَّا نذكر منه أوزاناً كثيرة الاستعمال محصورة بالأمثال إن شاء الله تعالى.  
وهو ينقسم قسمين: أسماء ومصادر. فالأسماء تنقسم على خمسة أصناف. الصنف  
الأول: كل اسم يكون جمعه على وزن «أَفْعَلَةٌ» نحو: كِسَاءٌ وِرْدَاءٌ وِوَعَاءٌ  
وِغِشَاءٌ وِغِذَاءٌ، وما شاكل ذلك. هذه الأسماء كلها ممدودةٌ لأنَّ جمعها: أَكْسِيَةٌ  
وَأُرْدِيَةٌ وَأَوْعِيَةٌ وَأَغْشِيَةٌ وَأَغْذِيَةٌ، وقِسْ على هذا الباب ما جرى مجراه<sup>(٣)</sup>.  
والصنف الثاني: ما كان على «فَعْلَاءَ» وهو صفةٌ لمؤنثٍ ومذكَّره على «أَفْعَلٌ»  
نحو: حمراءٌ وبيضاءٌ وصفراءٌ، وما شاكل ذلك. والصنف الثالث: ما جاء على  
وزن «فُعْلَاءَ» و«أَفْعِلَاءَ» وهو جمعُ «فَعِيلٍ»<sup>(٤)</sup> نحو قولك: فُقَهَاءٌ وَعُلَمَاءٌ وَظُرُقَاءٌ  
وَأَنْبِيَاءٌ وَأَوْصِيَاءٌ، وقِسْ على هذا ما جرى مجراه نحو: الكُبَرَاءُ والحُلَمَاءُ والعُقَلَاءُ  
والجُهَلَاءُ، وما شاكل ذلك. قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ  
أَوْلِيَاءَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>(٦)</sup>، وقال  
سبحانه: ﴿ذُرِّيَّةَ ضَعَفَاءَ﴾<sup>(٧)</sup>، وقال تعالى: ﴿خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٨)</sup>، وقال تعالى:  
﴿وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾<sup>(٩)</sup> الصنف الرابع: ما كان جمعاً لـ «فَعْلَةٍ» غالباً

(١) الرعد: ١٧.

(٢) ص: ٣٦.

(٣) مثل: الحذاء والفناء والقطاء واللحاء والرشاء.

(٤) أو جمع فاعل.

(٥) هود: ٢٠.

(٦) فاطر: ٢٨.

(٧) البقرة: ٢٦٦.

(٨) النمل: ٦٢.

(٩) آل عمران: ١٨١.

نحو: شِكَاء - جمع شَكْوَة<sup>(١)</sup>، وَرْكَاء - جمع رُكْوَة<sup>(٢)</sup>، وَغَرَاء - جمع غَرْوَة<sup>(٣)</sup>، وما شاكل ذلك. وقلنا: كل مصدر غالباً، احترازاً من قرى - جمع قرية، فإنه وَرَدَ مقصوراً<sup>(٤)</sup>، والصنف الخامس: جمع كل اسم آخره حرفٌ عليل سواء كان الحرف ياءً أو واواً، وسواء كان الحرف العليل محذوفاً أو موجوداً أو مخففاً أو مشدداً، فإن جمعه ممدوداً، أعني الجمع المكسر نحو: الآباء والأبناء والأعمام<sup>(٥)</sup> والأهنة<sup>(٦)</sup> والأشياء والأثواء<sup>(٧)</sup> والأقنياء<sup>(٨)</sup> والأثعناء<sup>(٩)</sup> والظباء والدلاء<sup>(١٠)</sup> والأضواء. هذه كلها ممدودة لأنها جمع اسم معتل الآخر. وقس على هذا ما جرى مجراه موقفاً إن شاء الله تعالى. هذه الأصناف كلها ممدودة بالقياس.

**فصل:** وأما المصادر الممدودة فهي على ضربين: مصادر ممدودة بزيادة، ومصادر بغير زيادة. فالمصادر بالزيادة هي مصادر كل فعل معتل اللام من الرباعي والخماسي والسداسي. فمصدر الرباعي نحو: ألقى إلقاءً، وألهم إلهاءً، وأومى إيماءً، وفس على هذا ما جرى مجراه. ومصادر السداسي نحو: استدعى استدعاءً، واستلقى استلقاءً، واستعطى استعطاءً، وفس على هذا ما جرى مجراه.

(١) وهي جلد الرضيع، وهو اللبن.

(٢) وهي إناء صغير من جلد يشرب فيها الماء.

(٣) وهو الأسد.

(٤) كل مصدر: هاتان الكلمتان زائدتان، لأنه لم يذكرهما في هذا الصنف، ولا في الأصناف السابقة، ثم

هو يتحدث عن الأسماء وليس عن المصادر.

(٥) جمع حمير، وهو قريب الزوج كالأخ والأب.

(٦) جمع هن، وهو الشيء، ويكنى به عن عورة الإنسان، وفي الحديث: «مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ مِنْ أَبِيهِ وَلَا تَكْتَوَاهُ».

(٧) جمع نَوَى، وهو سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقبه من المشرق. وكانت العرب تصيف الأمطار والرياح إلى الساقط منها، وقيل: إلى الطالع منها.

(٨) جمع قَيْء، وهو الظل.

(٩) جمع يَشْمِي، وهو وعاء للشمن.

(١٠) جمع دَلْو.

فأما المصادر التي هي ممدودةٌ بغير زيادة فهي المصادرُ التي من الثلاثي التي هي بمعنى الأصوات نحو: الدعاء والبكاء والنداء والرُّغاء - وهو صوت الناقة، والثُّغاء - وهو صوتُ الشاة، والعواء - وهو صوتُ الذئب، والصُّواء - وهو صوت الكلب، والضُّغاء - وهو صوت الثعلب. وعلى هذا قياس ما ورد من هذا النوع.

فأما مصادر سائر الأفعال الثلاثية فهي غير محصورة. منها ما يكون مقصوراً، ومنها ما يكون ممدوداً. وهي باب واسع لا معنى لذكرها هاهنا، وقد قدّمنا ما فيه كفاية. فما انقاس لك منها فقيس وما لم ينقش فارجع به إلى السماع موقفاً إن شاء الله تعالى.

## عقد باب المقصور الذي لا يجوز مده

وفوائد هذا الباب مشتملة على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما المقصور؟ ولم  
سُمي مقصوراً؟ وعلى كم ينقسم؟

**فصل:** أما ما المقصور؟ فهو كل اسم في آخره ألف ساكنة<sup>(١)</sup> قبلها  
فتحة سواء كانت الألف أصلية<sup>(٢)</sup> أو منقلبة<sup>(٣)</sup> أو زائدة للتأنيث<sup>(٤)</sup>. فالأصلية  
في مثل: موسى وعيسى، والمنقلبة في مثل: فتى ورحى وعصا، والزائدة للتأنيث  
في مثل: سكرى وحُبلى، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وأما لم سُمي المقصور مقصوراً؟ فلأنه قُصِرَ عن المد  
والإعراب فصار بمنزلة المحبوس المنوع.

وأما على كم ينقسم المقصور؟ فعلى قسمين: قسم مسموع، وقسم مقيس.

(١) قال ابن جني: هو قال بعضهم ألف ساكنة، ومن المعلوم أن الألف لا تكون إلا ساكنة، لكن احترز  
عن الحركة المتحركة نحو ما ذكرناه من قولنا: رثاً وخطأ. وقال بعضهم: ألف مفردة، كأنه احترز عن  
الممدود من نحو حرّاء وصفراء؛ فإن في آخر هذا القبيل ألفين، إحداهما للتأنيث زائدة بمنزلتها في  
سكرى والأخرى قبلها للمد وهذا كله لا حاجة إليه، لأن قولنا: ألف، كاف في تعريف المقصور،  
لأن مثل خطأ وحرّاء ليس آخرهما ألفاً إنما هي همزة، وليس الاعتبار بالخط، إنما الاعتبار باللفظ.

شرح الفصل ٣٧/٦.

(٢) لا تكون أصلية مطلقاً في اسم متحرك.

(٣) ويكون انقلاباً إما عن ولو أو ياء.

(٤) همزة على حدة نحو لوطى، وتأتي للتأنيث نحو جمادى وتأتي لتغير إلحاق ولا تأنيث بل لتكثير

الكثرة وتغير الضمة نحو ابن جني ٣٧/٦.

فالقسمُ المسموعُ نذكر منه ألفاظاً يكثر استعمالها ويسهل حفظها، وهي تنقسم على ثلاثة أقسام: قسم مفتوح الأول، وقسم مضموم، وقسم مكسور. فالمفتوح الأول مثل: الطوى - وهو الجوع، والقذى في العين، والحنا - وهو الفحش، والشجا - وهو الحزن، والمدى - وهو الغاية، والصدى - وهو طائر<sup>(١)</sup>، والصدى - وهو العطش، والثوى - وهو البعد، والضئى - وهو المرض، والضوى - وهو الهزال، والونى - وهو التعب، والثوى - وهو الهلاك، وسلى الناقة<sup>(٢)</sup>، والنرى من قولهم: فلان في ذرى فلان<sup>(٣)</sup>، والأسمى - وهو الحزن، والندى - وهو الكرم، والندى - وهو التراب الرطب<sup>(٤)</sup>، وقولهم: رهبوتى خير من رهبوتى<sup>(٥)</sup>، وسمحي - وهي الناقة السريعة، وحجوجى - وهو الطويل، والدلنطى - وهو الغليظ، والشنفرى - شاعر، وضوطرى - اسم ذم، ومن أسماء المشي: القهقرى والخيزرى<sup>(٦)</sup> والرتكى<sup>(٧)</sup> والخوزلى<sup>(٨)</sup> والرطى<sup>(٩)</sup>. ومن أسماء البلدان خيبرى - وادي معروف، ومنه قولهم: حمى خيبرى فإنه خيسرى<sup>(١٠)</sup>؛ هذه الأسماء كلها مقصورة تكتب بالياء. والعصا والقفا وقطا - جمع قطة، والقرا - وهو الظهر، والصفاء - وهو الميل، والقنا - وهو عيدان الرماح، واللها - جمع لهاة<sup>(١١)</sup>، والقلا - وهو جمع فلاة، والقضا - شجر. هذه أيضاً أسماء مقصورة تكتب بالألف. هذا في مفتوح الأول.

(١) هو ذكر البوم.

(٢) هي جلدة رقيقة يكون فيها الولد. وهو من الناس المشية.

(٣) أي: في كتفه وستره.

(٤) والندى أيضاً المطر والبلل.

(٥) أي: الرهبة خير من الرحمة.

(٦) مشية بتفكك.

(٧) يقال: رتك البعير، أي: قارب خطوه.

(٨) مشية في تناقل.

(٩) ضرب من العدو.

(١٠) أي: خسارة.

(١١) وهي الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم.

**فصل:** فأما مكسور الأول فهو نحو: عيسى والحجى - وهو العقل، والنهى - وهو واحد الأمعاء، ويمى - وهو الوادي بمكة، وقري الضيف، وسوى في قوله [تعالى]: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾<sup>(١)</sup>، وكذلك سوى التي بمعنى غير، ورجل رضى، والرفقى من أسماء المشي، والجُرثى - وهي النفس، وهذا في مكسور الأول.

وأما مضموم الأول فهو نحو: موسى وطوى - وهو اسم وادٍ بالشام، وهو الذي كَلَّمَ الله فيه موسى عليه السلام، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾<sup>(٢)</sup> . والنهى - وهو العقل من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾<sup>(٣)</sup> ، وسرى الليل، والعلى، والقرى - جمع قرية، وسوى - لغة في سوى، والسها - وهو الكذب والباطل، والثريا، والمطيطى<sup>(٤)</sup> - موضع، والمُرَيْطى - جلدة أسفل البطن، وكذلك السُرَيْطى<sup>(٥)</sup>، وخُلَيْطى من قولهم: هم في خُلَيْطى<sup>(٦)</sup>، والخُرَيْقى - وهو عظم الورك، والشُقَّارى - وهو نبت معروف. وهذا في مضموم الأول، وأكثر هذه الأسماء تكتب بالياء.

**فصل:** وأما المقصور المقيس فهو بابٌ واسعٌ أيضاً، ولكننا نذكر منه أوزاناً كثيرة الاستعمال بصورةً بالأمثال. وهو ينقسم على قسمين: أسماء ومصادر. فالأسماء ستة أصناف: الصنف الأول: ما أتى على وزن فَعْلٍ - مضموم الأول ساكنُ الثاني نحو: كُبْرَى وصُغْرَى ودُنْيَا وأُخْرَى وَعُلْيَا وبُشْرَى، وقس على هذا ما ورد عليك من جنسه. والصنف الثاني: ما أتى على وزن فَعْلٍ - مفتوحُ الأول ساكنُ الثاني، بشرط أن لا يكونَ لَوْنًا، سواءً كانَ لمفردٍ أو لجمع

(١) طه: ٥٨.

(٢) طه: ١٢.

(٣) طه: ٥٤.

(٤) المطيطى: التبخر ومدّ الدين بالنهى.

(٥) السُرَيْطى: الذي يأخذ الدين ويبتلع.

(٦) أي: في اختلاط.



نحو: سَكْرَى وَغَضِبَى وَعَطَشَى من المفردات، وَصَرَعَى وَقَتَلَى وَأَسْرَى من المجموعات. فهذه الأسماء وما جرى مجراها مقصورةٌ إلا اسمين شاذين، فقد وردا بمدودين وهما: عَذْرَاءٌ وَصَحْرَاءٌ. والصنف الثالث: ما أتى على وزن فَعْلَى - مكسورُ الأول ساكنُ الثاني مثل: ذَكَّرَى وَشَفَّرَى<sup>(١)</sup> وَذَفَّرَى وَكَسَّرَى، وقس على هذا ما شاكله. والصنف الرابع: ما كان جمعاً لَفُعْلَةٍ - بضم الفاء، أو لِفُعْلَةٍ - بكسرها نحو: مُدَى وَعُرَى وَكُنَى في جمع مُذْيَةٍ وَعُرْوَةٍ وَكُنَيْتَةٍ، وَلِحَى وَحَلَى جمع لِحْيَةٍ وَحِلْيَةٍ، وما شاكل ذلك. والصنف الخامس: ما أتى على وزن «أَفْعَل» في الصفات<sup>(٢)</sup> أو على وزن «مَفْعَل» في أسماء المفعولين. مثال الصنفين جميعاً: أَحْوَى وَأَقْنَى<sup>(٣)</sup> وَأَعَشَى وَأَعْمَى وَأَذْنَى وَأَقْصَى وَأَهْدَى وَأَشَقَى، وما شاكل ذلك. وَمُعْطَى وَمَوَلَى وَمُضْطَفَى وَنُجْتَبَى وَمُسْتَدْعَى، وما شاكل ذلك. هذه كلها مقصورة. والصنف السادس: ما جاء على وزن «فُعَالَى» و«فَعَالَى» - بضم الفاء وفتحها، سواءً كان لمفرد أو مجموع نحو: حُبَارَى وَجُبَادَى من مضموم الفاء المفرد، وَفَرَادَى وَسُكَارَى من المضموم المجموع، وَعَذَارَى وَمَهَارَى وَعَطَايَا وَمَنَايَا وَقَبَارَى وَقَضَايَا، وما شاكل ذلك من مفتوح الأول المجموع. هذه الأسماء كلها مقصورة.

**فصل:** وأما المقصورُ من المصادر فهو كلُّ مصدرٍ صدرَ من فعلٍ معتلٍّ اللام بشرط أن يكونَ في أول المصدر ميمٌ زائدةٌ فإنه يكون مقصوراً سواءً كان من ثلاثي أو من رباعي أو من خماسي أو من سداسي مثل: مَرَمَى وَمَغْزَى وَمَرَعَى وَمُرْتَقَى وَمُرْتَمَى وَمُسْتَشْفَى وَمُسْتَدْعَى، وما شاكل ذلك. هذه المصادر كلها وما جرى مجراها مقصورة.

(١) اسم كوكب.

(٢) أي: في أسماء الفاعلين.

(٣) القتا: احديداب في الأنف. يقال: رجل أَقْنَى الأنف. والحوّة: سمرة الشفة، يقال: رجل أَحْوَى وامرأة حواء.

وأما مصادرُ الفعل الثلاثي التي ليس في أولها ميمٌ فهي غيرُ محصورة  
لأنه قد يأتي منها المصدرُ ممدوداً ومقصوراً. فالمقصورُ مثل: الهدى والرضى  
والعمى. والممدود مثل: النِّهاء والبقاء والفناء، وما شاكل ذلك. فما أشكل عليك  
من هذه فارجع به إلى السماع.

فأما الأفعالُ فكلُّ فعلٍ صحيح العينِ معتلٌّ اللام بالألف فهو مقصورٌ  
نحو: دعا وغزا ورمى وتلا، وما شاكل ذلك. وسواءٌ كان هذا الفعل ثلاثياً أو  
فوق الثلاثي فإنه مقصور. وكلُّ فعلٍ معتلٌّ العين بالألف وبعد الألف همزةً  
فإنه ممدود نحو: شاءَ وساءَ وناءَ وفاءَ - إذا رجع، وما شاكل ذلك.

## عقد في معرفة ما يمدّ فيكون له معنى ويقصر فيكون له معنى ثان واللفظ واحد

وهذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام: قسم مفتوح الأول، وقسم مضموم،  
وقسم مكسور.

**فصل: في ذكر مفتوح الأول:** فمن ذلك العراء المكان الخالي،  
[ممدود]، نحو قوله تعالى: ﴿فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، والعري فناء  
الدار، مقصور. والحياء من الاستحياء، ممدود، وكذلك حياء الدابة والحيا الغيث،  
مقصور. والخلاء - من الخلوة، ممدود، والخلل الحشيش الرطب، مقصور. والجلاء -  
من إجلاء القوم من بلدهم، ممدود، وعليه قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ  
عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وجلا في قولهم: ابن جلا، من أساء القمر، وقيل:  
هو اسم لقرن الشمس، مقصور. قال الشاعر:

أنا ابن جلا وطلأُ الشنايا      متى أضمر العمامة تعرفوني<sup>(٣)</sup>

(١) الصافات: ١٤٥.

(٢) الحشر: ٣.

(٣) هذا البيت لسعيم بن وثيل الرياحي. وهو في الكتاب ٢٠٧/٣، والمقرب ٢٨٣/١، والخزانة ٢٥٥/١،  
ومجالس نعلب ١٧٦/١، ومغني اللبيب ٢١٢، والكامل ١٨٧/١، وابن يعيش ٦١/١، ومعاهد  
التنبيه ٣١٩/١، والمعاني الكبير ٥٣٠/١، والشعر والشعراء ٦٤٣، والأصمعيات ١٧، وكشف  
المشكل ٢٤٧/٢، والأشعوني ٥٣١/٢. الجلا: هو انحسار الشعر عن مقدم الرأس. وقد وقع الخلاف  
بين عيسى بن عمر وسيبويه في هذه الكلمة. فعند عيسى أن «جلا» علم غير منصرف لأنه منقول من  
الفعل دون ضميره، وسيبويه يرى أنه جملة محكية.

والجِوَاءُ اسْمٌ مَوْضِعٌ<sup>(١)</sup>، ممدود، والجِوَى دَاءٌ فِي الْبَطْنِ، مَقْصُور. وَالزَّاءُ كَثْرَةُ الْمَالِ، ممدود، وَالزَّيُّ التَّرَابُ مَقْصُور. وَالْهَوَاءُ مِنَ الْجَوِّ، ممدود، وَالْهَوَى هَوَى النَّفْسِ، مَقْصُور. وَالْعَشَاءُ مِنَ الْعَشِيِّ، ممدود، وَالْعَشَا فِي الْعَيْنِ، مَقْصُور. وَالشَّاءُ مِنَ الْمَجْدِ، ممدود، وَسَنَى الْبَرْقِ، مَقْصُور، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾<sup>(٢)</sup>. وَالضُّفَاءُ مِنَ الْمَصَافَاةِ، ممدود، وَالضُّفَا الصَّخْرُ، مَقْصُور. وَالرَّجَاءُ ضِدُّ الْيَأْسِ، ممدود، وَالرَّجَا رَجَا الْيَتِيمِ<sup>(٣)</sup>، مَقْصُور. وَالْبَرَاءُ مِنَ الْمُبَارَاةِ، ممدود، وَالْبَرَى التَّرَابُ، مَقْصُور. وَالْفَتَاءُ مِنَ حَدَاثَةِ السَّنِّ، ممدود، وَالْفَتَى وَاحِدُ الْفَتَيَانِ، مَقْصُور، قَالَ الشَّاعِرُ فِي الْأَسْمِينَ جَمِيعاً:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتِينَ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ الْبَشَاشَةُ وَالْفَتَاءُ<sup>(٤)</sup>  
وَالْفَتَاءُ ذَهَابُ الشَّيْءِ، ممدود، وَالْفَنَاءُ نَبْتٌ يُقَالُ لَهُ: عَنَبُ الثَّعْلَبِ، مَقْصُور. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حُبَّ الْفَنَاءِ لَمْ يَحْطَمْ<sup>(٥)</sup>  
وَالْحَفَاءُ سَيْرُكَ بِلا نَعْلِ، ممدود، وَالْحَفَى وَهُوَ الْقَدَمُ نَفْسَهُ، مَقْصُور. وَالْجَدَاءُ هُوَ الْإِغْنَاءُ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَمَا يُجْدِي عَنْكَ لَدَيَّ، ممدود، وَالْجَدَى وَهُوَ الْعَطِيَّةُ، مَقْصُور. وَالذُّكَاةُ الْعَقْلُ، ممدود، وَالذُّكَى مِنَ النَّارِ، مَقْصُور. وَالنَّسَاءُ النَّسِيَةُ، ممدود، وَالنَّسَا عَرَقٌ فِي بَاطِنِ الْفَخْذِ، مَقْصُور. وَالْعَفَاءُ مِنَ الْإِعْفَاءِ، ممدود، وَكَذَلِكَ مِنَ عَفَاءِ الدَّارِ وَهُوَ خَلَاوَاهَا، وَالْعَفَا وَلَدُ الْحِمَارِ، مَقْصُور. وَالْوَرَاءُ ضِدُّ الْأَمَامِ، ممدود، وَالْوَرَى اسْمُ الْخَلْقِ، مَقْصُور. وَالِدَوَاءُ الَّذِي يُتَدَاوَى بِهِ، ممدود، وَالْدَوَى وَهُوَ الرَّجُلُ الْعَمِي، مَقْصُور. هَذَا فِي الْمَفْتُوحِ الْأَوَّلِ.

(١) قَالَ عَنُقْرَةَ:

يَا دَارَ عِبْلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي وَعَمِي صَبَاحاً دَارَ عِبْلَةٍ وَاسْلَمِي

(٢) التَّوْرَةُ: ٤٣.

(٣) أُمِّي: نَاحِيَتِهِ.

(٤) سَبَقَ فِي بَابِ التَّمْيِيزِ.

(٥) هَذَا الْبَيْتُ لَزْهَرِ بْنِ أَبِي سَلَمَى. وَهُوَ فِي شَرْحِ دِيوَانِهِ ١٢، وَالْكَامِلُ ٩٢/٢. وَاللَّسَانُ (فَتَتْ)، وَكَشَفَ

الْمَشْكَالَ ٤٦١/٢، وَشَرْحَ الْقَصَائِدِ الْعَشْرِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٢١٠.

## فصل: في مكسور الأول: الصَّلَاةُ وهو النَّارُ، ممدود، والصَّلَى وهو المصدرُ

من الاصطلاء، مقصور. والغِنَاءُ من الصوت، ممدود، والغِنَى ضدُّ الفقر، مقصور.  
والعِدَاءُ الموالاةُ بين الشَّيْنين ممدود، وكأنه من أسَاء الأضداد، واقه أعلم، وفيه  
قال امرؤ القيس:

فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعَجَةٍ      بِرَاكَا وَلَمْ يُنْضَخْ بِمَاءٍ قَيْغُسَلٍ<sup>(١)</sup>  
فَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِمَعْنَى المَوَالَاةِ، وَالْعِدَى جَمْعُ عَدُوٍّ، مَقْصُورٌ. وَاللَّوَاءُ لَوَاءُ  
الْأَمِيرِ، مَمْدُودٌ، وَاللَّوَى مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ، مَقْصُورٌ، وَكَذَلِكَ لَوَى الرَّمْلُ<sup>(٢)</sup>. وَالضَّبَاءُ  
مِنَ الشُّوقِ، مَمْدُودٌ، وَالضَّبَى مِنَ الصَّغْرِ، مَقْصُورٌ. وَالْإِنَاءُ مِنَ الْآتِيَةِ، مَمْدُودٌ  
وَالْإِنَى فَرَاغُ الشَّيْءِ، مَقْصُورٌ، وَمِنَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَاءً﴾<sup>(٣)</sup>. فَهَذَا  
فِي مَكْسُورِ الْأَوَّلِ.

فَأَمَّا مَضْمُومُ الْأَوَّلِ فَهُوَ قَلِيلٌ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَمْ أَسْمَعْ  
مِنَهُ إِلَّا مِثَالَيْنِ وَهُمَا: التَّنْهَاءُ اسْمٌ لِلزَّجَاجِ، مَمْدُودٌ، وَالتَّنْهَى الْعَقْلُ، مَقْصُورٌ. وَالرُّوَاءُ  
حَسَنُ الْمَنْظَرِ، مَمْدُودٌ، وَالرُّؤَى مَأْخُودٌ مِنَ الْأَحْلَامِ، مَقْصُورٌ<sup>(٤)</sup>.

وهذا فصل في معرفة ما يجوز مدّه وقصره والمعنى واحد واللفظ  
واحد فمن ذلك الدَّهْنَاءُ<sup>(٥)</sup> - السَّعَةِ وَالْهِجَاءُ<sup>(٦)</sup> وَالْفِدَى وَالْحِمَى وَالرَّبَى وَالسَّقَاءُ  
وَالْكَرْىَ وَالْبُكَى<sup>(٧)</sup>، وَالْأَنَاءُ<sup>(٨)</sup> مِنَ السَّاعَاتِ، وَسَوَاءٌ لُغَةٌ فِي سِوَى، وَالْقَلَاءُ -  
(١) البيت في ديوانه ٢٢، والإنصاف ٧٥١/٢، والمعاني ١٢/١، وجمهرة أشعار العرب ٢٦٩/١، وكشف  
المشكل ٢٥٠/٢.

(٢) لوى الرمل: المكان الذي يسترى فيه الرمل فيخرج منه إلى الجدد.

(٣) الأحزاب: ٥٣.

(٤) ومنه الذَّمَاءُ الصُّورَةُ الْحَسَنَةُ، مَمْدُودٌ، وَالذَّمَى جَمْعُ ذُمَةٍ، مَقْصُورٌ.

(٥) الدهناء: موضع ببلاد تميم.

(٦) وهي الحرب.

(٧) فهو من الحزن مقصور ومن الصوت ممدود. قال حسان بن ثابت:

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بِكَاهَا      وَمَا يَغْنَى الْبِكَاهُ وَلَا الْعَوِيلُ

(٨) قال الخطيب:

وَأَنْبَتَ الْمَنَاءُ إِلَى سَهْمِلٍ      أَوْ الشَّعْرَى فَطَالَ بِي الْأَنَاءُ

اليفض، وماء روى، والعَلْيَاء. ومن حروف المعجم: الباء والثاء والهاء والحاء  
والخاء والفاء والهاء والطاء والظاء والياء<sup>(١)</sup>. هذه الأسماء كلها وردت السماع  
بمدّها وقصرها، فلا بأس في المدّ ولا في القصر. وقد بقيت أسماء تابعة لها لم  
أتفقن سماعي لها فأوردتها هاهنا. فافهم ما أوردت في هذا الباب موقفاً إن شاء  
الله تعالى.

---

(١) والراء أيضاً.

## عقد باب النسب<sup>(١)</sup>

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: ما النسب؟ وما المنسوب؟ وعلى كم ينقسم النسب؟ وعلى كم ينقسم المنسوب؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أما النسب؟ فهو وصف الاسم المنسوب وتخصّصه بأن تُضيفه إلى ستة أشياء: إلى القبيلة والمذهب والجنس والصنعة والبلد والعادة. تقول في النسب إلى القبيلة: هذا رجل قحطاني وهمداني وجميري. ومثال النسب إلى المذهب: رجل زيدي وشافعي وحنفي<sup>(٢)</sup>. وإلى الجنس: حبشي وزنجي ورومي. وإلى الصنعة: حريري وسرائجي فيمن يعمل الحرير والسرايج، ومنه قول العرب: هذا رجل حنثي، يريدون به الحداد. ويلحق بهذه النسبة إلى فن من فنون العلم لأنّه بمنزلة الصنعة وذلك في مثل قولك: شرعي ونحوي وفرضي<sup>(٣)</sup> وما شاكل ذلك. ومثال النسب إلى البلد رجل مكّي ومَدَنِي وبغدادِي، ويلحق بهذه النسبة إلى الجهات كالمشرق والمغرب والقبلة وعَدَن وتهامة، تقول في النسبة إليها: مشرقي ومغربي وقبلي وعَدَنِي وتهامي. وتقول في النسبة إلى العادة: هذا رجل صوفي، لكثرة لباسه الصوف، وعادته به، وكذلك خمري، لكثرة عادته لشرب الخمر، وكذلك رجل سلطاني، لكثرة عادته لمجالسة السلطان، وكذلك ما جرى هذا المجرى.

(١) ويسمى أيضاً باب الإضافة، وقد سَمَاهُ سيبويه بالتسميتين. انظر الكتاب ٣/٣٢٥، والأشعوني ٧٢٥/٣.

(٢) في المخطوطة: حنفي.

(٣) نسبة إلى الفرائض.



**فصل:** وأما ما المنسوب؟ فهو الاسم الظاهر خاصة دون المضمحل والمبهم، ودون سائر المبنيات، فإن هذه كلها لا يجوز نسبتها. والأصل في هذا أنه لا يُنسب إلا ما كان يصير مشتقاً في التقدير إذا نُسب لأن الاسم المنسوب لا يكون إلا نعتاً لكونه مشتقاً في التقدير، وتلك الأسماء المبنية لو نُسبت لم يُعرف لها اشتقاق.

**فصل:** وأما على كم ينقسم النسب؟ فهو ينقسم على قسمين: قسم مسموع وقسم مقيس. فالقسم المسموع ما زيد عليه أو نقص منه أو تغيرت حركاته. فالذي زيد عليه مثل نسبتهم إلى صنعاء وروحاء وبهراء، يقولون: صنعائي وبهرائي وروحائي، فهذه الأسماء زيد فيها النون، وكان الأصل صنعائي بغير نون، وقد قيل: بدل من الهمزة، ولكن غلب السماع حتى أطرح الأصل وصار لا يجوز. ومن الزيادة قولهم في النسب إلى «علي» عليه السلام: علوي، زيد فيه الواو على بعض الأقوال، وكان الأصل علي بياءين، وكذلك نسبتهم إلى الري رازي.

والذي نقص منه مثل نسبتهم إلى درابجرد - اسم مدينة يقولون في النسبة إليها: دراوزدي، بحذف الباء والجيم [والراء] وزيادة الواو والزاي. وكذلك نسبتهم إلى البادية بدوي، وإلى العالية علوي أيضاً، بحذف الألف من الاسمين جميعاً وقُلبت الياء واواً، وكذلك كرسي وبُخَي حذفوا منه الياء الأصلية وعوضوا منها ياء النسب.

وأما الذي تغيرت حركاته في النسب فمثل نسبتهم إلى الدَّهر دُهري، بضم الدال، وكان الأصل فتحها. وكذلك نسبتهم إلى أمس إسمي بكسر الهمزة، وكان الأصل فتحها. وكذلك نسبتهم إلى مصر المعروفة مَصري، بفتح الميم، وكان الأصل كَسَرها ولكن فتحوها ليفرق بين النسبة إليها والنسبة إلى مصر من الأمصار. وكذلك نسبتهم إلى البصرة بِصري، بكسر الباء، وكان الأصل فتحها ولكن كسروها ليفرق بين النسبة إليها وإلى بَصرة من

البصرات. وكذلك نسبتهم إلى الإبل إِبْلِيّ بفتح الباء، وكان الأصل كُسْرُهَا ولكنهم فتحوها لأن لا يجمع بين ثلاث كسرات متواليات، ومنهم من لا يفتحها ويتركها مكسورة على حالها. فهذا النسب المسموع.

وأما النسب المقيس فهو أن يُترك الاسم على حاله، وتزید في آخره ياء مشددة مكسوراً ما قبلها سواء قلّت الحروف أو كثرت نحو: زیدي وعمری وهندواني وزعفراني وفرزدقي وجعفري، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وأما على كم ينقسم الاسم المنسوب؟ فهو ينقسم على قسمين: مذكر ومؤنث. والمذكر ينقسم على ثلاثة أقسام: صحيح ومعتل ومركب. فإن كان الاسم المنسوب صحيحاً، أعني صحيح الآخر، ألحقته ياء النسب في آخره مشددة مكسورة ما قبلها كما تقدم. وإن كان معتلاً لم يخل أن يكون مقصوراً أو منقوصاً. فإن كان الاسم المنسوب مقصوراً قلبت ألفه في النسب واواً سواء كانت الألف من ذوات الياء أو من ذوات الواو، وسواء كان الاسم المقصور ثلاثياً أو رباعياً<sup>(١)</sup> فما فوقه<sup>(٢)</sup>؛ فإن ألفه قلبت واواً، تقول: فتوي وعصوي وملهوي ومغزوي وموسوي وعيسوي، وما شاكل ذلك. وإن كان الاسم المنسوب منقوصاً لم يخل أن يكون منقوصاً عاماً أو منقوصاً خاصاً. فإن كان الاسم منقوصاً عاماً أردت أن تنسبه حذف ياءه على الإطلاق<sup>(٣)</sup> فقلت:

(١) يشترط في الرباعي أن لا تكون ألفه للتأنيث، لأن الأحسن حذف ألف التأنيث. وقد تحذف الألف الرابعة إذا كانت أصلية كملهي، أو ملحقة كعلقي، تقول: ملهي وعلقي. ولكن الأشهر والأجود قلبها واواً، لكونها أصلاً أو عوضاً من الأصل أو ملحقة بالأصل. ويجب حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة كجزمي، لتلا توال أربع متحركات في كلمة. انظر شرح الشافية للرضي ٣٩/٢، والمساعد ٣٥٨/٣.

(٢) سوى المؤلف هنا بين المقصور الثلاثي والرباعي وما فوقه في قلب الألف واواً، والمتفق عليه أن ألف الخماسي وما فوقه تحذف مطلقاً، منقلبة كانت أو غيرها، للاستتقال، تقول في مصطفى: مصطفى، إلا أن تكون الألف خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد فإن يونس يجوز فيها القلب والحذف، وسيبويه يوجب فيها الحذف. فعل مذهب تقول في مثنى: مثنى، وعلى مذهب يونس: مثنى ومثنوي. انظر الكتاب ٣٥٦/٣، وشرح الشافية ٤٠/٢.

(٣) مقضى الكلام في هذه المسألة أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة وكان المنسوب إليه متحرك الثاني فلا =

قاضي وغازي ورامي، بحذف الياء، وتأتي بياء النسب مشددة<sup>(١)</sup>. وإن كان منقوصاً خاصاً رددت إليه ما ذهب منه من حروف الاعتلال. والمنقوص الخاص هو السنته الأسماء المعتلة المضافة، تقول إذا نسبتها: أهوي في أب، وأخوي في أخ، وحموي في حم، وباقيها على هذا القياس. وكذلك إن كان الاسم من حرفين وقد حذف منه حرف عليل فإنك ترد المحذوف وذلك مثل: يد ودم، تقول إذا نسبت: يذبي وذمبي<sup>(٢)</sup>، وما شاكل هذا يجري مجراه.

وإن كان الاسم المنسوب مركباً من اسمين جاز لك فيه ثلاثة أوجه: إن شئت نسبت إلى الاسمين جميعاً<sup>(٣)</sup>، وإن شئت نسبت إلى الأول منها<sup>(٤)</sup>، وإن

= بد من حذفها، وكذلك إذا كان الثاني ساكناً عند سيبويه والخليل. أما إذا كانت خامسة فصاعداً فلا كلام في حذفها. وإذا كانت الياء ثالثة قلبت واواً لاستثقال الياءات مع حركة ما قبل أولها، وتجعل الكرة فتحة. وأجاز بعضهم قلب الياء واواً إذا كانت رابعة، وأنشدوا:  
فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دهرهم عند الحانوي ولا نفد  
جعل اسم الموضع حانية، ونسب إليه. قيل: ولم يسمع إلا في هذا البيت. انظر شرح الشافية ٤٤/٢، والأشعوني ٧٢٨/٣.

(١) لم يتعرض المؤلف إلى ما آخره ياء مشددة. فهذه الياء إما أن تكون مسبقة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة فأكثر. فإن كانت مسبقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء، بل تفتح الياء الأولى ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كانت الياء الأولى أصلية بقيت كما هي وقلبت الثانية واواً، تقول في النسبة إلى حمي: حموي. وإن كانت الياء الأولى في الأصل واواً رددتها إلى أصلها، فتقول في النسبة إلى طي: طوي. وإذا كانت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط، وقلبت الثانية واواً، تقول في النسبة إلى شجي: شجوي. أما إذا كانت مسبقة بثلاثة حروف فأكثر وجب حذفها بلا تفصيل، تقول في النسبة إلى كرسى وشافعي: كرسى وشافعي، فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير. انظر أوضح المسالك ٢١٦/٤، وشرح الشافية ٥٤/٢، والأشعوني ٧٣٠/٣.

(٢) ما ذكره المؤلف في النسبة إلى يد ودم هو مذهب الأخفش. أما سيبويه والجمهور فإنهم يقولون: يدوي وذموي، وهذا هو الصحيح لأن السماع ورد به، ويقال: إن الأخفش رجع إلى مذهب سيبويه. شرح الأشعوني ٧٤٠/٣.

(٣) أجازهم قوم منهم أبو عاتم قياساً على قول الشاعر:  
نزوجتها راميّة - قمرزّة  
بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق  
(٤) وهذا الوجه مقيس اتفاقاً. وأجاز الجرمي النسب إلى الثاني منها.

شئت رَكَّبْتُ منها اسماً واحداً ونسبتُ إليه<sup>(١)</sup>. تقول إذا نسبت إلى الاسمين جميعاً: هذا عبيدي شمسي في عبد شمس، وعبيدي قيسي في عبد قيس، وحضري موي في حضرموت، وما شاكل ذلك. وتقول إذا نسبت إلى الأول منها: هذا عبيدي وحضري، وما شاكل ذلك. وتقول إذا رَكَّبْتُ منها اسماً واحداً ونسبت إليه: عبشمي وعبقسي وحضرمي في حضرموت، قال الشاعر في ذلك:

وتضحك مني حرّة عبشميّة كأن لم تر قبلي أسيراً يمانياً<sup>(٢)</sup>

فإن أردت أن تنسب إلى اسم كُنية نحو أبي بكر وأبي عمرو وما شاكل ذلك نسبت إلى الثاني من الاسمين لا غير<sup>(٣)</sup>، تقول في أبي بكر: بكري، وفي أبي عمرو: عمري، وما شاكل ذلك. وإن نسبت إلى جمع نسبت إلى واحد سواء كان مسلماً أو مكسراً<sup>(٤)</sup>.

وإن كان الاسم المنسوب مؤنثاً لم يخل أن تكون فيه علامة تأنيث أو لا تكون. فإن لم تكن فيه علامة تأنيث نسبت إليه على لفظه فقلت في مثل زينب وجمل وهند وسعاد: زينيّ وجملّي وهنديّ وسعاديّ، وما شاكل ذلك. فإن كانت فيه علامة تأنيث لم يخل أن تكون تلك العلامة تاءً أو ألفاً أو همزة. فإن كانت علامة التأنيث تاءً وأردت أن تنسب إلى ذلك الاسم المؤنث حذفَت التاء فقلت

(١) ونص ابن الحاجب وتبعه الرضي على أن جميع المركبات ينسب إلى صدرها. انظر شرح الشافية ٧١/٢.

(٢) هذا البيت لعبد يغوث الحارثي. والرواية المشهورة: شبيخة عبشميّة. وهو في الحمل ٢٥٦، وسر الصناعة ٧٦/١، والمائل العسكريات ٢٦٤، والمفضليات ١٥٨، والمغني ٣٦٦، والإفصاح ١٧٠، والجلل ٣٣٩، وابن يعيش ٩٧/٥، وأما البيهقي ٦٧، واللسان (هكذا)، وكشف المشكل ٥٤/٢.

(٣) وكذلك إذا كان الأول علماً بالغلبة كابن عباس وابن الزبير تقول في النسبة إليهما: عباسيّ، وزبيريّ.

(٤) هذا إذا كان جمعاً له واحد قياسي. أمّا إذا كان جمعاً له واحد غير قياسي فبعضهم ينسبه إلى لفظه كمحاسنيّ، وبعضهم ينسبه إلى واحد الذي هو غير قياسي نحو حُسَنِيّ. وأمّا اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فالنسبة إلى لفظيها، تقول إذا نسبت إلى تمر ورهط: تمرّي ورهطّي. وكذلك ما سمي به من الجموع كأنمار ومدائن فإنه ينسب إلى لفظه، تقول قهها: أنماريّ، ومدائنّي. وأيضاً الجمع الذي غلب فجرى مجرى العلم ينسب إلى لفظه، كقولهم في الأنصار: أنصاريّ. انظر شرح الشافية ٧٨/٢، والأشعولي ٧٤٣/٣.

في النسب إلى فاطمة: فاطمي. وإلى عائشة: عائشي. وإلى طلحة: طلحي. وعلى هذا القياس كل مؤنث تكون علامة تأنيثه تاء<sup>(١)</sup>. وإن كانت علامة التأنيث ألفاً<sup>(٢)</sup> وأردت أن تنسب إلى الاسم المؤنث قلبت ألفه واواً فقلت في النسب إلى حُبلى: حُبْلوي. وإلى سَكْرَى: سَكروي. وإلى...<sup>(٣)</sup>. وما شاكل هذا يجري مجراه. وقد أجاز بعضهم حذف الألف فقلت: حُبْلِي وسَكْرِي. والأول أجود<sup>(٤)</sup>. وإن كانت علامة التأنيث همزة وأردت أن تنسب إلى الاسم المؤنث جازاً لك في الهمزة وجهان: إن شئت قلبتها واواً فقلت في مثل حمراء وصفراء وسهاء: حراوي وصفراوي وسماوي. وإن شئت تركت الهمزة على حالها ونسبت إلى الاسم على حاله<sup>(٥)</sup>. فقلت: حمراني وصفرائي وسماي، وسواء كانت الهمزة منقلبة أو ملحقة أو زائدة فإنه يجوز فيه الوجهان جميعاً<sup>(٦)</sup>. فأما إذا كانت الهمزة أصلية في المذكر وجب أن تنسب إلى الاسم على حاله فتقول: حَنَائي وحنائي في النسب إلى حناء وحناء. وما شاكلها<sup>(٧)</sup>.

## فصل: وأما أحكام النسب فقد دخلت تحت تفصيل الحديث. ومن

(١) والعلّة في حذف هذه التاء لثلاث تجتمع علامتا تأنيث في نسبة امرأة إلى مكة مثلاً، وأما قول بعضهم: درهم خليفتي، فلحن، والصواب خلّفتي. انظر المساعد ٣/٣٥٥. والأشعوني ٣/٧٢٥.

(٢) أي: ألف التأنيث المقصورة.

(٣) كلمتان لم تتضح حروفهما.

(٤) إذا كانت ألف التأنيث خامسة فصاعداً حذفت وجهاً واحداً، كقولك في حباري: حُبَارِي. وإن كانت رابعة في اسم تانيه متحرك حذفت كالخامسة، كقولك في حمزى: حَمَزِي، أما إذا كان تانيه ساكناً فيجوز حذفها ويجوز قلبها واواً. كقولك في حُبلى: حُبْلِي وحُبْلَوِي، وبعضهم يقول: حُبْلَاوِي، والأرجح عند ابن هشام الحذف، وكذلك عند ابن مالك كما يقول الأشعوني، وقد رجح ذلك الرضي. انظر أوضح المسالك ٤/٢٢٧، وشرح الأشعوني ٣/٧٢٦، وشرح الشافعية للرضي ٢/٣٩.

(٥) وهذا قليل رديء، نقله أبو حاتم. ونص الرضي على وجوب قلبها واواً. انظر شرح الشافعية ٢/٥٥، والمساعد ٣/٣٥٨.

(٦) أما المنقلبة أو الملحقة فكما ذكر المؤلف يجوز فيها الوجهان، تقول في كساء وعلباء: كَسَائِي وعلباي، وكساوي وعلباوي. وأما الزائدة وهي للتأنيث فوجب قلبها واواً.

(٧) أجاز ابن مالك بقاءها على حالها وقلبها، ولكنه ذكر أن الأجود بقاؤها وعدم قلبها. التسهيل ٢٦١.

أحكام النسب الواجب والجائز والممتنع. فالواجب تشديد ياء النسب ليعرف بينها وبين ياء النفس. ويجب أن يكون ما قبلها مكسوراً لأن الياء تطلب ما قبلها أن يكون مكسوراً. ومن الواجب أن تكون في آخر الاسم ويكون الإعراب فيها وما قبلها مبني على الكسر، وهذا خلاف العربية أن يكون الإعراب في الحروف التي ليست من أصل الأسماء كياء النسب وتاء التأنيث وهزة التأنيث، هذه حروف يكون الإعراب فيها.

واعلم أن الاسم المنسوب قد استفاد أحكاماً ستة غير ما كان عليه. منها: أنه صار مشتقاً بعد أن كان جامداً. ومنها: أنه صار نكرة بعد أن كان معرفة فيما كان أصله التعريف كالأعلام وما شاكلها من المعارف. ومنها: أنه صار صفة بعد أن كان موصوفاً. ومنها: أنه صار محتملاً للضمير بعد أن كان غير مُحتملٍ له. ومنها: أن الإعراب انتقل منه إلى حرف النسب الذي زيد فيه، ألا ترى أنك تقول: هذا زيد، فالإعراب على دال زيد، ثم تقول في النسب: زيدي، فينتقل الإعراب على الياء وتبقى الدال مبنية على الكسر. ومنها: أن الألف التي كان أصلها ياء في المقصورات تقلب واواً نحو: فتوي ومولوي، وما شاكل ذلك. فإذا قلت: هذا رجل زندي ورجل فتوي فقد اجتمعت هذه الأحكام.

**فصل:** وأما الجائز فقد ذكر في أثناء الحديث، كالذي ذكرنا أنه يجوز في المركب وفي المؤنث إذا كان علامة تأنيثه تاءً أو همزة. ومن الجائز حذف الياء من قریش وثقيف في النسب وإثباتها، تقول: رجل قرشي وقرشي، وثقيفي وثقيفي<sup>(١)</sup>، وكذلك في النسبة إلى الطبيعة طبعي<sup>(٢)</sup> وطبعي. ومن الجائز

(١) القياس عدم الحذف، ويقتصر على المسوع منه فقط نحو سلمى في سليم، وهذلي في هذيل. وقد أجاز

المبرد ذلك قياساً. ونقل عن السيرافي قوله: إن الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جداً في

لغة المجاز. المساعد ٣/٣٦٨.

(٢) وهذا أيضاً شاذ، والقياس حذف الياء.

نسبتهم إلى كبير الجُمَّة<sup>(١)</sup> جُمَانِي، وإلى طويل الرقبة رَقَبَانِي<sup>(٢)</sup>، وإلى اليمن والشام يَمَانِي وشَامِي بالتشديد وإثبات الياء، ويماني ويمانٍ وشامي وشامٍ بالتخفيف وحذفها.

والممتنع ضد الأحكام الواجبة. يمتنع تخفيفُ ياء النسب. ويمتنع أن يُرجع بالنسب المسموع إلى المقيس لأن ذلك قد صار أصلاً للعرب وكثر استعمالهم له. فافهم ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) وهي مجتمع شعر الرأس.

(٢) ليس هذا بالقياس، بل هو مسموع. وإذا سُميت بهذه الأسماء ثم نسبت إليها رجعت إلى القياس. فتقول: جُمِي، ورَقِي. شرح الشافية ٨٤/٢.



## عقد باب التصغير

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: ما التصغير؟ وكم أوزانه؟ وما المصغر؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أما ما التصغير؟ فهو تقليل الكثير وتحقير العظيم وتقريب البعيد وإدناء الحبيب من القلب. أما تقليل الكثير فهو مثل قولك: نُصِفَ وَبُعِضَ، وما شاكل ذلك. وأما تحقير العظيم فهو مثل قولك: جُبِّلَ وَجُمِّلَ، وما شاكل ذلك. وأما تقريب البعيد فهو مثل قولك: رَحِيلَه وَ...<sup>(١)</sup> وما شاكل ذلك. وأما إدناء الحبيب من النفس فهو مثل قولك: أُبِّيَ وَأُخِي، وما شاكل ذلك<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وأما كم أوزان التصغير؟ فله ثلاثة أوزان وهي: فُعِّلَ وَفُعِّلَ وَفُعِّلَ. فأما فُعِّلَ فهو لتصغير الثلاثي نحو فُلَيْسَ وَكُبَيْشَ وَبُوَيْبَ وَتُوَيْبَ وما شاكل ذلك. وأما فُعِّلَ فهو لتصغير الرباعي نحو قولك: دُرْهَمٍ وَجَعْفَرٍ وما شاكل ذلك. ويلحق بذلك الخماسي الذي ليس فيه زيادة نحو فرزدق

(١) كلمة غير واضحة في المخطوطة.

(٢) وذكر الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود: «كُتِبَ مَلَأَ عَلَيْهِ» وقول الشاعر:

فويق جُبِّلَ شامخ الرأس لم يكن لتبلغه حق تكل وتعملا  
وردة البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه. انظر شرح الأشموني ٧٠٧/٣، وشرح الشافعية ١٩١/١.

وَجَحْمَرَشٍ<sup>(١)</sup> وَقَرَطْعِبٍ؛ إذا أردت تصغير هذه الأسماء حذفت آخر حرفٍ منها<sup>(٢)</sup>، وصار تصغيرُ الخماسي مثل تصغير الرباعي على وزن فُعَيْلٍ نحو فُرَيْزِدٍ وَجُحْمِيرٍ وَقُرَيْطِعٍ، وما شاكل ذلك<sup>(٣)</sup>. وأما فُعَيْعِيلٌ فهو تصغيرُ الخماسي<sup>(٤)</sup> بزيادة نحو مُنْدِيلٍ وَسِرْبَالٍ وَمَنْصُورٍ وَقُنْدِيلٍ وَدِينَارٍ، تقول إذا صَغَرْتَ هذه الأسماء: مُنْدِيلٌ وَسُرْبِيلٌ وَمُنْصِيرٌ وَقُنْدِيلٌ وَدُنَيْنِيرٌ وما شاكل ذلك. فأما ما كان سداسياً وفيه حروفٌ زوائد فهو يرجع تصغيره إلى مثل وزن الثلاثي لأنَّ الثلاثي له أصل، والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، فإذا أردت أن تصغر مستخرجاً ومستدرجاً ومستوهباً ومستوعباً قلت: مُخْتَرَجٌ وَمُذَبَّرَجٌ وَمُؤَيَّبٌ وَمُؤَيِّعِبٌ على وزن تصغير الثلاثي سواء، لأنَّ الميمَ والسينَ والتاءَ زوائد.

**فصل:** وأما ما المصغر؟ فهو ثلاثة أصنافٍ من الأسماء فقط وهي: الظاهرات والمبهمات والناقصات<sup>(٥)</sup>. تقول إذا صَغَرْتَ مُبْهَماً أو ناقصاً: ذَيْباً وَتَيْباً<sup>(٦)</sup> وَاللَّتْيَا وَاللَّذْيُونَ<sup>(٧)</sup> في تصغير ذا وتا والتي والذين. كل ذلك بفتح أول الاسم خلافاً لتصغير الظاهرات لأنَّ تصغيرها بضم أول الاسم.

(١) الجحمرش من النساء والإبل: الكبيرة السن.

(٢) لأن الكلمة ثقيلة بالأصول الخمسة، فإذا زيد عليها ياء التصغير زادت ثقلاً. شرح الشافية ٢٠٤/١.

(٣) ونقل عن الأخفش أنه سمع «سُقَيْرَجَل» يعني بإثبات الحروف الخمسة كراهة أن يحذف حرف أصلي.

وحكى سيويه مثل هذا عن الخليل، قال: «وقال الخليل: لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها

شيئاً كما قال بعض النحويين، لقلت: سقيرجل كما ترى، حتى يصير بزنة دُنَيْنِيرٍ. فهذا أقرب وإن لم

يكن من كلام العرب». الكتاب ٤١٨/٣، وانظر شرح الشافية ٢٠٥/١.

(٤) بشرط أن يكون الحرف الرابع منه واواً أو ألفاً أو ياء. فإن كان ياء سلمت في التصغير لناسبتها

للكسرة، وإن كان واواً أو ألفاً قلباً ياءين لانكسار ما قبلها وسكونها.

(٥) إنما صغرت المبهمات والناقصات لشبهها بالأسماء المتمكنة في أنها توصف وأنه يوصف بها.

(٦) والأصل: ذَيْباً وَتَيْباً. ثلاث ياءات، حذفوا واحدة منها للتخفيف، وأجمعوا على فتح الذال والتاء.

(٧) سيويه يضم الياء، والأخفش والمبرد يفتحانها. ولم يرجع ابن مالك أياً من القولين. انظر المساعد

**فصل:** وأما على كم ينقسم المصغر فهو ينقسم على قسمين: مذكّر ومؤنث. فإن كان الاسم المصغر مذكراً لم يخل أن يكون صحيحاً أو معطلاً. فإن كان صحيحاً صغرت على لفظه فقلت: فليس ودريهم، وما شاكل ذلك. وإن كان معطلاً لم يخل أن يكون معتلاً الفاء أو العين أو اللام. فإن كان معتلاً الفاء كان كالصحيح سواء، تقول: وعيد ووهيب، في تصغير وعْد ووهب. وإن كان معتلاً العين بالواو أو بالياء صغرت على لفظه أيضاً فقلت في ثوب: ثوب، وفي بيت: بيت<sup>(١)</sup>. وإن كان معتلاً العين بالألف قلبت الألف واواً إن كان من ذوات الواو، فقلت في تصغير باب: بوب، لأن أصل الألف واو، لأن الواو تخرج في الجمع ورد الفعل إلى النفس نحو: أبواب وبوت. وإن كانت الألف من ذوات الياء قلبتها ياء أيضاً في التصغير فقلت في ناب: نبب<sup>(٢)</sup>، لأن أصل الألف ياء، لأن الياء تخرج في الجمع وفي الفعل نحو: أبواب ونبب السبع فلاناً. وإن كان الاسم معتلاً اللام بالألف أردت أن تصغره قلبت الألف ياءً وأدغمتها في ياء التصغير، وسواء كانت الألف منقلبة من ياء أو من واو فإنها تُقلب ياءً وتدغم في ياء التصغير، تقول: فتى وفتى في تصغير فتى وقفا، وما شاكل هذا يجري مجراه. وإن كان الاسم المصغر على وزن «فَعَال» بكسر الفاء وفتحها نحو قَذال<sup>(٣)</sup> وقَتال وجِرَاب وكِتَاب فإنك تقلب الألف فيه ياءً وتدغم الياء في ياء التصغير فتقول: قُذيل وقُتيل وحُرَيْب وكُتَيْب. وكذلك إذا كان المصغر على وزن فَعول أو فَعيل، فإنك تقلب الواو ياءً وتدغم الياء في الياء كما عملت فيها كان على وزن «فَعَال»، فتقول في تصغير قَعود: قُعِيد، وسَقُود<sup>(٤)</sup>: سُقِيد، وفي تصغير قَتِيل: قُتِيل، وقَرِيب: قُرَيْب. وإن كان المصغر على وزن «فَاعِل» قلبت ألفه

(١) وإن كانت الياء منقلبة عن همزة ترد إلى أصلها، فتقول في تصغير ذيب: ذوب.

(٢) قال ابن عقيل: «فتقول عند الكوفيين في ناب للسِّن: نُبب ونُوب، وعند البصريين: نُبب لا غير».

المساعد ٤٩٨/٣. وقال سيهويه: «ومن العرب من يقول في ناب: نُوب، فيجيء بالواو، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم». الكتاب ٤٦٢/٣.

(٣) القذال: جامع مؤخر الرأس.

(٤) السقود: الحديدة التي يشوى عليها اللحم.

واواً على الإطلاق فقلت في تصغير ضارب: ضَوْرِب، وراكب: رُؤْيِكِب، وعالم: عُوَيْلَم، وما شاكل ذلك. وإن كان الاسم المصغر مقصوراً رباعياً فما فوق الرباعي عاد في التصغير منقوصاً، تقول في تصغير ملهى ومتولى: مُلْيه ومُؤَيْل، وكذلك مَرَمَى ومَسْعَى ومُصْطَفَى ومُسْتَدْعَى إذا صُغِرَت هذه الأسماء عادت منقوصةً وجرى عليها حكم المنقوص.

**فصل:** وإن كان الاسم المصغر مؤنثاً لم يخلُ أن تكون فيه علامة للتأنيث أو لا تكون. فإن لم تكن فيه علامة للتأنيث نظرت: فإن كان على حرفين رددت إليه ما ذهب منه وألحقته هاءً علامةً للتأنيث فقلت في تصغير يد: يَدِيَّة. وإن كان المؤنث على ثلاثة أحرف وليس فيه علامة للتأنيث ألحقته أيضاً هاءً علامةً للتأنيث فقلت في تصغير شمس: شَمْسِيَّة، وفي عين: عَيْنِيَّة، وفي عصا: عَصِيَّة، وما شاكل ذلك، إلا حَرْباً وِدْرَعاً وسَوْقاً، فإن هذه الأسماء صُغِرَت بغير هاء سماعاً عن العرب فقالوا في تصغيرها: وَدْرِيعٌ وَحَرْيَبٌ وَسُوَيْقٌ<sup>(١)</sup>. فإن كان الاسم المؤنث رباعياً وليس فيه علامة للتأنيث صغرت على لفظه فقلت في تصغير زينب: زُيْنَب، وفي عقرب: عَقْرِب. وإن كان الاسم مؤنثاً بعلامة صغرت على لفظه وتركت العلامة على حالها، فقلت في تصغير فاطمة: فَوَيْطَمَة، وفي تصغير حُبْلَى: حُبَيْلَى<sup>(٢)</sup>، وفي تصغير حمراء: حَمْرَاء<sup>(٣)</sup>. وإن صغرت جمعاً مذكراً عاقلاً رددته إلى التسليم سواء كان

(١) وذكر سيبويه أيضاً الناب وهي المسنة من الإبل، والفرس لوقوعه على المذكر والمؤنث، وذكر الجرمي القرس، وذكر غيرها القرب، والدود وهي ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل، والضحي. انظر الكتاب ٤٨٣/٣، وشرح الشافية ٢٤١/١، والأشعوني ٧٢٠/٣.

(٢) وإذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً حذفت، فتقول في قرقرى: قُرْقرى. وإذا كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث، وجاز العكس، فتقول في حبارى: حُبَيْرى، وحَبِير، قلبت المدة ياء ثم أدغمت ياء التصغير فيها. شرح الأشعوني ٧١٣/٣، والمساعد ٥١٥/٣.

(٣) ليست الألف المحدودة عند سيبويه كناه التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه؛ لأن مذهبه في نحو جلولا - مما ناله حرف مد، أنه يحذف الواو والألف والياء فيقول في تصغيرها: جُلَيْلَاء. وأما =

مكسراً أو مسلماً، تقول في تصغير ضَرَاب: ضَوْبَرُونَ، وَرُكَّاب: رُؤْيَكُونَ.  
وكذلك إن كان المصغر مؤنثاً مجموعاً جمع التكسير فإنك تردّه إلى التسلیم.  
تقول في تصغير فواطم وربايب: فَوَيْطَلَات وَرَبَيْبَات، وما شاكل ذلك. وإن كان  
الاسم المجموع مما لا يعقل نُظِر، فإن كان على وزن مفاعل أو فعال<sup>(١)</sup> فإنه  
يرجع به في التصغير إلى وزن جمع المؤنث السالم، تقول في تصغير مخارج:  
مُخْرِجَات، ومراكب: مُرْيَكَبَات، ودَراهم: دُرْهَمَات، وما شاكل ذلك. وإن لم يكن  
الاسم المجموع على هذا الوزن<sup>(٢)</sup> رددته في التصغير إلى جمع القلّة<sup>(٣)</sup>، تقول في  
تصغير جبال: أَجْبِيَال، وفي تصغير فلوس: أَفْلِس، وفي تصغير كباش: أَكْبِيش.  
ومن شواذ التصغير قولهم: مُغْيِرْبَانُ، في تصغير المغرب، وَأَصِيلَال<sup>(٤)</sup> في  
تصغير أصيل، قال النابغة:

وقفتُ فيها أَصِيلَالاً أَسَائِلُهَا عَيْتٌ جواباً وما بالربع من أحد<sup>(٥)</sup>

= المبرّد فإنه يبقى الواو والألف والياء في مثل ذلك، لأنه يسوّى بين ألف التانيث وتائه، وحجة سيويه  
أن ألف التانيث الممدودة شبيهة بهاء التانيث من قبل عدم سقوطها وتقدير انفصالها بوجه ما، إذن فلا  
بدّ من اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في نحو جلولا، لأنها كألف حبارى الأولى.  
انظر الكتاب ٤٤٠/٣، والأشعوني ٧١٢/٣، والمساعد ٥٠٦/٣.

(١) أي: يكون جمعه في القلّة والكثرة سواء مثل دراهم قليلة وكثيرة.

(٢) أي: كان له جمعان: قليل وكثير مثل فلوس وأفلس.

(٣) ويجوز ردّ جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك ثم جمعه بالألف والتاء فتقول في جبال: جُبَيْلات. شرح  
الشافعية ٢٦٦/١.

(٤) قال الرضي: «وأصيلان شاذ أيضاً، لكونه تصغير جمع الكثرة على لفظه كما ذكرنا، كأنهم جعلوا كل  
جزء منه أصيلاً، وأصيلال شاذ على شاذ، والقياس أصِيلَات» شرح الشافعية ٢٧٧/١. فشذونه من  
ناحيتين: من ناحية تصغيره، ومن ناحية إبدال نونه لاماً. وأنكر الأشعوني أن يكون أصيلان تصغير  
أصلان. جمع أصيل وإنما هو من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبرها. شرح الأشعوني  
٧٢٣/٣.

(٥) أنظر ديوانه ٣٠ وفيه: أصيلانا، وهو في الكتاب ٣٢١/٢، والمخرانة ٤٠٣/٣، والجمل ٢٣٦، واللح  
١٢٢، والحلل ٣١٨، والمقتضب ٤١٤/٤، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١، والإنصاف ١٧٠/١،  
والأصول ٣٥٥/١، وابن بيش ١٢٩/٨، وروصف المباني ٣٢٤، وشواهد الإيضاح ١٩١، وكشف  
المشكل ٦٧/٢.

وَأَنبَسَانِ فِي تَصْغِيرِ إِنْسَانٍ، وَأَبْثَلَالٍ فِي تَصْغِيرِ إِبِلٍ. وَقَدْ جَاءَتْ أَيْضاً  
أَسْمَاءٌ لَمْ تُسَمَّعْ إِلَّا بِلَفْظِ التَّصْغِيرِ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْ مَعْنَى التَّحْقِيرِ وَالتَّعْظِيمِ  
وَالْإِدْنَاءِ وَالتَّقَرُّبِ، وَهِيَ مِثْلُ قَوْلِهِم: الثَّرِيَا وَالْيُسْكَيْتُ وَالْكُنْهَيْتُ وَالْمُهْنَمُنُ  
وَالْمُبَيْقَرُ<sup>(١)</sup> وَالْمُبَيْطَرُ<sup>(٢)</sup> وَالسَّرِيطَى وَالْمَرِيطَى وَالْبَطَيْنُ - اسْمُ النَجْمِ الْمَعْرُوفِ،  
وَالْمُسَيْطَرُ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿وَمُهْنِمْنَا عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَلَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** وَأَمَّا أَحْكَامُ التَّصْغِيرِ فَقَدْ ذَكَرْنَا أَكْثَرَهَا فِي أَثْنَاءِ الْهَابِ. وَمِنْ  
أَحْكَامِهِ الْوَاجِبُ وَالْجَائِزُ وَالْمَمْتَنَعُ. فَالْوَاجِبُ ضَمُّ أَوَّلِ الْاسْمِ الْمَصْغَرِ غَالِباً،  
وَفَتْحُ ثَانِيهِ، وَتَسْكِينُ يَاءِ التَّصْغِيرِ، وَكَسْرُ مَا بَعْدَهَا إِنْ كَانَ بَعْدَهَا حَرْفَانِ  
فَصَاعِدَانِ نَحْوُ: دُرَّهْمَاتٍ وَجُعْفَيَّرٍ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا حَرْفٌ  
وَاحِدٌ جَرَى عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا أَلْفٌ وَنُونٌ تُرِكَتِ الْأَلْفُ عَلَى  
حَالِهَا نَحْوُ سَكَيْرَانَ وَعُطَيْشَانَ. وَقُلْنَا: يَجِبُ ضَمُّ أَوَّلِ الْاسْمِ غَالِباً، احْتِرَازاً مِنْ  
الْمُبْهَمَاتِ وَالنَّاقِصَاتِ فَإِنَّ أَوَّلَهَا مَفْتُوحٌ فِي التَّصْغِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ، تَقُولُ: تَيَّا وَذَيَّا،  
وَاللَّتَيَّا وَاللَّذَيَّا. قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَا قُلْ لَتَيَّا قَبْلَ مِرَّتِهَا اسْلَمِي تَحِيَّةً مُشْتَقاً إِلَيْهَا مُنِيماً<sup>(٥)</sup>

وَلَا حَدِيثَ فِي الْجَائِزِ. وَأَمَّا الْمَمْتَنَعُ فَهُوَ ضَدُّ الْوَاجِبِ. يَمْتَنَعُ أَنْ يُفْتَحَ أَوَّلُ  
الْاسْمِ الظَّاهِرِ الْمَصْغَرِ. وَيَمْتَنَعُ أَنْ يَصْغَرَ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ مِفْعَالٍ وَفِعْلَالٍ عَلَى  
لَفْظِهِ، بَلْ تُقْلَبُ الْأَلْفُ يَاءً، تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ مِفْتَاحٍ: مُفْتَيْحٍ، وَمِسْهَارٍ: مُسَيْمِيرٍ،  
وَسِرْبَالٍ: سُرَيْبِيلٍ، وَسِرْوَالٍ: سُرْيَوِيلٍ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ. وَلَا يَجُوزُ مُفْتِيحٌ وَلَا  
مُسَيْهَارٌ وَلَا سُرَيْبَالٌ وَلَا سُرْيَوَالٌ، فَافْهَمْ ذَلِكَ.

(١) يُقَالُ: يَبْثُرُ الْفَرَسُ، إِذَا خَامَ بِيَدِهِ كَمَا يَصْنَعُ بَرَجَلُهُ.

(٢) هُوَ مَعَالِجُ الدَّوَابِّ.

(٣) الْمَائِدَةُ: ٤٨.

(٤) الْفَاشِيَةُ: ٢٢.

(٥) هَذَا الْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ لِلْأَعْمَشِيِّ يَجُودُ بِهَا عَمِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنْزَرِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢٠٠، وَالْجَمَلُ

٢٥١، وَرُصِفَ الْمُبَاهِي ٣١، وَاللِّسَانُ (مَرَرًا)، وَالْحُلَلُ ٣٣٥. الْمَرَّةُ: الْقُوَّةُ وَشِدَّةُ الْعَقْلِ.

## عقد باب الأفعال المؤكدة بالنونين: الثقيلة والخفيفة

وفوائد هذا الباب تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: كم الأفعال التي تؤكد بالنونين؟ وعلى كم تنقسم؟ وما أحكامها؟

**فصل:** أما كم الأفعال التي تؤكد بالنونين؟ فهي خمسة أفعال، وهي: فعل الأمر والنهي والاستفهام<sup>(١)</sup> وجواب القسم<sup>(٢)</sup> وفعل الشرط بعد «إما» خاصة<sup>(٣)</sup>. مثال الأمر: اضربن يا زيد. ومثال النهي: لا تقومن يا عمرو، قال الله تعالى: ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾<sup>(٤)</sup>. ومثال الاستفهام: هل تذهبن يا عبد الله، قال الشاعر:

ألا ليت شعري هل أيتن ليلةً      بجنب الغضى أزجي القلاص النواجيا<sup>(٥)</sup>  
ومثال جواب القسم: بالله ليحاسبك الله، قال الله تعالى: ﴿فوربك

---

(١) أي المضارع الواقع بعد النهي والاستفهام، سواء كان الاستفهام بالحرف أو بالاسم، خلافاً لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم، وخص ذلك بالهمزة وهل. انظر مع الموامع ٧٨/٢.  
(٢) أي: المضارع الواقع جواباً للقسم، وله شروط، وتوكيد الفعل في هذه الحالة يكون واجباً.  
(٣) أي: المضارع الواقع شرطاً لأن الشرطية المؤكدة بـ «ما» الزائدة.  
(٤) الكهف: ٢٣.

(٥) هذا البيت مطلع قصيدة لمالك بن الربيع التميمي يرثي فيها نفسه. وهو في الخزائن ٢٠٣/٢، وجمهرة أشعار العرب ٧٥٩/٢، وأمالى الزبيدي ٣٩. الغضى: شجر ينبت في الرمل، وأزجي: أسوق. والقلاص: جمع القُلص، والقُلص جمع القُلوص، وهي الشاة من النوق.



لنَحْشُرَنَّهُمْ»<sup>(١)</sup>. ومثال الشرط بإمّا: إمّا تذهبنَ فموفقٌ إن شاء الله. قال الله تعالى: ﴿وإمّا تخافنَ من قوم خيانةً فانبذْ إليهم على سواء﴾<sup>(٢)</sup>. وقال سبحانه: ﴿فإمّا ترينَ من البشر أحداً فقولي إني نذرتُ للرحمن صوماً﴾<sup>(٣)</sup>. هذه أصل ما يؤكد من الأفعال<sup>(٤)</sup>.

**فصل: وأمّا على [كم] تنقسمُ الأفعالُ المؤكّدة؟ فعلى قسمين: صحيح ومعتل.** فإن كان الفعلُ المؤكّد صحيحاً فتحت ما قبل النون في فعل المذكر المفرد نحو قولك: اضربنَ يا زيدُ، وهل تقومُنَ يا عمرو، وكسرت ما قبلها من فعل المفرد المؤنث نحو: هل تقومينَ<sup>(٥)</sup> يا هندُ، ولا تخرجينَ يا جملُ، وضمت ما قبلها في فعل الجمع المذكر نحو قولك: هل تقومُنَ<sup>(٦)</sup> يا رجالُ. فإن كان الفعلُ مثني أو جمع مؤنث وجب أن تأتي بالألف قبلها<sup>(٧)</sup>، تقول: اضربانَ يا زيدان، وسواء كان الفعلُ المثني لمذكر أو لمؤنث. وتقول في الجمع المؤنث: اضربنَّ يا نساء. وعلى هذا قياسُ الأفعال الصحيحة المؤكّدة، سواء كان التأكيد بالنون الثقيلة أو الخفيفة.

**فصل: فإن كان الفعلُ المؤكّد معتلاً لم يخلُ أن يكونَ معتلاً الفاء أو**

(١) مريم: ٦٨.

(٢) الأنفال: ٥٨.

(٣) مريم: ٢٦.

(٤) وما يؤكد بالتثوين أيضاً المضارع الواقع بعد العرض والتثني. فمثال العرض قول الشاعر:

هَلَّا تَمُنَّ بِوَعْدِ غَيْرِ مَخْلُفَةٍ      كَلِمَ عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ فِي سَلَمِ

ومثال التثني قول الآخر:

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمَلْتَقَى تَرِيئُنِي      لَكِي تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤُوكَ هَائِمٌ

(٥) أصله: هل تقومينَ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

(٦) أصله: هل تقومونَ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

(٧) وكذلك وجب التوكيد بالنون الثقيلة، لأن الخفيفة لا تقع بعد الألف، وفاقاً لسبويه والبصريين.

وخلافاً لبونس والكوفيين، لأن فيه التقاء الساكنين على غير حدّه. وقد صرح سبويه بذلك بقوله:

هوَأَمَّا يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانَ زيداً واضربنَّ زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس

له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم. الكتاب ٥٢٧/٣.

العين أو اللام. فإن كان معتل الفاء كان من قبيل الصحيح. وإن كان معتل العين أثبت حرف علته فقلت: لتقولن ولتبعين، وما شاكل ذلك. وإن كان معتل اللام أثبت حرف علته في فعل المفرد المذكر خاصة وفي فعل الاثنين سواء كان لمذكر أو لمؤنث أو في فعل جماعة المؤنث خاصة. تقول في فعل المفرد المذكر: اغزُون يا زيد وارْمِين يا عبدالله. وفي فعل الاثنين: اغزُواً وارْمِيا. وفي فعل جماعة المؤنث: اغزُونان وارْمِينان يا نساء. ويجب أن تُقلب الألف في هذه الأفعال ياءً، تقول: لترْضِينَ يا زيد ولتخْشِينَ الله يا عمرو، وكذلك سائرهما. وإن كان الفعل لجماعة مذكرين وكان معتلاً لم يخل أن يكون معتل اللام بالياء أو بالألف. فإن كان معتل اللام بالياء حذفها ولم تبق دليلاً فقلت: ارمُنْ يا رجالاً. وكان الأصل: ارمِيونَ، فجاءت الياء متحركة بالضمه وهي بين كسرة وواو فحذفتها لالتقاء الساكنين وهما الياء بعد أن أُلقيت حركتها إلى الميم قبلها وسُلبت حركة الميم، والواو، ثم التقى بعد ذلك ساكنان وهما الواو والنون المدغمة في نون التأكيد لأن نون التأكيد مشددة من حرفين، الأول ساكن مدغم في الثاني، فحذفت الواو أيضاً لالتقاء الساكنين وعادت الميم التي قبل الواو المحذوفة مضمومة لتدل على الواو المحذوفة، ولا دليل على الياء لأن الواو أحق بالدلالة لكونها اسماً فاعلاً. وما شاكل هذا يجري مجراه في القياس.

وإن كان فعل الجماعة المذكورين معتل اللام بالألف حذفت الألف وأُقيمت قبلها الفتحة تدل عليها وأُتيَتْ بواو الضمير محركة بالضم لالتقاء الساكنين في مثل: يُدْعَى وَيُخْشَى [تقول]: لِيُدْعَوْنَ وَلِيُخْشَوْنَ الله. ولا يجوز أن تقول: تدْعَنَ وتُخْشَنَ، لأن في هذا الفعل حرفين محذوفين وهما الواو والألف ولا بد من دليل عليهما؛ فلو فتحت ما قبل النون لكانت الفتحة دليلاً على الألف ولا دليل على الواو، ولو ضمنت ما قبلها لكانت الضمة دليلاً على الواو ولا دليل على الألف، فلم يبق إلا أن تثبت الواو متحركة بالضم، لأن العرب لا تحذف الواو والألف إلا وقبلهما ما يدل عليهما. فالفتحة تدل على الألف، والضممة تدل على الواو، بخلاف الياء فإنها تحذف ولا يبقى عليها دليل، وهذا

مطرود في التصريف، ألا ترى أنك تقول: اَرْمُوا وامشُوا، وأصله: ارمُوا، فنحذف الياء وتضم ما قبل الواو، ولا يبقى دليل على الياء. قال الله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وكان الأصل: رَضُوا عَنْهُ، وحق يُعْطُوا، فحذفت الياء ولم تُبقِ عليها دليلاً. فإذا قلت: لتخشون الله، فإنما حذفت الألف لالتقاء الساكنين، والساكنان الألف والواو في الأصل، لأن أصلها السكون، أعني الواو، فلما حذفت الألف التقى بعدها أيضاً ساكنان وهما الواو والنون الساكنة المدغمة في نون التأكيد، فحرّكت الواو لالتقاء الساكنين لأن حذفها كان يخل<sup>(٣)</sup>، وخُصّت بحركة الضم لأنها لو حرّكت بالفتح أشبه فعل الجماعة فعل الواحد المذكور، ولو حرّكت بالكسر أشبه فعل الجماعة أيضاً فعل المفرد المؤنث، وكلاهما لا يجوز في أصول التصريف ولا في المعنى، فلم يبق إلا تحريك الواو بالضم ليصح التعليل. قال الله تعالى: ﴿لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ عَيْنَ الْيَقِينِ﴾<sup>(٥)</sup>.

**فصل:** وإن كان الفعل المؤكّد لمؤنث مفرد وكان معتلاً اللام حذفت حرف علته وياء التانيث وأبقيت الكسرة تدل على الياء المحذوفة<sup>(٦)</sup>، فقلت: ارمَ يا هند، وهل تغزَن يا دعد. وإنما حذفت حرف العلة لالتقاء الساكنين وهما حرف العلة وياء التانيث، ثم حذفت ياء التانيث لالتقاء الساكنين أيضاً

(١) المائدة: ١١٩.

(٢) التوبة: ٢٩.

(٣) لأنها فاعل.

(٤) آل عمران: ١٨٦.

(٥) التكاثر: ٧.

(٦) هذا إذا كان معتلاً بالواو أو الياء، أما إذا كان معتلاً بالألف بقيت ياء المخاطبة مفتوحاً ما قبلها، وكُسر لدفع التقاء الساكنين. فنقول: هل ترَضِينَ يا هند؟ وأجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو: اخشِينَ يا دعد، فنقول: اخشِينَ يا دعد، وقال ابن مالك عنها: إنها لغة طائفة، وإن حذفتها بعد كسرة لغة فزارية. انظر التسهيل ٢١٦.

وهما ياء التأنيت والنون المدغمة في نون التأكيد الثقيلة أو الهاء والنون الخفيفة إن كانت لأنها ساكنة في الأصل.

**فصل:** وأما أحكام هذه الأفعال المؤكدة فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجب أن تكون هذه الأفعال المؤكدة كلها مستقبلة صريحة<sup>(١)</sup>. ومن الواجب أن يكون ما قبل النون مفتوحاً في فعل المذكر المفرد نحو: هل تقومن يا زيد؟ وإنما وجب فتح ما قبلها مع هذا الفعل لأنه لو كان مضموماً لأشبه فعل الجماعة المذكرين نحو: تقومن يا رجال. ولو كان مكسوراً لأشبه فعل المفرد المؤنث نحو: تقومن يا هند. ومن الواجب أن يكون ما قبل نون التأكيد مضموماً مع فعل الجماعة المذكرين، وإنما وجب ذلك لأنه لو كان ما قبلها مفتوحاً لأشبه فعل المفرد المذكر، ولو كان مكسوراً لأشبه فعل المفرد المؤنث. ومن الواجب أن يكون ما قبل نون التأكيد مكسوراً مع فعل المفرد المؤنث، وإنما وجب لأنه لو كان مفتوحاً لأشبه فعل المفرد المذكر، ولو كان مضموماً لأشبه فعل الجماعة المذكرين، فقد اختص كل صنف بحركة يستقيم معها الكلام. ومن الواجب أن يكون قبل نون التأكيد ألف في فعل الاثنين نحو: اضربان يا زيدان، وإنما وجب ذلك لأنه لولا الألف لاستوى المفرد والمثنى لأنك تقول: اضربن، وفي المثنى: اضربان، فإذا حذفت الألف لم يبق بين الفعلين فرق. ومن الواجب أن يكون قبل نون التأكيد ألف وقبل الألف نون في فعل جماعة المؤنث نحو قولك: اضربنن، فلو حذفت الألف لوجب أن تدغم النون في النون، ولو أدغمت لأشبه فعل المذكر<sup>(٢)</sup>، ولو حذفت النون التي قبل

(١) فالفعل الماضي لا يؤكد بالنونين أبداً. وأما قوله ﷺ: «فإما أدركن أحد فليأت النهر الذي يراه نلوه» وقول الشاعر:

دائمٌ سعدك لو رحمت متيماً      لولاك لم يك للصباية جانحاً  
فهذان الفعلان مستقبلان معنى.

(٢) هذا إذا كانت نون التوكيد خفيفة على مذهب من يميز وقوعها بعد الألف وهم يونس والكوفيون. أما إذا كانت النون ثقيلة فإن ذلك يمتنع لتوالي ثلاث نونات، لأن النون الثقيلة نونان.

الألف لأشبه فعل جماعة المؤنث فعل المثنى لأنك كنت تقول: اضربان، وذلك ممتنع، فتدبر هذا التعليل فهو من اللف ما في هذا الباب.

ومن الواجب أن تكون هذه الأفعال المؤكدة مبنية في اللفظ لا بفتح فيها إعراب<sup>(١)</sup>، وإنما بُنيت لوجهين: أحدهما: أنها قد خرجت عن مضارعة اسم الفاعل بالزيادة والنقصان وتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: هل تقومن، وتقول في اسم الفاعل: ضارب، فلا يبقى بينهما مضارعة من قبل الزيادة وتغير الحركات. والوجه الثاني الذي لأجله بُنيت هذه الأفعال: أن نون التأكيد قد حُكم<sup>(٢)</sup> على آخرها فصارت تطالب ما قبلها أن يكون مفتوحاً مع فعل المفرد المذكر ومضموماً مع فعل الجمع المذكر ومكسوراً مع فعل المفرد المؤنث، وفي التثنية والجمع المؤنث لا بد من ألف قبلها، فقد صار الفعل في كل نوع مستمراً معها - أعني نوني التأكيد - على حالة واحدة، والشيء إذا كان مستمراً على حالة واحدة بُني كما بُني ما اتصل بياء النفس لما كان ما قبل الياء مكسوراً<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** وأما الجائز فيجوز أن تؤكد بأي النون شئت، إما الثقيلة وإما الخفيفة. فإن أكدت بالثقيلة ثبتت وصلاً ووقفاً. وإن أكدت بالخفيفة ثبتت

(١) ما لم يسند الفعل إلى ضمير ذي لين: ألف أو واو أو ياء، فإنه في هذه الحالة معرب لانتفاء علة البناء وهي التركيب، لأن العرب لا يركبون ثلاثة أشياء. وقد خالف في ذلك الأخفش والزجاج ومن تبعهما فقد حكموا ببنائه مطلقاً. انظر المساعد ٦٧٢/٢. والظاهر أن المؤلف قد تبع الأخفش والزجاج في الحكم ببناء الفعل المتصل بنوني التوكيد مطلقاً.

(٢) في المخطوطة: حكمت.

(٣) هناك أمران لا بد من التنبيه عليهما، أولهما: أن علة بناء الفعل المؤكد بالنون التركيب، ولذلك إذا أسند إلى أحد الضائرتين الثلاثة: الألف والواو والياء، أعرب، لزوال التركيب؛ لأنه ليس من كلامهم جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد. والأمر الثاني: أن المؤلف ذكر أن ما اتصل بياء الإضافة مبني، وإلى هذا ذهب الجرجاني وابن الخشاب، والصحيح أنه معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهذا مذهب الجمهور، وذهب ابن جني إلى أنه لا معرب ولا مبني. انظر شرح الأشموني ٣٣٢/٢.

وصلاً ولم تثبت وقفاً بل تحذف ويعود الفعل على حاله الأولى إن معرباً  
فمعرب وإن مبنياً فمبني إلا في فعل المفرد المذكر<sup>(١)</sup> فإنها إذا وقفت عليها  
تكتب ألفاً لأنها بمنزلة التنوين في الأسماء<sup>(٢)</sup>، والتنوين إذا وقفت عليه مع  
النصب كتبه ألفاً نحو: يا زيد اخرج، يا عمرو انطلقا، وكان الأصل:  
انطلقن واخرجن، فلما وقفت عليها قلبتها ألفاً، وعلى هذا المعنى فسر بعضهم  
قوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾<sup>(٣)</sup> وقال: أصله: ألقين، لمفرد مذكر<sup>(٤)</sup>، قال امرؤ  
القيس:

قفا نبيك من ذكرى حبيب ومنزلٍ      بسقط اللوى بين الدخول فحومل<sup>(٥)</sup>  
فقال: قفا، وهو يخاطب واحداً، وأصله: قفن<sup>(٦)</sup>، ومن كلام العرب<sup>(٧)</sup>: يا  
حَرْسِي<sup>(٨)</sup> اضربا عنقه، وخلياً عنه. ومنهم من يميز قلب النون الخفيفة ألفاً في  
الوصل والوقف ويقول: الآية والرواية وصل لا وقف.

(١) أي: إذا وقعت بعد فتحة. أما إذا وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت، ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في  
الوصل لأجلها من واو أو ياء، فتقول في الوصل: اضربن يا قوم اضربن يا هند، والأصل: اضربون  
واضربين، فإذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين فتقول:  
اضربوا واضربي.

(٢) قال سيبويه: «إن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة،  
والتنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أن التنوين علامة المتمكن، فلما كانت كذلك أجريت مجراء في  
الوقف». الكتاب ٥٢١/٣.

(٣) ق: ٢٤.

(٤) فيكون قد أجرى الوصل مجرى الوقف.

(٥) أنظر ديوانه ٨، وهو في الكتاب ٢٠٥/٤، والأصول ٣٨٥/٢، والإنصاف ٦٥٦/٢، والبصريات ٨٠٤.  
وسر الصناعة ٥٠١/٢، وجمهرة أشعار العرب ٢٤٤/١، والإفصاح ٣٢٣، وكشف المشكل ١٠٧/٢،  
والجمع ١٢٩/٢، وابن يعيش ١٥/٤، والخزانة ٦/١١. اللوى: ما التوى من الرمل. والدخول وحومل:  
مكانان، وقيل: بلدان بالشام.

(٦) وقيل: إنه مثق حقيقة خطاباً لصاحبيه. وقيل: إنه خطاب لرفيق واحد، والألف للتنبيه لأن العرب  
تخاطب الواحد بخطاب الاثنين.

(٧) حكى عن الحجاج أنه قال ذلك. الخزانة ١٨/١١.

(٨) حَرْسِي: مفرد، جمعه حَرْس، كما تقول: زنجي، مفرد زنج.



فصل: وأما الممتنع فهو ضد الواجب. يمتنع أن يؤكد شيء من الأفعال سوى هذه الخمسة التي تقدم ذكرها، فأما قولهم: بعين ما أرينك، وبالم ما تحنتنه<sup>(١)</sup>، وقول الشاعر:

فلا مَلِكٌ ما يُدِرْكُكَ سَعْيُهُ      ولا سوقةٌ ما يمدحُك باطلا<sup>(٢)</sup>  
فهذا شاذ لا يُقاس عليه لأنه أكد فعل الخبر، وتأكيذ فعل الخبر غير جائز إلا جواب الشرط<sup>(٣)</sup> والقسم<sup>(٤)</sup> وحدهما، فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله.

---

(١) من أمثال العرب. معنى الأول: اعمل كأي أنظر إليك، ويضرب في الحث على ترك البطء. ومعنى الثاني: لا يكون الختان إلا بالم، أي: لا يُدرك الخبر ولا يُفعل المروف إلا باحتيال مشقة. انظر مجمع الأمثال ١٠٧/١، والكتاب ٥١٧/٣، والمقتضب ١٥/٣، والمُلخص ١٤٢/١، وكشف المشكل ١٠٨/٢، وابن يعيش ٥/٩.

(٢) هذا البيت لحجر بن خالد من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر. وهو في حاشية أبي تمام ٢٩٩/٢، والحيوان ٥٨/٣، وكشف المشكل ١٠٨/٢.

(٣) كقول الشاعر:

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم      ومهما تشأ منه فزارة تمنما  
وهو قليل في الشعر، قال سيبويه: «شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب». الكتاب ٥١٥/٣.  
(٤) قال سيبويه: «وقد يقولون: أقسمت كما لم تفعلن؛ لأن ذا طلبه فصار كقولك: لا تفعلن». الكتاب ٥١٦/٣.



## عقد باب العدد

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: على كم ينقسم العدد؟  
وعلى كم ينقسم المعدود؟ وما أحكام الجميع؟

**فصل:** أما على كم ينقسم العدد؟ فعلى قسمين: صريح وكناية.  
فالصريح هو عددُ الآحادِ والعشراتِ والمئين والألوف، وسُمِّي صريحاً لأنَّ المعدود محصورٌ والإعراب صحيح والمعنى مستقيم. والكناية في العدد هو ما أُتي بكلمة تدل على معنى العدد دون لفظه، وهو خمسة ألفاظ: كَمْ، وكذا، وكذا كذا، وكذا وكذا<sup>(١)</sup>، وكأين. وسُمِّي كنايةً لأنه يدلُّ على العدد بالمعنى لا باللفظ.

**فصل:** وأما على كم ينقسم المعدود؟ فعلى قسمين: مذكر ومؤنث، أعني العدد الصريح. فإذا عدَدْتَ مذكراً قلتَ فيه: واحد اثنان ثلاثة، بالهاء إلى العشرة وجوباً. وإذا عدَدْتَ مؤنثاً قلتَ فيه: واحد ثنتان<sup>(٢)</sup> ثلاث، بغير الهاء إلى العشرة وجوباً، إلا أنك إذا وصلت إلى ثمان جاز لك وجهان: أن تجريه مجرى الاسم المنقوص فتلحقه الياء وتجري عليه حكمَ الاسم المنقوص فتقول: هذه ثمانى نسوة ومررت بثمانى نسوة ورأيت ثمانى نسوة، وإذا كان هكذا جاز

(١) في المخطوطة: كذي وكذي.

(٢) يجوز أن تقول: اثنتان، وثنتان.

لك أن لا تُصرفه لأن فيه التانيث والجمع<sup>(١)</sup>، وجاز لك أن تصرفه لأن جمعه ليس بصريح، هذا وجه. والثاني: أن تجعله اسماً صحيحاً معرباً بالحركات في حال الرفع والنصب والجر، ويكون الإعرابُ على النون فتقول: هذه ثمانُ نسوةٍ ورأيت ثمان نسوةٍ وعجبت من ثمان نسوةٍ. والوجهُ الأول أجودُ لأنه ورد في أشعار العرب أكثرُ استعمالاً، أعني أنه بمنزلة المنقوص المنصرف، وفي ذلك قول الأعشى:

ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً وثمانَ عشرةً واثنين وأربعاً<sup>(٢)</sup>

فأجراه مجرى المنقوص المنصرف. هذا في أعداد الآحاد، فإذا بلغت إلى العشرات أثبت الهاء في عشرة المذكر وحذفتها من عشرة المؤنث، تقول: عندي عشرة رجالٍ وعشرُ نساء. فإذا رُكِبَ العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر قلت: عندي أحد عشر رجلاً، بيست فتحات متواليات في عدد المذكر خاصة إلا اثني عشر فإنك تعربه في الرفع بالآلف وفي النصب والجر بالياء، سواء كان لمذكر أو لمؤنث تقول: عندي اثنا عشر رجلاً واثننا عشرة امرأة، ورأيت اثني عشر رجلاً واثنتي عشرة امرأة، قال الله تعالى: ﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿إثني عشر نقيباً﴾<sup>(٤)</sup>. فأما أحد عشر ومن ثلاثة عشر إلى تسعة عشر فمبني على الفتح لتضمينه حرف العطف، قال تعالى: ﴿عليها تسعة عشر﴾<sup>(٥)</sup>، وقال تعالى: ﴿إني رأيت أحد عشر كوكباً﴾<sup>(٦)</sup>. فإذا انتهيت إلى ثمانٍ عشر أجريته على ذلك القياس في الحديث المتقدم، إن

(١) إذا منع من الصرف فالمانع من صرفه أنه على صيغة تنتهي الجموع دون اعتبار التانيث، لأن هناك أسماء تمنع من الصرف لهذه العلة دون أن تكون مؤنثة كمساجد ومفاتيح.

(٢) البيت ليس في ديوانه. وهو في المقرب ٣٠٩/١، والاقتضاب ٣٦٥، والأصموني ٦٢٧/٣، وكشف المشكل ٧٠/٢.

(٣) البقرة: ٦٠.

(٤) المائدة: ١٢.

(٥) المدثر: ٣٠.

(٦) يوسف: ٤.

سُنت أجريته مجرى المنقوص، وإن سُنت أجريته وجعلت الإعراب على النون فأما «أحد» فإن أردت به المذكر فتحت الألف<sup>(١)</sup> وإن أردت به المؤنث كسرتها. تقول: عندي أحد عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأة بكسرة وزيادة الألف في آخر الاسم علامة للتأنيث. ويجوز لك تسكين الشين من عشرة المؤنث وتحريكها بالفتح والكسر، والفتح أجود. وهذا في العشرات، فإذا انتهت إلى العشرين أعربت وأجريته مجرى الجمع المسلم، من العشرين إلى التسعين، بالواو في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجر. ومنهم من يُجريه مجرى المفردات ويعربه بالحركات في آخره، ويقول: هذه عشرون ورأيت عشريناً ومررت بعشرين، ويحتج بقول الشاعر:

لا بَارَك الله في بضعٍ وستين<sup>(٢)</sup>

بكسر النون، وقول الآخر:

وقد جاوزتُ حدَّ الأربعين<sup>(٣)</sup>

(١) أي: الهزرة.

(٢) هذا عجز بيت مجهول القائل وصدره:

أقول حين أرى كعباً ولحيته

وبعده:

من السنين تملأها يلاحسب ولا حياء ولا عقل ولا دين  
وهو في كشف المشكل ٢٧٣/١، واللسان (بضع)، والأشياء والنظائر ١٤٢/٤. هذا وإعراب عشرين وبابه بالحركات قياساً على ستين في هذا البيت ضعيف؛ لأن الإعراب بالحركات مع التزام الياء إنما هو معروف فيها حذفت لامه كسنة وعضة. وذكر السيوطي في الأشباه والنظائر أن هناك وجهاً آخر في هذا البيت وهو أن يكون «ستين» معرباً بالياء وتكون النون زائدة لفظاً وحكماً عن مقدّر بها التثنية وتكون الضرورة قادته إلى الإتيان بالحركة على ما يقتضيه أصل التثنية الساكنين.

(٣) هذا عجز بيت لسحيم الرياحي، وصدره:

وماذا يَدري الشعراء مني

ويروى: رأس الأربعين. وهو في المفتض ٣٣٢/٣، والكامل ٤١٣/١، والمسائل العضديات ١٠٦، وسر الصناعة ٦٢٧/٢، ومجالس نعلب ١٧٦/١، والحزاة ٦١/٨، وضرائر الشعر ٢٠٢، وابن يعيش ١١/٥، والأشباه والنظائر ١٤٢/٤، والموشح ٢١، وكشف المشكل ٧٢/٢. ويجوز أن يكون قوله: الأربعين مجروراً وعلامة جرّه الياء، وقد كسرت النون على لفة من يميز كسر نون الجمع بعد الياء في الشعر.

والأول أجود وأكثر استعمالاً، أعني كونه بمنزلة الجمع المسلم. وكل ما عطف من العقود من العشرين إلى التسعين فهو معرب، تقول: عندي خمسة وعشرون ديناراً، ورأيت سبعة وستين غلاماً، وما شاكل ذلك. ويستوي في العقود من العشرين إلى التسعين المذكر والمؤنث تقول: عندي عشرون رجلاً وعشرون امرأة، وكذلك سائرهما.

**فصل:** فإذا بلغت المائة أثبتت العدد لأنك تعد المائة، والمائة مؤنثة. تقول: عندي مائة رجلٍ ومائتا رجلٍ. وثلاثمائة رجلٍ وأربعمائة دينار. وما شاكل ذلك، بحذف الهاء من الثلاث إلى العشر كما فعلت في الآحاد. وإذا بلغت إلى الألف ذكرت العدد لأنك تعد الألف والألف مذكر، تقول: عندي ألف دينار، وألفا دينار، وثلاثة آلاف جارية، وخمسة آلاف غلام، وما شاكل ذلك، بإثبات الهاء من الثلاثة إلى العشرة كما فعلت في الآحاد، هذا كله في العدد الصحيح.

واعلم أن الاسم المفرد المعدود موقوف لا وقف بناءً ولكن وقف استراحة بين العددين، فإذا قلت: واحد اثنان ثلاثة أربعة، جاز أن يكون الاسم الأول مرفوعاً على أنه خبرٌ مبتدأ محذوف تقديره: هذا واحد، وهذان اثنان، وهأولى<sup>(١)</sup> ثلاثة، وما شاكل ذلك. ويجوز أن يكون الاسم منصوباً على أنه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: أعد واحداً، وأعد اثنين، وأعد ثلاثة، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وأما كناية العدد فهي بخمسة ألفاظ كما تقدّم وهي: كم، وكذا، وكذا كذا، وكذا وكذا، وكأين. فأما «كم» فهي كناية عن العدد الكثير والقليل، وهي<sup>(٢)</sup> تنقسم قسمين: استفهامية وخبرية. فإن كانت استفهامية

(١) في المخطوطة: يحذف.

(٢) هكذا في المخطوطة. ويجوز أنه جاء به مقصوداً على لغة بني تميم.

(٣) في المخطوطة: وهو.

نصبت ما بعدها على التمييز<sup>(١)</sup> إن كان نكرة نحو قولك: كم غلاماً ملكك  
فالتقدير: أعشرون غلاماً ملكك؟ و«كم» في موضع الرفع مبتدأ عند التحليل وفي  
موضع النصب والرفع فاعلٌ أو مفعولٌ عند سيبويه إذا وقع بعدها فعل. فإذا  
قلت: كم غلاماً لقيني؟ فهي هاهنا بمنزلة الفاعل عند سيبويه، وإذا قلت: كم  
غلاماً لقينته؟ فهي هاهنا بمنزلة المفعول عنده أيضاً<sup>(٢)</sup>، وهي عند التحليل مبتدأ  
في الوجهين.

فأما الخبرية فلا يكون ما بعدها إلا مجروراً<sup>(٣)</sup> نحو قولك: كم رجلٍ  
لَقِيتي. وفي جرّه ثلاثة أقوال: أحدها أن «كم» بمعنى «رُبَّ» فهي تجرُّ بمعناها  
بدليل أنها لا تدخل إلا على نكرة مثل «رُبَّ»، ولا تقع إلا في أول الكلام مثل  
«رُبَّ»، ولا تتعلق إلا بما قبلها مثل «رُبَّ»، وهذا قولٌ حسنٌ وأنا أنهب  
إليه<sup>(٤)</sup>. والثاني: أن المجرور بعدها بالإضافة<sup>(٥)</sup>، وهذا قولٌ غير واضح لأنَّ  
المبنيَّات لا تُضاف، ودليلٌ آخر وهو أنه لو كان مجروراً بالإضافة لجاز أن  
يُضاف «كم» إلى المعرفة والنكرة والظاهر والمضمر وغير ذلك، وذلك فيها ممتنعٌ  
لأنها لا تدخل في الخبر إلا على نكرة. والثالث: أن المجرور بعدها بـ «مِنْ»  
وهي محذوفة<sup>(٦)</sup>، فإذا قلت: كم رجلٍ عندك، فالتقدير على هذا: كم من رجلٍ.

(١) بالنسبة لنصب تمييز «كم» الاستفهامية فيه ثلاثة مذاهب، الأول: أنه لازم مطلقاً. والثاني: أنه ليس  
لازماً، بل يجوز جرّه مطلقاً حملاً على الخبرية، وإلى هذا ذهب الفراء والزجاج. والثالث: أنه لازم إن  
لم يدخل عليها حرف جر، وراجع على الجمر إن دخل عليها حرف، ولم يذكر سيبويه جرّه إلا إذا  
دخل عليها حرف جر. انظر الكتاب ١٦٠/٢، والأشعوني ٦٣٣/٣.

(٢) قال سيبويه: «وكم رجلاً أنك؟ أقوى من كم أنك رجلاً؟ وكم ههنا فاعلة. وكم رجلاً ضربت؟ أقوى  
من كم ضربت رجلاً؟ وكم ههنا مفعولة». الكتاب ١٥٩/٢.

(٣) سواء كان جمعاً أو مفرداً، ولكن الأفصح أن يكون مفرداً.

(٤) يبدو أن المؤلف قد ذهب هذا المذهب بناء على ما قاله سيبويه فقد قال: «واعلم أن كم في الخبر لا  
تعمل إلا فيما تعمل فيه ربّ، لأن المعنى واحد». الكتاب ١٦١/٢.

(٥) وهذا هو الصحيح، إذ لا مانع منه كما يقول الأشعوني. وإلى هذا ذهب سيبويه وغيره من النحاة.  
انظر الكتاب ١٦١/٢، وشرح الكافية للرضي ٩٦/٢، وشرح الأشعوني ٦٣٥/٣.

(٦) وهذا قول الفراء. وإنما يجوز عمل الجار المحذوف ههنا وإن كان في غير هذا الموضع نادراً لكثرة  
دخول مِنْ على ميمز كم الخبرية نحو قوله تعالى: ﴿كم من قرية﴾ الأعراف: ٤.

وهذا القول أيضاً سقيم لأنَّ حروف الجرِّ لا تعمل وهي محذوفة، فلم يبقَ إلا أنَّها في التحقيق بمعنى «رُبَّ». فإذا كانت بمعنى «رُبَّ» لم يجوز أن يُفصل بينها وبين المجرور، لا يجوز أن تقول: كم اليوم رجلٍ لقيني، بالجرِّ<sup>(١)</sup>. فإن فصلت نصبت الذي كان مجروراً على التمييز تشبيهاً بما وقع بعد الاستفهامية، فتقول: كم اليوم رجلاً لقيني.

ويجوز أن ترفع النكرة بعد «كم» في الخبر على أنها مبتدأ، وتكون «كم» بمعنى الظرف ومجرورها محذوف، تقول: كم رجلٌ لقيني، والتقدير: كم مرة رجلٌ لقيني، وقد روي بيت الفرزدق نصباً وجراً ورفعاً وهو قوله:

كم عمّة لك يا جريرٌ وخالة      فدعاء قد حَلَبْتُ عليّ عِشاري<sup>(٢)</sup>

النصب على التمييز وهي استفهامية<sup>(٣)</sup>، والجرُّ على أنها خبرية بمعنى «رُبَّ»، [والرفع على أنها خبرية] وفيها معنى الظرف، ومجرورها محذوف والمرفوع بعدها مبتدأ كما تقدّم<sup>(٤)</sup>. ويجوز الجرُّ مع الفصل في الخبرية في الشعر خاصة<sup>(٥)</sup>، قال الشاعر:

(١) يجوز هذا عند الفراء لأن الجرَّ عنده بـ «مِنْ» مقدّرة.

(٢) انظر ديوانه ٣٦١/١، وفيه: كم خالة لك يا جرير وعمّة. وهو في الكتاب ٧٢/٢، ١٦٦، والمقتضب ٥٨/٣، وصر الصناعة ٣٣١/١، والخزانة ٤٥٨/٦، والأصول ٣١٨/١، واللمع ٢٠٧، والجمل ١٣٧، والإفصاح ٢٢٢، والمغني ٢٤٥، وابن يعيش ١٣٣/٤، والمقرب ٣١٢/١، والحلل ١٧٩، وشرح الأشموني ٦٣٣/٣، وكشف المشكل ٧٦/٢، ومعجم المواع ٢٥٤/١، الفدعاء: المعوجة الرسغ، أو التي أصابها زبغ في القدم من كثرة المشي. والعشار: جمع عُشراء، وهي الناقة التي مضى على حملها عشرة أشهر.

(٣) ويكون استفهام تهكم، أي: أخبرني يا جرير بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنَّ يخدمني فقد نسبته. وقيل: إن لغة تميم نصب تمييز «كم» الخبرية إذا كان مفرداً، وعلى هذا تكون خبرية وليست استفهامية. وعلى هذين الوجهين تكون «كم» مبتدأ، خبره: قد حلبت.

(٤) قال الأشموني: «وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بـ «لك» وبفدعاء محذوفة مدلولاً عليها بالمذكورة كما حذف «لك» من صفة خالة مدلولاً عليها بـ «لك» الأولى، والخبر: قد حلبت. ولا بدّ من تقدير «قد حلبت» أخرى، لأن الخبر عنه حينئذٍ متعدد لفظاً ومعنى» ٦٣٤/٣.

(٥) أجاز يونس الفصل بينها في السعة بالظرف والمجرور.

كم بجودٍ مقرّفٍ نال العلا وبخيلٍ بخلةٍ قد وضفة<sup>(١)</sup>  
وروي هذا البيت أيضاً برفع مقرّف ونصبه وجزّه<sup>(٢)</sup> على ما تقدّم في بيت  
الفرزدق. وفي «كم» حديث طويل قد نبهنا على أكثره.

**فصل:** فأما «كذا» فهي كناية عن عدد الآحاد من الثلاثة إلى  
العشرة وعن آحاد العقود وآحاد المئين والألوف خاصة<sup>(٣)</sup>. فإذا قلت: عندي  
كذا رجال، فأقلّ هذا العدد ثلاثة وأكثره عشرة<sup>(٤)</sup>. وإذا قلت: عندي كذا  
رجلاً، فأقلّ هذا العدد عشرون وأكثره تسعون. وكذلك المائين والألوف. إذا  
قلت: عندي كذا مائين وألوف، فأقلّ هذا العدد ثلاثمائة وثلاثة [آف] وأكثره  
عشر مائة وعشرة آلاف. وإذا قلت: عندي كذا مائة وكذا ألفاً، فهذا كناية  
عن العقود، فأقلّ هذا العدد عشرون مائة وعشرون ألفاً، وأكثره تسعون مائة  
وتسعون ألفاً.

**فصل:** فأما «كذا كذا» مركبة من اسمين، فهي<sup>(٥)</sup> كناية عن العدد

(١) هذا البيت لأنس بن زعيم الكنائي، وينسب أيضاً لعبدالله بن كريب، ولأبي الأسود وليس في ديوانه.  
والرواية المشهورة: وكريم يخله قد وضعه. وهو في الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، والأصول  
٣٢٠/١، والإنصاف ٣٠٣/١، والمقرب ٣١٣/١، والجمل ١٣٦، وابن يعيش ١٣٢/٤، والحلل ١٧٧،  
وضرائر الشعر ١٣، وكشف المشكل ٧٦/٢، وشرح الأشموني ٦٣٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٧/٢.  
المقرّف: التذلّ اللتيم أبوه.

(٢) فالرفع على أنه مبتدأ مع ظرفية «كم»، وخبره: نال العلا. والنصب على التمييز لقيح جزّه مع الفصل.  
أما الجزّ فواضح. وعلى هذين الوجهين، أعني النصب والجر، تكون «كم» في موضع الابتداء. وقد احتج  
الكوفيون بهذا البيت على أنه يجوز أن يأتي تمييز «كم» الخبرية مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور.  
وقد أنكر ابن الأنباري روايتي النصب والجر، وقال: إن الرواية الصحيحة مقرّف، على أنه مبتدأ وما  
بعده خبر. انظر الإنصاف ٣٠٧/١.

(٣) هناك أمران لا بد من التنبيه عليهما، الأول: أنه يقلّ ورود «كذا» مفرداً ومكرراً بلا واو. والثاني: أنه  
يجب نصب تمييزها، فإنه لا يجوز جزّه بـ «مِنْ» اتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين. انظر شرح  
الأشموني ٦٣٨/٣.

(٤) وذلك قياساً على العدد الصريح.

(٥) في المخطوطة: فهو.



المرتب من أحد عشر إلى تسعة عشر. فإذا قلت: عندي كذا كذا درهماً،  
فالتقدير: عندي أحد عشر أو اثنا عشر أو ثلاثة عشر، وما شاكل ذلك.

وأما «كذا وكذا» بالعطف<sup>(١)</sup> فهي<sup>(٢)</sup> كناية عن العدد المعطوف من  
واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، فإذا قلت: عندي كذا وكذا، فالتقدير:  
عندي أحد وعشرون أو خمسة وعشرون، وما شاكل ذلك، إلى التسعة  
والتسعين<sup>(٣)</sup>.

وأما «كأين» فهي كناية عن العدد القليل والكثير<sup>(٤)</sup>، ولا بد من «من»  
بعدها في اللفظ<sup>(٥)</sup>، وهي زائدة في المعنى، والمجرور بعدها منصوب في المعنى  
على التمييز، فإذا قلت: كأين من رجل لقيني، فالتقدير: كأين رجلاً لقيني، قال  
الله تعالى: ﴿وَكَأَيْنَ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾<sup>(٦)</sup>، وقال سبحانه:  
﴿وَكَأَيْنَ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رَزْقَهَا﴾<sup>(٧)</sup>، والتقدير: وكأين نبياً وكأين دابةً.

(١) ولم يذكر سيبويه إلا هذا. الكتاب ١٧٠/٣.

(٢) في المخطوطة: فهو.

(٣) ما ذكره المؤلف في هذا الفصل والفصل الذي سبقه من تفصيلات في «كذا» و«كذا كذا» و«كذا وكذا»  
هو مذهب الكوفيين. وقد وافقهم على هذه التفصيلات المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن  
عصفور. انظر المقرب ٣١٤/١، وشرح الأشموني ٦٣٨/٣، وشرح الكافية للرضي ١٠١/٢.

(٤) إفادتها للكثير هو الغالب لأن معناها معنى رُبّ كما يقول سيبويه (١٧١/٢). وقد تفيد الاستفهام وهو  
نادر، ولم يشته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدلوا بقول أبي بن كعب لابن مسعود:  
«كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟» فقال: ثلاثاً وسبعين. انظر شرح الأشموني ٦٣٧/٣، وشرح الكافية  
للرضي ١٠١/٢.

(٥) الصحيح أن «من» تقع بعدها غالباً، ولا يكون ذلك لازماً خلافاً لابن عصفور، قال سيبويه: «إلا أن  
أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من». الكتاب ١٧٠/٢، وقال ابن عصفور: «إلا أن تمييزها يلزمه  
من». المقرب ٣١٣/١. ويرد قول ابن عصفور قول الشاعر:

اطنرد المأس بالرجاء فكائن  
ألمأ حم يسره بعد عُر

وقول الآخر:

وكائن لنا فضلاً عليكم ومنّة  
قدماً ولا تدرون ما من منعم  
وإنما ألزموها «من» لأنها تؤكد كما يقول سيبويه، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام.

(٦) آل عمران: ١٤٦.

(٧) الضكوت: ٦٠.

ومنهم من يقول: هي بمعنى: كم<sup>(١)</sup>. ومنهم من يقول: الكاف فيها كاف التشبيه  
و«أي» اسم منون فلما كثر استعماله كتب التنوين نوناً متصلة، وأصل الاسم  
«أي»، ويجوز تخفيفه كما قال الشاعر:

وكأين ترى من صامتٍ لك مُعْجِبٍ      زيادته أو نقصه في التكلم<sup>(٢)</sup>  
ومن النحويين من ألحق التاريخ بهذا الباب، وسنفرد له فصلاً هاهنا إن  
شاء الله تعالى.

**فصل في التاريخ:** اعلم أن التاريخ لا يكون إلا بالليالي دون الأيام.  
وإنما كان بالليالي لأنَّ أوَّل الشهر ليلة، وأوَّل السنة ليلة. والليل أصلُ النهار  
لقوله تعالى: ﴿وَأَيَّاهُمْ اللَّيْلُ نَسْلُخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾<sup>(٣)</sup>. والتاريخ هو تعيينُ  
الزمان الذي وقع فيه الأمرُ الموجِبُ للتاريخ. فإذا أرختَ لم يكن إلا بالليالي.  
تقول: وقع ذلك لليلةٍ خلتُ وليلةٍ خلتا، ولثلاثِ خلون. الأصحُّ أن تقول: إلى  
ليلةٍ خلتُ وليلةٍ خلتا، ولثلاثِ خلون. الأصحُّ أن تقول: ليلةٍ خلت، إلى  
آخر ليلةٍ في الشهر، فقلت: وقع ذلك أو كتب أو كان سلخ شهر كذا وكذا.  
ومنهم من يقول: وقع ذلك ليلةٍ خلت وليلةٍ خلتا ولعشر خلون، إلى أن  
يصل نصف الشهر، وقال بعد ذلك: وقع ذلك ليلةٍ بقيت وليلةٍ بقيتاً ولعشر  
بقيت إلى أن يقول: ليلةٍ بقيت<sup>(٤)</sup>. والتاريخ الأول أجود، لأنه لا يأمن أن

(١) مذهب سيبويه أنها بمعنى رَبٍّ.

(٢) نسب قوم هذا البيت لزهير بن أبي سلمى في جملة أبيات أربعة يضيفونها إلى مطلقته، وبعده:  
لسان الفخ نصف ونصف فؤاده      فلم يبق إلا صورة الطعم والدم  
ولست هذه الأبيات في رواية الأعلام ولا الخطيب.  
وينسب لبشر بن منقذ كما في البيان والتبيين ١/١٧٠، وهو في سر الصناعة ١/٣٠٧ دون نسبة،  
وكذلك في كشف المشكل ٢/٧٥.

(٣) يس: ٣٧.

(٤) عبارة المؤلف هنا فيها شيء من الاضطراب، والأحسن أن يقول: وقال بعد ذلك: وقع ذلك لأربع  
عشرة ليلة بقيت، ولعشر بقيت، وليلةٍ بقيت، إلى أن يقول: ليلة بقيت.

يكون الشهر تسعاً وعشرين ليلة<sup>(١)</sup>. وهذا إذا أرخ وقال: خلت وخلون، إلى آخر الشهر، استقام التاريخ.

ويجوز أن يؤرخ بالساعات والدَّرَج والدقائق والشعائر والوجوه والثواني والثالث<sup>(٢)</sup>، وهذا لا يكون إلا عند من يعرف النجوم والحساب.

ويجوز أن تؤرخ فنذكر الساعة واليوم والشهر والسنة فنقول: وقع ذلك أو كُتب الكتاب أو كان ذلك في أول ساعة من ساعات يوم كذا لليلة خلت أو لليلتين خلتا أو لعشر خلون من شهر كذا من شهور سنة كذا وكذا من سني هجرة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم. فأمّا من كان يعرف الحساب والنجوم فيجوز له أن يؤرخ بالوجوه والدقائق والشعائر والثالث والثواني، وقلّ مَنْ يستعمل هذا.

ويجوز أن تؤرخ بغرة الشهر وسلّخه فنقول: كتب غرة شهر كذا ومنسلخ أو سلّخ شهر كذا.

ولا يجوز أن تؤرخ بوقوع فعل من الأفعال. لا يجوز أن نقول: كُتب ذلك لمراح الحاج ولا لحصاد الزرع ولا لمهبّ ريح كذا، وما شاكل ذلك.

واعلم أن اللام في قولك: وكُتب لعشر أو لخمس<sup>(٣)</sup> خلون، بمعنى: بعد، لأنّ التقدير: وكُتب بعد عشر خلون. وإذا قلت: وكُتب لعشر أو لخمس أو لست بقين، كان بمعنى: قبل، لأنّ التقدير: وكُتب قبل خمس بقين. فافهم ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) التاريخ الأول هو تاريخ النجوم، والتاريخ الثاني هو تاريخ اللغويين. فالأول أقيس لما ذكر المؤلف، والثاني أوسع، وعليه أكثر الكتاب. انظر كشف المشكل ٧٩/٢.

(٢) الساعة ثلاثة وجوه، والوجه عشر درج، والدرجة دقائق، والدقيقة شعائر، والشعيرة ثوان، والثانية ثوان. انظر كشف المشكل ٧٨/٢.

(٣) في المخطوطة: خمس.

## عقد باب الألفات

وفوائده تشتمل على مسألتين يُقال فيهما: كم الألفات؟ وما أحكامها؟

**فصل: أمّا كم الألفات؟** فهي تقرب من ستين ألفاً، بعضها لا فائدة في ذكره، وبعضها قد ذكرناه في أثناء هذا الكتاب كألف الاستفهام وألف النداء وألف المضارعة وألف الضمير وألف التثنية وألف الإعراب وألف الإلحاق المتولدة من الفتحة وألف النقل التي تُعدي الفعل اللازم والألف الزائدة في فعل المؤنث المجموع المؤكد نحو: اضربن يا نساء. هذه كلّها قد ذكرناها وأحكامها في الأبواب فلا معنى لذكرها هاهنا، وبعضها لم يتقدّم له ذكر مستوفى ولا حكمٌ مشروحٌ ونحن نذكره هاهنا إن شاء الله تعالى، وذلك ثلاث ألفات: ألف الوصل وألف القطع وألف الأصل.

**فصل في ذكر ألف الوصل:** وفيه مسألتان يُقال فيهما: أين تكون ألف الوصل؟ وما أحكامها؟ أمّا أين تكون ألف الوصل؟ فهي تكون في الأسماء والأفعال ومع حرف واحد من الحروف على خلاف في ذلك الحرف. فالأسماء التي تكون فيها ألف الوصل عشرة أسماء وهي: اسم وابن وابنة [وابنم] وامرؤ وامرأة واثنان واثنان واشت وأيمن<sup>(١)</sup> عند الأكثر، ومصدر الفعل الخماسي والسداسي نحو قولك: اقتدر اقتداراً واستخرج استخراجاً. هذه الأسماء كلها

---

(١) إيمان المخصوص بالقسم، فألفه عند البصريين للوصل، فهو مفرد. وعند الكوفيين ألفه للقطع لأنه عندهم جمع يمين. الأشموني ٢٧٦/٤.

الألف في أولها أَلِفُ الوصل بدليل أنها تسقط في اللفظ إذا ابتدئَ بغيرها نحو قولك: بسم الله، والمال لابنك، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وأما الأفعال التي تكون فيها أَلِفُ الوصل فهي تكون في الفعل الثلاثي إذا صيغ للأمر نحو قولك: اضرِبْ، اذهبْ، اخرجْ، وما شاكل ذلك. وفي الفعل الخماسي<sup>(١)</sup> إذا صيغ للخبر والأمر أيضاً نحو قولك: انطلق زيدٌ واقتدرَ عمرو، وانطلقْ يا زيدٌ واقتدرْ يا عمرو، واستخرجَ زيدٌ واستخرجْ يا عمرو، واستخرجْ يا زيدٌ واستخرجْ يا عمرو. وهذه الألف في هذه الأفعال أَلِفُ وصل ولا تكون في شيء من الأفعال إلا في هذه الأمثال فقط.

وأقربُ من هذا أن كل فعل كان حرفُ المضارعة منه مفتوحاً فالألف التي تدخلُ عليه من أوله أَلِفُ وصل. ألا ترى أنك تقول: يضرب ويخرج ويذهب ويستخرج وينطلق ويقتدر، فحرف المضارعة مفتوح في جميع ذلك.

وأما الحرفُ الذي يكونُ معه أَلِفُ الوصل فهو لَامُ التعريف وحده عند سيبويه<sup>(٢)</sup> نحو: الرجل والغلام. والتحليل يقول: بل الألف واللام حرفٌ واحدٌ مركَّب. فهذه المواضع التي تكون فيها أَلِفُ الوصل.

**فصل:** وأما أحكامها، فحكمها في الأسماء: أن تثبت إذا ابتدأت بها لفظاً وخطأً. تقول: ابنٌ واسمٌ، وما شاكل ذلك. وحكمها أن تكونَ في الأسماء كلها مكسورة<sup>(٣)</sup>. ومن حكمها أنها تسقط لفظاً وتبقى خطأً إذا ابتدأت بغيرها نحو قولك: باسم الله، والمال لابنك، وما شاكل ذلك. ومن حكمها أنها تسقط

(١) والفعل السداسي أيضاً.

(٢) فاللام وحدها حرف تعريف، والهمزة للوصل. قال: «وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء.

والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس». الكتاب ١٤٧/٤

(٣) ما عدا ابنِ فأنها تفتح معه.

لفظاً وخطأً إذا دخلت عليها ألف الاستفهام نحو قولك: أسمعك محمد؟ أهلك زيد؟ أنطلقت يا زيد؟ قال الله تعالى: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، ومن حكمها أنها تكون مكسورة مع فعل الأمر الثلاثي نحو: اضرب واذهب يا زيد، ومع جميع الأسماء إلا ألف أين فإنها مفتوحة. ويميز ضمها مع الفعل إذا كان ما قبل آخر الفعل مضموماً نحو قولك: اخرج، ادخل، وما شاكل ذلك. ومن حكمها أنها تثبت مع لام المعرفة لفظاً وخطأً مفتوحة وإن دخلت عليها همزة الاستفهام نحو قولك: الرجل عندك؟ ألثوب عليك؟ قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ خَيْرٌ﴾<sup>(٤)</sup>، وإنما وجب هذا ليفرق بين الاستفهام والخبر. ومن حكمها أن تُحذف لفظاً وخطأً مع لام المعرفة إذا دخل عليها لام الجر خاصة. نحو قولك: لله درك، قال الله تعالى: ﴿لِللَّهِ الْأُمُورُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾<sup>(٥)</sup>، فهذه أحكام ألف الوصل.

## فصل في ذكر ألف القطع: وفيه مسألتان يُقال فيهما: أين تكون ألف القطع؟ وما أحكامها؟

**فصل:** أما أين تكون؟ فهي تكون [في] الأسماء والأفعال والحروف. فهي تكون في الأسماء فيما عدا تلك العشرة التي تقدّم ذكرها في ذكر ألف الوصل. وقد تكون - أعني ألف القطع - في الأسماء مضمومة نحو: أم وأخت، ومفتوحة نحو: أخ، ومكسورة نحو: إبراهيم وإسماعيل، وما شاكل ذلك. وأما أين تكون في الأفعال؟ فهي تكون في كل فعل رباعي وهي في

(١) البقرة: ٨٠.

(٢) الصافات: ١٥٣.

(٣) يونس: ٥٩.

(٤) النمل: ٥٩.

(٥) الروم: ٤.

أول حروفه نحو: أكرم وأعطى وأوعد وأزفد وأسرى، وما شاكل ذلك. وأقرب من هذا أن نقول: كل فعل كان حرف المضارعة منه مضموماً فألفه ألف قطع. وألف المضارعة التي للمخبر عن نفسه ألف قطع أيما وجدت نحو: أقوم وأقول وأنطلق وأستخرج. وما شاكل ذلك. وأما أين تكون ألف القطع في الحروف؟ فكل ألف كانت في أول الحرف فهي ألف قطع نحو: أن وأثم وإلى وأما، وما شاكل ذلك.

**فصل: وأما حكم ألف القطع فتحكمها أن تثبت لفظاً وخطاً ابتداءً ووصلاً. ومن حكمها أنها إذا دخلت عليها ألف الاستفهام جاز فيها ثلاثة أوجه: أحدها: إثبات الألفين جميعاً بغير مدّ نحو قولك: أنت زيد؟ أبوك محمد؟ والثاني: إثبات الهمزتين جميعاً بمدة بينهما تسمى همزة بين بين نحو قولك: أنت قمت؟ أبوك محمد؟ وقد روي قوله تعالى: ﴿أنت قلت للناس﴾<sup>(١)</sup>. والثالث: توهين ألف الاستفهام وحذفها وإثبات ألف القطع نحو قولك: أبوك محمد؟ أنت زيد؟ وقد قرئ أيضاً [قوله تعالى]: ﴿أنت قلت﴾، وهذا أقل الوجوه استعمالاً وأكثرها بالخبر إشكالاً.**

**فصل في ذكر ألف الأصل: وأما ألف الأصل فهي في الأسماء والأفعال. وفي الحروف خلاف، منهم من يقول: ألفتها ألفت أصل، ومنهم من يقول: بل هي ألفت قطع لأن ألف الأصل ما تثبت في الوزن، والحروف لا توزن. هذا في الألفات التي في أوائل الحروف. فأما إذا كانت الألف في أوسط الحرف أو في آخره فهي ألف أصل لا محالة نحو: حتى وإلى، وما شاكل ذلك.**

**فصل: واعلم أن ألف الأصل ما تثبت في الوزن فاءً أو عيناً أو لاماً**

(١) المائدة: ١١٦.



في الأسماء والأفعال. ومعنى ثبوتها في الوزن: أنها تكون مقابلةً للفاء أو للعين أو اللام. وألف الأصل تثبت في جميع ما يُصَرَّف من الفعل من ماضٍ ومستقبل وحال ونهي واسم فاعل واسم مصدر<sup>(١)</sup> واسم مفعول وظرف زمان ومكان نحو: أكل يأكل، وهو مأكول، وأكلأ، ومأكل فيه. ولا تحذف قط إلا من الأمر نحو قولك: كل يا زيد، وما شاكل ذلك.

واعلم أن ألف القطع تثبت في الفعل الماضي والأمر والمصدر، وتحذف من المستقبل والنهي واسم الفاعل واسم المفعول والظرفين من الزمان والمكان تقول في ثبوتها: أَعْلَمَ زيدٌ وأَعْلِمَ يا زيدُ إعلاماً، فهي ثابتة هاهنا. وتقول: يُعلم فهو معلّم ومُعَلِّم ومعلّم فيه. وسُمِّيت ألف قطع لأنّ الكلمة معها مقطوعة عما قبلها. وكذلك ألف الوصل سُمِّيت بذلك لأنّ الكلمة معها متصلة بما قبلها غير مقطوعة عما قبلها. وقيل: لكونها يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالحرف الساكن بعدها. فافهم ذلك.

---

(١) أراد المصدر لأن ما مثل به مصدراً وليس اسم مصدر. وقد درج المؤلف على مثل هذا الاستعمال.

## عقد باب اشتغال الفعل عن الاسم بضميره

إذا اشتغل الفعل عن الاسم بضميره<sup>(١)</sup> جاز في الاسم الرفع والنصب<sup>(٢)</sup>. الرفع على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر عنه<sup>(٣)</sup>، والنصب على أنه مفعول لفعل محذوف دل عليه الفعل الظاهر<sup>(٤)</sup>. فإذا قلت: زيدٌ ضربته - بالرفع، فالتقدير: زيدٌ ضاربٌ له أنت. وإذا قلت: زيداً ضربته، فالتقدير: ضربتَ زيداً ضربته، والفعل الثاني تأكيد<sup>(٥)</sup> للأول أو بدل منه<sup>(٦)</sup>.

هذا أصلٌ مستمرٌ إلا في موضعين، فإن موضعاً اختص بالرفع فلا يجوز معه النصب، وموضعاً اختص بالنصب فلا يجوز معه الرفع.

أما الموضع الذي اختص بالرفع ولا يجوز معه النصب فهو الاسم إذا كان مخبراً عنه<sup>(٧)</sup> نحو قولك: زيدٌ رجلٌ ضربته، لا يجوز هاهنا نصب «زيد» أبداً. ومثله: زيدٌ رجلٌ ما ضربته، وما شاكل ذلك<sup>(٨)</sup>. هذا لا يجوز فيه نصب

(١) حقيقة الاشتغال كما ذكرها ابن عصفور: «هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه». المقرب ٨٧/١.

(٢) الرفع راجع لسلامته من التقدير، والنصب مرجوح لاحتياجه إلى التقدير.

(٣) والجملة حينئذٍ اسمية.

(٤) والجملة حينئذٍ فعلية.

(٥) في المخطوطة: تأكيداً.

(٦) مذهب الشلوبيين أنه عطف بيان أو بدل. والمشهور أنه تفسير له. انظر المفني ٥٢٦، والمساعد ٤٩/٢.

(٧) يبدو لي أن بعد هذه الكلمة كلاماً ساقطاً، لأن العبارة غير مستقيمة، والصواب أن يقول: إذا كان مخبراً عنه بفرد ووقع الفعل صفة للمبتدأ أو الخبر.

(٨) ويجب الرفع أيضاً إذا كان الفعل صلة أو مضافاً إليه. أو وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كـ «إذا» =

«زيد». قال الشاعر في مثل ذلك:

أَبَحْتُ حَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ<sup>(١)</sup>

فرفع شيئاً لما كان مُحْضِراً عنه بقوله: حميت وبمستباح<sup>(٢)</sup>.

وأما الموضع الذي اختص بالنصب فلا يجوز معه الرفع فهو ما أتى بعد فعل وكان فيه حرف نسق وكان الفعل الذي بعد الاسم مخالفاً للفعل الذي قبله وذلك في مثل قولك: أَخْرِجَ زيدٌ وعمراً خلفته، والتقدير: أَخْرِجَ زيدٌ وخلفتَ عمراً خلفته. هذا لا يجوز فيه إلا النصب لأن حرف النسق يدل على الفعل دلالة قوية<sup>(٣)</sup>. وقد وَرَدَ مثل ذلك في القرآن الكريم وفي أشعار العرب: قال الله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خُلُقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾<sup>(٤)</sup>، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَمَا الْأَرْضُ بِعَدِّ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾<sup>(٥)</sup>، بنصب «الأرض»، مفعول لفعل محذوف تقديره: ودحا الأرض دحاهما، ولو رفعه عطفاً على السماء لاختل المعنى من قَبْلِ أَنَّهُ يكون التقدير: وبني الأرض، والبناء لا يكون عند العرب إلا فيما كان ذا سَقْف. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾<sup>(٦)</sup> فنصب «الظالمين»، مفعول لفعل محذوف،

الفجائية، أو قبل ما لا يرد ما قبله معمولاً لما بعده كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض و«ما» التعجبية ولام الابتداء و«ما» النافية.

(١) هذا البيت لجرير من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ومطلوها:

أَتَصَحُّوْ أَمْ فَوَادِكْ غَيْرِ صَاحٍ عَشِيَّةَ هَمِّ صَحْبِكَ بِالسَّوَّاحِ  
وهو في الديوان ٧٦، والكتب ٨٧/١، وسر الصناعة ٤٠٢/١، ومغني اللبيب ٦٥٣، وأما ابن  
السجري ٥/١، ٧٨، وكشف المشكل ١٢٣/٢، والشاهد فيه رفع «شيء» لأنه أخبر عنه بمفرد ووقع  
الفعل وهو «حميت» صفة للمبتدأ.

(٢) لم يخبر عنه بـ «حميت» وإنما أخبر عنه بمستباح، و«حميت» صفة لشيء الذي هو مبتدأ.

(٣) هذه الحالة التي ذكرها المؤلف يترجح فيها النصب ولا يجب وأما الحالة التي يجب فيها النصب فهي  
إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل كأدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات التحضيض وأدوات  
الشرط، إلا أن الشرط والاستفهام لا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر. أوضح المسالك ٥/٢.

(٤) التازعات: ٢٧.

(٥) التازعات: ٣٠.

(٦) الإنسان: ٣١.

والتقدير: يُدخل مَنْ يشاء في رحمته ويعذب الظالمين أعداءهم عذاباً أليماً. فلو نصب الظالمين عطفاً على «مَنْ» لاختل المعنى من قِبَل أنه يكون التقدير: يُدخل مَنْ يشاء في رحمته ويُدخل الظالمين في رحمته، وذلك لا يجوز. وقال الشاعر في مثل ذلك:

أصبحتُ لا أحمل السلاحَ ولا      أملكُ رأسَ البعيرِ إنْ نفرا  
والذئبَ أخشاهُ إنْ مررتُ به      وحدي وأخشى الرياحَ والمطرا<sup>(١)</sup>

فنصب الذئب مفعول لفعل محذوف يدل عليه الفعل الظاهر تقديره: وأخشى الذئب أخشاه. فهذا لا يجوز فيه إلا النصب لدلالة حرف النسق على الفعل العامل<sup>(٢)</sup>. فأما مَنْ قَدَّر الواو بواو الاستئناف فهو يميز الرفع على الابتداء، وذلك ضعيف عندي جداً.

واعلم أنه إذا كان بعد الاسم استفهامٌ أو أمرٌ أو نهيٌ أو نفيٌ أو شرطٌ فالأجودُ النصب بتقدير فعل محذوف لدلالة هذه المعاني على الأفعال، ويجوز الرفع على الابتداء، وذلك في مثل قولك: زيداً هل ضربته؟ وزيداً اضربه، وعبدالله لا تهنه، وعمراً ما ضربته، وبكراً إنْ تكرمه يكرمك، والتقدير: هل ضربتَ زيداً ضربته؟ واضربْ بكراً اضربه، ولا تهنْ عبدالله لا تهنه، وما ضربتَ عمراً [ما] ضربته، وإنْ تكرمَ زيداً [إنْ] تكرمه يكرمك. فالنصبُ بالفعل الأول والثاني تأكيدٌ<sup>(٣)</sup> أو بدلٌ منه، والرفع في جميع ذلك جائزٌ على

(١) هذان البيتان للربيع بن ضبع الفزاري. انظر الكتاب ٨٩/١، والجمل ٤٠، وأما المتروكي ١٨٥/١، والمسائل العضديات ٧٣، وابن يعيش ١٠٥/٧، وأما القالي ١٨٥/٢، وجهرة أشعار العرب ٢٩٥/١، والمحلى ٣٧، والنوادر ١٥٩. ومعنى البيتين: أنه لشدة كبره قد ضعف عن حمل السلاح وصار لا يقدر على قيادة البعير إذا ركب، ويخاف الذئب والرياح والأمطار. والشاهد فيه قوله: والذئب، فيجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب بإضمار فعل، والاختيار النصب.

(٢) الصحيح أن النصب يترجح ولا يجب.

(٣) في المخطوطة: تأكيداً.

الابتداء، وأنا استحسن الرفع مع النفي ما لا استحسن النصب<sup>(١)</sup>، فافهم ذلك  
موفقاً إن شاء الله تعالى

---

(١) إذا كان النفي بحرف نفي لا يختص نحو: ما زيداً ضربته ولا بكرأ قتلته، فالنصب أرجح عند ابن مالك واختار ذلك ابن عصفور وزعم أنه مذهب الجمهور. وقيل: إن الرفع أرجح، وقيل: هما سواء. أما إذا كان النفي بحرف نفي لا يختص فالرفع على الابتداء أرجح من النصب عند ابن مالك. خلافاً لأبي محمد بن السيد. أما إذا كان النفي بـ «ليس» فإن الاسم الذي يليها يرفع بها، فحينئذ لا تكون المسألة من باب الاشتغال. انظر التسهيل ٨١، والمساعد ٤١٦/١.

## عقد باب ما يجوز قلبه من الفاعل والمفعول وما لا يجوز

اعلم أن العرب يجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول إلا أنه قد ورد في لغة العرب قلبُ الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً. وجملة الأمر أن نقول: كل اسمين يصلح أن يكون كل واحد منهما فاعلاً مرةً ومفعولاً مرةً أخرى ويحل أحدهما محل الثاني نحو: ضرب زيدُ عمرًا، لا يجوزُ فيها القلبُ أبداً خشية الالتباس، لأن كل واحدٍ يجوز أن يكونَ فاعلاً وأن يكونَ مفعولاً. ألا ترى أنه يجوز أن نقول: ضرب زيدُ عمرًا وضرب عمروُ زيداً، ولا يمنع من ذلك مانع. ومتى كان أحد الاسمين لا يصلح أن يكون إلا فاعلاً والثاني لا يصلح أن يكون إلا مفعولاً جاز أن ينقلب الفاعل مفعولاً عند الاضطرار. وقد سُمع شيء من كلام العرب لغير اضطرار، فمن ذلك قول الأخطل:

مثل القنافذِ هذاجون قد بلغتُ نجرانَ أو بلغتِ سوءاتهم هَجَرٌ<sup>(١)</sup>  
فرفع هجراً على أنه فاعلٌ مقلوب، وإلا فاصلُهُ النصبُ على أنه مفعول لـ  
«بلغت» والفاعل سوءات، فلما كان لا يخل ولا يشكلُ جاز القلبُ لضرورة

(١) انظر شرح ديوان الأخطل ١٧٨، وفيه: على العبارات هذاجون. وهو في الجمل ٢٠٣، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٤، ومجاز القرآن ٣٩/٢، وتأويل مشكل القرآن ١٤٩، والكامل ٣٠٢/١، والمحتسب ١١٨/٢، وأما ابن السجري ٣٦٧/١، والأصول ٤٦٤/٣، والملخص ٢٨٦/١، ومقي اللبيب ٩١٧، وضرائر الشعر ٢٦٨، وإيضاح الشعر ١٢٥، واللسان (نجر)، والحلل ٢٧٦، ودرصف المباني ٣٩٠، وكشف المشكل ٢٩٦/١. هذاجون: يمشون في ضعف، والقنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان صغير ينطوي جسمه شوك يخرج ليلاً للبحث عن أكله.

الشعر، والقافية مرفوعة بدليل قوله:

أما كليب بن يربوع فليس لها عند النفاخر إبراد ولا صدر  
ومن ذلك قول الآخر:

غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر<sup>(١)</sup>  
فرفع «عبيطات» على أنه فاعل مقلوب وأصله النصب مفعول لـ «أحلت»  
والطعنة في الأصل مرفوعة على أنها فاعلة محمّلة للعبيطات والخمر على رأي من  
يُحيز التداوي بالخمر من أصحاب أبي حنيفة. ومن ذلك قول الآخر:

قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما<sup>(٢)</sup>  
فالحيات فاعل من جهة، مفعول من أخرى. كذلك القدم مفعول من  
جهة، وفاعل من أخرى، لأن ما سالم الحيات فقد سالمته، فكل واحد منها  
مسالم ومسالّم. ومثل هذا قول الآخر:

- (١) هذا البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢٥٤/١، والكامل ٣٠٣/١، والإنصاف ١٨٧/١، والجمل ٢٠٤.  
وابن يعيش ٣٢/١، والحلل ٢٧٩، وكشف المشكل ٢٩٦/١. العبيطات: جمع عبيطة، وهي اللحم  
الطري. والسدائف: جمع سديف، وهو السنام. وكان حصين بن أصرم قد قُتل له قريب، فحرّم على  
نفسه شرب الخمر، وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتله، فلما طعنه وقتله أحلت له الخمر وأحل له  
أكل اللحم. ويروى هذا البيت على وجهين: الأول، بنصب «طعنة» ورفع «عبيطات» و«الخمر».  
والثاني: برفع «طعنة» ونصب «عبيطات» ورفع «الخمر». وتوجيه الرواية الأولى، وهي التي أرادها  
المؤلف، أن تكون «طعنة» مفعول به في اللفظ، وإن كان فاعلاً في المعنى، و«عبيطات» فاعل في اللفظ  
وإن كان مفعولاً به في المعنى، و«الخمر» معطوف على عبيطات، فيكون الشاعر قد أتى بالفاعل منصوباً  
والمفعول به مرفوعاً على طريقة: خرق الثوب المسار. أما الرواية الثانية فأحسن ما قيل فيها: إن  
«طعنة» فاعل «أحلت» و«عبيطات» مفعول به، و«الخمر» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: وحلت الخمر.  
(٢) اختلف في قائله، فقد نسبه سيبويه ٢٨٧/١ لعبد بن عيسى، ونسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر  
١٠٧ لأبي حناء الفقعسي، ونُسب في اللسان (شجمع، ضمز) لمساور بن هند العنسي، ونسب في الكامل  
٢٤١/٣ للعاني وهو محمد بن نؤيب. وفي العقد الفريد ٣٦٧/٥ نسب للعناني، وهو في ملحقات ديوان  
العجاج ٣٣٣. وانظر معاني القرآن للفراء ١١/٣، والمقتضب ٢٨٣/٣، والخصائص ٤٣٠/٢، والأصول  
٤٧٣/٣، والجمل ٢٠٥، والإفصاح ٣٣٧، وسر الصناعة ٤٣١/١، والمهجع ١٢٢، والمسائل العسكيات  
٢٨١، والحلل ٢٨٥، والمغني ٩١٧، ورصف المهاني ٣٠٧. الأفعوان: الذكر من الأفاعي. والشجاع:  
ضرب من الحيات، والشجع: الطويل. يصف رجلاً بخشونة القدمين، فالحيات لا تؤثر فيها.



أَفَى بِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزُ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ<sup>(١)</sup>  
 برفع «أفواه» ونصبه، على معنى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ «القَوَاقِيزِ» و«أفواه»  
 فاعِلٌ مِنْ جِهَةٍ وَمَفْعُولٌ مِنْ أُخْرَى، لِأَنَّ مَا قَرَعُ الْقَوَاقِيزُ فَقَدْ قَرَعَتْهُ. وَمِنْ  
 ذَلِكَ قَوْلُهُ: أَدْخَلَ زَيْدٌ الْقَبْرَ وَأَدْخَلَ الْقَبْرُ زَيْدًا، إِنَّ شَيْئًا جَعَلْتَ الْقَبْرَ مَنْصُوبًا  
 وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهِ، وَإِنْ شَيْئًا قَلْبَتَهُ مَرْفُوعًا لَمَّا كَانَ لَا يَشْكَلُ عَلَى أَحَدٍ أَنَّ الْقَبْرَ  
 لَا يَدْخُلُ فِي زَيْدٍ قَطُّ. فَهَذَا مِمَّا يَجُوزُ قَلْبُهُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: عُرِضَ الْحَوْضُ  
 عَلَى الدَّابَةِ وَعُرِضَتِ الدَّابَةُ عَلَى الْحَوْضِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: أَدْخَلْتُ الْقَلْنِسُوءَ  
 رَأْسِي وَأَدْخَلَ رَأْسِي الْقَلْنِسُوءَ. هَذِهِ الرِّوَايَاتُ الثَّلَاثُ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الْقَلْبُ وَإِنْ  
 لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ ذِكْرٌ لِلْفَاعِلِ بَلِ الْكُلُّ مَفْعُولٌ. وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا يَكُونُ مَقْلُوبًا  
 غَيْرَ مُخْتَلٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾<sup>(٢)</sup>، وَالْمَعْنَى: سَقَفًا  
 حَافِظًا. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حِجَابًا مُسْتَوْرًا﴾<sup>(٣)</sup>، وَالْمَعْنَى: حِجَابًا سَاتِرًا،  
 قَلْبَ الْفَاعِلِ هَاهُنَا مَفْعُولًا. فَافْهَمْ ذَلِكَ.

وهذه مسائل، مسألة من أهم ما يُورد في باب الفاعل والمفعول وباب ما  
 لم يُسم فاعله لم يتقدّم لها ذكرٌ في كتابنا هذا أحيينا ذكرها هاهنا.

مسألة: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ لَا  
 تُلْهِيمُ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا﴾<sup>(٤)</sup>. مِنْ قَرَأَ (يُسَبِّحُ) بِكسر الباء جعل رجالاً فاعلاً

<sup>(١)</sup> هذا البيت للأقشير الأسدي واسمه المغيرة بن عبد الله. وهو في المقتضب ٢١/١، والإنصاف ٢٣٣/١،  
 والقرب ١٣٠/١، والحلل ١٥٨، واللمع ٢٥٨، ومعني اللبيب ٦٩٤، والشعر والشعراء ٥٦١، وكشف  
 النكل ٩٥/٢. الثلاث: المال القديم، والنشأ: المال الثابت. والقَوَاقِيزُ: جمع قاقوزة، وهي قدح أو  
 كأس، ويقال: إنها معربة. ويروى هذا البيت برفع «أفواه» ونصبه: فمن رفع فقد جعل «قرع» مصدرًا  
 مضافًا إلى مفعوله ثم أتي بعد ذلك بفاعله، ومن نصب فقد جعل «قرع» مصدرًا مضافًا إلى فاعله ثم  
 أتي بعد ذلك بمفعوله والوجهان صحيحان من ناحية المعنى.

(٢) الأنبياء: ٣٢.

(٣) الإسراء: ٤٥.

(٤) التوراة: ٣٦.

له، ومن قرأ (يُسَبِّح) بفتح الباء<sup>(١)</sup>، على أنه فعل ما لم يُسم فاعله جعل رجالاً فاعلاً لفعل محذوف، كأنَّ قائلاً قال: مَنْ يَسْبَح؟ قال: يَسْبَح رجال، وكذلك قوله تعالى: ﴿زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾<sup>(٢)</sup>، مَنْ قرأ (زَيْن) بفتح الزاي<sup>(٣)</sup>، نصب قتلاً على أنه مفعول ورفع «شركاء» على أنه فاعل لـ «زَيْن»، وَمَنْ قرأ (زَيْن) بضم الزاي<sup>(٤)</sup>، على أنه فعل ما لم يسم فاعله رفع قتلاً على أنه مفعول أقيم مقام الفاعل ورفع «شركاؤهم» على أنه فاعل لفعل محذوف، مثل التقدير الأول سواء، كأنَّ قائلاً قال: مَنْ زَيْنه؟ قال: زَيْنه شركاؤهم<sup>(٥)</sup>، وعلى هذا التقدير قول الشاعر:

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ      وَتُخْتَبِطُ مِمَّا تُطْبِعُ الطَّوَانِحُ<sup>(٦)</sup>  
لَمَّا قَالَ: لَيْبُكَ يَزِيدُ، كأنَّ قائلاً قال: مَنْ يَبْكِيه؟ قال: يَبْكِيه ضَارِعٌ. وهذا يسمَّى مرفوع التبيين، فأما البيتان المرويان وهما قوله:

هِيَهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أَمِيَّةٌ رَأْيَهَا      وَاسْتَجْهَلَتْ عِلْمَاؤُهَا حِلْمَاؤُهَا  
حَرْبَ تَشَاجِرٍ بَيْنَهُمْ بَتْتَاجِزٍ      قَدْ كَفَرَتْ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا<sup>(٧)</sup>

(١) وهي قراءة ابن عامر وعاصم من رواية أبي بكر، القرطبي ٩٢/٧.

(٢) الأنعام: ١٣٧.

(٣) وهي قراءة الجمهور وأهل الحرمين والكوفة والبصرة، القرطبي ٩١/٧.

(٤) وهي قراءة الحسن، القرطبي ٩١/٧.

(٥) ويجوز أن يكون «شركاؤهم» مرفوعاً بالمصدر الذي هو قتل، فيكون قد أضاف المصدر إلى مفعوله ثم أتى بالفاعل.

(٦) هذا البيت للحارث بن عُبيد النهشلي، ونسب في الخزانة ٣٠٣/١ لنهشل بن حري، وهو في الكتاب ٢٨٨/١، واللمع ١٦٠/١، والأصول ٤٧٤/٣، والخصائص ٣٥٣/٢، والمحنتسب ٢٣٠/١، والمقتضب ٢٧١/٣، وابن يعيش ٨٠/١، والمغني ٨٠٧، والشعر والشعراء ٩٩، والاقتضاب ٤٢٠، والإفصاح ١٤٠، وشواهد الإيضاح ٩٤، واللسان (طبع) وكشف المشكل ٩٨/٢، وشرح الأشموني ١٧١/١.

(٧) هذان البيتان للفرزدق، وهما في ديوانه ٨، ويروى البيت الأول: واستجملت سفهاؤها حلماؤها، فاستجملت حلماها سفهاؤها، واستجملت سفهاؤها حلماؤها، وهيهات قد جهلت، والرواية المشهورة للشطر الأول من البيت الثاني هي: حرب تردد بينهم بتتاجز، انظر مجالس نعلب ٥٧/١، والمقرب ١٣٠/١، وضرائر الشعر ٢١٤، والإفصاح ٧٦، واللسان (كفر)، وكشف المشكل ٩٩/٢.

وجه السؤال في قوله: علماؤها حلماؤها، وفي قوله: قد كُفرت آباؤها أبنائها. فعلمائها في البيت الأول فاعل لـ «استجهلت»، وحلماؤها بدل من أمية وهو بدل البعض من الكل، والتقدير: قد سفهت حلماؤها أمية واستجهلت علماؤها<sup>(١)</sup>، أي: صارت جهلة بعد أن كانت عالمة. وآباؤها في البيت الثاني فاعل للمصدر وهو «تناجز» لأنه متون، والمصدر إذا تون رفع بعده الفاعل، و«أبنائها» فاعل لـ «كُفرت»، ومعنى «كُفرت»: لبست الدروع وآلات الحرب، مأخوذ من التكفير وهو التغطية، والتقدير: حربٌ تشاجر بينهم بتناجز آباؤها، أي: بأن يتناجز آباؤها وقد كُفرت أبنائها. وقول الشاعر:

ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةً جِرَوُ كَلْبٍ لَسُبُّ بِذَلِكَ الْجِرَوِ الْكَلَابِ<sup>(٢)</sup>

وفي هذا البيت ثلاث مسائل: منها: أن يُقال: أين المفعول الذي يُقام مقام الفاعل لـ «سُبَّ»؟ وبِمَ ينتصب قوله: الكلاب؟ وبِمَ انتصب جرو؟ أما المفعول الذي يُقام مقام الفاعل لـ «سُبَّ» فهو المصدر من «سَبَّ». وأما الكلاب فهو منصوب على أنه مفعول لـ «ولدت». وأما «جرو كلب» فهو منصوب على أنه منادى مضاف، وحرف النداء محذوف، والتقدير: ولو ولدت قُفَيْرَةَ الْكَلَابِ يَا جِرَوُ كَلْبٍ لَسُبُّ السَّبِّ بِذَلِكَ الْجِرَوِ<sup>(٣)</sup>، وهذا مبالغة في الهجاء.

(١) وعلى هذا الوجه يلزم التقديم والتأخير في البيت.

(٢) هذا البيت لجري، ولم يرد في ديوانه. وهو في الخصائص ٣٩٧/١، والمعم ١٦٢/١، وابن الشجري

٢١٥/٢، وابن خنيس ٧٥/٧، والإفصاح ٩٣، واللسان (قفر) وقفيرة، اسم أم الغرزق.

(٣) ونقل ابن الحاجب في أماليه (٤٣٦) عن أبي إسحق الزجاج أن التقدير: ولو ولدت قُفَيْرَةَ الْكَلَابِ يَا

جِرَوُ كَلْبٍ لَسُبُّ بِذَلِكَ السَّبِّ الْجِرَوُ.

## عقد في باب إعمال الفعلين اللذين يعطف أحدهما على الثاني<sup>(١)</sup>

إذا أتيت بفعلين وعطف<sup>(٢)</sup> أحدهما على الثاني أعملت أيهما شئت في الظاهر، وإلا فهما جميعاً لا بد أن يعملّا إمّا في الظاهر وإمّا في المضمر. وأهل البصرة يختارون إعمال الفعل الثاني في الظاهر لأنّه أقرب إليه، فتقول على قول البصريين: ضربني وضربتُ زيداً، فزيدُ مفعولٌ لـ «ضربت» وفاعل «ضربني» مقدّرٌ فيه يعود إلى زيد وإن تأخّر لأنّه في نيّة التقديم، قال الله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾<sup>(٣)</sup>، فنصب «قطراً» بـ «أفرغ»، ومفعول «آتوني» محذوفٌ مقدّرٌ لأنّه فضلة والفضلة يجوزُ حذفها، ولو نصبه بـ «آتوني» لقال: آتوني أفرغه عليه قطراً، لأنّ التقدير كان على هذا: آتوني قِطْرًا أفرغه عليه، ومثّل هذا قولُ الشاعر:

قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فوقَ غريمِهِ وعَزَّةٌ ممطوْلٌ معنَى غريمِهَا<sup>(٤)</sup>  
فنصب غريمه بـ «وقى»، ولو كان مفعولاً لـ «قضى» لقال: قضى كلُّ ذي

(١) وهو باب التنازع. وحقيقته أن يتقدم فعلاً متصرفاً أو ما يشبهها، ويتأخّر عنها معمول غير سمي مرفوع، وهو المطلوب لكل منها من ناحية المعنى.

(٢) ليس شرطاً أن يعطف أحدهما على الآخر.

(٣) الكهف: ٩٦.

(٤) هذا البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه ١٤٣، والإنصاح ٣٥٧، والشعر والشعراء ٥١٠، وابن يمش ٨/١، وأوضح المسالك ١٩٥/٢، والأشعوني ٢٠٣/١، والمساعد ٤٥١/١، والإنصاف ٩٠/١، وكشف المشكل ١٢٩/٢.

دين غريمه فوقاه<sup>(١)</sup>. وسواءً أعملت الفعل في المفعول أو في الفاعل الظاهرين، قال الشاعر في إعمال الفعل في الفاعل الظاهر:

ولكنّ نَصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بنو عبد شمسٍ من منافعٍ وهاشمٍ<sup>(٢)</sup>  
فرفع «بنو» على أنه فاعل لـ «سَبَّني»، ولو جعله معمولاً لـ «سَبَبْتُ» لنصبه  
ولقال: ولكنّ نَصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بني عبد شمسٍ، على مذهب البصريين  
في إعمال الفعل الثاني. وسواءً أتيت بفعلين متعدّين إلى واحد أو إلى اثنين أو  
إلى ثلاثة أو إلى اثنين الثاني بحرف جر أو كانا لازمين فإنك تعمل الثاني منها  
في الظاهر. ويستعمل ذلك في المفرد والمثنى والمجموع والمؤنث، بصيغة الماضي  
والمستقبل والحال والأمر والنهي. وتقدّم ما أخرت وتؤخر ما قدّمت، فينبغي لك  
أنّ تروّض نفسك في استخراج القياس، فإنّ فعلت أطلّلت على مقدار ألف  
مسألة، كلّ واحدةٍ غيرُ الأخرى، والقياسُ ينبؤك عن ذلك. هذا على مذهب  
البصريين واختيارهم في إعمال الثاني.

**فصل: وأهل الكوفة يختارون إعمال الفعل الأول لأنه الأصل**  
والأول في الذكر، والثاني تابع له، فيقولون: ضربت وضربني زيداً، نصبت زيداً  
بـ «ضربت» وهو الأول. ولو أعملت الثاني لرفعت زيداً ولأضمرت في «ضربت»

(١) لم يجز كثير من العلماء التنازع في هذا البيت، ومن هؤلاء ابن مالك، فقد اشترط في المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع. فيكون السببي وهو «غريمها» مبتدأ، والاعلان قبله خبران، أو «مطول» خبر ومعنى «صفة له أو حال من ضميره. ومن منع أن يكون هذا البيت من باب التنازع أبو الحسن بن خروف والشلوبين وابن هشام. أمّا الذين أجازوه فإنهم لم يشترطوا ما اشترطه ابن مالك. انظر التسهيل ٨٦، وأوضح المسالك ١٩٥/٢، والمساعد ٤٥١/١.

(٢) هذا البيت للفرزدق، انظر ديوانه ٣٠٠/٢، وفيه: ولكنّ عدلاً. وهو في الكتاب ٧٧/١، والمقتضب ٧٤/٤، والإنصاف ٨٧/١، وابن يمش ٧٨/١، والجمل ١١٥، والاقتضاب ٣٦٥، والخلل ١٤٢، واللسان (نصف)، وكشف المشكل ١٢٩/٢. النصف: الإنصاف. يصف الشاعر شرفه فلا أحد كفه له في مسأته ومفاخرة إلا من قريش. وقوله: بنو عبد شمس من مناف وهاشم، ليس مستقيماً، لأن هاشماً ليس ابن عبد شمس وإنما هو ابن عبد مناف. ويستقيم إن عطف «هاشم» على «عبد شمس».

مفعولاً<sup>(١)</sup>، ولقلت: ضربته وضربني زيد، ولعدت إلى قول البصريين. والمراد بإعمال الفعل الأول<sup>(٢)</sup> أيضاً عند أهل الكوفة أن تعمله في الاسم الظاهر سواء كان فاعلاً أو مفعولاً كما تقدم. وقول الكوفيين أقل استعمالاً، لأن قول البصريين أرجح منه. ولم أعلم بشيء من قول الكوفيين في القرآن الكريم. فأما الشعر فقد ورد فيه، وهو قليل، قال امرؤ القيس:

ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة      كفاني ولم أطلب قليل من المال<sup>(٣)</sup>

فرفع قليلاً فاعلاً لـ «كفى»، ولو أعمل الثاني وهو «أطلب» لنصب قليلاً وجعله مفعولاً له<sup>(٤)</sup>. وقال آخر في مثل ذلك:

وكان يقول لو وقع اليقينا<sup>(٥)</sup>

فأعمل الأول وهو «يقول» ونصب به اليقين، ولو أعمل الثاني لرفع اليقين فاعلاً له، فافهم ذلك.

وسواء أتيت - أيضاً على مذهب قول الكوفيين - بفعلين متعديين إلى

(١) ويجب حذفه عند الجمهور. وأما قول الشاعر:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب      جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود

فهو عندهم ضرورة. أوضح المسالك ٢٠٤/٢.

(٢) في المخطوطة: الثاني.

(٣) انظر ديوانه ٣٩، وفيه: فلو. وهو في الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، والخزانة ٣٢٧/١، والإنصاف

٩٢/١، والخصائص ٣٨٧/٢، والمقرب ١٦١/١، والإفصاح ٣١٣، والمجمع ١١٠/٢، وابن يعيش

٧٨/١، وشواهد الإيضاح ٩١، وشرح الأشموني ٢٠١/١، وكشف المشكل ١٣١/٢.

(٤) الصحيح أن هذا البيت ليس من باب التنازع، لأن الثاني لم يطلب «قليل»، فلو طلبه لفسد المعنى.

لأن المراد: لو كنت أسمى لأقرب معيشة وأدناها لكفاني قليل من المال، ولم أطلب الملك. قال سيبويه:

«فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد

ذلك ونصب فسد المعنى». الكتاب ٧٩/١.

(٥) عجز بيت لعدي بن زيد من قصيدة قلها في قصة الزباء، وصدره:

فظاوع أمرهم وعصى قصيرا

انظر ديوانه ١٨٢ وفيه: وكان يقول لو تبع اليقينا. وهو في كشف المشكل ١٣٢/٢، وشعره النصرانية

٤٦٨/٤.

واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة أو إلى اثنين الثاني بحرف جر أو إلى واحد بحرف جر أو كانا لازمين فإنك تعمل الفعل الأول في الظاهر، وتستعمل ذلك في المفرد مذكراً أو مؤنثاً، وفي المثنى والمجموع، بصيغة الماضي والمستقبل والحال والأمر والنهي، فينبغي لك أن تروض نفسك في استخراج القياس، فإنك إن فعلت أيضاً أطلّكت على مثل ما أطلّلت في قول البصريين من المسائل، والقياس ينبؤك عن ذلك.

ويجوز لك أن تأتي بثلاثة أفعال وأربعة وخمسة وأكثر من ذلك، وتعطف بعضها على بعض، وأن تجعل شيئاً لازماً وشيئاً متعدّياً، وأن تجعل بعضها بحرف جر وبعضها بغير حرف، وبعضها لازماً.

مسألة: فإذا قلت: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت ورحمت إبراهيم وآل إبراهيم، جاز أن تعمل أي الأفعال الثلاثة شئت في الظاهر وأن تعمل كلها. فإذا قلت: كما صليت وباركت ورحمته عليه على إبراهيم، أعملت الأول وهو «صليت»، والتقدير: كما صليت على إبراهيم وباركت عليه ورحمته. فإذا قلت: كما صليت على إبراهيم وباركت ورحمته على إبراهيم، أعملت الأوسط وهو «باركت»، والتقدير: كما صليت وباركت على إبراهيم ورحمته. وإذا قلت: كما صليت وباركت ورحمت إبراهيم، أعملت الآخر وهو «رحمت». وكذلك إذا أتيت بلازمين جاز لك أن تعمل أيهما شئت في الظاهر فتقول: قام وقعد زيد، قام وقعد الزيدان، قام وقعد الزيدون، على إعمال الثاني ويقدر للأول فاعل ضرورة وإن لم يكن يعود إلى مذكور. والأحسن عندي أن يجعل فيه ضمير يستتر في المفرد ويبرز في التثنية والجمع وهو يعود إلى «زيد» بعده وإن كان متأخراً فهو في نية التقديم<sup>(١)</sup>، فتقول: قام

(١) وهذا مذهب البصريين، فإنهم يضررونه إذا كان مرفوعاً لا مبتدأ حلف المصد، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو: نعم رجلاً، وفي هذا الباب نحو قول الشاعر:

جفوني ولم أصف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل



وقعد زيد، وقاما وقعد الزيدان، وقاموا وقعد الزيدون: لأنك إذا قلت: قام وقعد الزيدون، بقي الفعل الأول بغير فاعل؛ لأنك إن أردت تضر فيه لم يعد الضمير إلى مذكور، ولو جعلته بغير فاعل لانتقض الأصل وهو قولهم: ولا بد لكل فعل من فاعل إما مظهراً وإما مضمراً، ولا فاعل لهذا الفعل على هذا القول المتقدم. وقد أجازَهُ بعضهم<sup>(١)</sup>، وأنا استقبه كما قدّمت من الاحتجاج.

واعلم أنه لا بد للفعلين جميعاً من فاعلين إما مظهرين وإما مضمريين. فإن ظهر فاعل أحدهما فالثاني في فاعله مضر فيه لا محالة. فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

---

=أما إذا كان منصوباً، فقل: يضر مقمماً في باب «ظن» و«كان» وقيل: يحذف، لأنه حذف لدليل. وأما إن كان العامل من غير بابي «ظن» و«كان» فيجب حذف المنصوب نحو: ضربت وضربني زيد، وقيل: يميز إضارته. انظر أوضح المسالك ٢٠٦/٢.

(١) وهم الكسائي وهشام والسهيلي، فقد أوجبوا حذفه تمسكاً بقول الشاعر علقمة بن عبدة:  
تعمّق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وغلب  
فلم يقل: تعمقوا، ولا: أرادوا، لأنه أعمل الثاني في لفظ المصنوع، وأعمل الأول في ضميره وحذفه.

## عقد باب الهمزة

وفوائده تشتمل على مسألتين يُقال فيهما: على كم تنقسم الهمزة؟ وما أحكامها؟

**فصل:** أما على كم تنقسم؟ فعلى أربعة أقسام: أصلية وزائدة ومنقلبة وملحقة. أما الأصلية فهي ما كانت تثبت في التصريف<sup>(١)</sup> نحو: خبأً وقيّاً، وما شاكل ذلك. هذه الهمزة أصلية لأنها تثبت في التصريف، فتقول: خبّأت وتخبّأت، وقيّأت وهو مقيّاً.

وأما الزائدة فهي التي تُزاد للتأنيث في الصفات<sup>(٢)</sup> نحو: حمراء وصفراء وبيضاء وخضراء، وما شاكل ذلك. هذه الهمزة زائدة لأنّ الأسماء مأخوذة من: الحمرة والصُّفرة والبياض والخضرة.

وأما المنقلبة فهي في: سماء ورداء، وما شاكل ذلك. هذه الهمزة منقلبة من واو وياء. فالهمزة في سماء وما شاكلها مثل: دعاء ورجاء - على لغة من مدّه - منقلبة من واو لأنه مأخوذ من: يسمو ويدعو ويرجو، وما شاكل ذلك. والهمزة في رداء وما شاكله مثل عطاء وغطاء منقلبة من ياء لأنّ أصله من: أعطيت وارتديت وتغطيت، وما شاكل ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) فقد تكون فاء الكلمة نحو: أكل وأمر، وقد تكون عينها نحو: فأس ورأس، وقد تكون لامها نحو: حناء وقتاء.

(٢) ليس فقط للتأنيث، فقد تزداد لغيره، والتحقيق أن يقال: هي كل همزة وقعت أولاً قبل فاء الكلمة نحو: أحر وأخضر، أو بعد لامها نحو: حمراء أو صفراء، وقد تقع وسطاً نحو: شمال، ولكن هذا قليل.

(٣) الهمزة المنقلبة هي: كل همزة وقعت لأمّاً للكلمة وأصلها الواو أو الياء، وقد تقع عيناً للكلمة نحو: سائل وقائل، وقد تقع فاء نحو: إشاج. الأصل: وشاج.

وأما الملحقة فهي ما ألحقت بالاسم المؤنث علامة لتأنيثه أيضاً، وهي بمنزلة الأصلية، وهي في مثل زَيْزَاء وجِرْبَاء وفيفاء، وما شاكل ذلك.

**فصل:** وأما أحكام الهمزة فلها أحكام كثيرة. منها: أنها إذا كانت في أول الكلمة كُتِبَتْ أَلِفاً سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة نحو: أبٍ وأخ وأُم وأخت وإبل وإبراهيم، وما شاكل ذلك.

ومن حكمها: أنها إذا كانت وسطاً لم يخلُ ما قبلها أن يكون متحركاً أو ساكناً. فإن كان متحركاً لم يخلُ أن يكون متحركاً بالضم أو بالفتح أو بالكسر. فإن كان متحركاً بالضم وكانت ساكنة كتبت واواً وذلك في مثل سُورٍ<sup>(١)</sup>. فإن انفتح ما قبلها كُتِبَتْ أَلِفاً نحو: رأس. وإن انكسر ما قبلها كتبت<sup>(٢)</sup> ياء نحو: بئر وذئب، وما شاكل ذلك. هذا إذا سُكِنَتْ وتحرك ما قبلها. فإن تحركت بالفتح وانفتح ما قبلها كتبت<sup>(٣)</sup> أَلِفاً نحو قولك: سَأَلْ وَزَّارَ، وما شاكل ذلك. وإن تحركت بالضم وانضم ما قبلها كتبت واواً نحو قولك: رُوُوسٌ وَكُوُوسٌ، وما شاكل ذلك. فإن تحركت بالكسر وما قبلها مكسورٌ كتبت<sup>(٢)</sup> ياء نحو مستقرئين ومستهزئين، وما شاكل ذلك. فإن تحركت بالفتح وانضم ما قبلها كُتِبَتْ واواً نحو قولك: جُؤُنْ - جمع جؤنة<sup>(٣)</sup>. وإن تحركت بالكسر وانكسر ما قبلها أو انفتح كُتِبَتْ ياءٌ نحو: سَيِّمَ الرجلُ، وبِئْرٌ - جمع بئر، وما شاكل ذلك. وإن تحركت بالضم وانفتح ما قبلها كُتِبَتْ واواً أيضاً نحو قولك: لَوُمَ الرجلُ - من اللؤم، وما شاكل ذلك. وكذلك إن انضمت وانكسر ما قبلها كتبت واواً أيضاً نحو قولك: يستقرئون ويستهزئون، وما شاكل ذلك. فإن كان ما قبلها ساكناً وهي متحركة كتبت<sup>(٣)</sup> واواً إذا كانت مضمومة نحو: ارْؤُسٌ زيداً يا رجل، أي: اضرب رأسه، وياء إذا كانت مكسورة نحو قولك: استلِئِم<sup>(٤)</sup> للحرب يا

(١) السُّورُ: هو إبقاء الشيء من الشراب في قعر الإناء.

(٢) في المخطوطة: قلبت.

(٣) الهمزة: سبط مفتى بجلد لطيب العطار.

(٤) أي: البس ما عندك من عدة الحرب كالرمح والسيف.

عبدالله، وألفاً إذا كانت مفتوحة نحو قولك: اسأل الله الجنة. ومن الكتاب مَنْ لا يكتبُ لها صورةً إذا كانت مفتوحة وما قبلها ساكن نحو: اسأل<sup>(١)</sup> ومنسلة. ومنهم مَنْ يوهنها في هذا ويحذفها ويحتج بقول الله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(٢)</sup>. فهذه أحكامها إذا كانت وسطاً.

**فصل:** فأما أحكامها إذا كانت متأخرة، فلا تخلو إما أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكناً. فإن كان متحركاً بالضمّة كُتِبَتْ واواً نحو: هذا امرؤ، وإن كان متحركاً بالفتح كتبت ألفاً نحو قولك: رأيت امرأة، وإن كان متحركاً بالكسر كتبت ياءً نحو قولك: مررت بامرئٍ، وما شاكل هذا يجري مجراه. ومن الكتاب مَنْ لا يَصَوِّرُ لها صورةً هاهنا ويكتبُ لها علامةً منفصلةً مثل الياء المقطوعة.

فإن كانت الهمزة آخرأ وأضفت الاسم الذي هي فيه كتبتها واواً مع الضم أيضاً نحو قولك: هذا جزاؤك، وألفاً مع الفتح نحو: رأيت جزاءك، وياءً مع الكسر نحو: مررت بجزائك؛ لأنّها هاهنا بمنزلة المتوسطة لحق الاتصال بالإضافة، فجرى عليها حكم المتوسطة. فإن كانت الهمزة آخرأ والذي قبلها ساكنٌ لم يكن لها صورةٌ متصلةٌ غير علامةٍ منفصلةٍ مثل الياء المقطوعة وذلك في مثل جُزْءٍ<sup>(٣)</sup> ودِفْءٍ وخَبْءٍ<sup>(٤)</sup> ووطء، وما شاكل ذلك.

---

(١) في المخطوطة: سَلْ.

(٢) البقرة: ٢١١.

(٣) في المخطوطة: جزو، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) بعدها في المخطوطة: وما. والظاهر أن الناسخ كان يريد أن يكتب: وما شاكل ذلك، غير أنه عدل عن ذلك عندما رأى أنه قد بقيت كلمة أخرى قبل هذه العبارة وهي: وطء.

## عقد في باب التنوين

وفوائده تشتمل على خمس مسائل يُقال فيها: ما التنوين؟ ولم جيء به؟ وعلى كم ينقسم؟ ومم يُحذف؟ وما أحكامه؟

**فصل:** أما التنوين فهو نون ساكنة في الأصل تتبع الاسم بعد أن تكمل حروفه وحركاته. ولا يقع إلا بعد الحركات بمنزلة النون في اللفظ دون الخط، ولهذا عوضوا منه نوناً في التثنية والجمع.

**فصل:** وأما لم جيء به؟ فلثلاثة فروق: فرقاً بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف، فما ينصرف يدخله التنوين علامة لتمكّنه، وما لا ينصرف لا يدخله تنوين لشبهه بالفعل. وفرقاً بين المفرد والمضاف، فالمفرد يدخله التنوين أيضاً لتمكّنه، والمضاف لا يدخله التنوين أيضاً، لأن التنوين دليل التكرير والانفصال غالباً، والإضافة دليل التعريف والاتصال غالباً، والكلمة الواحدة لا تكون معرفة منكرة متصلة منفصلة في حالة واحدة<sup>(١)</sup>. وقلنا: غالباً - أولاً، احترازاً من تنوين الأعلام فإنه غير منكر لها. وقلنا: غالباً - آخراً، احترازاً من إضافة النكرة إلى النكرة فإنّ هذه الإضافة لا تعرف. وقيل: لأن التنوين زائد والإضافة زائدة ولا يجتمع في الكلمة زائدان، فتصير مستغرقة بالزوائد. وقيل: لأن التنوين تابع للكلمة بعد كمالها والمضاف والمضاف إليه كالتثنية الواحد، وهذا وجه حسن<sup>(٢)</sup>. والفرق الثالث: أنه جيء به فرقاً بين الاسم

(١) انظر كشف المشكل ١٩٧/٢.

والفعل. فالاسم ينون والفعل لا ينون لثقله ولقلة تمكنه.

[فصل]: وأما على كم ينقسم التنوين؟ فهو ينقسم على ستة أقسام: أحدها: تنوين التمكين<sup>(١)</sup>، وهو تنوين الأسماء المعربة الذي يجري معها رفعاً ونصباً وخفضاً، نحو قولك: هذا زيدُ ورأيتُ زيداً ومررتُ بزيدٍ، وما شاكل ذلك. والثاني: تنوين التنكير، وهو ما كان في المبنيات<sup>(٢)</sup> إشعاراً بتنكيرها، وفيها لا ينصرف حتى دخله فنكره فانصرف، نحو قولك في المبنيات: صِهْ ومِهْ وإِيْهِ وأُفِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾<sup>(٣)</sup>، وكذلك سبويه<sup>(٤)</sup> وعمرويه، إذا نكرتهما، وما أشبه ذلك. هذا التنوين في الأسماء وهي على حالها مبنية. وتقول فيما لا ينصرف إذا نكرته: هذا إبراهيمُ وإبراهيمُ آخر، ورأيتُ إبراهيمَ وإبراهيماً آخر، وعجبتُ من إبراهيمَ وإبراهيمٍ آخر. فالأول لا ينصرف لأنَّ التعريف والعجمة باقيان فيه، والثاني منصرف لزوال التعريف ودخول التنكير بالتنوين، وهذا لا يكون إلا فيما كان إحدى علتيه التعريف نحو أحمد وعثمان وفاطمة وعمر، وما شاكل ذلك.

والثالث: تنوين عوضٍ من جملة<sup>(٥)</sup>، وأكثر ما يكون في الظروف نحو يومئذٍ وحينئذٍ وساعتئذٍ وليلئذٍ، وما شاكل ذلك. ومعنى كونه عوضاً عن جملة

(١) ويسمى أيضاً تنوين الأمكنية، وتنوين التمكين. ويسمى بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على خفته وتمكنه في باب الاسمية.

(٢) في بعضها.

(٣) الإسراء: ٢٣.

(٤) تقول: سبويه - بغير تنوين - إذا أردت معيّنًا، فإذا أردت غير معيّن قلت: سبويه.

(٥) وقد يكون عوضاً عن حرف، خلافاً لبعضهم، وذلك تنوين نحو جوارٍ وغواشٍ، عوضاً عن الياء المحذوفة في الرفع والجر، هذا مذهب سبويه والجمهور. وقيل: إنَّ من تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة، وهو تنوين «كل» و«بعض»، عوضاً عما يضافان إليه، انظر الكتاب ٣١/٣، وشرح الأشموني ١٣/١.

أنه كان قبله جملةً يجب إعادتها، فلما [حذفت] ناب منابها، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ \* وَخَسَفَ الْقَمَرُ \* وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ \* يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَتَيْنَ الْمَفْرُ﴾<sup>(١)</sup>، وكان الأصل أن يُقال: يقول الإنسان يومَ بَرِقَ البصرُ وَخَسَفَ القمرُ وَجُمِعَ الشمسُ والقمرُ أين المفر، فحذفت هذه الجملة وناب التنوين منابها. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا \* وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا \* وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا \* يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وكان الأصل: يومَ تُزَلْزَلُ الأرضُ زِلْزَالَهَا وتُخْرِجُ الأرضُ أَثْقَالَهَا ويقول الإنسانُ ما لها تُحَدِّثُ أخبارها، وهذا مستمر فاعرفه.

والرابع: تنوينُ مقابلةٍ في الجمع المؤنث المسلم وفيما سُمِّي به. فالجمع المسلم نحو مسلمات ومؤنات - جمع مسلمة ومؤمنة. والذي سُمِّي به نحو عرفات - اسم موضع، ومضمرات ومبهات وناقصات - جمع مذكر وهو: مضمر ومبهم وناقص، وما شاكل ذلك. هذه لما سُمِّيت بجمع المؤنث السالم جرى عليها حكمُ ذلك الجمع. ومعنى قولنا: تنوينُ مقابلةٍ أنَّ هذا التنوين مقابل للنون في جمع المذكر السالم نحو مسلمين ومؤمنين وما شاكل ذلك<sup>(٣)</sup>.

والخامس: تنوينُ إشعارٍ بالصرف دونَ التمكين وهو في المقصورات المنصرفة وفي المنقوص في حال رفعه وجزؤه. مثاله في المقصورات: فتى وملهى ومغزى، وما شاكل ذلك. هذا التنوينُ تنوينُ إشعارٍ بصرف هذا الاسم وليس بتنوين التمكين والإعراب، لأنه لو كان تنوين التمكين والإعراب لكانت الحركات مختلفاتٍ والاسمُ غير محرَّك فلم يبقَ إلا أنه تنوينُ إشعارٍ بالصرف.

(١) القيامة: ٧ - ١٠.

(٢) الزلزلة: ١ - ٤.

(٣) أنكر بعض العلماء هذا النوع، وقالوا: إن التنوين في جمع المؤنث السالم هو تنوين تمكُّن، وليس كلامهم بشيء لثبوته فيها لا ينصرف منه، وهو ما سُمِّي به مؤنث كأفئدة وعرفات. وذهب الرعي والزمخشري إلى أن هذا التنوين للصرف. وهو عند الرعي للصرف والتمكين. انظر شرح الأشعوني ١٣/١، وشرح الكافية للرعي ١٤/١.



ومثاله في المنقوصات: هذا قاضٍ وغازٍ، ومررت بقاضٍ وغازٍ. هذا التنوينُ أيضاً إشعارٌ بصرف الاسم، ولا يجوز أن يكونَ تنوينٌ عوضٌ عن الياء المحذوفة لأنها حُذفت لأجله، والشيءُ لا يعوضُ مما حُذف لأجله، ألا ترى أنك تقول: هذا قاضيٌّ، فتثقل الحركةُ على الياء، فتحذفها منها لثقلها واعتلالِ الياء فتبقى الياءُ ساكنةً والتنوينُ بعدها بمنزلة النون الساكنة فيلتقي ساكنان فتحذفُ الياء لالتقائهما، فيكون حذفُ الياء ضرورةً للتعليل. ويجوزُ أن يكونَ هذا التنوينُ تنوينُ الإعرابِ والتمكين لأنه على حاله في التقدير.

والسادسُ: تنوينُ الترّنم، وله ثلاث شرائط: أن لا يكونَ إلا في الشعر فقط، وأن لا يكونَ إلا في القوافي فقط، وأن لا يكونَ إلا في قافية منصوبة فقط، وذلك في مثل قولِ العجاج:

يا صاحٍ هل تعرفُ رَبعاً مكرساً

قال: نعم أعرفه، وأبلساً

وانهمرتُ عيناه من فرطِ الأسا<sup>(١)</sup>

وهم يُدخلون هذا التنوينَ على الاسم والفعل والظاهر والمضمر وعلى ما فيه الألف واللام. ألا ترى أنه قال: أعرفه وأبلساً، فأدخله على الفعل الماضي، ثم قال: وانهمرتُ عيناه من فرطِ الأسا، فأدخله على ما فيه الألف واللام. ثم قال ربيعة:

قد كادَ من طولِ البلى أن يمصحا<sup>(٢)</sup>

(١) انظر ديوان العجاج - مجموع أشعار العرب ٣١، والخصائص ٣٦٠/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٣٥/١، والكامل ٣٦٠/١، والمنصف ١٢٨/١، وكشف المشكل ٢٠١/٢، ويروى: رسماً، بدلاً من «ربساً»، وانحلت، بدلاً من «انهمرت»، المكرس: الذي فيه الكرس وهو أبعاد الإبل وأبواها يتلبد بعضها على بعض في الدار. وأبلس: سكت غماً، مأخوذ من الإبلاس وهو الانكسار والحزن.

(٢) سبق في باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

فأدخله على الفعل المستقبل. وإقال:

يا أَهْنَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ<sup>(١)</sup>

فأدخله على المضمر. ولم أسمع بهذا التنوين إلا في الأراجيز خاصة<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وأما مِمَّ يُحذف التنوين؟ فهو يُحذف من عشرة أصناف: أولها: الذي يدخله الألف واللام مثل الرجل والغلام. وإنما حُذف من هذا الاسم ولم يُجمع بينه وبين الألف واللام لأنَّ الألف واللام للتعريف والتنوين للتمييز وهو لا يجتمع في الكلمة الواحدة تعريفً وتنيكاً، وقيل: لأنَّ الألف واللام زائدان والتنوين زائد، ولا يجتمع في الكلمة زائدان، فتصير مستغرقةً بالزوائد. والثاني: المضاف، وقد تقدّم الحديث عليه. والثالث: الذي لا ينصرف، وقد تحدثنا عليه في باب ما لا ينصرف. والرابع: الاسم الذي يوقف عليه نحو: رأيت زيدا. ويعوّض منه ألف في حال النصب ولا يعوّض منه شيء في الرفع والمجر. والخامس: المنادى المفرد المعرفة المبني على الضم. وإنما مُنع التنوين لأنه أشبه المبني، فلو نُونَ لكان معرباً صريحاً بالرفع، وليس من المنادى شيء مرفوع. والسادس: المبني مع «لا»<sup>(٣)</sup> لأنه أشبه المبنيات أيضاً. والسابع: المركب نحو

(١) هذا الرجز لرؤية، وهو في ملحقات ديوانه ١٨١، وقبله:

تقول بنتي قد أتى إناكا

وهو في الكتاب ٣٧٥/٢، والخصائص ٩٦/٢، والمسائل العضديات ٦٦، وسر الصناعة ٤٠٦/١، والخزانة ٣٦٢/٥، ٣٦٧، وإيضاح الشعر ١٩، والمقتضب ٧١/٣، ومغني اللبيب ٢٠١، وابن يمين ١٢٠/٣، والمخلص ٦٤١/١، وكشف المشكل ٢٠٣/٢ ومعنى هذا الرجز والذي قبله: قد حان وقت رحيلك، لعلك تجد رزقاً.

(٢) وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة، وسُمي غالياً لأنه زيادة على الوزن، وذلك في مثل قول الشاعر:

قالت بنات العم يا سلمى وإنَّ كان فقيراً معدماً قالت وإنَّ  
وأنكر ابن هشام تنوين الترم والتنوين الغالي، وقال: إنها نونان زيدتا في الوقف، وثبوتها مع أل وفي الفعل وفي الحرف وفي الخط والوقف دليل على أنها ليسا من أنواع التنوين. انظر أوضح المسالك ١٦/١.

(٣) وهي «لا» النافية للجنس، والمبني معها هو اسمها إذا كان مفرداً نحو: لا رجل في الدار.

خمسة عشر وستة عشر لأنه في حكم المبهى أيضاً لتضمّنه حرف العطف.  
والثامن: المعدولات مثل حَذَام وَقَطَام، لأنه بمنزلة المبهى للعدل. والتاسع: العلم  
إذا نُعت بـابن، فإنّ التنوين يُحذف منه استخفافاً عند بعضهم نحو قولك: هذا  
زيدُ بنِ عبد الله، وبعضهم يقول: حذفه لالتقاء الساكنين، وهما التنوينُ والهاء في  
ابن. فأما أَلِفُ ابن فهي أَلِفٌ وصل تسقط في اللفظ إذا ابتدئ به غيرها.  
وبعضهم يكسّر التنوين لالتقاء الساكنين فيقول: هذا زيدُ بن عمرو، وهو  
ضعيف. والعاشر: كلُّ ما قطع عن الإضافة وتضمّنها، فإنه لا يجوز أن يدخله  
التنوين لِئَلَعَلَّ أنه متضمّن للإضافة نحو قبل وبعد وأمام وقدام وعوض، وما  
شاكل ذلك.

**فصل:** وأما أحكامُ التنوين فقد ذكرنا أكثرها. ومن أحكامه الواجبُ  
والجائزُ والممتنع. فالواجبُ تنوينُ الاسم المنفصل عن الإضافة المنصرف نحو  
زيد وعمر و هند وبكر، وما شاكل ذلك. والجائزُ أن يُوقفَ على هذا الاسم  
ويُحذف التنوين. فالوقف جائز وحذف التنوين معه واجبٌ عند العرب لأنها لا  
تبتدئ كلامها بساكن، ولا تقف على متحرك بتنوين. والممتنعُ ضدُّ الأحكام  
الواجبة. يمتنع أن يُجمع بين الألف واللام والتنوين، أو بين الإضافة والتنوين،  
أو تنوين ما لا ينصرف في تعريفه، أو أن تنوّن الأفعال إلا في الترنم كما تقدّم.

**فصل:** ولما ذكرت لك التعريف والتشكير هاهنا أحببت أن أذكر لك  
عقداً في المعارف والنكرات.

## عقد باب المعارف والنكرات

اعلم أن التعريف والتذكير لا يكون إلا في الأسماء خاصة. واعلم أن الأسماء تنقسم في التعريف والتذكير ثلاثة أقسام: قسم معرفة ولا يتنكر. وقسم نكرة لا يتعرف. وقسم يتعرف مرة ويتنكر أخرى.

فالقسم الأول الذي هو معرفة لا يتنكر خمسة أصناف وهي: المضمرات والأعلام والمبهات<sup>(١)</sup> وما دخله الألف واللام وما أُضيف إلى واحد من هذه الأقسام. وأعرف المعارف المضمرات، وبعدها الأعلام، وبعدها المبهات، وبعدها ما دخله الألف واللام، وبعدها المضاف إلى هذه الأربعة. واعلم أن تعريف هذه الأسماء لا ينقسم إلا ما دخله الألف واللام فإن تعريفه ينقسم على أربعة أقسام: أولها: تعريف عهد وهو فيما لم يكن له جنس ثانٍ مثل اسم الله تعالى ومثل الكعبة ومثل العصا - عصا موسى عليه السلام، فهذا تعريف عهد لأنه لم يعهد إلا ذاتاً واحدة لا أخرى تشبهها أبداً. والثاني: تعريف جنس وهو فيما كان عاماً في ذوات شتى، وهو مثل الإبل والبقر والغنم والرجال والنساء، وما شاكل ذلك. والثالث: تعريف حضور وهو فيما كان قريباً وأردت تعريفه للمخاطب نحو: رأيت هذا الرجل، وركبت هذا الحصان، وأنت تريد ما يليك في الحضرة. والرابع: تعريف التفخيم، ومعناه التعظيم، ولا يكون إلا في الأعلام نحو قولك: الحسن والحسين والقاسم والحارث والمبارك، وما شاكل ذلك؛ فهذه

(١) أي: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة. علماً أن المؤلف ذكر الأسماء الموصولة باسم الناقصات وذلك في باب الاسم المشكل في أول الكتاب.

الأسماء كان أصلها التعريف لأنها أعلام فزدت<sup>(١)</sup> أدخلت الألف واللام فازدادت تعريفاً وتعظيماً بخلاف ما كانت عليه. وقد تدخل الألف واللام على الاسم وتكونان بمعنى: الذي والتي، ويكونُ الاسمُ معها لفظه لفظُ التعريف وليس بمعرف في الحقيقة، وذلك لا يكون إلا في اسم الفاعل واسم المفعول اللذين بمعنى الحال والاستقبال نحو: هذا الضارب والمضروب، وهذه الضاربة والمضروبة، والتقدير: هذا الذي ضَرَبَ وهذه التي ضُرِبَتْ. ويلحق بهذه الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: الحسن الوجه.

واعلم أنَّ في هذه المعارف الخمس أقوالاً واحتجاجات واختلافات، اختصرنا إيرادها هاهنا، إذ قد ذكرنا ما نحتاج إليه، ولأنَّ في ذكرها بعض تطويلٍ ولا فائدة تحته، فهذا القسم الذي هو معرفة لا يتنكر.

**فصل:** وأما القسم الذي هو نكرة ولا يتعرف فهو نوعان: نوع من المبيّنات، ونوع من المعربات. فالذي من المبيّنات كالاستفهاميات والشرطيات والظروف التي هي غير متمكّنة، فإنَّ هذه كلّها غيرُ معرفة نحو مَنْ وما وأيُّ وكم وكيف وإذ وإذا وأين، وما شاكل ذلك، هذه كلّها وما شاكلها نكراتٌ لا تتعرف. والنوع الذي من المعربات هي أسماءٌ مخصوصةٌ مثل حَسْبَ وشرع<sup>(٢)</sup> وترب وِلْدَة وشبّه وكفء وضرب وغير، فهذه كلّها نكراتٌ لا تتعرف وإن أُضيفت إلى معرفة، وتُنعتُ بها النكراتُ نحو: مررت برجلٍ مثلك وتربك ولديك، وباقيها على هذا القياس في أنها مضافةٌ إلى المضمر وهي غيرُ معرفة، أعني في كونها مضافة. فأما إذا خرجت عن هذه الحال وأدخل عليها الألف واللام تعرّفت بها.

(١) هذه الكلمة زائدة لأن الكلام يستقيم بدونها.

(٢) يقال: الناس في هذا الأمر شرع، أي: سواء. يحرّك ويسكن، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع. اللسان (شرع).

**فصل:** وأما القسم الذي يجوز تعريفه وتنكيره فهو كل نكرة سائغة في جنسها، إن أدخلت عليها الألف واللام أو أضفتها إلى معرفة تعرفت نحو غلام والغلام وغلّامك، فإن سنت نونتها أو أضفتها إلى نكرة فبقيت نكرة على حالها نحو: هذا غلامٌ وغلامٌ سفير، وهذا رجلٌ ورجلٌ جهادٍ، وما شاكل ذلك.

واعلم أن النكرات مرتبة، فبعضها أنكر من بعض. فأنكر النكرات «شيء» لأنه عامٌ للقديم والمحدث والموجود والمعدوم والجسم والعرض وغير ذلك. وبعده «أحد» لأنه يعمّ العاقلين، الملائكة والجن والإنس، وبعده جسم. ثم هي على الترتيب كالمعارف، ما كان أعمّ فهو أنكر كما أن ما كان أخصّ فهو أعرف. وقد ورد في كلام العرب نكرات فأجروها مجرى المعارف، وصار تعريفها مثل تعريف العلمية، وهي<sup>(١)</sup> مثل ابن داية - اسم للغراب<sup>(٢)</sup>، ومثل سأم أبرص - اسم للزق، ومثل ابن لبون وابن مخاض للمعروف من الإبل<sup>(٣)</sup>، وكل ما جرى هذا المجرى من الأسماء جاز تعريفه. ومثل أسماء البلدان كصنعاء وزيد ومكة ويثرب وما شاكل ذلك، فإن هذه معرفة تعريفاً كتعريف العلمية<sup>(٤)</sup>.

واعلم أن في باب المعرفة والنكرة حديثاً يطول وقد نبهنا على أهمه وأكثره تفعّلاً، فافهمه موقفاً إن شاء الله تعالى.

\*\*\*

(١) في المخطوطة: وهو.

(٢) كُتِبَ بذلك لأنه يقع على داية البعير.

(٣) ليس ابن لبون وابن مخاض كما ذكر المؤلف، بل نكرة، لأنها تدخلها الألف واللام. قال جرير:  
وابن اللبون إذا ما لُز في قَرْنٍ لم يستطع صولة البزل القناعير

وقال الفرزدق:

وجدنا نهلاً فضلت فقيماً كفضيل ابن المخاض على الفضيل

فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة. انظر الكتاب ٩٧/٢.

(٤) الصحيح أن هذه أعلام، فتعريفها بالعلمية.

## عقد في باب الحكاية<sup>(١)</sup>

اعلم أن الحكاية في كلام العرب على ثلاثة أقسام: حكاية للمعارف، وحكاية للنكرات، وحكاية للجمل.

**فصل:** فحكاية المعارف بـ «مَنْ»، وإعادة اللفظ على أي حال كان من رفع ونصب وجرّ. فإذا قال قائل: جاء عبداً الله، قلت أنت: مَنْ عبداً الله؟ بالرفع. وإذا قال: رأيت عبداً الله، قلت: مَنْ عبداً الله؟ بالنصب. وإذا قال: مررت بعبداً الله، قلت: مَنْ عبداً الله؟ بالجر، وكذلك ما جرى هذا المجرى من المعارف<sup>(٢)</sup>.

وأما حكاية النكرات فهي بـ «مَنْ» و«أَيَّ» وحدها. فإذا حكيت نكرة لم يخل أن يكون ممن يعقل أو مما لا يعقل، فإن كان ممن يعقل حكيتها بـ «مَنْ» وألحقت «مَنْ» واواً في حال الرفع وألفاً في حال النصب وياءً في حال الجر. فإذا قال قائل: جاء رجل، قلت أنت: من؟ وإذا قال: رأيت رجلاً، قلت: من؟ وإذا قال: مررت برجل، قلت: مني؟ ويجوز أن تحكي به المؤنث فتلحقه تاء التانيث وحدها بعد النون بغير واو ولا ياء ولا ألف. فإذا قال: جاءني امرأة، قلت: منة؟ وفي النصب: منة؟ وفي الجر: منة<sup>(٣)</sup>، وإذا كانت النكرة مما لا يعقل

(١) الحكاية هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أودعه.

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف هو لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فيرفعون على كل حال، ولغتهم أقبح كما يقول سيويه. انظر الكتاب ٤١٣/٢، والمساعد ٢٦٣/٣.

(٣) وذلك بفتح النون وقلب التاء هاء. وقد يقال: منة، بإسكان النون وسلامة التاء. وفي جمع المؤنث =



حكيتها بـ «أي». فإذا قال قائل: جاء حمار، قلت: أي؟ وإذا قال: رأيت حماراً، قلت: أيّاً؟ وإذا قال: مررت بحمار، قلت: أي؟. وتعربُ أيّاً بوجوه الإعراب. فإن جمعت بين مَنْ يعقل وبين ما لا يعقل جنب بـ «مَنْ» لَمْ يَعْقُلْ و«أي» لما لا يعقل. فإذا قال: جاء رجلٌ وحمار، قلت: من وأيّ؟ وعلى هذا تقيس في سائر المسائل في النكرات. ويجوز أن تجمع في الحكاية على وزن جمع المؤنث السالم وتجعله في حال النصب بكسر التاء فتقول: مَنَاتٍ وَأَيَاتٍ. وكذلك التثنية والجمعُ يجوز أن تجمع مثل جمع السلامة وإن لم يكن مسلماً. ويجوز أن تثني بالألف والياء في حالة الرفع والجرح، فتقول إذا قال: جاءني رجلان وامرأتان ورجال: مَنَانٍ وَمَنَيْنٍ وَمَنَتَانٍ وَمَنَتَيْنٍ وَمُنُونٍ وَمَنِينٍ، هذا قد سمع عن العرب. وهذا في حكاية النكرات.

وأما حكاية الجمل فهي إعادة اللفظ بحاله بغير ذكر «مَنْ» ولا «أي»<sup>(١)</sup>. فإذا قال بعضهم: جاء زيد، قلت: قال: جاء زيد. وإذا قال: رأيت زيدا منطلقاً، قلت: قال: رأيت زيدا منطلقاً، وعلى هذا تقيس. وسواء كان الكلام معرباً أو ملحوناً فإنك تحكيه على حاله، لو أنه قال: جاء زيدا. بالنصب، لقلت: قال: جاء زيدا. وقد روي عن بعضهم أنه قال: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾<sup>(٢)</sup> حكاية عن قول فرعون لعنه الله، وإن كلام فرعون ملحون، فحكاية الله تعالى على ما نطق به. وقيل: إن الآية على لغة قوم من العرب يُعربون المثني بالألف رفعاً ونصباً وجراً، وقيل: إنهم بُنُو سُلَيْمٍ. وهذا بيت فيه معنى الحكاية وهو لذي الرمة، قال:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً      فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ: ائْتَجِعِي بِلَالاً<sup>(٣)</sup>

= السالم يقال: مَنَاتٌ. انظر الأشموني ٦٤١/٣. وقد جعل ابن عقيل التانيث والتذكير في هذا سواء.

قال: «فتقول: منو، مناء، مني، في التذكير والتانيث مطلقاً». المساعد ٢٦٢/٣.

(١) وحكاية الجملة ضربان: حكاية ملفوظ، وحكاية مكتوب؛ فالملفوظ نحو: وقالوا: الحمد لله، والمكتوب نحو قوله: قرأت في ورقة محمد رسول الله، ﷺ.

(٢) طه: ٦٣. وقد مرّت في باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار.

(٣) البيت في ديوانه ٥٢٨، والجمل ٣٢٩، وسرّ الصناعة ٢٣٢/١، والمقتضب ١٠/٤، والحلل ٣٨٧=.

قيل: إِنَّ النَّاسَ مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَ«يَتَجَمَعُونَ» خَبَرُهُ، وَفِيهِ مَعْنَى الْحِكَايَةِ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ: سَمِعْتُ قَوْلَ النَّاسِ: النَّاسُ يَتَجَمَعُونَ غَيْثًا، فَحُذِفَ مَفْعُولُ «سَمِعْتُ» وَهُوَ قَوْلٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَحْكِيَ الْمَعَانِي دُونَ الْأَلْفَاظِ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ جِئْتَ بِاسْمٍ مَنْصُوبٍ، وَنَصَبُهُ عَلَى أَنَّهُ نَفْسٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ قُلْتُ لَهُ: قُلْتَ حَقًّا، وَالتَّقْدِيرُ: قُلْتَ قَوْلًا حَقًّا. وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لَيْسَ الْبَعْثُ حَقًّا، قُلْتُ لَهُ: قُلْتَ بَاطِلًا، وَالتَّقْدِيرُ: قُلْتَ قَوْلًا بَاطِلًا، وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى.

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِنْ جِئْتَ بِوَاوِ الْعُطْفِ مَعَ «مَنْ» وَجَبَ أَنْ تَرْفَعَ مَا بَعْدَ «مَنْ» فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، قُلْتَ: وَمَنْ زَيْدٌ؟ وَإِذَا قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ؟ قُلْتَ: وَمَنْ زَيْدٌ؟ وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ مَا وَرَدَ عَلَيْكَ، فَافْهَمْ ذَلِكَ مُوَافَقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

= وَالْكَامِلُ ١/١٦٧، ١٦٨، وَالْإِفْصَاحُ ٢٣٠، وَالْمَوْشَحُ ٢٨١، وَاللِّسَانُ (صَدَحَ، نَجَعَ)، وَبِجَمْعِ الْأَمْثَالِ ٢/٣٦٣، وَكَشَفَ الْمَشْكَالَ ٢/٢٢١. يَرَوِي بَنَصَبِ «النَّاسِ» عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، وَيُرْوَى بِرَفْعِهَا عَلَى الْحِكَايَةِ. وَبِلَالٌ: هُوَ بِلَالُ بْنُ بَرْدَةَ، أَمِيرُ الْبَصْرَةِ، وَصِيْدِح: نَاقَةُ الشَّاعِرِ. وَيَتَجَمَعُونَ: يَقْصِدُونَ وَيَطْلُبُونَ.

(١) لِأَنَّ الْحِكَايَةَ بَطَلَتْ، فَتَكُونُ «مَنْ» خَبَرًا نَقْدِيًّا، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا. وَكَذَلِكَ لَوْ نَعَتْ أَوْ عُطِفَ، لَمْ يَجِزْ إِلَّا الرَّفْعُ، فَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا الْكَرِيمَ، قُلْتَ: مَنْ زَيْدُ الْكَرِيمِ؟ وَإِذَا قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَهَكَذَا، قُلْتَ: مَنْ زَيْدٌ وَهَكَذَا؟ وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ الْحِكَايَةَ فِي اللَّغَةِ وَالْمَنْصُوتِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ سَبِيوَيْهِ. وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْمَطُوفَ وَالْمُعْطُوفَ عَلَيْهِ يَحْكِيَانِ إِذَا كَانَا مِمَّا يَحْكِي، فَتَقُولُ: مَنْ زَيْدًا وَهَكَذَا؟ لَمَنْ قَالَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَهَكَذَا. وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ مَا يَحْكِي يَنْتَهِي عَلَى الْمُتَقَدِّمِ مِنْهَا، وَاتَّبَعَتْهُ الْآخَرُ. فَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ صَاحِبَ عَمْرٍو وَزَيْدًا، قُلْتَ: مَنْ صَاحِبُ عَمْرٍو وَزَيْدٌ؟ بِدُونِ حِكَايَةٍ، وَإِنْ عَكَسَ حَكَيْتَ. وَمِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ فِي: رَأَيْتُ رَجُلًا وَزَيْدًا، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَرَجُلًا، فَيَحْكِي فِي الثَّانِي، وَلَا يَحْكِي فِي الْأَوَّلِ. انْظُرِ الْكِتَابَ ٢/٤١٤، وَالْمُسَاعَدَ ٣/٢٦٧.

## عقد في معرفة ما يجوز للشاعر إذا اضطر

اعلم أن الشاعر ربما يضطر إلى إثبات قافية أو إلى استقامة وزن الشعر فيرتكب أشياء لا يجذ منها بدأ وإن كان الصواب غيرها، ولكن ذلك يكون ضرورة. فإذا عرفت ذلك فالضرورات ثلاثون ضرورة. وهي تنقسم على وجهين: ضرورة مستعملة غير مستقبحة، وضرورة قليلة الاستعمال مستقبحة. فالضرورة المستعملة التي هي غير مستقبحة خمسة عشر. أحدها: صرف ما لا ينصرف لأنه يردّه إلى أصله<sup>(١)</sup>، وذلك في مثل قول حسان بن ثابت: وجبريل أمين الله فينا وروح القدس ليس له كفاء<sup>(٢)</sup> فصرف «جبريل» وهو لا ينصرف. والثاني: قصر الممدود لأن المدّ فرع على القصر<sup>(٣)</sup>، وذلك في مثل قول الشاعر وهو سواد بن عدي<sup>(٤)</sup>: ففعلت ذلك كالغار فأصبحت مني الحفيظة والحياء قد أعقبا<sup>(٥)</sup>

(١) وهذا خاص بالشعر، وهو أكثر من أن يحصى. وزعم أبو الحسن الأخفش أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وحكى الزجاجي مثل ذلك. والصحيح أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب كما يقول ابن عصفور، وأما سائر العرب فلا يميزون صرف شيء منه في الكلام، فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر. انظر ضرائر الشعر ٢٥.

(٢) سبق في باب ما لا ينصرف.

(٣) والنحويون يجمعون على جوازه، لأنه يرد الاسم إلى أصله، وذلك بحذف الزائد منه. وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز أن ينصرف من الممدود كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً. فلا يجوز عنده قصر حراء وصفراء، وأشباهها. ضرائر الشعر ١١٨.

(٤) وهو ابن الشاعر الجاهلي المعروف عدي بن زيد.

(٥) البهت في كشف المشكل ٥٢٩/٢، ولم أجده في مصدر آخر.

فقصر «الحيا»، وهو محدود. الثالث: حذف «أن» من خبر عسى لأن صلتها تدل عليها<sup>(١)</sup>، وذلك في مثل قول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب<sup>(٢)</sup>  
وكان الأصل: أن يكون وراءه فرج. والرابع: إثبات «أن» في خبر «كاد» لأن المعنى مستقيم، و«كاد وعسى» من أفعال المقاربة، وذلك في مثل قول الشاعر:

قد كاد من طول البلى أن يَمَصَّحَا<sup>(٣)</sup>

الخامس: إشباع الحركات حتى تولد منها الحروف، فتشبع الضمة فتولد منها واو، وذلك في مثل قول الشاعر:

من حيثما سلكوا أثني فأنظور<sup>(٤)</sup>

(١) وهذا مذهب الفارسي وجهور البصريين. وظاهر كلام سيبويه أنه جائز في الكلام، ولا يختص بالشعر. وقال الفارسي: الأكثر الاقتران ولا يلزم. انظر الكتاب ١٥٨/٢، وضرائر الشعر ١٥٣، والمساعد ٢٩٧/١.

(٢) سبق في باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

(٣) سبق في باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

(٤) صدر بيت لإبراهيم بن هرمة شاعر من مخزومي الدولتين الأموية والعباسية وعجزه: وأثني حيثما يتنهي الهوى بهجري وقبله:

الله يعلم آثا في تلقفتنا يسوم الفسراق إلى إخواننا صور  
والرواية المشهورة للشطر المستشهد به: أدنو بدلاً من: أثني، وهذه الرواية التي ذكرها المؤلف هي رواية ابن جني، والمعنى: أثني عنقي فأنظر نحوهم. وروى أيضاً «حوثا» بدلاً من «حيثما» في الشطر الأول والثاني. وروى ابن جني في سر الصناعة والمخائص والمهجع «يسري» بدلاً من يتنهي في البيت الثاني. ورواه ابن الأعرابي وابن منظور «يسري». ومعنى «يسري»: يلتقي، وهو من «سريت». و«يسري» مضارع أشري، يقال: شري البرق، إذا زاد لمعانه، وشري زمام الناقة: إذا كثر اضطرابه، وشري الرجل، إذا لجج في الأمر. انظر ملحقات شعر ابن هرمة ٢٣٩، وسر الصناعة ٤٦/١، ٣٣٨، والإنصاف ٢٤/١، والمخائص ٣٩٦/٢، والمهجع ١٩٨، والمخزنية ١٢١/١، وأمثالي ابن الشجري ٢٢٦/١، وأسرار العربية ٤٥، والمحاسب ٢٥٩/١، والمتع ١٥٦/١، واللسان (شري)، وكشف المشكل ٢٤٤/٩.

والأصل: أني فانظر. وتُشَبَّعُ الفتحة حتى تتولد منها ألف، وذلك في مثل قول الشاعر:

هَمْ الْأَسَاءُ إِذَا مَا الْجَرْحُ لَمْ يَوْسَا<sup>(١)</sup>

أراد: لم يَوْسَ. وقال آخر:

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَايَةِ حِينَ تُدْعَى وَمَنْ ذَمَّ الرُّجَالَ بُمْتَنَزَّاحٍ<sup>(٢)</sup>

أراد: بُمْتَنَزَّحٍ، فأشبع حركة الزاي حتى تولدت منها الألف. وقد ورد مثل ذلك في التنزيل لغير ضرورة، قال الله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِأَلْفِ الظُّنُونِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾<sup>(٤)</sup>. وتُشَبَّعُ الكسرة فتتولد منها الياء، وذلك في مثل قول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ<sup>(٥)</sup>

أراد الدراهم والصيارف. والسادس: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحروف<sup>(٦)</sup> والظروف خاصة، ففصل الظروف في مثل قول الشاعر:

طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلُ<sup>(٧)</sup>

(١) سبق في باب حروف الجزم

(٢) هذا البيت لإبراهيم بن هرمة، شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وهو من كلمة يرثي فيها ابنته. والرواية المشهورة: وأنت من الغوائل، وهي نوازل الدهر، ولم يرد: من الغواية، إلا المؤلف وصاحب كشف المشكل. انظر شعر ابن هرمة ٩٢، والخصائص ٤٢/١، والأمل الشجرية ١٢٢/١، والإنصاف ٢٥/١، والمحتسب ١٦٦/١، واللسان (نزع)، وكشف المشكل ٥٣١/٢.

(٣) الأحزاب: ١٠.

(٤) الأحزاب: ٦٧.

(٥) سبق في باب الحرف، وقد ورد هنا وهناك بشكل مضطرب، فأثبتته كما في الديوان والمصادر التي ورد فيها.

(٦) أي: حروف الجر، والمراد الجار والمجرور.

(٧) هذا الرجز لـجَارِ بْنِ جَزْءٍ كما في ديوان الشماخ ٣٨٩، وقبله:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشَمَّعِلٌ أَرُوغٌ فِي التَّسْفِيرِ وَفِي الْحَمِي غَزَلٌ  
وهو في الكتاب ١٧٧/١، ونسبه سيبويه للشماخ، والكامل ١٦٥/١، ونسبه المبرد أيضاً للشماخ.

فجرٌ زاداً بإضافة طبّاخ، وفصل بينهما بساعات، وهو منصوب على  
الطرف<sup>(١)</sup>. وفصلُ الحروف في مثل قول ذي الرّمة:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيْغَالِهِنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ<sup>(٢)</sup>

فجرٌ «أواخر» بإضافة «أصوات» وفصل بقوله: مَنْ إِيْغَالِهِنَّ بَنَّا، والتقدير:  
كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ مَنْ إِيْغَالِهِنَّ بَنَّا أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ. والسابع: إِسْكَانُ  
الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي حَالِ النَّصْبِ، فإِسْكَانُ الْوَاوِ فِي مِثْلِ قَوْلِ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ  
الْفَنَوِيِّ:

مَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ<sup>(٣)</sup>  
فَسَكَنَ الْوَاوِ فِي «أسمو» وهو منصوب بأن. ومثالُ إِسْكَانِ الْيَاءِ قَوْلُ  
الْآخِرِ:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ فِي الْقَاعِ الْقَرِيقُ أَيْدِي عِذَارِي يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقُ<sup>(٤)</sup>

والخزّانة ٢٣٣/٤، وشواهد الإيضاح ١٦٧، والبحر المحيط ٢٢/١، والملخص ٣٧٤/١، وكشف المشكل  
٤١٦/١. وجبّار بن جزء قاتل هذا البيت هو ابن أخي الشّاح، ومن هنا جاء الوهم في نسبته  
لشّاح. والمشمّل: الجادّ في الأمر الخفيف. والكرى: النعاس. والكَيْل: الكِلان. والمعنى: إذا كل  
أصحابه عن طبع الزاد عند نزولهم آخر الليل وغلبة النعاس عليهم كفاهم ذلك وشتر في خدمتهم.  
(١) ويروى أيضاً بنصب «زاد» على أنه مفعول به لـ «طّاخ». و«ساعات» كان في الأصل مفعولاً فيه، فانسح  
فيه فالحق بالمفعول به وأضيف إليه طّاخ. ومّا أضيف الطّاخ إلى الساعات اتّساعاً عُدّي إلى الزاد،  
لأنه المفعول به في الحقيقة. فعلى رواية النصب تكون كسرة «ساعات» كسرة جرّ، وعلى رواية الجرّ  
تكون الكسرة فيه نائبة عن الفتحة وهو منصوب لأنه ظرف.

(٢) البيت في ديوانه ١٠٥، وفي الكتاب ١٧٩/٨، والمقتضب ٣٧٦/٤، والأصول ٤٠٣/١، والخصائص  
٤٠٤/٢، والإفصاح ١٢٨، وسرّ الصناعة ١٠/١، والإنصاف ٤٣٣/٢، والخزّانة ١٠٨/٤، وضرائر  
الشعر ١٩١، وابن يعيش ٣٠١/١، والموشح ٢٩٢، وكشف المشكل ٥٣٤/٢، واللسان (ميس).  
الإيغال: المضى. والميس: خشب الرجل. ومعنى البيت: أنه من شدة السير يخرج من الرجل أصوات  
مثل أصوات الفراريج، لأن بعضه يحلّك بعضاً.

(٣) البيت في ديوانه ٢٨، والخصائص ٣٤٢/٢، والكامل ١٣٨/١، والشعر والشعراء ٣٣٦، ومعنى اللبيب  
٨٨٧، وكشف المشكل ٥٣٥/٢. وعامر بن الطفيل هو: عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن  
كلاب العامري، وهو ابن عم الشاعر لبيد، وكان فارس قيس.

(٤) ينسب هذا الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩، ونوفه: أيدي جوار، والخزّانة ٣٤٧/٨، والكامل =

فَسَكَنَ الْبَاءَ فِي «أَيْدِيَهُنَّ» وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِكَأَنَّ. وَالثَّامِنُ: حَذَفُ الْبَاءِ مِنَ الْاسْمِ الْمُنْقُوصِ فِي حَالِ نَصْبِهِ تَشْبِيهًا بِالرَّفْعِ وَالْجَرِّ فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْمَدِينَةِ دَارَهُ      وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِبَا<sup>(١)</sup>  
وَكَانَ أَصْلُهُ وَاشِيًا. وَالتَّاسِعُ: أَنَّ يُجْعَلَ اسْمُ «كَانَ» نَكْرَةً وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ:

كَأَنَّ سَبِيْنَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ<sup>(٢)</sup>  
وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْحَطِيطَةِ:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا      وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا<sup>(٣)</sup>

---

٤٠/٢، وَالْخَصَائِصُ ٣٠٦/١، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٥٠/١، وَالْإِفْصَاحُ ٣٦٩، وَاللِّسَانُ (قَرَق). وَكَشَفُ الْمَشْكِالِ ٥٣٥/٢. الْقَاعُ: هُوَ الْمَكَانُ الْمُسْتَوِي. وَالْقَرَقُ: الْأَمْلَسُ. وَالضَّمِيرُ فِي أَيْدِيَهُنَّ لِلْإِبِلِ. وَالْوَرَقُ: الدِّرَاهِمُ. وَيَتَعَاطَيْنَ: يَنَاقِلُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وَالرَّجَزُ فِي وَصْفِ إِبِلٍ سَرِيعَةِ السَّيْرِ.  
(١) هَذَا الْبَيْتُ لِمَجْنُونٍ لَيْلَى مِنْ قَصِيدَةٍ مَشْهُورَةٍ لَهُ مَطْلَعُهَا:

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى وَالسَّنِينَ الْخَوَالِيَا      وَأَيَّامَ لَا نَخْشَى عَلَى الْإِلَهَوْنَاهِيَا  
وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢٩٤، وَفِيهِ: فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارَهُ، وَالْإِفْصَاحُ ٢٥٦، وَالشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٥٧٢، وَالْمُسَاعَدُ ٣٧/١، وَكَشَفُ الْمَشْكِالِ ٣٦/٢.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ هَجَا بِهَا أَبَا سَفْيَانَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَمَدَحِ الرَّسُولِ ﷺ. انْظُرْ دِيْوَانَهُ ٧١، وَفِيهِ: كَأَنَّ خَبِيْنَةً، وَفِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: كَأَنَّ سَلَاقَةً. وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٤٩/١، وَالْكَامِلُ ١٠٧/١، وَالْمُقْتَضَبُ ٩٢/٤، وَالْمَحْتَسَبُ ٢٧٩/١، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢١٥/٣، وَمَغْنِي اللَّيْلِ ٥٩١، وَالْخَزَانَةُ ٢٢٤/٩، وَالْجَمَلُ ٤٦، وَعَيْثُ الْوَلِيدِ ١٢٤، وَالْإِفْصَاحُ ٦٢، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ ٢٩٦، وَالْأَصُولُ ٦٧/١، وَالْحُلَلُ ٤٦، وَاللِّسَانُ (سَبَأً). السَّبِيْنَةُ: الْخَمْرُ الْمَشْتَرَاةُ. وَبَيْتُ رَأْسٍ: قَرْيَةٌ بِالشَّامِ مِنْ نَاحِيَةِ الْأُرْدُنِ كَانَتْ الْخَمُورُ تَبَاعُ فِيهَا. وَرُؤْيُ الْبَيْتِ بِرَفْعِ «مَزَاجُهَا» وَ«عَسَلٌ» عَلَى أَنَّهَا جَمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ اسْمُ «يَكُونُ» ضَمِيرَ الشَّأْنِ، أَوْ أَنَّهَا تَكُونُ زَائِدَةً. وَالرَّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ هِيَ رَوَايَةُ سَيَبَوَيْهَ.

(٣) هَذَا الْبَيْتُ لِلْقَطَامِيِّ وَاسْمُهُ عُمَيْرُ بْنُ شَيْمٍ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ لِلْحَطِيطَةِ. وَهُوَ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ مَدَحَ بِهَا زُفَرَ بْنَ الْحَارِثِ الْكَلَابِيِّ، وَكَانَ بَنُو أَسَدٍ قَدْ أَسْرَوْهُ يَوْمَ الْخَابُورِ، وَأَرَادُوا قَتْلَهُ، فَمَنْعَهُمْ زُفَرٌ وَهَمَاءُ، وَكَسَاءُ، وَأَعْطَاهُ مَائَةَ نَاقَةٍ، فَمَدَحَهُ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ وَغَيْرِهَا. وَضُبَاعَةٌ: هِيَ بِنْتُ زُفَرَ. انْظُرْ دِيْوَانَ الْقَطَامِيِّ ٣١، وَالْكِتَابُ ٢٤٣/٢، وَالْأَصُولُ ٨٣/١، وَالْمُقْتَضَبُ ٩٤/٤، وَاللِّمَعُ ٨٧، وَالْجَمَلُ ٤٦، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ ٢٩٦، وَالْحُلَلُ ٥١، وَابْنُ يَمِيْشَ ٩١/٧، وَالْخَزَانَةُ ٣٦٧/٢، وَعَيْثُ الْوَلِيدِ ١٠٨، وَالْمُلَخَّصُ ٤٧٧/١، وَكَشَفُ الْمَشْكِالِ ٥٣٩/٢.



فجعل مزاجها والوداعَ خبرين، وهما معرفتان، وجعل عسلاً وموقفاً  
اسمين، وهما نكرتان. والعاشر: تنوينُ المنادى المفرد المعرفة في الرفع على  
مذهب الخليل، وذلك في مثل قول الشاعر:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ: يَا عَدِي لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي<sup>(١)</sup>

وتوينه أيضاً بالنصب على رأي أبي عمرو، وذلك في مثل قول الشاعر:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْراً عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْراً السَّلَامُ<sup>(٢)</sup>

الحادي عشر: تذكيرُ المؤنث وتأنيثُ المذكر إذا كانا غير حقيقيين<sup>(٣)</sup>. فتذكيرُ  
المؤنث في مثل قول الشاعر:

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا      وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا<sup>(٤)</sup>

فقال: أبقل، وأصله: وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلْتُ<sup>(٥)</sup>. ومثال تأنيثِ المذكر قول الآخر:

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْغَعَتْهُ      كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ<sup>(٦)</sup>

(١) سبق الكلام عنه في باب النداء.

(٢) سبق الكلام عنه في باب النداء.

(٣) وذلك حملاً على المعنى.

(٤) هذا البيت لعامر بن جوين الطائي، كان سيداً شاعراً فارساً شريفاً. وهو أحد الخلفاء الفتاك، وقد  
تبرأ قومه من جرائره. ويقال: إنه عاش مائتي عام. والبيت في الكتاب ٤٦/٢، والخصائص ٤١١/٢،  
والمقرب ٣٠٣/١، والخزانة ٤٥/١، والكامل ٥٤٨/١، ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١، وضرائر الشعر  
٢٧٥، والمحتمس ١١٢/٢، والمغني ٨٦٠، وابن يعيش ٩٤/٥، والأصول ٤١٣/٢، وكشف المشكل  
٥٣٨/٢. المزنة: القطعة من السحاب. والودق: المطر. يصف الشاعر أرضاً مخصبة لكثرة ما نزل بها من  
المطر.

(٥) والذي سَوَّغَ هذه الضرورة أن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: وَلَا مَكَانَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا.

(٦) هذا البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٠٢، والكتاب ٥٢/١، ومغني اللبيب ٦٦٧، والمقتضب ١٩٧/٤،  
والخزانة ١٠٦/٥، والخصائص ٤١٧/٢، والإفصاح ٢١٧، والكامل ٤٤٠/١، والأصول ٤٧٨/٣،  
وكشف المشكل ٥٣٨/٢، واللسان (صدر). ومعنى البيت: يعود عليك مكروه ما أشعت عني من القول.

فَأَنْتَ صَدْرًا وَهُوَ مَذْكُرٌ<sup>(١)</sup>. الثاني عشر: حذف ضمير الشأن والقصة من «إِنْ»  
نحو قول الشاعر:

إِنْ مِنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَانِذَاً وَطَبَاءً<sup>(٢)</sup>  
وكان الأصل: إنه<sup>(٣)</sup>. الثالث عشر: حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان ما  
بعدها اسماً<sup>(٤)</sup>. وذلك في مثل قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(٥)</sup>  
تقديره: فالله. الرابع عشر: النصب بالفاء في غير جواب<sup>(٦)</sup>. حملاً على فاء  
الجواب، وذلك في مثل قول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْعِرَاقِ فَأَسْتَرْجِعَا<sup>(٧)</sup>  
الخامس عشر: إثبات ما لا يجوز إلا في النداء في غير النداء، وذلك في مثل  
قول الخطيئة:

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ<sup>(٨)</sup>

(١) والذي سُوغ ذلك إضافة «صدر» إلى القناة وهي مؤنث، فكأنه اكتسب التأنيث منها.

(٢) تقدم في باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار.

(٣) قال ابن عصفور: «ولا يجوز أن يكون من اسم إن، لأنها اسم شرط، وأسماء الشرط لا يتقدمها عامل إلا المخافض، بشرط أن يكون معمولاً لفعل الشرط، نحو قولك: بَيْنَ تَمَرٍ أَمْرٍ». ضرائر الشعر ١٧٨.

(٤) أو كان ما بعدها فعلاً مرفوعاً، لأنه بمنزلة الاسم.

(٥) تقدم في باب الشرط.

(٦) أي: في غير الأجوبة الثانية وهي: الأمر والنهي والتفخي والاستفهام والتمني والعرض والتعريض والدعاء.

(٧) هذا البيت للمغيرة بن حنّاء بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التميمي، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. قال البغدادي في الخزائن ٥٢٤/٨: «وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه والرواية المشهورة: وألحق بالحجاز. وهو في الكتاب ٣٩/٣ بدون نسبة، والمقتضب ٢٤/٢، والمعتب ١٩٧/١، وابن الشجري ٢٧٩/١، والمقرب ٢٦٣/١، وضرائر الشعر ٢٨٤، والأصول ١٨٢/٢، والمفني ٢٣٢، وشواهد الإيضاح ٢٥١، والإفصاح ١٨٤، وكشف المشكل ٥٣٦/٢.

(٨) تقدّم في باب النداء.

فجاء بلكاع في غير النداء. هذه خمس عشرة ضرورة وردت عن العرب ولست  
بستفحة استقباحاً كاستقباح ما بعدها من الضرورات.

فصل: وأما الضرورة التي هي قليلة الاستعمال مستقبحة فهي أيضاً  
خمس عشرة نوعاً. أحدها: قطع ألف الوصل نحو قول الشاعر:  
ظلمت نصف اسمها هي دنبا وآخره<sup>(١)</sup>

فحرك ألف «اسم» ونطق بها، وكان أصلها أن تحذف في النطق. والثاني:  
وصل ألف القطع، وذلك في مثل قول الشاعر حيث يقول:

فقلت وما هممت برجع جوابنا بل انت أتيت الدهر إلا تصرعاً<sup>(٢)</sup>  
فحذف ألف «أنت» في اللفظ وكان الأصل أن ينطق بها. والثالث: مد المقصور<sup>(٣)</sup>.  
وذلك في مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

إنما الفقر والغناء من الله فهذا يُعطى وهذا يُحذ<sup>(٤)</sup>  
فمد الغنى و[كان] أصله مقصوراً<sup>(٥)</sup>. والرابع: تأكيد الأفعال المستقبلية بنوني  
التأكيد في الخبر في مثل قول الشاعر:

فلا ملك ما يُدرِكُكَ سَعْيُهُ ولا سوقة ما يمدحُكَ باطلا<sup>(٦)</sup>

(١) ينسب هذا البيت لأكثر من واحد فقد نسب في الاشتقاق (١٨) للأصمعي. ونسب لأبي عيينه  
المهلب، انظر شعره ٢٢١، جمع وتحقيق صلاح الفرطوسي - رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ١٩٧٣،  
وجاء في ديوان أبي العتاهية (٢٢١)؛

سرقوا نصف اسمها فهي دنبا وآخره  
(٢) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل. وهو في حماسة أبي تمام ٩٦/٢، وكشف المشكل ٥٤٣/٢.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز.  
الإنصاف ٧٤٥/٢.

(٤) تبع المؤلف صاحب كشف المشكل في نسبة هذا البيت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو في  
الإنصاف ٧٤٧/٢ دون نسبة.

(٥) ويقال: إن إنشاء البيت بفتح العين والمدة والقناة، الكفاية.

(٦) تقدم في باب الأفعال المؤكدة بالنونين.

وكذلك في قول بعضهم: «هَلُمَّ مَا نُحْيِيَنَّهٗ وَبَعِينِ مَا أَرَيْتُكَ»<sup>(١)</sup>. فأكد ما لا يجوز تأكيده، لأن نوني التأكيد لا يؤكد بها من الأفعال إلا الأمر والنهي والاستفهام وجواب القسم والسرط بإثبات<sup>(٢)</sup>. الخامس: الترخيم في غير النداء، وذلك في مثل قول الشاعر:

أَبُو حَنْشٍ يَنْعَمْنَا وَطَلَّقَ وَعَبَّادٌ وَأَوْنَةُ أَثَالَا<sup>(٣)</sup>  
فقال: أثالا، وأصله: أثالة، فحذف الهاء ترخيهاً. وفي البيت قول آخر وهو أن أثالاً غير مرخم، وهو منصوبٌ عطفاً على النون والألف في «ينعمنا»<sup>(٤)</sup>. والسادس: الجر بالمجاورة في مثل قول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَبَيْلِهِ كَبِيرُ أَنْسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ<sup>(٥)</sup>  
السابع: نقص الجموع عن أوزانها، وذلك في مثل قول الشاعر:

أَعَدَّهُ لِمَصْمَلَاتِ الْأُمُرِ<sup>(٦)</sup>

وكان أصله الأمور، فحذف الواو. والثامن: حذف الألف والياء من آخر

(١) من أمثال العرب، وقد تقدم في باب الأفعال المؤكدة بالتونين.

(٢) وكذلك المضارع الواقع بعد أداة عرض أو تمن.

(٣) هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو شاعر مخضرم، انظر شعره ١٢٩، والرواية فيه:

أَبُو حَنْشٍ يَزُوقُنَا وَطَلَّقَ وَعَبَّادٌ وَأَوْنَةُ أَثَالَا

ويروى: يورقي. ورواية المؤلف: وعباد، بدلاً من: وعمار، هي رواية ابن جني. وأما «ينعمنا» فلم أجد

في المصادر التي ذكرت هذا البيت هذه الرواية، ولعل المؤلف اطلع على ما لم نطلع عليه، وقد يكون

ذلك خطأ من الناسخ، والله أعلم. والبيت في الكتاب ٣٤٣/٢، والإنصاف ٣٥٤/١، والخصائص

٣٧٨/٢، والبصريات ٧٧٤، وابن الشجري ٩٢/٢. وأبو حنش وطلق وعمار: جماعة من قوم الشاعر

كانوا قد لحقوا بالشام، فصار يراهم في النوم إذا أتى عليه الليل.

(٤) وزعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة، وإنما هو أثال، ونصبه على تقدير: يذكرني آونة أثالاً. الإنصاف

٣٥٥/١.

(٥) تقدم في فصل معرفة مجرور المجاورة.

(٦) شطر بيت من الرجز لم أعثر على قائله، وهو في كشف المشكل ٥٤٦/٢، ولم يذكره مصدر آخر.

والمصملات: الدواهي، مفردتها: مصملة.

الاسم بغير علة، فحذف الألف في مثل قول الشاعر حيث يقول:  
فَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ<sup>(١)</sup>  
وكان أصله المعلّى، وحذف الياء في مثل قول الآخر:  
كنواح ريش حمّامة نجدية وَمَسَحَنَ بِاللَّهَوَاتِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ<sup>(٢)</sup>  
أراد كنواحي. والتاسع: ردّ الفعل المستقبل إلى البناء، وهو من أقبحها، وذلك  
في مثل قول امرئ القيس:  
اليومَ أشرب غير مستحقٍ إنما من الله ولا وأغل<sup>(٣)</sup>

(١) ينسب هذا البيت للبيد كما في الكتاب ١٨٨/٤، وشرح الشافعية ٢٠٧/٤، وأما ابن السجري ٧٣/٢، وليس في ديوانه. وانظر الخصائص ٢٩٣/٢، والمتن ٦٢٢/٢، والمسائل العسكرية ٢٠٣، والمجموع ٢٠٦/٢، واللسان (رجم). والرواية المشهورة: رهط مرجوم، وأما رواية المؤلف، أعني: رهط ابن مرجوم، فهي رواية السيوطي في المجموع. القبيل: العريف والكفيل، وقيل: معناه القبيلة. ولكيز: هو أبو قبيلة، وهو لكيز بن أقصى بن عبد القيس. وشاهد: حاضر، وبه روي أيضاً، ومرجوم: لقب رجل من العرب. وقيل: مرجوم وابن المعلّ سيدان من لكيز.

(٢) هذا البيت لحفاف بن ثذبة، وهو خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد، وندبة أمه. شاعر مخضرم، وهو أحد أغربة العرب، لأنه كان أسود حالكاً. والرواية المشهورة لهذا البيت:

ومسحت بالثنتين عصف الإثمد

وهو في الكتاب ٢٧/١، والأصول ٤٥٦/٣، وضرائر الشعر ١٢٠، والإنصاف ٥٤٦/٢، وسر الصناعة ٧٧٢/٢، والمغني ١١٣، وابن يعيش ١٤٠/٣، والموضح ١٤٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٩. اللهوات: جمع اللهاة، وهي التي تكون مطبقة في أقصى سقف الفم، وأنا أضعت رواية المؤلف لهذه الكلمة؛ لأن معنى البيت لا يستقيم بها، ولأنه لم يذكرها أحد مما روى هذا البيت. والإثمد: حجر الكحل، وعصف الإثمد: ما سحق منه، وهو من «عصف الرياح»، إذا هبت بشدة. يصف الشاعر في هذا البيت شفتي امرأة، وقد شبهها بنواحي ريش تلك الحمامة في الرقة واللفظ. وخص الحمامة التجديّة لأنه يريد الحمام الورق وهي تألف الجبال.

(٣) البيت في ديوانه، ١٢٢، وفيه: أسقى، والكتاب ٢٠٤/٤، والمقرب ٢٠٤/٢، والخصائص ٧٤/١، والكمال ٢٠٢/١، والأصول ٣٦٤/٢، وابن عيش ٤٨/١، والبحر المحيط ٢٠٦/١، والمعتب ١١٠/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٩، والشعر والشعراء ٩٨، والأصمعيات ١٣٠، والنوادر ٣١٤، وشواهد الإيضاح ٢٥٦، واللسان (وغل، حقب). الواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ. وغير مستحقب: غير مكتسب.

ويروى: فأشرب<sup>(١)</sup>، فبنى «أشرب» على الوقف رجوعاً إلى الأصل. العاشر:  
إظهارُ التضعيف، وذلك في مثل قول بعضهم:

الحمدُ لله العليُّ الأجلل<sup>(٢)</sup>

الحادي عشر: توهينُ همزة «إِنَّ» وقلبها هاءً وإدخال لامٍ الابتداء، وذلك في مثل  
قول الشاعر:

أرجي حياةً بعد تسعين حجةً لمُنِّي لا في مطمعٍ لطموع<sup>(٣)</sup>  
الثاني عشر: الفصلُ بين الصلة والموصول بالنداء خاصةً، وذلك في مثل قول  
الفرزدق:

نكنَّ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يضطَّحبان<sup>(٤)</sup>

والتقدير: نكنَّ مثلَ مَنْ يضطَّحبان يا ذئبُ. الثالث عشر: تأخيرُ الاستفهام إلى  
آخر الكلام، وذلك في مثل قول جميل:

بثينةَ شأنها سلبتُ فؤادي بلا ذنبٍ أتيتُ به سَلاماً<sup>(٥)</sup>

(١) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، وكذلك رواية: اليوم أسقى.

(٢) هذا الرجز لأبي النجم العجلي، وبعده:

الواسع الفضل الوُهبِ المجزل.

وهو في الخصائص ٨٧/٣، والمسائل العضديات ٤٤، والمقرب ١٥٧/٢، والموشح ١٤٨، والنصف  
٣٣٩/١، والمتع ٦٤٩/٢، والخزانة ٣٩٠/٢، والمقتضب ١٤٢/١، والأشموقي ٨٩٣/٣، وكشف  
المشكل ٥٤٦/٢. والشاهد فك الإدغام في «الأجلل» للضرورة، والأفصح الأجل.

(٣) نسب الميزد هذا البيت في كتابه الفاضل (٧٠) للزبير، والرواية فيه: أرجي شياً. وهو في كشف  
المشكل ٣٥٩/١ دون نسبة.

(٤) البيت بتمامه:

تعالَ فإنَّ عاهدتني لا تخونني نكنَّ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يضطَّحبان  
هذه رواية سيويه والشتري، والرواية المشهورة: تَعَشُّ فإنَّ عاهدتني. وهو في ديوانه ٣٢٩/٢،  
والكتاب ٤١٦/٢، والجميل ٣٦٦، والكامل ٣٠١/١، والمقتضب ٢٩٥/٢، والأصول ٣٩٧/٢،  
والخصائص ٤٢٢/٢، وابن الشجري ٣٠٨/١، ومعاني القرآن للفراء ١١١/٢، وابن عيش ١٣٢/٢،  
والهمع ٨٧/١.

(٥) لم أجده في ديوانه. وهو في كشف المشكل ١٥٥/٢.

قيل: إِنَّ بَشِينَةً مَنْصُوبٌ مَفْعُولٌ لـ «سلا» في آخر البيت، و«ما» استفهامية في نية التقديم، وهي خبرُ المبتدأ وهو شأنها، والتقدير: سلا بشينة، ما شأنها سلبت فؤادي بلا جرم أتيت به<sup>(١)</sup>؟ الرابع عشر: الفرار من الكسر والضم إلى الوقف وذلك في مثل قول الشاعر:

وإنْ أَفْجَهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ      من الإبلِ دَهَرَتْ صَفْعَتَاهُ وَكَاهِلُهُ<sup>(٢)</sup>  
فقال: كَمَا ضَجَرَ - بسكون الجيم، وأصله: كَمَا ضَجَرَ - بالكسر، وكذلك الإبل، أصله الإِبلُ، و«دَهَرَتْ» أصله: دَهَرَتْ. ومثال الفرار من الضم إلى الوقف في مثل<sup>(٣)</sup> قول الآخر:

اصْدُقْ بِقَوْلِكَ تَنْجُ بِالصَّدَقِ      ولو كَانَ فِيهِ ضَرْبَةُ الْعُنُقِ<sup>(٤)</sup>  
فقال: العُنُق - بسكون النون، وأصله العُنُق - بضمها. الخامس عشر: الفصل بين المبتدأ والخبر والنعت والمنعوت، وقد جمعها الفرزدق في بيتٍ واحدٍ وهو قوله:

وما مثله في الناس إلا مُمْلِكاً      أبو أمِّه حيٌّ أبوه يُقَارِبُهُ<sup>(٥)</sup>  
فمثل: مبتدأ، وخبره: حيٌّ، وقد فصل بينها بقوله: في الناس إلا مملكاً

(١) وهناك تحريج آخر ذكره صاحب كشف المشكل (١٥٥/٢) وهو أن تكون «بشينة» مبتدأ، وشأنها بدل اشتغال منه، و«سلبت» في موضع رفع خبره، كأنه قال: شأنها سلبت فؤادي. و«سلاماً» منصوب على المصدر، ومعناه: متاركة، تتركني، وأتركها.

(٢) لم ينسب أحد لقائل. وهو في شرح الفصل لابن يعيش ١٢٩/٧، والكامل ١٥٢/٢، وكشف المشكل ٥٤٠/٢. ورواية ابن يعيش للشطر الثاني: من الأدم دهرت صفعتاه وغاربه

الأدم: جمع آدم، والأدم من الإبل الشديد البياض، وقيل: هو الأبيض الأسود المقلتين. والبازل: السن تخرج عند بزول الناقة، وذلك في العام التاسع من عمرها. والكاهل: ما بين الكتفين.

(٣) الجار والمجرور: في مثل. الكلام يستقيم بدونه.

(٤) لم أعثر على قائله، وهو في كشف المشكل ٥٤١/٢، دون نسبة.

(٥) البيت في ديوانه ١٠٨، والكامل ٣٠/١، والخصائص ١٤٦/١، والأصول ٤٦٧/٣، وضرائر الشعر ٢١٣، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٣٣، والمعالن الكبير ٥٠٦/١، والموشح ١٥٢، والبصريات ٤٤١، وكشف المشكل ٤٣٨/٢، واللسان (ملك).



أبو أمه. ثم أبو في قوله: أبو أمه، مبتدأ ثانٍ وخبره أبوهُ في آخر البيت، وقد فصلَ بينهما بقوله: أبوهُ. وفي البيت تقديم وتأخير، وهذا تقديره: وما مثله حيّ يقاربه في الناس إلا مملوكاً أبو أمه أبوهُ، يريدُ أنه خاله الذي أبو أمه أبوهُ وهو المملّك، فافهم ذلك. فهذه أيضاً خمس عشرة<sup>(١)</sup> ضرورةً غير مستحسنة، وقد وردت عن العرب.

واعلم أن الضرورات ربّما تزيدُ على هذه، ولكن قد ذكرتُ لك الأكثرَ والذي يحتمله هذا الكتابُ، فافهمه موقفاً إن شاء الله تعالى.

---

(١) في المخطوطة: خمسة عشر.

## عقد في باب حروف الاعتلال<sup>(١)</sup>

اعلم أن حروف الاعتلال ثلاثة، وهي: الواو والياء والألف<sup>(٢)</sup>. ثم هي تنقسم على وجهين: معللة لا تحتمل الحركة الثقيلة، وغير معللة تحتمل الحركة الثقيلة. فالمعللة التي لا تحتمل الحركة الثقيلة هي كل واو ساكنة من أصل الكلمة قبلها ضمة مثل: يغزو ويدعو، وكل ألف ساكنة من أصل الكلمة مفتوح ما قبلها نحو: يرضى ويخشى وفتى وعصا، وما شاكل ذلك، وكل ياء ساكنة مكسور ما قبلها مثل: يرمي ويعطي ويوفي، وما شاكل ذلك. هذه المعللة التي لا تحتمل الحركة الثقيلة كالضمة والكسرة.

فصل: والتي هي غير معللة وهي تحتمل الحركة الثقيلة، هي كل واو وياء سكن ما قبلها أو كانا مشددين. مثال السكون: نحو وظبي، ومثال التشديد: جو وضو، وما شاكل ذلك. وأما الألف إن كانت من أصل الكلمة لم تكن إلا معللة لأنها لا يسكن ما قبلها قط، ولا يكون إلا مفتوحاً، ولا يجوز تشديدها؛ فلهذا لا تكون إلا حرف علة متى كانت من أصل الكلمة. وهذه عشر مسائل في الواو والياء والألف:

مسألة: كل ألف علة منقلبة من واو أو من ياء، في الاسم والفعل سواء<sup>(٣)</sup>. فالتى هي منقلبة من الواو في مثل: قال، أصله قول، على وزن

(١) يقال: الإعلال والاعتلال، ومعناه التغير.

(٢) سميت هذه الحروف حروف علة لكثرة تأثيرها.

(٣) لا تقلب الواو والياء ألفاً إلا بشروط، وهذه الشروط هي: أن يتحركا، وأن تكون الحركة أصلية، وأن =

«فَعَلَ». بتحريك العين؛ فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ أَلِفًا فَعَلَتْ: قال. وهذا أصلٌ مستمرٌّ في أن كل واوٍ تحركت بالفتح وانفتح ما قبلها فإنها تُقَلَّبُ أَلِفًا، وقِسْ على ذلك: قَامَ وصَامَ وِرَامَ وكان، وما شاكل ذلك مما عَيَّنْهُ واو<sup>(١)</sup>. والألفُ التي هي منقلبةٌ من ياء في مثل: سَارَ وبَاعَ وكَالَ ومَالَ، أصلُها: سَيرَ وبَيعَ - بفتح الياء، على وزن «فَعَلَ»، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ أَلِفًا فَعَلَتْ: باع. وهذا أصلٌ مستمرٌّ في أن كل ياء تحركت<sup>(٢)</sup> بالفتح وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ أَلِفًا<sup>(٣)</sup>، وقس على ذلك ما جرى مجراه.

مسألة: وكلُّ واوٍ وياءٍ تحرَّكا بالفتح وسكَّن ما قبلها قُلِبَا أَلِفًا أيضًا، وذلك في مثل قولك: أَطَعْتُ وَأَقَمْتُ، أصله: أَطِيعْتُ وَأَقَوَمْتُ، لأنَّه مأخوذ من: يُطِيع، ومن: يَقوم، فلما تحرَّكت الواو بالفتح وما قبلها ساكن قُلِبَتْ أَلِفًا لتواخي الفتحة والسكون في الخفة، فما قُلِبَتْ أَلِفًا التقى ساكنان، وهما: الألفُ وما بعدها من أيِّ الحروف كان، وإنما وجب أن يسكَّن ما بعدها لأنَّه متصلٌ بضمير الفاعل المذكَّر، فلو حرَّكْتَ لأشَبَّهَ المؤنَّث واختلَّ المعنى، فلما التقى هذان الساكنان حذفت الأولُ منها وهو الألفُ، ولهذا لو تحرك ما بعد الألف لما

---

= يكون ما قبلها مفتوحاً، وأن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينيْن، وأن لا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، وألا تكونا عينا لـ «فَعَلَ» الذي للوصف منه على «أفعل» كـ «هَيِف» فهو أهيف، ولا عينا لمصدر هذا الفعل، وألا تكون الواو عينا لـ «أفعل» الدالَّ على التشارك في الفعل كـ «اجتوروا» بمعنى: تجاوزوا. شرح الأشموني ٨٥٤/٣.

(١) ويستثنى من ذلك ما كان في آخره زيادة تخص الأسماء، وذلك نحو: جَوْلَانٌ وَزَّوَانٌ؛ لأنَّه بتلك الزيادة بُعدٌ شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل، وما أعلَّ من ذلك عدَّ شاذًّا. نحو: داران وماهان. هذا مذهب سيويهِ، وزعم المبرد أن الإعلال هو القياس. وأمَّا نحو: حَوَكةٌ وَخَوَنةٌ فتشاذ بالانفاق، ومثله القَوْدُ، وَزَوَّجَ - جمع رائج، وَغَفَوَة - جمع غفو وهو الجحش. انظر شرح الأشموني ٨٥٨/٣ وشرح الشافعية ١٠٠/٣، والمقرب ١٨٨/٢.

(٢) في المخطوطة: ما تحرك.

(٣) ويستثنى من ذلك سَيَلانٌ وَطَيْرانٌ ونحوه فما في آخره زيادة تخص الأسماء. وما شذَّ في هذا الباب الضَّيدُ، والجَهْدُ - وهو طويل العنق، وَغَيْبٌ - جمع غائب.

حُذِفَتْ، وذلك في مثل قولك: أَطَاعَتْ وَأَقَامَتْ<sup>(١)</sup>، وكذلك في مثل: أَتَيْتُ وَأُتِيتُ<sup>(٢)</sup>، والحال واحدٌ والتعليلُ سواء.

مسألة: وكلُّ واوٍ وياٍ تحركا<sup>(٣)</sup> وانفتح ما قبلها قلبا ألفاً، سواء في الفعل أو في الاسم، وذلك في مثل قولك: فُتِيَ وعَصَا - من الأسهاء، فألفٌ فتى منقلبةٌ من الياء؛ لأنه مأخوذٌ من تصريفه كالفِئْتَةِ، وكقولك: فَتَيْتَ، فتظهر الياء. وألفٌ عصا منقلبةٌ من الواو؛ لأنه<sup>(٤)</sup> مأخوذٌ من العَصِ وهو الضربُ بالعصا، لا من المعصية. وفي الفعل مثل: رَمَى ودَعَا، فألفٌ «رمى» منقلبةٌ من ياء؛ لأنه مأخوذٌ من الرَّمَى، وألفٌ «دعا» منقلبةٌ من واو؛ لأنه مأخوذٌ من الدَّعْوَةِ وَمِنْ «يدعو»، وقِسْ على كل نوع ما جرى مجراه<sup>(٥)</sup>.

مسألة: وكلُّ واوٍ جاءت في أول الكلمة مكسورة<sup>(٦)</sup> وجب أن تُثَقِّلَ حركتها إلى ما بعدها<sup>(٧)</sup>، ثم تُحذف الواو لثقلها واعتلالها<sup>(٨)</sup> ما لم يُخَلَّ أو يُشكَل، وذلك في مثل قولك: عِدَّةٌ وَزِنَةٌ وَجِبَةٌ وَهَبَةٌ، وما شاكل ذلك، أصله:

(١) فالأصل: أَطِيعَتْ وَأَقَامَتْ.

(٢) أصلها: أَتَيْتُ وَأُتِيتُ، قلبت الياء ألفاً، وفتح ما قبلها ليناسبها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) في المخطوطة: سكتا، وهو خطأ واضح.

(٤) في المخطوطة: ولأنه.

(٥) هذا إذا لم يكن بعدها موجب للفتح، وذلك احتراز من نحو: غَزَوْا ورميا، وترَضَيَان وتَمَرُّوَان، وَعَصَوَان وَرَحَوَان؛ فإن ألف الضمير في «غزوا ورضيان» وألف التثنية في «عصوان» و«رحيان» إنما ألحقنا بالألف المنقلبة عن الواو والياء، فردت الألف إلى أصلها من الواو والياء؛ إذ لو لم ترد لوقع لبسٌ بين المثني في الماضي والمفرد، وبين مثني المضارع ومثنى الاسم بالمفرد عند سقوط النون. انظر شرح الشافية ١٥٧/٣.

(٦) أي: في أول المصدر الكائن على وزن «فَعْل» نحو: عدة، فإن أصله وَعَدٌ على وزن فَعْل؛ فحذفت غايته حلاً على المضارع، ونقلت حركتها إلى العين، وعوضوا منها تاء التانيث، ولذلك لا يبرز الجمع بينهما. وتوضيح التاء هنا لازم، وأجاز بعضهم حذفها للإضافة: انظر شرح الأشموني ٨٨٤/٣.

(٧) في المخطوطة: قبلها، وهو خطأ واضح؛ لأنه لا شيء قبلها.

(٨) اعتلالها بالساكنين، فلما سكتت، ولم يمكن الابتداء بالساكن ألزموها الحذف.

وعدةٌ ووزنةٌ ووجبةٌ ووهبةٌ؛ لأنه مأخوذٌ من الوعد والوزن والوجوب والوهب.

مسألة: كلُّ واوٍ وياءٍ اجتماعاً وقد سبق أحدهما بالسكون وجب أن تُقلب الواو ياءً وتندغم الياء في الياء وتصير ياءً مشددةً، سواء سبقت الواو أو<sup>(١)</sup> الياء، وذلك في مثل سيّد وميّت وطيّب وصيّت وطيّ<sup>(٢)</sup> وكَيّ<sup>(٣)</sup> وما شاكل ذلك. أصله: سَيَوْدُ ومَيَوْتُ وطَيَّبُ وصَيَّبْتُ، لأنه على وزن «فَعِيل». وطيّ وكَيّ<sup>(٤)</sup> أصله: طَوِي وكَوِي<sup>(٥)</sup>، لأنه على وزن «فَعَل»، وقس على ذلك ما جرى مجراه نحو: أضحى وأمنى وغنى وطيّ<sup>(٦)</sup> وعليّ وما شاكل ذلك. فإن اجتمعت الواو والياء وقد سبق أحدهما بالسكون وكان الإدغام يخلّ بالاسم ترك على حاله ولم يُدغم، وذلك في مثل حيوان ومَيَوَان وحيوة<sup>(٧)</sup>، وما شاكل ذلك.

مسألة: وكلُّ واوٍ وقعت بين حرفٍ من حروف المضارعة وكسرة<sup>(٨)</sup> وجب حذفها في التصريف وذلك في مثل قولك: يَلْدُ وَيَعْدُ وَيَزُنْ، أصله: يَوْلُدُ وَيَوْعِدُ وَيَوُزُنْ. ويضع وَيَدْعُ وَيَهَبُ أصله: يَوَضَعُ وَيَوْدَعُ وَيَوْهَبُ. والدليل على أنّ أصله بالواو أنّ الواو تثبت في ماضيه وفي مصدره وسائر ما تصرف منه:

(١) في المخطوطة: و.

(٢) في المخطوطة: وطيّاً، وهو خطأ؛ لأنها معطوفة على مجرور.

(٣) في المخطوطة: ركيّاً، وهو خطأ؛ لأنها معطوفة على مجرور.

(٤) في المخطوطة: وطيّاً ركيّاً.

(٥) في المخطوطة: طويّاً وكويّاً.

(٦) في المخطوطة: طللي.

(٧) قال سيبويه: «كما قالوا: رجاء بن حيوة». الكتاب ٣/٣٢٠ وأما ميوان فلم أجدها.

(٨) سواء كانت الكسرة ظاهرة كـ «يَعْدُ» أو مقترنة كـ «يَقَعُ»؛ لأن الأصل فيه كسر العين؛ إذ ماضيه «فَعَل»

بالفتح، فقياس مضارعه «فَعِيل» بالكسر، ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفاً؛ فكانت الكسرة فيه مقترنة.

شرح الأشموني ٣/٨٨٥

لأنك تقول: وَلَدَ وَوَعَدَ وَوَهَبَ وَوَزَنَ وَوَضَعَ وَوَدَعَ<sup>(١)</sup>، وما شاكل ذلك. وهذا لا يكون إلا فيها كان على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل، وفيما كان على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح العين في الماضي والمستقبل. فأما إذا كان الفعل على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» بكسر العين الماضي وفتحها في المستقبل لم يجوز حذف الواو أبداً، وذلك في مثل: وَجَلَّ يُوَجِّلُ، وكذلك إذا كان الفعل على وزن «فَعَلَ يَفْعُلُ» لم يجوز حذف الواو أيضاً، وذلك في مثل قولك: وَضُوْ يَوْضُوْ. وحذف الواو لا يكون إلا مع أحرف المضارعة الأربعة بشرط أن تكون مفتوحة، فإن كانت مضمومة في فعل ما لم يسم فاعله ثبتت الواو نحو: يُولَدُ وَيُوْهَبُ، وما شاكل ذلك. ويجوز أن تُحذف الواو إذا وقعت بعد ألف الوصل لمشابهة ألف الوصل ألف المضارعة، وأكثر ما يكون ذلك في فعل الأمر نحو قولك: قُوا أَنْفُسَكُمْ وَعُوا كَلَامَكُمْ، والتقدير: أَوْقُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَوْعُوا كَلَامَكُمْ، حُذِفَت<sup>(٢)</sup> الواو لما قَدِّمْتُ من أَنَّها وقعت بين ألف وكسرة ثم حُذِفَت ألف الوصل استغناءً عنها بحركة ما بعدها ثم حُذِفَت حركة الياء الأخرى فبقيت ساكنة، وبعدها الواو ساكنة؛ فحُذِفَت الياء لالتقاء الساكنين، وقُلِبَت الكسرة التي قبل الواو وضمة؛ لأنَّ الواو تطالب ما قبلها أن يكون مضموماً. وهذا أصل مستمر في كلِّ واوٍ وياءٍ اجتمعا وقد سبق أحدهما بالحركة أن الأول منها تُحذف حركته ويحذف بعدها. وقس عليه: قَاضُونَ وَغَازُونَ وَرَضُوا وعموا<sup>(٣)</sup>، وما شاكل ذلك.

مسألة: واعلم أن الياء إذا وقعت في أول الفعل لا يجوز حذفها في شيء من التصريف بل تثبت في جميع ما تصرف من الفعل من ماضٍ

(١) بعدها في المخطوطة: ووهب. ويلاحظ أنها مكررة.

(٢) في المخطوطة: ينفذ.

(٣) أصلها: قَاضُونَ وَغَازُونَ وَرَضُوا وَغَبُوا.

ومستقبل وأمر ونهي واسم فاعل واسم مفعول واسم مصدر<sup>(١)</sup>، وذلك في مثل قولك: **يَتَسَّ**، **يَتَأَسَّ**<sup>(٢)</sup>، **يَأْسَأُ**، فهو يائس، فإيأس يا زيد، إلا في اسم المفعول وفي النهي فإنها تقلب واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، وذلك في مثل قولك: **مُوَيْسٌ**، ولا **تُوَيْسُ** يا زيد، وما شاكل ذلك يجري مجراه مثل: **يَعْرِ** **يَيْحَرُ**<sup>(٣)</sup>، فافهم ذلك.

مسألة: وكلّ واو<sup>(٤)</sup> وقعت بين حرف من حروف المضارعة أيضاً وبين تاء الافتعال وجب أن تقلب تاء، ثم تدغم في التاء لتواخيها وتقارب مخرجيهما، وذلك في مثل قولك: تَتَرَنُّ وَتَتَعَدُّ<sup>(٥)</sup>، وما شاكل ذلك، أصله بالواو من قولك: وَرَنَ وَوَعَدَ. وكذلك إن وقعت في فعل الأمر بعد ألف الوصل نحو: اَتَرَنَ وَاتَعَدَ، فإنها تحذف أيضاً<sup>(٦)</sup>.

مسألة: وكلُّ ياءٍ سكنت وانضمَّ ما قبلها وجب أن تقلبها واوًا.

(١) أي: المصدر، بدليل تمثيله له بقوله: يأساً، واليأس مصدر وليس اسم مصدر. وقد لوحظ أن المؤلف كثيراً ما يذكر اسم المصدر ويقصد به المصدر.

(٢) وحكى سيوريه حذف الياء في لفظين هما: يَسَرَ البعير يَسْرُهُ - من التَّسْرِ، وَيَسَسَ يَسُّ، وما شاذان  
شرح الشافية ٩١/٣.

(٣) أي: صار يصيح.

(٤) وكذلك الياء، وقد أغفلها المؤلف ولم يذكرها.

(٥) أصل «تَنْزَن» : تَوَازَن، وأصل «تَعَدَّ» : تَوَاعَد.

[illegible]

وذلك في مثل قولك: مُوسر وموقن، وما شاكل ذلك، أصله من: أَمِنَ وأَمْسَرَ<sup>(١)</sup>.  
وعلى هذا القياس ما جرى هذا المجرى.

مسألة: وكلُّ واوٍ سكنت وانكسر ما قبلها وجب أن تقلبها ياء.  
وذلك في مثل قولك: ميعاد وميقات، وما شاكل ذلك، أصله من الوعد  
والوقت - بالواو<sup>(٢)</sup>، فلما سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء؛ لأن الكثرة  
تطالب الياء، والضممة تطالب الواو.

مسألة: وقد حذفت الياء والواو من آخر الاسم الثاني استخفافاً  
وسماعاً<sup>(٣)</sup>، وذلك في مثل يدٍ ودمٍ وغدٍ، وما شاكل ذلك، وأصله يَدَيٌّ وَدَمَيٌّ  
وَعَدَيٌّ، فحذفوا حركة الحرفين - أعني الواو والياء، فبقيا ساكنين وبعدها  
التنوين ساكنٌ، فحذف<sup>(٤)</sup> الحرف الأول لالتقاء الساكنين. وعلى هذا القياس  
ما جرى هذا المجرى مثل أبٍ وأخٍ وحمٍ<sup>(٥)</sup>، وما شاكل ذلك. ولما ذكرْتُ  
التقاء الساكنين أُخْبِتُ أن أذكر لك فصلاً كافياً هاهنا إن شاء الله تعالى.

**فصل في معرفة التقاء الساكنين:** اعلم أن الساكنين لا يخلوان أن  
يكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين. فإن كانا في كلمة واحدة حذفت الأول  
منها ما لم يخل حذفه، وذلك في مثل قولك: قاضون وغازون، وما شاكل ذلك؛  
حذفت الياء هاهنا من هذين الاسمين. فإن كان حذف الأول يخل حُرِّكَتِ  
الثاني، وذلك في مثل قولك: الزيدون والعُمُرُونَ، والزيدِين والعَمَرِين، وما  
شاكل ذلك، حُرِّكَتِ النون لالتقاء الساكنين وهما النون وما قبلها؛ لأنك لو

(١) فأصل موقن: مُوقِنٌ، وأصل موسر: مُوسِرٌ.

(٢) أصل ميعاد: مِوْعَاد، وأصل ميقات: مِوَقَات.

(٣) أي: ليست لعل قياسية، ولهذا دار الإعراب على آخر ما بقي.

(٤) في المخطوطة: فحذفت.

(٥) أصلها: أبُو وأخُو وحمُو.



حذفت ما قبل النون لأخل بالاسم، ألا ترى أنك لو حذفت الواو من قولك: الزيدون، لبقى الزيدن، وذلك محتمل.

**فصل:** فإن كان الساكنان من كلمتين حذفت الأول منها لفظاً لا خطأً فقلت: فقي القوم، وعصا الرجل. الساكنان هاهنا الألف في فقي وعصا واللام في القوم والرجل، وقد حذفت الألف في اللفظ، وكذلك ما جرى هذا المجرى.

فإن كان حذف الأول يخلّ حرّكته، وذلك في مثل قولك: قمر اليوم، ولم يخرج الرجل، وما شاكل ذلك. الساكنان هاهنا الميم والجيم في: قم ويخرج، واللام في اليوم والرجل. فلو حذفت الأول منها لأخلّ حذفه بالكلام خللاً عظيماً.

واعلم أن كل ما قابل الفاء والعين واللام في وزن الأسماء والأفعال جميعاً فهو أصل، وما لم يقابلها فهو زائد على الإطلاق. فإذا قلت: ضربته فوزته: فعل، أصول. وإذا قلت: دخرج، فهو مثله أصول، لأنه على وزن «فعلل»، وكذلك في الأسماء جبل وجعفر، وما شاكل ذلك. وإذا قلت: انطلق، فوزته: انفعّل، فالألف والنون زائدان لأنها قابلا مثلها، وكذلك إذا قلت: استخرج أو مستخرج، فالوزن: استفعّل أو مستفعّل، فالألف والسين والميم والتاء زوائد لأنهن قابلات مثلهن. وعلى هذا قياس سائر الأسماء والأفعال. فافهم ذلك موثقاً إن شاء الله تعالى.

تم الكتاب بحمد الله ومنه وعونه ولطفه وتأيدته

والحمد لله وحده وصلواته على رسوله

سيدنا محمد النبي وعلى آله

الأكرمين وسلامه ورحمته وبركاته

وتحياته

## الفهارس العامة

- ١ - فهرس الآيات القرآنية
- ٢ - فهرس القراءات القرآنية
- ٣ - فهرس الأحاديث الشريفة والأقوال المأثورة
- ٤ - فهرس الأقوال والأمثال
- ٥ - فهرس الأشعار والأرجاز
- ٦ - فهرس الأعلام
- ٧ - فهرس الأماكن والقبائل والجماعات
- ٨ - فهرس اللغة
- ٩ - قائمة المصادر والمراجع
- ١٠ - فهرس الموضوعات

## ١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقمها	رقم الصفحة
<b>الفاتحة</b>		
بسم الله الرحمن الرحيم	١	٢٧٤
الحمد لله رب العالمين	٢	٢٦٧
إياك نعبد وإياك نستعين	٥	٢٨
اهدنا الصراط المستقيم	٦	٣٢١ ، ١٥٤
صراط الذين أنعمت عليهم	٧	١٥٤
<b>البقرة</b>		
لهم عذاب أليم	١٠	٢٦٧
يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق	١٩	٢٦٠
فأتوا بسورة من مثله	٢٣	٣٢٢
إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة	٢٦	١٣٥
ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل	٢٧	١٥٧
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون	٣٨	٦٥
وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	٤٣	٣٢١
فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا	٦٠	٣٧٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إن الذين آمنوا والذين هادوا والنجاري والصابئين	٦٢	١٥٤
اتخذتم عند الله عهداً	٨٠	٣٨٨
وهو الحق مصدقاً	٩١	٢٢٢
وإذا ابتلى إبراهيم ربه	١٢٤	١٠٤
صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة	١٣٨	٢٣٨
ولكن البر من آمن بالله	١٧٧	١١٥
فقدية من صيام	١٩٦	١١٧
فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام	١٩٦	١١٧
فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج	١٩٧	٩٣، ١٤٠
سل بني إسرائيل	٢١١	٤٠٧
وزلزلوا حتى يقول الرسول	٢١٤	٢٤٧
يسألونك ماذا ينفقون	٢١٥	٣٣
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه	٢١٧	١٥٥
ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢٢١	١١٥
فنصف ما فرضتم	٢٣٧	١١٧
ذرية ضعفاء	٢٦٦	٣٤٢
إن تبدو الصدقات فنعماً هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء	٢٧١	٢٩٩
فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم		
وإن كان ذو عسرة	٢٨٠	١٢٠
إلا أن تكون تجارة	٢٨٢	١٢٠
ربنا لا تؤاخذنا	٢٨٦	٣٢٣
ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا	٢٨٦	٣٢٣

الآية رقمها رقم الصفحة

### آل عمران

١٢٩	١٣	إن في ذلك لعبرة
١٦١	٣٣	إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين
١٦١	٤٣	اسجدوا لربكم
٢٦١	٥٢	من أنصاري إلى الله
١٥٤	٩٧	وقه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً
١٧٢	١٠٢	فاتقوا الله حق تقاته
٢٨٣، ٢٣٠	١٤٦	وكأني من نبي قاتل معه ربيون كثير
٣٢١	١٤٧	ربنا اغفر لنا
١٣٤، ٦٧	١٥٩	فبما رحمة من الله لنت لهم
٣٤٢	١٨١	وقتلهم الأنبياء بغير حق
٣٧١	١٨٦	لتبلون في أموالكم وأنفسكم

### النساء

١٦٥	١	واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام
٢٦١	٢	ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم
٣٣١، ٣٢١	٣	فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
٣٢١	٨	وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين
		فارزقوهم
٢٣٩	٢٤	كتاب الله عليكم
٢٤٥	٥٣	فإن لا يؤتون الناس نقيراً
١٣٤	٥٨	إن الله نعماً يعظكم به
٢٨٥	٦٥	فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
٢٥١، ١٨٧	٧٣	يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً

الآية	رقمها	رقم الصفحة
رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا	٧٥	١٤٦
وَكُفَىٰ بِاللهِ شَهِيدًا	٧٩	٢٦٥
أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاصِرُوا فِيهَا	٩٧	٢٦٢
فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ	١٥٥	١٣٥ . ٦٧
مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ	١٥٧	٢٠٣
وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ	١٥٩	٢٠٥
لَكِنَّ الرَّاكِثِينَ فِي الْعِلْمِ	١٦٢	٦٤
وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا	١٦٤	٢٠
لَعَلَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حِجَةٌ	١٦٥	٢٤٢

#### المائدة

وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ	٦	٢٦٤
اثْنِي عَشَرَ نَفِيسًا	١٢	٢٧٧
يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتَ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغَرَابِ فَأُوَارَىٰ	٣١	٢٥١ . ١٦٨
وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا	٣٣	٢٢٤
وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا	٣٨	٣٠٩ . ٣٠٣
وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ	٤٨	٣١٧
وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُوا	٧١	٢٤٢ . ١٠٥
وَلَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ	٩٥	٦٥
عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ	١٠٥	٢٣٨
وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا	١١٣	١٢٩
أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ	١١٦	٣٢١
أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ مِنْ دُونِ اللهِ	١١٦	٣٨٩
رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ	١١٩	٣٧١

الآية رقمها رقم الصفحة

### الأنعام

٦٥	٣	وهو الله في السموات وفي الأرض
١٣٠	١٥	قل إني أخاف إن عصيت ربي
١٢٧	٢١	إنه لا يفلح الظالمون
٣٢١	٢٢	أين شركاؤكم
٢٨٥	٢٣	والله ربنا ما كنا مشركين
٢٥٠	٥٢	وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم
١٧١	٩١	وما قدروا الله حق قدره
٣٢٢	٩٣	أخرجوا انفسكم
٢٦٥	١٠٩	وأقسموا بالله جهد أيمانهم
٣٢١	١٣٠	ألم يأتكم رسل منكم
٣٩٨	١٣٧	زَيْنَ لَكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم
٣٢٠	١٤٣	أَلذكِرين حَرَّم أم الانثيين
٣٢٣	١٥١	ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق
١٠٤	١٥٨	يوم لا ينفع نفساً إيمانها

### الأعراف

٢٦٢	٣٨	قيل ادخلوا في أم قد خلت من قبلكم
٢٩٥	١٣٢	مها تأتينا به من آية
٢٨٠ ، ٤٣	١٥٥	واختار موسى قومه سبعين رجلاً
٦٦	١٧٢	أَلست بربكم قالوا: بلى

### الأنفال

٢٤٤	٣٣	وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم
٢٩٤	٥٨	وإِما تخافن من قوم خيانة
٣٦٩	٥٨	وإِما تخافن من قوم خيانة ما نبذ إليهم على سواهم

الآية رقمها رقم الصفحة

### التوبة

١٤٢	٦٧	١٣	ألا تقاتلون قوماً
٧٠		٢٤	وأموال اقترفتموها
٣٧١		٢٩	حق يعطوا الجزية عن يد

### يونس

٦٤		١٠	أن الحمد لله رب العالمين
١٨٢		٢٨	ثم نقول للذين أشركوا مكانكم أنتم وشركاؤكم
٦٦		٥٣	ويستنبئونك أحق هو قل إي وربي إنه لحق
٢٩٠		٥٨	فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون
٣٨٨		٥٩	الله أذن لكم

### هود

١١٦		١	الكتاب أحكمت آياته
٦٦		١٨	ألا لعنة الله على الظالمين
٣٤٢		٢٠	وما كان لهم من دون الله من أولياء
٧٠		٢٨	أنلزمكموها
١١٥		٤٦	إنه عمل غير صالح
٢٢٢		٧٢	وهذا بعلي شيخا
٥٦		٨٠	أو آوي إلى ركن شديد
٣٢٣		٨٥	ولا تبخسوا الناس أشياءهم
١٣٤		١٠٧	خالدين فيها ما دامت السموات والأرض
١٢٩		١١١	وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم
١٨٢		١١٢	فاستقم كما أمرت ومن تاب معك



رقمها رقم الصفحة

الآية

### يوسف

١٧٢	٣	نحن نقص عليك أحسن القصص
٣٧٧	٤	إني رأيت أحد عشر كوكبا
١٥٦	٢٠	وشروه بثمان بنخس دراهم
١٩٦، ١٨٩	٢٩	يوسف أعرض عن هذا
١٣٥	٣١	ما هذا بشرا
٢٦٨	٣١	وقلن حاشا لله ما هذا بشرا
٣٠٦	٣٦	ودخل معه السجن فتيان
٦٥	٨٣	بل سئلت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل
٢٨٦، ٢٨٢	٨٥	ثالله تفتأ تذكر يوسف
١٣١، ٧٢	٩٦	فلما أن جاء اليسير

### الرعد

٢٦٠	١	يحفظونه من أمر الله
٣٤٢	١٧	فأما الزبد فيذهب جفاء

### إبراهيم

٤٧	١٩	ألم تر أن الله
----	----	----------------

### الحجر

٧٣	٢	ربما يود الذين كفروا
٦٧	٧	لوما تأتينا بالملائكة
٥٢	٩	إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون
٢٠٣، ٣١، ٣٢		فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس
٢٨٣	٧٢	لعمرك إني سكرتهم يعمهون

### الإسراء

٤٠٩	٢٣	ولا تقل لها أفّ ولا تنهرهما
٣٩٧	٤٥	حجاباً مستورا
٢٦٢	٧٢	ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى
٢٤٥	٧٦	وإذن لا يلبثون خلافاك

### الكهف

٥٢	٢.١	الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قبيهاً
٤٧	١٢	لنعلم أيّ الحزبين
٦٦	١٥	لولا يأتون عليهم بسلفان بيّن
٣٦٨	٢٣	ولا تقولنّ لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله
٢٢٤	٢٩	فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا أعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سرادقها
١٥٢	٢٣	كلتا الجنتين آتت أكلها
٢٣٠	٣٤	أنا أكثر منك مالاً وأعزّ نفراً
١٥٧	٦٣	وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره
٤٠٠	٩٦	أتوني أفرغ عليه قطراً

### مريم

٢٩٤	٢٦	فإما ترينّ من البشر أحداً
٣٦٩	٢٦	فإما ترينّ من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوماً
١٢٠	٢٩	كيف نكلم من كان في المهد صبياً
٢٦٥	٢٨	أسمع بهم وأبصر

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لئن لم تنته	٤٦	٦٨
له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك	٦٤	٤٠
فوربك لنحشرنهم	٦٨	٣٦٩

#### طه

إنك بالوادي المقدس طوى	١٢	٣٤٧
إن في ذلك لآيات لأولى النهي	٥٤	٣٤٧
مكاناً سوى	٥٨	٣٤٧
لا تفترؤا على الله كذباً فيسحقكم بعذاب	٦١	٢٥٠
إن هذان لساحران	٦٣	٤١٨ . ١٣١
إنما صنعوا كيد ساحر	٦٩	١٢٦
لأصلبكنم في جذوع النخل	٧١	٢٦٢
أو لا يرون أن لا يرجع إليهم قولا	٨٩	٢٤٢ . ١٢٩

#### الأنبياء

وأسروا النجوى الذين ظلموا	٣	١٠٥
وجعلنا السماء سقفاً محفوظا	٣٢	٣٩٧
وكفى بنا حاسبين	٤٧	٢٣١
ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء	٤٨	٦٧
وتأله لأكيدن أصنامكم	٥٧	٢٨٥
ونصرناه من القوم	٧٧	٢٦٠

#### الحج

كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها	٢٢	٢٦٠ . ١٣٤
ثم ليقتضوا تقضهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت	٢٩	٢٩٠
العتيق		

الآية رقمها رقم الصفحة

### المؤمنون

ولعلا بعضهم على بعض  
وإن هذه أمتكم أمة واحدة

### النور

يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية  
يسبّح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة  
ولا بيع  
وينزل من السماء من جبال فيها من برد  
يكاد سنى برقة يذهب بالأبصار

### الفرقان

فاسأل به خبيراً  
ومن يفعل ذلك أثاماً يضاعف له العذاب  
يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد

### الشعراء

ولهم عليّ ذنب  
ولبثت فينا من عمرك سنين  
ولا تعثوا في الأرض مفسدين  
بلسان عربي مبين

### النمل

آفه خير  
خلفاء الأرض

رقمها رقم الصفحة

الآية

### القصص

٢٥٨ ٤

إن فرعون علا في الأرض

١٣٠ ٧٦

وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة

### العنكبوت

٣٨٣ ٦٠

وكأين من دابة لا تحمل رزقها

### الروم

٣٨٨ ، ٨٩ ٤

قله الأمر من قبل ومن بعد

١١٧ ٢٤

ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً

### السجدة

١٥٥ ٧

الذي أحسن كل شيء خلقه

### الأحزاب

١١٦ ٥

فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم

١١٨ ٦

وأزواجه أمهاتهم

٤٢٢ ، ٧٠ ١٠

وتظنون بالله الظنونا

١٨٨ ١٣

يا أهل يثرب لا مقام لكم

٣٥٢ ٥٣

غير ناظرين إناه

٤٢٢ ، ٧٠ ٦٧

فأضلونا السبيلا

سبا

١٠	٨٩، ١٩٢، ١٩٦	يا جبال أوبي معه والطير
١٣	١٨٨، ١٩٦	اعملوا آل داود شكراً
١٩	١٧٢	وخرقناهم كل ممزق
٢٨	٢٢٥	وما أرسلناك إلا كافة للناس
٣٥	٢٣١	نحن أكثر أحوالاً وأولاداً

فاطر

١	٢٣١	أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع
٣	٢٥٩	هل من خالق غير الله
٢٢	١٣٩	وما يستوي الأحياء ولا الأموات
٢٨	٢٤٢	إنما يخشى الله من عباده العلماء
٣١	٢١٩	هو الحق مصدقاً

يس

٣٠	١٨٨	يا حسرة على العباد
٣٧	٢٨٤	وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
٦٠	٢٢١	ألم أعهد إليكم يا بني آدم
٨٢	٢٥٠، ٢٢٢	إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون

الضافات

٧٩	١١٦، ٢٢٣	سلام على نوح في العالمين
١٤٥	٣٥٠	فنهذناه بالعراء وهو سقيم
١٥٣	٢٨٨	اصطفى البنات على البنين
١٦٤	٢٠٥	وما منا إلا له مقام معلوم
١٦٥	٦٥	إننا لنحن الصافون
١٨١	٢٢٣	سلام على المرسلين

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولات حين مناص	٣	٦٧
وانطلق الملائمة منهم أن امشوا واصبروا	٦	١٣١
أن امشوا واصبروا	٦	٧٢
تسع وتسعون نعجة	٢٣	٢٢٨
يا داود إنا جعلناك خليفة	٢٦	١٨٩ . ٨٩
رخاء حيث أصاب	٣٦	٣٤٢
وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار	٤٧	٣١٢

### الزمر

أليس الله بكاف عبده	٣٦	٢٦٥
هل من ممسكات رحمته	٣٨	٦٥
حق إذا جاءوها وفتحت أبوابها	٧١	٦٧

### غافر

لمن الملك اليوم لله الواحد القهار	١٦	٢٦٧
-----------------------------------	----	-----

### فصلت

اتتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين	١١	٣٢٢
ولا تستوي الحسنة ولا السيئة	٣٤	١٣٩
اعملوا ما شئتم	٤٠	٣٢٢

### الشورى

ليس كمثله شيء	١١	٢٧١
وهو الذي يقبل التوبة عن عباده	٢٥	٢٦٩
وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله	٥٢	١٥٦

### الزخرف

يا مالك ليقتض علينا ربك ٧٧ ١٩٠

### الدخان

فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا ٥٠٤ ٢١٧  
ما خلقناها إلا بالحق ٣٩ ٢٦٦  
ذق إنك أنت العزيز الكريم ٤٩ ٣٢٢

### الأحقاف

يغفر لكم من ذنوبكم ٣١ ٢٥٩

### محمد ﷺ

فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ٤ ١٦٨  
ماذا قال آنفاً ١٦ ١٧٤  
فاعلم أنه لا إله إلا الله ١٩ ١٤٠  
طاعة وقول معروف ٢١ ١١٦

### الفتح

تقاتلونهم أو يسلمون ١٦ ٢٥٠  
لولا رجال مؤمنون ٢٥ ٦٥  
لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين ٢٧ ٢٨٧



الآية رقمها رقم الصفحة

### الحجرات

ولا تجهروا له بالقول  
ألقيا في جهنم

٢٦٨ ٢

٣٧٤ ٢٤

### النجم

وما ينطق عن الهوى

٢٦٩ ٣

### القمر

وحملناه على ذات ألواح ودسر  
فهل من مذكر  
وما أمرنا إلا واحدة كلمح البصر

١٤٦ ١٣

٢٥٩ ١٥

٦٥ ٥٠

### الواقعة

عرباً أنراباً  
أنتم تزرعونهم أم نحن الزارعون

٧٥ ٣٧

٦٥ ٦٤

### الحديد

ولقد أرسلنا رسلنا  
لئلا يعلم أهل الكتاب

٦٨ ٢٥

٦٧ ٢٩

### المجادلة

ما هن أمهاتهم

١٣٥ ٢

الآية رقمها رقم الصفحة

### الحشر

٣٥٠	٢	ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم
٢٤٤	٧	كَيْلا تكون دولة بين الأغنياء منكم
٢٢١	١٧	فكان عاقبتها أنها في النار خالدین
٢٦٧	١٨	ولتنتظر نفس ما قدّمت لغد

### الصف

٢٦٨	٢	لَمْ تقولون ما لا تفعلون
-----	---	--------------------------

### الجمعة

٣٢١	١٠	فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض
-----	----	------------------------------------

### المنافقون

١٣٠ . ٤٧	١	واقه يعلم إنك لرسوله
٦٦	١٠	لولا أخرتني إلى أجل قريب
٢٥١	١٠	لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين

### التحريم

١٣٣	١	يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك
٣٠٩ . ٣٠٣	٤	إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما

### الملك

١٥٥	١٦	أأنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض
١٦٤	١٩	أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبض ما يسكنهن
١٣٠ . ٧٢ . ٦٤	٢٠	إن الكافرون إلا في غرور

الحاقة

٢٧ ١٨٧

يا ليتها كانت القاضية

٢٨ ٢٩ ٦٩

ما أغنى عني ماليه. هلك عني سلطانيه

٣٢ ٢٢٨

ذرعها سبعون ذراعاً

المعارج

٣٦ ٢٢١

فما للذين كفروا قبلك مهطعين

نوح

٢٥ ٢٦٠

بما خطيئاتهم أغرقوا

الجن

١٣ ٣٠٠

فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً

١٩ ٧٢

وأنه لما قام عبد الله يدعوه

المزمل

٢٠ ٢٤٢

علم أن سيكون منكم مرضى

المدثر

٣٠ ٣٧٧، ٩٣

عليها تسعة عشر

٤٩ ٢٢١

فما لهم عن التذكرة معرضين

القيامة

١ ٢٨٦، ٦٧

لا أقسم بيوم القيامة

٧-١٠ ٤١٠

فإذا برق البصر وخسف القمر وجمع الشمس والقمر

١٢ ١٣٩

يقول الإنسان يومئذ أين المفر

إلى ربك يومئذ المستقر

رقمها رقم الصفحة

الآية

١٣٩ ٣١

٣٤ ٣٥ ٣٢٤

فلا صدق ولا صل  
أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى

### الإنسان

١٧٧ ٩

٣٣٤ ١٦ ١٥

٣٩٢ ٣١

إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا  
وأكواب كانت قواريرا. قواريراً  
يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً

### المرسلات

٢٢٤ ١

١٢٦ ٧

والمرسلات عرفا  
إن ما توعدون لواقع

### النبأ

١٣٣ ١

عم يتساءلون

### التازعات

٢٦٧ ١٦

٣٩٢ ٢٧

٣٩٢ ٣٠

١٣٣ ٤٣

إذ ناداه ربّه بالوادي المقدس طوى  
أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها  
والأرض بعد ذلك دحاها  
فيم أنت من ذكرها

### عبس

١٧٨ ٢ ١

عبس وتولى، ين جاءه الأعمى

الآية	رقمها	رقم الصفحة
المطففين		
ويل للمطففين	١	١١٦ . ٣٢٣
إذا اكتالوا على الناس يستوفون	٢	٢٧٠
وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون	٣	٤٣
وإذا مروا بهم يتغامزون	٣٠	٥٢

البروج		
والسما ذات البروج	١	٢٨٧
قتل أصحاب الأخدود	٣	٢٨٧
قتل أصحاب الأخدود النار	٤	١٥٦
وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله	٨	١٧٨

الطارق		
والسما والطارق	١	٢٧٤
إن كل نفس لما عليها حافظ	٤	١٢٩
فمهّل الكافرين أمهلهم رويداً	١٧	٢٣٧

الأعلى		
فجعل غناء أحوى	٥	٣٤١
ستفرك فلا تنسى	٦	٢٩١
فذكر إن نفعت الذكرى	٩	٣٠١

الغاشية		
لست عليهم بمسيطر	٢٢	٣٦٧

الفجر

٢١ ١٤٩  
٢٢ ٢٢٤  
٣٠ ٢٦٢

كلا إذا دكت الأرض دكاً دكا  
وجاء ربك والملك صفاً صفا  
فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

البلد

١٤ ١٧١

أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما

الشمس

١ ٢٨٥  
٩ ٢٨٦  
١٣ ٢٣٨ . ٢٣٤

والشمس وضحاها  
قد أفلح من زكاهما  
ناقة الله

الليل

٥ ٤٤

فأما من أعطى واتقى

التين

١ ٢٨٦ . ٢٧٤  
٨ ٢٦٥

والتين والزيتون  
أليس الله بأحكم الحاكمين

العلق

١٥ ٦٩  
١٥ ١٦ . ٢٨٧  
١٥ ١٦ . ١٥٦

كلا لئن لم ينته  
كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية ناصية  
لنسفعا بالناصية ناصية

الآية رقمها رقم الصفحة  
القدر

إنا أنزلناه في ليلة القدر  
حتى مطلع الفجر  
١٣٠ ١  
٦٣ ٥

### البينة

لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين  
١٨٢. ١٦٠ ١

### الزلزلة

إذا زلزلت الأرض زلزالها  
إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال  
الإنسان ما لها يومئذ تحدث أخبارها  
يومئذ تحدث أخبارها  
بأن ربك أوحى لها  
فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة  
شراً يره  
١٠٨ ١  
٤١٠ ٤١  
١٦٨ ٤  
٢٦٨ ٥  
٢٢٩ ٨. ٧

### التكاثر

لترونها عين اليقين  
٣٧١ ٧

### العصر

والعصر إن الإنسان لفي خسر  
والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا  
٢٨٥. ١٣٠ ٢. ١  
٢٠٤ ٣. ١

### الهمزة

ويل لكل همزة لمزة  
٣٢٣. ١٦٨ ١

الآية رقمها رقم الصفحة

### الفيل

ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل  
ألم نجعل كيدهم في تضليل وأرسل

١ ٣٢٠  
٢.٣ ١٦٤

### قريش

أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف

٤ ٢٦١

### الماعون

أرأيت الذي يكذب بالدين

١ ٣٢٠



## ثانياً: فهرس القراءات القرآنية

السورة	الآية	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى	الصفحة
القرة	٢١٤	حقى يقول	حقى يقول	٢٤٧
البقرة	٢٧١	ويكفر عنكم	ونكفر	٢٩٩
النساء	١	والأرحام	والأرحام	١٦٥
النساء	٥٣	فإذن لا يؤتون	فإذن لا يؤتوا	٢٤٥
المائدة	١١٦	أأنت قلت	أنت قلت	٣٨٩
الأنعام	١٣٧	زَيْنَ لكثير من المشركين	زَيْنَ لكثير من المشركين	٣٩٨
		قتل أولادهم شركاؤهم	قتل أولادهم شركاؤهم	
يونس	٢٨	أنتم وشركاؤكم	أنتم وشركاءكم	١٨٢
يونس	٥٨	فليفرحوا	فلتفرحوا	٢٩٠
هود	١١١	وإن كُلاً لما	وإن كلاً لما	١٢٩
الإسراء	٧٦	وإذن لا يلبثون	وإذن لا يلبثوا	٢٤٥
الحج	٢٩	ثم ليَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا	ثم ليَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا	٢٩٠
		نَذْوَرَهُمْ وَلِيُطَوِّفُوا	نذورهم وليطوفوا	
النور	٣٦	يُسَبِّحُ له فيها	يُسَبِّحُ له فيها	٣٩٧
يس	٨٢	كُنْ فيكون	كن فيكون	٢٥٠
الزخرف	٧٧	يا مَالِكُ ليَقْضِ	يا مالٍ ليَقْضِ	١٩٠
الطارق	٤	إن كل نفس لما	إن كل نفس لما	١٢٩

### ثالثاً: فهرس الأحاديث الشريفة وأقوال الصحابة

- ٣٧ إذا ذكر الصالحون فحيّاهم بعمر  
(أثر يروى عن ابن مسعود)
- ٣٣٩ فعليه بالصوم فإنه له وجاء.
- ٣٤١ لولا الخليفة لأذنت  
(قول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه)
- ١١٧، ٦٥ لولا عليّ لهلك عمر  
(قول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه)
- ٣١٦ ليس في الخضرأوات الصدقة.
- ١٩٢ واجعفرأه.
- ٢٩٠ ولتأخذوا مصافكم.

## رابعاً: فهرس الأمثال والأقوال

٣٩٧	أدخل زيدَ القبرَ، وأدخلَ القبرَ زيدا.
٣٩٧	أدخلت القلنسوةَ رأسي، وأدخل رأسي القلنسوةَ.
٢١٦	ادخلوا الأول فالأول.
١٩٨	أطرق كرى.
١٩٨	افتد مخنوق
٤٢٨ . ٣٧٥	بألم ما تُخْتَنِنَنَّ
٢١٦	بعت السلعة يداً بيد.
٤٢٨ . ٣٧٥	بعين ما أرينك
١١٨	تسمع بالرجل خير من أن تراه
٢٤٦	ثبت حتى آخذ بحلقه.
٢١٦	رجع عوده على بدنه.
٢٢٩	وضقت به ذرعاً
٣٩٧	عرض الحوضُ على الدابة وعُرِضَت الدابةُ على الحوض.
١٥٢.	قضهم بقضيتهم
٢١٦	كلمته فما لعم.
١٩٢	والأمير المؤمنيناه
٢٧٤	يا حرسى اضربا عنقه

## خامساً: فهرس الأشعار والأرجاز

الصفحة	القائل	البحر	القافية
<b>الهمزة</b>			
١٢٧ . ٣٠٢	الأخطل	الخفيف	طلباء
٤٢٦			
٤٢٤	حسان بن ثابت	الوافر	ماء
٣٣٤	محرز الضبي	الطويل	لقاء
٢٢٨ . ٣٥١	الربيع بن ضبع الفزاري	الوافر	الفتاء
٣٣٣ . ٤٢٠	حسان بن ثابت	الوافر	كفاء
٣٩٨	الفردق	الكامل	حلباؤها
٣٩٨	الفردق	الكامل	أبنائها
١٢١	الربيع بن ضبع الفزاري	الوافر	الشتاء
٩٧	أبو تمام	الكامل	سجرائي
<b>الباء</b>			
١٠٦	—	الرملي	الطلب
٣٩٩	جرير	الوافر	الكلاها
١٣٧	—	الطويل	معدّها
٤٢٠	سواد بن عدي	الكامل	أعقبا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٢٤٨	أبو أذينة اللخمي	البسيط	الذنيا
٢٣٣	المخبل السعدي أو أعشى همدان	الطويل	تطيبُ
٢٢٦	عروة بن حزام أو مجنون ليل	الطويل	الحبيبُ
٢٠٤	الكميت بن زيد	الطويل	مشعبُ
٤٣١	الفرزدق	الطويل	يقاربه
١٢٧	ضائبُ بن الحارث البرجمي	الطويل	لغريبُ
٤٢١، ١٢٤	هدبة بن خشرم الفدري	الوافر	قريبُ
١٢٠	—	الوافر	العرايِبُ
٤٣	عمرو بن معد يكرب	البسيط	تشبِ
٢٦٧	—	الوافر	ذهابُ
٢٩٦	قيس بن الخطيم	الطويل	فتضاربُ
٣٣٤	جرير أو عبدا لله بن قيس الرقيات	المنسرح	بالعلبِ
٤٢٣	عامر بن الطفيل	الطويل	أبِ

### التاء

١٤٠	عمرو بن قعاس المرادي	الوافر	تبيتُ
٣٣	سنان بن فحل الطائي	الوافر	طويتُ
٢٠	—	الطويل	صموتُ
١٥٤	كثير عزة	الطويل	فشلتِ
١٥٤	عبدالرحمن بن الحكم بن أبي العاصي	الطويل	ولتِ
٢٤٣	—	الطويل	تتفلتِ

القافية البحر القائل الصفحة

الجهيم

٢٩٨	ابن الحرّ	الطويل	تأججا
٢٦٦	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	نتيج
٤٢٣	ذو الرمة	البسيط	الفراريح

الحاء

٤٢٦	المغيرة بن حبناء	الوافر	فأسترجحا
١٢٤، ٤١١	رؤبة	الرجز	يمصحا
٤٢١			
٣٩٨	نهشل بن حري أو الحارث بن نهيك النهشلي	الطويل	الطوائح
١٤٠	سعد بن مالك القيسي	مجزوء الكامل	براح
٣٩٢	جرير	الوافر	بمستباح
٤٢٢	ابراهيم بن هرمة	الوافر	بمنتزاح

الحاء

٢٣٢، ٢١٣	طرفة بن العبد	البسيط	طباخر
----------	---------------	--------	-------

الدال

٢٣٦، ٢٢١	يزيد بن الجهم	المتقارب	غدا
١٩٥	جرير	الوافر	الجوادا
١٨٣	كعب بن جميل التغلبي	الطويل	تقددا
٤٢٧	عمر بن الخطاب	الخفيف	يحدّ
٢٨٣	—	الوافر	الثريد

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٢٦	الطرمّاح	الكامل	يغمّد
٤٢٩	خفاف بن ندة	الكامل	الإثمِد
٣٦٦	الناطقة الذهباني	الطويل	أحد
٢٩٩	الحطينة	الطويل	موقِد
٢٥٤	دريد بن الصّمة	الطويل	أسود
٢٢٣	الناطقة الذهباني	البسيط	مفتأد
١٨٣	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	بعدي
١٤٧	دكّين الفقيمي	الرجز	وحده
١٢٦	الناطقة الذهباني	البسيط	فقد
٦٢	طرفة بن العبد	الطويل	برجد

### الراء

٤٢٨	—	الرجز	الأمر
٣٩٣	الربيع بن ضبع الفزاري	المنسرح	نفرا
٣٩٣	الربيع بن ضبع الفزاري	المنسرح	المطرا
١٨٣	الناطقة الجمعي	الطويل	جعفرا
١٢٢	ذو الرمة	الطويل	قفرا
٢٥٤	—	الوافر	زور
٣٩٥	الأخطل	البسيط	هجر
٢٢٣	ذو الرمة	الطويل	الجمّاذر
٣٤٠	بشر بن أبي خازم	الوافر	الفرار
٢٠٤	الكميت	الطويل	ناصر
١٩٩	جرير	البسيط	عمر
١٩١	—	الرجز	جار
١٨٨	—	البسيط	نار

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٤٢١	ابن هرمة	البسيط	فأنظورُ
٣٩٦	الفرزدق	الطويل	الحمرُ
١٨٨	الأخطل	البسيط	الكبرُ
٦٦	—	الكامل	الفادرُ
١٨	—	البسيط	الشرُ
٣٦	الناطقة الذهباني	الكامل	فجابرُ
١٤٧	خرنق بنت بدر بن هفان	الكامل	الجزرُ
٢٣٢ . ١٤٧	خرنق بنت بدر بن هفان	الكامل	الأزيرُ
٢٨٤	نصيب بن رباح	الطويل	تدري
٣٨١	الفرزدق	الكامل	عشاري
١٦٤	—	الرجز	جائرُ

### السين

٤٢٢ . ٢٩١	—	البسيط	يؤسا
٤١١	العجاج	الرجز	مكرسا
٤١١	العجاج	الرجز	أبلسا
٤١١	العجاج	الرجز	الأسى
٢٩٥	العباس بن مرداس	الطويل	المجلسُ
٢٦٣	رؤبة أو جران العود	الرجز	العيسُ
١٩١	الفرزدق	الكامل	بيأسُ

### الضاد

٢١٣	رؤبة	الرجز	إباحُ
-----	------	-------	-------



القافية	البحر	القائل	الصفحة
الرباط	الوافر	الطاء	٢٦٤
تصرعا	الطويل	العين	٤٢٧
الوداعا	الوافر	القطامي	٤٢٤
أربعا	الكامل	الأعشى	٣٧٧
أجزعا	الطويل	دريد بن الصمة	٢٤٨
ذراعا	الوافر	القطامي	٢٣٥، ١٥٠
أشعنا	الطويل	عمرو بن شأس الأسدي	١٢١
السطاعا	الوافر	القطامي	٣٤
وضعه	الرملي	أنس بن زميم	٣٨٢
الضبعُ	البسيط	العباس بن مرداس	٢٩٣
بجاشعُ	الطويل	الفرزدق	٦٤
نصرعُ	الرجز	جرير بن عبادته البجلي أو عمر بن خثارم البجلي أو حصين بن قعقاع	٣٠٠
أصنعُ	الطويل	العجير السلوي	١٢٢
لطموعُ	الطويل	الزبير	٤٣٠
المطاع	الوافر	قيس بن ذريح	١٩٣
لكاع	الوافر	الحطيئة	٤٢٦، ١٩٩
الشفوف	الوافر	الفاء	٢٤٩
طريف	الطويل	ميسون بنت بحدل	١٨٨
الصاريف	البسيط	ليلي بنت طريف	٤٢٢، ٧٠
		الفرزدق	

الصفحة	القافية	البحر	القائل
			القاف
٤٢٣	الورق	الرجز	رؤبة
٣٠٦	مشبرق	الطويل	ذو الرمة
٩٠	نتفرق	الطويل	الأعشى
١٩٥	الطريق	الوافر	—
٢٠٢	تخلق	الكامل	كعب بن مالك
٣٩٧	الأباريق	البسيط	الأقيشر الأسدي
٤٣١	العتيق	مجزوء البسيط	—
			الكاف
٤١٢	عساكا	الرجز	رؤبة
١٩١	ملك	البسيط	زهير
			اللام
١٠٤	فعل	الطويل	أبو الأسود الدؤلي
٤٢٩	المعل	الرملي	ليبد
٤٢٢	الكسل	الرجز	جبار بن جزء
٤٢٨	آثالا	الوافر	عمرو بن أحمز الباهلي
٤٢٥	إبقاها	المتقارب	عامر بن جوين الطائي
٤١٨	بلا لا	الوافر	ذو الرمة
٤٢٧	باطلا	الطويل	حجر بن خالد
٣٠٢	طولا	البسيط	—
٣٦	قابله	الطويل	حميد بن ثور
٢٢٣	خليل	مجزوء الوافر	كثير
٤٣١	كاهله	الطويل	—
١٩٣	رجل	البسيط	الأعشى

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٥٠	—	الطويل	جلاجل
٢٥٧	القطامي	البسيط	قبل
٤٣	—	البسيط	العمل
٨٩	معن بن أوس	الطويل	أول
١٩٩	عبدالله بن رواحة	الرجز	الذبل
١٨٥	مسكين الدارمي	الوافر	بالرجال
٢٤٣	—	الطويل	مثلي
٤٢٨ ، ٢٥٤	امرؤ القيس	الطويل	مزمل
٢٦٠	امرؤ القيس	الطويل	شمال
٢٦٣	امرؤ القيس	الطويل	جلجل
٢٦٤	امرؤ القيس	الطويل	محول
٢٨٣	امرؤ القيس	الطويل	أوصالي
٣٥٢	امرؤ القيس	الطويل	فيفسل
٣٧٤	امرؤ القيس	الطويل	فحومل
٤٠٢	امرؤ القيس	الطويل	المال
٢٧٠	مزاحم العقيلي	الطويل	بجهل
٤٣٠	أبو النجم العجلي	الرجز	الأجلل
٤٢٩	امرؤ القيس	السريع	واغل
١٦٨	—	البسيط	للطائي
الميم			

١٦٠	عبيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	تمامه
	عبيد بن عيس، أو العجاج، أو مساور العيسى، أو محمد بن نؤيب العناني، أو أبو حيان الفقعي، أو مساور العنسي	الرجز	الشجعا

الصفحة	القائل	البحر	القافية .
٤٣٠	جميل بشينة	الوافر	سلاما
١٩٨	جميل بشينة	الرجز المشطور	مسلاً
١٥٥	عبدة بن الطبيب	الطويل	تهدماً
١٨٩ . ١٦٥	الأحوص	الوافر	السلام <sup>(١)</sup>
١٧٩	الفرزدق	البيسط	يستلم
٤٠٠	كثير عزة	الطويل	غريمها
١٩٧	الأحوص	الوافر	السلام <sup>(٢)</sup>
٢٤٩	الأعشى	الطويل	سائم
٢٤٨ . ٧٣	أبو الأسود الدؤلي، أو المتوكل الليثي، أو الأخطل	الكامل	عظيم
٩٠	رجل من بني تميم	الكامل	قدام
٢٥٤	الأخطل	الطويل	المتضاجم
٢٦٩	مالك الأشتر النخعي	الكامل	للفم
٣٥١	زهير	الطويل	يحطم
٣٦٧	الأعشى	الطويل	متيم
٣٨٤	زهير أو بشر بن منقذ	الطويل	التكلم
٤٠٠	الفرزدق	الطويل	هاشم
٤٢٥	الأعشى	الطويل	الدم
١٥٧	الفرزدق	الطويل	حاتم

### النون

٣٠٤	خطام المجاشعي، أو هيمان بن قحافة	الرجز	القرسين
٢٧١	خطام المجاشعي	الرجز	يؤثفين

(١) ورحمة الله السلام

(٢) يا مطر السلام

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٤٠٢	عديّ بن زيد	الوافر	اليقيننا
١٧٤	حسان بن ثابت	البسيط	عثمانا
١٥٧	قريبط بن أبيف	البسيط	شهبانا
١٤٠	—	البسيط	جيرانا
٢٠	—	الوافر	اللسان
٩٧	—	الرجز	بطني
٢٤٦	امرق القيس	الطويل	بأرسان
٢٨٤	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	يلتقيان
٤٢٦ . ٣٠١	عبد الرحمن بن حسان بن ثابت	البسيط	مثلان
٣٥٠	سحيم بن وثيل الرياحي	الوافر	تعرفوني
٣٧٨	سحيم بن وثيل الرياحي	الوافر	الأربعين
٤٣٠	الفرزدق	الطويل	يصطحبان
٣٧٨	الفرزدق	البسيط	ستين
الياء			
٣٦٨	مالك بن الربيع	الطويل	النواجيا
٣٥٨	عبد يغوث الحارثي	الطويل	يمانيا
٩٨	المعذل البكري	الطويل	تناديا
٤٢	المعذل البكري	الرجز	عليّ
٤٢٤	مجنون ليلى	الطويل	ليا
٣٩٦	المهلهل	الخفيف	الأواقى
الهاء			
٤٢٧	الأصمعي، أو أبو عبيدة المهلبى، أو أبو العتاهية	مجزوء الخفيف	آخره
١٣١	رؤبة	الرجز	حنواها
١٣٢	رؤبة	الرجز	متنهاها

## سادساً: فهرس الأعلام

الأخطل: ٣٩٥

أبو الأسود الدؤلي: ٢١

أبو بكر رضي الله عنه: ٣٠٣

الأعشى: ٣٧٧

امرؤ القيس: ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٨٣، ٣٧٤، ٤٠٢، ٤٢٨، ٤٢٩

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد: ٣٨

جعفر بن أبي طالب: ١٩٢

جميل بثينة: ٤٣٠

حسان بن ثابت: ٣٣٣، ٤٢٠

الحطيئة: ٤٢٦

حمزة بن حبيب: ٢٩٩

أبو حنيفة: ١١٨، ٣٩٦

الخنساء: ٢٦

الخليل بن أحمد: ١٠٣، ١٩٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٣٨٠، ٣٨٧

دريد بن الصمة: ٢٥٤

ذو الرمة: ٤١٨، ٤٢٣

رؤبة: ٤١١

ابن السراج: ٣٢٦

سيبويه: ١٠٣، ١٠٤، ٣٨٠، ٣٨٧

سواد بن عدي: ٤٢٠

الشافعي: ١١٨  
ابن عامر: ٢٥٠  
عامر بن الطفيل: ٤٢٣  
العجاج: ٤١١  
علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ١٨، ٢١، ١١٧، ٢٤٣، ٣٥٥  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ١١٧، ٤٢٧، ٣٠٣  
طرفة بن العبد: ٦٢، ٢١٣  
الفراء: ٢١٢  
الفرزدق: ٦٤، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٣٠، ٤٣١  
الكسائي: ٢٩٩  
المبرد: ١٥٣  
الناطقة الجعدي: ١٨٣  
الناطقة الذبياني: ٣٦٦  
نافع: ٢٩٩  
نصيب: ٢٨٤

## سابعاً: فهرس الأماكن والقبائل والجماعات

- البصرة: ٣٥٥  
البصريون: ٢٢، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣  
بعلبك: ٣٢٨  
بهاء: ٣٤٠، ٣٥٥  
تميم: ٧١، ١٣٥  
تهامة: ٣٥٤  
ترمداء: ٣٤١  
ثقف: ٣٦٠  
الجواء: ٣٥١  
الحجازيون: ٧١، ١٣٥، ١٣٦  
حراء: ٣٤١  
حضر موت: ٣٢٨، ٣٥٨  
خيبري: ٣٤٦  
درا بجرد: ٣٥٥  
رام هرمز: ٣٧، ٩٣، ٣٢٨  
روحاء: ٣٤٠، ٣٥٥  
الري: ٣٥٥  
زبيد: ٤١٦  
بنو سليم: ١٣١، ٤١٨  
سميراء: ٣٤٠



الشام: ٤٦١  
 شعبا: ٣٤١  
 صنعاء: ٣٤٠، ٣٥٥، ٤١٦  
 طوى: ٣٤٧  
 طي: ٣٣  
 عدن: ٣٥٤  
 عرفات: ٤١٠  
 فلسطين: ٣١١  
 قريش: ١٤٩، ٣٦٠  
 قنرين: ٣١١  
 الكوفيون: ٢٢، ٤٠، ٤٠١، ٤٠٢  
 مصر: ٣٥٥  
 المطيطي: ٣٤٧  
 مكة: ٤١٦  
 مبي: ٣٤٧  
 اللوى: ٣٥٢  
 نجد: ٦٥  
 يثرب: ٤١٦  
 اليمن: ٣٦١  
 همدان: ١٦٠

## ثامناً: فهرس اللغة

### أ

أف: الإناء ٣٥٢، الإق ٣٥٢، الأناء ٣٥٢

### ب

بدو: البداء ٣٤٠

برأ: البراء ٣٥١

برثن: برائن ٣١٥

برك: براكاه ٣٤٠

برى: البرى ٣٥١

بطر: المُبَيَّطِر ٣٦٧

بطن: البطين ٣٦٧

بقر: المُبَيَّقِر ٣٦٧

بكت: التبكيث ٣٢١

بهو: البهاء ٣٤٠

### ت

تور: توار ٣١٦

توى: التوى ١٤٦

ث

ثغوا: الثُّغَاء ٣٤٤

ج

جأر: جَأْر ٥٧

جأن: جُون ٤٠٦

جيب: الجُبِّ ١٤٥

حجرش: جَحْمَرَش ٣٦٣

جدو: الجَدَاء ٣٥١، الجَدَى ٣٥١

جذو: الجَذَاء ٣٤١

جرش: الجِرْشَى ٣٤٧

جفن: جِفَان ٣١٦

جفو: الجَفَاء ٣٤١

جلو: الجِلَاء ٣٤١، ٣٥٠، جَلَا ٣٥٠، اجْتَلَاء ٣٤١، جلولاء ٣٥٢

جم: الجِمَّة ٣٦١

جوى: الجَوَى ٣٥١

ح

حرجم: احْرَنْجَام ٢٥

حرطم: احْرَنْطَام ٢٥

حفو: الحَفَاء ٣٥١، الحَفَا ٣٥١

حلكم: حُلُكُم ٦٨

حمو: الأَحْمَاء ٣٤٣

حنت: الحَنْثَى ٣٥٤

حوو: أَحْوَى ٣٤٨

حيص: حَيْصٌ يَيْصُ ٣٧، ٩٣

حى: الحَيَاء ٣٥٠، الحَيَا ٣٥٠، ٤٢٠

## خ

- خبا: خبء ٤٠٧  
 حرف: الحُرْفِي ٣٤٧  
 خزوا: الخَيْرِي ٣٤٦  
 خزل: الخِزْلِي ٣٤٦  
 خسر: خِسرِي ٣٤٦  
 خطب: الخطَّابِي ٣٤٦  
 خفي: الخَفَاء ٣٤٠  
 خلب: خَلْبِن ٦٧  
 خلط: خَلِيطِي ٣٤٧  
 خلف: الخَلِيفَاء ٣٤٦  
 خلوا: الخلاء ٣٥٠، الخَلْ ٣٥٠  
 خنوا: الخَنَّا ٣٤٦

## د

- دلظ: الدَلَنْظِي ٣٤٦  
 دلو: الدِّلاء ٣٤٣  
 دمي: الدَّامِيَاء ٣٤٠  
 دهن: الدَّهْنَاء ٣٥٢  
 دوو: الدَّوِي ٣٥١

## ذ

- ذرو: الذَّرِي ٣٤٦  
 ذفر: ذَفْرِي ٣٣٠، ٣٤٨  
 ذكو: الذَّكَاء ٣٥١، الذَّكِي ٣٥١  
 ذمي: الذَّمَاء ٣٤٠

## ر

- رتك: الرَّتْكَي ٣٤٦

رجو: الرّجاء ٣٥١، الرّجا ٣٥١  
 رخو: الرّخاء ٣٤٢  
 رحم: رحموت ٦٧، رحموتي ٣٤٦  
 رعنش: رعشن ٦٧  
 رغو: الرّغاء ٣٤٤  
 رفق: الرّفقى ٣٤٧  
 رقب: رقبانيّ ٣٦١  
 ركو: رّكاء ٣٤٣، ركوة ٣٤٣  
 رهب: رهبوتي ٣٤٦  
 رهط: الراهطاء ٣٤٠  
 روى: رّواء ٣٤٢، الرّوى ٣٥٢، روى ٣٥٣

## ز

زبرج: زبارج ٣١٥  
 زرقم: زرقم ٦٨  
 زفر: زفر ٣٢٩

## س

سأر: سُور ٤٠٦  
 سي: الساياء ٣٤٠  
 سحيل: سَحِيل ٣٢٧  
 سحي: سَحَاء ٣٤١  
 سرج: سرانجيّ ٣٥٤  
 سريط: السّريطى ٣٤٧، ٣٦٧  
 سفد: سَفُود ٣٦٤  
 سلو: سَلّ ٣٤٦

سمح: سمحى ٣٤٦  
سمو: السِّمياء ٣٤١  
سنو: السَّناء ٣٥١، سنا ٣٥١  
سهو: السُّها ٣٤٧

## ش

شجو: الشُّجاء ٣٤٦  
شفر: شَذَر مَذَر ٣٧، ٩٣  
شرع: شَرَع ٤١٥  
شفر: شَفَر بَفَر ٣٧، ٩٣  
شقر: الشُّقارى ٣٤٧  
شكو: شَكاء ٣٤٣

## ص

صبز: الصُّباء ٣٥٢، الصُّبا ٣٥٢  
صرد: صُرِد ٣١٥، ٣٢٩  
صرف: صرِف ٢٠  
صفو: الصُّفاء ٣٥١، الصُّفا ٣٤٦  
صلو: الصُّلاء ٣٥٢، الصُّلى ٣٥٢  
صوى: الصُّواء ٣٤٤

## ض

ضطر: ضوْطرى ٣٤٦  
ضغو: الضُّغاء ٣٤٤  
ضنى: الضُّنى ٣٤٦  
ضوى: الضُّوى ٣٤٦  
ضيف: ضَيَّفَن ٦٧

ط

طرمس: طرمساء ٣٤١

طلس: الطيالة ١٨١

طلى: الطلاء ٣٤١

طوى: الطوى ٣٤٦

ع

عبد: عَبدل ٦٨

هناك: العثم ٣٢٨

عدو: العداء ٣٥٢، العدى ٣٥٢

عري: عراء ٣٤٣، ٣٥٠، عروة ٣٤٣، عروة ٣٤٨.

عزو: عزون ٧٧، ٨٢، ٣١١

عشر: عشراء ٣٤١

عصو: العَصو ٤٣٥

عفو: العفاء ٣٥١، العفا ٣٥١

عنظ: العنطياء ٣٤٢

عوض: عَوْض ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٣٥، ٨٣، ٤١٣

غ

غثو: الغثاء ٣٤١

ف

فقى: الفتاء ٣٥١، الفقى ٣٥١

فحج: فَحَجِل ٦٨

فرض: فَرَضَوْ ٣٥١

من: الماء ٣٥١، الماء ٣٥١

موص: موصى فصا ٣٧، ٩٨

ميا: الأفياء ٣٤٣، فاء

## ق

قثم: قُثم ٣٢٩

قذعمل: قُذْعِمِل ٢٤، ٣١٥، قذاعم ٣١٥

قذل: قُذال ٣٦٤

قرث: قَرِثاء ٣٤٠

قرطعب: قِرْطَعْبُ ٣١٥، ٣٦٣، قراطع ٣١٥

قرى: القرا ٣٤٦

قرمط: قُرْمَط ١١١، قرمطة ٢١٠

قصع: القاصعاء ٣٤٠

قضض: قضهم بقضيضهم ١٥٢

قعد: قَعود ٣١٥

قلل: قِلال ٣١٦

قلي: قُلون ٧٧، ٨٢، ٣١١، القلي ٣٥٣

قمطر: قماطر ٣١٥

قنى: أَقْنى ٣٤٨

قوب: القُوباء ٣٤١

قوى: القَواء ١٤٠

## ك

كرو: كُرُون ٧٧، ٨٢، ٣١١

كفر: كَفَرَت ٣٩٩

كلم: يَكْلَمُ ٢٠



ل

لأَم: اسْتَلَام ٤٠٦  
لَكَع: لَكَاع ٣٥، ١٩٩، ٤٢٧  
لَوَى: لَوَى الرَّمْل ٣٥٢

م

مَخَض: يَتَمَخَض ٣٠، ٣٢  
مَدَى: المَدَى ٣٤٦  
مَرَد: المَرَدَة ٢٠٣  
مَرَط: المَرِيطَى ٣٤٧، ٣٦٧، المَرَطَى ٣٤٦  
مَرَو: المَرَو ٣٢٨  
مَصَل: مُصَالَاتِهِمْ ٣٢٤  
مَطَط: المَطِيطَاء ٣٤٢  
مَلَأ: المَلَاء ٣٤٢

ن

نَحَو: الأَنْحَاء ٣٤٣  
نَدَب: النَّدَب ٣٢١  
نَسَأ: النُّسَاء ٣٥١، النُّسَا ٣٥١  
نَعَر: نَعَر، يَنْعَرُ ٥٩  
نَفَس: نَفَسَاء ٣٤١  
نَفَق: النَّافِقَاء ٣٤٠  
نَمَى: النَّمَاء ٣٤٠، ٣٤٩  
نَهَى: النُّهَاء ٣٥٢، النُّهَى ٣٤٧، ٣٥٢  
نَوَأ: الأَنْوَاء ٣٤٣  
نَوَى: النُّوَى ٣٤٦

هـ

هدد: هدا دهلك ١٦٩

هدر: الهدر ٣١٩

هندب: هندبا ١٠٦

هنو: الأهناء ٣٤٣

هيج: الهيجاء ٣٥٢

و

وبق: وَبَقَ يَبْقُ ٥٩

وجم: وَجِمَ يَجُمُ ٥٩

ورى: الْوَرَى ٣٥١

وضأ: الْوَضَاء ٣٤٠

وطأ: الْوِطَاء ٣٤٠

وعر: وَعَرَ يَعُرُ ٥٩

وغر: وَغَرَ يَغُرُ ٥٩

وفق: وَفَقَ يَفِقُ ٥٩

ولى: الْوَلَاء ٣٥٠، الْوَلَاء ٣٤١

ومق: يَمِقُ ٥٩

وتى: الْوَتَى ٣٤٦

ويب: وَيَبُ ١٦٧

ي

يَعَرَ: يَعَرَ يَعُرُ ٤٣٨

## تاسعاً: قائمة المصادر والمراجع

- ١ - أدب الكاتب لابن قتيبة. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية بمصر. الطبعة الرابعة ١٩٦٣ م
- ٢ - أساس البلاغة للزمخشري. مطبعة دار الكتب. الطبعة الثانية ١٩٧٢ م
- ٣ - أسرا العربية لابن الأنباري - تحقيق محمد بهجت البيطار. دمشق. ١٩٥٧ م
- ٤ - الأشباه والنظائر للسيوطي. حققه طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥ م
- ٥ - الاشتقاق لابن دريد. حققه عبد السلام هارون. مؤسسة الخانجي بمصر. ١٩٥٨ م
- ٦ - الأصمعيات. اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف. الطبعة الخامسة.
- ٧ - الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة.
- ٨ - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد. مطبعة العاني. بغداد.
- ٩ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج. تحقيق إبراهيم الأبياري. القاهرة. ١٩٦٣ م
- ١٠ - الأعلام لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة السادسة ١٩٨٤ م
- ١١ - الافصح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي. تحقيق سعيد الأفغاني. بنغازي. الطبعة الثانية ١٩٧٤ م

- ١٢ - الامصاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي. دار الجليل. بيروت. ١٩٧٣ م
- ١٣ - أمالي ابن الحاجب. رسالة دكتوراه. د. فخر فداره. جامعة الأزهر. ١٩٨٣ م
- ١٤ - الأمالي السجريه لابن الشجري. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت
- ١٥ - أمالي القاضي لأبي علي البغدادي. دار الفكر. بيروت.
- ١٦ - أمالي المرتضي للشريف المرتضي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة.
- ١٧ - أمالي اليزيدي لأبي عبدالله محمد العباس اليزيدي. عالم الكتب. بيروت. مكتبة المثنى. القاهرة.
- ١٨ - إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري. تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض. مطبعة مصطفى الحلبي بمصر. الطبعة الثانية ١٩٦٩ م
- ١٩ - إنباء الرواة على أنباء النحاة للقفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م
- ٢٠ - أوضح المسالك لابن هاشم. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر - بيروت
- ٢١ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. تحقيق عمر محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر - بيروت
- ٢٢ - إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي. تحقيق د. حسن هنداي دار القلم. دمشق. دار العلوم والثقافة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٧ م
- ٢٣ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق حسن شاذلي فرهود. القاهرة ١٩٦٩ م
- ٢٤ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العللي. مطبة العاني. بغداد - ١٩٨٢ م
- ٢٥ - البحر المحيط لأبي حيان. مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ
- ٢٦ - البصريات لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور محمد الشاطر مطبعة المدني بمصر - الطبعة الأولى ١٩٨٥ م

- ٢٧ - بغية الوعاة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم عيسى المجلس الطبع الأولى ١٩٦٤ م
- ٢٨ - البيان والتبيين للجاحظ. دار الفكر للجمع. ١٩٦٨ م
- ٢٩ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. دار المعارف بمصر.
- ٣٠ - تاريخ اليمن، المستقى المفيد في أخبار صنعاء وزهد لعباده اليمن حقه وعلق عليه محمد الأكوخ. القاهرة. مطبعة السعادة - الطبعة الثانية ١٩٧٦ م
- ٣١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. حقه وقدم له محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٨ م
- ٣٢ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الثانية ١٩٥٩ م
- ٣٣ - كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٩٨٥ م
- ٣٤ - الجمل في النحو للزجاجي. تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. دار الأمل. الطبعة الأولى ١٩٨٤ م
- ٣٥ - جهرة أشعار العرب لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي. تحقيق الدكتور محمد علي الهاشمي - الرياض. ١٩٨١ م
- ٣٦ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية.
- ٣٧ - الحلل في شرح أبيان الجمل لابن السيد البطليوسي. تحقيق الدكتور مصطفى إمام - مكتبة المتنبي بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧٩ م
- ٣٨ - كتاب الحيوان للجاحظ. تحقيق وشرح عبد السلام هارون - دار إحياء التراث العربي. الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م
- ٣٩ - خزائن الأدب للبغدادي. تحقيق عبد السلام هارون.
- ٤٠ - الخصائص لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. ١٩٥٦ م
- ٤١ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي. تحقيق محمد عبده عزام. الطبعة الثالثة - دار المعارف.
- ٤٢ - ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف. بغداد ١٩٦٤ م

- ٤٣ - ديوان الأعشى. تحقيق فوزى عطوى. الشركة اللبنانية للكتاب. بيروت
- ٤٤ - ديوان أعشى همدان وأخباره. تحقيق الدكتور حسن عيسى أبو ياسين - دار العلوم للطباعة والنشر ١٩٧٣ م
- ٤٥ - ديوان أبي العتاهية. دار صادر، دار بيروت ١٩٦٤ م
- ٤٦ - ديوان امرئ القيس. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثالثة - دار المعارف بمصر.
- ٤٧ - ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي. تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٠ م
- ٤٨ - ديوان جرير. تحقيق الدكتور نعمان أمين طه - دار المعارف بمصر
- ٤٩ - ديوان حسان بن ثابت. تحقيق دكتور سيد حنفي حسنين. مراجعة حسن كامل الصيرفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م.
- ٥٠ - ديوان الحطيئة. تحقيق نعمان أمين طه. مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٩٥٨ م
- ٥١ - ديوان حميد بن ثور. صنعة عبد العزيز الميعني - الدار القومية للطباعة القاهرة.
- ٥٢ - ديوان ذي الرمة. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - الطبعة الثانية ١٩٦٤ م
- ٥٣ - ديوان الشاخر. حققه وشرحه صلاح الدين الهادي - دار المعارف بمصر.
- ٥٤ - ديوان زهير بن أبي سلمى. حققه كرم البستاني - دار صادر - بيروت ١٩٦٤ م
- ٥٥ - ديوان طرفة بن العبد البكري. مطبعة برطند ١٩٠٠ م
- ٥٦ - ديوان الطرماح. تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٨ م
- ٥٧ - ديوان عامر بن الطفيل. دار صادر، دار بيروت ١٩٦٣ م
- ٥٨ - ديوان العباس بن مرداس. تحقيق يحيى الجبوري - بغداد ١٩٦٨.
- ٥٩ - ديوان عبدالله بن رواحة. تحقيق الدكتور وليد قصاب - دار العلوم ١٩٨٢ م
- ٦٠ - ديوان عبيد بن الأبرص - دار صادر، دار بيروت ١٩٦٤ م
- ٦١ - ديوان عبداقة بن قيس الرقيات. تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم. دار صادر، دار بيروت ١٩٥٨ م
- ٦٢ - ديوان العجاج. تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس - دمشق.
- ٦٣ - ديوان عمر بن أبي ربيعة - دار صادر - بيروت.

- ٦٤ - ديوان الفرزدق - دار صادر، دار بيروت ١٩٦٦ م
- ٦٥ - ديوان القطامي. تحقيق ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب - دار الثقافة بيروت ١٩٦٨ م
- ٦٦ - ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد. مكتبة دار العروبة. القاهرة ١٩٦٢ م
- ٦٧ - ديوان ليبد بن أبي ربيعة - دار صادر بيروت ١٩٦٦ م.
- ٦٨ - ديوان كثير عزة. جمعة وشرحه الدكتور إحسان عباس - دار الثقافة بيروت ١٩٧١ م
- ٦٩ - ديوان مجنون ليلى. جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج مكتبة مصر.
- ٧٠ - ديوان مسكين الدارمي. جمع وتحقيق عبد الجبوري و خليل ابراهيم العطية - بغداد ١٩٧٠ م
- ٧١ - ديوان المعاني لأبي هلال العسكري. مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٢ هـ
- ٧٢ - ديوان النابغة الذبياني. تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر - بيروت.
- ٧٣ - ديوان المهذلين. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥ م
- ٧٤ - رصيف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد الملقب. تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط - دار القلم. دمشق. الطبعة الثانية ١٩٨٥ م
- ٧٥ - الزهرة لأبي بكر محمد بن داود الأصفهاني - تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ونوري حمود القيسي. دار الحرية. بغداد ١٩٧٤ م.
- ٧٦ - سر الصناعة لابن جني تحقيق الدكتور حسن هنداي - دار القلم، دمشق - دار المنارة، بيروت.
- ٧٧ - سنن الترمذي. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. مطبعة مصطفى الحلبي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ
- ٧٨ - سنن ابن ماجه. حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي.
- ٧٩ - سنن النسائي، شركة مكتبة مصطفى الحلبي بمصر. الطبعة الأولى ١٩٦٤ م.
- ٨٠ - السيرة النبوية لابن هشام. حققها وضبطها وشرحها ووضع فهرسها مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. مؤسسة علوم القرآن - بيروت.

- ٨١ - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. حققه محمد علي الربيع هاشم. القاهرة ١٩٧٥ م.
- ٨٢ - شرح أدب الكاتب للجوابليقي. مكتبة القدسي - القاهرة ١٣٥٠ هـ.
- ٨٣ - شرح الأشموني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية.
- ٨٤ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى. دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- ٨٥ - شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي - دار الكتب العلمية. بيروت ١٩٨٢ م.
- ٨٦ - شرح شذور الذهب لابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى بمصر. الطبعة الثامنة ١٩٦٠ م.
- ٨٧ - شرح ديوان الأخطل، تحقيق إيليا سليم الحاوي. دار الثقافة بيروت ١٩٦٨ م.
- ٨٨ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. الطبعة الثانية ١٩٦٨ م.
- ٨٩ - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني ثعلب - دار الكتب المصرية ١٩٤٤ م.
- ٩٠ - شرح شواهد الإيضاح لابن بدّي. تقديم وتحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش. مراجعة الدكتور محمد مهدي علام - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٨٥ م.
- ٩١ - شرح عيون الإعراب للإمام أبي الحسن علي بن فضل المجاشعي. حققه وقدم له الدكتور حنا جميل حداد - مكتبة المنار - الأردن.
- ٩٢ - شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري. تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٦٣ م.
- ٩٣ - شرح قطر الندى لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- ٩٤ - شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٩٥ - شرح المعلقات العشر للتبريزي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة محمد علي صبح بمصر.



- ٩٦ - شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب، بيروت - مكتبة المنق، القاهرة.
- ٩٧ - شرح هاشميات الكمب. تحقيق الدكتور داوود سلوم ونوري حمودي القيسي. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية. الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.
- ٩٨ - شعر ابراهيم بن هرمة. تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان - دمشق. مطبعة دار الحياة ١٩٦٩ م.
- ٩٩ - شعر أبي عيينة المهلب. جمع وتحقيق صلاح الفرطوسي. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة ١٩٧٣ م.
- ١٠٠ - شعر الأحوص - جمعه وحققه عادل سليمان جمال. قدم له الدكتور شوقي ضيف. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة ١٩٧٠ م.
- ١٠١ - شعر عمرو بن أحرر الباهلي. تحقيق الدكتور حسين عطوان - دمشق.
- ١٠٢ - شعر عمرو بن شأس الأسدي. تحقيق الدكتور يحيى الجبوري. مطبعة الآداب في النجف. العراق.
- ١٠٣ - شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه وحققه مطاع الطريشي - دمشق ١٩٧٤ م.
- ١٠٤ - شعر النابغة الجعدي - منشورات المكتب الإسلامي بدمشق. الطبعة الأولى ١٩٦٤ م.
- ١٠٥ - شعر نصيب بن رباح. جمع وتقديم داود سلوم - بغداد - مكتبة الأندلس ١٩٦٨ م.
- ١٠٦ - الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - دار المعارف ١٩٦٦ م.
- ١٠٧ - صحيح البخاري. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة.
- ١٠٨ - ضرائر الشعر لابن عصفور. تحقيق السيد ابراهيم محمد - دار الأندلس بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٤ م.
- ١٠٩ - عبث الوليد لأبي العلاء المعري. دمشق ١٩٣٦ م.
- ١١٠ - العقد الفريد لابن عبد ربه. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. الطبعة الثالثة ١٩٧٣ م.

- ١١١ - كتاب الفاصل للمبرد. تحقيق الأستاذ عبد العزيز المحيى. مطبعة دار الكتب.
- ١١٢ - قيس ولبى. شعر ودراسة. جمع وتحقيق وشرح دكتور حسن نصار - دار مصر للطباعة.
- ١١٣ - الكامل في اللغة والآداب للمبرد. تحقيق نعيم زرزور وتغريد بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٧ م.
- ١١٤ - الكتاب لسبويه. تحقيق عبد السلام هارون.
- ١١٥ - الكشف للزمخشري - دار الفكر. بيروت.
- ١١٦ - الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب. تحقيق محيى الدين رمضان. دمشق ١٩٧٤ م.
- ١١٧ - كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة. تحقيق الدكتور هادي عطية مطر. بغداد ١٩٨٤ م.
- ١١٨ - لسان العرب لابن منظور. دار صادر. بيروت.
- ١١٩ - اللمع في العربية لابن جني. تحقيق حامد الضامن - عالم الكتب. بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٥ م.
- ١٢٠ - ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرّاز القيرواني. تحقيق المنجي الكعبي. الدار التونسية ١٩٧١ م.
- ١٢١ - المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة. صنعة أبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق د. حسن هندأوي. دار القلم، دمشق - دار المنارة، بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٧ م.
- ١٢٢ - مجاز القرآن لأبي عبيدة. تحقيق الدكتور محمد فؤاد شركين. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٠ م.
- ١٢٣ - مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف. الطبعة الثانية.
- ١٢٤ - المحتسب لابن جني. الجزء الأول تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي. القاهرة ١٣٨٦ هـ. الجزء الثاني تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي. القاهرة ١٣٨٩ هـ.

- ١٢٥ - مجمع الأمثال للميداني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار المعرفة. بيروت ١٩٥٥ م.
- ١٢٦ - مجموع أشعار العرب. تصحيح وترتيب وليم بن الورد. لبيسغ. ١٩٠٣ م.
- ١٢٧ - المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي. دراسة وتحقيق صلاح الدين السنكاوي. بغداد ١٩٨٣ م.
- ١٢٨ - المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد. مطبعة المدني. القاهرة الطبعة الأولى ١٩٨٢ م.
- ١٢٩ - المسائل العضديات لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور علي حامد المنصوري. عالم الكتب، مكتبة النهضة. بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.
- ١٣٠ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك. تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات - دار الفكر - دمشق ١٩٨٠ م.
- ١٣١ - مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب. تحقيق حاتم الضامن. منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ١٩٧٥ م.
- ١٣٢ - مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن لعبدالله الحبشي.
- ١٣٣ - معاني القرآن للفراء. عالم الكتب. بيروت - الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م.
- ١٣٤ - كتاب المعاني لابن قتيبة - دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.
- ١٣٥ - معجم البلدان لياقوت الحموي. دار صادر. بيروت ١٩٥٥ م.
- ١٣٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- ١٣٧ - مغنى اللبيب لابن هشام. حققه وعلّق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. راجعه سعيد الأفغاني. دار الفكر. بيروت. الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م.
- ١٣٨ - المفصل للزمخشري - دار الجيل. بيروت.
- ١٣٩ - المفضليات. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف. الطبعة السادسة.
- ١٤٠ - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق كاظم مرجان. بغداد ١٩٨٢ م.

- ١٤١ - العرب لابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبدالله الجبوري.  
مطبعة العاق. بغداد. الطبعة الأولى ١٩٧١ م.
- ١٤٢ - المقصور والمدود للفراء - حققه وشرحه ماحد الذهبي. مؤسسة الرسالة.  
الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م.
- ١٤٣ - المقتضب للمبرد. تحقيق محمد الخالقي عضيمة - القاهرة الطبعة الثانية  
١٣٩٩ هـ.
- ١٤٤ - الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع. تحقيق الدكتور علي بن  
سلطان الحكمي. الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.
- ١٤٥ - الممتع في التصريف لابن عصفور. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه - دار  
المعرفة بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٧ م.
- ١٤٦ - المنصف شرح تصريف المازني لابن جني. تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله  
أمين. القاهرة ١٩٥٤ م.
- ١٤٧ - الموشح لأبي عبدالله محمد بن عمران المرزباني. تحقيق علي محمد البجاوي -  
دار نهضة مصر ١٩٦٥ م.
- ١٤٨ - نشأة النحو لمحمد الطنطاوي. تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن  
الكردي. دار المعارف ١٩٦٩ م.
- ١٤٩ - النوادر في اللغة لأبي زيد. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الثانية  
١٩٦٧ م.
- ١٥٠ - همه الهوامع للسيوطي. دار المعرفة. بيروت.

## عاشراً: فهرس الموضوعات

٥	تمهيد
٧	ابن يعيش الصنعاني - حياته وآثاره
٨	كتاب التهذيب
١٠	وصف المخطوط ومنهج التحقيق
١٧	مقدمة المؤلف
١٨	عقد في معرفة لفظ النحو
٢٠	عقد باب الكلام
٢٢	عقد باب الاسم
٢٤	عقد باب الاسم الظاهر
٢٦	عقد باب الاسم المضمحل
٣٠	عقد باب الاسم المبهمل
٣٢	عقد باب الاسم المشكل
٣٨	عقد باب الفعل
٤٢	عقد باب الفعل المتعدي
٤٥	عقد باب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين
٥١	عقد باب الفعل اللازم
٥٣	عقد باب الأفعال التي لا تتصرف
٥٦	عقد في معرفة أنواع من الأفعال
٥٨	عقد في أبنية الأفعال وأوزانها

٦١	عقد باب الحرف
٧٥	عقد باب الإعراب
٨٠	عقد باب المعرب
٨٣	عقد باب البناء
٨٥	عقد باب المبني
٨٩	عقد باب الأسماء المبنيات على الضم
٩٣	عقد في المبنيات على الفتح
٩٥	عقد في المبنيات على الكسر
٩٧	عقد في باب الاسماء المبنيات على الوقف
٩٩	عقد باب المبنيات من الأفعال
١٠٢	عقد باب الفاعل والمفعول به
١٠٨	عقد باب ما لم يسم فاعله
١١٢	عقد باب المبتدأ والخبر
١١٩	عقد باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر
١٢٥	عقد باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار
١٣٣	عقد باب «ما» التي للنفي
١٣٨	عقد باب «لا» التي للنفي
١٤٣	عقد باب النعت
١٤٩	عقد باب التأكيد
١٥٣	عقد باب البدل
١٥٩	عقد باب العطف
١٦٧	عقد باب المفعول المطلق
١٧٣	عقد باب المفعول فيه
١٧٧	عقد باب المفعول له
١٨١	عقد باب المفعول معه وهو المنصوب بواو «مع»
١٨٧	عقد باب النداء
٢٠٠	عقد باب الاستثناء

٢٠٧	عقد باب التعجب
٢١٥	عقد باب الحال
٢٢٧	عقد باب التمييز
٢٣٤	عقد باب الإغراء
٢٤٠	عقد باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية
٢٥٣	فصل في عدد المجرورات
٢٥٣	فصل في معرفة مجرور المجاورة
٢٥٦	عقد باب حروف الجر
٢٧٦	عقد باب الإضافة
٢٨١	عقد باب القسم
٢٨٨	فصل في عدد المجزومات
٢٨٩	باب حروف الجزم
٢٩٢	عقد باب الشرط
٣٠٣	باب التثنية
٣٠٩	عقد باب الجمع
٣١١	عقد في معرفة أحكام الجمع السالم
٣١٤	عقد في معرفة أحكام الجمع المذكر المكسر
٣١٩	عقد باب المعاني
٣٢٦	عقد باب ما لا ينصرف
٣٣٧	أبواب المقصور والمدود
٣٤٥	عقد باب المقصور الذي لا يجوز مده
٣٣٩	عقد باب المدود
	عقد في معرفة ما يد فيكون له معنى ويقصد فيكون له معنى ثان
٣٥٠	واللفظ واحد
٣٥٤	عقد باب النسب
٣٦٢	عقد باب التصغير
٣٦٨	عقد باب الأفعال المؤكدة بالنونين: الثقيلة والخفيفة

٣٧٦	عقد باب العدد
٣٨٤	فصل في التاريخ
٣٨٦	عقد باب الألفات
٣٩١	عقد باب اشتغال الفعل عن الاسم بضميره
٣٩٥	عقد باب ما يجوز قلبه من الفاعل والمفعول وما لا يجوز
٤٠٠	عقد في باب إعمال الفعلين اللذين يعطف أحدهما على الثاني
٤٠٥	عقد باب الهمزة
٤٠٨	عقد في باب التنوين
٤١٤	عقد باب المعارف والنكرات
٤١٧	عقد في باب الحكاية
٤٢٠	عقد في معرفة ما يجوز للشاعر إذا اضطر
٤٢٣	عقد في باب حروف الاعتلال

#### الفهارس العامة

٤٤٣	فهرس الآيات القرآنية
٤٦٥	فهرس القراءات القرآنية
٤٦٦	فهرس الأحاديث الشريفة والأقوال المأثورة
٤٦٧	فهرس الأقوال والأمثال
٤٦٨	فهرس الاشعار والارجاز
٤٧٨	فهرس الأعلام
٤٨٠	فهرس الأماكن والقبائل والجماعات
٤٨٢	فهرس اللغة
٤٩١	قائمة المصادر والمراجع
٥٠١	فهرس الموضوعات